



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

قَامِرُ الْمَدِينَةِ

في بناء حقيق الحكماء والفقهاء

كَأَيُّ

الْقَبِيلَةِ الْأَمْشَرِيَّةِ

الْمَدِينِيِّ الرَّسُولِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

وَلَمَّا تَمَّ فِي ١٩٣٦ م

(( V ))

مَجْلَدٌ

مِنْ مَجْلَمَاتِ مَجْلَمَاتِ الْإِسْلَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# رياض المسائل فى تحقيق الاحكام بالدلائل

كاتب:

سيد على بن محمد طباطبائى ( صاحب رياض المسائل )

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه آل البيت ( عليهم السلام ) لآحياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٠	رياض المسائل فى تحقيق الاحكام بالدلائل المجلد ٧
١٠	اشاره
١١	اشاره
١٥	تتمه كتاب الحج
١٥	تتمه المقاصد
١٥	تتمه المقصد الأول
١٥	القول فى الطواف و النظر فى مقدمته و كفيته و أحكامه
١٥	اشاره
١٥	المقدمه
٢٤	كفيه الطواف
٢٤	الواجب
٦٥	سننه
٨٦	أحكامه
٨٦	الأول الطواف ركن
٩٣	الثانى من شك فى عدده بعد الانصراف فلا إعاده
٩٨	الثالث لو ذكر أنه لم يتطهر أعاد طواف الفريضة، و صلاته
١٠٥	الرابع من طاف فالأفضل له تعجيل السعى
١٠٦	الخامس لا يجوز للمتمتع تقديم طواف حجّه و سعيه على الوقوفين و قضاء المناسك
١١٥	السادس قيل لا يجوز الطواف و عليه يُزُطّله
١١٧	السابع كلّ محرم يلزمه طواف النساء
١٢١	الثامن لو نذر أن يطوف على أربع، قيل يجب عليه طوافان
١٢٣	القول فى السعى
١٢٣	اشاره

١٢٣	المقدمه
١٢٤	الكيفيته
١٣٠	المندوب
١٣٤	الأحكام أربعه
١٣٤	الأول السعى ركن يبطل الحج بتركه
١٣٤	الثانى يبطل السعى بالزياده عمداً
١٤٢	الثالث لو قطع سعيه أتم
١٤٤	الرابع لو ظن إتمام سعيه فأحلّ و واقع أهله أو قلم أظفاره ثم ذكر أنه نسي شوطاً أتم
١٤٩	القول فى أحكام منى بعد العود
١٤٩	اشاره
١٤٩	الواجب من الأحكام
١٤٩	يجب العود للمبيت بمنى
١٤٠	يجب رمى الجمار
١٤٤	المستحب من أحكام منى
١٤٤	يستحب أن يكون ما لأمسه غدوه و ما ليومه بعد الزوال
١٧٠	الوقوف عند كل جمرة و رميها عن يسارها
١٧٤	الإقامه بمنى أيام التشريق
١٨٠	يستحب للإمام أن يخطب
١٨٠	التكبير بمنى
١٨٢	الصلاه فى زوايا الكعبه
١٨٧	من المستحب التحصيب
١٩٠	المكروهات
١٩٤	اللواحق
١٩٤	اشاره
١٩٤	الأول من أحدث و لجأ إلى الحرم لم يُقَم عليه حد
١٩٧	الثانى لو ترك الحاج زياره النبي(صلى الله عليه و آله)أجبروا على ذلك

- الثالث للمدينه حرم و حدّه من عائر إلى وعير ..... ١٩٩
- الرابع يستحب الغسل لدخولها ..... ٢٠٣
- المقصد الثاني: في العمره ..... ٢١١
- اشاره ..... ٢١١
- أفعالها ثمانية ..... ٢١٣
- المقصد الثالث في اللواحق ..... ٢٣٤
- اشاره ..... ٢٣٤
- الأول في الإحصار و الصدّ ..... ٢٣٤
- اشاره ..... ٢٣٤
- المصدود من منعه العدّ ..... ٢٣٤
- المحصور هو الذي يمنعه المرض ..... ٢٤٨
- الثاني في الصيد ..... ٢٧١
- اشاره ..... ٢٧١
- الأول ما لكفارته بدل على الخصوص ..... ٢٩٠
- الأول النعمامه ..... ٢٩٠
- الثاني في بقره الوحش بقره أهليه ..... ٢٩٧
- الثالث الطيبى، وفيه شاه ..... ٣٠٠
- الرابع في بيض النعام إذا تحرك الفرخ لكل بيضه بكره ..... ٣٠٥
- الخامس في بيض القطاه و القبيج إذا تحرك الفرخ من صغار الغنم ..... ٣١١
- الثاني ما لا يدل لفديته ..... ٣١٨
- الحمام، و هو كل طائر يهدر ..... ٣١٨
- و في القطاه حَمَل ..... ٣٢٧
- و في الضبّ جَدَى ..... ٣٢٨
- و في العصفور مدّ من طعام ..... ٣٢٩
- و في الجراده كَفّ من طعام ..... ٣٢٩
- أسباب الضمان ..... ٣٣٥

- المباشرة ..... ٣٣٦
- الإمساك ..... ٣٥٣
- التسبيب ..... ٣٥٨
- أحكام الصيد ..... ٣٦٤
- الأولى ما يلزم المحرم في الحلّ و المُحلّ في الحرم يجتمعان على المحرم في الحرم ..... ٣٦٤
- الثانيه يضمن الصيد بقتله عمداً ..... ٣٦٨
- الثالثه لو اشترى مُحلّ بيض نعام لمحرم فأكله المحرم ضمن ..... ٣٧٤
- الرابعه لا يملك المحرم صيداً ..... ٣٧٥
- الخامسه لو اضطر إلى أكل صيد و ميته فيه روايتان ..... ٣٧٦
- السادسه إذا كان الصيد مملوكاً ففداؤه للمالك ..... ٣٧٩
- السابعه ما يلزم المحرم يذبحه أو ينحره بمنى ..... ٣٨١
- الثامنه من أصاب صيداً فداؤه شاه فلم يجدها أطعمه عشره مساكين ..... ٣٨٥
- الثالث: في باقي المحضورات ..... ٤٠٣
- اشاره ..... ٤٠٣
- و هي تسعه: ..... ٤٠٣
- الأول الاستمتاع بالنساء ..... ٤٠٣
- الثاني الطيب، و يلزم باستعماله شاه ..... ٤٣٨
- الثالث القلم، و في كلّ ظفر مدّ من طعام ..... ٤٤٦
- الرابع لبس المخيط يلزم به دم ..... ٤٥١
- الخامس حلق الشعر ..... ٤٥٣
- السادس في نتف الإبطين شاه ..... ٤٥٦
- السابع التظليل سائراً ..... ٤٦١
- الثامن تغطيه الرأس ..... ٤٦٤
- التاسع الجدال ..... ٤٦٥
- مسائل ثلاث ..... ٤٧٢
- الأولى في قلع شجره الحرم الإثم ..... ٤٧٢



٤٧٥ ----- الثانيه لو تكرر الوطء تكررت الكفاره

٤٧٩ ----- الثالثه إذا أكل المحرم أو لبس ما يحرم عليه لزمه دم شاه

٤٨٢ ----- تعريف مركز

سرشناسه: طباطبائی کربلائی، علی بن محمد علی، ۱۱۶۱ - ۱۲۳۱ق.

عنوان و نام پدید آور: ریاض المسائل فی تحقیق الاحکام بالدلائل / تالیف محمد علی الطباطبائی؛ تحقیق موسسه آل البيت (ع) لاحیاء التراث.

مشخصات نشر: قم: موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحیاء التراث، ۱۴۱۸ق. = ۱۳۷۶-

مشخصات ظاهری: ۱۶ ج.: نمونه.

فروست: موسسه آل البيت عليهم السلام لاحیاء التراث؛ ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۱۲، ۲۱۴.

شابک: دوره: ۹۶۴-۳۱۹-۰۸۸-۹؛ ۷۵۰۰ ریال: ج. ۹: ۹۶۴-۳۱۹-۱۱۱-۷؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۱: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۳-۳؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۲: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۴-۱؛ ۸۵۰۰ ریال: ج. ۱۳: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۵-X؛ ۱۵: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۷-۶؛ ۹۰۰۰ ریال: ج. ۱۶: ۹۶۴-۳۱۹-۲۷۸-۴

وضعیت فهرست نویسی: برون سپاری

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر مختصر النافع محقق حلی است.

یادداشت: ج. ۹ (چاپ اول: ۱۴۱۹ق. = ۱۳۷۷).

یادداشت: ج. ۱۱ - ۱۳ (چاپ؟: ۱۴۲۱ق. = ۱۳۷۹).

یادداشت: ج. ۱۵ و ۱۶ (چاپ؟: ۱۴۲۲ق. = ۱۳۸۰).

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۷۲ - ۶۰۲ق. المختصر النافع -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۷۶ - ۶۰۲ق. المختصر النافع. شرح

شناسه افزوده: موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رده بندی کنگره: BP۱۸۲/م۳م۳۰۲۱۶/۱۳۷۶

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م۷۷-۴۷۷۴

ص: ۱

**اشاره**







القول في الطواف و النظر في مقدمته و كَيْفِيَّتِهِ و أَحْكَامِهِ

إشاره

القول في الطواف و النظر في مقدمته و كَيْفِيَّتِهِ و أَحْكَامِهِ

المقدمه

أما المقدمه: فيشترط تقديم الطهاره على الطواف الواجب بإجماعنا الظاهر، المصْرَحُ به في كلام جماعه (١)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه (٢).

و إطلاق جملة منها كالعباره يشمل الطواف المندوب، كما عن الحلبي (٣). لكن صريح جملة أخرى منها الاختصاص بالواجب، و منها الصحيح: عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهر، قال: «يتوضأ و يعيد طواف، و إن كان تطوُّعاً توَضَّأ و صَلَّى ركعتين» (٤).

و عليه الأكثر. و هو الأظهر؛ لأن المفصَّل يحكم على المجمل.

و يستباح بالترابيه كما يستباح بالمائيه؛ لعمومات المنزله.

و إزاله النجاسه عن الثوب و البدن وفاقاً للأكثر كما في كلام

ص: ٥

١- منهم: ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٨، و العلامه في المنتهى ٢: ٦٩٠، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ٣٦٧.

٢- الوسائل ١٣: ٣٧٤ أبواب الطواف ب ٣٨.

٣- الكافي في الفقه: ٢١٧.

٤- الكافي ٣: ٤٢٠، الفقيه ٢: ٢٥٠/١٢٠٢، التهذيب ٥: ١١٦/٣٨٠، الإستبصار ٢: ٢٢٢/٧٦٤، الوسائل ١٣: ٣٧٤ أبواب الطواف ب ٣٨

جمع (١)، بل لم ينقل في المنتهى فيه خلاف (٢)، و في الغنيه الإجماع عليه (٣).

للنبوى: «الطواف بالبيت صلاه» (٤) بناءً على أن التشبيه يقتضى الشركه فى جميع الأحكام، و منها هنا الطهاره من النجاسه.

و الخبر: عن رجل يرى فى ثوبه الدم و هو فى الطواف، قال: «ينظر الموضع الذى يرى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج فيغسله، ثم يعود فيتمّ طوافه» (٥).

و إطلاق النص كالمتمن و الأكثر يقتضى عدم الفرق فى الطواف بين الفرض و النفل.

و الأقرب العفو فيه عما يعنى عنه فى الصلاه، وفاقاً للشهيدين (٦)؛ لظاهر عموم التشبيه فى الخبر الأوّل؛ مضافاً إلى فحوى العفو عنه فى الصلاه، فهنا أولى، و بذلك يقيد إطلاق الخبر الثانى.

خلافاً لجماعه فلا يعنى (٧)، و هو أحوط.

و كره ابن حمزه الطواف مع النجاسه فى ثوبه أو بدنه (٨). و الإسكافى

ص: ٦

- 
- ١- منهم: السبزوارى فى الذخيره: ٦٢٦، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ٣٦٧: ١، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٣٣٢: ١.
  - ٢- المنتهى ٦٩٠: ٢.
  - ٣- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٨.
  - ٤- عوالى اللئلى ٢: ١٦٧/٣، الجامع الصغير ٢: ١٤٣/١٣٦٦، سنن الدارمى ٢: ٤٤.
  - ٥- التهذيب ٥: ١٢٦/٤٥، الوسائل ١٣: ٣٩٩، أبواب الطواف ب ٥٢ ح ٢.
  - ٦- الدروس ١: ٣٩٢، المسالك ١: ١٢٠.
  - ٧- كما فى السرائر ١: ٥٧٤، و المختلف: ٢٩١ و كشف اللثام ٣٣٢: ١.
  - ٨- الوسيله: ١٧٣.



فى ثوب أصابه دم لا يعفى عنه فى الصلاه (١). و تبعهما جماعه من المتأخرين (٢).

للأصل، و ضعف الخبرين، و المرسل كالصحيح: عن رجل فى ثوبه دم مما لا تجوز الصلاه فى مثله فطاف فى ثوبه، فقال: «أجزأه الطواف فيه، ثم يتزعه و يصلّى فى ثوب طاهر» (٣).

و فى الجميع نظراً؛ لوجوب الخروج عن الأصل عن الأصل بما مرّه؛ و ضعف الخبرين ينجبر بالعمل سيّما من نحو ابن زهره و الحلّى (٤)، اللذين لا يعملان بصحيح أخبار الآحاد فضلاً عن ضعيفها إلّا بعد احتفافها بالقرائن القطعيه (٥)؛ و ضعف المرسل و إن عدّ كالصحيح، مع عدم صراحته فى العمد فيحتمل الجهل، فليحمل عليه للجمع.

و الختان فى الرجل وفاقاً للأكثر، بل لم ينقل فى المنتهى خلافاً فيه (٦)، و عن الحلبي أنه شرط الحج بإجماع آل محمد (صلّى الله عليه و آله) (٧).

للهى عنه فى الصحاح و غيرها المفسد للعباده (٨)، من غير فرق بين الفرض و النفل.

ص: ٧

١- نقله عنه فى المختلف: ٢٩١.

٢- انظر صاحب المدارك ١١٧: ٨، و السبزواري فى الذخيره: ٦٢٦.

٣- الفقيه ٢: ٣٠٨/ ١٥٢٣، التهذيب ٥: ١٢٦/ ٤١٦، الوسائل ١٣: ٣٩٩ أبواب الطواف ب ٥٢ ح ٣.

٤- ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٨، الحلبي فى السرائر ١: ٥٧٤.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٣٧، السرائر ١: ٤٧.

٦- المنتهى ٢: ٦٩٠.

٧- حكاه عنه فى كشف اللثام ١: ٣٣٣ و هو فى الكافي: ١٩٣.

٨- الوسائل ١٣: ٢٧٠ أبواب مقدّمات الطواف ب ٣٣.

خلافاً للحلّى فظاهره التوقف (١)، و ليس فى محلّه.

نعم، الأخبار لا تدلّ على الشرطيه المطلقه بحيث تشمل غير صوره العمده؛ لاختصاص النهى الذى هو مناط الدلاله بها، فلا يعمّ غيرها، إلّا أن يتمّ بالإجماع و عدم القائل بالفرق إن تمّ.

و احترز بقوله: « فى الرجل » عن المرأه، فلا- يشترط عليها؛ للأصل و الإجماع كما قيل (٢)؛ مع اختصاص الأخبار بغيرها؛ و خصوص الصحيح:

« لا بأس أن تطوف المرأه غير مخفوضه » (٣).

و عن الصبى؛ للأصل، و عدم دليل فيه، عدا إطلاق الصحيح:

« الأغلّف لا يطوف بالبيت » (٤) و لا- عموم فيه، بل غايته الإطلاق المنصرف إلى غيره، لغلبته، فتأمل؛ مضافاً إلى عدم توجه النهى إليه.

و من الوجه الأول يستفاد إلحاق الخنثى بالصبى، مع احتمال عدمه، لوجوب تحصيل يقين الخروج عن عهده التكليف القطعى، و لا ريب أنه بل و إلحاق الصبى بالرجل أحوط.

و إطلاق العبارة يشمل المتمكّن من الختان و غيره و لو بضيق الوقت.

خلافاً لجماعه فقيدوه بالمتمكّن (٥). و هو قوى؛ للأصل، و عدم انصراف

ص: ٨

١- السرائر ٥٧٤:١.

٢- كشف اللثام ٣٣٣:١.

٣- الكافى ٢٨١/٤:٢، الفقيه ٢٥٠/٢:١٢٠٥، التهذيب ١٢٦/٥:٤١٤، الوسائل ١٣:٢٧١ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٣ ح ٣.

٤- التهذيب ١٢٦/٥:٤١٣، الوسائل ١٣:٢٧٠ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٣ ح ١.

٥- منهم: العلّامة فى القواعد ٨٢:١، و الشهيدان فى الدروس ٣٩٣:١ و المسالك ١٢٠:١.

نعم فى الخبر: فى رجل يسلم فىرىء أن ىخشن و حضره الحج، أ ىحج أم ىخش؟ قال: «لا ىحج حتى ىختن» (١).

و لكن فى سنده جهاله، بل و ضعف فى الدلاله، لما قىل من أنه غير ظاهر فى أنه غير متمكن من الختان لضيق الوقت و أن عليه تأخير الحج من عامه لذلك، فإنّ الوقت إنما يضيق عن الاختتان مع الاندمال، فأوجب (عليه السلام) أن ىختن ثم ىحج و إن لم ىندمل (٢).

و ىستحب مضغ شىء من الإذخر كما هنا و فى الشرائع و القواعد (٣)، و عن الجامع و الجمل و العقود (٤)، و فىه: تطيب الفم بمضغ الإذخر أو غيره.

قبل دخول مكّه كما عن الوسيله و المهذب (٥)، و فىه نحو ما فى الجمل و العقود من تطيب الفم به أو بغيره.

أو عند دخول الحرم، كما عن النهايه و المبسوط و السرائر و التحرير و التذكره و المنتهى و الاعتقاد و المصباح (٦) و مختصره، و فى هذه الثلاثه

ص: ٩

١- الكافى ٤: ٢٨١، الفقيه ٢: ٢٥١/١٢٠٦، التهذيب ٥: ١٢٥/٤١٢، الوسائل ١٣: ٢٧٠، أبواب مقدمات الطواف ب ٣٣ ح ٢.

٢- كشف اللثام ٣٣٣: ١.

٣- الشرائع ١: ٢٦٦، القواعد ٨٣: ١.

٤- الجامع للسرائع: ١٩٦، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ٢٣٠.

٥- الوسيله: ١٧٢، المهذب ٢٣٣: ١.

٦- النهايه: ٢٣٥، المبسوط ٣٥٥: ١، السرائر ٥٧٠: ١، التحرير ٩٧: ١، التذكره ٣٦٠: ١، المنتهى ٦٨٨: ٢، الاقتصاد ٣٠٣: ٣، المصباح ٦٢١: ٦٢١، حكاة

عن مختصره فى كشف اللثام ٣٣٩: ١.

التطيب أيضاً بغيره كما فى الكتابين.

و الأصل فى المسأله الصحيح: «إذا دخلت الحرم فخذ من الإذخر فامضغه» (١) و نحوه الخبر (٢).

و قال الكلينى: سألت بعض أصحابنا عن هذا، فقال: يستحب ذلك ليطيب به الفم لتقيل الحجر (٣).

قيل: و هو يؤيد استحبابه لدخول مكة، بل المسجد، و كونه من سنن الطواف (٤).

و دخولها من أعلاها كما فى الشرائع و القواعد (٥)، و عن النهايه و المبسوط و الاقتصاد و الجمل و العقود و المصباح و مختصره و الكافى و الغنيه و الجامع (٦) إذا أتاها من طريق المدينه، كما عن المقنعه و التهذيب و المراسم و الوسيله و السرائر و التحرير و المنتهى و التذكرة (٧)، و فيه: أو الشام. قيل:

لاتحاد طريقهما بقربها بل قبل ذلك (٨).

ص: ١٠

- 
- ١- الكافى ٤/٣٩٨، الوسائل ١٣:١٩٨ أبواب مقدمات الطواف ب ٣ ح ١.
  - ٢- الكافى ٤/٣٩٨، الوسائل ١٣:١٩٨ أبواب مقدمات الطواف ب ٣ ح ٢.
  - ٣- الكافى ٤:٣٩٨.
  - ٤- كشف اللثام ١:٣٣٩.
  - ٥- الشرائع ١:٢٦٦، القواعد ١:٨٣.
  - ٦- النهايه: ٢٣٥، المبسوط ١:٣٥٥، الاقتصاد: ٣٠٣، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ٢٣٠، مصباح المتهجد: ٦٢١، حكاة عن مختصره فى كشف اللثام ١:٢٣٩، الكافى فى الفقه: ٢٠٨، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧، الجامع للشرائع: ١٩٦.
  - ٧- المقنعه: ٣٩٩، التهذيب ٥:٩٨، المراسم: ١٠٩، الوسيله: ١٧٢، السرائر ١:٥٧٠، التحرير ١:٩٧، المنتهى ٢:٦٨٨، التذكرة ١:٣٦٠.
  - ٨- كشف اللثام ١:٣٣٩.

و فيه أيضاً: فأما الذين يحيئون من سائر الأقطار فلا يؤمرون بأن يدوروا ليدخلوا من تلك الثيّه يعني العليا.

و فيه أيضاً: وقيل: بل هو عام ليحصل التأسى بالنبى (صلى الله عليه و آله). قلت: واستظهره الشهيدان فى الدروس و الروضه (١)، و نسب فى الدروس إلى الفاضل اختصاصه بالمدنى و الشامى، قال: و فى روايه يونس إيماء إليه.

قلت: لأنه سأل الصادق (عليه السلام) من أين أدخل مكة و قد جئت من المدينه؟ فقال: «أدخل من أعلى مكة» (٢).

و فيه: أن القيد فى كلام السائل.

و الأجود الاستدلال به بالأصل، و اختصاص الروايه السابقه و هى موثقه بالمدنى، و لا دليل على العموم، و التأسى به (صلى الله عليه و آله) إنما يتم لو دلّ دليل على أن فعله على العموم، و لم نجده، و إنما الموجود منه الصحيح:

إنه (صلى الله عليه و آله) دخل من أعلى مكة من عقبه المدنين (٣). و هو كما ترى لا دلالة فيه عليه.

و الأعلى كما فى الدروس و عن غيره (٤) ثبته كداء بالفتح و المدّ، و هى التى ينحدر منها إلى الحجون مقبره مكة.

ص: ١١

١- الدروس ٣٩٢:١، الروضه البهيّه ٢٥٣:٢.

٢- الكافى ٣٩٩:٤، التهذيب ٩٨/٥:٣٢١، الوسائل ١٩٩:١٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٤ ح ٢.

٣- الكافى ٢٤٥:٤، التهذيب ٤٥٤/٥:١٥٨٨، الوسائل: أبواب مقدمات الطواف ب ٤ ح ١.

٤- الدروس ٣٩٢:١؛ و انظر كشف اللثام ٣٣٩:١.

و يستحب دخولها حافياً كما فى الشرائع و القواعد (١)، و عن المبسوط و الوسيله و ظاهر الاقتصاد و الجمل و العقود و المهذب و السرائر و الجامع (٢).

و فى الصحيح: « إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً على السكينة و الوقار و الخشوع، و من دخله بخشوع غفر الله له إن شاء الله » (٣).

و أن يدخلها على سكينة و وقار احتراماً لها و للبيت؛ و للصحيحين و غيرهما (٤)، و فيها: « من دخلها بسكينة غفر له ذنبه ». و فى الصحيح: كيف يدخل بالسكينة؟ قال: « يدخل غير متكبر و لا متجبر » (٥) و بمعناه غيره (٦).

و أن يكون مغتسلاً لدخولها من بئر ميمون أو فحّ للصحيح:

« إذا انتهيت إلى الحرم إن شاء الله تعالى فاغتسل حين تدخله، و إن تقدمت فاغتسل من بئر ميمون أو من فحّ أو من منزلك بمكة » (٧).

و فى آخر مضمّر: عن الغسل فى الحرم قبل دخوله مكة أو بعد

ص: ١٢

١- الشرائع ٢٦٦:١، القواعد ٨٣:١.

٢- المبسوط ٣٥٥:١، الوسيله: ١٧٢، الاقتصاد: ٣٠٣، الجمل و العقود (الرسائل العشر): ٣٣٠، المهذب ٢٣٣:١، السرائر ٥٧٠:١، الجامع للشرائع: ١٩٦.

٣- الكافي ٤٠١/٤، التهذيب ٥: ٩٩/٣٢٧، الوسائل ٢٠٤: ١٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٨ ح ١.

٤- انظر الوسائل ٢٠٢: ١٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٧.

٥- الكافي ٤٠٠/٤، الوسائل ٢٠٢: ١٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٧ ح ١.

٦- الكافي ٤٠١/٤، الوسائل ٢٠٣: ١٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٧ ح ٢.

٧- الكافي ٤٠٠/٤، التهذيب ٥: ٩٧/٣١٩، الوسائل ١٩٧: ١٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٢ ح ٢.

دخوله؟ قال: « لا يضرّك أى ذلك فعلت، وإن اغتسلت بمكه فلا بأس، وإن اغتسلت فى بيتك حين تنزل بمكه فلا بأس» (١).

و يستفاد منه التخيير بين الغسل قبل الدخول و بعده، لكن المستحب الأول كما هو شأن كل غسل يستحب للمكان.

و فى المرسل: «إنّ الله عز و جل يقول فى كتابه طَهْرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَ الْعَاكِفِينَ وَ الرُّكَّعِ السُّجُودِ [١] (٢) فينبغى للعبد أن لا يدخل مكة إلّا و هو طاهر قد غسل عرقه و الأذى و تطهّر» (٣).

و لو تعذّر التقديم اغتسل بعد الدخول لما مرّ من الصحيح.

قيل: و الاغتسال من بئر ميمون للقادم من العراق و نحوه، و من فحّ للقادم من المدينة، و بالجمله: فكلّ من يمرّ عليه فى قدومه، فلا يكلف غيره بأن يدور حتى يرد أحد ذلك فيغتسل منه، للأصل، و عدم عموم النص أو إطلاقه (٤).

و الدخول إلى المسجد من باب بنى شيبه قيل (٥): للتأسى، و النص (٦). و عمل فى فيه بأن هُبل بضمّ الهاء و فتح الباء و هو أعظم الأصنام مدفون تحت عتبتها، فإذا دخل منها وطئه برجله.

ص: ١٣

- ١- الكافي ٤/٣٩٨، التهذيب ٥/٩٧:٣١٨، الوسائل ١٣:١٩٧ أبواب مقدمات الطواف ب ٢ ح ١.
- ٢- البقره: ١٢٥.
- ٣- الكافي ٤/٣٤٠، التهذيب ٥/٩٨:٣٢٢، الوسائل ١٣:٢٠٠ أبواب مقدمات الطواف ب ٥ ح ٣.
- ٤- كشف اللثام ١:٣٣٩.
- ٥- كشف اللثام ١:٣٤٠.
- ٦- الفقيه ٢/١٥٤:٦٦٨، الوسائل ١٣:٢٠٦ أبواب مقدمات الطواف ب ٩ ح ١.

و فى المدارك و غيره: إن هذا الباب غير معروف الآن لتوسّع المسجد، لكن قيل: إنه بإزاء باب السلام، فينبغى الدخول منه على الاستقامة إلى أن يتجاوز الأساطين ليتحقق المرور به على هذا القول (١).

و الدعاء عنده أى عند الدخول بالمأثور فى الصحيح، ففيه:

« فإذا انتهيت إلى باب المسجد فقم و قل: السلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته، بسم الله و بالله و من الله و ما شاء الله، و السلام على أنبياء الله تعالى و رسله، و السلام على رسول الله، و السلام على إبراهيم خليل الله، و الحمد لله رب العالمين. فإذا دخلت المسجد فارفع يديك و استقبل البيت و قل: اللهم إني أسألك فى مقامى هذا فى أول مناسكى أن تقبل توبتى، و أن تجاوز عن خطيئتى، و تضع عنى وزرى، الحمد لله الذى بلغنى بيته الحرام، اللهم إني أشهد أن هذا بيتك الحرام الذى جعلته مثابة للناس و أمناً و مباركاً و هدًى للعالمين، اللهم إني عبدك، و البلد بلدك، و البيت بيتك، جئت أطلب رحمتك، و أؤم طاعتك، مطيعاً لأمرك، راضياً بقدرك، أسألك مسأله المضطر إليك، الخائف لعقوبتك، اللهم افتح لى أبواب رحمتك و استعملنى بطاعتك و مرضاتك» (٢).

## كيفية الطواف

و أمّا الكيفية:

## الواجب

فواجبها النية و استدامه حكمها إلى الفراغ كما فى غيره من العبادات.

و الأظهر الاكتفاء فيها بقصد الفعل المتعين طاعه لله عزّ و جلّ، و إن كان الأحوط التعرض للوجه من وجوب أو ندب، و كون الحج إسلامياً أو

ص: ١٤

١- المدارك ٨: ١٢٤؛ و انظر المسالك ١: ١٢٠، و الذخيرة: ٦٣٢.

٢- الكافي ٤: ١٠١، التهذيب ٥: ٣٢٧، الوسائل ١٣: ٢٠٤ أبواب مقدمات الطواف ب ٨ ح ١.



غيره، تمتعاً أو غيره.

و في الدروس: ظاهر بعض القدماء أن نية الإحرام كافيته عن خصوصيات نيات الأفعال (١). و ما ذكرناه أظهر و أحوط.

و البدأه بالحجر الأسود و الختم به بالإجماع كما في كلام جماعه (٢)؛ و المعتمره، ففي الصحيح: «من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود» (٣).

و حيث تجب البدأه بالحجر فلو ابتدأ من غيره لم يعتد بما فعله حتى ينتهي إلى الحجر الأسود، فيكون منه ابتداء طوافه إن جدد النية عنده أو استصحابها فعلاً.

و الظاهر الاكتفاء في تحقق البدأه بالحجر بما يصدق عليه ذلك عرفاً.

و اعتبر العلماءه و من تأخر عنه (٤) جعل أول جزء من الحجر محاذياً لأول جزء من مقادير بدنه بحيث يمر عليه بعد النية بجميع بدنه علماً أو ظناً.

و هو أحوط و إن كان في تعينه نظر.

و معنى الختم به إكمال الشوط السابع إليه بحيث يصدق الختم به عرفاً.

خلافاً لمن مرّ، فاعتبروا محاذاه الحجر في آخر شوط كما ابتدأ به أولاً ليكمل الشوط من غير زياده و لا نقصان.

ص: ١٥

١- الدروس ٣٩٤: ١.

٢- منهم: العلامة في المنتهى ٢: ٦٩٠، و صاحب المدارك ٨: ١٢٥، و الحدائق ١٠٠: ١٩.

٣- الكافي ٤: ٤١٩، الفقيه ٢: ٢٤٩/١١٩٨، الوسائل ١٣: ٣٥٧، أبواب الطواف ب ٣١ ح ٣.

٤- العلامة في التذكرة ١: ٣٦١، و تبعه الشهيد الثاني في المسالك ١: ١٢٠.

و الكلام فيه كما مرّ، بل قيل: إنّ الظاهر الاكتفاء بتجاوزه بنيه أنّ ما زاد على الشوط لا يكون جزءاً من الطواف، بل الظاهر عدم بطلان الطواف بمثل هذه الزيادة و إن قصد كونها من الطواف (١).

و الطواف على اليسار بالإجماع كما في كلام جماعه (٢)؛ للتأسي، مع حديث: «خذوا عني مناسككم» (٣).

و المراد به جعل البيت على يساره حال الطواف، فلو جعله على يمينه أو استقبله بوجهه أو استدبره جهلاً أو سهواً أو عمداً و لو بخطوه لم يصحّ، و وجب عليه الإعادة.

و لا يقدح في جعله على اليسار الانحراف اليسير إلى جهة اليمين بحيث لا ينافي صدق الطواف على اليسار عرفاً قطعاً.

و إدخال الحجر أي حجر إسماعيل (عليه السلام) في الطواف بالإجماع كما في الغنيه و غيرها و عن الخلاف (٤).

و الصحاح، منها زياده على ما مرّ الصحيح: قلت رجل طاف بالبيت فاختصر شوطاً واحداً في الحجر، قال: «يعيد ذلك الشوط» (٥).

و الصحيح: في الرجل يطوف بالبيت فيختصر في الحجر، قال:

«يقضى ما اختصر من طوافه» (٦).

ص: ١٤

١- المدارك ١٢٧: ٨.

٢- منهم: العلامه في التذكرة ٣٦١: ١، و صاحب المدارك ١٢٨: ٨.

٣- عوالي اللآلي ٤/٣٤: ١٨١، المستدرک ٩: ٤٢٠، أبواب الطواف ب ٥٤ ح ٤.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٨؛ و انظر مفاتيح الشرائع ٣٦٩: ١، الخلاف ٣٢٤: ٢.

٥- الفقيه ٢/٢٤٩: ١٩٧، التهذيب ٥: ١٠٩/٣٥٣، الوسائل ١٣: ٣٥٦، أبواب الطواف ب ٣١ ح ١.

٦- الكافي ٤/٤١٩: ١٣، الوسائل ١٣: ٣٥٦، أبواب الطواف ب ٣١ ح ٢.

قيل: و زاد فى التذكرة و المنتهى أنه من البيت، فلو مشى فيه لم يكن طاف بالبيت (١).

و فى التذكرة: إنَّ قريشاً لَمِيا بنت البيت قصرت الأموال الطيبة و الهدايا و النذور عن عمارته، فتركوا من جانب الحجر بعض البيت، قال: روت عائشه أن النبي (صلى الله عليه و آله) قال: «سته أذرع من الحجر من البيت» (٢).

و حكى فى موضع آخر عن الشافعى أن سته أذرع منه من البيت، و عن بعض أصحابه أن سته أذرع أو سبعة منه من البيت و أنهم بنوا الأمر فيه على التقريب (٣).

و ظاهره فيه و فى المنتهى أن جميعه من البيت (٤).

و فى الدروس: إنه المشهور (٥).

و جميع ذلك يخالف الصحيح، و فيه بعد أن سئل عنه: أمن البيت هو أو فيه شىء من البيت؟ فقال: «لا- و لا قلامه ظفر، و لكن إسماعيل دفن امه فيه فكره أن توطأ، فجعل عليه حجراً، و فيه قبور أنبياء» (٦).

أقول: و بمعناه أخبار آخر (٧).

و على الجملة فلو مشى على حائطه أو طاف بينه و بين البيت لم يصح شوطه الذى فعل فيه ذلك و وجب عليه الإعادة.

ص: ١٧

١- كشف اللثام ٣٣٤: ١.

٢- التذكرة ٣٦١: ١.

٣- التذكرة ٣٦٢: ١.

٤- المنتهى ٦٩١: ٢.

٥- الدروس ٣٩٤: ١.

٦- الكافى ٤: ٢١٠، الوسائل ٣٥٣: ١٣ أبواب الطواف ب ٣٠ ح ١.

٧- انظر الوسائل ٣٥٣: ١٣ أبواب الطواف ب ٣٠.

و هل الواجب إعادته ذلك الشوط خاصة، أو إعادته الطواف رأساً؟ الأصح: الأول، وفقاً لجمع (١)؛ للصحيح المتقدم قريباً.

و لا- ينافيه الصحيح المتقدم سابقاً: «من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه» (٢) لاحتتمال التقييد بالشوط الذي وقع فيه الخلل، أو الاختصار في جميع الأشواط.

و لا يكفي إتمام الشوط من موضع سلوك الحجر، بل تجب البدأه من الحجر الأسود؛ للأمر به فيما مرّ من الصحيح، مضافاً إلى أنه المتبادر من إعادته الشوط.

و أن يطوف سبعاً بالإجماع كما في كلام جماعه (٣)، و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره القريبه من التواتر، بل لعلها متواتره (٤).

و أن يكون طوافه بين المقام و البيت مراعيّاً قدر ما بينهما من جميع الجهات مطلقاً على المشهور، بل قيل: كاد أن يكون إجماعاً (٥). و في الغنيه الإجماع عليه صريحاً (٦).

للخبر: عن حدّ الطواف بالبيت الذي من خرج عنه لم يكن طائفاً بالبيت، قال: «كان الناس على عهد رسول الله (صلى الله عليه و آله) يطوفون بالبيت و المقام، و أنتم اليوم تطوفون ما بين المقام و البيت، فكان الحدّ موضع

ص: ١٨

- ١- منهم: صاحب المدارك ٨: ١٣٠، و السبزواري في الذخيره: ٦٢٨، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ٣٦٩.
- ٢- تقدّم مصدره في ص ٣١١٢.
- ٣- منهم: صاحب المدارك ٨: ١٣٠، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ٣٦٩، و صاحب الحدائق ١٦: ١٠٩.
- ٤- انظر الوسائل ١٣: ٣٣١ أبواب الطواف ب ١٩.
- ٥- مفاتيح الشرائع ١: ٣٦٩.
- ٦- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٧٨.

المقام اليوم، فمن جازه فليس بطائف، و الحدّ قبل اليوم و اليوم واحد قدر ما بين المقام و بين نواحي البيت، فمن طاف فتباعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفاً بغير البيت بمنزله من طاف بالمسجد، لأنه طاف في غير حدّ، ولا طواف له» (١).

و في سنده جهاله و إضمار، إلّا أنه لا محيص عنه، لانجباره بالشهره و نقل الإجماع.

خلافاً للإسكافي، فجوّزه خارج المقام مع الضروره (٢)؛ للموثق كالصحيح: عن الطواف خلف المقام، قال: «ما أحبّ ذلك، و ما أرى به بأساً، فلا تفعله إلّا أن لا تجد منه بدءاً» (٣).

قيل: و قد يظهر من المختلف و التذكرة و المنتهى الميل إليه (٤).

و في دلالة الروايه عليه مناقشه، بل ظاهرها الدلاله على الجواز مطلقاً و لو اختياراً، لكن مع الكراهه و أنها ترتفع بالضروره، و رواها الصدوق في الفقيه، و ظاهره الإفتاء بها، فيكون قولاً آخر في المسأله.

و من لوازمه أن يصلّى ركعتين وجوباً في الطواف الواجب، و ندباً في المندوب، على المعروف من مذهب الأصحاب كما في كلام جماعه (٥).

ص: ١٩

---

١- الكافي ٤/٤١٣، التهذيب ٥/١٠٨، الوسائل ٣٥٠:١٣ أبواب الطواف ب ٢٨ ح ١.

٢- كما نقله عنه في المختلف: ٢٨٨.

٣- الفقيه ٢/٢٤٩، الوسائل ٣٥١:١٣ أبواب الطواف ب ٢٨ ح ١.

٤- كشف اللثام ٣٣٤:١.

٥- منهم: صاحب المدارك ١٣٣:٨، و السبزواري في الذخيره: ٦٢٩، و صاحب الحقائق ١٣٤:١٦.

و فى الخلاف:الإجماع على الوجوب (١)،مع أن فيه و فى السرائر (٢):

نقل قول بالاستحباب.و هو مع شذوذه محجوج بظاهر الآيه (٣)و الأخبار الكثيره (٤)التي كادت تبلغ التواتر،بل لعلها متواتره.

و يجب إيقاعهما فى المقام مقام إبراهيم حيث هو الآن،لا- حيث كان على عهد النبى (صلى الله عليه و آله)و إبراهيم(عليه السلام)،فالمعتبر فى مكانهما خارج المطاف،و هو مكان المقام الآن.

للصحيح:أصلّى ركعتى طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعه، أو حيث كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه و آله)فقال:« حيث هو الساعه» (٥).

و الموجود فيه و فى غيره من النصوص الكثيره اعتبار الخلف،فما فى المتن و عن النهايه و المبسوط و الوسيله و المراسم و السرائر و الشرائع و التذكره و التبصره و التحرير و المنتهى و الإرشاد (٦)من اعتبار الوقوع فيه لا وجه له،إلا أن يراد به عنده،كما فى جملة من النصوص،و عن الاقتصاد و الجمل و العقود و جمل العلم و العمل و شرحه و الجامع (٧)،و يؤيده استدلال

ص:٢٠

١- الخلاف ٣٢٧:٢.

٢- الخلاف ٣٢٧:٢،السرائر ٥٧٦:١.

٣- البقره:١٢٥.

٤- انظر الوسائل ٣٠٠:١٣ أبواب الطواف ب ٣.

٥- الكافى ٤٢٣/٤،التهذيب ٥:١٣٧/٤٥٣،الوسائل ٤٢٢:١٣ أبواب الطواف ب ٧١ ح ١.

٦- النهايه:٢٤٢،المبسوط ٣٦٠:١،الوسيله:١٧٢،المراسم:١١٠،السرائر ٥٧٦:١،الشرائع ٢٦٨:١،التذكره ٣٦٢:١،التبصره:٦٨،التحرير ٩٨:١،المنتهى ٦٩١:٢،الإرشاد ٣٢٤:١.

٧- الاقتصاد:٣٠٣،الجمل و العقود:٢٣٠،جمل العلم و العمل(رسائل الشريف المرتضى ٣):٦٧،شرح جمل العلم و العمل:٢٢٧،الجامع للشرائع:١٩٩.

الفاضل على ما فى المتن بما نصّ على فعلهما عنده أو خلفه.

و عن الشهيد أنه قال: و أمّا تعبير بعض الفقهاء بالصلاه فى المقام فمجاز تسميّه لما حول المقام باسمه؛ إذ القطع حاصل بأن الصخره التى فيها أثر قدم إبراهيم (عليه السلام) لا يصلّى عليها (١).

و الأحوط أن لا يصلّى إلّا خلفها، كما عن الصدوقين و الإسكافى و الشيخ فى المصباح و مختصره و القاضى فى المهذب (٢)؛ للأخبار الداله عليه (٣)، و عدم تعارض بينها و بين الأخبار المتضمنه للصلاه عنده إلّا تعارض العموم و الخصوص المطلق فىجب التقييد.

و عن الشهيد أنه قال: لا خلاف فى عدم جواز التقدم على الصخره و المنع عن استدبارها، و التعبير بـ «فى» للدلاله على وجوب الاتصال و القرب منه بحيث يتجوّز عنه بالصلاه فيه، لظاهر الآيه (٤). انتهى.

و هو حسن، و مقتضاه وجوب إيقاعهما فى البناء الذى فيه الصخره.

و لا ينافيه إطلاق الأخبار بالصلاه خلف المقام أو عنده، الصادق على الخارج عن البناء؛ لانصرافه إلى الداخل فيه لا الخارج.

و لعلّه لذا رتبّ الماتن بين الداخل و الخارج بقوله بعد ما مرّ: فإن منعه زحام عن الصلاه فى المقام صلّى على حياله أى خلفه أو

ص: ٢١

١- الدروس ٣٩٧: ١.

٢- الصدوق فى الفقيه ٢: ٢٥٣، و حكاه عن والده فى المختلف: ٢٩١، و نقله عن الإسكافى فى المختلف: ٢٩١، مصباح المتهدج: ٦٢٤، نقله من مختصره فى كشف اللثام ١: ٣٣٨، القاضى فى المهذب ١: ٢٦٤.

٣- الوسائل ١٣: ٤٢٢ أبواب الطواف ب ٧١.

٤- الدروس ٣٩٧: ١، و الموجود فيه إلى قوله: استدبارها، و الظاهر أن الباقي من كلام كشف اللثام (١: ٣٣٨) الحاكي عن الشهيد.

أحد جانبيه من خارج البناء، و يوافقه عبائر كثير (١) و إن اختلفت في التخيير بين الخلف و أحد الجانبين، أو الترتيب بينهما بتقديم الخلف على الجانب مع الإمكان، كما هو الأحوط.

و على الجملة: يجب تحزى القرب منه ما أمكن، فإذا تعذر لزحام جاز البعد بقدر الضروره؛ للصحيح فى الكافى (٢) و إن ضعف فى التهذيب (٣): رأيت أبا الحسن موسى (عليه السلام) يصلى ركعتى طواف الفريضة بحيال المقام قريباً من ظلال المسجد.

و فى التهذيب: «قريباً [من الظلال] (٤) [لكثره الناس]». قيل: و للأصل، و إطلاق الأخبار بالصلاه خلفه، و للآيه باتخاذ المصلى منه بمعنى ابتداء المصلى أو اتخاذه منه بكونه بحياله. و أما وجوب تحزى الأقرب منه بقدر الإمكان و عدم جواز البعد إلّا بقدر الضروره فللأخبار الآمره بفعلها عنده، و احتمال «من» فى الآيه الاتصاليه و الابتدائيه التى فى نحو: اتخذت الخاتم من الفضه، و للاحتياط. و أما جواز الصلاه إلى أحد الجانبين فللأصل، و إطلاق الآيه و أخبار الفعل عنده، و احتمال هذا الخبر، و الأحوط الخلف. و فى جواز التباعد لمجرد الزحام أيضاً نظر ما لم يتضيق الوقت؛ لضعف الخبر (٥).

أقول: و فيه نظر؛ لما عرفت من صحه السند فى الكافى و كون الضعف

ص: ٢٢

- ١- منهم: ابن حمزه فى الوسيله: ١٧٢، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٣٣٨، و صاحب الحدائق ١٣٨: ١٦.
- ٢- الكافى ٤/ ٤٢٣، الوسائل ١٣: ٤٣٣ أبواب الطواف ب ٧٥ ح ٢.
- ٣- التهذيب ٥/ ١٤٠، الوسائل ١٣: ٤٣٣ أبواب الطواف ب ٧٥ ح ١.
- ٤- أضفناه من المصدر.
- ٥- كشف اللثام ١: ٣٣٩.



نعم فى الدلاله نظر؛ لعدم التصرىح فىه، بل و لا- ظهور بفعله (علیه السّلام) الرکعتین ثمه فى سعه الوقت، بل هو مجمل، فىنبغى الاقتصار فىه على المتیقن.

ثم إنّ هذا الحکم أعنى وجوب صلاه رکعتى طواف الفرىضه خلف المقام أو إلى أحد الجانین بحدیث لا یتباعده عنه عرفاً، أو على النهج المتقدم مع الاختیار قول المعظم، و علیه الأ- کثر، و فى عبائر جمع أنه الأشهر. و لعلّه الأظهر؛ للکتاب، و السنّه المستفیضه، و فیها الصحاح و المعتره.

خلافاً للخلاف فىستحب، فإن لم یفعل و فعل فى غیره أجزأ (١).

و للجلبى فجعل محلّهما المسجد الحرام مطلقاً (٢)، کما عن ابنى بابویه فى رکعتى طواف النساء خاصه (٣) و مستندهم غیر واضح، عدا ما قیل من الأصل، و عدم صراحه الآیه فىه، لأنها إن كانت من قبیل اتّخاذ الخاتم من الفضة، أو كانت «من» فیها بمعنى «فى» لزم أن یراد بالمقام: المسجد، أو الحرم، و إلّا وجب فعل الصلاه على الحجر نفسه. و إن أُرید الاتصال و القرب التام، و بالمقام الحجر، فالمسجد کلّه بقربه. و إن وجب الأقرب فالأقرب لزم أن یكون الواجب فى عهدہ (صلّى الله علیه و آله) فى الکعبه، لکون المقام عنده، و کذا کلّمنا نقل إلى

ص: ٢٣

١- الخلاف ٣٢٧: ٢.

٢- الکافى فى الفقه: ١٥٨.

٣- الصدوق فى المقنع: ٩٢، و نقله عن والده فى المختلف: ٢٩١.

مكان وجبت الصلاة فيه، لعله لا قائل به؛ و إطلاق بعض الأخبار (١) لمن نسيهما في فعلهما في مكانه (٢).

و في الجميع نظر؛ لوجوب الخروج عن الأصل بما مرّ.

و ظهور الآيه فيه بظهور الاحتمال الأول على ما اعترف به القائل، و منع ما أُورد على تقديره من لزوم أن يراد بالمقام المسجد أو الحرم، باحتمال أن يراد به ما جاوره ممّا يقرب منه، بل لعله المتعين، لأنه أقرب المجازات إلى الحقيقه المتعذره، و مرجعه إلى وجوب مراعاة الأقرب إلى المقام فالأقرب، كما هو مقتضى الاحتمال الأخير أيضاً. و منعه بعدم قائل بما يلزمه ممنوع بعدم بلوغ مثله إجماعاً سيّما مع عدم تعرض أحد له.

و حمل غير الناسى على الناسى قياس.

مع أن هذه الوجوه لو صحّت لثبت بها القول الأول (٣)، و أما الآخرا فلم أقف لهما على مستند عدا الأخير فله الرضوى (٤)، و في مقاومته لأدله الأكثر نظر، فضلاً من أن يقوى عليها و يترجّح.

و أمّا ما عن الخلاف من أنه لا خلاف في أن الصلاة في غيره يعنى فيما عدا خلف المقام تجزئه و لا تحب عليه الإعاده (٥). فعلى تقدير سلامته من تطرّق الوهن إليه بوجود الخلاف سيّما من الأكثر، معارض بالنصوص الأمره بالإعاده المترجّحه عليه من وجوه لا تخفى على من تدبّر.

ثم إن هذا الخلاف إنما هو في ركعتي طواف الفريضة.

ص: ٢٤

١- التهذيب ٥: ١٣٨/٤٥٧، الإستبصار ٢: ٢٣٤/٨١٤، الوسائل ١٣: ٤٣٠ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ١١.

٢- انظر كشف اللثام ١: ٣٣٨.

٣- أي قول الشيخ في الخلاف.

٤- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢٣، المستدرک ٩: ٤١٤، أبواب الطواف ب ٤٨ ح ١.

٥- الخلاف ٢: ٣٢٨.

و يصلّى ركعتى طواف النافله حيث شاء من المسجد بلا خلاف فيه فتوى و روايه، و هى مستفيضه (١)، بل فى بعضها المروى فى قرب الإسناد: عن الرجل يطوف بعد الفجر فيصلّى الركعتين خارج المسجد، قال: « يصلّى بمكه لا يخرج منها إلّا أن ينسى فيصلّى إذا رجع فى المسجد أى ساعه أحب ركعتى ذلك الطواف » (٢).

و ظاهره جواز صلاه الركعتين خارج المسجد بمكه على الإطلاق، و لم أر مفتياً به، فالعمل به مشكل و لو صحّ سنده.

و لو نسيهما رجع فأتى بهما فيه أى فى المقام؛ تحصيلاً للامثال، و التفاتاً إلى ظاهر الأمر به فى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره (٣).

و لا تعارضها الأخبار الأخر المرخصه لفعلهما حيث ذكره من غير اشتراط للتعذر فيها أو المشقه؛ لقصورها جملته عن الصحه، بل ضعف بعضها سنداً، و جميعها دلالة، فإن غايتها الإطلاق، و يمكن تقييدها بصوره المشقه جمعاً بين الأدله.

و هو أولى من الجمع بينهما بحمل الأخبار الأوّله على الاستحباب، و إبقاء الأخيره على إطلاقها، كما احتمله فى الاستبصار (٤)، و ربما يعلم (٥) من الصدوق فى الفقيه أيضاً (٦)؛ لما تقرّر فى الأصول من أولويه التخصيص

ص: ٢٥

١- انظر الوسائل ١٣:٤٢٦ أبواب الطواف ب ٧٣.

٢- قرب الإسناد: ٢١٢/٨٣٢، الوسائل ١٣:٤٢٧ أبواب الطواف ب ٧٣ ح ٤.

٣- انظر الوسائل ١٣:٤٢٧ أبواب الطواف ب ٧٤.

٤- الاستبصار ٢:٢٣٦.

٥- فى «ق»: يفهم.

٦- الفقيه ٢:٢٥٤.

مع اعتضادها هنا بالشهره العظيمه بين الأصحاب حتى كادت تكون إجماعاً، كما صرّح به بعض الأصحاب (١) و بكثره الأخبار الأوّله و صحّتها و استفاضتها، و تضمّن جمله منها تعليل الأمر بالرجوع بقوله تعالى « وَ اتَّخِذُوا » [١] و الأمر فيه للوجوب قطعاً.

مضافاً إلى إشعار بعضها بالتفصيل، فيكون شاهداً على هذا الجمع، و هو الصحيح: عن رجل نسي أن يصلّي ركعتي طواف الفريضة خلف المقام و قد قال الله تعالى وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ [٢] حتى ارتحل، فقال: « إن كان ارتحل فإنّي لا أشقّ عليه و لا أمره أن يرجع، و لكن يصلّي حيث يذكر » (٢).

و بالجملة: لا ريب في هذا الحكم و إن مال عنه إلى محتمل الشيخين بعض معاصري الأصحاب، قال: لصراحه بعض الأخبار في جواز الصلاه حيث ذكر هنا أيضا (٣)، فإن فيه: نسيت أن أصلي الركعتين للطواف خلف المقام حتى انتهيت إلى منى، فرجعت إلى مكة فصلّيتهما ثم عدت إلى منى، فذكرنا ذلك له عليه السّلام، فقال: « أ فلا صلاهما حيث ذكر؟! » (٤). و فيه بعد الإغماض عن قصور سنده أو ضعفه - منع صراحته؛ إذ ليس إلماً من جهه دلالته على رخصته عليه السّلام له مع عوده، و هو حسن إن اعتبرنا التّعذر في جواز الصلاه في محل الذكر. و أما إذا اکتفينا بالمشقه و لو من غير تعذر كما يأتي فلا صراحه فيه؛ لإمكان كون عود الراوى معها

ص: ٢٦

١- مفاتيح الشرائع ٣٧٢: ١.

٢- التهذيب ٥: ١٤٠/٤٦١، الإستبصار ٢: ٢٣٥/٨١٨، الوسائل ١٣: ٤٣٠ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ١٠.

٣- الحدائق ١٤٥: ١٦.

٤- الكافي ٤: ٤٢٦/٤، التهذيب ٥: ١٣٩/٤٦٠، الإستبصار ٢: ٢٣٥/٨١٧، الوسائل ١٣: ٤٢٩ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ٩؛ بتفاوت يسير.

و لأجلها رخص فيه.

و لو تعذّر الرجوع أو شقّ صلّاهما حيث ذكر و لو خارج المسجد أو الحرم و تمكّن من الرجوع إليهما، على الأشهر الأقوى، بل كاد أن يكون إجماعاً.

خلافًا للدروس فقال: رجع إلى المقام، فإن تعذّر فحيث شاء من الحرم، فإن تعذّر فحيث أمكن من البقاع (١).

و هو أحوط، و أحوط منه الرجوع إلى المسجد إن أمكن و لم يمكن إلى المقام و إن كان في تعينه نظر؛ لإطلاق الأخبار بالصلاه موضع الذكر، بحيث يشمل خارج الحرم و المسجد و لو مع التمكن منهما، و صورته المشقه من غير تعذر في العود إلى المقام، بل ظهور الصحيحه المتقدمه أو صراحتها فيها، و صراحه الروايه المتقدمه بعدها قطعاً، مضافاً إلى انتفاء العسر و الحرج و اعتبار الوسع في التكليف.

و لا معارض لها يوجب الرجوع إلى الحرم أو المسجد مع الإمكان و يقيد المشقه بالتعذر.

و للتحريير فجوز الاستنابه فيهما إن خرج و شقّ عليه الرجوع (٢).

و كذا عن التذكره إن صلّاهما في غير المقام ناسياً ثم لم يتمكن من الرجوع (٣).

قيل: لجواز الاستنابه تبعاً للطواف، فكذا وحدها؛ و للصحيح فيمن نسيهما حتى ارتحل من مكه، قال: «إن كان مضى قليلاً فليرجع فليصلّهما،

ص: ٢٧

١- الدروس ٣٩٦:١.

٢- التحريير ٩٨:١.

٣- التذكره ٣٦٢:١.

أو يأمر بعض الناس فليصلهما عنه» (١).

و الصحيح: «من نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة حتى خرج من مكة، فعليه أن يقضى أو يقضى عنه وليه أو رجل من المسلمين» (٢).

و الخبر: عمّن نسي أن يصلي الركعتين، قال: «يصلي عنه» (٣).

و المرسل: عن الرجل ينسى ركعتي طواف الفريضة حتى يخرج، قال: «يوكل» (٤) انتهى (٥).

و في هذه الأدلة أجمع نظر؛ لأن الأول قياس فاسد.

و الصحيح الأول مخالف للإجماع؛ لدلالته على جواز الاستنابه مع التمكن من الرجوع، و لم نر [أر] قائلاً به.

و الصحيح الثاني يحتمل التقييد بما إذا مات فإن الحكم فيه ذلك كما يأتي.

و الخبر الأول يحتمل التقييد به أيضاً، مضافاً إلى ما في سنده.

نعم الرواية الأخيرة صريحه في ذلك، إلا أنّ ضعف سندها من وجوه و قصورها عن المقاومة للأخبار الآمره للناسي بفعله لهما بنفسه يمنع عن العمل بها.

قيل: و ظاهر المبسوط الاستنابه إذا خرج مع تعمّد الترك (٦). و لم نقف على مستنده، مع أنه غير مرتبط بما نحن فيه.

و لم يتعرّض المصنف لحكم الجاهل و العامد.

ص: ٢٨

١- الفقيه ٢/٢٥٤: ١٢٢٧، الوسائل ١٣: ٤٢٧ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ١.

٢- التهذيب ٥/١٤٣: ٤٧٣، الوسائل ١٣: ٤٣١ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ١٣.

٣- التهذيب ٥/٤٧١: ١٦٥٢، الوسائل ١٣: ٤٢٨ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ٤.

٤- التهذيب ٥/١٤٠: ٤٦٣، الإستبصار ٢/٢٣٤: ٨١٣، الوسائل ١٣: ٤٣١ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ١٤.

٥- كشف اللثام ١: ٣٣٩.

٦- كشف اللثام ١: ٣٣٩.

أما الجاهل فالظاهر أنه بحكم الناسي، وفاقاً لجماعه (١)؛ للصحيح:

« إنَّ الجاهل في ترك الركعتين عند مقام إبراهيم بمنزله الناسي » (٢).

و أمّا العامد فقليل: إنَّ مقتضى الأصل وجوب العود مع الإمكان، وإنما الكلام في الاكتفاء بصلاتهما حيث أمكن مع التعذر، أو بقائهما إلى أن يحصل التمكّن من الإتيان بهما في محلّهما، وكذا الإشكال في صحه الأفعال المتأخره عنهما، من صدق الإتيان بهما، و من عدم وقوعها على الوجه المأمور به (٣). انتهى. و هو جيّد.

و لو مات الناسي لهما و لم يصلّهما قضاهما عنه الولي كما في كلام جماعه (٤)، من غير خلاف فيه بينهم أجده؛ للعموم، و للصحيحه المتقدمه قريباً، و هي و إن كانت عامه لصورتى الموت و الحياه لكن الثانيه خرجت بما عرفته من الأدله، و « أو » فيها ليست ناصبه في التخيير، فيحتمل غيره، و هو تعيّن الولي مع وجوده، و جواز غيره له مطلقاً، أو مع عدمه.

و إن فاتاه مع الطواف فهل الولي قضاء الجميع بنفسه أو بالاستنابه؟ الأقوى الوجوب، أما الصلاه فلما (٥) مرّ.

و أما الطواف فللصحيح: فيمن نسي طواف النساء حتى دخل أهله، قال: « لا- يحلّ له النساء حتى يزور البيت » و قال: « يأمر من يقضى عنه إن

ص: ٢٩

١- منهم: السبزواري في الذخيره: ٦٣٠، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ٣٧٣: ١، و صاحب الحدائق ١٤٦: ١٦.

٢- الفقيه ٢: ٢٥٤/ ١٢٣٠، الوسائل ١٣: ٤٢٨ أبواب الطواف ب ٧٤ ح ٣.

٣- المدارك ١٣٦: ٨.

٤- منهم: السبزواري في الذخيره: ٦٣٠، و الفاضل الهندي كشف اللثام ٣٣٩: ١، و صاحب الحدائق ١٤٧: ١٦.

٥- في « ك » و « ح »: فلبعض ما مرّ.

لم يحجّ، فإن توفّي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره» (١).

و هو إن كان مخصوصاً بطواف النساء لكن يشمل طواف العمره و الزياره بطريق أولى.

و القرآن بين الطوافين فصاعداً بأن لا يصلّي ركعتي كلّ طواف بعده بل تأتي بهن أجمع ثم بصلاتهن كذلك حرام عند الأكثر على الظاهر، المصرّح به في المنتهى (٢).

و مبطل أيضاً.

كلّ ذلك على الأشهر على ما هنا و في التنقيح (٣).

و فيه: إن لم يكن إجماع نظر؛ فإننا لم نقف على نصّ و لا فتوى يتضمّن الحكم بالإبطال، و إنما غايتهما النهي عن القرآن.

ففي الصحيح: عن الرجل يطوف الأسابيع جميعاً فيقرن، فقال: «لا، إلّا أسبوع و ركعتان، و إنما قرن أبو الحسن (عليه السلام) لأنه كان يطوف مع محمّد بن إبراهيم لحال التقية» (٤).

و في (٥) آخر مروى في السرائر عن كتاب حريز: «لا قران بين أسبوعين في فريضه و نافله» (٦).

ص: ٣٠

---

١- الكافي ٥١٣/٤، التهذيب ٥/١٢٨: ٤٢٢، الإستبصار ٢/٢٢٨: ٧٨٩، الوسائل ١٣: ٤٠٧ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ٦.

٢- المنتهى ٢: ٦٩٩.

٣- التنقيح الرائع ١: ٥٠٢.

٤- التهذيب ٥/١١٦: ٣٧٦، الإستبصار ٢/٢٢١: ٧٦١، الوسائل ١٣: ٣٧١ أبواب الطواف ب ٣٦ ح ٧.

٥- في «ح» زياده: خبر.

٦- مستطرفات السرائر: ١٢٧٣، الوسائل ١٣: ٣٧٣ أبواب الطواف ب ٣٦ ح ١٤.



و فى الخير: عن الرجل يطوف بين أسبوعين، فقال: «إن شئت رويت لك عن أهل مكة» فقال: قلت له: و الله مالى فى ذلك حاجه جعلت فداك، و لكن ارو لى ما أدين الله عز و جل به، فقال لى: «لا تقرن بين أسبوعين، كلما طفت أسبوعاً فصل ركعتين، و أما أنا فربما قرنت الثلاثه و الأربعة» فنظرت إليه فقال: «إنى مع هؤلاء» (١).

و غايه هذه الأخبار الدلاله على تحريم القرآن، و هو لا يستلزم بطلان الطواف الأول إذا كان فريضه، أو بطلانها معاً كما هو ظاهر العبارة و غيرها؛ لتعلق النهى بخارج العباده، لعدم صدق القران إلّا بالأتين بالطواف الثانى، فهو المنهى عنه، لا هما معاً أو الأول كما هو ظاهر القوم.

نعم، لو أريد بالبطل الطواف الثانى أتجه؛ لتعلق النهى بنفس العباده حينئذ.

و يدل على البطلان حينئذ زياده على ذلك الأخبار الداله على فوريه صلاه الطواف و أنها تجب ساعه الفراغ منه لا تؤخر (٢)، بناءً على ما قرناه فى الأصول من استحاله الأمر بشيئين متضادين فى وقت مضيق و لو لأحدهما.

و بالجمله: ظاهر الأدله تحريم القرآن فى طواف الفريضه، و أما بطلانه فلم نقف له على حجه إلّا أن يكون إجماعاً كما ربما يفهم من التنقيح و غيره (٣).

ص: ٣١

١- الكافى ٤/٤١٨، التهذيب ٥/١١٥، الإستبصار ٢/٢٢٠، الوسائل ١٣:٣٧٠ أبواب الطواف ب ٣٦ ح ٣.

٢- انظر الوسائل ١٣:٤٣٤ أبواب الطواف ب ٧٦.

٣- التنقيح ١:٥٠٢؛ و انظر التذكرة ١:٣٦٥.

و مقابل الأشهر قول الحلى بعدم البطلان و التحريم، بل الكراهه (١)؛ للأصل، و الأخبار الكثيره الداله على أنهم (عليهم السلام) قرنوا (٢)، و للصحیح (٣) و غيره (٤): «إنما يكره أن يجمع الرجل بين أسبوعين و الطوافين فى الفريضة، و أما فى النافله فلا بأس». و فى الجميع نظر؛ لوجوب الخروج عن الأصل بما مرّ، و ضعف دلالة الأخبار أجمع:

أما أخبار الفعل فلعلّ الفعل كان فى النافله، أو الفريضة لحال التقيه، فإنّ الجواز مذهب العامه كما فى المنتهى و غيره (٥)، و صرح به جمله من الأخبار السابقه.

و أما الخبران الأخيران فلأعميه الكراهه فىهما من الكراهه بالمعنى المصطلح، فلعلّ المراد بها الحرمة، كما ربما يشير إليه المقابله لها بنفى البأس فى النافله، بناءً على الإجماع على الكراهه فيها، بل جعلها فى التنقيح على إرادته الحرمة من لفظ الكراهه أماره صريحه (٦).

و من هنا يتضح المستند فى قوله: و القرآن مكروه فى طواف النافله مضافاً إلى الشبهه الناشئه من عموم الأخبار الناهيه للنافله،

ص: ٣٢

١- السرائر ٥٧٢:١.

٢- انظر الوسائل ٣٦٩:١٣ أبواب الطواف ب ٣٦.

٣- الكافى ٤١٨:٤، الفقيه ٢٥١/٢: ١٢٠٧، التهذيب ١١٥/٥: ٣٧٢، الإستبصار ٢/٢: ٢٢٠، الوسائل ٣٦٩:١٣ أبواب الطواف ب ٣٦ ح ١.

٤- الكافى ٤١٩:٣، التهذيب ١١٥/٥: ٣٧٣، الإستبصار ٢/٢: ٢٢٠، الوسائل ٣٧٠:١٣ أبواب الطواف ب ٣٦ ح ٤.

٥- المنتهى ٧٠٠:٢؛ و انظر التذكرة ٣٦٥:١، و التنقيح الرائع ٥٠٢:١.

٦- التنقيح ٥٠٢:١.

و خصوص صحيحه حريز المتقدمه، و إن قيل في تضعيف دلالتها على المنع في النافله احتمال أن يكون المراد أنه لا يجوز أن يقرن طواف النافله بطواف الفريضة، بل يجب أن يصلّى بركتين للفريضة ثم يطوف للنافله؛ لبعده غايته.

و لو لا- نفى الخلاف عن الجواز فيها مع الكراهه الظاهر المصرّح به في التنقيح (1)، لكان القول بالمنع فيها أيضاً في غايه القوه؛ لما عرفته (2)، مع قصور الخبرين المتقدمين بأنه إنما يكره في الفريضة، و أما النافله فلا بأس عن صيرف الأخبار المانعه بتقييد و شبهه، بقوه احتمال ورودهما للتقيه، مع أن ظاهرهما نفى البأس في النافله بالكليه، و لا قائل به منّا كما عرفته، فتدبر.

و اعلم أن تفسير القرآن بما قدّمناه من أنه الجمع بين أسبوعين فصاعداً هو ظاهر النصوص و الفتاوى، و به صرح في التنقيح أيضاً (3).

و لكن يحتمل تفسيره بما يعمّه و الجمع بين طواف و ما زاد و لو شوطاً أو بعضه، فيكون إشارة إلى تحريم الزيادة على الطواف مطلقاً. و قد فرضها الأصحاب مسأله أخرى، و ظاهرهم الاتفاق على الحكم المذكور فيها إلّا نادراً، و أطلقوا الحكم في ذلك فلم يفصّلوا بين صور المسأله و شقوقها، فإن تمّ إجماعاً، و إلّا فالمتّجه التفصيل على ما ذكره بعض أصحابنا، حيث قال بعد ذكر الحكم على إطلاقه مبيّناً لدليله:

أما إذا نوى الزيادة من أول الطواف أو في أثنائه على أن يكون من

ص: ٣٣

١- التنقيح الرائع ٥٠٢: ١.

٢- من عموم المنع.

٣- التنقيح الرائع ٥٠٢: ١.

الطواف فهو ظاهر؛ لأنه نوى ما لم يأمر به الشارع، كما لو نوى صوم يوم و ليله أو و بعضها، فإن نواها من أول الأمر لم يشرع إلّا في طواف غير مشروع بتيه غير صحيحه، وإن نواها في الأثناء فلم يستدم النيه الصحيحه و لا حكمها.

و أما إن لم يكن شيء من ذلك و إنما تجدد له تعمّد الزيادة بعد الإتمام، فإن تعمّد فعلها لا من هذا الطواف فعدم البطلان ظاهر؛ لأنها حينئذ فعل خارج وقع لغواً أو جزءاً من طواف آخر.

و إنما الكلام إذا تعمّدها حينئذ من هذا الطواف، فظاهر الأكثر البطلان؛ لأنه كزياده ركعه في الصلاه، كما في الخبر: «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها، فإذا زدت عليها فعليتك الإعاده» (١).

و لخروجه عن الهيئه التي فعلها النبي (صلّى الله عليه و آله) مع وجوب التأسيى، و قوله (صلّى الله عليه و آله): «خذوا عني مناسككم» (٢).

و للخبر: عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط، قال: «يعيد حتى يستتمّه» (٣).

و في الكل نظر؛ لأن الخبرين إن سلما يحتملان نيه الزيادة أول الطواف أو أثناءه.

و الخروج عن الهيئه المأثوره ممنوع، فإنّ ما قبلها كان على الهيئه،

ص: ٣٤

١- التهذيب ٥: ١٥١، الإستبصار ٢: ٢١٧/٧٤٧، الوسائل ١٣: ٣٦٦ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ١١.

٢- عوالي اللآلى ٤: ٣٤/١١٨، المستدرک ٩: ٤٢٠ أبواب الطواف ب ٥٤ ح ٤.

٣- الكافي ٤: ٤١٧، التهذيب ٥: ١١١/٣٦١، الإستبصار ٢: ٢١٧/٧٤٦، الوسائل ١٣: ٣٦٣ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ١.

و الزيادة إنما لحقتها من بعد.

و كذا كونها كزياده ركعه، بل إنما هي كفعل ركعه بعد الفراغ من الصلاه، و لذا لم يجزم المحقق بالحرمة فضلاً عن الإبطال.

و قد يؤيد الصحه مع الأصل إطلاق نحو الصحيح: عن رجل طاف طواف الفريضة ثمانية أشواط، قال: «يضيف إليها ستاً» (١) و هو كثير، إلا أنه لا بد أن يكون المراد السهو، أو نيه الطواف الثاني، أو تعمّد الشوط من طوافه.. إلى آخر ما ذكره (٢).

و لنعم ما ذكره، و إنما ذكرناه بطوله لحسن مفاده و جوده محصولة.

و إلى ما ذكره يميل جماعه (٣)، لكن ما اختاره الأكثر لعله أظهر؛ للخبر الذي مرّ، و ضعفه إن كان بعملهم منجبر. مع أنه قريب من الصحيح، لكون الراوى عن موجب الضعف (٤) من نقل إجماع العصابه على تصحيح ما يصح عنه، مع أن الضعف بالاشتراك بين الثقة و غيره (٥)، و قيل: أنه الثقة، و لذا وصفه بعض العلماء بالصحه (٦).

و كيف كان، فالتأمل في السند لا- وجه له، و كذا في الدلاله؛ لإطلاق ما فيها من الزيادة الشامله لمفروض المسأله. و تقييده بخصوص ما ذكره من غير مقتيد لا وجه له.

ص: ٣٥

١- التهذيب ٥: ١١١/٣٦٢، الإستبصار ٢: ٢١٨/٧٤٨، الوسائل ١٣: ٣٦٥ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ٨.

٢- كشف اللثام ١: ٣٣٥.

٣- انظر الذخيره: ٦٣٦.

٤- هو: صفوان بن يحيى عن عبد الله بن محمد.

٥- انظر الحدائق ١٦: ٢٠٤.

٦- المختلف: ٢٨٩.

ثم إن هذا إذا زاد عمداً.

و لو زاد سهواً أكمل أسبوعين على الأشهر الأظهر، كما في الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره (١).

و أكثرها و إن عمّت صوره العمد لكنها مخصّصه بالسهو؛ لما مرّ، مضافاً إلى الصحيح: «من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن، فليتمّ أربعة عشر شوطاً ثم ليصلّ ركعتين» (٢).

و به يقيد الخبران المتقدمان قريباً المطلقان للإعاده بالزياده، بحملهما على العمد أيضاً و إن بعد في أحدهما.

خلافاً للصدوق، فجمد على ما ظاهرهما من الإطلاق (٣)، و مال إليه بعض المعاصرين (٤)؛ لذلك، و للخبر: قلت: رجل طاف و هو متطوّع ثمان مرات و هو ناسٍ، قال: «فليتمّ طوافين ثم يصلّي أربع ركعات، فأما الفريضة فليعد حتى يتمّ سبعة أشواط» (٥).

مضافاً إلى الصحيح المتقدم الأمر بصلاه ركعتين خاصه.

و نحوه بل و أظهر منه آخر: كان على (عليه السلام) يقول: «إذا طاف [ثمانيه] فليتمّ أربعة عشر» قلت: يصلّي أربع ركعات؟ قال: «يصلّي ركعتين» (٦).

ص: ٣٦

١- انظر الوسائل ١٣:٣٦٤ أبواب الطواف ب ٣٤.

٢- التهذيب ٥/١١٢:٣٦٤، الإستبصار ٢/٢١٨:٧٥٠، الوسائل ١٣:٣٦٤ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ٥.

٣- المقنع: ٨٥.

٤- انظر الحدائق ١٦:٢٠٥.

٥- الكافي ٤/٤١٧:٦، التهذيب ٥/١١٤:٣٧١، الوسائل ١٣:٣٦٤ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ٢.

٦- التهذيب ١١٢/٣٦٣، الإستبصار ٢/٢١٨:٧٤٩، الوسائل ١٣:٣٦٥ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ٩. و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

قال: و التقريب فيهما أن الأول صار باطلاً باعتبار الزيادة و إن كانت سهواً، و أن الشوط الثامن قد اعتدَّ به من الطواف الواجب المأمور به بعد بطلان الأول، و هاتان الركعتان له.

و في الجميع نظر؛ لضعف الخبرين بما مرّ، و الثالث بضعف السند، و شذوذ الصحيحين و عدم قائل بهما في البين، لانحصار القول في المسألة في اثنين، أحدهما: استحباب إكمال أسبوعين و صلاه أربع ركعات، أشار إليه الماتن بقوله:

و صلّى ركعتي الطواف الواجب منهما قبل السعي و ركعتي الزيادة بعده و دلّ عليه الصحيح: «[إنّ علياً](#) (عليه السّلام) طاف طوافه الفريضة ثمانية، فترك سبعة و بنى على واحد و أضاف إليها ستة، ثمّ صلّى ركعتين خلف المقام، ثم خرج إلى الصفا و المروه، فلمّا فرغ من السعي بينهما رجع فصلّى الركعتين اللذين ترك في المقام الأول» [\(١\)](#).

و نحوه كثير من الصحاح و غيرها [\(٢\)](#)، لكن من غير بيان للركعات أنها مفصولة أو موصولة.

و ثانيهما: ما عليه الصدوق من بطلان ما فعل و وجوب الإعادة، و مقتضاه وجوب إعادة سبعة أشواط لا ستّة، فيصير المجموع خمسة عشر شوطاً، و هو خلاف نصّ الصحيحين المتقدم إليهما الإشارة من الاكتفاء بأربعة عشر شوطاً، مع أن [ثانيهما [\(٣\)](#)] الدالّ على قول الأمير (عليه السّلام): ذلك

ص: ٣٧

١- التهذيب ٥/١١٢: ٣٠٦٦، الإستبصار ٢/٢١٨: ٧٥٢، الوسائل ١٣: ٣٦٥ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ٧.

٢- انظر الوسائل ١٣: ٣٦٣ أبواب الطواف ب ٣٤.

٣- في النسخ: أولهما. و هو سهو.

معارض بصريح الصحيح الأخير المتضمن لفعله (عليه السلام) خلافه. و هو أنه بعد إمكان حمله على العمد و لا- النسيان لعصمته (عليه السلام) عنهما، مضعّف في كلام جماعه (١) بإمكان كون فعله (عليه السلام) تقيّة، فتأمل.

فطرجهما، أو حملهما على أن يراد بالركعتين صلاتان، أو صلاه ركعتين لكل طواف، أو يراد قبل السعي، متعيّن.

و بالجمله: فالأخبار المتقدمه ما بين ضعيفه سنداً و دلالة، و شاذّه، و مع ذلك فغير مكافئه لأخبار الأكثر من وجوه عديده من حيث الصحه و الاستفاضه و الاعتضاد بالشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعاً، بل لعلّها إجماع في الحقيقه، و غيرها من المعتبره كالرضوى الذي عليه اعتماد الصدوق و أبيه و كثير: «فإن سهوت فطفت طواف الفريضة ثمانية أشواط، فزد عليها ستة أشواط و صلّ عند مقام إبراهيم ركعتي الطواف، ثم اسع بين الصفا و المروه، ثم تأتي المقام فصلّ خلفه ركعتي الطواف، و اعلم أن الفريضة هو الطواف الثاني، و الركعتين الأوّلتين لطواف الفريضة، و الركعتين الأخيرتين للطواف الأول، و الطواف الأول تطوّع» (٢).

و صريح هذه الروايه و ظاهر بعض الصحاح المتقدمه كون الطواف الثاني الفريضة و الأول الناقله، كما عن والد الصدوق و الإسكافي (٣)، و هو ظاهر العبارة و أخبار المسأله؛ للأمر فيها أجمع بإكمال أسبوعين، و هو حقيقه في الوجوب، فلا يجوز قطع الطواف الثاني.

ص: ٣٨

١- منهم: المحدّثان الحرّ العاملي في الوسائل ١٣:٣٦٥، و صاحب الحدائق ١٦:٢٠٩.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢٠، المستدرک ٩:٣٩٩ أبواب الطواف ب ٢٤ ح ٢.

٣- نقله عنهما في المختلف: ٢٨٩.



خلافاً للفاضل و الشهيدين (١)، فجعلوا الثاني في النافله و جَوَزُوا قطعها.

و هو مشكل؛ لما عرفته، مع سلامته عن المعارضه بالكليه، سوى أصاله بقاء الطواف الأول على كونه فريضه بحسب ما اقتضته النيه، و لا قائل بوجوب الطوافين معاً، بل نقل الإجماع على عدمه، و أنه إنما يجب الثاني إن قلنا ببطلان الأول (٢)، و لم نقل به كما مرّ و الكلام على تقديره، و في بعض الأخبار التصريح بأن أحدهما فريضه و الآخر نافله (٣).

و فيه مناقشه واضحه؛ لوجوب الخروج عن الأصل بما عرفته.

إلّا أن يجاب بأن الناصّ منه في بلوغها درجه الحجّيه مناقشه، و الصحيح ظهوره ليس بذلك الظهور المعتدّ به حتى يكون حجه يخصّص بها الأصل، مضافاً إلى قوه احتمال عدم كونه من أخبار المسأله كما أشار إليه بعض الأفاضل، فقال في تضعيف الاستناد إليه بعده: لكن لما امتنع السهو عليه لم يطف ثمانيه إلّا لعدوله في الأول عن نيه فرضه لموجب له، فليس من المسأله (٤).

و الأخبار الآمره و إن كانت ظاهره في ذلك إلّا أنه ربما يفهم منها من جهه أخرى كون الثاني هو النافله، و لذا أن الصدوق في الفقيه بعد نقل بعضها قال: و في خبر آخر أن الفريضه هي الطواف الثاني، ثم ساق متن الرضوى إلى آخره، و لعلّه هو المراد بالروايه المشار إليها في كلامه.

ص: ٣٩

١- العلامه في المنتهى ٢:٧٠٠، الشهيد الأول في الدروس ١:٤٠٧، الشهيد الثاني في المسالك ١:١٢٢.

٢- كما في كشف اللثام ١:٣٣٥.

٣- الفقيه ٢: ٢٤٨/١١٩٣، الوسائل ١٣:٣٦٧ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ١٥.

٤- كشف اللثام ١:٣٣٥.

و هو كالصريح فيما ذكرنا من فهمه من الأخبار الآمره بالإكمال أسبوعين ما ذكرناه، من أن الثاني هي النافله، وكذلك الأصحاب، وإلا فلم نجد لما ذكره حجه سوى الأصل المخصّص بما مرّ.

و الجمع بينه و بين الأمر بالإكمال و إن أمكن بحمله على الاستحباب إلا أن الجمع بينهما بالتخصيص أرجح كما في الأصول قد تقرّر.

و كيف كان، فالأحوط ما عليه الإسكافي، بل لا يبعد أن يكون أظهر.

ثم إن إطلاق العبارة بالإكمال أسبوعين يقتضى عدم الفرق فيه بين إكمال الشوط الثامن ببلوغ الركن و عدمه. و هو ظاهر بعض الصحاح المتقدمه المتضمنه لقوله: « فوهم حتى يدخل في الثامن فليتمّ أربعة عشر شوطاً » حيث جعل المناط في الأمر بالإتمام أربعة عشر شوطاً للدخول في الثامن، و لا ريب في صدقه بالزياده و لو مع عدم بلوغ الركن.

خلافاً للأكثر، ففصّلوا بين البلوغ فيتمّ، و عدمه فيلغى الزائد؛ لصريح الخبر: « إن ذكر قبل أن يبلغ الركن فليقطعه و قد أجزأ عنه، و إن لم يذكر حتى يبلغه فليتمّ أربعة عشر شوطاً و ليصلّ أربع ركعات » (١).

و لعله أظهر و إن ضعف السند؛ لانجباره بعمل الأكثر، فيترجّح على الصحيح، لعدم صراحته، و احتمال الحمل على أن المراد بالدخول في الثامن إتمامه، كما هو ظاهر مورد الأخبار الباقية، و لذا أنّ الشيخ بعد نقلهما قال: إنّ هذا الخبر و أشار به إلى الصحيح مجمل، و رواه أبي كهمش و أشار به إلى الخبر مفصّله، و الحكم بالمفصّل أولى منه بالمجمل (٢).

ص: ٤٠

١- الكافي ٤/٤١٨، التهذيب ٥/١١٣، الإستبصار ٢/٢١٩، الوسائل ١٣:٣٦٤ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ٣.

٢- الإستبصار ٢:٢١٩.

و ارتضاه بعض من تأخر عنه، إلا أنه ردّه باشتراط التكافؤ المفقود في محلّ البحث؛ لضعف سند الخبر (١). وفيه ما مرّ.

ثم إنّ صريح العبارة وجوب إيقاع ركعتين قبل السعي للفريضة، والأخيرين بعده للنافله، وعزى إلى الأكثر (٢)، و به نصّ الرضوى المتقدم، و الصحيح المروى في السرائر عن نوادر البنظي، وفيه: عن الركعات كيف يصلّيهن، أو يجمعهن أو ماذا؟ قال: « يصلّى ركعتين للفريضة، ثم يخرج إلى الصفا و المروه، فإذا رجع من طوافه بينهما رجع يصلّى ركعتين للأسبوع الآخر» (٣).

و نحوه بعض الصحاح المتقدمه و غيره (٤)، لكن ليس فيهما سوى الأمر بالتفريق بين الركعات كما مرّ، و لم يتعرض فيهما لكون الأوليين قبل السعي للفريضة و الأخيرين بعده للنافله.

خلافاً لبضع المتأخرين، فجعل ذلك على سبيل الأفضليه و جّوز تقديم الأربع كملاً قبل السعي؛ لإطلاق الأمر بالأربع في الصحيح و غيره (٥).

و فيه نظر؛ لوجوب حمل المطلق على المقيّد، و هو أولى من حمل أمر المفصّل على الاستحباب، لرجحان التخصيص على المجاز كما مرّ في باب.

و يعيد من طاف في ثوب نجس أو على بدنه نجاسه مع العلم بها حينه، إجماعاً من القائلين باشتراط الطهاره منها في الطواف؛ للنهي المفسد للعباده.

ص: ٤١

١- المدارك ١٧٠:٨.

٢- التذكرة ٣٦٢:١.

٣- مستطرفات السرائر: /٣٢ ٣٨، الوسائل ٣٦٧:١٣ أبواب الطواف ب ٣٤ ح ١٦.

٤- راجع ص: ٣١٣٤؛ و انظر الوسائل ٣٦٣:١٣ أبواب الطواف ب ٣٤.

٥- المدارك ١٧١:٨، المفاتيح ٣٧٠:١.

و لا فرق فيه بين العالم بالحكم وغيره على الأشهر الأحوط، خلافاً لجمع فألحقوا الثاني بالجاهل بالنجاسه (١).

و لا يعيد لو لم يعلم بها حينه و لا قبله قطعاً؛ فإنّ امتثال الأمر يقتضى الإجزاء، مضافاً إلى ثبوت هذا الحكم فى الصلاه على الأشهر الأقوى كما مضى، فكذا هنا إن قلنا بالتسويه بينهما، أو بطريق أولى.

و فيما لو علم بها قبله و نسيها حينه إشكال، من خبر التسويه (٢)، و من الأصل و الشك فى عموم التسويه و شمولها لهذا الحكم. و لا ريب أن الإعادة أحوط و أولى إن لم نقل بكونه أقوى.

خلافاً للفاضل و غيره (٣)، فلم يوجبها كالجاهل؛ و لعلّه لما مرّ، و لإطلاق المرسل كالصحيح: رجل فى ثوبه دم ممّا لا تجوز الصلاه فى مثله، فطاف فى ثوبه، فقال: «أجزأه الطواف ثم ينزعه و يصلّى فى ثوب طاهر» (٤).

و هو و إن شمل العامد لكنه خرج بالدليل، فيبقى الباقي و منه الجاهل و الناسى. و لا بأس به لولا قصور السند و عدم صحته.

و لو علم بها فى أثناء الطواف أزاله أى نزعه أو غسله و أتمّ الباقي؛ لأن اتصال الأمر يقتضى الإجزاء؛ و للخبرين (٥).

و إطلاقهما كالعباره و غيرها من عبار الجماعه يقتضى عدم الفرق بين

ص: ٤٢

١- المدارك ٨: ١٤٥، و الذخيره: ٦٣٧.

٢- هو قوله صلّى الله عليه و آله: الطواف بالبيت صلاه انظر سنن البيهقى: ٨٧، الجامع الصغير ٢: ١٤٣/ ٥٣٤٦، مستدرک الحاكم ٢: ٢٦٧.

٣- العلامه فى المنتهى ٢: ٧٠١، السيزوارى فى الذخيره: ٦٣٧.

٤- التهذيب ٥: ١٢٦/ ٤١٦، الوسائل ١٣: ٣٩٩ أبواب الطوفان ب ٥٢ ح ٣.

٥- الأول: الفقيه ٢: ٢٤٦/ ١١٨٣، الوسائل ١٣: ٣٩٩ أبواب الطواف ب ٥٣ ح ١. الثانى: التهذيب ٥: ١٢٦/ ٤١٥، الوسائل ١٣: ٣٩٩ أبواب الطواف ب ٥٢ ح ٢.

ما لو توقّف الإزالة على فعل يستدعى قطع الطواف و عدمه، ولا بين أن يقع العلم بعد تجاوز النصف أو قبله، وهو نصّ القريب من الصحيح، وفيه:

ابتدأت في طواف الفريضة، فطفت شوطاً، فإذا إنسان أصاب أنفى فأدماه، فخرجت فغسلته، ثم جئت فابتدأت الطواف، فذكرت ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام)، فقال: «بئس ما صنعت، كان ينبغي لك أن تبني على ما طفت، أما إنه ليس عليك شيء» (١).

خلافاً للشهيدين، فجزما بوجوب الاستئناف إن توقّف الإزالة على فعل يستدعى قطع الطواف و لمّا يكمل أربعة أشواط (٢).

قيل: نظراً إلى ثبوت ذلك مع الحدث في أثناء الطواف، والحكم في المسألتين واحد (٣). وفيه نظر.

و الأجداد الاستدلال لهما بعموم ما دلّ على أن قطع الطواف قبل التجاوز يوجب الاستئناف كما يأتي، ولا معارض له صريحاً سوى الخبر الأخير، وهو قاصر سنداً يشكل تخصيصه به، وكذا الخبران الأولان، مضافاً إلى عدم صراحتهما و احتمالهما التقييد بصوره التجاوز، كما يمكن تقييد ذلك العموم بغير موردهما.

و بالجملة: فإن التعارض بينهما تعارض العموم و الخصوص من وجه يمكن تقييد كلّ منهما بالآخر، و الأقوى تقييد هذين بذلك، لقصور السند.

لكن يمكن جبر القصور بعد الجبر بعمل المشهور بالموافقه للأصل؛ فإنّ الأصل بقاء صحه ما فعل و عدم وجوب الاستئناف، مع تأمل ما في ذلك

ص: ٤٣

١- الفقيه ٢: ٢٤٧/١١٨٨، الوسائل ١٣: ٣٧٩ أبواب الطواف ب ٤١ ح ٢.

٢- الدروس ١: ٤٠٥، المسالك ١: ١٢٢.

٣- المدارك ٨: ١٤٦.

العموم و إنما غايته الإطلاق الغير المتبادر منه محل النزاع، ولعلّ هذا أظهر، سيّما مع اعتضاده بصريح ما مرّ من الخبر المعتر، فتدبر.

و يصلّى ركعتيه أى الطواف بقول مطلق كما هنا و فى السرائر (١) حيث لم يقيداه بالواجب، أو الواجب منه خاصة كما هو الأشهر فى كل وقت حتى الأوقات الخمسه التى تكره فيها ابتداء النافله ما لم يتضيق وقت فريضه حاضره للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتره (٢).

و الصحاح المعارضه لها بالمنع (٣) محموله إمّا على التقيه، كما صرح به شيخ الطائفه، قال: لأنه مذهب العامه (٤).

أقول: و لكن فى الموثق كالصحيح: « ما رأيت الناس أخذوا عن الحسن و الحسين (عليهم السّلام) إلّا الصلاه بعد العصر و بعد الغداه فى طواف الفريضه» (٥) و ظاهره موافقه العامه لنا فى هذه المسأله اقتداءً منهم بهما (عليهم السّلام). لكن يمكن الجواب بالفرق بين فعلهم و فعلنا؛ فإنّ فعلنا لم يظهر كونه لأجل اختصاص الجواز بركعتى الطواف، بل يحتمل كونه للجواز على الإطلاق كما هو مذهبنا، فإذا رأت العامه نفعلهما فربما توهمت بنا الجواز مطلقاً فأذتنا، و لا كذلك لو فعلتهما بعد ظهور مذهبهم فى المنع مطلقاً.

و ربما يشير إلى ما ذكرنا الصحيح: عن صلاه [طواف] التطوع بعد العصر، فقال: « لا» فذكرت له قول بعض آباءه (عليهم السّلام): « إنّ الناس لم يأخذوا

ص: ٤٤

١- السرائر ٥٧٧:١.

٢- الوسائل ١٣:٤٣٤ أبواب الطواف ب ٧٦ ح ٣، ٢؛ و ج ٤:٢٤٠ أبواب المواقيت ب ٣٩ ح ١.

٣- كما فى الوسائل ١٣:٤٣٥ أبواب الطواف ب ٧٦ ح ٧٨.

٤- الاستبصار ٢:٢٣٧.

٥- الكافي ٤:٢٢٤، التهذيب ٥:١٤٢/١٤٢، الإستبصار ٢:٢٣٦/٨٢١، الوسائل ١٣:٤٣٥ أبواب الطواف ب ٧٦ ح ٤.

عن الحسن و الحسين (عليهما السلام) إلاً الصلاة بعد العصر بمكه» فقال: «نعم و لكن إذا رأيت الناس يقبلون على شىء فاجتنبه»  
فقلت: إن هؤلاء يفعلون، فقال: «لستم مثلهم» (١).

أو على النافلة؛ لكراهه ركعتيها على الأشهر، للخبر: عن الطواف بعد العصر، فقال: «طف طوافاً و صل ركعتين قبل صلاة المغرب  
عند غروب الشمس، و إن طفت طوافاً آخر فصل الركعتين بعد المغرب» (٢).

و لكن ظاهر الصحيحه المتقدمه عدم الكراهه فيها و إن نهى عنها؛ لظهور سياقها فى أنه كان اتقاءً؛ و لعلها أطلق الطواف  
الماتن هنا و السرائر.

هذا، مع أن فى النفس من كراهيه ابتدائه النوافل فى هذه الأوقات مطلقاً شىء، قدّمنا وجهه فى كتاب الصلاة، من أراه راجع  
هناك.

و احترز بقوله: ما لم يتضيق وقت فريضه حاضره، عمّا لو تضيق وقتها فإنه يجب تقديمها قطعاً.

و عليه يحمل الصحيح: عن الذى يطوف بعد الغداه و بعد العصر و هو فى وقت الصلاة، أى يصلى ركعات الطواف نافله كانت أو  
فريضه؟ قال:

« لا » (٣) فيقيد وقت الصلاة منه بالضيق منه.

و ربما يفهم من الشيخ فى الاستبصار العمل به إطلاقه حيث قال بعد

ص: ٤٥

- 
- ١- التهذيب ٥: ١٤٢/٥، الإستبصار ٢: ٢٣٧/٢، الوسائل ١٣: ٤٣٦، أبواب الطواف ب ٧٦ ح ١٠.
  - ٢- التهذيب ٥: ١٤٢/٥، الإستبصار ٢: ٢٣٧/٢، الوسائل ١٣: ٤٣٧، أبواب الطواف ب ٧٦ ح ١١.
  - ٣- التهذيب ٥: ١٤٢/٥، الإستبصار ٢: ٢٣٧/٢، الوسائل ١٣: ٤٣٧، أبواب الطواف ب ٧٦ ح ١١.

نقله: فالوجه في هذا الخبر ما تضمنه من أنه كان في وقت صلاة فريضة فلم يجر له أن يصلي ركعتي الطواف إلا بعد أن يفرغ من الفريضة الحاضرة.

و هو مشكل، و الأصل يقتضى التخيير بينهما كما صرح به الفاضل في بعض كتبه (١)؛ لأنهما واجبان موسّيعان فلا وجه لترجيح أحدهما على الآخر.

هذا إن قلنا بسعه وقت صلاة طواف الفريضة.

و إن قلنا بفوريتهما كما يظهر من جملة من المعتبره (٢) فتقديمها حينئذ يكون واجباً، و الصحيح المتقدم غير صريح في الإطلاق فيحتمل التقييد بما ذكرنا عملاً بالأصل، مضافاً إلى احتمال الحمل على التقيه، لما قدّمنا.

و لو نقص من طوافه شوطاً أو أقلّ أو أزيد أتمه إن كان في المطاف مطلقاً ما لم يفعل المنافى، و منه طول الفصل المنافى للموالاه إن أوجبتها كما هو ظاهر الأصحاب.

و إن انصرف و كان طوافه طواف فريضة و قد تجاوز النصف بأن طاف أربعة أشواط رجع ف أتمّ ما أمكن.

و لو لم يمكنه كأن رجع إلى أهله استتاب في الإتمام.

و لو كان ما طافه دون ذلك أى قبل إتمام الرابع استأنف إن أمكنه، و إلا استتاب.

على الأظهر الأشهر، بل لا يكاد فيه خلاف يظهر إلا من جمع ممن تأخر (٣)، حيث قالوا: لم نظفر بمتمسك لهذا التفصيل، و إن ما وقفنا عليه

ص: ٤٦

١- كالتحرير ٩٨:١، و المنتهى ٦٩٢:٢.

٢- انظر الوسائل ١٣:٤٣٤ أبواب الطواف ب ٧٦.

٣- منهم: صاحب المدارك ٨:١٤٨، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٣٣٦، و صاحب الحدائق ١٦:٢١٤.



ففى الصحيح:رحل طاف بالبيت فاقتصر شوطا واحدا فى الحجر، قال:« يعيد ذلك الشوط» و فيه:عن رجل طاف بالبيت ستة أشواط،فقال(عليه السلام):« يطوف شوطا» و فيه:فان فاته ذلك حتى اتى أهله،قال:« يأمر من يطوف عنه». و على مورده اقتصر جماعه كالشيخ فى التهذيب و النهايه،و الفاضل فى التحرير و التذكرة (١).

أقول و بالله سبحانه التوفيق:-و لعلّ الدليل على هذا التفصيل بعده:

مفهوم التعليل فى بضع الأخبار المتقدمه فى بحث أن الحائض و النفساء إذا منعهما عذرهما عن إتمام العمره تعدلان إلى الافراد أو القران.

ففيه:عن امرأه طافت بالبيت أربعة أشواط و هى معتمره ثم طمشت،قال:

« تتمّ طوافها فليس عليها غيره و متعتها تامه،فلها أن تطوف بين الصفا و المروه، و ذلك لأنها زادت على النصف و قد مضت متعتها،و لتستأنف بعد الحج» (٢).

و هو صريح فى أن عله الحكم بالإتمام بعد تجاوز النصف و طواف أربعة أشواط إنما هو التجاوز،و أن من تجاوزه فقد تمّ طوافه.

و قريب منه آخر وارد فى المريض بهذا التفصيل،و فيه:رجل طاف طواف الفريضة ثم اعتلّ علّه لا- يقدر معها على إتمام الطواف،قال:« إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثه أشواط فقد تمّ طوافه،و إن كان

ص:٤٧

١- منهم:صاحب المدارك ٨:١٤٨،و الفاضل الهندي فى كشف اللثام ١:٣٣٦،و صاحب الحدائق ١٦:٢١٤.

٢- الفقيه ٢:٢٤١/١١٥٥،الوسائل ١٣:٤٥٥ أبواب الطواف ب ٨٥ ح ٤.

طاف ثلاثه أشواط و لا يقدر على الطواف فلا بأس أن يؤخر الطواف يوماً أو يومين، فإن خلته العله عاد فطاف أسبوعاً» (١).

و ذلك فإن قوله: «فقد تم طوافه» في قوه التعليل للحكم بالإتمام، و هو جارٍ في المقام.

و خصوصيه المورد لا تقدح في عموم التعليل على الأقوى كما حَقَّق في الأصول مستقصى، و ضعف الأسانيد منجبر بالفتوى.

و لا دليل أبين من هذا سيما مع اعتضاده بتتبع الموارد الأخر الثابت فيها ذلك التفصيل بالنص و الفتوى، و من جملتها ما أشار إليه بقوله:

و كذا الحكم في من قطع طواف (٢) الفريضة لحدث، أو لحاجه له أو لغيره، أو لمرض.

أما الأخير فللنص المتقدم المنجبر ضعف سنده بالعمل و الموافقه للرضوى، و فيه بعد ذكر الحائض في أثناء الطواف و أنها تبنى بعد تجاوز النصف لا قبله:

« و كذلك الرجل إذا أصابته عله و هو في الطواف لا يقدر على إتمامه أعاد بعد ذلك طوافه ما لم يجز نصفه، فإن جاز نصفه فعليه أن يبني على ما طاف» (٣).

و على ما فضل فيهما يحمل إطلاق الصحيح بالإعاده بعروض المرض في الأثناء (٤)، بحمله على ما إذا لم يتجاوز النصف؛ فإن المطلق يحمل على المقيّد بعد التكافؤ المشترط الموجود هنا و لو مع ضعف سند المفضل، بناءً على

ص: ٤٨

---

١- الكافي ٤/٤١٤:٥، التهذيب ٥/١٢٠:٤٠٧، الإستبصار ٢/٢٢٦:٧٨٣، الوسائل ١٣:٣٨٦ أبواب الطواف ب ٤٥ ح ٢.

٢- في المختصر المطبوع: الطواف.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٣١، المستدرک ٩:٤٠٥ أبواب الطواف ب ٣١ ح ٢.

٤- الكافي ٤/٤١٤:٤، الوسائل ١٣:٣٨٦ أبواب الطواف ب ٤٥ ح ١.

ما مضى من انجباره بالفتوى، مضافاً إلى موافقته لما فهم من العله التي قدّمناها.

و أمّا الأول فللمرسل كالصحيح على الصحيح: في الرجل يحدث في طواف الفريضة و قد طاف بعضه، قال: « يخرج فيتوضأ، فإن كان جاز النصف بنى على طوافه، وإن كان أقلّ من النصف أعاد الطواف» (١).

و لا- معارض لهذا الخبر، مع اعتباره في نفسه، و اعتضاده بالفتوى و بمفهوم التعليل الذي قدّمناه، مضافاً إلى الأخبار الواردة في الحائض و النفساء إذا منعهما عذرهما في الأثناء.

و أمّا الثاني فللجمع بين النصوص الواردة فيه المتعارضه أكثرها تعارض العموم و الخصوص المطلق، لدلاله جمله منها معتبره متضمّنه للصحيح و غيره على البناء مطلقاً (٢)، و جمله اخرى منها كذلك على أنه يبنى على الشوط و الشوتين في النافله و لا يبنى في طواف الفريضة (٣)، باستثناء هذه عن تلك، و يلحق ما زاد على الشوتين فصاعداً إلى ما لا يتجاوز النصف بهما، لعدم قائل بالفرق بينهما أصلاً.

و أمّا ما في المرسل كالصحيح المروى في الفقيه من جواز البناء على الأقلّ من النصف (٤)، فلا- يبلغ قوّه المعارضه للأخبار المصرّحه بالإعاده من وجوه عديده، مضافاً إلى شدوده و كونه مروياً في التهذيب بنحو يوافق تلك الأخبار (٥) و يضادّ ما في الفقيه، مع أنه ليس فيه تصريح بالفريضة فيحتمل

ص: ٤٩

- ١- الكافي ٤/٤١٤:٢، التهذيب ٥/١١٨:٣٨٤، الوسائل ١٣:٣٧٨ أبواب الطواف ب ٤٠ ح ١.
- ٢- انظر الوسائل ١٣:٣٨٠ أبواب الطواف ب ٤١ ح ١٠، ٦.
- ٣- الوسائل ١٣:٣٨٠ أبواب الطواف ب ٤١ ح ٥٨.
- ٤- الفقيه ٢/٢٤٧:١١٨٥، الوسائل ١٣:٣٨١ أبواب الطواف ب ٤١ ذيل الحديث ٨.
- ٥- التهذيب ٥/١٢٠:٣٩٤.

النافله، و الحكم فيها ذلك اتفاقاً و روايه.

و حيث ثبت هذه الكليه، من اعتبار التجاوز عن النصف في عدم الإعادة، و عدمه في ثبوتها، ظهر صحه التفصيل المذكور في العبارة و نحوها، و ما ذكره الأصحاب من ثبوته أيضاً فيمن دخل جوف الكعبه في الأثناء، مع أنه ورد الصحيح بالإعادة مطلقاً (1)؛ إذ ينبغي تقييده بما إذا لم يتجاوز النصف، كما هو مورد كثير من المعبره المتضمنه للصحيح و غيره الوارده بالإعادة في هذه المسأله (2). و الجمع بالعكس بتخصيص الكليه بهذه الصحيحه و إن أمكن إلا أن الجمع الأول أشهر فتعين.

ثم إن إطلاق النصّ و الفتوى بالإعادة مع عدم التجاوز عن النصف، و عدمها معه فيما لو نقص يشمل صور وقوعه عمداً أو جهلاً أو نسياناً، و حكى التصريح به عن المفيد و الديلمي (3).

خلافاً لآخرين فقيده بصوره النسيان و أوجبوا الاستئناف مع العمد (4).

قيل: و يؤيده الأمر بالاستئناف إذا قطعه لدخول البيت من غير تفصيل في الأخبار (5).

و فيه: أن الأخبار الوارده فيه أكثرها مختصه بما إذا طاف ثلاثه أشواط، و الحكم فيه بالإعادة مطلقاً عمداً كان أو جهلاً أو نسياناً اتفاقاً، و المطلق منها ليس إلا روايه واحده، و حملها على ما يوافق ذلك التفصيل بتقييده بما إذا لم يتجاوز النصف كما هو مورد تلك ممكن، بل متعين و إن

ص: ٥٠

١- الفقيه ٢: ٢٤٧/١١٨٧، الوسائل ١٣: ٣٧٨ أبواب الطواف ب ٤١ ح ١.

٢- انظر الوسائل ١٣: ٣٧٩ أبواب الطواف ب ٤١ الأحاديث ٩، ٤، ٣.

٣- المفيد في المقنع: ٤٤٠، الديلمي في المراسم: ١٢٣.

٤- المدارك ٨: ١٤٩، الذخير: ٦٣٧.

٥- كشف اللثام ١: ٣٣٦.

أمكن العكس لما مرّ.

و هل يجزئ الاستئناف حيث جاز البناء؟ يعطيه بعض الأخبار المتقدّمه فيمن طاف و وجد النجاسه فى الأثناء (١). لكن ضعف سنده يمنع عن العمل به هنا، و الاحتياط يقتضى ترك الاستئناف.

و حيثما تعين عليه البناء هل يبني من موضع القطع، أو من الركن؟ الأحوط الأول؛ حذراً من الزيادة، و للصحيح و غيره (٢) حيث أمر فيهما بالحفظ من موضع القطع.

و احتاط فى التحرير و المنتهى (٣) بالثانى، مع اعترافه فيهما و فى التذكرة (٤) كما قيل بدلاله ظاهر الخبر على الأول (٥).

نعم ظاهر ما فى بعض الصحاح الوارد فيمن اختصر شوطاً من الإعادة من الحجر إلى الحجر هو الثانى (٦)، و الجمع بالتخيير لا يخلو عن وجه.

و إذا شك فى موضع القطع أخذ بالاحتياط كما فى الدروس (٧).

و لو قطعه لصلاه فريضه حاضره جاز مطلقاً و إن لم يتضيق وقتها بإجماع العلماء، إلّا مالكاً، فإنه قال: يمضى فى طوافه و لا يقطعه، إلّا أن يخاف أن يضرّ بوقت الصلاه، كما فى المنتهى (٨).

ص: ٥١

١- راجع ص ٣١٤١.

٢- انظر الوسائل ١٣:٣٩٩ أبواب الطواف ب ٥٢ ح ١، ٢.

٣- التحرير ١:٩٩، المنتهى ٢:٦٩٧.

٤- التذكرة ١:٣٦٤.

٥- كشف اللثام ١:٣٣٦.

٦- الكافى ٤/٤١٩، الفقيه ٢/٢٤٩، ١١٩٨، الوسائل ١٣:٣٥٧ أبواب الطواف ب ٣١ ح ٣.

٧- الدروس ١:٣٩٦.

٨- المنتهى ٢:٦٩٨.

و إذا قطع ثم صلّى ثم بعد الفراغ منها أتمّ طوافه من حيث قطع مطلقاً و لو كان ما طافه دون الأربعة أشواط، كما في صريح الغنيه (١)، و المحكى في الدروس عن الحلبي (٢)، و في غيره عن الإصباح و الجامع (٣).

و هو ظاهر الشيخ في النهايه و الحلّى في السرائر (٤)، و المحكى عن المهذب و الفاضل في التحرير و المنتهى و التذكرة (٥)، و فيهما إجماع أهل العلم، و غيرهم (٦)، حيث أطلقوا البناء و تركوا التفصيل هنا مع ذكرهم له في المسائل المتقدّمة.

و لعلّه لإطلاق الصحيح: رجل كان في طواف الفريضة فأدركته صلاه فريضه، قال: «يقطع الطواف و يصلّى الفريضه، ثم يعود فيتمّ ما بقى عليه من طوافه» (٧) و نحوه غيره (٨).

و لا بأس به و إن أمكن تقييد إطلاق الخبرين بمفهوم التعليل المتقدم، و ذلك لإمكان العكس، فيقيّد المفهوم بإطلاق منطوق الصحيح، لرجحانه هنا على الأوّل بالشهره و حكايه الإجماع.

ص: ٥٢

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩.

٢- الدروس ١: ٣٩٥.

٣- انظر كشف اللثام ١: ٣٣٧.

٤- النهايه: ٢٣٩، السرائر ١: ٥٧٣.

٥- المهذب ١: ٢٣٢، التحرير ١: ٩٩، المنتهى ٢: ٦٩٨، التذكرة ١: ٣٦٤.

٦- انظر المدارك ٨: ١٥٢.

٧- الكافي ٤: ٤١٥، التهذيب ٥: ١٢١/٣٩٥، الوسائل ١٣: ٣٨٤، أبواب الطواف ب ٤٣ ح ١.

٨- الكافي ٤: ٤١٥، الفقيه ٣: ٢٤٧/١١٨٤، التهذيب ٥: ١٢١/٣٩٦، الوسائل ١٣: ٣٨٤، أبواب الطواف ب ٤٣ ح ٢.

خلافاً للشهيدين في الدروس و اللمعتين (١)، فاختاروا الجمع الأوّل، و زاد أوّلهما فادّعى نُدور ما في المتن، مع أنك قد عرفت شهرته و دعوى الإجماع عليه فيما مرّ، و هو عجيب و لا سيّما من مثله.

و أعجب منه دعواه إضافه الماتن خاصه الوتر بقوله: و كذا للوتر و أنه نادر، مع أن الشيخ في النهايه و الفاضل في التحرير و المنتهى (٢) ألحقوه أيضاً؛ للصحيح: عن الرجل يكون في الطواف قد طاف بعضه و بقى عليه بعضه، فطلع الفجر، فيخرج من الطواف إلى الحجر أو إلى بعض المساجد إذا كان لم يوتر، ثم يرجع فيتّم طوافه، أفتري ذلك أفضل، أم يتمّ الطواف ثم يوتر و إن أسفر بعض الإسفار؟ قال: «ابدأ بالوتر و اقطع الطواف إذا خفت ذلك، ثم أتمّ الطواف بعد» (٣).

لكن ظاهر من عدا الماتن اشتراط خوف فوات الوتر، كما هو ظاهر الصحيح أيضاً، و هو أقوى.

خلافاً للماتن فأطلق. و فيه مخالفه للنصّ و الفتوى، و يشبه أن يكون دعوى النُّدور لهذا لا لما مضى.

و للشهيدين فلم يفرقا بين الفريضة و الوتر في جريان التفصيل فيهما (٤).

و لو دخل في السعى و قد ذكر أنه لم يطف قطّ استأنف الطواف ثم استأنف السعى لوجوب تقديمه عليه؛ للمعتبره، منها زياده على ما يأتي الصحيح: عن رجل طاف بين الصفا و المروه قبل أن يطوف

ص: ٥٣

١- الدروس ٣٩٦:١، اللمعه (الروضه البهيه ٢): ٢٥١.

٢- النهايه: ٢٣٩، التحرير ٩٩:١، المنتهى ٦٩٨:٢.

٣- الكافي ٤: ٤١٥، الفقيه ٢: ٢٤٧، التهذيب ٥: ١٢٢/٣٩٧، الوسائل ١٣: ٣٨٥، أبواب الطواف ب ٤٤ ح ١.

٤- الشهيد الأوّل في الدروس ٣٩٦:١، الشهيد الثاني في المسالك ١: ١٢٢.

بالبیت، قال: «يطوف بالبیت ثم يعود إلى الصفا و المروه فيطوف بينهما» (١).

و لو ذكر أنه طاف و لم يكن يتم الطواف قطع السعى و أتم الطواف ثم تتم السعى للموثق كالصحيح: رجل طاف بالكعبة ثم خرج فطاف بين الصفا و المروه، فبينما هو يطوف إذ ذكر أنه قد ترك من طوافه بالبیت، قال: «يرجع إلى البیت فيتم طوافه، ثم يرجع إلى الصفا و المروه فيتم ما بقي» قلت: فإنه بدأ بالصفا و المروه قبل أن يبدأ بالبیت، فقال:

«يأتى البیت فيطوف به، ثم يستأنف طوافه بين الصفا و المروه» قلت: فما فرق بين هذين؟ قال: «لأن هذا قد دخل فى شىء من الطواف، و هذا لم يدخل فى شىء منه» (٢).

و ظاهره وجوب البناء مطلقاً و لو لم يكن عن النصف متجاوزاً، كما هو ظاهر المتن و الشرائع و النهايه و التهذيب و السرائر و التحرير و المنتهى و التذكرة فيما نقل (٣).

خلافاً لصريح الفاضل فى القواعد و الشيخ فى المبسوط فيما نقل و الشهيدین فى اللمعتين (٤)، فقيده بصوره التجاوز عن النصف، و أوجبوا مع عدمه الاستئناف، و ربما عزى إلى المشهور (٥)، و فيه نظر.

و وجه القولین واضح مما مرّ، إلا أن ترجيح القول الأوّل لعلّه هنا

ص: ٥٤

١- الكافي ٤/٤٢١:٢، التهذيب ٥/١٢٩:٤٢٦، الوسائل ١٣:٤١٣ أبواب الطواف ب ٦٣ ح ٢.

٢- الكافي ٤/٤٢١:١، الفقيه ٢/٢٥٢:١٢١٧، التهذيب ٥/١٣٠:٣٢٨، الوسائل ١٣:٤١٣ أبواب الطواف ب ٦٣ ح ٣.

٣- نقله الفاضل الهندي فى كشف اللثام ١:٣٣٧.

٤- القواعد ٨٣:١، المبسوط ٣٥٨:١، اللمعه (الروضه البهيه ٢):٢٥٢.

٥- الحدائق ٢٢٣:١٦.



أظهر؛ لكون القائل به على الظاهر أكثر، وكون النصّ لما في ذيله (من تعليل كالنصوص) (١).

و الاستئناف بعد البناء أحوط.

سننه

و سننه أمور:

الوقوف عند الحجر الأسود كما في الخبر: «إذا دخلت المسجد الحرام فامش حتى تدنو من الحجر الأسود، فتستقبله و تقول: الحمد لله» الحديث (٢).

و الدعاء بعد الحمد و الصلاة رافعاً يديه كما في الصحيح: «إذا دنوت من الحجر الأسود فارفع يديك و احمده الله و أثن عليه و صلّ على النبي (صلى الله عليه و آله)، و اسأل الله تعالى أن يتقبل منك، ثم استلم الحجر و قبله، فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك، فإن لم تستطع أن تستلمه بيدك فأشر إليه و قل: اللهم أمانتي أديتها و ميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاه، اللهم تصديقاً بكتابك و على سنّه نبيك، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أنّ محمداً عبده و رسوله، آمنت بالله و كفرت بالجبّ و الطاغوت و باللات و العزّى و عبادة الشيطان و عبادة كلّ ندّ يدعى من دون الله، فإن لم تستطع أن تقول هذا كلّ فبعضه، و قل: اللهم إليك بسطت يدي، و فيما عندك عظمت رغبتى، فاقبل سحتى (٣)، و اغفر لي و ارحمني، اللهم إني أعوذ بك من الكفر [و الفقر] و مواقف الخزي في الدنيا و الآخرة» (٤).

ص: ٥٥

١- بدل ما بين القوسين في «ح» و «ك»: كالنصّ من التعليل.

٢- الكافي ٤/٤٠٣:٢، التهذيب ٥/١٠٢:٣٣٠، الوسائل ١٣:٣١٤ أبواب الطواف ب ١٢ ح ٣.

٣- في الكافي: سيحتى.

٤- الكافي ٤/٤٠٢:١، التهذيب ٥/١٠١:٣٢٩، الوسائل ١٣:٣١٣ أبواب الطواف ب ١٢ ح ١ و ما بين المعقوفين أضفناه من

المصادر.

و فى الخير السابق بعد ما مرّ: « الحمد لله الذى هدانا لهذا و ما كنّا لنهتدى لولا أن هدانا الله، سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلاّ الله و الله أكبر من خلقه، و أكبر مما أخشى و أحذر، و لا- إله الله وحده لا- شريك له، له الملك و له الحمد، يحيى و يميت، و يميت و يحيى، بيده الخير، و هو على كلّ شىء قدير؛ و تصلّى على النبىّ (صلّى الله عليه و آله) و تسلّم على المرسلين كما فعلت حين دخلت المسجد». قيل: و زاد الحلبيّان بعد شهادته الرساله: و أن الأئمة من ذريّه و يسميهم حججه فى أرضه و شهداؤه على عباده صلّى الله عليه و عليهم (١). و لا بأس به.

و استلامه قبل الطواف كما فى الصحيح المتقدم و غيره.

و فيه، كما فى الخبر: « كنت أطوف مع أبى و كان إذا انتهى إلى الحجر مسح يده و قبله» (٢).

و ظاهر الحسن أو الصحيح: « كان رسول الله (صلّى الله عليه و آله) يستلمه فى كل طواف فريضه و نافله» (٣).

و أخبار مطلقة كثيرة جدّاً (٤).

قيل: بل فى كلّ شوط كما فى الاقتصاد و الجمل و العقود و الوسيله و المهذب و الغنيه و الجامع و المنتهى و التذكرة و فى الفقيه و الهدايه يحتملان الوجوب و ذلك لثبوت أصل الرجحان بلا مخصّص.

قال الصدوق فى الكتابين: إن لم تقدر فافتح به و اختتم به.

ص: ٥٦

---

١- نقله عنهما فى كشف اللثام ١:٣٤٠.

٢- الكافى ٤/٤٠٨، الوسائل ١٣:٣٣٨ أبواب الطواف ب ٢٢ ح ٣.

٣- الكافى ٤/٤٠٤، الوسائل ١٣:٣١٦ أبواب ب ١٣ ح ٢؛ بتفاوت يسير.

٤- انظر الوسائل ١٣:٣١٦ أبواب الطواف ب ١٣.

قلت: يوافق الخبر: «كُنَّا نقول: لا بُدَّ أن يستفتح بالحجر و يختم به، و أمَّا اليوم فقد كثر الناس» (١).

و ما فى قرب الإسناد للحميرى من خبر سعدان بن مسلم قال: رأيت أبا الحسن موسى (عليه السلام) استلم الحجر، ثم طاف حتى إذا كان أسبوع التزم وسط البيت و ترك الملتزم الذى يلتزمه أصحابنا، و بسط يده على الكعبة ثم مكث ما شاء الله، ثم مضى إلى الحجر فاستلمه و صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) ثم استلم الحجر فطاف حتى إذا كان فى آخر السبوع استلم وسط البيت، ثم استلم الحجر، ثم صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام)، ثم عاد إلى الحجر و استلمه، ثم مضى حتى إذا بلغ الملتزم فى آخر السبوع التزم وسط البيت و بسط يده، ثم استلم الحجر، ثم صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام)، ثم عاد إلى الحجر و استلم ما بين الحجر إلى الباب (٢).

و استلام الحجر كما فى العين و غيره: تناوله باليد أو القبله.

قال الجوهري: و لا يهمز، لأنه مأخوذ من السلام و هو الحجر، كما تقول: استنوق الجملة، و بعضهم يهزوه.

و قال الزمخشري: و نظيره: استهم القوم إذا جالوا السهام، و اهتجم الحالب إذا حلب فى الهجوم، و هو القدح الضخم.

قلت: و أقرب من ذلك: اکتحلت و اذهنت إذا تناول الكحل و الدهن و أصاب منهما.

و كأنَّ التمسح بالوجه و الصدر و البطن و غيرها أيضاً استلام، كما يعطيه كلام الفاضل فى القواعد.

ص: ٥٧

١- الكافي ٤/٤٠٤، الوسائل ١٣:٣٢٤ أبواب الطواف ب ١٦ ح ١.

٢- قرب الإسناد ٣١٦/١٢٢٦، الوسائل ١٣:٣٤٨ أبواب الطواف ب ٢٦ ح ١٠.

و فى الخلاص إنه التقليل.

و قال ابن سیده: استلم الحجر و استلامه قبله أو اعتنقه، و ليس أصله الهمزة.

و قال ابن السكيت: همزته العرب على غير قياس لأنه من السلام و هى الحجاره.

و فى السرائر و التحرير و التذكرة و المنتهى عن تغلب: أنه بالهمزة من اللأمة أى الدرع، بمعنى اتخاذه جُنَّه و سلاحاً.

و قال ابن الأعرابى: إن الأصل الهمز و إنه من الملاءمه أى الاجتماع.

و قال الأزهرى: أنه افتعال من السلام و هو التحية، و استلامه لمسه باليد تحريماً لقبول السلام منه تبركاً به، قال: و هذا كما يقال: اقتراأت منه السلام، قال: و قد أملى على أعرابى كتاباً إلى بعض أهاليه فقال فى آخره:

اقتري منى السلام، قال: و ممياً يدل على صحه هذا القول أن أهل اليمن يسمون الركن الأسود: المَحْيِيَّ، معناه أن الناس يحيونه بالسلام. انتهى.

و فى المنتهى و التذكرة: إنه مأخوذ من السلام يعنى إنه يحيى نفسه عن الحجر، إذ ليس الحجر ممّا يحييه، كما يقال اختدم إذا لم يكن له خادم و إنما خدم نفسه.

و فى الصحيح: عن استلام الركن، قال: «استلامه أن تلصق بطنك، و المسح أن تمسحه بيدك» (1) و هو يحتمل الهمز من الالتئام المنبئ عن الاعتناق أو التلبس به كالتلبس بالأمة. ثم الركن غير الحجر و إن كان يطلق عليه توسعاً، و يحتمل ركنه و غيره.

ص: ٥٨

---

١- الكافى ٤/٤٠٤، الوسائل ٣٢٤:١٣ أبواب الطواف ب ١٥ ح ٢.

و استحبّ الفاضل في القواعد وفقاً للمبسوط و الخلاف استلامه بيده أجمع؛ لأن أصله مشروع للتبرك و التحبب إليه، فالتعميم أولى، لكن لما يناسب التعظيم و التبرك و التحبب، و هو المراد بالجميع، أو المراد به الاعتناق و الالتزام فهو تناول له بجميع البدن و تلبس و الثام (١).

و يستحب تقبيله بخصوصه و إن دخل في الاستلام؛ للنصوص بالخصوص (٢).

قيل: و لم يذكر الحلبي سواه. و أوجه سلار؛ و لعله لأن الأخبار بين أمر به أو بالاستلام، و مقيد لتركه بالعدر، و أمر للمعذور بالاستلام باليد أو بالإشارة و الإيماء، و لا يعارض ذلك أصل البراءة (٣).

أقول: سيما إذا اعتضد بالمعتبره الناصه باستثناء المرأه و أنه ليس عليها استلام (٤)؛ فإنها كالصريحه في الوجوب على الرجل.

لكن يضعفها و سائر ما ورد الأمر فيه بالاستلام كونه أعم من التقبيل، و لا قائل بوجوبه، و خلّوها أجمع عن الأمر بالتقبيل ربما كان قرينه على كون الأمر به حيثما ورد للاستحباب، سيما مع اقتترانه في مواضع بكثير من الأوامر التي هي له بإجماع الأصحاب، هذا، مع أن الظاهر انعقاد الإجماع على الاستحباب كما صرح به في المنتهى (٥)، و لا يضّر خروج الديلمي، لمعرفته نسبه، فيكون شاذاً.

ص: ٥٩

---

١- إلى هنا تمام محكى القول في «قيل: بل في كل شوط» المتقدم في ص: ٣١٥٥، و القائل به الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٤٠.

٢- انظر الوسائل ١٣: ٣١٦ أبواب الطواف ب ١٣.

٣- كشف اللثام ١: ٣٤٠.

٤- انظر الوسائل ١٣: ٣٢٩ أبواب الطواف ب ١٨.

٥- المنتهى ٢: ٦٩٣.

و لكن مراعاته أحوط و أولى.

ثم فى القواعد: فإن تعذر يعنى الاستلام لجميع البدن فيعضه، أى بما تيسر منه (١).

قيل: كما فى المبسوط و الخلاف، و فيه الإجماع عليه و أن الشافعى لم يجتزئ به (٢).

ثم فيه: فإن تعذر فيده.

قيل: كما فى الصحيح (٣) و غيره (٤)، و فى الفقيه و المقنع و المقنعه و الاقتصاد و الكافى و الجامع و التحرير و التذكرة و المنتهى و الدروس أنه يقبل يده، و يؤيده أنه المناسب للتبرك و التعظيم و التحبب، و أنه روى أنّ النبى (صلى الله عليه و آله) كان يستلم بالمحجن و قبل المحجن (٥) (٦). فإن لم يقدر من الاستلام باليد أشار إلى الحجر بيده قيل: كما نصّ عليه الأصحاب، و الخبر: عن الحجر و مقاتله الناس عليه، فقال: «إذا كان كذلك فأوم إليه إيماءً بيدك» (٧) و فى الفقيه و المقنع و الجامع: و يقبل اليد (٨).

ص: ٦٠

١- القواعد ٨٣: ١.

٢- كشف اللثام ٣٤٠: ١.

٣- الكافى ٤٠٢/٤، التهذيب ٥/١٠١، الوسائل ٣٢٩، أبواب الطواف ب ١٣ ح ١.

٤- الكافى ٤٠٦/٤، التهذيب ٥/١٠٣، الوسائل ٣٢٣، أبواب الطواف ب ١٥ ح ١.

٥- انظر الوسائل ٤٤١: ١٣، أبواب الطواف ب ٨١.

٦- كشف اللثام ٣٤٠: ١.

٧- الكافى ٤٠٥/٧، التهذيب ٥/١٠٣، الوسائل ٣٢٦: ١٣، أبواب الطواف ب ١٦ ح ٥.

٨- كشف اللثام ٣٤١: ١.

و لو كانت اليد مقطوعه ف ليستلم بموضع القطع كما فى الخبر: «انّ علياً عليه السّلام)سئل: كيف يستلم الأقطع؟ يستلم الحجر من حيث القطع، فإن كانت مقطوعه من المرفق استلم الحجر بشماله» (١).

و لو لم يكن له يد أصلاً أشار إليه بوجهه، كما فى القواعد (٢).

قيل: و نصّ عليه المحقق، و يشمله إطلاق الأكثر، و الصحيح: «فإن لم تستطع أن تستلمه بيدك فأشر إليه» (٣) بل و الصحيح: «إن وجدته خالياً و إلّا فسلم من بعيد» (٤)(٥). و أن يقتصد فى مشيه بأن لا يسرع و لا يبطنى مطلقاً، وفاقاً للقديمين و الشيخ فى النهايه و الحلبي و الحلبي و غيرهم (٦).

و بالجملة: الأكثر على الظاهر، المصرّح به فى كلام جمع (٧)؛ للنصوص:

منها: عن الطواف أسرع و أكثر أو أمشى و أبطنى؟ فقال: «مشى بين المشيين» (٨) و قريب منه ما سيأتى.

ص: ٦١

١- الكافى ٤/١٠٤: ١٨، التهذيب ٥/١٠٦: ٣٤٥، الوسائل ١٣: ٣٤٣ أبواب الطواف ب ٢٤ ح ١.

٢- القواعد ٨٣: ١.

٣- الكافى ٤/١٠٢: ١٤٠، التهذيب ٥/١٠١: ٣٢٩، الوسائل ١٣: ٣١٦ أبواب الطواف ب ١٣ ح ١.

٤- الكافى ٤/١٠٥: ٣٤٠، التهذيب ٥/١٠٣: ٣٣٣، الوسائل ١٣: ٣٢٥ أبواب الطواف ب ١٦ ح ٤.

٥- كشف اللثام ١: ٣٤١.

٦- نقله عن القديمين فى المختلف: ٢٨٨، النهايه: ٢٣٧، الحلبي فى الكافى: ١٩٤، الحلبي فى السرائر: ٥٧٢؛ و انظر الشرائع ١: ٢٦٩.

٧- منهم: صاحب المدارك ١٦١: ٨، و الحدائق ١٢٥: ١٦.

٨- الكافى ٤/١١٣: ١٤١، التهذيب ٥/١٠٩: ٣٥٢، الوسائل ١٣: ٣٥٢ أبواب الطواف ب ٢٩ ح ٤.

خلافاً للشيخ في المبسوط، فقال: يرمل ثلاثاً و يمشى أربعاً في طواف القدوم خاصة (١)(٢). و تبعه الفاضل في التحرير و الإرشاد (٣).

و لابن حمزه، فاستحب الرَّمْلَ (٤) في الثلاثة الأشواط الأولى، و المشى في الباقي بين السرعة و الإبطاء، و خاصة في طواف الزيارة (٥).

و حجتهم غير واضحة، عدا ما في المبسوط من قوله: اقتداءً بالنبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله)؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فَعَلَ، رواه جعفر بن محمد [عن أبيه] عن جابر (٤).

و فيه أولاً: أن الرواية مرسله غير مسنده.

و ثانياً: أن الذى يظهر من جملة من الروايات أن فعله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله) ذلك و كذلك أصحابه كان لمصلحه سَيَّحَتْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ، و لذا أنهم (عليهم السلام) بعد

ص: ٦٢

١- المبسوط ٣٥٦: ١.

٢- قيل: و الظاهر من طواف القدوم هو الذى يفعل أوّل ما يقدم مكّه واجباً أو ندباً، في نسك أولاً، كان عقبه سعى أو لا. فلا رمل في طواف النساء و الوداع و طواف الحج إن كان قدم مكّه قبل الوقوف، إلّا أن يقدمه عليه، و إلّا فهو القادم الآين، و لا- على المكى، خلافًا للمنتهى فاحتمله عليه، و هو ظاهر التذكرة. (منه رحمه الله).

٣- التحرير ١٩٨: ١، الإرشاد ٣٢٥: ١.

٤- الظاهر في المفصل: أنه العدو، و في الديوان: أنه ضرب من العدو، و في العين و الصحاح و غيرهما: أنه بين المشى و العدو، و قال الأزهري: يقال: رمل الرجل يرمل رملاناً إذا أسرع في مشيه و هو في ذلك ينزوي، و قال النووي في تحريره: الرمل بفتح الراء و الميم: إسراع المشى مع تقارب الخطى و لا يشب و ثوباً، و نحوه قول الشهيد: هو الإسراع في المشى مع تقارب الخطى دون الوثوب و العدو و يسمّى الخبب. أقول: قوله: و يسمّى الخبب، الظاهر أنه راجع إلى الوثوب و العدو، فلا يتوهم رجوعه إلى الرمل، فقد نقل عن المصباح المنير أنه قال: خبّ في الأمر خبباً: أسرع الأخذ فيه، و منه الخبب لضرب من العدو و هو خطو فسيح دون العنق. (رحمه الله).

٥- الوسيط: ١٧٢.

٦- سنن البيهقي ٥: ٧، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.



نقلهم ذلك عنه (صلى الله عليه وآله) أظهروا له المخالفه:

فمنها مروى الصدوق فى العلل: عن الطواف أ يرمل فيه الرجل؟ فقال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لما أن قدم مكة و كان بينه و بين المشركين الكتاب الذى قد علمتم أمر الناس أن يتجلدوا، و قال: أخرجوا أعضاءكم، و أخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) و آله) ثم رمل بالبيت ليريهم أنه لم يصبهم جهد، فمن أجل ذلك يرمل الناس، و إنى لأمشى مشياً و كان على بن الحسين (عليه السلام) يمشى مشياً» (١).

و نحوه مرويه الآخر صحيحاً فى الكتاب المسطور (٢)، غير أنه لم يتضمّن لنقل فعله و لا فعله على بن الحسين (عليه السلام). و هما صريحان فى أن فعله (صلى الله عليه وآله) فى خصوص ذلك اليوم كان لإظهار التجلّد و القوه لمشركى قريش، و المفهوم من الخير الأول أن العامه اتّخذوا ذلك سنّه على الإطلاق بسبب هذه القضية و أنّهم (عليهم السلام) كانوا يمشون مشياً، و هو ظاهر فى قصر الرمل على ذلك اليوم للغرض المشار إليه، و مع ذلك فلا تخصيص فيه بالثلاثه الأول.

و يؤكد ذلك و إن دلّ على تخصيص الرمل بالثلاث الأول ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى فى نوادره، عن أبيه، قال: سئل ابن عباس فقيل له: إن قوماً يروون أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمر بالرمل حول الكعبه، فقال: كذبوا و صدقوا، فقلت: و كيف ذلك؟ فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) دخل مكة فى عمره القضاء و أهلها مشركون فبلغهم أن أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) و آله) مجهودون، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «رحم الله امرءاً أراه من نفسه جلدًا» فأمرهم

ص: ٦٣

١- علل الشرائع: /٤١٢، الوسائل ١٣:٣٥١ أبواب الطواف ب ٢٩ ح ٢.

٢- علل الشرائع: /٤١٢، الوسائل ١٣:٣٥٢ أبواب الطواف ب ٢٩ ح ٣.

فحسروا عن أعضادهم و رملوا بالبيت ثلاثه أشواط و رسول الله (صلى الله عليه و آله) على ناقته، و عبد الله بن رواحه أخذ بزمامها و المشركون بحيال الميزاب ينظرون إليهم، ثم حجّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) بعد ذلك فلم يرمل و لم يأمرهم بذلك، فصدقوا في ذلك و كذبوا في هذا (١).

و عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه قال: رأيت على بن الحسين (عليه السلام) يمشى و لا يرمل (٢).

و ممّا ذكر يظهر أن الرمل مذهب العامه، و به صرّح العماني من قدماء الطائفة (٣).

و لا- يجب شيء من الطريقتين بغير خلاف ظاهر، مصرّح به في بعض العبائر (٤)؛ للأصل، و النصّ: عن المسرع و المبطل في الطواف، فقال: «كلّ واسع ما لم يؤذ أحداً» (٥).

و أن يذكر الله سبحانه و يدعوه بالمأثور و غيره و يقرأ القرآن في حال طوافه كلّ ذلك للنصوص بالعموم و الخصوص:

و في المرسل كالصحيح: «ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس، حاسراً عن رأسه، حافياً، يقارب خطاه، و يغضّ بصره، و يستلم الحجر الأسود في كلّ طواف من غير أن يؤذى أحداً، فلا يقطع ذكر الله

ص: ٦٤

- ١- نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى (فقه الرضا الطبع القديم): ٧٣، الوسائل ١٣: ٣٥٢ أبواب الطواف ب ٢٩ ح ٥.
- ٢- نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى (فقه الرضا الطبع القديم): ٧٣، الوسائل ١٣: ٣٥٣ أبواب الطواف ب ٢٩ ح ٦.
- ٣- نقله عنه في المختلف: ٢٨٨.
- ٤- كشف اللثام ١: ٣٤١.
- ٥- الفقيه ٢: ٢٥٥/١٢٣٨، الوسائل ١٣: ٣٥١ أبواب الطواف ب ٢٩ ح ١.

تعالى عن لسانه، إلّا كتب الله له بكل خطوه سبعين ألف حسنه، و مَحَا عنه سبعين ألف سيئه، و رفع له سبعين ألف درجه، و أعتق عنه سبعين ألف رقبه، ثمن كل رقبه عشره آلاف درهم، و شَفَع في سبعين من أهل بيته، و قضيت له سبعون ألف حاجه، إن شاء فعاجله و إن شاء فآجله» (١).

و في الخبر: دخلت الطواف فلم يفتح لي شيء من الدعاء إلّا الصلاه على محمّد و آل محمّد صلّى الله عليه و آله، و سعت فكان ذلك، فقال (عليه السلام): «ما اعطى أحد ممّن سأل أفضل ممّا أعطيت» (٢).

و في ثالث: القراءه و أنا أطوف أفضل أو أذكر الله تبارك و تعالى؟ قال: «القراءه أفضل» (٣).

قيل: و القراءه مكروهه عند مالك (٤).

و أن يلتزم المستجار، و هو بحذاء الباب من وراء الكعبه دون الركن اليماني بقليل، قيل: و قد يطلق على الباب (٥)، كما في الصحيح:

«إذا فرغت من طوافك و بلغت مؤخر الكعبه و هو بحذاء المستجار دون الركن اليماني فابسط يديك» الخبر (٦).

و يبسط يديه و خدّه على حائطه و يلصق بطنه به و يذكر ذنوبه

ص: ٦٥

- 
- ١- الكافي ٤/٣٤١٢، الفقيه ٢/١٣٤:٥٦٤، الوسائل ١٣:٣٠٦ أبواب الطواف ب ٥ ح ١.
  - ٢- الكافي ٤/٣٤٠٧، الوسائل ١٣:٣٣٦ أبواب الطواف ب ٢١ ح ١.
  - ٣- الكافي ٤/٣٤٢٧، الوسائل ١٣:٤٠٣ أبواب الطواف ب ٥٥ ح ١.
  - ٤- كشف اللثام ١:٣٤١.
  - ٥- كما في كشف اللثام ١:٣٤١.
  - ٦- الكافي ٤/٤١١:٥، التهذيب ٥/١٠٧:٣٤٩، الوسائل ١٣:٣٤٥ أبواب الطواف ب ٢٦ ح ٤.

و يعدّها عنده مفضّله، فليس من مؤمن يقترّ لربه بذنوبه فيه إلّا غفر له إن شاء الله، كما في الصحيح (١)، و يدعو حينئذٍ بالمغفره و الإعاده من النار و غيرهما بالمأثور.

كلّ ذلك للصالح المستفيضه و غيرها من المعتمره، ففي الصحيح:

« إذا كنت في الطواف السابع فانت المتعوّذ، و هو إذا قمت في دبر الكعبه حذاء الباب فقل: اللهم البيت بيتك، و العبد عبدك، و هذا مقام العائذ بك من النار، اللهم من قبلك الروح و الفرج. ثم استلم الركن اليماني، ثم اتت الحجر فاختم به» (٢).

و في تمه الصحيح المتقدم: « فابسط يديك على البيت، و ألصق بطنك و يديك و خدك بالبيت و قل: اللهم البيت بيتك» إلى آخر ما مرّ.

ثم و فيه بعده: « ثم أقرّ لربك بما عملت، فإنه ليس من عبد مؤمن» إلى آخر ما قدّمنا.

ثم قال: « و تقول: [اللهم (٣)] من قبلك الروح و الفرج و العافيه، اللهم إنّ عملي ضعيف فضاعفه لي، و اغفر لي ما أطلعت عليه مني و خفي على خلقك، ثم تستجير بالله من النار، و تخيّر لنفسك من الدعاء. ثم استلم الركن اليماني، ثم استلم الحجر الأسود. و هما كغيرهما نّصان في اختصاص استحباب الالتزام بالمستجار و ما بعده بالشوط السابع، كما قيّده به الأصحاب. فما أطلقه العبارة لا وجه له

ص: ٦٦

١- المتقدم في الهامش (٤).

٢- الكافي ٤: ٣٤١٠، التهذيب ٥: ١٠٧/٣٤٧، الوسائل ٣٤٤: ١٣، أبواب الطواف ب ٢٦ ح ١.

٣- أضفناه من المصدر.

عدا إطلاق بعض الأخبار (١)، و ينبغي تقييده به، حملاً للمطلق على المقيّد.

و لو نسي الالتزام حتى جاوز المستجار رجوع و التزم قيل: لعموم جمله من النصوص، و منها الصحيحان المتقدمان. و لا يلزم زياده في الطواف؛ لأنه لا ينوي بما بعد ذلك إلى موضع الرجوع طوافاً، و إنما الأعمال بالنيات، و لذا لم ينع عنه الأصحاب و إنما ذكروا أنه ليس عليه (٢). انتهى.

و فيه نظر؛ لمنع العموم، لفقد اللفظ الدال عليه، و إنما غايه ما في النصوص الإطلاق الغير المعلوم انصرافه إلى محل النزاع.

قوله: و لا يلزم زياده في الطواف.

قلنا: ممنوع؛ لتوقف ذلك على اعتبار النية في البطلان بالزياده، و ليس كذلك، فإنّ النص و الفتوى بالبطلان بها مطلقه لا تقييد في شيء منهما بالنيه.

بل صرح الشهيدان في الدروس و الروضه (٣) في المسأله بما يعرب عن الإطلاق؛ فإنهما قالوا: و متى استلم أو التزم حفظ موضعه بأن يثبت رجليه فيه و لا يتقدم بهما حالته، حذراً من الزياده في الطواف و النقصان.

و لو اختصّ البطلان بالزياده بصوره نيه كونها من الطواف لما كان لكلامهما ذلك مزيد فائده، بل كان الأولى الأمر بالاحتياط و ترك نيه كون الزياده من الطواف لو كانت موجوده.

و نحو كلامهما النصوص الآمره بحفظ موضع القطع حيث يجوز

ص: ٤٧

١- انظر الوسائل ١٣:٣٤٧ أبواب الطواف ب ٢٦ ح ٨.

٢- كشف اللثام ١:٣٤١.

٣- الدروس ١:٤٠٢ الروضه ٢:٢٥٥.

الخروج من الطواف و البناء.

قوله: و لذا لم ينه عنه الأصحاب.

قلنا: ممنوع، فقد نهى عنه الماتن فى الشرائع (١)، و حكاه الشهيد فى الدروس فقال: و قيل: لا يرجع مطلقاً (٢). و هو نهى أو نفى راجع إليه.

و إنما الذى قال: ليس عليه، هو الشيخ فى النهايه و الفاضل فى التحرير (٣) خاصه، و لو سلم فغايتة عدم النهى عنه هنا، و هو لا يستلزم عدم النهى عنه مطلقاً، فقد يكون إطلاق نهيمهم عن الزيادة جارياً هنا.

و ممّا ذكر ظهر أنه لا- دليل على الرجوع مطلقاً، بل وجود الدليل على المنع كذلك، و هو نهيمهم عن الزيادة فى الطواف على الإطلاق؛ مضافاً إلى الصحيح: عمن نسي أن يلتزم فى آخر طوافه حتى جاز الركن اليماني، أو يصلح أن يلتزم بين الركن اليماني و بين الحجر، أو يدع ذلك؟ قال:

« يترك اللزوم و يمضى » (٤).

قوله: « و يمضى » أمر بالمضى فيكون واجباً، و الرجوع له مضافاً قطعاً فيكون منهياً عنه، مع أنه لو كان الرجوع إلى المستجار مستحباً لأمر به و لو كان المسئول عنه غيره، و هو صلوح الالتزام بين الركن اليماني و بين الحجر، فإنّ المقام كان يقتضيه لو كان مستحباً.

و بالجمله: فهذا الصحيح صريح فى المنع عن الرجوع إذا جاز الركن اليماني، و لذا خصّ الشهيد استحباب الرجوع بما إذا لم يبلغه (٥).

ص: ٦٨

١- الشرائع ١:٢٦٩.

٢- الدروس ١:٤٠٢.

٣- النهايه: ٢٣٦، التحرير ١:٩٨.

٤- التهذيب ٥: ١٠٨/ ٣٥٠، الوسائل ١٣: ٣٤٩ أبواب الطواف ب ٢٧ ح ١.

٥- الدروس ١:٤٠٢.

و هو حسن، و لكن لا دليل على استحباب الرجوع مع عدم البلوغ، إلا أن يكون ما مرّ، و لكن جوابه قد ظهر.

فإذا القول بالمنع عن الرجوع مطلقاً كما عليه الماتن فى الشرائع أظهر، و مع ذلك فهو أولى و أحوط.

و كذا يستحب أن يستلم الأركان الأربعة كلّها؛ للصحيح الفعلى الآتى، و فى آخر: يستلم اليمانى و الشامى و الغربى؟ قال: «نعم»  
(١).

و هما نضان على من منع عن استلام ما عدا الركن العراقى و اليمانى كالإسكافى (٢)؛ مضافاً إلى الأصل و الإجماع المحكى عن الخلاف و المنتهى (٣)؛ مع عدم وضوح دليل على المنع أصلاً سوى النصوص بأن النبى (صلّى الله عليه و آله) استلمهما و لم يستلم غيرهما (٤).

و هى محمولة على كون ذلك لتأكده فيهما، دون غيرهما، كما أفتى به الأصحاب أيضاً، و منهم الماتن هنا، لقوله: و أكدها استحباباً ركن الحجر يعنى العراقى و اليمانى و بهذا الجمع صرح فى الاستبصار، حيث قال بعد نقل الصحيح الثانى و معارضه من الموتق: «كان رسول الله (صلّى الله عليه و آله) لا يستلم إلّا الركن الأسود و اليمانى و يقبلهما و يضع خدّه عليهما، و رأيت أبى يفعلها» (٥).

ص: ٦٩

١- التهذيب ٥/١٠٦: ٣٤٣، الإستبصار ٢/٢١٦: ٧٤٣، الوسائل ١٣: ٣٤٤، أبواب الطواف ب ٢٥ ح ٢.

٢- نقله عنه فى المختلف: ٢٩٠.

٣- الخلاف ٢: ٣٢٠، المنتهى ٢: ٦٩٤.

٤- الوسائل ١٣: ٣٣٧، أبواب الطواف ب ٢٢.

٥- الكافى ٤/٤٠٨، التهذيب ٥/١٠٥: ٣٤١، الإستبصار ٢/٢١٦: ٧٤٤، الوسائل ١٣: ٣٤٤، أبواب الطواف ب ٢٢ ح ٢.

و الصحيح: « كنت أطوف بالبيت و إذاً رجل يقول: ما بال هذين الركنين يستلمان و لا يستلم هذان؟! فقلت: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) استلم هذين و لم يتعرّض لهذين، فلا تتعرّض لهما إذا لم يتعرّض لهما رسول الله (صلى الله عليه و آله)» قال جميل: و رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يستلم الأركان كلها (١).

و لا- تنافى بين هذين الخبرين و الخبر الأوّل؛ لأنهما حكاية ما فعل رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و يجوز أن يكون رسول الله (صلى الله عليه و آله) لم يستلمهما لأنّه ليس فى استلامهما من الفضل و الترغيب فى الثواب ما فى استلام الركن العراقى و اليمانى، و لم يقل إنّ استلامهما محذور أو مكروه، و لأجل ما قلناه قال جميل إنه رأى أبا عبد الله (عليه السلام) يستلم الأركان كلها، فلو لم يكن جائزاً لما فعله (عليه السلام) (٢) انتهى.

و بالجملة: فالقول بالمنع نادر ضعيف لا دليل عليه، بل الأدلة حجه عليه.

و مثله فى الضعف و الشذوذ قول الديلمى بوجوب استلام الركن اليمانى لا استحبابه (٣)؛ للأصل، و عدم دليل عليه، سوى ما قيل من الأمر به فى الأخبار من غير معارض (٤).

و هو كما ترى؛ إذ لم نر من الأخبار المعبره ما يتضمّن الأمر به أصلاً، و إنما غايتها بيان فعلهم (عليهم السلام)، و هو أعمّ من الوجوب، بل هو بالنسبه إلى العراقى الذى تضمنته أيضاً للاستحباب إجماعاً، فليكن بالنسبه

ص: ٧٠

- 
- ١- الكافى ٤/٤٠٨، التهذيب ٥/١٠٦، الإستبصار ٢/٢١٧، الوسائل ١٣:٣٣٧ أبواب الطواف ب ٢٢ ح ١.
  - ٢- الاستبصار ٢:٢١٦.
  - ٣- المراسم: ١١٠.
  - ٤- كشف اللثام ١:٣٤١.



إلى اليماني كذلك أيضاً، فتأمل.

ثم إنَّ الموجود في عبارته وغيرها والنصوص المتقدمه وغيرها إنما هو الاستلام، ولكن في الصحيح: عن استلام الركن، فقال: «استلامه أن تلتصق بطنك به، والمسح أن تمسحه بيدك» (١).

وفي المرفوع: «كنت أطوف مع أبي و كان إذا انتهى إلى الحجر مسحه بيده و قبله، و إذا انتهى إلى الركن اليماني التزمه، فقلت: جعلت فداك، تمسح الحجر بيدك و تلتزم اليماني؟! فقال: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ما أتيت الركن اليماني إلّا وجدت جبرئيل (عليه السلام) قد سبقني إليه يلتزمه» (٢).

و ظاهرهما أن المستحب الالتزام، بل ظاهر الأوّل أنه المراد من الاستلام للركن حيث يطلق في الأخبار، ولعله لذا بدّل الاستلام في الشرائع و القواعد بالالتزام (٣). و لا بأس به.

و أن يتطوّع بثلاثمائة و ستين طوافاً كلّ طواف سبعة أشواط، فيكون مجموعها ألفين و خمسمائة و عشرين شوطاً، بلا خلاف؛ للصحيح: «يستحب أن يطوف ثلاثمائة و ستين أسبوعاً عدد أيام السنه، فإن لم يستطع فثلاثمائة و ستين شوطاً، فإن لم تستطع فما قدرت عليه من الطواف» (٤).

و هو كعبارات الأصحاب مطلق، لكن في الرضوي: «و يستحب أن يطوف الرجل بمقامه بمكه ثلاثمائة و ستين أسبوعاً بعدد أيام السنه، فإن لم

ص: ٧١

- ١- الكافي ٤/٤٠٤، الوسائل ١٣:٣٢٤ أبواب الطواف ب ١٥ ح ٢.
- ٢- الكافي ٤/٤٠٨، الوسائل ١٣:٣٣٨ أبواب الطواف ب ٢٢ ح ٣.
- ٣- الشرائع ١:٢٦٩، القواعد ١:٨٣.
- ٤- الكافي ٤/٤٢٩، الفقيه ٢:٢٥٥، التهذيب ٥/١٣٥، الخصال: ١٠٢/٨، الوسائل ١٣:٣٠٨ أبواب الطواف ب ٧ ح ١.

يقدر عليه طاف ثلاثمائة و ستين شوطاً» (١).

و ظاهره التقييد بمداه مقامه بمكه، و لعله المتبادر من إطلاق الروايه السابقه.

قيل: و الظاهر استحبابها لمن أراد الخروج في عامه أو في كل عام، و ما في الأخبار من كونها بعدد أيام السنه قرينه عليه (٢).

و من الخبرين يظهر المستند في قوله كباقي الأصحاب: فإن لم يتمكّن جعل العده أشواطاً فيكون جميع الأشواط أحداً و خمسين طوافاً و ثلاثه أشواط، و ينوى بكل سبعة أشواط طوافاً، فإذا طاف خمسين طوافاً حصل ثلاثمائة و خمسين شوطاً يبقى عليه عشره.

و ظاهر الأصحاب إلّا النادر أنه يجعلها كلها طوافاً واحداً فينوى:

أطوف بالبيت عشره أشواط لندبه قربة إلى الله تعالى، قالوا: و هو مستثنى من (كراهه) (٣) القرآن في النافله؛ للنصوص المزبوره.

خلافاً لابن زهره فلم يستثن، و قال: يجعل السبعة من العشره طوافاً، و يضم إلى الثلاثه الباقيه أربعة أخرى ليصير طوافاً آخر، و المجموع على هذا اثنان و خمسون طوافاً، و جعله روايه (٤).

قال الشهيد في الدروس: رواه البيهقي (٥).

قال في حاشيه الكتاب: إن في جامعه إشارة إليه؛ لأنه ذكر في سياق أحاديثه عن الصادق (عليه السلام) أنها اثنان و خمسون طوافاً. و زاد الشهيد أنها

ص: ٧٢

١- فقه الرضا ((عليه السلام)): ٢٢٠، المستدرک ٩: ٣٧٧ أبواب الطواف ب ٦ ح ١.

٢- كشف اللثام ١: ٣٤١.

٣- ليست في «ك».

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧.

٥- الدروس ١: ٤٠٢.

أقول: روى هذه الروايه الشيخ فى التهذيب فى الصحيح عن البنزطى، عن على، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يستحب أن يطاف بالبيت عدد أيام السنه، كلَّ أسبوع لسبعه أيام، فذلك اثنان و خمسون أسبوعاً» (٢).

و ضعف السند بالبطائنى مجبور فى المشهور بكونه ممن روى عنه البنزطى الذى نقل إجماع العصابه على تصحيح ما يصح عنه من أحاديثه.

و يدفع التدافع بين صدر الخبر بأنه يطاف عدد أيام السنه و ذيله المتضمن لأن ذلك اثنان و خمسون أسبوعاً، مع أنه بمقتضى الصدر أحد و خمسون و ثلاثه أشواط كما مرّ بأن المراد عدد السنه الشمسيه كما ذكره الشهيد (رحمه الله). و يجاب عن الرايات السابقه بأن استحباب ما فيها من العدد لا ينفى الزيادة، فيزاد على الثلاثه أربعه؛ و لعلّه لذا نفى عن هذا القول البأس فى المختلف (٣)، و استحسنة شيخنا فى الروضه، لكن لم يَأب عمّا عليه الأصحاب فجعله مستحباً أيضاً (٤).

و أن يقرأ فى ركعتى الطواف بالحمد و الصمد فى الركعه الأولى، و بالحمد و الجحد فى الثانيه على الأظهر الأشهر؛ لصريح الصحيح و غيره (٥)، و يعضده الترتيب المذكور فى كثير من الأخبار المرغبه

ص: ٧٣

١- الظاهر أن الشارح رحمه الله قد نقل هذه العبارة عن كشف اللثام ١: ٣٤٢، فيكون المراد بحاشيه الكتاب حاشيه القواعد و هو جامع المقاصد ٣: ٢٠٠.

٢- التهذيب ٥: ٤٧١/١٦٥٥، الوسائل ١٣: ٣٠٩ أبواب الطواف ب ٧ ذيل الحديث ٢.

٣- المختلف: ٢٩٢.

٤- الروضه البهيه ٢: ٢٦١.

٥- الكافي ٤: ٤٢٣/١، التهذيب ٥: ١٣٦/٤٥٠، الوسائل ١٣: ٤٢٣ أبواب الطواف ب ٧١ ح ٣.

فى قراءه السورتين هنا (١) و فى باقى المواضع السبعه المشهوره (٢).

خلافًا للشيخ (٣) فى كتاب الصلاه، فقال بالجحد فى الأولى و التوحيد فى الثانيه، و جعله الشهيد و جماعه (٤) روايه، و لم أقف عليها، مع أن الشيخ قد رجع عنها فى النهايه فى المسأله فأتى بعين ما فى عبارته (٥)، و مع ذلك فقد نفى البأس عنه أيضاً فى كتاب الصلاه من النهايه (٦).

و يكره الكلام فيه بغير الذكر و الدعاء و القراءة للخبر:

« طواف الفريضة لا- ينبغى أن يتكلم فيه إلّا بالدعاء و ذكر الله تعالى و تلاوه القرآن، و النافله يلقي الرجل أخاه فيسلم عليه و يحدثه بالشىء من أمر الآخره و الدنيا لا بأس به » (٧).

و « لا ينبغى » ليس فيه للتحريم؛ للإجماع على الجواز على الظاهر، المصرح به فى التحرير و المنتهى (٨)؛ مضافاً إلى الصحيح: عن الكلام فى الطواف و إنشاد الشعر و الضحك، فى الفريضة أو فى غير الفريضة، أ يستقيم

ص: ٧٤

- ١- انظر الوسائل ١٣:٤٢٢ أبواب الطواف ب ٧١.
- ٢- الوسائل ٦:٥٦ أبواب القراءة فى الصلاه ب ١٥.
- ٣- فى « ح » و « ق » زياده: فى النهايه، و الموجود فيها فى كتاب الصلاه: ٧٩: و يستحب قراءة قل يا أيها الكافرون فى سبعة مواضع: فى أول ركعه من ركعتى الزوال، و فى أول ركعه من نوافل المغرب، و فى أول ركعه من صلاه الليل، و فى أول ركعه من ركعتى الفجر، و فى ركعتى الغداه إذا أصبحت بها، و فى ركعتى الطواف..
- ٤- الشهيد فى الدروس ١:٤٠٢، و انظر نهايه الأحكام ١:٤٧٨.
- ٥- النهايه: ٢٤٢.
- ٦- النهايه: ٧٩.
- ٧- التهذيب ٥: ١٢٧/١٢٧، الإستبصار ٢: ٢٢٧/٧٨٥، الوسائل ١٣:٤٠٣ أبواب الطواف ب ٥٤ ح ٢.
- ٨- التحرير ١:٩٩، المنتهى ٢:٧٠٢.

ذلك؟ قال: «لا بأس به، والشعر ما كان لا بأس به منه» (١).

و نفى البأس فيه محمول على نفى التحريم جمعاً، فلا- ينافى المرجوحه المستفاده من صريح الروايه السابقه، لكن ظاهرها اختصاصها بالفريضة.

لكن قيل فى توجيه فتوى الأصحاب بالكراهه على الإطلاق: إنَّ الخبر و إن اختص بالفريضة لكن العقل يحكم بمساواه النافله لها فى أصل الكراهه و إن كان أخفّ، بل و النهى عن كلام الدنيا فى المسجد معروف (٢). و هو كما ترى.

قال الشهيد- (رحمه الله) تتأكد الكراهه فى الشعر (٣).

و لعله لورود النهى عن إنشاده فى المسجد مطلقاً (٤)، وفى الطواف أولى، إلّا ما كان منه دعاءً أو حمداً أو مدحاً لنبى أو إمام أو موعظه.

و زاد الشهيد كراهيه الأكل، و الشرب، و التناؤب، و التمطى، و الفرقة، و العبث، و مدافعه الأخبثين، و كلّ ما يكره فى الصلاه غالباً.

و لعله للنبوى المشهور: «الطواف بالبيت صلاه» (٥) و لعله المستند فى فتوى الأصحاب بكراهيه الكلام فى الطواف على الإطلاق كما يفهم من المنتهى (٦)، لا التوجيه المتقدم عن بعض الأصحاب.

ص: ٧٥

١- التهذيب ٥: ١٢٧/٤١٨، الإستبصار ٢: ٢٢٧/٧٨٤، الوسائل ١٣: ٤٠٢ أبواب الطواف ب ٥٤ ح ١.

٢- كشف اللثام ١: ٣٤٢.

٣- الدروس ١: ٤٠٢.

٤- الفقيه ٤: ٢/١، أمالى الصدوق: ٣٤٤/١، الوسائل ٥: ٢٣٥ أبواب الطواف ب ٢٨ ح ٣.

٥- سنن البيهقى ٥: ٨٧، سنن الدارمى ٢: ٤٤، عوالى اللئلى ١: ٢١٤/٧٠.

٦- المنتهى ٢: ٧٠٢.

و أما أحكامه فثمانية:

### الأول الطواف ركن

الأول: الطواف ركن، فلو تركه عامداً عالماً بأن لا- يأتي به في وقته، وهو في طواف الحج قبل انقضاء ذى الحجة، وفي طواف عمره التمتع قبل أن يضيق الوقت عنها وعن الحج، وفي طواف عمره الجامعه لحجّ الأفراد و القرآن قبل خروج السنه بناءً على وجوب إيقاعها فيها، وفي المجزّده قبل الخروج عن مكة بنيه الإعراض عن فعله على إشكال.

بطل حجه أو عمرته بلا- خلاف و لا إشكال؛ لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه فيبقى تحت عهده التكليف، و لفحوى الروايه الآتيه في تركه على وجه الجهاله، لكن فيها وجوب البدنه.

قال الشهيد- (رحمه الله)-: وفي وجوب هذه البدنه على العالم نظر، من الأولويه (١).

قلت: و من عدم النص، و جواز منع الأولويه كمن عاد إلى تعمد الصيد.

و قيل: يجوز كون الكفاره للتقصير بعدم التعلم (٢).

ثم إن هذا في غير طواف النساء، فإنه ليس بركن يبطل بتركه النسك من غير خلاف، كما في السرائر (٣)، معرباً عن الإجماع، كما في صريح المسالك و غيره (٤)؛ و هو الحجّه.

ص: ٧٦

١- الدروس ١:٤٠٣.

٢- المدارك ٨:١٧٤.

٣- السرائر ١:٦١٧.

٤- المسالك ١:١٢٣؛ و انظر الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٨.

مضافاً إلى أصاله خروجه عن حقيقه النسك و الصحاح الظاهره فى ذلك، منها: «على المفرد طواف بالبيت، و صلاه ركعتين، و سعى واحد بين الصفا و المروه، و طواف بالبيت بعد الحج و هو طواف النساء» (١) كما فى الصحيح الآخر الوارد بهذا النهج فى القارن (٢).

و منها: إن معنا امرأه حائضاً و لم تطف طواف النساء و يأبى الجمال أن يقيم عليها، قال: فأطرق و هو يقول: «لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها و لا يقيم عليها جمالها» ثم رفع رأسه إليه فقال: «تمضى فقد تم حجها» (٣).

و قوله: «فقد تم حجها» ظاهر فى خروجه عن النساء مطلقاً و لو فى حال الاختيار و لا يختص بحال الاضطرار و إن كانت مورده؛ فإن العبره بعموم الجواب، لا خصوص المحل.

و لو كان تركه ناسياً أتى به مع القدره، و قضاه متى ذكره، و لا يبطل النسك و لو كان طواف الركن و ذكره بعد المناسك و انقضاء الوقت، بلا خلاف فى كل من الحكم بالصحه، و وجوب القضاء عليه بنفسه مع إمكان المباشره.

إلا من الشيخ فى كتابى الحديث فى الأول، فأبطل الحج بنسيان طوافه (٤)، و مثله الحلبي (٥).

و هما نادران، بل على خلافهما الإجماع فى صريح الغنيه

ص: ٧٧

- ١- التهذيب ٥/٤٢٢: ١٢٤، الوسائل ١١: ٢١٨، أبواب أقسام الحج ب ٢ ح ٦.
- ٢- الكافي ٤/٢٩٦: ٢، الوسائل ١١: ٢٢١، أبواب أقسام الحج ب ٢ ح ١٢.
- ٣- الكافي ٤/٤٥١: ٥، الفقيه ٢/٢٤٥: ١١٧٦، الوسائل ١٣: ٤٥٢، أبواب الطواف ب ٨٤ ح ١٣.
- ٤- الاستبصار ٢: ٢٢٨، التهذيب ٥: ١٢٨.
- ٥- الكافي فى الفقه: ١٩٥.

و الخلاف (١)، و ظاهر غيرهما (٢)، مع أن الشيخ رجح عنه في كتبه المتأخره كالخلاف و المبسوط و النهايه (٣)، فلا ريب في ضعفه، للإجماع على خلافه، مضافاً إلى لزومه الحرج المنفى.

و يدفعه عموم رفع الخطأ أو النسيان في النبوى (٤) و غيره (٥)، و الصحيح: عمن نسي زياره البيت حتى يرجع إلى أهله، فقال: «لا يضره إذا كان قد تقضى مناسكه» (٦).

و الصحيح الآتى في الحكم الآتى.

و حمل الطواف فى الأول على طواف الوداع، و فى الثانى على طواف النساء لا- وجه له بعد عمومهما لهما و لغيرهما ممّا نحن فيه، سوى الأصل المتقدم فى العامد، و ما سيأتى من الخبرين فى الجاهل.

و لا- دخل له بما نحن فيه؛ إذ الجاهل غير الناسى، و لذا يقابل أحدهما بالآخر عرفاً و لغه، و الأصل مخصّص بما عرفته من الأدله فى المسأله.

و من بعض المتأخرين فى الثانى، فجوّز الاستتابه مطلقاً و لو مع القدره على المباشره؛ لإطلاق الصحيحه الآتیه فى الاستتابه (٧).

و فيه: أنه محمول على صورته التعذر و المشقه كما هو الغالب من

ص: ٧٨

- 
- ١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٨، الخلاف ٣٩٥: ٢.
  - ٢- انظر المدارك ١٧٥: ٨، و مفاتيح الشرائع ٣٦٥: ١، و الذخيره: ٦٢٥.
  - ٣- الخلاف ٣٩٥: ٢، المبسوط ٣٥٩: ١، النهايه: ٢٤٠.
  - ٤- سنن ابن ماجه ١: ٦٥٩، ٢٠٤٥، سنن الدارقطنى ٤: ١٧٠، ٣٣، مستدرک الحاكم ١٩٨: ٢.
  - ٥- انظر الوسائل ١٥: ٣٦٩، أبواب جهاد النفس و ما يناسبه ب ٥٦.
  - ٦- الفقيه ٢: ٢٤٥، ١١٧٣، التهذيب ٥: ٢٨٢، ٩٦١، الوسائل ١٤: ٢٩١، أبواب العود إلى منى ب ١٩ ح ١.
  - ٧- المفاتيح ١: ٣٦٥.



أفراده إجمالاً، كما فى الغنيه (١) و شرح الشرائع للصيمرى؛ لفحوى ما دلّ على وجوب المباشره مع القدره فى نسيان طواف النساء إن قلنا به فهنا أولى.

و قريب منها فحوى ما مرّ من الأدله على وجوب قضاء ركعتى الطواف بنفسه مع القدره لو نسيهما، فهنا أولى، لكونهما فرع الطواف و من توابعه جداً كما مضى.

و لو تعدّر العود استتاب فيه بلا- خلاف من القائل بصحه الحج و عدم بطلانه، و عليه الإجماع فى الغنيه (٢)؛ و للخرج، و للصحيح: عن رجل نسى طواف الفريضة حتى يقدم بلاده و واقع النساء كيف يصنع؟ قال:

« يبعث بهدى، إن كان تركه فى حج يبعث به فى حج، و إن كان تركه فى عمره يبعث به فى عمره، و يوكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه» (٣).

و هو نصّ فى تساوى الحج و العمره، كما يقتضيه إطلاق العبارة هنا و فى كلام جماعه (٤)، و لكن عن الأ- كثر الاقتصار عليه فى طواف الحج (٥)، و لا وجه له بعد عموم الحجّه.

و المراد بتعذر العود امتناعه و اشتماله على مشقه لا تتحمل عاده.

ص: ٧٩

١- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٧٨.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٧٨.

٣- التهذيب ٥: ١٢٨/ ٤٢١، الاستبصار ٢: ٢٢٨/ ٧٨٨، قرب الإسناد: ٢٤٤/ ٩٦٩، الوسائل ١٣: ٤٠٥، أبواب الطواف ب ٥٨ ح ١، فى النسخ: ما تركه من طواف الحج، و ما أثبتناه من المصادر.

٤- منهم: صاحب المدارك ٨: ١٧٦، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٣٤٢، و السبزوارى فى الذخيره: ٦٥٢.

٥- انظر كشف اللثام ١: ٣٤٢.

قيل: و يحتمل أن يراد بالقدره استطاعه الحج المعهوده (١). و هو ضعيف فى الغايه.

قيل: و الصحيح يعطى أن العود إلى بلاده يكفيه عذراً، و لكن الأصحاب اعتبروا العذر احتياطاً (٢).

أقول: و لعله لكون صوره العذر هو الغالب المتيقن من إطلاق الصحيح، فلا يسلم إعطاؤه أن العود إلى بلاده يكفيه عذراً مطلقاً، بل يعطى ذلك فى الفرد الغالب المتيقن منه خاصه.

و متى وجب قضاء طواف عمره أو الحج فالأقرب و جوب إعاده السعى أيضاً، كما عليه الشيخ و جمع (٣)؛ للصحيح: عن رجل طاف بين الصفا و المره قبل أن يطوف بالبيت، فقال: «يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا و المره فيطوف بينهما» (٤).

و يحتمل العدم؛ للسكوت عنه فى خبر الاستنابه المتقدم، و احتمال اختصاص ذلك بما قبل فوات الوقت كما يفهم من خبر آخر لراوى الصحيح المتقدم، و فيه: عن رجل بدأ بالسعى بين الصفا و المره، قال: «يرجع فيطوف بالبيت أسبوعاً ثم يستأنف السعى» قلت: إنه فات، قال: «عليه دم، ألا ترى إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك» (٥).

ص: ٨٠

١- الدروس ١:٤٠٤.

٢- كشف اللثام ١:٣٤٢.

٣- الشيخ فى الخلاف ٢:٣٩٥، و الشهيد فى الدروس ١:٤٠٥، و صاحب المدارك ٨:١٧٧، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١:٣٦٦.

٤- الكافى ٤:٢٢١/٢، التهذيب ٥:١٢٩/٤٢٦، الوسائل ١٣:٤١٣ أبواب الطواف ب ٦٣ ح ١.

٥- التهذيب ٥:١٢٩/٤٢٧، الوسائل ١٣:٤١٣ أبواب الطواف ب ٦٣ ح ١.

و هو ظاهر في أن وجوب إعادته السعي إنما هو مع الحضور و بقاء الوقت، و أما مع فوات وقته فليس عليه إلّا الدم، دون إعادته السعي، و إلّا لأمر بهما، و عليه ففي الرواية دلالة على عدم وجوب الإعادة عكس ما عليه الجماعه و لذا أن الأكثر لم يذكروا قضاء السعي، كما عن شيخنا الشهيد الثاني (١).

هذا، و المسألة محل نظر (٢). و لا ريب أن الاحتياط يقتضى إعادته السعي. و إنما يحصل التحلل مما يتوقف على الطواف و السعي بالإتيان بهما و لا يحصل بدون فعلهما.

و لو عاد لاستدراكهما بعد الخروج على وجه يستدعى وجوب الإحرام لدخول مكة، فهل يكتفى بذلك، أو يتعين عليه الإحرام، ثم يقضى الفائت قبل الإتيان بأفعال العمره أو بعده؟ وجهان.

و لعلّ الأوّل أرجح؛ تمسكاً بمقتضى الأصل، و التفاتاً إلى أن من نسي الطواف يصدق عليه أنه محرم في الجملة، و الإحرام لا يقع إلّا من محلّ.

ثم إنّ ما مرّ إنما هو حكم من ترك الطواف عالماً عامداً، أو ناسياً.

و أما لو تركه جاهلاً فلم يذكر حكمه الماتن هنا صريحاً، و إنما أشار

ص: ٨١

١- حكاه عن حواشى الشهيد الأوّل فى جامع المقاصد ٣:٢٠٣.

٢- ينشأ ممّا مرّ، و من أن الصحيح بإعادته العى عام بترك الاستفصال، فيشمل صورته الفوات و عدم بقاء الوقت، و تقييده أو تخصيصه بصوره [عدم] الفوات خاصه لا وجه له بعد ذلك و الروايه الأخيره بعد الإغماض عن سندها غير واضحه الدلاله على عدم وجوب الإعادة مع الفوات، إذ غايتها السكوت عن الأمر به و إيجاب الدم، أما إيجاب الدم فلا ينافى وجوبها و يحتمل كونه عقوبه لتقصيره فى نسيانه، و السكوت عن الأمر بها قد يكون وجهه الاكتفاء فى الإرشاد إلى وجوبها بإطلاق الأمر فى صدرها و التشبيه بالوضوء فى ذيلها، و لا ريب ان الترتيب فى الوضوء لا يختص بحال الاختيار دون الاضطرار فتأمل (منه رحمه الله).

إليه بقوله: و في روايه بل روايات إن كان [تركه] على وجه جهاله أعاد أى الحج و عليه بدنه ففي الصحيح: عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة، قال: «إن كان على وجه الجهاله أعاد الحج و عليه بدنه» (١).

و الخبر: عن رجل جهل كما في نسخه، أو سها كما في اخرى أن يطوف بالبيت حتى رجع إلى أهله، قال: «إذا كان على وجه الجهاله أعاد الحج و عليه بدنه» (٢).

و في نسبة الحكم إلى الروايه إشعار بتردده فيه. و لا- وجه له قطعاً إن تعلق بوجوب إعاده الحج؛ لموافقته الأصل المتقدم في العامد، مضافاً إلى صحه سند الروايه و اعتضادها بغيرها، مع سلامتها عن المعارض.

فتعين تعلقه بما فيها من إيجاب البدنه. و لا وجه له فيه أيضاً إلا ما في التنقيح، من أصاله عدم الوجوب أولاً، و من هجران الروائين ثانياً لعدم القائل بهما، و من ضعفهما ثالثاً (٣).

و في هذه الأوجه الثلاثة ما ترى؛ لوجوب الخروج عن الأصل بالدليل، و هو الصحيح و تاليه. و دعوى ضعفهما معاً سنداً فاسده جزماً؛ لما بين في الرجال مستقصى. و كذا دعوى شدوذهما و عدم قائل بهما، فإنها غريبه جداً؛ فقد حكى القول بمضمونهما عن الشيخ و الأكثر (٤)، و به أفتى

ص: ٨٢

- 
- ١- التهذيب ٥/١٢٧: ٤٢٠، الإستبصار ٢/٢٢٨: ٧٨٧، الوسائل ١٣: ٤٠٤ أبواب الطواف ب ٥٦ ح ١.
  - ٢- الفقيه ٢/٢٥٦: ١٢٤٠، التهذيب ٥/١٢٧: ٤١٩، الإستبصار ٢/٢٢٨: ٧٨٦، الوسائل ١٣: ٤٠٤ أبواب الطواف ب ٥٦ ح ٢.
  - ٣- التنقيح الرائع ١: ٥٠٨.
  - ٤- حكاه عنهم صاحب المدارك ٨: ١٧٤.

صريحاً جمع ممن تأخر (١)، وهو أظهر. قالوا: وهذه البدنه عقوبه محضه، لا- جبران؛ لأن النسك باطل من أصله، فلا يتعلق به الجبران.

### الثانى من شك فى عدده بعد الانصراف فلا إعاده

الثانى: من شك فى عدده أى عدد أشواط الطواف بعد الانصراف فلا إعاده كسائر العبادات، بلا خلاف؛ لاشتراك العله أعنى الحرج المنفى فى الشريعه، وقوله (عليه السلام): «كل ما شككت فيه ممّا مضى فامضه» (٢).

و للصحاح فيمن طاف طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة (٣)، قال: «فليعد طوافه» قال: ففاته، قال: «لا أرى عليه شيئاً» و فى بعضها: «الإعاده أحب إلى و أفضل». و التقريب فيها عدم إمكان حملهما على الشك فى الأثناء؛ لوجوب التدارك فيه إما بالاستئناف أو إتيان شوط آخر على ما سيأتى من الخلاف، و لا قائل بعدم وجوب شيء مطلقاً و لو مع الفوات، إذ هو إما عن عمد أو جهل أو نسيان و لكلّ موجب مضى تفصيله، إذ هو كترك الطواف كلا أو بعضاً فتأتى فيه الأحوال الثلاث مع ما يترتب عليها من الأحكام، و ليس منها أنه لا شيء عليه أصلاً، فالحكم به صريحاً فى الروايات بعد مراعاة الإجماع أو ضح دليل على إرادته صورته الشك بعد الانصراف.

و لا ينافيها الحكم بالاستئناف بناءً على عدم ظهور قائل به أيضاً مطلقاً، و ذلك لظهورها فى استحبابه، و لا يشترط فيه ظهور قائل به.

ص: ٨٣

١- منهم: المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٣:٢٠١، و صاحب المدارك ٨:١٧٤، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١:٣٦٦.

٢- التهذيب ٢: ٣٤٤/١٤٢٦، الوسائل ٨:٢٣٧ أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ب ٢٣ ح ٣.

٣- انظر الوسائل ١٣:٣٥٩ أبواب الطواف ب ٣٣.

و الظاهر أن العبره فى الانصراف بالنبيه، فإذا اعتقد أنه أتمّ الطواف فهو منصرف عنه و إن كان فى المطاف و لم يفعل المنافى، خصوصاً إذا تجاوز الحجر؛ أما قبل اعتقاد الإتمام فهو غير منصرف، كان عند الحجر أو بعده، أو خارجاً عن المطاف، أو فعل المنافى.

و لو كان الشك المزبور فى أثنته و كان بين السبعه أشواط و ما زاد فقط، كما إن شك فيها أنه سبعة أو ثمانية قطع شوطه و صحّ و لا إعاده عليه بلا خلاف؛ للأصلين: عدم الزيادة و البراءه من الإعاده؛ و عموم نحو الصحيح الشامل لما سبق و ما نحن فيه: عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر سبعة طاف أم ثمانية، فقال (عليه السلام): «أما السبعة فقد استيقن، و إنما وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين» (١).

ثم إنه إنما يقطع مع شك الزيادة إذا كان على منتهى الشوط. أما لو كان فى الأثناء بطل طوافه؛ لتردده بين محذورين: الإكمال المحتمل للزيادة عمداً، و القطع المحتمل للنقيضه، صرح بذلك شيخنا فى المسالك و الروضه (٢)، و تبعه جماعه (٣)، و سبقهم فى ذلك ابن زهره فى الغنيه (٤).

و لو كان الشك فى الأثناء فى النقيضه كأن شك فيما طافه أنه سبعة أو ستّه مثلاً أعاد الطواف وجوباً فى الفريضة على الأظهر الأشهر، بل عليه الإجماع فى الغنيه؛ و هو الحجّه.

مضافاً إلى المعبره المستفيضة منها: زياده على ما يأتى الصحيح

ص: ٨٤

- ١- التهذيب ٥/١١٤، الإستبصار ٢/٢٢٠، الوسائل ١٣:٣٦٨ أبواب الطواف ب ٣٥ ح ١.
- ٢- المسالك ١:١٢٣، الروضه ٢:٢٥٢.
- ٣- كصاحب الحدائق ١٦:٢٣١.
- ٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩.

المروى فى الكافى: عن رجل لم يدر سته طاف أو سبعة، قال: «يستقبل» (١).

و نحوه الخبر المروى فى التهذيب بسند فيه اشتراك (٢)، وربما وصف أيضاً بالصحة.

و الخبر المروى فى التهذيب فى أواخر باب الزيادات من فقه الحج، عن إبراهيم بن هاشم، عن صفوان، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن ثلاثة نفر دخلوا فى الطواف فقال كل منهم لصاحبه: تحفظ الطواف، فلمّا ظلّوا أنهم فرغوا قال واحد: معنى سبعة أشواط، و قال الآخر: معنى ستة أشواط، و قال الثالث: معنى خمسة أشواط، قال: «إن شكّوا كلّهم فلستأنفوا، و إن لم يشكّوا و استيقن كلّ واحد منهم على ما فى يده فليبنوا» (٣) و عدّ هذا الحديث حسناً (٤).

و الخبر: رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر سته طاف أم سبعة أم ثمانية، قال: «يعيد طوافه حتى يحفظ» (٥) و قصور السند أو ضعفه مجبور بالعمل.

و قال المفيد: من طاف بالبيت فلم يدر أ ستأ طاف أم سبعا، فليطف طوافاً آخر ليستيقن أنه طاف سبعاً (٦).

و فهم منه الفاضل البناء على الأقل على أن مراده بطواف آخر شوط

ص: ٨٥

١- الكافى ٤/٤١٦: ٢، الوسائل ١٣: ٣٦١ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ٩.

٢- التهذيب ٥/١١٠: ٣٥٧، الوسائل ١٣: ٣٥٩ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ٢.

٣- التهذيب ٥/٤٦٩: ١٦٤٥، الوسائل ١٣: ٤١٩ أبواب الطواف ب ٦٦ ح ٢.

٤- كما فى الذخيرة: ٦٤٠.

٥- الكافى ٤/٤١٧: ٦، التهذيب ٥/١١٤: ٣٧١، الوسائل ١٣: ٣٦٢ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ١١.

٦- المقنعه: ٤٤٠.

آخر، و تبعه من المتأخرين جماعه (١) و عزوه إلى واد الصدوق و الإسكافي و الحلبي.

و استدَلَّ له بأصل البراءة و عدم الزيادة و بالصحيح: إنى طففت فلم أدر سته طففت أم سبعة، فطففت طوافاً آخر، فقال: «هلما استأنفت؟» قال:

قلت: قد طففت و ذهبت، قال: «ليس عليك شيء» (٢) فلو كان الشك موجباً للإعادة لأوجبها عليه.

و أجاب عن الأولين بالأخبار و الاحتياط و عن الصحيح باحتماله النافله، و كون الشك بعد الانصراف، و احتمال قوله: «قد طففت» الإعادة، أى فعلت الأمرين: الإكمال و الإعادة (٣).

و زاد غيره الاستدلال بما مرّ من الصحاح فى حكم الشك بعد الفراغ.

و هى محموله على موضوع تلك المسأله كما عرفته، فلا دخل له بالمسأله.

و بالصحيح: فى رجل لا يدرى سته طاف أو سبعة، قال: «بينى على يقينه» (٤).

و هو ليس بصريح؛ لاحتماله النفل، و كون الشك بعد الانصراف، و البناء على اليقين بمعنى أنه حين انصرف أقرب القين ممّا بعده، فلا يلتفت إلى الشك بعده؛ و إرادته الإعادة أى يأتى بطواف يتيقن عدده.

و بنى على الأقلّ فى النافله بلا خلاف؛ للمستفيضه

ص: ٨٦

١- منهم: صاحب المدارك ١٧٩: ٨، و السبزواري فى الذخيره: ٦٤٠.

٢- التهذيب ٥: ١١/ ٣٥٨، الوسائل ٣٥٩: ١٣ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ٣.

٣- انظر المختلف: ٢٨٩.

٤- الفقيه ٢: ٢٤٩/ ١١٩٥، الوسائل ٣٦٠: ١٣ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ٥.



منها الموثق: فيمن طاف فأوهم فقال: طفت أربعة أو طفت ثلاثة:

« إن كان طواف فريضة فليلق ما في يديه و ليستأنف، وإن كان طواف نافله فاستيقن ثلاثة و هو في شك من الرابع أنه طاف فليبن على الثلاثة فإنه يجوز له» (١).

و الخبر: عن رجل شك في طوافه فلم يدر سته طاف أم سبعة، فقال: « إن كان في فريضة أعاد كل ما شك فيه، وإن كان نافله بنى على ما هو أقل» (٢) و نحوه اخرى (٣).

و في التذكرة و المنتهى و التحرير و غيرها (٤): جواز بنائه على الأ-كثر إذا لم يستلزم الزيادة على سبعة؛ للمرسل في الفقيه و المقنع: عن رجل لا يدرى ثلاثة طاف أم أربعة، قال: « طواف فريضة أو نافله؟ » قيل: «أجبنى فيهما جميعاً، فقال (عليه السلام): « إن كان طواف نافله فابن على ما شئت، وإن كان طواف فريضة فأعد» (٥).

و في التذكرة و المنتهى: إنه من تمته بعض الصحاح المروى في الفقيه فيكون صحيحاً، و لكنه غير معلوم، كما تبه عليه جمع (٦).

ص: ٨٧

- ١- الكافي ٤/٤١٧: ٧، التهذيب ٥/١١١: ٣٦٠، الوسائل ١٣: ٣٦٠ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ٧.
- ٢- التهذيب ٥/٣٥٩/١١٠، الوسائل ١٣: ٣٦٠ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ٤.
- ٣- الكافي ٤/٤١٧: ٤، التهذيب ٥/١١٣: ٣٦٩، الإستبصار ٢/٢١٩: ٧٥٥، الوسائل ١٣: ٣٦٢ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ١٢.
- ٤- التذكرة ١: ٣٦٥، المنتهى ٢: ٦٩٩، التحرير ١: ٩٩؛ و انظر المسالك ١: ١٢٣.
- ٥- الفقيه ٢/٢٤٩: ١١٩٦، المقنع ٨٥، الوسائل ١٣: ٣٦٠ أبواب الطواف ب ٣٣ ح ٦.
- ٦- منهم: السبزواري في الذخيرة: ٦٤٠، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٣٧.

و لو زاد على السبع ناسياً تجاوز الحجر و دخل فى الشوط الثامن و ذكر قبل بلوغ الركن أنه زاد قطع الشوط و لم يعد الطواف.

هذه المسأله كالمقيد له لقوله فيما سبق: و من زاد على السبعه سهواً أكمل أسبوعين. فإنَّ الزيادة عليها تتحقق و لو بخطوه، مع عدم ثبوت ذلك الحكم على الأظهر كما مرَّ.

### الثالث لو ذكر أنه لم يتطهر أعاد طواف الفريضة، و صلاته

الثالث: لو طاف و ذكر أنه لم يتطهر أعاده و جوباً إن كان طواف الفريضة، و كذا يعيد صلاته، و لا يعيد إن كان طواف النافلة و لكن يعيد صلاته استجباً كل ذلك للنصوص المتقدم إليها الإشارة فى بحث اشتراط الطواف، و منها الصحيح: عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهر، قال:

« يتوضأ و يعيد طوافه، فإن كان تطوعاً توضأ و صلّى ركعتين » (١).

و لو نسى طواف الزيارة أى طواف الحج حتى رجع إلى أهله و واقع عاد و أتى به، و مع التعذر يستتبع فيه كما مرَّ (٢)، و إنما أعاد هنا لبيان حكم الكفاره المشار إليه بقوله:

و فى وجوب الكفاره تردّد و اختلاف بين الأصحاب:

فبين موجبٍ لها، كالشيخ فى النهايه و المبسوط (٣)، و عن المهذب و الجامع (٤)؛ للصحاح

ص: ٨٨

١- الكافي ٤/٣٤٢، الفقيه ٢/٢٥٠، التهذيب ٥/١١٦، الإستبصار ٢/٢٢٢، الوسائل ١٣:٣٧٤ أبواب الطواف ب ٣٨

ح ٣.

٢- فى ص ٣١٧٨.

٣- النهايه: ٢٤٠، المبسوط ١:٣٥٩.

٤- المهذب ١:٢٢٣، الجامع للشرائع: ١٩٩.

منها: زيادةً على ما مرّ في أوّل بحث وجوب الاستنابه مع التعذر عن رجل واقع أهله حين ضحّى قبل أن يزور البيت، قال: «يهرق دماً» (١).

و منها: عن متمتع وقع على أهله و لم يزر، قال: «ينحر جزوراً و قد خشيت أن يكون ثلم حجّه إن كان عالماً، و إن كان جاهلاً فلا بأس عليه» (٢).

و مانع عن وجوبها، كالحلّي في السرائر (٣)، و جماعه و عزى إلى الأكثر (٤) و منهم: الفاضل في التذكرة و المختلف و المنتهى و الشهيدان و غيرهم (٥)، و اختاره في الشرائع (٦) و هنا أيضاً لقوله:

أشبهه أنه لا يجب إلّا مع مواقعه بعد الذكر و لعلّه الأقوى؛ للأصل، و رفع النسيان، مع عدم صراحه تلك الصحاح، و احتمالها الحمل على مواقعه بعد الذكر، أو الاستحباب، جمعاً بينها و بين ما دلّ على عدم الكفاره على المحرم الواطئ ناسياً أو جاهلاً من النص و الفتوى:

ففي الصحيح المروى في العلل: في المحرم يأتي أهله ناسياً، قال:

« لا شيء عليه، إنما هو بمنزله من أكل في شهر رمضان و هو ناسٍ » (٧).

ص: ٨٩

١- الكافي ٤/٣٧٩، التهذيب ٥/٣٢١: ١١٠٥، الوسائل ١٣: ١٢٢ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٩ ح ٢.

٢- الكافي ٤/٣٧٨، التهذيب ٥/٣٢١: ١١٠٤، الوسائل ١٣: ١٢١ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٩ ح ١.

٣- السرائر ١: ٥٧٤.

٤- المدارك ٨: ١٨٣.

٥- التذكرة ١: ٣٦٤، المختلف: ٢٩٢، المنتهى ٢: ٦٩٩، الشهيد الأوّل في الدروس ١: ٤٠٥، الشهيد الثاني في المسالك ١: ١٢٣؛ و انظر

المدارك ٨: ١٨٣.

٦- الشرائع ١: ٢٧٠.

٧- علل الشرائع: ١٤ ٤٥٥، الوسائل ١٣: ١٠٩ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٢ ح ٧.

و المرسل المروى فى الفقيه: «ان جامعت و أنت محرم» إلى أن قال:

« و إن كنت ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شىء عليك» (١).

و الأخبار بنفيها عن الجاهل مستفيضه، بل متواتره (٢)، فإن عممنا الجهل للنسيان شملت المسأله.

و الجمع بين الأخبار بتقييد هذه على ما عدا المسأله كما أتفق لجماعه (٣) لا وجه له بعد رجحان أخبارنا بالأصول و الشهره، مع أن من تلك الصحاح ما يعم طواف العمره و لم يذكره أكثر الجماعه، بل اقتصروا على طواف الزياره كما فى العبارة، نعم عن الجامع الإطلاق (٤).

و الصحيحه الأخيره قد جعلها للمختار بعض الأصحاب حجه، بتعميم البأس المنفى للكفار، لا- خصوص الثلم و الإثم و المؤاخذه، و جعله العلم المشترط شرطاً لجميع ما تقدمه، و منه إيجاب الكفار (٥).

و لكنّه بعيد فى الغايه؛ لظهور كون العلم قيده لثلم الحج خاصه، و البأس المنفى هو الإثم و الثلم لا الكفار، كما صرح به جماعه.

نعم لا بأس بما ذكره، دفعاً للصراحه التى هى المناط فى تخصيص الأدله.

هذا، و لا ريب أن الإيجاب أحوط و إن كان العدم أظهر.

و لو نسى طواف النساء إلى أن رجع إلى أهله استتاب مطلقاً

ص: ٩٠

١- الفقيه ٢/٢١٣: ٩٦٩، الوسائل ١٠٩: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٢ ح ٥.

٢- انظر الوسائل ١٠٨: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٢.

٣- منهم: الشيخ فى التهذيب ١٢٧: ٥، و الشهيد الثانى فى المسالك ١٢٣: ١، و صاحب المدارك ١٧٤: ٨.

٤- الجامع للشرائع: ١٩٩.

٥- كشف اللثام ٣٤٣: ١.

و لو مع القدره على المباشره كما فى ظاهر إطلاق العبارة، بل صريح سياقها، و عليه الأكثر، و جعله فى الدروس أشهر (١)، بل لا خلاف فيه بين القدماء و المتأخرين يظهر، إلا عن الشيخ فى التهذيب و الفاضل فى المنتهى (٢)، فاشترط فيه التعذر، و قد رجع الأوّل عنه فى النهايه (٣)، و قال الثانى فى أكثر كتبه بما فى العبارة كالتحرير و الإرشاد و التلخيص و التذكرة (٤).

للساح المروى أحدها فى مستطرفات السرائر: عن رجل نسى طواف النساء حتى يرجع إلى أهله، قال: «يرسل فيطاف عنه» (٥).

و زيد فى اثنين منها: «فإن مات قبل أن يطاف عنه فليطف عنه وليه» (٦).

و إطلاقها بل عمومها بترك الاستفصال يعمّ محل النزاع.

و قريب منها الصحيح: رجل نسى طواف النساء حتى دخل أهله، قال: «لا تحلّ له النساء حتى يزور البيت» و قال: «يأمر من يقضى عنه إن لم يحج، فإن توفى قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره» (٧).

ص: ٩١

- 
- ١- الدروس ١:٤٠٤.
  - ٢- التهذيب ٥:٢٥٥، المنتهى ٢:٧٦٩.
  - ٣- النهايه: ٢٤٠.
  - ٤- التحرير ١:١٠٠، الإرشاد ١:٣٢٦، التذكرة ١:٣٦٦، نقله عن التلخيص فى كشف اللثام ١:٣٤٣.
  - ٥- مستطرفات السرائر: ٣٥/٤٩، الوسائل ١٣:٤٠٩ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ١١.
  - ٦- التهذيب ٥:٢٥٥، الإستبصار ٢:٢٣٣، الوسائل ١٣:٤٠٧ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ٣.
  - ٧- الكافى ٤:٥١٣، التهذيب ٥:١٢٨، الإستبصار ٢:٢٢٨، الوسائل ١٣:٤٠٧ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ٦.

والتقريب أن الظاهر أن المراد بقوله: «يأمر من يقضى عنه إن لم يحج» و الله يعلم أنه يستنيب إن لم يرد العود بنفسه، وهو أعم من صورته التعذر وغيره، بل لعله ظاهر في الثاني، وإلا لقل: يأمر من يقضى عنه إن لم يقدر على الحج، وحينئذ فيكون هذا قرينه على أن المراد بقوله في صدره: «لا تحل له النساء حتى يزور البيت» لا تحل له حتى يحصل زياره بنفسه أو غيره.

و أظهر منه في ذلك ما سيأتي من روايه صحيحه، بل لعلها فيه صريحه كما ستعرفه.

و منه يظهر الجواب عن الصحيح المستدل به للقول الثاني المتضمن لقوله (عليه السلام): «لا تحل له النساء حتى يزور البيت، فإن هو مات فليقض عنه وليه أو غيره» (١) بحمله على ما ذكرنا.

و لا ينافيه ما في ذيله من قوله (عليه السلام): «فأما ما دام حياً فلا يصلح أن يقضى عنه» الحديث؛ إذ غايته نفي الصلاحيه الذي هو أعم من الكراهه و الحرمة، فلعل المراد به الكراهه إن لم نقل بظهوره فيها، كما عليه المتأخرون كافة، تبعاً لما صرح به الشيخ في مواضع عديده، و منها ما في الاستبصار في بحث صلاه الفريضة في جوف الكعبه حيث صرح ثمه بأن لا يصلح صريح في الكراهه (٢)، و نحن نقول بها في المسأله، و على هذا فتكون هذه الصحيحه دليلاً آخر على الإطلاق، لا على خلافه حججه و إن توهمه جماعه (٣).

ص: ٩٢

١- التهذيب ٥/٢٥٥، الإستبصار ٢/٢٣٣، الوسائل ٨٠٧، الوسائل ١٣:٤٠٦ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ٢.

٢- الاستبصار ١:٢٩٩.

٣- منهم: الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٣٤٣، منهم: صاحب الحدائق ١٦:١٨١.

و أما الصحيح المتضمن لنحو ما مرّ في صدر الصحيح الأخير و قول الراوى بعده:قلت:فإن لم يقدر،قال:« يأمر من يطوف عنه»  
(١)فليس فيه دلالة على التقييد؛ إذ الشرط إنما هو في كلام الراوى،فلا يفيد التقييد، و إنما يستفاد من قوله(عليه السّلام):« حتى يطوف بالبيت» الظاهر في وجوب طوافه عليه و مباشرته له بنفسه.لكن قد عرفت بما مرّ أن المراد منه المعنى الأعم الشامل له و لنائبه.

و على هذا فلم يبق حجّجه على القول الثانى عدا أصالتي بقاء حرمة النساء و عدم الانتقال إلى الغير،و هما مخصّصان بما مرّ.

فإذاً القول الأوّل أظهر،سيّما مع كونه أشهر و أوفق بما دلّ على نفي العسر و الحرج.

و لكن الثانى أحوط،بل لا يترك؛ لإمكان المناقشه في إطلاق الصحاح بقوه احتمال ورودها مورد الغالب،و هو صورته التّعذر أو التّعسير في العود؛ و عدم صراحه قوله(عليه السّلام)في الحديث الذى[يقربها (٢)]:« يأمر من يقضى عنه إن لم يحج» فيما مرّ،بل هو مطلق أيضاً،يحتمل الحمل على الغالب من صورته التّعذر،فلعلّه الباعث على عدم إرادته الحج.

و على هذا فيبقى الأوامر بطوافه بنفسه المستفاده من قوله:« لا - حتى يطوف بالبيت» و غيره باقيه على ظاهرها من لزوم المباشرة،خرج منه صورته التّعذر خاصه اتفاقاً فتوى و روايه و بقى الباقي،و حينئذٍ فلا مخصّص يطمئن إليه للأصلين المتقدم إليهما الإشارة.

ص: ٩٣

١- التهذيب ٥: ٢٥٦/٨٦٧، الإستبصار ٢: ٢٣٣/٨٠٩، الوسائل ١٣: ٤٠٧ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ٤.

٢- فى النسخ:يفيدها،و لعلّ الصحيح ما أثبتناه و قد مرّ الحديث فى ص ٣١٩٠.

و بالجمله: فالمسأله محل إشكال و ريبه؛ لإمكان الجمع بين الروايات بما يوافق كلا القولين، مع عدم وضوح دليل صالح للترجيح فى البين سوى الشهره للأول، لكنّها معارضة بالأصول للثانى، فالمصير إلى الاحتياط أجود و إن كان فى تعينه نظر، لقوّه الشهره على الأصول، سيّما مثل هذه الشهره القريبه من الإجماع، المعتضده بلفظ «لا يصلح» الظاهر فى الكراهه إن لم نقل بصراحته فيها.

إلى ظهور بعض الصحاح فى أنّ المراد بالأوامر المستفاده من قوله: «لا تحلّ له النساء حتى يطوف بالبيت» و غيره ما قدّم، من تحصيل الطواف و لو بالاستنابه، لا المباشره خاصه.

ففيه: قلت: رجل نسي طواف النساء حتى يرجع إلى أهله، قال:

« يأمر من يقضى عنه إن لم يحج، فإنه لا تحلّ له النساء حتى يطوف بالبيت» (١).

فإنّ تعليل الأمر بالاستنابه بهذه العله أوضح قرينه على أن المراد بها ما عرفته، لا طوافه بنفسه خاصه، و إلّا لما ارتبط العله بمعلولها و ما كان بينهما مناسبه.

و حينئذٍ فترتفع الأوامر بالمباشره، و لا موجب لاعتبارها بالكليه، و حينئذٍ فتعكس الأصول فى المسأله.

و على القولين (٢) يشترط عدم العود بنفسه فى الاستنابه؛ لما عرفته من الأخبار الصحاحه.

و لو مات و لم يطف و لو استنابه قضاه عنه الولي أو

ص: ٩٤

١- الفقيه ٢: ٢٤٥/١١٧٥، الوسائل ١٣: ٤٠٨ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ٨.

٢- فى «ح» و «ك»: القول.



غيره؛ لما عرفته من الروايات المتقدّمة.

## الرابع من طاف فالأفضل له تعجيل السعى

الرابع: من طاف فالأفضل له تعجيل السعى في يوم الطواف؛ لآيتي المسارعه و الاستباق (١).

و لا يجوز تأخيره إلى غده للصحيحين (٢): رجل طاف بالبيت فأعياى، أ يؤخر الطواف بين الصفا و المروه إلى غد؟ قال:

« لا. » و لا- خلاف فيه إلّا من الماتن في الشرائع فجوّزه إليه (٣)، و هو مع رجوعه عنه في الكتاب نادر، و مستنده مع ذلك غير واضح، عدا الأصل، و إطلاق الصحيح: عن رجل طاف بالبيت فأعياى، أ يؤخر الطواف بين الصفا و المروه؟ قال: « نعم » (٤) و هما مقيدان بما مرّ.

هذا، مع أن عبارته في الشرائع غير صريحه في المخالفه، كما فهمها الجماعه، فإنّها هكذا:

من طاف كان بالخيار في تأخير السعى إلى الغد، ثم لا يجوز مع القدره.

و النزاع في دخول الغايه في المغتبا و عدمه معروف، و المخالفه تظهر من هذه العبارة على التقدير الأوّل، دون الثانى، بل هي عليه ظاهره في

ص: ٩٥

١- آل عمران: ١٣٣، المائده: ٤٨.

٢- الأوّل هو صحيح العلاء بن رزين: الكافي ٤/ ٤٢٢، التهذيب ٥/ ١٢٩، الإستبصار ٢/ ٢٢٩، الوسائل ١٣: ٤٤١ أبواب الطواف ب ٦٠ ح ٣. و الثانى هو صحيح محمّد بن مسلم: الفقيه ٢/ ٢٥٣، الوسائل ١٣: ٤١١ أبواب الطواف ب ٦٠ ذيل الحديث ٣.

٣- الشرائع ١: ٢٧٠.

٤- التهذيب ٥/ ١٢٩، الإستبصار ٢/ ٢٢٩، الوسائل ١٣: ٤١١ أبواب الطواف ب ٦٠ ح ٢.

و مستند جواز التأخير أولى الغد بهذا التقدير زياداً على الأصل و إطلاق الصحيحه المتقدمه روايه أخرى صحيحه: عن الرجل يقدم مكة و قد اشتد عليه الحرّ، فيطوف بالكعبه و يؤخر السعى إلى أن يبرد، فقال:

« لا بأس به » قال: و ربما رأيتهُ يؤخر السعى إلى الليل (١) و كيف كان فلا ريب في المنع إلّا لعذر، فيجوز التأخير حينئذٍ بلا خلاف؛ لاستحاله التكليف بما لا يطاق.

و يجزئ مع التأخير الجائز و المحرّم ما كان في الوقت؛ للأصل من غير معارض.

### الخامس لا يجوز للمتمتع تقديم طواف حجّه و سعيه على الوقوفين و قضاء المناسك

الخامس: لا يجوز للمتمتع تقديم طواف حجّه و سعيه على الوقوفين و قضاء المناسك في منى يوم النحر، بإجماع العلماء كافه، كما عن المعتمر و المنتهى و التذكرة (٢)، و في الغنيه الإجماع (٣)؛ للمعتبره:

منها: زياده على ما سيأتى الخبر المنجبر ضعف سنده بالعمل:

رجل كان متمتعاً و أهلاً بالحج، قال: « لا يطوف بالبيت حتى يأتى عرفات، فإن هو طاف قبل أن يأتى منى من غير علّه فلا يعتدّ بذلك الطواف » (٤).

و هذا الحكم ثابت مطلقاً إلّا ل معذور ك امرأه تخاف الحيض المتأخر أو مريض يضعف عن العود أو همّ و شيخ عاجز يخاف

ص: ٩٦

١- الكافي ٤/٤٢١:٣، الفقيه ٢/٢٥٢:١٢١٨، التهذيب ٥/١٢٨:٤٢٣، الإستبصار ٢/٢٢٩:٧٩٠، الوسائل ١٣:٤١٠ أبواب الطواف ب ٦٠

ح ١.

٢- المعتمر ٢:٧٩٤، المنتهى ٢:٧٠٨، التذكرة ١:٣٦٧.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٨.

٤- الكافي ٤/٤٥٨:٤، التهذيب ٥/١٣٠:٤٢٩، الإستبصار ٢/٢٢٩:٧٩٣، الوسائل ١١:٢٨١ أبواب أقسام الحج ب ١٣ ح ٥.

على نفسه الزحام، فيجوز لهم التقديم حينئذٍ بلا خلاف.

إلّا من الحلّى فمَنع عنه أيضاً؛ للأصل، واندفاع الحرج بحكم الإحصار (١).

و هو نادر، بل في الغنيه على خلافه الإجماع (٢)، و هو الحجّه المخصّصه لما مرّ من الأدلّه.

مضافاً إلى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره، و هي ما بين مطلقه لجواز التقديم و هي صحاح مستفيضه (٣)، و مقيدّه له بالضروره و هي أيضاً مستفيضه:

منها الموثّق كالصحيح بل الصحيح كما قيل (٤) -: عن المتمتّع إذا كان شيخاً كبيراً أو امرأه تخاف الحيض، يعجّل طواف الحج قبل أن يأتي منى؟ فقال: « نعم من كان هكذا يعجّل » (٥).

و منها الخبر كالصحيح: عن امرأه تمتعت بالعمره إلى الحج، ففرغت من طواف العمره و خافت الطمث قبل يوم النحر، يصلح لها أن تعجّل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى؟ قال: « إذا خافت أن تضطر إلى [ذلك] فعلت » (٦).

ص: ٩٧

١- السرائر ٥٧٥: ١.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٧٨.

٣- انظر الوسائل ١١: ٢٨٠ أبواب أقسام الحج ب ١٣ الأحاديث ١، ٢، ٣.

٤- المنتهى ٧٠٨: ٢.

٥- الكافي ٤: ٤٥٧، التهذيب ٥: ١٣١/ ٤٣٢، الإستبصار ٢: ٢٣٠/ ٧٩٦، الوسائل ١١: ٢٨١ أبواب أقسام الحج ب ١٣ ح ٧.

٦- التهذيب ٥: ٣٩٨/ ١٣٨٤، الوسائل ١٣: ٤١٥ أبواب الطواف ب ٦٤ ح ٢ بدل ما بين المعقوفين في النسخ: منى، و ما أثبتناه من المصدر.

وقريب منها الصحيح: لا بأس أن يعجل الشيخ الكبير و المريض و المرأه و المعلول طواف الحج قبل أن يخرج إلى منى» (١).

و الجمع بين هذه الأخبار بحمل مطلقها على مقيدتها أولى من إبقاء المطلقه بحالها و حمل المقيده على الندب؛ لرجحان التخصيص على المجاز حيثما تعارضتا، مع حصول شرائط التكافؤ هنا، لحجته نحو الموثق و غيره بعد الانجبار بعمل الأصحاب، فإنه أقوى من الصحيح المخالف له جداً.

فما يوجد فى كلمات جملة من متأخري المتأخرين من الميل إلى الجواز مطلقاً لولا- الإجماع (٢)، عملاً بالصحيح، و حملاً للمفصلة على الاستحباب ليس بصواب و إن هر الميل إليه من الفاضل فى التحرير و التذكرة (٣).

و أظهر منه الشيخ فى الخلاف حيث قال: و روى أصحابنا رخصه فى تقديم الطواف و السعى قبل الخروج إلى منى و عرفات، و الأفضل أن لا يطوف طواف الحج إلى يوم النحر إن كان متمتعاً (٤).

لندورهما جداً، مع عدم ظهور فتواهما بذلك ظهوراً كاملاً، إذ ليس فى التحرير إلّا روى ساكتاً عليها.

و فى التذكرة بعد نقل الرخصه فى ذلك و أنه رأى الشافعى و ذكر روايه

ص: ٩٨

---

١- الكافي ٤/٤٥٨، التهذيب ٥/١٣١، الإستبصار ٢/٢٣٠، الوسائل ١١:٢٨١ أبواب أقسام الحج ب ١٣ ح ٦.

٢- منهم: صاحب المدارك ٨:١٨٨ و الشيخ حسن فى المنتقى ٣:٢٨٤، و الفيض الكاشانى فى مفاتيح الشرائع ١:٣٦٦.

٣- التحرير ١:١٠٩، التذكرة ١:٣٩١.

٤- الخلاف ٢:٣٥٠.

عاميه مرتخصه (١) و خاصيه مفضله (٢): الأولى التقييد للجواز بالعدر.

و السكوت ليس علامه الرضا، و يأتي الأولى مرادفاً للأقوى كثيراً.

و ما فى الخلاف و إن كان ظاهراً لكن يحتمل الاختصاص بالضروره، قيل: كما يفهمه الحلّى، أى الأفضل مع العذر التأخير (٣).

و فى جواز تقديم طواف النساء على الوقوفين مع الضروره روايتان، أشهرهما كما فى الكتاب و غيره الجواز و فيها: «لا بأس بتعجيل طواف الحج و طواف النساء قبل الحج يوم الترويه قبل خروجه إلى منى، و كذلك من خاف أمراً لا يتهيأ له الانصراف إلى مكه أن يطوف و يودّع البيت، ثم يمرّ كما هو من منى إذا كان خائفاً» (٤).

و قصور السند إن كان مجبور بالعمل مع أنه قيل صحيح (٥)، و إطلاقه الشامل لحال الاختيار مقيّد بما سيأتى من النص و الإجماع على عدم الجواز فيها.

و الروايه الثانيه لم أر عاملاً بها عدا الحلّى خاصه (٦). و هو نادر جداً، و لا يمكنه التمسك بها، لأنها من الآحاد التى لا تفيد عنده علماً و لا عملاً؛ و مع ذلك فضعيفه الإسناد، متضمنه لما لا يقول به من جواز تقديم طواف الحج و سعيه مع الضروره إن كان المراد بها روايه على بن حمزه كما يظهر

ص: ٩٩

١- انظر كنز العمال ٥: ٢٨٠/١٢٨٨٧.

٢- تقدمت فى ص: ٣١٩٥.

٣- كشف اللثام ١: ٣٤٤.

٤- التهذيب ٥: ١٣٣/٤٣٧، الإستبصار ٢: ٢٣٠/٧٩٨، الوسائل ١: ٤١٥، أبواب الطواف ب ٦٤ ح ١.

٥- كشف اللثام ١: ٣٤٤.

٦- السرائر ١: ٥٧٥.

و فيها: عن رجل يدخل مَكَّه و معه نساء و قد أمرهنّ فتمتّعن قبل الترويه بيوم أو يومين أو ثلاثه فخشى على بعضهن من الحيض، فقال: «إذا فرغن من متعتهن و أحلن فلينظر إلى التي يخاف عليها الحيض فيأمرها فتغتسل و تهلّ بالحج من مكانها، ثم تطوف بالبيت و بالصف و المروه، فإن حدث بها شيء قضت بقيه المناسك و هي طامث» قال: فقلت: أليس قد بقي طواف النساء؟ قال: «بلى» قلت: فهي مرتنه حتى تفرغ منه؟ قال:

« نعم» قلت: فلم لا يتركها حتى تقضى مناسكها؟ قال: «يبقى عليها منسك واحد أهون عليها من أن يبقى عليها المناسك كلّها مخافه الحدّثان» قلت:

أبى الجمال أن يقيم عليها و الرفقه؟ قال: «ليس لهم ذلك، تستعدى عليهم حتى يقيم عليها حتى تطهر و تقضى مناسكها» (١).

و إن كان المراد بها الروايه الآتيه في المنع عن تقديمه اختياراً (٢) كما يفهم من التنقيح و غيره (٣) فهي و إن كانت موثقه إلّا أنها أيضاً عنده ضعيفه، و مع ذلك ليس فيها تصريح لحال الضروره، بل هي مطلقه تقبل التقييد بحال الاختيار، و المنع فيها محل وفاق.

و كما لا يمكنه العمل بهما كذا لا يمكننا؛ لقصورهما عن مقاومه الروايه الأولى؛ لشهرتها.

مضافاً إلى ضعف الأولى منهما سنداً كما مضى. بل و متناً؛ لظهورها

١- الكافي ٤/٤٥٧:٢، التهذيب ٥/١٣٢:٤٣٦، الوسائل ١٣:٤١٦ أبواب الطواف ب ٦٤ ح ٥.

٢- الكافي ٤/٤٥٧:١، التهذيب ٥/١٣٢:٤٣٥، الإستبصار ٢/٢٣٠:٧٩٧، الوسائل ١١:٢٨٣ أبواب أقسام الحج ب ١٤ ح ٤.

٣- التنقيح الرائع ١:٥١١؛ و انظر كشف اللثام ١:٣٤٤.

فى قدرتها على الإتيان بطواف النساء بعد الوقوفين و لو بالاستعداد على الجمال و رفقتها؛ مع أن ما فيه من إطلاق الاستعداد عليهم مخالف للأصول و الصحيح الوارد فى مثل القضية المتضمن لقوله (عليه السلام): «تمضى و قد تم حجها» (١) بعد أن سئل عن التى لم تطف طواف النساء و لا يقيم عليها جمالها، حيث لم يأمرها بالاستعداد، بل أمرها بالمضى معهم و قد حكم بأنها تم حجها.

فلم يبق للحلى دليل على قوله، سوى ما قيل من الأصل، و اتساع وقته، و الرخصة فى الاستنابه فيه (٢).

و الأصل عندنا مخصص بما مر، و اتساع الوقت مخالف للفرض، و الرخصة إنما هى فى صورته النسيان خاصة، و إلحاق الضروره به قياس فاسد فى الشريعة.

و يجوز للقارن و المفرد تقديم الطواف اختياراً طواف الحج و سعيه على الوقوفين بلا خلاف، إلا من الحلى (٣) و هو نادر، بل على خلافه الإجماع فى صريح الغنيه (٤)، و ظاهر المعبر و غيره (٥)، و عن الشيخ (٦)؛ و هو الحجّه.

مضافاً إلى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره، منها زياده على الأخبار الصحيحه الوارده بذلك فى حجه الوداع (٧) الصحيح: عن

ص: ١٠١

١- الكافى ٤/٤٥١، الفقيه ٢/٢٤٥، ١١٧٦، الوسائل ١٣:٤٥٢ أبواب الطواف ب ٨٤ ح ١٣.

٢- كشف اللثام ١:٣٤٤.

٣- السرائر ١:٥٧٥.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٨.

٥- المعبر ٢:٧٩٣؛ و انظر المفاتيح ١:٣٦٦.

٦- الخلاف ٢:٣٥٠.

٧- انظر الوسائل ١١:٢١٣ أبواب أقسام الحج ب ٢ الأحاديث ٣٣، ٣٢، ١٥، ١٤، ٤.

مفرد الحج يقدّم طوافه أو يؤخّره؟ فقال: « هو و الله سواء، عجله أو أخره » (١) و نحوه أخبار آخر موثقه.

و اعترض الفاضلان فى المعتبر و المنتهى و المختلف (٢) على هذه الأخبار الأخيره باحتمال إرادته التعجيل بعد مناسك منى قبل انقضاء أيام التشريق و بعده.

و أجابا بجملة من الأخبار الغير المحتمله لذلك، منها: زياده على الموثقه الآتية قريباً « إن كنت أحرمت بالمتعّه فقدمت يوم الترويه، فلا متعه لك فاجعلها حجه مفرده تطوف بالبيت و تسعى بين الصفا و المروه ثم تخرج إلى منى و لا هدى عليك » (٣).

و نحوها أخبار حجه الوداع، فإنها صريحه فى ذلك.

و ظاهرها عدم الكراهه أيضاً، كما هو ظاهر العبارة.

خلافاً للفاضلين فى الشرائع و القواعد (٤)، فحكما بها.

و لعلها إما للشبهه الناشئه من خلاف الحلّى.

و لكنه ضعيف فى الغايه فلا يصلح لمعارضه أخبار حجه الوداع التى عليها بناء المناسك، و فيها قال (صلى الله عليه و آله): « خذوا عنى مناسككم » (٥) المؤيده بظاهر الأخبار المتقدمه المصرّحه بالتسويه.

أو للموثق: عن مفرد الحج يقدّم طوافه أو يؤخّره؟ قال: « يقدّمه »

ص: ١٠٢

١- الكافى ٤/٤٥٩، التهذيب ٥/١٣٢، الوسائل ١١:٢٨٢ أبواب أقسام الحج ب ١٤ ح ١.

٢- المعتبر ٢:٧٩٤، المنتهى ٢:٧٠٩، المختلف: ٢٩٢.

٣- لم نعر عليه فيما تتبعناه من كتب الأخبار، و أورده المحقق فى المعتبر ٢:٧٩٤.

٤- الشرائع ١:٢٧١، القواعد ١:٨٤.

٥- عوالى اللئلى ٤/٣٤، المستدرک ٩:٤٢٠ أبواب الطواف ب ٤ ح ٤.



فقال رجل إلى جنبه: لكن شيخى لم يفعل ذلك، كان إذا قدم أقام بفتح حتى إذا رجع الناس إلى منى راح معهم، فقلت له: من شيخك؟ فقال: على بن الحسين (عليهما السلام)، فسألت عن الرجل فإذا هو أخو على بن الحسين (عليهما السلام) لأمه (١).

و الاحتجاج به مع قصور السند و المكافأه لما مرّ على عدم الكراهيه أوجه منه على الكراهيه و حيث يقدمان يجددان التليه عقيب صلاه كل طواف، كما مرّ فى صدر الكتاب فى بيان أنواع الحج.

و لا يجوز تقديم طواف النساء على الوقوفين لمتمتع و لا غيره اختياراً بلا خلاف؛ للأصل، و للموثق كالصحيح بل الصحيح كما قيل (٢) -: عن المفرد بالحج إذا طاف بالبيت و الصفا و المروه، أ يعجل طواف النساء؟ قال: «لا، إنما طواف النساء؟ قال: «لا، إنما طواف النساء بعد أن يأتى منى» (٣).

و هو و إن اختص بالمفرد إلّا أن قوله «إنما» يعمّه و الآخرين، مضافاً إلى عدم القائل بالفرق.

و يجوز تقديمه عليهما مع الضروره و الخوف من نحو الحيض على الأشهر الأظهر كما مرّ.

و لا يجوز لمتمتع و لا غيره أن يقدم طواف النساء على السعى لتأخره عنه بأصل الشرع بالنص و الإجماع.

ص: ١٠٣

١- الكافي ٤/٣٤٥٩، التهذيب ٥/٤٥١٣٦، الوسائل ١١: ٢٨٣ أبواب أقسام الحج ب ١٤ ح ٣.

٢- مجمع الفائده ٧: ١٤٢.

٣- الكافي ٤/١٤٥٧، التهذيب ٥/١٣٢، الإستبصار ٢/٧٩٧، الوسائل ١١: ٢٨٣ أبواب أقسام الحج ب ١٤ ح ٤.

ففى المرسل: متمتع زار البيت و طاف طواف الحج ثم طاف طواف النساء ثم سعى، قال: «لا- يكون السعى إلّا من قبل طواف النساء» فقلت:

أ فعلية شيء؟ فقال: «لا يكون السعى إلّا قبل طواف النساء» (١).

و لو قدّمه عليه ساهياً أو ناسياً لم يُعد و أجزاءه؛ للموثق: عن رجل طاف طواف الحج و طواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا و المروه، قال: «لا يصّرّه، يطوف بين الصفا و المروه و قد فرغ من حجه» (٢).

و نفى الضرر على الإطلاق مع السكوت من الأمر بالإعادة مع كون المقام مقام الحاجه ظاهر في الإجزاء، مضافاً إلى فهم الأصحاب.

و هو و إن عمّ العالم و الجاهل، لكنهما خارجان:

أمّا الأول فلأنه لا يتصور منه التّعبد و التقرب به.

و أمّا الجاهل فلأنه في حكمه عند أكثر الأصحاب.

مضافاً إلى الأصل و عموم النص المتقدم لهما، بل و للساهى أيضاً، لكنه خرج بالنص و الإجماع ظاهراً فيبقيان.

فلا- يجزئ التقدّم فيهما إلّا مع الضروره كالمرض و خوف الحيض، فيجزئ حينئذ، كما في كلام جماعه (٣)؛ لإطلاق الموثق، مضافاً إلى انتفاء العسر و الحرج، المؤيد بجواز تقديمه على الموقفين.

قيل: و يحتمل العدم؛ لأصول عدم الإجزاء مع مخالفته الترتيب،

ص: ١٠٤

١- الكافي ٥١٢/٤، التهذيب ٥/١٣٣، الإستبصار ٢/٢٣١:٧٩٩، الوسائل ١٣:٤١٧ أبواب الطواف ب ٦٥ ح ١.

٢- الكافي ٧٥١٤/٤، الفقيه ٢/٢٤٤:١١٦٦، التهذيب ٥/١٣٣، الإستبصار ٢/٢٣١:٨٠٠، الوسائل ١٣:٤١٨ أبواب الطواف ب ٦٥

ح ٢.

٣- منهم: المحقق في الشرائع ١:٢٧١، و صاحب المدارك ٨:١٩١، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١:٣٦٧.

و بقاءه على الذمه، و بقاءهنَّ على الحرمه؛ و اندفاع الحرج بالاستنابه، و سكوت أكثر الأصحاب عنه (١).

و فيه نظر، سيما و قد قال جماعه: إنَّ جواز التقديم مع النسيان و الضروره مقطوع به فى كلام الأصحاب (٢)، مشعرين بدعوى الإجماع.

و ربما أيد بفحوى الصحيح الوارد فى التى لم تطف طواف النساء و يأبى الجمال أن يقيم عليها (٣)، الدالّ على أنها تمضى و قد تمَّ حجها، فإنه إذا جاز ترك الطواف من أصله فتقديمه أولى. و فيه نظر جدًّا.

### السادس قيل لا يجوز الطواف و عليه بُزُطله

السادس: قيل فى النهايه لا يجوز الطواف و عليه بُزُطله (٤) بضمّ الموحّده و الطاء المهمله، و سكون الراء المهمله بينهما، و لام خفيفه أو شديد.

و فسرها جماعه (٥) بأنّها قلنسوه طويله كانت تلبس قديماً.

للخبر: « لا تطوفنَّ بالبيت و عليك برطله» (٦)

ص: ١٠٥

١- كشف اللثام ٣٤٤: ١.

٢- منهم: صاحب المدارك ١٩١: ٨، و السبزواري فى الذخيره: ٤٤٢.

٣- تقدّم مصدره فى ص ٣١٩٩.

٤- النهايه: ٢٤٢.

٥- منهم الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٢٤، صاحب المدارك ١٩٢: ٨، السبزواري فى الذخيره: ٤٤٢.

٦- الكافى ٤: ٤٢٧، التهذيب ٥: ١٣٤/ ٤٤٢، الوسائل ١٣: ٤٢٠ أبواب الطواف ب ٦٧ ح ١.

و فى آخر: «لا تلبسها حول الكعبه فإنها من زى اليهود» (١).

و التعليل فيه ظاهر فى الكراهه، و لذا استدل به عليها فى التنقيح (٢).

و ربما استدل به على التحريم. و هو ضعيف، سيما مع ضعف السند، فلا يخصص الأصل؛ و لذا كانت الكراهيه أشبه لكن لا مطلقاً كما فى التهذيب (٣) بل ما لم يكن الستر على الطائف المزبور محرماً كما إذا كان فى طواف الحج بعد الوقوفين. و أما إذا كان محرماً كما إذا كان فى طوافه قبل الوقوفين، أو فى طواف العمره مطلقاً فيحرم قطعاً، كما عليه الحلّى و أكثر المتأخرين عنه (٤).

و الحقّ الكراهه مطلقاً؛ لخصوصيه اللباس فى الطواف. و لا يتنافيه عروض التحريم أحياناً؛ و ذلك لظهور الخصوصيه من الفتوى و الروايه، و إلما فالتحريم مع الستر حيث يحرم لا- خصوصيه له بالبرطله، بل يظهر من الروايه الأخيره أن الكراهيه من حيث اللبس حول الكعبه، سواء كان هناك أم لا، بل و ربما أشعر التعليل فيها بأنها من حيث اللبس خاصه كما قيل (٥)، للصحيح: إنه كره لبس البرطله (٦).

ص: ١٠٦

١- الفقيه ٢: ٢٥٥/١٢٣٥، التهذيب ٥: ١٣٤/٤٤٣، الوسائل ١٣: ٤٢٠ أبواب الطواف ب ٦٧ ح ٢.

٢- التنقيح الرائع ١: ٥١٢.

٣- التهذيب ٥: ١٣٤.

٤- الحلّى فى السرائر ١: ٥٧٦؛ و انظر المنتهى ٢: ٧٠٢، و المسالك ١: ١٢٤.

٥- الحدائق ١٦: ٢٤٣.

٦- الكافى ٦: ٤٧٩/٥، الوسائل ٥: ٥٨، أبواب أحكام لباس المصلّى ب ٣١ ح ١.

و لكن يستفاد من الروايه الأولى و فتوى الأصحاب أن للطواف بها خصوصيه في الكراهيه، و الجمع بينها و بين الصحيح يقتضى حمل الروايه على تأكيد الكراهه و على الأقوال فحيث طاف معها كان طوافه صحيحاً.

أما عندنا فواضح، و أما عند المحرّم فقيل: لتعلق النهى بالخارج (١).

و فيه نظر؛ لتصريح الروايه الأولى بالنهى عن نفس الطواف، فيكون البطلان موجهاً.

### السابع كلّ محرم يلزمه طواف النساء

السابع: كلّ محرم يلزمه طواف النساء، رجلاً كان أو امرأة أو صبياً أو خصياً في حج كان بجميع أنواعه أو عمره بأنواعها. إلّا في العمره المتمتع بها أما وجوبه في الحج بأنواعه فمجمع عليه عندنا على الظاهر، المصرّح به في كلام جماعه مستفيضاً، كالغنيه و التذكره و المنتهى و غيرها (٢)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه كغيرها:

ففى الصحيح: «على المتمتع بالعمره إلى الحج ثلاثه أطواف بالبيت، و يصلّى لكل طواف ركعتين، و سعيان بين الصفا و المروه» (٣).

و فيه: «لا- يكون القارن إلّا بسياق الهدى، و عليه طوافان بالبيت و سعى بين الصفا و المروه كما يفعل المفرد، و ليس بأفضل من المفرد إلّا بسياق الهدى» (٤).

ص: ١٠٧

١- انظر المدارك ١٩٣: ٨.

٢- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٧، التذكره ١: ٣٩١، المنتهى ٢: ٧٦٨؛ و انظر مفاتيح الشرائع ١: ٣٦٤.

٣- الكافي ٤: ٢٩٥، التهذيب ٥: ٣٦/ ١٠٦، الوسائل ١١: ٢٢٠ أبواب أقسام الحج ب ٢ ح ٩.

٤- الكافي ٤: ٢٩٥، التهذيب ٥: ٤٢/ ١٢٣، الوسائل ١١: ٢٢٠ أبواب أقسام الحج ب ٢ ح ١٠.

و أما وجوبه في العمره المبتوله مطلقاً فهو الأظهر الأشهر، بل كاد أن يكون إجماعاً، بل عليه إجماعنا في الغنيه و عن التذكرة و المنتهى (١)، و المعتبره به مع ذلك مستفيضه أيضاً:

ففي الصحيح: عن العمره هل على صاحبها طواف النساء؟ و عن التي يتمتع بها إلى الحج؟ فكتب: أما العمره المبتوله فعلى صاحبها طواف النساء، و أما التي يتمتع بها إلى الحج فليس على صاحبها طواف النساء» (٢).

و فيه: عن العمره المفرده، على صاحبها طواف النساء؟.. فجاء الجواب: «نعم و هو واجب لا بد منه» (٣).

و نحوه الخبر كالصحيح بابن أبي عمير الذي لا يروى إلا عن ثقه (٤)، فلا يضّر جهاله من بعده.

و في المرسل: «المعتمر يطوف و يسعى و يحلق» قال: «و لا- بد له بعد الحلق من طواف آخر» (٥) و هو يعمّ المفرده و المتمتع بها، و الأخيره خارجه بما سيأتي من الأدله، و المبتوله و لا مخرج لها كما ستعرفه. و ضعف السند فيه و قصوره في سابقه مجبور بالعمل.

خلافاً للمحكي في الدروس عن الجعفي، فأسقطه هنا (٦)؛ للأصل،

ص: ١٠٨

- 
- ١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨٣، التذكرة ٣٩٢: ١، المنتهى ٧٦٨: ٢.
  - ٢- الكافي ٤: ٥٣٨، التهذيب ٥: ٢٥٤/ ١٨٦١، الإستبصار ٢: ٢٣٢/ ٨٠٤، الوسائل ١٣: ٤٤٢ أبواب الطواف ب ٨٢ ح ١.
  - ٣- التهذيب ٥: ٤٣٩/ ١٥٢٤، الوسائل ١٣: ٤٤٤ أبواب الطواف ب ٨٢ ح ٥.
  - ٤- الكافي ٤: ٥٣٨، التهذيب ٥: ٢٥٣/ ٨٥٨، الإستبصار ٢: ٢٣١/ ٨٠١، الوسائل ١٣: ٤٤٥ الطواف ب ٨٢ ح ٨.
  - ٥- الكافي ٤: ٥٣٨، التهذيب ٥: ٢٥٤/ ٨٥٩، الإستبصار ٢: ٢٣١/ ٨٠٢، الوسائل ١٣: ٤٤٣ أبواب الطواف ب ٨٢ ح ٢.
  - ٦- الدروس ١: ٣٢٩.

و يَخْصُّصُ بِمَا مَرَّ.

و للصحيح: عن رجل تمتّع بالعمرة إلى الحج طاف و سعى و قصَّير، هل عليه طواف النساء؟ قال: «إنما طواف النساء بعد الرجوع [من] منى» (١).

و فيه: أنه يجوز أن يكون المراد: إنما طواف النساء عليه (٢)، لا مطلقاً.

و لآخر: «إذا دخل المعتمر مكّة من غير تمتّع و طاف بالبيت و صلّى ركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السّلام) و سعى بين الصفا و المروه فيلحق بأهله إن شاء» (٣).

و فيه: أنه ليس نصّاً في وحده الطواف، فيحتمل إرادته طواف ما يجب عليه، بل قيل: إنّ ظاهره ذلك (٤).

و لخبرين (٥) ضعف سندهما مع قصورهما عن المكافأة لما مضى من وجوه شتى، يمنع عن العمل بهما.

و أما عدم وجوبه في المتمتّع بها فبالأصل، و الإجماع الظاهر، المصرّح به في بعض العبائر (٦)، و الصحاح المستفيضه المتقدم إلى جملة

ص: ١٠٩

١- التهذيب ٥/٢٥٤: ٨٦٢، الإستبصار ٢/٢٣٢: ٨٠٥، الوسائل ١٣: ٤٤٤ أبواب الطواف ب ٨٢ ح ٦.

٢- أى: على المتمتّع المسئول عنه في الروايه، فيكون الحصر إضافياً بالنسبه إليه.

٣- الفقيه ٢/٢٧٥: ١٣٤٢، الوسائل ١٤: ٣١٦ أبواب العمرة ب ٩ ح ٢.

٤- كشف اللثام ١: ٣٤٣.

٥- الأول: التهذيب ٥/٢٥٤: ٨٦٠، الإستبصار ٢/٢٣٢: ٨٠٣، الوسائل ١٣: ٤٤٥ أبواب الطواف ب ٨٢ ح ٩.

٦- مفاتيح الشرائع ١: ٣٦٤.

منها الإشارة.

و عن بعض الأصحاب وجوبه فيها (١)؛ لإطلاق بعض ما مرّ من الصحاح، و يقتيد بالمبتولة لما عرفته من الأدلّة؛ و للخبر (٢)، و فى سنده ضعف بالجهاالة، و فى متنه قصور فى الدلالة، و مع ذلك قاصر عن المقاومه لما عرفته من الأدلّة.

و أما عموم وجوبه لمن مرّ فلإجماع، كما عن المنتهى و التذكرة (٣).

و الصحيح: عن الخصيان و المرأة الكبيرة، أ عليهم طواف النساء؟ قال: «نعم عليهم الطواف كلّهم» (٤).

و فى الموثّق: «لولا- ما منّ الله تعالى به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم و لا ينبغي لهم أن تمسّوا نساءهم، يعنى لا تحلّ لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت أسبوعاً آخر بعد ما يسعى بين الصفا و المروه، و ذلك على النساء و الرجال واجب» (٥).

قال الشهيد-(رحمه الله)-: و ليس طواف النساء مخصوصاً بمن يغشى النساء إجماعاً، فيجب على الخصي و المرأة و الهيم، و على من لا إربه له فى النساء (٦).

ص: ١١٠

١- انظر الدروس ١:٣٢٩.

٢- التهذيب ٥:١٦٢/٥٤٤، الإستبصار ٢:٢٤٤/٨٥٣، الوسائل ١٣:٤٤٤ أبواب الطواف ب ٨٢ ح ٧.

٣- المنتهى ٢:٧٦٨، التذكرة ١:٣٩١.

٤- الكافي ٤:٥١٣/٤٥١، التهذيب ٥:٢٥٥/٨٦٤، الوسائل ١٣:٢٩٨ أبواب الطواف ب ٢ ح ١.

٥- التهذيب ٥:٢٥٣/٨٥٦، الوسائل ١٣:٢٩٩ أبواب الطواف ب ٢ ح ٣.

٦- انظر الدروس ١:٤٥٧.



وقيل: إن وجوبه غير معلل بإمكان الاستمتاع، ولذا يجب قضاؤه عن الميت كما مرَّ (١).

و المراد بالخصي: ما يعمّ الم محبوب، بل المقصود أولاً من عبارات الأصحاب و السائل في الصحيح المتقدم هو الذي لا يتمكن من الوطاء.

و بوجوبه على الصبي: أن على الولي أمر المميّز به، و الطواف بغير المميّز، فإن لم يفعلوه حرّ من عليهم إذا بلغوا حتى يفعلوه أو يستنبوا فيه، استصحاباً لحرمتهم الاستفادة من عموم نحو قوله تعالى فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ [١] الآية (٢).

### الثامن لو نذر أن يطوف على أربع، قيل يجب عليه طوافان

الثامن: لو نذر أحد أن يطوف على أربع، قيل كما في النهاية و اللمعه و عن المبسوط و التهذيب و المهذب و الجامع (٣) يجب عليه طوافان على النهج المعهود، طواف ليديه، و طواف لرجليه و روى ذلك في خبرين (٤) أحدهما القوي بالسكوني و صاحبه، لكن موردهما امرأه نذرت ذلك خاصة.

وقيل في السرائر (٥) لا ينعقد هذا النذر لأنه لا يتعبد بصورة النذر إجمالاً، و إيجاب ما في الخبرين بدله يحتاج إلى دلاله هي

ص: ١١١

١- كشف اللثام ٣٤٣: ١.

٢- البقره: ١٩٧.

٣- النهاية: ٢٤٢، اللمعه (الروضه البهيه ٢): ٢٥٩، المبسوط ٣٦٠: ١، التهذيب ١٣٥: ٥، المهذب ٢٣١: ١، الجامع للشرائع: ٢٠٠.

٤- الأول: الكافي ٤٣٠/٤: ١٨، الفقيه ٣٠٨/٢: ١٣٥١، التهذيب ١٣٥/٥: ٤٤٦، الوسائل ١٣: ٤٢١: أبواب الطواف ب ٧٠ ح

١. الثاني: الكافي ٤٢٩/٤: ١١، التهذيب ١٣٥/٥: ٤٤٧، الوسائل ١٣: ٤٢٢: أبواب الطواف ب ٧٠ ح ٢.

٥- السرائر ٥٧٦: ١.

فى المقام مفقوده، إذ لیس إلاً الخبرین، و فى الاعتماد علیهما فى تخصیص الأصل مناقشه، لقصورهما عن الصحه.

و مع ذلك فهما مختصان بالمرأه، فالتعدیه إلى الرجل تحتاج إلى دلالة هی فى المقام مفقوده، و لا إجماع مركباً فى المسأله، فقد حكى القول بالتفصیل بینهما، فالقول الثانى فى الرجل و الأول فى المرأه (١).

و هو أحوط؛ لاعتبار أحد الخبرین بالقوه، و اعتضاده مع ذلك بالموافقه للخبر الآخر و الشهره المحكيه فى الروضه (٢).

و أحوط منه القول الأول و إن كان الثانى لعله أظهر و بین المتأخرین أشهر.

و علیه فهل الباطل الهيئه خاصه كما عن المنتهى (٣) فيجب علیه طواف واحد، إلاً أن ينوى عند النذر أن لا يطوف إلاً على هذه الهيئه رأساً؛ أو الطواف رأساً؟ وجهان، و الأول أحوط و إن كان فى تعينه نظر.

ص: ١١٢

---

١- كما حكاه الشهيد الثانى فى الروضه ٢:٢٥٩.

٢- الروضه ٢:٢٥٩.

٣- المنتهى ٢:٧٠٣.

القول فى السعى و النظر فى مقدمته، و كلفيته، و أحكامه

### المقدمه

أما المقدمه فمندوبات عشره الطهاره من الأحداث بلا خلاف، إلا من العمانى فأوجبها (١)؛ للنهى عن السعى بدونها فى الصحيح (٢) و غيره (٣).

و هو نادر، بل على خلافه الإجماع على الظاهر، المنقول عن ظاهر المنتهى (٤)، حيث أسند الاستحباب إلى علمائنا، مؤذناً بدعوى الإجماع عليه؛ و هو الحجّه.

مضافاً إلى الأصل، و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره الصريحه فى عدم الوجوب (٥)، بها يحمل الخبران الأولان على الكراهه، جمعاً بين الأدله.

و من الأبحاث، كما فى كلام جماعه (٦)؛ و لم أقف لهم على روايه و حجّه، عدا ما قيل من أنه للتعظيم (٧).

ص: ١١٣

١- حكاه عنه فى المختلف: ٢٩٣.

٢- التهذيب ٥/٣٩٤، الإستبصار ٢/٣١٤، الوسائل ١٣:٤٩٤ أبواب السعى ب ١٥ ح ٣.

٣- الكافى ٤/٤٣٨، التهذيب ٥/١٥٤، الإستبصار ٢/٢٤١، الوسائل ١٣:٤٩٥ أبواب السعى ب ١٥ ح ٧.

٤- المنتهى ٢:٧٠٣.

٥- الوسائل ١٣:٤٩٣ أبواب السعى ب ١٥.

٦- منهم: الشهيد الأول فى الدروس ١:٤٠٩، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١:٣٧٤.

٧- قال به الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١:٣٧٤.

و استلام الحجر و تقبيله مع الإمكان، و الإشارة إليه مع العدم إذا أراد الخروج للسعى.

و الشرب من زمزم بعد إتيانه.

و الاغتسال بل الصبّ على الرأس و الجسد من الدلو المقابل للحجر إن أمكن و إلّا فمن غيره، و الأفضل استقاؤه بنفسه، و يقول عند الشرب و الصبّ: «اللهم اجعله علماً نافعاً و رزقاً واسعاً و شفاءً من كلّ داء و سُقم» (١).

و الخروج للسعى من باب الصفا المقابل للحجر، قيل: و هو الآن داخل في المسجد كباب بنى شيبه، إلّا أنه مُعلّم بأُسُواتين فليخرج من بينهما (٢).

و في الدروس: الظاهر استحباب الخروج من الباب الموازي لهما (٣).

على سكينه و وقار.

و صعود الصفا إلى حيث يرى الكعبه من بابه.

قيل: و يكفي فيه الصعود على الدرجة الرابعه التي كانت تحت التراب و ظهرت الآن حيث أزالوا التراب.

و الوقوف عليه بقدر قراءه سوره البقره بتأنً.

و استقبال ركن العراقى الذى فيه الحجر و التحميد و التكبير و التهليل سبعاً و الصلاه على النبى (صلّى الله عليه و آله) و الدعاء بالمأثور.

ص: ١١٤

١- الكافى ٤/٤٣٠، التهذيب ٥/١٤٤، الوسائل ١٣:٤٧٢ أبواب السعى ب ٢ ح ١.

٢- الروضه ٢:٢٦٢.

٣- الدروس ١:٤٠٩.

كُلِّ ذلك بالإجماع، و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتميره:

ففى الصحيح: «إذا فرغت من الركعتين فأت الحجر الأسود فقبله و استلمه [أو]أشر إليه فإنه لا بد منه» و قال: «إن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج إلى الصفا فافعل» (١).

و فيه: «يستحب أن تستقى من ماء زمزم دلوّاً أو دلوين و نضّب على رأسك و جسّدك، و ليكن ذلك من الدلو الذى بحذاء الحجر» (٢).

و فيه: «ثم اخرج إلى الصفا من الباب الذى خرج منه رسول الله (صلى الله عليه و آله)، و هو الباب الذى يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادى، و عليك السكينه و الوقار» (٣).

و فيه: «فاصعد على الصفا حتى تنظر إلى البيت و تستقبل الركن الذى فيه الحجر الأسود، فاحمد الله تعالى و أثن عليه، ثم اذكر من الآيه و بلائه و حسن ما صنع إليك ما قدرت على ذكره، ثم كبر الله تعالى سبعاً، و أحمده سبعاً، و هلّله سبعاً، و قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد، يحيى و يميت (٤)، و هو حى لا يموت (٥)، و هو على كلّ شىء قدير، ثلاث مرّات، ثم صلّ على النبي (صلى الله عليه و آله) و قل: الله أكبر، الحمد لله على ما هدانا، و الحمد لله على ما أولانا، و الحمد لله الحى القيوم، و الحمد لله

ص: ١١٥

١- الكافى ٤/٤٣٠، التهذيب ٥/١٤٤: ٤٧٦، الوسائل ١٣: ٤٧٢ أبواب السعى ب ٢ ح ١ بدل ما بين المعقوفين فى النسخ: و ما أثبتناه من المصادر.

٢- التهذيب ٥/١٤٥: ٤٧٨، الوسائل ١٣: ٤٧٤ أبواب السعى ب ٢ ح ٤.

٣- الكافى ٤/٤٣١، التهذيب ٥/١٤٥: ٤٨١، الوسائل ١٣: ٤٧٥ أبواب السعى ب ٣ ح ٢.

٤- فى «ح» و «ك» زياده: و يميت و يحيى.

٥- فى «ح» و «ك» زياده: بيده الخير.

الحى الدائم، ثلاث مرّات، و قل: أشهد أن لا إله إلا الله، و أشهد أن محمداً عبده و رسوله، لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين و لو كره المشركون، ثلاث مرّات، اللهم إني أسألك العفو و العافيه و اليقين فى الدنيا و الآخرة، ثلاث مرّات، اللهم آتينا فى الدُّنيا حَسَنَةً وَ فى الآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ [١] ، ثلاث مرّات، ثم كبير الله مائه مرّه، و هلّل الله مائه مرّه، و احمد الله مائه مرّه، و تسبّح مائه مرّه و تقول: لا- إله إلا الله وحده، أنجز وعده، و نصّير عبده، و غلب الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد، وحده وحده، اللهم بارك لى فى الموت و فيما بعد الموت، اللهم إني أعوذ بك من ظلمه القبر و وحشته، اللهم أظننى فى ظلّ عرشك يوم لا ظلّ إلا ظلك و أكثر من أن تستودع ربك دينك و نفسك و أهلّك، ثم تقول: أستودع الله الرحمن الرحيم الذى لا يضيع ودائعه دينى و نفسى و أهلى، اللهم استعملنى على كتابك و سنّه نبيّك، و توفّنى على ملّته، و أعذنى من الفتنة، ثم تكبّر ثلاثاً، ثم تعيدها مرّتين، ثم تكبّر واحده، ثم تعيدها، فإن لم تستطع هذا فبعضه» (١).

و روى غير ذلك (٢)، و أنه ليس فيه شىء موقت (٣).

## الكيفيه

و أما الكيفيه: ففيها الواجب و الندب و الواجب أربعة: التّيه المشتمله على الفعل، أعنى به السعى المخصوص، فلا بدّ من تصور معناه المتضمّن للذهاب من الصفا إلى

ص: ١١٦

- ١- الكافى ٤/٤٣١، التهذيب ٥/١٤٥: ٤٨١، الوسائل ١٣: ٤٧٦ أبواب السعى ب ٤ ح ١.
- ٢- الكافى ٤/٤٣٢، التهذيب ٥/١٤٧: ٤٨٢، الوسائل ١٣: ٤٧٨ أبواب السعى ب ٤ ح ٣.
- ٣- الكافى ٤/٤٣٣، التهذيب ٥/١٤٧: ٤٨٥، الوسائل ١٣: ٤٨٠ أبواب السعى ب ٥ ح ٣.

المروه و العود و هكذا سبعا؛ و على وجهه من الوجوب و الندب (إن و جب) (١) و كونه سعى حج الإسلام أو غيره من عمره الإسلام أو غيرها؛ و التقرب به إلى الله تعالى مقارنه لأوله.

و يجب استدامه حكمها حتى الفراغ إن أتى به متصلاً إلى الآخر، فإن فصل جددتها ثانياً فما بعده.

و البدأ بالصفاء و الختم بالمروه فلو عكس بطل مطلقاً و لو سهواً أو جهلاً.

و السعى بينهما سبعا، يعدّ ذهابه إلى المروه شوطاً، و عوده منها إلى الصفا آخر و هكذا إلى أن يكملها سبعاً.

كل ذلك بالإجماع الظاهر، المصرح به في جملة من العبائر مستفيضاً (٢)، و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره التي كادت تكون متواتره، بل متواتره.

ففي الصحيح: «طف بينهما سبعة أشواط، تبدأ بالصفاء و تختتم بالمروه» (٣).

و فيه: «إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) حين فرغ من طوافه قال: ابدءوا بما بدأ الله به من إتيان الصفا، إن الله عز و جل يقول: إِنَّ الصَّفاَ وَ المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ [١] (٤) (٥). و فيه: «من بدأ بالمروه قبل الصفا فليطرح ما سعى و يبدأ بالصفاء قبل

ص: ١١٧

١- ما بين القوسين ليست في «ك».

٢- كالمنتهى ٢:٧٠٥، و التذكرة ١:٣٦٦، و المفاتيح ١:٣٧٥.

٣- الكافي ٤:٤٣٤، التهذيب ٥:١٤٨/٤٨٧، الوسائل ١٣:٤٨١، ٤٨٢، أبواب السعى ب ٦ ح ٢، ١.

٤- البقرة: ١٥٨.

٥- الكافي ٤:٤٣١، التهذيب ٥:١٤٥/٤٨١، الوسائل ١٣:٤٨٣، أبواب السعى ب ٦ ح ٧.

المروه» (١) ونحوه غيره (٢).

و ظاهر إطلاعهما وجوب الإعادة لو عكس في كل ما قدّمناه من الأحوال الثلاثة (٣)، ويعضده الأصول، لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه.

و في الصحيح: سعت بين الصفا و المروه أنا و عبد الله بن راشد فقلت له: تحفظ على، فجعل يعدّ ذاهباً و جائياً شوطاً أحداً إلى أن قال -: فأتمنا أربعة عشر شوطاً، فذكرنا ذلك لأبي عبد الله (عليه السلام) فقال: «قد زادوا على ما عليهم، ليس عليهم شيء» (٤).

و يحصل البدأه بالصفا و الختم بالمروه إما بالصعود عليهما، أو بجعل عقبه و كعبه أعنى ما بين الساق و القدم ملاصقاً للصفا، و أصابع قدميه جميعاً ملاصقه للصفا، و أصابع قدميه جميعاً ملاصقه للمروه.

و لا يجب صعودهما إجماعاً على الظاهر، المصرّح به في عبائر جماعه و منهم: الشيخ في الخلاف و القاضي (٥) فيما حكى، و عن الفاضل في المنتهى و التذكرة (٦) أيضاً؛ للأصل، و الصحيح: عن النساء يظن على الإبل و الدواب أن يجزئهن أن يقفن تحت الصفا حيث يرين؟ فقال: «نعم» (٧).

و عن التذكرة و المنتهى: أن من أوجب الصعود أوجه من باب

ص: ١١٨

- ١- التهذيب ٥/١٥١: ٤٩١، الوسائل ١٣: ٤٨٧ أبواب السعي ب ١٠ ح ١.
- ٢- التهذيب ٥/١٥٣: ٥٠٣، الإستبصار ٢/٢٤٠: ٧٣٦، الوسائل ١٣: ٤٨٧ أبواب السعي ب ١٠ ح ٢.
- ٣- أي: في صورته العمد و السهو و الجهل.
- ٤- التهذيب ٥/١٥٢: ٥٠١، الإستبصار ٢/٢٣٩: ٨٣٤، الوسائل ١٣: ٤٨٨ أبواب السعي ب ١١ ح ١.
- ٥- الخلاف ٢: ٣٢٩، القاضي في جواهر الفقه: ٤٢.
- ٦- المنتهى ٢: ٧٠٤، التذكرة ١: ٣٦٦.
- ٧- الكافي ٤/٤٣٧: ٥، الفقيه ٢: ٢٥٧/١٢٤٩، التهذيب ٥/١٥٦: ٥١٧، الوسائل ١٣: ٤٩٨ أبواب السعي ب ١٧ ح ١.



المقدّمه، لأنه لا يمكن استيفاء ما بينهما إلّا به، كغسل جزء من الرأس في الوضوء، و صيام جزء من الليل. قال: وهذا ليس بصحيح؛ لأن الواجبات هنا لا تنفصل بمفصل حسّي يمكن معه استيفاء الواجب دون فعل بعضه، فلهذا أوجبنا غسل جزء من الرأس و صيام جزء من الليل، بخلاف صورته النزاع فإنه يمكنه أن يجعل عقبه ملاصقاً للصفاء (١). انتهى.

و هو حسن، بل اتفاق الأصحاب في الظاهر على وجوب إصاق العقب بالصفاء، والأصابع بالمروه، لكان القول بعدم لزوم هذه الدقه والاكتفاء بأقلّ من ذلك ممّا يصدق معه السعي بين الصفا و المروه عرفاً و عادةً كما اختاره بعض المعاصرين لا يخلو عن قوّه؛ لما ذكر من أن المفهوم من الأخبار أن الأمر أوسع من ذلك، فإنّ السعي على الإبل الذي دلّت عليه الأخبار و أن النبي (صلى الله عليه و آله) كان يسعى على ناقته (٢) لا يتفق فيه هذا التضييق، من جعل عقبه يلصقه بالصفاء في الابتداء، و أصابعه يلصقها بالصفاء موضع العقب بعد العود، فضلاً عن ركوب الدرج، بل يكفي فيه الأمر العرفي (٣).

و لكن الأحوط ما ذكره.

و في الدروس: الأحوط الترقّي إلى الدرج، و تكفي الرابعه (٤).

قيل (٥): لما روى أنه (صلى الله عليه و آله) صعده في حجه الوداع (٦)، مع قوله (صلى الله عليه و آله)

ص: ١١٩

١- التذكرة ٣٦٦:١، المنتهى ٧٠٤:٢.

٢- كصاحب الحدائق ٢٦٥:١٦.

٣- الدروس ٤١٠:١.

٤- الدروس ٤١٠:١.

٥- كشف اللثام ٣٤٦:١.

٦- الكافي ٢٤٥/٤:٤، التهذيب ٤٥٤/١٥٨٨، الوسائل ٢١٣:١٣ أبواب أقسام الحج ب ٢ ح ٤.

« خذوا عني مناسككم » (١).

أما كفايه الرابعة فلما روى أنه (صلى الله عليه وآله) رقى قدر قامه (٢) حتى رأى الكعبة (٣).

و زيد في الدروس و غيره (٤) على الأربعة وجوب الذهاب بالطريق المعهود، و استقبال المطلوب بوجهه، فلو اقتحم المسجد الحرام ثم خرج من باب آخر لم يجز، و كذلك لو سلك سوق الليل، و كذا لو أعرض أو مشى القهقري لم يجز.

قيل: لأنهما المعهود من الشارع (٥). و لا بأس به.

### المندوب

و المندوب أيضاً أمور أربعة: المشى طرفيه أى طرفى السعى أى فى أوله و آخره، أو طرفى المشى من البطء و الإسراع، و يعبر عنه بالاعتقاد.

و الإسراع يعنى الهرولة، و يقال له الرَّمَل أيضاً ما بين المناره و زقاق العطارين للرجل خاصه.

بلا خلاف ظاهر و لا محكى، إلا عن الحلبي فى الإسراع فأوجهه (٦)، و عبارته المحكيه عن إفاده الوجوب قاصره، و مع ذلك فهو نادر، بل على خلافه الإجماع فى الغنيه و غيرها (٧).

ص: ١٢٠

١- عوالى اللآلى ٤/٣٤: ١١٨، المستدرک ٩: ٤٢٠ أبواب الطواف ب ٥٤ ح ٤.

٢- فى «ح»: قامته.

٣- سنن النسائى ٥: ٢٤٠، سنن البيهقى ٥: ٩٣، ٩٤؛ بتفاوت يسير.

٤- الدروس ١: ٤١٠؛ و انظر الحدائق ١٦: ٢٦٨، المدارك ٨: ٢٠٧.

٥- المفاتيح ١: ٣٧٥.

٦- الكافى فى الفقه: ١٩٦.

٧- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩؛ و انظر المنتهى ٢: ٧٠٥.

والمعتبره بفضيله الأمرين قولاً وفعلاً مستفيضه:

ففى الصحيح: «ثم انحدر ماشياً و عليك السكينه و الوقار حتى تأتى المناره و هى طرف المسعى فاسع ملء فروجك و قل: بسم الله و بالله و الله أكبر، و صلى الله على محمد و آله، و قل: اللهم اغفر و ارحم و اعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم، حتى تبلغ المناره الأخرى، فإذا جاوزتها فقل:

يا ذا المنّ و الفضل و الكرم و النعماء و الجود اغفر لى ذنوبى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، ثم امش و عليك السكينه و الوقار»  
(١).

و نحوه غيره إلى قوله: «حتى تبلغ المناره الأخرى» إلى أن قال: «ثم امش و عليك السكينه و الوقار حتى تأتى المروه» (٢).

و فى الموثق: «إنما السعى على الرجال و ليس على النساء سعى» (٣) و نحوه غيره (٤).

و المراد بالسعى فيهما الهروله و الإسراع فى المشى دون العدو، و هو المشار إليه فى الصحيح المتقدم بقوله: «اسع ملء فروجك» هذا إذا كان راجلاً، و إذا كان راكباً حرّك دابته بسرعه فى موضع الرّمْل إجماعاً كما عن التذكرة (٥)، و للصحيح: «و ليس على الراكب رمل و لكن ليسرع شيئاً» (٦).

ص: ١٢١

- ١- الكافي ٤/٤٣٤، الوسائل ١٣:٤٨٢ أبواب السعى ب ٦ ح ٢.
- ٢- التهذيب ٥/١٤٨، الوسائل ١٣:٤٨١ أبواب السعى ب ٦ ح ١.
- ٣- الكافي ٤/٤٣٤، التهذيب ٥/١٤٨، الوسائل ١٣:٥٠٢ أبواب السعى ب ٢١ ح ٢.
- ٤- الكافي ٤/٤٠٥، الوسائل ١٣:٥٠٢ أبواب السعى ب ٢١ ح ١.
- ٥- التذكرة ١:٣٦٦.
- ٦- الكافي ٤/٤٣٧، الفقيه ٢:٢٥٧، التهذيب ٥/١٥٥، الوسائل ١٣:٤٩٨ أبواب السعى ب ١٧ ح ٢.

و فى الدروس ما لم يؤذ أحداً (١).

و لو نسى الهرولة رجع القهقرى أى إلى خلف استجباً و تداركها موضعها؛ للمرسل: «من سها عن السعى حتى يصير من المسعى على بعضه أو كله ثم ذكر فلا يصرف وجهه منصرفاً، و لكن يرجع القهقرى إلى المكان الذى يجب فيه السعى» (٢).

قيل: و هو إن سلم فينبغى الاقتصار على القهقرى و أطلق القاضى العود و التخصيص بما إذا ذكر فى شوط أنه ترك الرمل فيه، فلا يرجع بعد الانتقال إلى شوط آخر، و الأحوط أن لا يرجع مطلقاً، و لذا نسبه إلى الشيخ فى المنتهى (٣). انتهى. و لا بأس به.

و إذا تركه اختياراً لم يكن عليه شىء؛ للأصل، و الصحيح (٤).

و الدعاء فى موضع الهرولة بما مرّ فى الصحيح و غيره.

و أن يسعى ماشياً فإن أفضل الأعمال أحزمها، و لأنه أدخل فى الخضوع، و قد ورد أن المسعى أحب الأراضى إلى الله تعالى لأنه يذلّ فيه الجابره (٥).

و للصحيح: «و المشى أفضل» (٦).

ص: ١٢٢

١- الدروس ١٢:٤١٢.

٢- الفقيه ٢: ٣٠٨/١٥٢٨، التهذيب ٥: ٤٥٣/١٥٨١، الوسائل ١٣: ٤٨٧ أبواب السعى ب ٩ ح ٢.

٣- كشف اللثام ١: ٣٤٧.

٤- الكافى ٤: ٤٣٦/٩، التهذيب ٥: ١٥٠/٤٩٤، الوسائل ١٣: ٤٨٦ أبواب السعى ب ٩ ح ١.

٥- علل الشرائع: ٢٣٣/٢، الوسائل ١٣: ٤٧١ أبواب السعى ب ١ ح ١٤.

٦- الفقيه ٢: ٢٥٧/١٢٤٨، المقنعه: ٤١٥، الوسائل ١٣: ٤٩٧ أبواب السعى ب ١٦ ح ٤.

و يجوز راكباً بالإجماع الظاهر، المصريح به في الغنيه و غيرها (١)؛ و الصحاح، منها زيادهً على ما مضى عن الرجل يسعى بين الصفا و المروه على الدابه؟ قال: «نعم، و على [المحمل]» (٢). و يجوز الجلوس في خلاله للراحه على الأشهر الأظهر، بل لا خلاف فيه يظهر إلما من الحلبيين، فمنعنا عنه مطلقاً حتى مع العجز و الإعياء، و جؤزا فيه الوقوف خاصه (٣)، و هما نادران. بل على خلافهما الإجماع الآن.

للصحاح، منها: عن الرجل يطوف بين الصفا و المروه، أ يستريح؟ قال: «نعم، إن شاء جلس على الصفا و المروه أو بينهما فيجلس» (٤).

و نحوه آخر، لكن في صورته الإعياء خاصه (٥).

و في ثالث اشتراطه، و النهى عنه من دونه (٦).

و مقتضى الجمع تقييد الجواز بصوره الإعياء خاصه، و لعله ظاهر نحو العبارة حيث قيد الجواز بقوله: للاستراحه.

ص: ١٢٣

- 
- ١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩؛ و انظر التذكرة ٣٦٦: ١، و مفاتيح الشرائع ٣٧٥: ١.
  - ٢- الكافي ٤٣٧/ ٤، التهذيب ٥/ ١٥٥: ٥١١، الوسائل ١٣: ٤٩٦، أبواب السعي ب ١٦ ح ١. و في النسخ: «الجمل» بدل «المحمل» و ما أثبتناه من المصادر.
  - ٣- ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩، أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٩٦.
  - ٤- الكافي ٤٣٧/ ٤، التهذيب ٥/ ١٥٦: ٥١٦، الوسائل ١٣: ٥٠١، أبواب السعي ب ٢٠ ح ١.
  - ٥- الكافي ٤١٦/ ٤، قرب الإسناد ١٦٥/ ٦٠٤، الوسائل ١٣: ٣٨٨، أبواب الطواف ب ٤٦ ح ١.
  - ٦- الكافي ٤٣٧/ ٤، الفقيه ٢/ ٢٥٨: ١٢٥١، الوسائل ١٣: ٥٠٢، أبواب السعي ب ٢٠ ح ٤.

و يمكن الجمع بحمل النهى فى الأخير على الكراهه؛ للأصل، وقوه الإطلاق، و اعتضاده بما دلّ على جواز السعى ركباً فإنه ملازم للجلوس غالباً، و هو عامّ لخالتى الاختيار و الاضطرار إجماعاً، و إليه الإشارة فى الصحيح: عن الرجل يدخل فى السعى بين الصفا و المروه، يجلس عليهما؟ قال: «أو ليس هوذا يسعى على الدواب» (١).

و هو و إن كان مورده جوازه على المروه و الصفا، و لا خلاف فيه حتى منهما، إلا أن قوله (عليه السلام): «أو ليس» إلى آخره فى قوه الجواب له بنعم، مع تعليله بما بما يعمّ الجلوس بينهما، بل التعليل أنسب بهذا كما لا يخفى.

و كيف كان، فهذه الصحاح مع صحتها و استفاضتها و اعتضاذاها بالأصل و الشهره بين الأصحاب صريحه فى ردّهما، بل ظاهر الأخير جوازه بينهما مطلقاً و لو لغير الاستراحه كما فى السعى بينهما ركباً، نعم يكره لغيرها، لما مضى.

## الأحكام أربعه

و أما الأحكام فأربعه:

### الأول السعى ركن يبطل الحج بتركه

الأول: السعى عندنا ركن يبطل الحج و العمره بتركه فيهما عمداً بإجماعنا الظاهر، المصرّح به فى جملة من العبائر مستفيضاً كالغنيه و التذكره و المنتهى و غيرها (٢)؛ لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه، و للصحاح:

منها: «من ترك السعى متعمداً فعليه الحج من قابل» (٣).

ص: ١٢٤

١- الكافى ٤/٤٣٨، الوسائل ١٣:٥٠١ أبواب السعى ب ٢٠ ح ٢.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩، التذكره ١:٣٦٦، المنتهى ٢:٧٠٦؛ و انظر المدارك ٨:٢١١، و مفاتيح الشرائع ١:٣٧٤، و كشف اللثام ١:٣٤٧.

٣- التهذيب ٥/٤٧١، الوسائل ١٣:٤٨٤ أبواب السعى ب ٧ ح ٢.

و الكلام فى وقت الترك و الفوات كما تقدم فى الطواف.

و لا- يبطل كلّ منهما بتركه سهواً بلا خلاف فيه هنا؛ للأصل، و رفع الخطأ و النسيان (١)، و العسر و الحرج (٢)، و لما سيأتى من الأخبار.

و لكن يعود لتداركه، فإن تعدّر العود أو شقّ استناب فيه بلا خلاف فيهما، بل عليهما الإجماع فى الغنيه (٣).

و هو الحجّه الجامعه بين المعتبره الوارده بعضها بإطلاق العود بنفسه كالصحيح: رجل نسى السعى بين الصفا و المروه، قال: «يعيد السعى» قلت: فإنه خرج، قال: «يرجع فيعيد السعى» الخبر (٤).

و آخر بأنه يطاف عنه بقول مطلق كالصحيح (٥) و غيره (٦): عن رجل نسى أن يطوف بين الصفا و المروه حتى يرجع إلى أهله، قال: «يطاف عنه». يحمل الأول على صورته التمكن من غير مشقه، و الأخيرين على غيرها جمعاً، و الجامع ما مرّ.

مضافاً إلى الأصول الموجب بعضها العود على نفسه مع عدم المشقه

ص: ١٢٥

- 
- ١- الفقيه ١: ٣٦/١٣٢، الوسائل ٧: ٢٩٣، أبواب قواطع الصلاه ب ٣٧ ح ٢، و رواه فى الخصال: ٩ ٤١٧ بتفاوت يسير.
  - ٢- البقره: ١٨٥، الحج: ٧٨.
  - ٣- البقره: ١٨٥، الحج: ٧٨.
  - ٤- الكافي ٤: ٤٨٤، التهذيب ٥: ١٥٠/٤٩٢، الإستبصار ٢: ٢٣٨/٨٢٩، الوسائل ١٣: ٤٨٥، أبواب السعى ب ٨ ح ٣.
  - ٥- الفقيه ٢: ٢٥٦/١٢٤٤، التهذيب ٥: ٤٧٢/١٦٥٨، الوسائل ١٣: ٤٨٦، أبواب السعى ب ٨ ح ٣.
  - ٦- التهذيب ٥: ١٥٠/٤٩٣، الإستبصار ٢: ٢٣٩/٨٣٠، الوسائل ١٣: ٤٨٦، أبواب السعى ب ٨ ح ٢.

و بقاء الوقت لبقاء الأمر، و آخر منها عدم وجوبه على نفسه مع المشقه لنفى العسر و الحرج فى الشريعة، و جاء وجوب الاستنابه حينئذ من الخارج من النص و الإجماع، فتأمل.

## الثانى يبطل السعى بالزيادة عمداً

الثانى: يبطل السعى بالزيادة فيه عمداً كالطواف بلا- خلاف، لما مرّ ثمه، مع تأمل فيما دلّت عليه إطلاق العبارة، و أن الوجه التفصيل على ما ذكر ثمه (١).

و لا يبطل بالزيادة سهواً إجماعاً؛ للأصل، و الصحاح المستفيضه و إن اختلفت فى الدلاله على اطراح الزائد و الاجتزاء بالسبعه كما فى أكثرها، منها زياده على ما مرّ فى بحث وجوب عدّ الذهاب شوطاً و الإياب آخر الصحيح: حججنا و نحن ضروره، فسعينا بين الصفا و المروه أربعة عشر شوطاً، فسألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ذلك، فقال: «لا بأس، سبعة لك و سبعة تطرح» (٢).

و الصحيح: «من طاف بين الصفا و المروه خمسة عشر شوطاً طرح ثمانية و اعتدّ بسبعه» (٣).

و هذه الأخبار و إن عمّت صورته العمدة لكنّها مقيدة بغيرها إجماعاً، و للصحيح: فى رجل سعى بين الصفا و المروه ثمانية أشواط ما عليه؟ فقال: «إن كان خطأ أطرح واحداً و اعتدّ بسبعه» (٤).

ص: ١٢٤

١- راجع ص ٣١٣٠.

٢- الكافي ٤/٤٣٦:٣، التهذيب ٥/١٥٢:٥٠٠، الإستبصار ٢/٢٣٩:٨٣٣، الوسائل ١٣:٤٩٢ أبواب السعى ب ١٣ ح ٥.

٣- الكافي ٤/٤٣٧:٥، الوسائل ١٣:٤٩١ أبواب السعى ب ١٣ ح ٤.

٤- الكافي ٤/٤٣٦:٢، الفقيه ٢/٢٥٧:١٢٤٦، التهذيب ٥/١٥٢:٤٤٩، الإستبصار ٢/٢٣٩:٨٣٢، الوسائل ١٣:٤٩١ أبواب السعى ب ١٣

ح ٣.



مضافاً إلى ظهور جملة منها في الزيادة جهلاً، و باقيها نسياناً، حملاً لأفعال المسلمين على الصحة.

أو إكمال أسبوعين (١) كالصحيح: «إذا استيقن أنه طاف بين الصفا و المروه ثمانية فليضيف إليها ستاً» (٢).

و جمع بينها أكثر الأصحاب بالتخير بين الأمرين (٣).

خلافاً لابن زهره، فاقتصر على الثاني (٤).

و الأولى و الأحوط الاقتصار على الأول، كما هو ظاهر المتن؛ لكثرة ما دلّ عليه من الأخبار و صراحتها و عدم ترتب إشكال عليها، بخلاف الثاني، فإنّ الصحيح الدالّ عليه مع وحدته و احتمالها ما سيأتي ممّا يخرجها عمّا نحن فيه يتطرّق إليه الإشكال لو ابقى على ظاهره من كون ابتداء الأشواط الثمانية من الصفا و الختم بها، أن الأسبوع الثاني المنضمّ إلى الأولى يكون مبدؤها المروه دون الصفا، و قد مرّ الحكم بفسادها مطلقاً و لو نسياناً أو جهلاً. و تقييده ثمه بالسعي المبتدأ دون المنضمّ كما هنا ليس بأولى من حمل الصحيح هنا على كون مبدأ الأشواط فيها المروه دون الصفا، و يكون الأمر بإضافه الستّ إنما هو لبطلان السبعة الأولى، لوقوع البدأ فيها بها، بخلاف الشوط الثامن، لوقوع البدأ فيه من الصفا.

و قيل: لا بعد في الصحة حينئذ إذا نوى في ابتداء الثامن أنه يسعى

ص: ١٢٧

١- عطف على اطراح الزائد.

٢- التهذيب ٥/١٥٢: ٥٠٢، الإستبصار ٢/٢٤٠، الوسائل ١٣: ٤٩٠ أبواب السعي ب ١٣ ح ١.

٣- منهم: صاحب المدارك ٨: ٢١٤، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٤٧، و صاحب الحقائق ١٦: ٢٨٠.

٤- الغنية (الجوامع الفقيهية): ٥٧٩.

من الصفا إلى المروه سعى الحج أو العمره قربةً إلى الله تعالى، مع الغفلة عن العدد، أو مع تذكر أنه الثامن، أو زعمه السابع، فلا مانع من مقارنة النية لكل شوط، بل لا يخلو منها المكلف غالباً، ولذا أُطلق إضافه الست إليها، فلم يبق الصحيح في المسألة مستنداً (١). انتهى.

أقول: فيما ذكره بُعدو الأولى السكوت عن أمر النية؛ فإن الإشكال الوارد من جهتها وهو عدم تحققها في الابتداء و مقارنتها مشترك الورود بين الاحتمالين (٢).

هذا، ولكن الإنصاف بُعد الاحتمال الثاني جدّاً، وكون الجمع الأول أولى، سيّما مع اشتهاهه بين أصحابنا. لكن ينبغي الاقتصار حينئذ في إضافه الست على مورد النص، وهو إكمال الشوط الثامن، كما صرح به ابن زهره و شيخنا الشهيد الثاني و غيرهما (٣)؛ لما عرفت من مخالفته الأصل من وجهين (٤)، فتعين اطراح الزائد إن كان بعضاً، و الاعتداد بالسبعة المزيّد عليها؛ و الأخبار بالصحة و إن اختصّت بمن زاد شوطاً كاملاً أو شوطين أو أشواطاً كامله، لكن إذا لم يبطل بزيادتها سهواً فليلاً يبطل بزياده بعض شوطٍ أولى.

ص: ١٢٨

١- كشف اللثام ٣٤٧: ١.

٢- وهو احتمال تخصيص ما دلّ بوجوب البدأه بالصفا بالسعى المبتدأ و إبقاء الصحيح هنا على ظاهره، و احتمال إبقاء العموم الأول عليه و صرف هذا الصحيح عن ظاهره بحمله على وقوع البدأه بالمروه دون الصفا. (منه رحمه الله).

٣- ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩، الشهيد الثاني في المسالك ١٢٥: ١، المدارك ٢١٣: ٨، مفاتيح الشرائع ٣٧٦: ١.

٤- الأول: وقوع البدأه في الأسبوع الثاني من المروه دون الصفا، و الثاني: خلو أولها عن النية و عدم مقارنتها لها. (منه رحمه الله).

و اعلم أنه هنا روايه صحيحه مفصّله بين زياده شوط على السبعه فالبطلان رأساً و وجوب الإعادته، و زياده شوطين عليها فبطلان ثمانيه و البناء على واحد و إضافه سته (١).

و لم أر عاملاً بها كما هي [في المنتهى]، و لذا اختلف في تنزيلها على صورته العمده.

و فقها حينئذ: أنه إذا طاف تسعاً عامداً كما هو المفروض فقد بطلت السبعه بالزياده عليها شوطاً تامناً، و الشوط الثامن لا يمكن أن يتعيّد به مبدئاً لسعي جديد، لأن ابتداءه يكون من المروه فيبطل أيضاً، و أما التاسع فهو لخروجه من الأشواط الباطله و كون مبدئه من الصفا يمكن أن يتعيّد به و يبني عليه سعياً جديداً، و لهذا قال: «فليسع على واحد و يطرح ثمانيه». و إن طاف ثمانيه خاصه فقد عرفت الوجه في بطلان الجميع و لذا أمر باطراحها و الاستئناف.

أو إبقائها على ظاهرها من وقوع ذلك نسياناً، و حملها على من استيقن الزياده و هو على المروه لا- الصفا، فيبطل سعيه على الأول، لا بتدائه من المروه، دون الثاني، لا بتداء التاسع من الصفا، و على هذا الصدوق في الفقيه و الشيخ- (رحمه الله) في الاستبصار (٢)، و الأول ظاهره في التهذيب (٣)، و تبعه جماعه (٤).

و لعلّه الأولى إن لم يكن الحكم بالصحه في موردها مشكلاً؛ لإطلاق الأصحاب كالنصّ بكون الزياده عمداً مبطلاً؛ و اعتبارهم النيه في كل

ص: ١٢٩

- 
- ١- التهذيب ٥/١٥٣: ٥٠٣، الإستبصار ٢/٢٤٠، الوسائل ١٣: ٤٨٩ أبواب السعي ب ٢ ح ١.١
  - ٢- الفقيه ٢: ٢٥٧، الاستبصار ٢: ٢٤٠.
  - ٣- التهذيب ٥: ١٥٣.
  - ٤- منهم صاحب الحدائق ١٦: ٢٧٩.

عباده فى ابتدائها؛ و نيه العامد فى أوّل الأسبوع الثانى نيه جعلها جزءاً من الأولى-لا عباده مستقله برأسها و أسبوعاً مبتدأ بها-كما هو الفرض فى الزيادة عمدًا، و إلاّ فلو نواها عباده أخرى مستقله عن الأولى لم يصحّ أن يقال: إنه زاد على العباده عمدًا، بل يقال: إنه أتى بعباده اخرى، فيكون الأسبوعين عبادتين صحيحتين إن شرّعتانيتها، بأن ثبت استحباب السعى مطلقاً، و إلاّ كما هو ظاهر الأصحاب حيث صرّحوا بأنه لم يشرّع السعى مندوباً مطلقاً إلاّ فيما قدّمنا فالثانيه فاسده، دون الأولى، عكس ما حكمت به الروايه كما ترى، مع أن الموجود فيها زياده شوط أو شوطين، و نيتها بمجردهما سعياً و لو فى ابتدائهما باطل قطعاً، إذ لا ريب فى عدم مشروعيه السعى بشوط أو شوطين، فهذا أوضح قرينه على أن الشوط و الشوطين لم يقرنا بنيه كونهما عباده مستقله، بل بنيه الزيادة على أنها جزء من الأسبوع الأولى مزیده عليها.

و كيف كان، فالعمل بهذه الروايه مشكل، و المعمول عليه ما قدّمنا.

و من تيقن عدد الأشواط و شكك فى الأثناء فيما بدأ به أ هو المروه أم الصفا فإن كان فى الفرد على الصفا أو متوجهاً إليه أعاد السعى من أوله؛ لأنه يقتضى ابتداءه بالمروه.

و لو كان فيه على المروه أو متوجهاً إليها لم يعد و صحّ سعيه؛ لأنه يقتضى ابتداءه بالصفا.

و يكون الحكم بالعكس لو كان سعيه زوجاً فيصح لو كان فيه على الصفا، و يعيد لو كان فيه على المروه.

و الوجه فى الجميع واضح ممّا قدّمنا من وجوب البدأ بالصفا، و أن البدأ بالمروه مبطل للسعى عندنا، و عن العامه أنهم بين من يجوز الابتداء

بها، و من يهدر الشوط الأول و بينى على ما بعد (١). و هو ضعيف جداً.

و اعلم أن الشك هنا إنما هو باعتبار الذهول أولاً، و إلّا فبعد ظهور الأمر بما مضى يحصل العلم بما به ابتداءً، صحيحاً كان أو فاسداً.

و لو لم يحصل العدد و شك فيه فى الأثناء فلم يدر ما سعى شوطاً أو شوطين فصاعداً أعاد السعى قطعاً؛ لتردده بين محذورين: الزيادة، و النقصان، المبطل كل منهما؛ و للصحيح: «و إن لم يكن حفظ أنه سعى ستاً فليعد، فليبتدئ السعى حتى يكمل سبعة أشواط» (٢).

و يستثنى منه ما لو شك بين الإكمال و الزيادة على وجه لا ينافى البدأ بالصفاء، كما إذا شك بين السبعة و التسعة و هو على المروء فإنه لا يعيد؛ لتحقق الإكمال، و أصله عدم الزيادة، مع أنها نسياناً كما مرّ مغتفره.

و لو كان على الصفا أعاد.

و لو تيقن النقصان أتى به أى بالناقص المدلول عليه بالعباره، نسي شوطاً أو أقلّ أو أكثر و إن كان أكثر من النصف، كما يقتضيه إطلاق المتن و جمع (٣)، و صريح آخرين و منهم شيخنا فى المسالك و الروضه (٤)، قائلاً إنه أشهر القولين فى المسأله.

قيل: للأصل، و ما سيأتى من القطع للصلاه بعد شوط، و للحاجه بعد ثلاثه (٥).

هذا فيما نقص عن النصف الذى هو محل التشاجر، و أما فيما زاد

ص: ١٣١

١- حكاه عنهم الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٣٤٨.

٢- التهذيب ٥: ١٥٣/٥، الوسائل ١٣: ٤٩٢ أبواب السعى ب ١٤ ح ١.

٣- انظر كشف اللثام ١: ٣٤٨.

٤- المسالك ١: ١٢٥، الروضه ٢: ٢٦٤.

٥- كشف اللثام ١: ٣٤٨.

فالمعتبره به مستفيضه، منها مضافاً إلى ما سيأتي في المسألة الرابعة الصحيح: «فإن سعى الرجل أقل من سبعة أشواط ثم رجع إلى أهله فعليه أن يرجع فيسعى تمامه و ليس عليه شيء، وإن كان لا يعلم ما نقص فعليه أن يسعى سبعاً» (١).

خلافاً للمحكي عن المفيد و الديلمي و الحلبيين (٢)، فاعتبروا في البناء مجاوزة النصف؛ للخبر: «إذا حاضت المرأة و هي في الطواف بالبيت أو بالصفاء و المروه و جاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت، فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله» (٣) و نحوه آخر (٤).

و في سندهما ضعف، فلا يعارضان ما مرّ، سيما مع اعتضاده زيادةً على الأصل و الكثرة بعمل الأكثر.

لكن في الغنية الإجماع عليهما، و الأكثر عملوا بمضمون الخبرين في الطواف كما عرفت في صدر الكتاب، فالاحتياط لا يترك.

### الثالث لو قطع سعيه أنتم

الثالث: لو قطع سعيه لصلاه فريضه حاضره، و جوباً فيما إذا ضاق وقتها، و استحباباً في غيره أو لحاجه مؤمن استحباباً أو لتدرك ركعتي الطواف بعد أن نسيهما و جوباً، أو جوازاً أو غير ذلك من نسيان بعض الطواف كما مرّ أتم السعي بعد قضاء الوطر مطلقاً و لو

ص: ١٣٢

١- الكافي ٤/٤٤٩:٣، الوسائل ١٣:٤٥٤ أبواب الطواف ب ٨٥ ح ٢.

٢- المفيد في المقنعه: ٤٤١، الديلمي في المراسم: ١٢٣، أبو الصلاح في الكافي في الفقيه: ١٩٦، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩.

٣- الكافي ٤/٤٤٩:٣، الوسائل ١٣:٤٥٤ أبواب الطواف ب ٨٥ ح ٢.

٤- الكافي ٤/٤٤٨:٢، التهذيب ٥/٣٩٥:١٣٧٧، الإستبصار ٢/٣١٥:١١١٨، الوسائل ١٣:٤٥٣ أبواب الطواف ح ٨٥ ح ١.

كان ما سعى قبل القطع شوطاً واحداً، على الأشهر الأقوى؛ للمعتبره المستفيضه:

ففى الصحيح: الرجل يدخل فى السعى بين الصفا و المروه فيدخل وقت الصلاه، أ يخفف، أو يقطع و يصلّى ثم يعود، أو يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ؟ قال: «لا، بل يصلّى ثم يعود» (١).

و أظهر منه فى البناء على الشوط الواحد الموثق (٢) و غيره (٣): سعى شوطاً ثم طلع الفجر، قال: «صلّ ثم عد فأتمّ سعيك». و عن التذكرة و المنتهى (٤): أنه لا نعلم فيه خلافاً.

و فى الصحيح: عن الرجل يدخل فى السعى بين الصفا و المروه فيسعى ثلاثة أشواط أو أربعة، ثم يلقاه الصديق فيدعوه إلى الحاجه أو إلى الطعام، قال: «إن أجابه فلا بأس» (٥).

و فى الفقيه و التهذيب زياده قوله: «و لكن يقضى حقّ الله تعالى أحبّ إلى من أن يقضى حقّ صاحبه». قيل: و لذا قال القاضى: و لا يقطعه إذا عرضه حاجه، بل يؤخرها حتى يفرغ منه إذا تمكّن من تأخيرها، و مرّ فى الطواف الأمر بالقطع، فلعلّ

ص: ١٣٣

- 
- ١- الكافى ٤/٤٣٨، الفقيه ٢/٢٥٨، التهذيب ٥/١٥٦، الوسائل ١٣:٤٩٩ أبواب السعى ب ١٨ ح ١.
  - ٢- الفقيه ٢/٢٥٨، التهذيب ٥/١٥٦، الوسائل ١٣:٤٩٩ أبواب السعى ب ١٨ ح ٢.
  - ٣- التهذيب ٥/١٢٧، الإستبصار ٢/٢٢٧، الوسائل ١٣:٥٠٠ أبواب السعى ب ١٨ ح ٣.
  - ٤- التذكرة ١:٣٦٧، المنتهى ٢:٧٠٧.
  - ٥- الفقيه ٢/٢٥٨، التهذيب ٥/٤٧٢، الوسائل ١٣:٥٠٠ أبواب السعى ب ١٩ ح ٢ و ذيله.

و فيه: عن الرجل يطوف بالبيت، ثم ينسى أن يصلّي الركعتين حتى يسعى بين الصفا و المروه خمسه أشواط أو أقلّ من ذلك، قال: « ينصرف حتى يصلّي، ثم يصلّي الركعتين، ثم يأتي مكانه الذي كان فيه فيتّمّ سعيه » (٢).

و نحوه آخر (٣) و المرسل كالصحيح (٤)، إلّا أنه ليس فيهما ذكر الخمسه أشواط أو أقلّ، و لا التصريح بإتمام السعي بعد العود إلى المكان الذي خرج منه.

و هذه النصوص مع استفاضتها، و صحتها أكثرها، و صراحه بعضها في جواز البناء و لو على شوط معتضده بالأصل، و الشهره العظيمه التي كادت تكون إجماعاً، من المتأخرين إجماع حقيقه، مضافاً إلى حكاية عدم الخلاف المتقدمه، المؤيده بالإجماع على عدم وجوب الموالاه في السعي المنقول عن التذكره (٥).

خلافاً للمفيد و من تبعه في المسأله السابقيه (٦)، فجعلوا السعي كالطواف، و اعتبروا فيه للبناء المجاوزه عن النصف، و أوجبوا الاستئناف

ص: ١٣٤

١- كشف اللثام ٣:٣٤٩.

٢- التهذيب ٥: ١٤٣/٤٧٤، الوسائل ١٣:٤٣٨ أبواب الطواف ب ٧٧ ح ٣ في المصدر: ينصرف حتى يصلّي الركعتين ثم يأتي...

٣- الفقيه ٢: ٢٥٣/١٢٢٤، الوسائل ١٣:٤٣٨ أبواب الطواف ب ٧٧ ح ١.

٤- الكافي ٤: ٤٢٦/٥٥، الوسائل ١٣:٤٣٨ أبواب الطواف ب ٧٧ ح ٤.

٥- التذكره ١: ٣٦٧.

٦- المفيد في المقنعه: ٤٤١، الديلمي في المراسم: ١٢٣، أبو الصلاح في الكافي: ١٩٦، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٩.



بدونها، فيلزمهم اعتبارها له هنا في هذه الصور كلها.

إلّا أن الحلبيين حيث نصّيا في الطواف أنه إذا قطع لفريضة بني بعد الفراغ و لو على شوط، فيوافقان الأصحاب في القطع للفريضة، بخلاف المفيد و الديلمي فأطلقا افتراق مجاوزة النصف و عدمها في الطواف و مشابهه السعي له.

و مستندهم ما مرّ من الخبرين مع الجواب عنه، لا حمل السعي على الطواف كما في المختلف (1)، ليد أنه قياس مع الفارق، لأن حرمة الطواف أكثر من حرمة السعي.

و هل يجوز القطع من غير داعٍ حيث لا يخاف الفتوت؟ وجهان.

و المحكى من الجامع: نعم (2)، و عليه جمع (3)؛ للأصل، و ما مرّ من نقل الإجماع على عدم وجوب الموالاة. و لكن الأحوط العدم؛ أخذاً بمقتضى التأسى و المتيقن.

هذا، و لو لا- اتفاق المتأخرين على عدم اعتبار المجاوزة عن النصف في هذه الصور كلها و جواز البناء مطلقاً و لو كان ما سعى شوطاً واحداً لكان القول بما قاله الحلبيان قوياً؛ للتأسى و ما بعده السالمين عن المعارض صريحاً، بل و ظاهراً ظهوراً يعتدّ به، إلّا الموثق و غيره الواردين في القطع للصلاة، فإنهما صريحان في البناء و لو على شوط، و نحن نقول فيه بمضمونهما، بل مرّ نقل عدم الخلاف فيه عن التذكرة و المنتهى.

ص: ١٣٥

١- المختلف: ٢٩٤.

٢- حكاه عنه الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٤٩، و هو في الجامع للشرائع: ٢٠٣، ٢٠٢.

٣- منهم: الشهيد في المسالك ١: ١٢٥، و السبزواري في الكفاية: ٦٨، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٤٩.

و لا موجب للتعدى إلى ما عداه من الصور سوى الأخبار الباقية و الإجماع على عدم وجوب الموالاه.

و الأخبار ليست بواضحة الدلالة إلّا على الأمر بالعود إلى المكان الذى فيه قطعه خاصه كما فى بعضها، أو مع الأمر بإتمام السعى كما فى آخر منها، و ربما خلا بعضها عن الأمر بالعود أيضاً و إنما فيه رخصه القطع خاصه.

فأوضحها دلالة الروايه الثانيه، و ليس فيها تصريح بالبناء على الأصل، بل ظاهرها الإطلاق، و لئما سيق لبيان حكم آخر غير ما نحن فيه صار فيه مجملاً، و إنما ذكر الحكم فيه تبعاً، فيشكل التعويل على مثل هذا الإطلاق جداً فى الخروج عن مقتضى الدليلين اللذين قدّمناهما، سيما بعد اعتضادهما بالخبرين اللذين ذكراً سابقاً للمفيد و من تبعه مستنداً.

و الإجماع المنقول على عدم وجوب الموالاه غايته نفي الوجوب الشرعى، بمعنى أنه لا يؤخذ بتركها شرعاً، لا الشرطى، فلا ينافى وجوبها شرطاً فى محل النزاع، بمعنى أنه لو لم يوال يفسد سعيه، و يتوقف صحته على إعادته و إن لم يكن بترك الموالاه آثماً.

و بالجملة: التمسك بنحو هذا الإجماع المنقول و الأخبار لا يخلو عن إشكال.

و كيف كان، فالاحتياط لا يترك على حال، و يحصل بالإتمام ثم الاستئناف.

#### **الرابع لو ظنّ إتمام سعيه فأحلّ و واقع أهله أو قلم أظفاره ثم ذكر أنه نسي شوطاً أتمّ**

الرابع: لو سعى سته أشواط ثم ظنّ إتمام سعيه فأحلّ و واقع أهله، أو قلم أظفاره، ثم ذكر أنه نسي شوطاً واحداً أتمّ سعيه بلا خلاف؛ لما مرّ من وجوب الإتمام مع تيقن النقصان.

و فى بعض الروايات أنه يلزم دم بقره فى الصحيح:

رجل متمتع سعى بين الصفا و المروه سته أشواط، ثم رجع إلى منزله و هو يرى أنه قد فرغ منه، و قلم أظفاره و أحلّ، ثم ذكر أنه سعى سته أشواط، فقال (عليه السلام): « يحفظ أنه قد سعى سته أشواط؟ فإن كان يحفظ أنه سعى سته أشواط فليعد و ليتم شوطاً و ليبرق دماً» سأله: دم ماذا؟ فقال: « دم بقره» الخبر (١).

و فى آخر: عن رجل طاف بين الصفا و المروه سته أشواط و هو يظن أنها سبعة، فذكر بعد ما أحلّ و واقع النساء أنه إنما طاف سته أشواط، فقال:

« عليه بقره يذبحها و يطوف شوطاً» (٢).

و فى سند هذا ضعف، و فى متنه كالأول مخالفه للأصول المقرره عندهم من وجوب الكفاره على الناسى فى غير الصيد؛ و وجوب البقره فى تقليم الأظفار، مع أن الواجب بمجموعها شاه؛ و وجوبها فى الجماع مطلقاً، مع أن الواجب به مع العلم بيده، و لا شىء من النسيان؛ و مساواه القلم للجماع، و الحال أنهما مفترقان فى الحكم فى غير هذه المسأله.

و لعله لهذا أطرهما القاضى و الشيخ فى كفاره النهايه و المبسوط كما حكى (٣)، و حملهما بعض الأصحاب على الاستحباب (٤)، و لم يفت الماتن بها هنا و لا فى الشرائع، بل عزاه إلى القيل (٥) و بعض الروايات، مشعراً

ص: ١٣٧

١- التهذيب ٥/١٥٣: ٥٠٤، الوسائل ١٣: ٤٩٢ أبواب السعى ب ١٤ ح ١.

٢- الفقيه ٢/٢٥٦: ١٢٤٥، التهذيب ٥/١٥٣: ٥٠٥، الوسائل ١٣: ٤٩٣ أبواب السعى ب ١٤ ح ٢.

٣- حكاة فى كشف اللثام ١: ٣٤٨.

٤- انظر المدارك ٨: ٢١٧.

٥- الشرائع ١: ٢٧٤.

بتردده فيه: من ذلك، و من صحه الروايه الأولى، و إمكان جبر ضعف الثانيه بفتوى الشيخين و الحلّى بها و جماعه (١)، فيمكن تخصيص القواعد بهما، كما صرح به جماعه (٢) قائلين بأن العقل لا يأبأها بعد ورود النص بها.

مع إمكان توجيه الحكم فيهما بنحو لا- يخالفها، إنا بما ذكره الحلّى من أن الكفاره لأجل أنه خرج من السعى غير قاطع به و لا متيقن بإتمامه، بل خرج عن ظنّ منه، و هاهنا لا يجوز له أن يخرج مع الظن بل مع القطع و اليقين، و قال: هذا ليس بحكم الناسي.

أو بما ذكره شيخنا في المسالك من أن الناسي و إن كان معذوراً لكن قد قصّر حيث لم يلحظ النقص، قال: فإنّ من قطع السعى على سته أشواط يكون قد ختم بالصفاء، و هو واضح الفساد، فلم يعذر، بخلاف الناسي غيره فإنه معذور (٣). انتهى. و لعلّ هذا أقوى.

لكن يجب القصر على مورد النص، و هو المتمتع كما في الروايه الأولى جزماً، و كذا في الثانيه على ما يفهم من جماعه، و منهم الماتن في الشرائع و الفاضل في القواعد (٤)، تبعاً للحلّى (٥)، حيث قال بعد الفتوى بمضمونها و توجيهه بما مضى: و هذا يكون في سعي العمره المتمتع بها إلى الحج، فإنه في غيرها قاطع بوجوب طواف النساء عليه و قد جامع قبله متذكراً فعلياً لذلك بدنه.

ص: ١٣٨

- 
- ١- المفيد في المقنعه، ٤٣٤، الطوسي في النهايه: ٢٤٥ و المبسوط ٣٣٧: ١، الحلّى في السرائر ١/ ٥٥١: ٥٨٠؛ و انظر الإيضاح ٣٠٣: ١، و المهذب البارع ٢: ٢١٥، و المسالك ١: ١٢٥، و الكفايه: ٦٨.
  - ٢- منهم: ابن فهد في المهذب ٢: ٢١٥، و صاحب المدارك ٨: ٢١٧.
  - ٣- المسالك ١: ١٢٥.
  - ٤- الشرائع ١: ٢٧٤، القواعد ١: ٨٤.
  - ٥- السرائر ١: ٥٥١.

و لكن اعترض عليه بأن الروايه مطلقه بل عامه،و ما ادّعه من القبليه و التذکر ممنوعه (١)،و لذا احتمل المحقق في النکت أن يكون طواف نساء ثم واقع لظنه إتمام السعی (٢)،و الفاضل في المختلف أن يكون قدّم طواف النساء على السعی لعذر (٣).

أقول:و یرد عليه أيضاً منافاه ما ذكره هنا لما ذكره في توجيه الروايه سابقاً،من أن الكفارہ إنما هي لتقصيره في الاكتفاء بالظن و عدم مراعاته العلم مع وجوب مراعاته عليه،و هذا لا يختلف فيه الحال بين أن يكون في سعي العمره المتمتع بها أو غيرها،و ما ذكره هنا ظاهر بل صريح في أن الكفارہ إنما هي من حيث المواقع،لا ما ذكره،فتأمل.

### القول في أحكام منى بعد العود

#### إشاره

القول في أحكام منى بعد العود من مكه إليها:

اعلم أن الحاج إذا قضى مناسكه بمكه شرفها الله تعالى من طواف الزيارة و السعی و طوائف النساء

### الواجب من الأحكام

#### يجب العود للمبيت بمنى

يجب عليه العود للمبيت بمنى ليله الحادى عشر و الثانى عشر مطلقاً،و الثالث عشر على تفصيل سيذكر إن شاء الله تعالى،بإجماعنا،و وافقنا عليه أكثر من خالفنا كما عن المنتهى (٤)؛ و هو الحجّه،مضافاً إلى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتميره التي كادت تبلغ التواتر،بل لعلها متواتره (٥).

و عن الشيخ في التبيان القول باستحبابه (٦).و هو شاذّ.

ص: ١٣٩

١- انظر كشف اللثام ١:٣٤٨.

٢- النهايه و نكتها ١:٤٩٥.

٣- المختلف: ٢٨٤.

٤- المنتهى ٢:٧٦٩.

٥- الوسائل ١٤:٢٥١ أبواب العود إلى منى ب ١.

٦- التبيان ٢:١٥٤.

قيل: ولا ينافية ما في بعض الكتب من جعله من السنّة، أو حصر واجبات الحج في غيره، أو الحكم بأنه إذا طاف للنساء تمت مناسكه أو حجه؛ لجواز خروجه عنه وإن وجب، ونصّ الحلبي على كونه من مناسكه، ولذا اتفقوا على وجوب الفداء على من أخلّ به.

و يجب النية كما في الدروس، و في اللمعة الجليّة (١) يستحب، فينوي كما في الفخريه (٢) أنه أبيت هذه الليله بمنى لحج التمتع حج الإسلام مثلاً لوجوبه قربه إلى الله تعالى (٣)، فإن أخلّ بالنيه عمداً أثم، و في الفديه وجهان كما في المسالك (٤).

أقول: و نفي فيه البعد عن العدم (٥). و لا بأس به؛ للأصل، و عدم معلوميه شمول إطلاق ما دلّ على لزوم الفديه بترك المبيت لمثله، لانصرافه بحكم التبادر إلى الترك الحقيقي، لا الحكمي.

و لو بات بغيرها ليله كان عليه دم شاه، أو ليلتين ف شاتان إجماعاً، كما في صريح الغنيه و الخلاف و غيرهما (٦)، و ظاهر المنتهى و غيره (٧)؛ و للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره.

ص: ١٤٠

- 
- ١- هي: اللمعة الجليّة في معرفه النيه، للشيخ جمال الدين أبي العباس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّي، المتوفّى ٨٤١.
  - ٢- هي: الفخريّة في أمر النيه، لفخر المحققين محمّد بن العلامه الحلّي، المتوفّى ٧٧١.
  - ٣- إلى هنا تمام القول في و قيل، و القائل هو الفاضل الهندي في كشف اللثام ٣٧٧:١.
  - ٤- المسالك ١:١٢٥.
  - ٥- المسالك ١:١٢٥.
  - ٦- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٨١، الخلاف ٣٥٨:٢؛ و انظر مفاتيح الشرائع ٣٧٧:١.
  - ٧- المنتهى ٢:٧٧٠؛ و انظر المدارك ٨:٢٢٣.

ففى الصحيح: «من زار فنام فى الطريق فإن بات بمكه فعليه دم» (١).

وفيه عن أبى الحسن (عليه السلام): «سألنى بعضهم عن رجل بات ليله من ليالى منى بمكه، فقلت: لا أدرى» قال صفوان: فقلت له: جعلت فداك، ما تقول فيها؟ قال: «عليه دم إذا بات» (٢).

وفيه: عن رجل بات مكة ليالى منى حتى أصبح، فقال: «إن كان أتاها نهراً فبات حتى أصبح فعليه دم يهريقه» (٣).

وفيه: «لا تبت ليالى التشريق إلّا بمنى، فإن بتت فى غيرها فعليك دم» (٤).

والاستدلال بهذين إنما هو لأن إطلاقهما يفيد شاه ليله فليلتين شاتان، كذا قيل (٥)، ولا يخلو عن إشكال.

نعم لا بأس به، جمعاً بينهما وبين الأخبار المتقدمة الصريح بعضها فى وجوب الدم بترك المبيت ليله؛ مضافاً إلى الإجماعات المنقولة، و صراحة الرواية الآتية بثلاثة ثلاث (٦)، و ظاهر غيرهما مما سيأتى إليه الإشارة.

ص: ١٤١

١- الكافى ٤/٣٥١٤:٣ مرسلاً، التهذيب ٥/٢٥٩:٨٨١، الإستبصار ٢/٢٩٤:١٠٤٨، الوسائل ١٤:٢٥٦ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٦.

٢- التهذيب ٥/٢٥٧:٨٧١، الإستبصار ٢/٢٩٢:١٠٣٨، الوسائل ١٤:٢٥٢ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٥.

٣- التهذيب ٥/٢٥٧:٨٧٣، الإستبصار ٢/٢٩٢:١٠٤٠، الوسائل ١٤:٢٥١ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٢.

٤- التهذيب ٥/٢٥٨:٨٧٨، الإستبصار ٢/٢٩٣:١٠٤٥، الوسائل ١٤:٢٥٤ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٨.

٥- كشف اللثام ١:٣٧٧.

٦- انظر ص ٣٢٤٢.

فلا- إشكال في المسأله و إن حكى التعبير بأن من بات ليالى منى بغيرها و ما بلفظ الجمع عن المقنعه و الهدايه و المراسم و الكافى و جعل العلم و العمل؛ لما قيل من احتمال الوفاق لما عليه الأصحاب و إن احتمل الخلاف، أمّا بالتسويه بين ليله و ليلتين و ثلاث، أو بأن لا يجب الدم إلّا ثلاث، لإجماله و احتمال كلاً من الاحتمالات على السواء، بل قيل: الأول أظهرها (١).

و إطلاق النصوص و الفتاوى يشمل الجاهل و المضطر و الناسى، فيكون جبراناً، لا كفاره.

خلافاً للمحكى عن الشهيد فى بعض الحواشى، فاستثنى الجاهل (٢).

و وجهه غير واضح.

و فى الصحيح: عن رجل فاتته ليله من ليالى منى، قال: «ليس عليه شىء و قد أساء» (٣).

و هو يحتمل الجهل، و الليله الثالثه، و ما فى التهذيبيين من الخروج بعد انتصاف الليل، أو الاشتغال بالطاعه فى مكه (٤).

و فى آخر: فاتتنى ليله المبيت بمعنى فى شغل، فقال: «لا بأس» (٥).

و هو يحتمل ما فيهما، و النسيان، و الضروره، و الليله الثالثه.

ص: ١٤٢

١- كشف اللثام ٣٧٧:١، و المراد بالأول احتمال الوفاق.

٢- حكاه عنه فى جامع المقاصد ٢٦٣:٣ و المدارك ٢٢٤:٨.

٣- التهذيب ٥: ٢٥٧/٨٧٤، الإستبصار ٢: ٢٩٢/١٠٤١، الوسائل ١٤: ٢٥٣ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٧.

٤- الاستبصار ٢: ٢٩٣، التهذيب ٥: ٢٥٨.

٥- التهذيب ٥: ٢٥٧/٨٧٥، الإستبصار ٢: ٢٩٣/١٠٤٢، الوسائل ١٤: ٢٥٥ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٢.



و يحتملان أيضاً الحمل على التقيه، كما ربما يفهم من الصحيحه المتقدمه المرويّه عن أبي الحسن (عليه السلام)، وقيل: إنه مذهب أبي حنيفه (١).

أو على أن يكون غلبه عينه بمكه أو في الطريق بعد ما خرج منها إلى منى، كالمروى في قرب الإسناد: في رجل أفاض إلى المبيت، فغلبته عيناه حتى أصبح، قال: «لا بأس عليه، ويستغفر الله تعالى، ولا يعود» (٢). وهو ضعيف.

نعم، هنا أخبار صحيحه بجواز النوم في الطريق اختياراً:

منها: «من زار فنام في الطريق فإن بات بمكه فعليه دم، وإن خرج منها فليس عليه شيء وإن أصبح دون منى» (٣).

ومنها: «إذا زار الحاج من منى فخرج من مكه فجاوز بيوت مكه فنام ثم أصبح قبل أن يأتي منى فلا شيء عليه» (٤).

ومنها: «إذا جاز عقبه المدتيين فلا بأس أن ينام» (٥).

قيل: وبه أفتى الإسكافي و الشيخ في التهذيبي (٦).

أقول: ولا يخلو عن قوه إن لم ينعقد الإجماع على خلافه؛ لوضوح

ص: ١٤٣

١- قال به صاحب الحدائق ١٧: ٢٩٨.

٢- قرب الإسناد: ١٣٩/ ٤٩٥، الوسائل ١٤: ٢٥٨، أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٢٢.

٣- الكافي ٤: ٥١٤/ ٣ مرسلاً، التهذيب ٥: ٢٥٩/ ٨٨١، الإستبصار ٢: ٢٩٤/ ١٠٤٨، الوسائل ١٤: ٢٥٦، أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٦.

٤- الكافي ٤: ٥١٥/ ٤، الفقيه ٢: ٢٨٧/ ١٤١١، الوسائل ١٤: ٢٥٧، أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٧.

٥- الكافي ٤: ٥١٥/ ٣، التهذيب ٥: ٢٥٩/ ٨٨٠، الإستبصار ٢: ٢٩٤/ ١٠٤٧، الوسائل ١٤: ٢٥٦، أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٥.

٦- قال به الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٧٧.

دالاتها، مضافاً إلى صحتها و كثرتها و موافقتها الأصل، مع عدم وضوح معارض لها إلّا إطلاق بعض الصحاح المتقدمه، و يقبل التقييد بها، و الخبر:

عن رجل زار البيت فطاف بالبيت و بالصفا و المروه ثم رجع، فغلبته عينه في الطريق فنام حتى أصبح، قال: « عليه شاه» (١).

و في سنده ضعف، و يحتمل تقييد الطريق فيه بطريق في حدود مكه لا خارجها. و لا بُد فيه، سيّما بعد ملاحظه الصحيحه الأولى المتقدمه في صدر المسأله.

هذا، و لكن الأحوط ما عليه الأصحاب.

و الحكم بوجود الدم لترك المبيت مطلق إلّا أن يبيت بمكه متشاعلاً بالعباده فلا- يجب على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر؛ للصحيحين (٢)، في أحدهما: عن رجل زار البيت فلم يزل في طوافه و دعائه و السعى و الدعاء حتى طلع الفجر، فقال: « ليس عليه شيء، كان في طاعه الله عزّ و جلّ ». و هو يفيد العموم لكل عباده واجبه أو مندوبه.

و مورده استيعاب الليل بها، فينبغي الاقتصار فيما خالف الأصل الدالّ على لزوم الدم بترك المبيت عليه.

نعم، يستثنى منه ما يضطر إليه من غذاء و شراب كما ذكره الشهيدان (٣)،

ص: ١٤٤

١- التهذيب ٥: ٢٥٩، الإستبصار ٢: ٢٩٤، الوسائل ١٤: ٢٥٤ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٠.

٢- الأول: الكافي ٤: ٥١٤، الوسائل ١٤: ٢٥٤ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٩. الثاني: التهذيب ٥: ٢٥٨، الإستبصار ٢: ٢٩٣.

٣- الوسائل ١٤: ٢٥٥ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٣.

٣- الدروس ١: ٤٥٩، المسالك ١: ١٢٥.

و لكن زاد: و نوم يغلب عليه. و فيه نظر؛ إذ ليس في الخبر ما يرشد إليه، بل و لا- إلى الأولين، و إنما استثنيا حملاً لإطلاق النص على الغالب، و ليس في الخبر ما يخالف في النوم، لظهوره في عدمه.

قيل: و يحتمل أن القدر الواجب هو ما كان يجب عليه بمنى، و هو أن يتجاوز نصف الليل (١). و هو ضعيف.

نعم، له المضى إلى منى؛ لإطلاق الصبح المتقدمه في النوم في الطريق، و بل ظهورها فيه، بل تضافرت الصبح [حينئذ] بالأمر به:

منها: «إذا خرجت من منى قبل غروب الشمس فلا تصبح إلا بمنى» (٢).

و منها: «إذا زار بالنهار أو عشاءً فلا ينفجر الصبح إلا و هو بمنى» (٣).

و منها: «إن خرجت أول الليل فلا ينتصف الليل إلا و أنت بمنى، إلا أن يكون شغلك نسكك، أو قد خرجت من مكة» (٤).

إلى غير ذلك من الصحيح و غيره (٥).

و خالف الحلّي في أصل الاستثناء، فاستظهر أن عليه الدم و إن بات بمكة مشغلاً بالعباده؛ عملاً بالعمومات، و التفاتاً إلى أن الصحيح من الآحاد (٦). و هو مع و هو أصله شاذ.

ص: ١٤٥

١- الدروس ١:٤٥٩.

٢- التهذيب ٥/٢٥٦: ٨٦٩، الوسائل ١٤:٢٥٢ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٣.

٣- الكافي ٤/٥١٤: ٢، التهذيب ٥/٢٥٦: ٨٧٠، الوسائل ١٤:٢٥٢ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٤.

٤- التهذيب ٥/٢٥٨: ٨٧٨، الإستبصار ٢/٢٩٣: ١٠٤٥، الوسائل ١٤:٢٥١ أبواب العود إلى منى ب ١.

٥- الوسائل ١٤:٢٥١ أبواب العود إلى منى ب ١.

٦- السرائر ١:٦٠٤.

و لو كان ممن يجب عليه المبيت فى الليالى الثلاث مطلقاً (١) و ترك المبيت بها أجمع لزمه ثلاث شياه لكل ليله شاه إجماعاً كما فى الغنيه (٢)؛ لإطلاق بعض الروايات المتقدمه؛ مضافاً إلى روايه أُخرى ضعف سندها بالشهره منجبر: عن بات ليالى منى بمكه، قال: «ثلاثه من الغنم يذبحهن» (٣).

و المراد بمن يجب عليه المبيت فى الليالى الثلاث هو: من لم يتيق فى إحرامه الصيد و النساء، أو موجبات الكفار، أو مطلق المحرمات، على اختلاف الأقوال الآتى ذكرها إن شاء الله تعالى.

فإن قلنا بالأخيرين كان على من أخلّ بالمبيت فى الثلاث ثلاث من الشياه كما فى النهايه و السرائر (٤) و إن اتقى عن سائر المحرمات، و إلا فشاتان كما عن المبسوط و الجواهر (٥).

و حدّ المبيت بها أى القدر الواجب منه أن يكون بها ليلاً حتى يتجاوز نصف الليل فله الخروج منها بعد الانتصاف و لو إلى مكه شرفها الله تعالى؛ للمعتبره المستفيضه:

ففى الصحيح: «فإن خرجت أول الليل فلا يتصف الليل إلا و أنت فى منى، إلا أن يكون شغلك نسكك أو قد خرجت من مكه، و إن خرجت

ص: ١٤٦

١- ليست فى «ق».

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨١.

٣- الفقيه ٢/٢٨٦: ١٤٠٦، التهذيب ٥/٢٥٧: ٨٧٢، الإستبصار ٢/٢٩٢: ١٠٣٩، الوسائل ١٤: ٢٥٣ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٦.

٤- النهايه: ٢٦٦، السرائر ١: ٦٠٤.

٥- المبسوط ١: ٣٧٨، جواهر الفقه: ٤٨.

بعد نصف الليل فلا يضرك أن تصبح في غيرها» (١).

و فيه: «إن زار بالنهار أو عشاءً فلا ينفجر الصبح إلّا و هو بمنى، و إن زار بعد نصف الليل أو السحر فلا بأس عليه أن ينفجر الصبح و هو بمكه» (٢).

و في الخبر: «فإن خرج من منى بعد نصف الليل لم يضره شيء» (٣).

و في آخر: «إذا خرج الرجل من منى أول الليل فلا ينتصف له الليل إلّا و هو بمنى، و إذا خرج بعد نصف الليل فلا بأس أن يصبح بغيرها» (٤).

و يستفاد منه و من الصحيح الثاني تساوى نصفى الليل فى تحصيل الامتثال، كما عن الحلبي (٥)، إلّا أن ظاهر الأصحاب انحصاره فى النصف الأول فأوجبوا عليه الكون بها قبل الغروب إلى النصف الثاني، و صريح شيخنا فى المسالك و الروضه (٦) ذلك، و زاد فأوجب مقارنه النيه لأول الليل.

فإن تمّ إجماعاً، و إلّا فاستفاده ذلك من الأخبار بعدم ضم بعضها إلى بعض مشكل؛ و لذا صرح سبطه بأن أقصى ما يستفاد منها ترتب الدم على ميّت الليالى المذكوره فى غير منى بحيث يكون خارجاً عنها من أول الليل إلى آخره (٧).

و هو حسن و إن كان ما ذكره شيخنا فى المسالك أحوط أخذاً

ص: ١٤٧

١- تقدّم مصدرهما فى ص ٣٢٤١.

٢- تقدّم مصدرهما فى ص ٣٢٤١.

٣- التهذيب ٥: ٢٥٨، ٨٧٧، الإستبصار ٢: ٢٩٣/١٠٤٤، الوسائل ١٤: ٢٥٦ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١٤.

٤- الفقيه ٢: ٢٨٧/١٤٠٩، الوسائل ١٤: ٢٥٧ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٢٠.

٥- الكافى فى الفقه: ١٩٨.

٦- المسالك ١: ١٢٥، الروضه البهيه ٢: ٣١٥.

٧- المدارك ٨: ٢٢٤.

بالمتيقن.

و الكون بها إلى الفجر أفضل كما في النهاية و السرائر (١)، و عن المبسوط و الكافي و الجامع (٢)؛ للصحیح: عن الدُّلجِه إلى مكه أيام منى هو يريد أن يزور، قال: «لا حتى ينشق الفجر، كراهيه أن يبيت الرجل بغير منى» (٣).

و يستفاد منه كراهيه الخروج كما عن ابن حمزه (٤)، و عن المختلف إن خير الجازي و أشار به إلى ما قدّمناه من الخبر الثالث بعد الصحيحين ينفيا و إن كان الأفضل المبيت بها إلى الفجر (٥).

و فيه نظر؛ فإن الموجود فيه نفى الضرر، و هو يجامع الكراهه، فإنها ليست بضرر قطعاً.

ثم إن ظاهر جملة من الأخبار المتقدمه و صريح بعضها ما قدّمنا: من جواز الخروج بعد الانتصاف و لو إلى مكه شرفها الله تعالى، و عليه الأكثر.

و قيل: لا يدخل مكه حتى يطلع الفجر و القائل الشيخ في النهاية و الحلّي في السرائر (٦)، و حكى أيضاً عن المبسوط و الوسيله و الجامع (٧)، و في الدروس: إنه لم يقف على مأخذه (٨).

ص: ١٤٨

- 
- ١- النهاية: ٢٦٥ و ٢٦٦، السرائر ١: ٦٠٤.
  - ٢- المبسوط ١: ٣٧٨، الكافي: ١٩٨، الجامع للشرائع: ٢١٧.
  - ٣- التهذيب ٥: ٢٥٩/٨٨٢، الإستبصار ٢: ٢٩٤/١٠٤٩، الوسائل ١٤: ٢٥٥ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ١١. الدلجِه هو سير الليل يقال أدلج بالتخفيف إذا سار من أول الليل مجمع البحرين ٣٠١، ٣٠٠: ٢.
  - ٤- الوسيله: ١٨٨، ١٨٧.
  - ٥- المختلف: ٣١٠.
  - ٦- النهاية: ٢٦٥، السرائر ١: ٦٠٤.
  - ٧- المبسوط ١: ٣٧٨، الوسيله: ١٨٨، الجامع للشرائع: ٢١٧.
  - ٨- الدروس ١: ٤٥٩.

قيل: ولعلهم استندوا إلى ما مرّ من الأخبار الناطقه بأن الخارج من مكة ليلاً إلى منى يجوز له النوم في الطريق إذا جاز بيوت مكة؛ لدلالاتها على أن الطريق في حكم منى، فيجوز أن يريد وفضل، لما مرّ من أن الأفضل الكون إلى الفجر، والوجوب، اقتصاراً على اليقين، وهو جواز الخروج من منى بعد الانتصاف لا من حكمه (١).

و هو كما ترى مع ضعفه كما لا يخفى اجتهاد في مقابله النص الصحيح المتقدم، المعترض زيادةً على الأصل و الإطلاقات بصريح الخبر المروى عن قرب الإسناد، ففيه: «و إن كان خرج من منى بعد نصف الليل فأصبح بمكة فليس عليه شيء» (٢).

و ضعف السند ينجر بفتوى الأكثر، فما اختاروه أقوى و إن كان ما قاله الشيخ أحوط.

و اعلم أنه يجوز لذوى الأعدار [ترك (٣)] المبيت حيث يضطرون إليه؛ إذ لا حرج في الدين. و في وجوب الدم نظر، من التردد في كونه كفارةً أو جبراناً، و ظاهر الغنية العدم (٤)، كما هو مقتضى الأصل.

قيل: و منه الرعاه و أهل السقايه، فروى العامه ترخيصهم، و نفى عنه الخلاف في الخلاف و المنتهى، و خصّص مالك و أبو حنيفة الرخصه للسقايه بأولاد عباس.

و في التذكرة و المنتهى: إنه قيل للرعاه ترك المبيت ما لم تغرب

ص: ١٤٩

١- كشف اللثام ٣٧٨: ١.

٢- قرب الإسناد: /٢٤٢ ٩٥٨، الوسائل ١٤: ٢٥٨ أبواب العود إلى منى ب ١ ح ٢٣.

٣- أضفناه لاقتضاء المعنى.

٤- الغنية (الجوامع الفقيهه): ٥٨١.

الشمس عليهم بمنى، فإن غربت وجب عليهم، بخلاف السقاء، لاختصاص شغل الرعاه بالنهار، بخلاف السقايه، وأفتى بهذا الفرق فى التحرير و الدروس. و هو حسن.

و فى الخلاف: و أما من له مريض يخاف عليه، أو مال يخاف ضياعه فعندنا يجوز له ذلك؛ لقوله تعالى وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ [١] (١) و إزام المبيت و الحال ما وصفناه حرج، و للشافعى فيه وجهان.

و نحوه المنتهى، و هو فتوى التحرير و الدروس، و مقرب التذكرة.

و فى الدروس: و كذا لو منع من المبيت منعاً خاصاً أو عاماً كنفر الحجيج ليلاً، قال: و لا إثم فى هذه المواضع، و تسقط الفديه عن أهل السقايه و الرعاه، و فى سقوطها عن الباقيين نظر.

قلت: ووجه الفرق بعض العامه بأن شغل الأولين ينفع الحجيج عامه، و شغل الباقيين يخصهم (٢).

### يجب رمى الجمار

و يجب رمى الجمار الثلاث فى الأيام التى يقيم بها، كل جمرة بسبع حصيات بلا خلاف فى شىء من ذلك حتى الوجوب، كما فى السرائر و غيره (٣)، و عن التذكرة و المنتهى أنه لا نعلم فيه خلافاً (٤).

و عن الخلاف الإجماع على وجوب الترتيب بين رمى الثلاث و وجوب القضاء (٥).

قيل: و عدّ فى التبيان من المسنونات، و لعل المراد ما ثبت وجوبه

ص: ١٥٠

١- الحج: ٧٨.

٢- كشف اللثام ٣٧٨: ١.

٣- السرائر ٦٠٧: ١؛ و انظر المدارك ٢٢٩: ٨، و مفاتيح الشرائع ٣٥٠: ١.

٤- التذكرة ٣٩٢: ١، المنتهى ٧٧١: ٢.

٥- الخلاف ٣٥١: ٢.



بالتسنة، و في الجمل و العقود في الكلام في رمى جمرة العقبة يوم النحر: إن الرمي مسنون. فيحتمله، و الاختصاص برمي جمرة العقبة، و حمل على الأول في السرائر و المنتهى (١).

أقول: و ظاهر التهذيبيين أيضاً الاستحباب (٢)، و لكنه شاذ على خلافه الآن قطعاً بالإجماع؛ و هو الحجة، مضافاً إلى المعتبره المستفيضة، بل المتواتره كما في السرائر (٣).

و في الصحيح: «الْحَجُّ الْأَكْبَرُ [١] الوقوف بعرفة و رمى الجمار» (٤).

و في الخبر: «من ترك رمى الجمار متعمداً لم تحل له النساء و عليه الحج من قابل» (٥).

و لكنه شاذ لم يعمل به أحد من الأصحاب؛ كما في الذخيره (٦).

و يزيد هنا على ما مضى من شرائط الرمي أن يكون مرتباً يبدأ بالأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة بالإجماع الظاهر، المصرح به في جملة من العبائر مستفيضة، كالخلاف و الغنيه و غيرهما (٧) صريحاً، و في التذكرة و المنتهى و غيرهما (٨) ظاهراً، و للتأسي، و الصحاح المستفيضة.

و ف لو نكس أعاد الوسطى و جمرة العقبة بلا خلاف،

ص: ١٥١

١- كشف اللثام ٣٧٨:١.

٢- الاستبصار ٢٩٧:٢، التهذيب ٢٦٦:٥.

٣- السرائر ٦٠٧:٢.

٤- الكافي ٤/٢٦٤:١، الوسائل ١٤:٢٦٣، أبواب العود إلى منى ب ٤ ح ١.

٥- التهذيب ٥/٢٦٤:١، الاستبصار ٢/٢٩٧:١٠٦١، الوسائل ١٤:٢٦٤، أبواب العود إلى منى ب ٤ ح ٥.

٦- الذخيره: ٦٨٩.

٧- الخلاف ٢:٣٥١، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨١؛ و انظر المفاتيح ١:٣٧٨.

٨- التذكرة ١:٣٧٧، المنتهى ٢:٧٧٢؛ و انظر المدارك ٨:٢٣٠.

منها: قلت له: الرجل يرمى الجمار منكوسه، قال: «يعيدها على الوسطى و جمرة العقبة» (١).

و يحصل الترتيب بأربع حصيات فلو رمى اللاحقه بعد أربع حصيات على السابقه حصل الرمي بالترتيب، و إلا فلا، بلا خلاف، بل عن صريح الخلاف و ظاهر التذكرة و المنتهى (٢) الإجماع.

للمعتبرين (٣) أحدهما الصحيح: في رجل رمى الجمره الأولى بثلاث و الثانيه بسبع [و الثالثه بسبع]، قال: «يعيد رميهن بسبع سبع» قلت: فإن رمى الأولى بأربع و الثانيه بثلاث و الثالثه بسبع، قال: «يرمى الجمره الأولى بثلاث و الثانيه بسبع و يرمى جمره العقبه بسبع» قلت: فإنه رمى الجمره الأولى بأربع و الثانيه بأربع و الثالثه بسبع، قال: «يعيد فيرمى الأولى بثلاث و الثانيه بثلاث و لا يعيد على الثالثه». و إطلاقه كغيره يقتضى البناء على الأربع مع العمد و الجهل و النسيان، و هو أيضاً ظاهر المتن و الشرائع و المحكى عن المبسوط و الخلاف و السرائر و الجامع و التحرير و التلخيص و اللمعه (٤).

خلافاً للفاضل فى القواعد و التذكرة و المنتهى، و الشهيدين فى

ص: ١٥٢

١- الفقيه ٢: ٢٨٥/١٣٩٩، الوسائل ١٤: ٢٦٥، أبواب العود إلى منى ب ٥ ح ١.

٢- الخلاف ٢: ٣٥١، التذكرة ١: ٣٩٣، المنتهى ٢: ٧٧٢.

٣- الأول: التهذيب ٥: ٢٦٥/٩٠٤، الوسائل ٢: ١٤.

٤- الشرائع ١: ٢٧٥، المبسوط ١: ٣٧٩، الخلاف ٢: ٣٥١، السرائر ١: ٦١٠، الجامع للشرائع: ٢١٨، التحرير ١: ١١٠، التلخيص ١: ٤٠٩، اللمعه (الروضه البهيه ٢): ٣١٩.

الدروس و الروضه (١)، و ربما عزى إلى الشيخ و الأكثر (٢)، و ربما جعل أشهر (٣)، فقيدوه بالناسي، و ألحق الشهيدان به الجاهل. و مستندهم غير واضح، عدا ما عن الفاضل في الكتابين من أن الأكثر إنما يقوم مقام الكل مع النسيان. و هو إعادته للمدعى. و في الروضه بأنه منهي عن رمي الجمره اللاحقه قبل إكمال السابقه فيفسد.

و يضعف بأن المعلوم إنما هو النهي عنه قبل أربع لا- مطلقاً، و لو سلم فهو اجتهاد في مقابله إطلاق النص، إلا أن يمنع شموله للعادم، لندرته، فلا ينصرف إليه السؤال المعلق عليه الجواب؛ مضافاً إلى حمل فعل المسلم على الصحه كما مر غير مره.

ثم النص صريح في وجوب استئناف الناقصه عن الأربع و ما بعدها مطلقاً و لو كانت الثانيه أو الأولى.

خلافاً للحلّي فاكتفى بإكمالها و أوجب استئناف ما بعدها خاصه (٤).

قيل: لعدم وجوب الموالاه في الرمي؛ للأصل. و يدفع بالنص (٥).

و وقت الرمي ما بين طلوع الشمس إلى غروبها على الأشهر الأقوى؛ للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمده، ففي الصحيح: «رمي

ص: ١٥٣

١- القواعد ١:٩٠، التذكره ١:٣٩٣، المنتهى ٢:٧٧٢، الشهيد الأول في الدروس ١:٤٣٠، الشهيد الثاني في الروضه ٢:٣٢٠.

٢- انظر المدارك ٨:٢٣٤، و ملاذ الأخبار ٨:١٣٠.

٣- نسبه في المفاتيح ١:٣٧٨ إلى المشهور، و في الحقائق ١٧:٣١١ إلى الأصحاب.

٤- السرائر ١:٦١٠.

٥- المدارك ٨:٢٣٥.

الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها» (١).

و نحوه آخر مؤكداً بالقسم (٢).

خلافاً للمحكي عن الوسيله و الإشاره و والد الصدوق (٣) في مبدئه، فجعلوه أول النهار.

و يردّه صريحاً (الصحيح) (٤): «لا ترم الجمرة يوم النحر حتى تطلع الشمس» (٥).

و يحتمل أن يريدوا به طلوع الشمس، كما عن بعض كتب اللغه (٦).

و للغنيه و الإصباح و الجواهر و الخلاف (٧) كما حكي فيه أيضاً، فجعلوه بعد الزوال، مدعين عليه الإجماع عدا الإصباح.

و في المختلف: إنه شاذ لم يعمل به أحد من علمائنا، حتى أن الشيخ المخالف وافق أصحابه، فيكون إجماعاً، لأن الخلاف إن وقع

منه قبل الوفاق فقد حصل الإجماع، و إن وقع بعده لم يعتد به، إذ لا اعتبار بخلاف من يخالف الإجماع (٨).

قلت: و على تقدير عدم شذوذه فغايتها أنه إجماع منقول لا يعارض ما قدّمناه من الصحاح المعترضه بعمل الأصحاب.

ص: ١٥٤

١- الكافي ٤/٤٨١، الوسائل ١٤:٧٠ أبواب رمى جمرة العقبة ب ١٣ ح ٦.

٢- التهذيب ٥/٢٦٢، الإستبصار ٢/٢٩٦، الوسائل ١٤:٦٩ أبواب رمى جمرة العقبة ب ١٣ ح ٤.

٣- الوسيله: ١٨٨، الإشاره: ١٣٨، و نقله عن والد الصدوق في المختلف: ٣١٠.

٤- ليست في «ك».

٥- الكافي ٤/٤٨٢، الوسائل ٧:٧٠ أبواب رمى جمرة العقبة ب ١٣ ح ٧.

٦- كالمصباح المنير: ٦٢٧، و القاموس ٢: ١٥٦.

٧- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٨١، جواهر الفقه: ٤٣، الخلاف ٢: ٣٥١.

٨- المختلف: ٣١١.

و أما الصحيح: « ارم في كل يوم عند الزوال» (١) فمحمول على الاستحباب؛ لعدم قائل به إن أريد به قبل الزوال، و كذا إن أريد به بعده، جمعاً بين الأدلة، مع احتمالهما حينئذ الحمل على التقية، فقد حكاه في الخلاف عن الشافعي و أبي حنيفة (٢).

و للصدوقين في آخره، فوقتاه إلى الزوال (٣)، إلا أن في رساله: و قد روى من أول النهار إلى آخره.

و في الفقيه: و قد رويت رخصه من أول النهار إلى آخره (٤).

و لو نسي بل ترك مطلقاً رمى يوم قضاة من الغد وجوباً بلا خلاف، بل قيل: بالإجماع كما في الغنيه (٥) و للشافعي قول بالسقوط، و آخر بأنه في الغد أيضاً أداء، و كذا أن فاته رمى يومين قضاة في الثالث، و إن فاته يوم النحر قضاة بعده، و لا شيء عليه غير القضاء عندنا في شيء من الصور، للأصل (٦).

أقول: و لظاهر الصحاح الوارده في المسألة حيث لم يؤمر في شيء منها بغير القضاء:

فمنها: زيادة على ما يأتي في رجل نسي رمى الجمار حتى أتى مكة، قال: « يرجع فيرمى متفرقاً، و يفصل بين كل رميتين بساعه» الخبير (٧).

ص: ١٥٥

- ١- الكافي ٤/٤٨٠، التهذيب ٥/٢٦١، الإستبصار ٢/٢٩٦:١٠٥٧، الوسائل ١٤:٦٨ أبواب رمى جمرة العقبة ب ١٢ ح ١.
- ٢- الخلاف ٢:٣٥١.
- ٣- حكاه عنهما في المختلف: ٣١٠.
- ٤- الفقيه ٢:٣٣١.
- ٥- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٨١.
- ٦- انظر كشف اللثام ١:٣٧٩.
- ٧- الكافي ٤/٤٨٤، التهذيب ٥/٢٦٤، الإستبصار ٢/٢٩٧:١٠٥٩، الوسائل ١٤:٢٦١ أبواب العود إلى منى ب ٣ ح ٣، ٢، ٣.

و فى آخر:قلت:الرجل ينكس فى رمى الجمار،فبدأ بجمره العقبه ثم الوسطى ثم العظمى،قال:« يعود فيرمى الوسطى ثم يرمى جمره العقبه و إن كان من الغد» (١).

و يجب أن يكون مرتباً بينه و بين الأداء،فيؤخره عن القضاء،بل لو فاته رمى يومين قدّم الأول على الثانى و ختم بالأداء،بلا خلاف،بل عليه الإجماع عن الخلاف (٢).

و هو الحجّه عليه،دون ما قيل من تقدم السبب و الأخبار و الاحتياط (٣).

إذ لا دليل على أن تقديم السبب يقتضى وجوب تقديم المسبّب.

و الأخبار المفيده لوجوب التقديم لم نجدها،لأنها بين مطلقه للأمر بالقضاء،و هى ما قدّمناه قريباً،و بين مصرّحه بالأمر بالتقديم مقيداً بقيد هو للاستحباب.و يفصح عنه قوله:

### المستحب من أحكام منى

#### يستحب أن يكون ما لأمسه غدوه و ما ليومه بعد الزوال

و يستحب أن يكون ما لأمسه غدوه أى بعد طلوع الشمس و ما ليومه بعد الزوال ففى الصحيح:رجل أفاض من جَمْع حتى انتهى إلى منى،فعرض له عارض فلم يرم الجمره حتى غابت الشمس،قال:« يرمى إذا أصبح مرّتين:

إحداهما بكره و هى للأمس،و الأخرى عند زوال الشمس» (٤).

ص: ١٥٦

١- الكافى ٤/٤٨٣: ذيل الحديث ٥، الوسائل ١٤:٢٦٦ أبواب العود إلى منى ب ٥ ح ٤.

٢- الخلاف ٢:٣٥٦.

٣- كما فى كشف اللثام ١:٣٧٩.

٤- الكافى ٤/٤٨٤:٢، الفقيه ٢:٢٨٥، الوسائل ١٤:٧٣ أبواب رمى جمره العقبه ب ١٥ ح ٢.

و ظاهرهم عدم الخلاف فى الاستحباب و إن أشعر بوجوده عباره الدروس حيث جعله أظهر (١). و هو كذلك، جمعاً بينه و بين الصحيح المتقدم الأمر بالفصل بينهما بساعه المنافى لما فى هذا الصحيح قطعاً، و الجمع بالحمل على تفاوت مراتب الاستحباب، فأدناها ما سبق و أعلاها ما هنا.

لكن ظاهر الأصحاب الإعراض عن الحديث السابق فليلحق بالشواذ، و يتوجه حينئذ و جوب ما فى هذا الصحيح إن لم ينعقد الإجماع على جواز الإتيان بهما فى وقت واحد، و إن انعقد كما صرح به بعض الأصحاب حيث قال بعد الحكم بجوازه: بلا خلاف بشرط الترتيب (٢) فالوجه الاستحباب.

و ممّا ذكرنا ظهر أنه لا مستند لوجوب الترتيب سوى الإجماع.

و أما الاحتياط فليس بدليل شرعى بعد وجود ما قدّمنا من الإطلاق بلا خلاف.

و هل يجوز القضاء قبل طلوع الشمس، أم يتعين بعده كالأداء؟ وجهان، بل قولان. أحوطهما الثانى؛ لعموم ما دلّ على أن وقت الرمي بعد طلوع الشمس، مع النهى عنه قبله فى بعض ما مرّ من الصحاح و إن أمكن الذبّ عنه بالمعارضه بإطلاق أخبار المسأله، و يرجحها على السابقه أصاله البراءه و ضعف إطلاقها بعدم تبادل القضاء منه بل الأداء خاصه.

و يجب نيه القضاء فيه دون الأداء فيه دون الأداء و إن كانت فيه أيضاً أولى.

و الفرق وقوع ما فى ذمته أولاً على وجهين فيحتاج إلى نيه التعيين

ص: ١٥٧

---

١- الدروس ١:٤٣٤.

٢- مفاتيح الشرائع ١:٣٧٩.

إجماعاً، دون الثاني حيث لم يكن مشغول الذمه بالقضاء، وإنما كانت مع ذلك أولى تفضيلاً عن خلاف من أوجبها مطلقاً.

ولا يجوز الرمي ليلاً لما مضى من توقيته بما بين طلوع الشمس إلى غروبها إلا لعذر كالخائف والرعاه والعبيد ونحوهم، فيجوز لهم ليلاً أداءً وقضاءً بلا خلاف على الظاهر، المصرح به في بعض العبائر (١).

للحرج وللمعتبره المستفيضه (٢)، وفيها الصحيحان والموثقان، وفيها التنصيص على خصوص من ذكر، وزيد في بعضها: الحاطبه والمدين والمريض (٣).

ولا فرق في الليل بين المتقدم والمتأخر؛ لعموم النصوص والفتاوى.

قيل: والظاهر أن المراد بالرمي ليلاً رمي جمرات كل يوم في ليلته، ولو لم يتمكن من ذلك لم يبعد جواز رمي الجميع في ليله واحده؛ لأنه أولى من الترك أو التأخير (٤). انتهى. ولا بأس به.

و يجوز أن يرمى عن المعذور كالمريض وإن لم يكن مأيوساً من برئه، وعن الصبي الغير المميز والمغمى عليه، بلا خلاف أعرفه؛ للصحاح المستفيضه وغيرها من المعتمره (٥).

وفي الموثق: «إن المريض يحمل إلى الجمره ويرمى عنه» قال:

لا يطبق ذلك، قال: «يترك في منزله ويرمى عنه» (٦) وحمل الحمل فيه على

ص: ١٥٨

١- انظر مفاتيح الشرائع ٣٧٩:١.

٢- الوسائل ١٤:٧٠ أبواب رمى جمره العقبه ب ١٤.

٣- الفقيه ٢: ٢٨٦/١٤٠٣، الوسائل ١٤:٧٢ أبواب رمى جمره العقبه ب ١٤ ح ٧.

٤- قال به صاحب المدارك ٢٣٣:٨.

٥- الوسائل ١٤:٧٤ أبواب رمى جمره العقبه ب ١٧.

٦- الفقيه ٢: ٢٨٦/١٤٠٥، التهذيب ٥: ٢٦٨/٩١٩، الوسائل ١٤:٧٥ أبواب رمى جمره العقبه ب ١٧ ح ٢.



قيل: وفي المبسوط لا بد من إذنه إذا كان عقله ثابتاً.

و عن المنتهى و التحرير استحباب استئذان النائب عن غير المغمى عليه، قال في المنتهى: إن زال عقله قبل الإذن جاز له أن يرمى عنه عندنا، عملاً بالعمومات.

و في الدروس: لو أغمى عليه قبل الاستنابه و خيف فوت الرمي فالأقرب رمى الولي عنه، فإن تعذر فبعض المؤمني؛ لروايه رفاعه عن الصادق (عليه السلام): يومي عمّن أغمى عليه (٢).

قلت: فقه المسأله أن المعذور تجب عليه الاستنابه، و هو واضح، لكن إن رمى عنه بدون إذنه فالظاهر الإجزاء، لإطلاق الأخبار و الفتاوى، و عدم اعتباره في المغمى عليه، و أجزاء الحج عن الميت تبرعاً من غير استنابه؛ و يستحب الاستئذان إغناءً له عن الاستنابه الواجبه عليه و إبراء الذمه عنها (٣). انتهى. و هو حسن.

و لو زال العذر و الوقت باق لم يجب عليه فعله؛ لسقوطه عنه بفعل النائب بمقتضى إطلاق النص و الفتوى، لأن امتثال الأمر يقتضى الإجزاء.

و لو استناب المعذور ثم أغمى عليه قبل الرمي لم ينزل نائبه كما ينزل الوكيل، وفاقاً للأكثر؛ لأنه إنما جازت النيابة لعجزه، لا للتوكيل، و لذا جازت بدون إذنه، و الإغماء زياده في العجز.

١- كما في مجمع الفائدة ٧:٣٥٩.

٢- التهذيب ٥:٢٦٨/٩١٦، الوسائل ١٤:٧٦ أبواب رمى جمرة العقبه ب ١٧ ح ٥.

٣- كشف اللثام ١:٣٧٩.

و لو نسي من حصى جمره فصاعداً إلى الثلاث و جهل موضعها من الجمرات الثلاث رمى على كل جمره حصاه مخيراً بين الابتداء بكل منها.

و لا يجب الترتيب؛ لأن الفاءت من واحده و وجوب الباقي من باب المقدمه.

و لإطلاق الصحيح: رجل أخذ إحدى و عشرين حصاه فرمى بها، فزادت واحده، فلم يدر أيهن نقص، قال: « فليرجع فليرم كل واحده بحصاه» الخبر (١).

و عن الجواهر الإجماع (٢).

و لو فاته جمره و جهل تعيينها أعداد على الثلاث مرتباً بينها؛ لإمكان كونها الأولى فيبطل الأخيرتان بعدها. و كذا لو فاته أربع حصيات فصاعداً و جهلها.

و لو فاته من كل جمره واحده أو اثنتان أو ثلاث و جب الترتيب؛ لتعدد الفاءت بالأصالة.

و لو فاته ثلاث و شك في كونها من واحده أو أكثر رماها عن كل واحده مرتباً؛ لجواز التعدد. و لو كان الفاءت أربعاً استأنف.

### الوقوف عند كل جمره و رميها عن يسارها

و يستحب الوقوف عند كل جمره و رميها عن يسارها من بطن المسيل حال كونه مستقبل القبله، و يقف عندها داعياً بالمأثور عدا جمره العقبه فإنه يستدبر القبله و يرميها عن يمينها و لا يقف

ص: ١٦٠

١- الكافي ٤/٤٨٣:٥، الفقيه ٢/٢٨٥:١٣٩٩، التهذيب ٥/٢٦٦:٩٠٧، الوسائل ١٤:٢٦٨ أبواب العود إلى منى ب ٧ ح ١.

٢- جواهر الفقه: ٤٤.

عندها.

كُلَّ ذلك خلا الاستدبار للصحيح:» و ابدأ بالجمرة الأولى، فارمها عن يسارها من بطن المسيل، و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة و احمده الله تعالى و أثن عليه و صلَّ على النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ)، ثم تقدّم قليلاً فتدعو و تسأله أن يتقبل منك، ثم تقدم أيضاً، ثم أفعل ذلك عند الثانية و اصنع كما صنعت بالأولى و تقف و تدعو الله كما دعوت، ثم تمضى إلى الثالثة و عليك السكينة و الوقار فارم و لا تقف عندها» (١).

الصحاح و غيرها بعدم الوقوف عند الثالثة مستفيضه جداً (٢).

و أما الاستدبار للقبلة فى رمى جمرة العقبة فقد مضى الكلام فيه فى بحثها مستوفى (٣).

و لو نسى بل ترك الرمي كلاً أو بعضاً مطلقاً حتى دخل مكة شرفها الله سبحانه و جب عليه أن يرجع فيها أى منى و يتدارك ما ترك و جوباً؛ للصحاح و غيرها.

ففى الصحيح: فى امرأه جهلت أن ترمى الجمار حتى نفرت إلى مكة، قال: «[فلترجع] فلترم الجمار كما كانت ترمى، و الرجل كذلك» (٤).

و فيه: قلت له: رجل نسى أن يرمى الجمار حتى أتى مكة، قال

ص: ١٦١

١- الكافي ٤/٤٨٠، التهذيب ٥/٢٦١:٨٨٨، الوسائل ١٤:١٦٥ أبواب رمى جمرة العقبة ب ١٠ ح ٢.

٢- الوسائل ١٤:٦٤ أبواب رمى جمرة العقبة ب ١٠.

٣- راجع ص ٣٠١٢.

٤- الكافي ٤/٤٨٤، الفقيه ٢/٢٨٥:١٤٠١، التهذيب ٥/٢٦٣:٨٩٨، الإستبصار ٢/٢٩٦:١٠٥٨، الوسائل ١٤:٢٦١ أبواب العود إلى منى ب ٣ ح ١، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

يرجع فيرميها، يفصل بين كل رميتين بساعه» قلت: فإنه فاتته ذلك و خرج، قال: «ليس عليه شيء» (١).

و نحوه آخر، لكن فيه بدل «ليس عليه شيء»: «ليس عليه أن يعيد» (٢).

و هي كما ترى كالعبارة و نحوها مطلقه شامله لصورتي بقاء أيام التشريق و عدمه، لكن قيدها الأكثر بالأولى. و لعله الأظهر؛ جمعاً بينها و بين الخبر: «من أغفل رمى الجمار أو بعضها حتى تمضى أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل، فإن لم يحج رمى عنه وليه، فإن لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمى عنه، و أنه لا يكون رمى الجمار إلا أيام التشريق» (٣).

و في سنده و إن كان ضعف بالجهالة، إلا أنه مجبور بالشهره الظاهره، و المحكيه (٤)، بل عليه الإجماع في الغنيه (٥).

مضافاً إلى ضعف الإطلاق في الأخبار السابقه، و عدم معلوميه انصرافه إلى الصوره الثانيه، فإن المتبادر منها الأولى خاصه.

و لو خرج من مكه و لما [لم] يتدارك الرامى [الرمى] فلا- حرج عليه و لا- شيء كما مرّ في الصحيحين إن مضت أيام التشريق، كما هو الغالب

ص: ١٦٢

١- الكافي ٤/٤٨٤، الوسائل ١٤:٢٦١ أبواب العود إلى منى ب ٣ ح ٢.

٢- التهذيب ٥/٢٦٤، الإستبصار ٢/٢٩٧، الوسائل ١٤:٢٦٢ أبواب العود إلى منى ب ٣ ح ٣.

٣- التهذيب ٥/٢٦٤، الإستبصار ٢/٢٩٧، الوسائل ١٤:٢٦٢ أبواب العود إلى منى ب ٣ ح ٤.

٤- أذاعها المحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة ٧:٣٥٧.

٥- الغنيه (الجوامع الفقهيه): ٥٨١.

فى الخروج، و عليه يحمل إطلاقهما و العبارة، مضافاً إلى مفهوم الروايه السابقه كما عرفته.

و لا ريب فى الحكم إن أُريد من الحرج و الشىء المنفى الكفار؛ لانتفائها بالأصل.

قيل: هذا عندنا، و أوجب الشافعيه عليه هدياً، و لا يختلّ بذلك إحلاله عندنا و إن كان فى ترك الرمي عامداً (١) و أما ما مر من بعض الأخبار بأنه من ترك رمى الجمار متعمداً لم تحل له النساء و عليه الحج من قابل (٢) فمع ضعف سنده و شدوده و إن حكى نحوه عن الإسكافى (٣) و أشعر عبارته التهذيب بقبوله (٤) غير صريح؛ لاحتماله الحمل على تعميم الترك لزعمه عند ما أحرم أو بعده أنه لغو لا عبره به، فإنه حينئذ كافر لا عبره بحجّه و إحلاله؛ أو على أن يكون المراد إيجاب الحج من قابل لقضاء الرمي فيه، فيكون بمعنى ما فى الخبر المتقدم كما قيل (٥)؛ أو على الاستحباب، كما فى الاستبصار و المختلف و الدروس (٦) و فيه: أنه لم نقف على قائل به.

و كذا إن أُريد منه وجوب العود لتدارك الرمي فى عامه؛ لاتفاق الأخبار المتقدمه عليه.

و يشكل لو أُريد منه ذلك مطلقاً، كما هو ظاهره فى الشرائع (٧) و صريحه هنا؛ لقوله:

ص: ١٦٣

١- كشف اللثام ٣٧٩:١.

٢- راجع ص: ١٥١.

٣- نقله عنه فى كشف اللثام ٣٧٩:١.

٤- التهذيب ٢٦٤:٥.

٥- انظر كشف اللثام ٣٧٩:١.

٦- الاستبصار ٢٩٧:٢، المختلف: ٣٠٢، الدروس ٤٣٥:١.

٧- الشرائع ٢٧٦:١.

و لو حج في القابل استحب له القضاء، و لو استتاب و لم يباشره جاز لعدم وضوح دليل عليه، سوى الأصل و عموم الصحيحين المتقدمين بنفى الشيء و الإعادة السالمين عمّا يصلح للمعارضه، سوى الروايه المتقدمه، و هي ضعيفه السند كما عرفته، و قد عرفت الجواب عن ضعف السند بالشهره العظيمه، إذ لم نر مصرّحاً بالاستحباب عدا الماتن و الفاضل فيما حكى عنه من التبصره (١).

و أما باقى الأصحاب فهم بين مصرّح بالوجوب كالشيخ في التهذيبين و الخلاف، و الشهيدين في الدروس و المسالك و الروضه (٢)، و باللزوم كالحلبى فيما حكى (٣)، أو أمر به كالشيخ في النهايه، و الحلّى في السرائر، و الفاضل في التحرير و القواعد، و ابن زهره في الغنيه (٤)، مدعياً عليه إجماع الطائفه، و حينئذ فتكون الروايه حجه.

و يقيّد بها الأصل و الصحيحان، بحمل الشيء و الإعادة فيهما على ما يجمع الروايه، بأن يراد بالشيء نحو الكفار، أو الإعادة في هذه السنه، و عليها يحمل الإعادة المنفيه في الروايه الثانيه، مضافاً إلى احتمالها الحمل على ما ذكره بعض الأجله فقال: و يحتمل أن يكون إنما أراد السائل أنه نسي التفريق، و يؤيده لفظ «يعيد» قال: مع أن في طريقها النخعي فإنما يكون صحيحاً إن كان أيوب بن نوح، و لا يقطع به (٥).

### الإقامه بمنى أيام التشريق

و تستحب الإقامه بمنى أيام التشريق للصحيح: عن رجل يأتي

ص: ١٦٤

١- التبصره: ٧٦.

٢- الاستبصار ٢: ٢٩٧، التهذيب ٥: ٢٦٤، الخلاف ٢: ٣٥٢، الدروس ١: ٤٣٥، المسالك ١: ١٢٦، الروضه ٢: ٣٢٥.

٣- حكاه عنه في كشف اللثام ١: ٣٧٩، و الموجود في الكافي: ١٩٩: فليمره من قابل.

٤- النهايه: ٢٦٧، السرائر ١: ٦٠٩، التحرير ١: ١١٠، القواعد ١: ٩٠، الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٨١.

٥- كشف اللثام ١: ٣٧٩.

مكة أيام منى بعد فراغه من زياره البيت فيطوف بالبيت تطوعاً، فقال:

«المقام بمنى أفضل وأحبّ إليّ» (١).

و لا يجب؛ للأصل، ونحو الصحيحين (٢): «لا بأس أن يأتي الرجل مكة فيطوف في أيام منى و لا يبيت بها». و في الموثق: رجل زار ففضى طواف حجه كلّهُ، أ يطوف بالبيت أحبّ إليك أم يمضى على وجهه إلى منى؟ فقال: «أى ذلك شاء فعل ما لم يبيت» (٣).

و يجوز للحاج إذا فرغ من رميه الجمار في اليومين الأولين من أيام التشريق النفر في الأول، و هو الثاني عشر من ذى الحجة لمن اتقى الصيد بأن ترك قتله و أخذه و النساء بأن ترك وطأهنّ، و ربما قيل:

الاستمتاع بهنّ مطلقاً (٤). و هو أحوط و أولى في إحرامه في الحج، و ربما الحق به عمره التمتع، لارتباطها به (٥)، و هو أحوط.

و يسقط عنه رمى الجمار في اليوم الثالث حينئذ بلا خلاف، كما عن المنتهى (٦).

و إن شاء نفر في الثاني و هو الثالث عشر من الشهر.

ص: ١٦٥

١- الكافي ٤/٥١٥، الفقيه ٢/٢٨٧، التهذيب ٥/٢٦٠، الإستبصار ٢/٢٩٥، الوسائل ١٠٥٣، الوسائل ١٤:٢٦٠ أبواب العود إلى منى ب ٢ ح ٥.

٢- الفقيه ٢/٢٨٧، التهذيب ٥/٢٦٠، الإستبصار ٢/٢٩٥، الوسائل ١٠٥٠، الوسائل ١٤:٢٥٩ أبواب العود إلى منى ب ٢ ح ١ و ذيله.

٣- التهذيب ٥/٤٩، الوسائل ١٧٥٦، الوسائل ١٤:٢٦٠ أبواب العود إلى منى ب ٢ ح ٤.

٤- الروضة ٣٢٣:٢.

٥- المنتهى ٢:٧٧٥.

٦- المنتهى ٢:٧٧٥.

بالكتاب (١) و السنه (٢)، و الإجماع الظاهر، المصرح به في جملة من العباثر (٣)، و عن المنتهى إنه مذهب العلماء كافة (٤).

و لكن اختلف الفتاوى و النصوص في المراد بالمتقى: أ هو من الصيد و النساء خاصة، كما هو الأشهر، أو سائر ما يوجب الكفاره كذلك، كما عن الحلّى و غيره (٥)، أو كلّ ما حرم عليه في إحرامه، كما عن ابن سعيد (٦)؟ و الأظهر: الأول؛ للخبرين في أحدهما: «إذا أصاب المحرم الصيد فليس له أن ينفر في نفر الأول، و من نفر في نفر الأول فليس له أن يصيب الصيد حتى ينفر الناس، و هو قول الله عزّ و جلّ: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ [١] .. لِمَنِ اتَّقَى [٢] اتَّقَى الصيد» (٨).

و مفهومه و إن دلّ على جواز نفر المتقى للصيد في نفر الأول مطلقاً و لو لم يتق النساء، لكنه مقيد بما إذا اتقاهن أيضاً بالإجماع.

و في الثاني: «و من أتى النساء في إحرامه لم يكن له أن ينفر في نفر الأول» (٩).

ص: ١٦٦

١- البقره: ٢٠٣.

٢- انظر الوسائل ١٤:٢٧٤ أبواب العود إلى منى ب ٩.

٣- انظر المدارك ٨:٢٤٩، و المفاتيح ١:٣٨٠.

٤- المنتهى ٢:٧٧٦.

٥- الحلّى في السرائر ١:٦٠٥؛ و حكاة في كشف اللثام ١:٣٧٧ عن ابن أبي المجد.

٦- الجامع للشرائع: ٢١٨.

٧- البقره: ٢٠٣.

٨- التهذيب ٥: ٤٩٠/١٧٥٨، الوسائل ١٤:٢٧٩ أبواب العود إلى منى ب ١١ ح ٣.

٩- الكافي ٤: ٥٢٢/١١، التهذيب ٥: ٢٧٣/٩٣٢، الوسائل ١٤:٢٧٩ أبواب العود إلى منى ب ١١ ح ١.



و ضعف سندهما منجبر بالعمل.

و لا دليل على الأخيرين عدا الخبر للأخير، وفيه: «لمن أتقى الرّفث و الفسوق و الجدال، و ما حرّم الله تعالى في إحرامه» (١).

و في سنده ضعف، مضافاً إلى عدم مقاومته لما مرّ من وجوه. و هو و إن وافقه ظاهر إطلاق الآيه، إلّا أنها كما قيل (٢) مجمله محتمله لمعان متعدده رويت في تفسيرها. و فيه نظر.

و كيف كان، فلا ريب أن هذا القول أحوط، فلا يترك العمل به مهما أمكن.

و لو لم يتّقى عليه الإقامه إلى النفر الأخير إجماعاً؛ لما مرّ قريباً.

و كذا يتعيّن عليه الإقامه إلى النفر الأخير لو غربت الشمس و هو بمنى ليله الثالث عشر و إن أتقى، بالإجماع و المعتبره المستفيضه:

ففي الصحيح: «إذا جاء الليل بعد النفر الأول فبت بمنى، فليس لك أن تخرج منها حتى تصبح» (٣).

و فيه: «فإن أدركه المساء بات و لم ينفر» (٤).

و من نفر في الأوّل لا يجوز أن ينفر إلّا بعد الزوال إلّا لضروره.

ص: ١٦٧

---

١- الفقيه ٢: ٢٨٨/١٤١٦، الوسائل ١٤: ٢٨٠ أبواب العود إلى منى ب ١١ ح ٧.

٢- انظر المفاتيح ١: ٣٨٠.

٣- الكافي ٤: ٥٢١/٧، التهذيب ٥: ٢٧٢/٩٣٠، الوسائل ١٤: ٢٧٧ أبواب العود إلى منى ب ١٠ ح ٢.

٤- الكافي ٤: ٥٢٠/٤، التهذيب ٥: ٢٧٢/٩٢٩، الوسائل ١٤: ٢٧٧ أبواب العود إلى منى ب ١٠ ح ١.

و من نفر فى الأخير يجوز له قبله بلا خلاف هنا حتى من القائل بأن وقت الرمى بعد الزوال، بل فى الغنيه و التذكرة عليه الإجماع (١)، و عن المنتهى بلا خلاف (٢).

و لا فى الأول؛ إلا ما يحكى عن التذكرة، فقرب فيها أن التأخير مستحب (٣).

و وجهه بعض بأن الواجب إنما هو الرمى و البيتوته، و الإقامة فى اليوم مستحبه كما مر، فإذا رمى جاز النفر متى شاء. قال: و يمكن حمل كثير من العبارات عليه، و يؤيده الخبر: «لا بأس أن ينفر الرجل فى النفر الأول قبل الزوال» (٤) و إن حمل على الضروره و الحاجه (٥). انتهى.

و فيه: أنه اجتهاد صرف فى مقابله الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمده:

ففى الصحيح: «إذا أردت أن تنفر فى يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس، و إن أخرت إلى آخر أيام التشريق و هو يوم النفر الأخير فلا عليك أى ساعه نفرت و رميت، من قبل الزوال أو بعده» (٦).

و فيه: «أما اليوم الثانى فلا تنفر حتى تزول الشمس، فأما اليوم الثالث

ص: ١٦٨

- 
- ١- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٨١، التذكرة ٣٩٤: ١.
  - ٢- المنتهى ٧٧٦: ٢.
  - ٣- التذكرة ٣٩٤: ١.
  - ٤- التهذيب ٥: ٢٧٢، ٩٢٨، الإستبصار ٢: ٣٠١، ١٠٧٥، الوسائل ١٤: ٢٧٧، أبواب العود إلى منى ب ٩ ح ١١.
  - ٥- كشف اللثام ٣٨٠: ١.
  - ٦- الكافى ٤: ٥٢٠، الفقيه ٢: ٢٨٧، ١٤١٤، التهذيب ٥: ٢٧١، ٩٢٦، الإستبصار ٢: ٣٠٠، ١٠٧٣، الوسائل ١٤: ٢٧٤، أبواب العود إلى منى ب ٩ ح ٣.

فإذا ابيضت الشمس فانفر على كتاب الله تعالى» الخبر (١).

و فيه: عن الرجل ينفر في نفر الأول قبل أن تزول الشمس، فقال:

«لا، ولكن يخرج ثقله، ولا يخرج هو حتى تزول الشمس» (٢).

مع أن الخبر الذي ذكره ضعيف السند بالجهالة والدلالة؛ باحتماله التقييد بما ذكره، وهو أقوى من حمل الصحاح على الاستحباب أو الكراهة من وجوه عديدة.

و دعوى انحصار الواجب في الرمي و البيوتة أول النزاع و المشاجرة، و استحباب الإقامة في اليوم كله لا يستلزم استحبابها في أجزائه، و بعبارة أخرى: الموصوف بالاستحباب إنما هو الإقامة بعد الزوال إلى الليل، لا الإقامة إلى الزوال، و أحدهما غير الآخر، و المؤيد هو الثاني دون الأول.

ثم اعلم أن إطلاق الأدلة كالعباره و نحوها بجواز النفر في الثاني قبل الزوال أو بعده مخيراً بينهما يعمّ الإمام و غيره.

خلافاً للمحكي عن النهايه و المبسوط و المهذب و السرائر و الغنيه (٣) و الإصباح، فخصّوه بغير الإمام، و قالوا: عليه أن يصلّي الظهر بمكه.

و عن المنتهى و التحرير و التذكرة استحباب ذلك له (٤). و لا بأس به؛ للصحيح: « يصلّي الإمام الظهر يوم النفر بمكه» (٥).

ص: ١٦٩

١- الكافي ٤/٥١٩، التهذيب ٥/٢٧١: ٩٢٧، الإستبصار ٢/٣٠٠: ١٠٧٤، الوسائل ١٤: ٢٧٥ أبواب العود إلى منى ب ٩ ح ٤.

٢- الفقيه ٢/٢٨٨: ١٤٢٢، الوسائل ١٤: ٢٧٦ أبواب العود إلى منى ب ٩ ح ٦.

٣- النهايه: ٢٦٩، المبسوط ١: ٣٨٠، المهذب ١: ٢٦٣، السرائر ١: ٦١٢، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨١.

٤- المنتهى ٢: ٧٧٧، التحرير ١: ١١١، التذكرة ١: ٣٩٤.

٥- الكافي ٤/٥٢٠، التهذيب ٥/٢٧٣: ٩٣٤، الوسائل ١٤: ٢٨١ أبواب العود إلى منى ب ١٢ ح ١.

و فى الخير: إن أصحابنا قد اختلفوا علينا، فقال بعضهم: إن النفر يوم الأخير بعد الزوال أفضل، و قال بعضهم: قبل الزوال، فكتب: «أما علمت أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) الظهر و العصر بمكة؟ فلا يكون ذلك إلّا و قد نفر قبل الزوال» (١).

و ربما يفهم منه رجحانه لغير الإمام أيضاً.

### يستحب للإمام أن يخطب

و يستحب للإمام كما هنا و فى الشرائع و القواعد (٢) أن يخطب الناس بعد صلاة الظهر كما فى التحرير (٣)، و عن المنتهى بدل الظهر: العصر من اليوم الثانى من أيام التشريق (٤).

و يعلمهم ذلك أى وقت النفر الأول و الثانى.

و فى الدروس و غيره (٥): ينبغى أن يعلمهم أيضاً كيفية النفر و التوديع و بحثهم على طاعة الله تعالى، و على أن يختموا حجتهم بالاستقامة و الثبات على طاعة الله تعالى، و أن يكونوا بعد الحج خيراً منهم قبله، و أن يذكروا ما عاهدوا الله تعالى عليه من خير.

و فى الدروس حكم بالوجوب. و لم أعرف مستنده، و له وجه إن علم الإمام جهلهم بما يجب عليهم.

و فى التحرير عبّر بالجواز، و لا بأس به، بل و لا بالاستحباب.

### التكبير بمنى

و التكبير بمنى عقيب خمس عشره صلاة أولها ظهر النحر، و فى

ص: ١٧٠

١- الكافى ٤/٥٢١: ٨، التهذيب ٥/٢٧٣: ٩٣٥، الوسائل ١٤: ٢٨٢ أبواب العود إلى منى ب ١٢ ح ٢.

٢- الشرائع ١: ٢٧٦، القواعد ١: ٩١.

٣- الشرائع ١: ٢٧٦، القواعد ١: ٩١.

٤- حكاه عنه فى المدارك ٨: ٢٥٣.

٥- الدروس ١: ٤٦١؛ و انظر المدارك ٨: ٢٥٣.

البلدان عقيب عشر صلوات أولها ظهره أيضاً مستحب.

و قيل: يجب (١) وقد مرّ التحقيق فيه و في كفيته في بحث صلاه العيد فلا نعيده.

و من قضى أى أدى مناسكه بمنى فإن كان بقى عليه شىء من مناسك مكه كطواف أو بعضه أو سعى عاد إليها لفعله وجوباً، و إلاّ فله الخيره فى العود إلى مكه و غيرها؛ لعدم وجوبه عليه عندنا كما فى الروضه و غيرها (٢)؛ للأصل، و النصوص:

منها: ما ترى فى المقام بمنى بعد ما ينفر الناس؟ فقال: «إذا كان قد قضى مناسكه فليقم ما شاء و ليذهب حيث شاء» (٣).

و منها: «لو كان لى طريق إلى منزلى من منى ما دخلت مكه» (٤).

و لكن الأفضل العود إليها لوداع البيت و دخول الكعبه خصوصاً للضرورة لاستحبابهما بالإجماع و النصوص المستفيضه:

ففى الصحيح: «إذا أردت أن تخرج من مكه و تأتى أهلكت فودّع البيت و طف أسبوعاً» الخبر (٥).

و فى الموثق: عن الدخول فى الكعبه، فقال: «الدخول فيها دخول

ص: ١٧١

---

١- كما قال به الشيخ فى الجمل و العقود: ٢٣٨، و ابن حمزه فى الوسيله: ١٨٩.

٢- الروضه ٣٢٥: ٢؛ و انظر كشف اللثام ٣٨٠: ١.

٣- الكافى ٤/ ٥٤١: ٤، التهذيب ٥/ ٢٧٣: ٥، الوسائل ١٤: ٢٨٢ أبواب العود إلى منى ب ١٣ ح ١.

٤- الكافى ٤/ ٥٢١: ٤، التهذيب ٥/ ٢٧٤: ٥، الوسائل ١٤: ٢٨٢ أبواب العود إلى منى ب ١٣ ح ١.

٥- الكافى ٤/ ٥٣٠: ٤، التهذيب ٥/ ٢٨٠: ٥، الوسائل ١٤: ٢٨٧ أبواب العود إلى منى ب ١٨ ح ١.

فى رحمة الله تعالى، و الخروج منها خروج من الذنوب، معصوم فيما بقى من عمره، مغفور له ما سلف من ذنوبه» (١).

و لا ينافيه الصحيح: عن دخول البيت، فقال: «أما الصروره فيدخله، و أما من قد حجّ فلا» (٢) لأنه محمول على أن المنفى تأكد الاستحباب الثابت للصروره، كما فى الصحيح: «لا بدّ للصروره أن يدخل البيت قبل أن يرجع» (٣) و ظاهره و إن كان وجوبه على الصروره، كما وقع التصريح بلفظه فى غيره (٤)، لكن وقع التصريح بالاستحباب فى جملة من المعتبره:

منها: «أحبّ للصروره أن يدخل الكعبه و أن يطأ المشعر الحرام» (٥).

و منها: كيف صار الصروره يستحب له دخول الكعبه دون من قد حجّ؟ قال: «لأن الصروره قاضٍ فرض مدعوّ إلى حج بيت الله تعالى، فيجب أن يدخل البيت الذى دعى إليه ليكرم فيه» (٦).

و يستحب أن يكون الدخول بلا حذاء و بعد الغسل كما مرّ فى بحثه، و الدعاء إذا دخل بالمأثور على سكينه و وقاره، و أن لا ييزق و لا يمتخط فيها.

### الصلاه فى زوايا الكعبه

و مع عوده إلى مكه و دخوله فى الكعبه استحب له الصلاه فى زوايا الكعبه الأربع فى كل زاويه ركعتين، يبدأ فى الزاويه التى فيها

ص: ١٧٢

- ١- الكافى ٤/٥٢٧:٢، الوسائل ١٤:٢٨٥ أبواب العود إلى منى ب ١٦ ح ١.
- ٢- التهذيب ٥/٢٧٧:٩٤٨، الوسائل ١٣:٢٧٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٥ ح ٣.
- ٣- الكافى ٤/٥٢٩:٦، التهذيب ٥/٢٧٧:٩٤٧، الوسائل ١٣:٢٧٨ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٦ ح ٦.
- ٤- قرب الإسناد: ٢٣٤/٩١٦، الوسائل ١٣:٢٧٤ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٥ ح ٥.
- ٥- المقنع: ٤٤٥، الوسائل ١٣:٢٧٤ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٥ ح ٦.
- ٦- الفقيه ٢/١٥٤:٦٦٨، الوسائل ١٣:٢٧٣ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٥ ح ٤.

الدرجة، ثم الغربية، ثم التي فيها الركن اليماني، ثم التي فيها الحجر الأسود، كما عن القاضي (١)، دعياً بالمأثور.

و على الرخامة الحمراء التي بين الأُسْطوانتين اللتين تليان الباب، و هي مولد مولانا أمير المؤمنين (عليه السَّلام) كما قيل (٢) ركعتين، يقرأ في الأولى بعد الحمد حم السجده و يسجد لها ثم يقوم فيقرأ الباقي، و في الثانية بقدرها من الآيات، لا الحروف و الكلمات.

و الطواف بالبيت للوداع، و هو كغيره سبعة أشواط.

و استلام الأركان كلّها و خصوصاً اليماني و الذي فيه الحجر في كل شوط، و أقلّه أن يفتح به و يختم.

و إتيان المستجار و الدعاء عنده في الشوط السابع أو بعد الفراغ منه و من صلاته.

و الشرب من زمزم، و الخروج من باب الحنّاطين قيل: و هو باب بني جمح، و هي قبيلة من قبائل قريش، و هو بإزاء الركن الشامي على التقريب (٣).

و الدعاء عند الخروج بالمأثور و السجود عند الباب هو مستقبل القبلة، و الدعاء بقوله: اللهم إني انقلب على لا إله إلا الله.

قيل: و زاد القاضي قبله الحمد و الصلاة، و في المقنعه مكان ذلك:

اللهم لا تجعله آخر العهد من بيتك الحرام (٤).

ص: ١٧٣

١- المهدب ٢٦٣:١.

٢- كشف اللثام ٣٨١:١.

٣- السرائر ٦١٦:١.

٤- كما في كشف اللثام ٣٨٢:١.

و الصدقه بتمر يشتره بدرهم كفاره لما لعله فعله فى الإِـحرام أو الحرم، و عن الجعفى يتصدق بدرهم (١)، و فى الدروس: لو  
تصدق ثم ظهر له موجب يتأدى بالصدقه أجزاً على الأقرب (٢).

كلّ ذا للصّاح المستفضه و غيرها من المعتره:

ففى الصّحيح: «إذا أردت دخول الكعبه فاغتسل قبل أن تدخلها، و لا تدخلها بحذاء، و تقول إذا دخلت: اللهم إنك قلت و من  
دخلك كان آمناً [١] فأمنى من عذاب النار، ثم تصلى ركعتين بين الأسطوانتين على الرخامه الحمراء، تقرأ فى الركعه الأولى حم  
السجده، و فى الثانيه عدد آياتها من القرآن، و تصلى فى زواياه و تقول: اللهم من تهياً أو تعباً أو أعدّ و استعدّ لوفاده إلى مخلوق  
رجاء رده و جائزته و نوافله و فواضله، فإليك يا سيدى تهيتى و تعبئى و إعدادى و استعدادى رجاء رفاك و نوافلك و  
جائزتك، فلا تخيب اليوم رجائى، يا من لا يخيب عليه سائل و لا ينقصه نائل، فإنى لم آتک اليوم لعمل صالح قدّمته و لا شفاعة  
مخلوق رجوته، و لكنى أتيتك مقراً بالظلم و الإساءه على نفسى، فإنه لا حجّه لى و لا عذر، فأسألك يا من هو كذلك أن تصلى  
على محمّد و تعطينى مسألتى و تقيلنى عثرتى و لا تردنى مجبوهاً ممنوعاً و لا خائباً، يا عظيم ثلاثاً أرجوك للعظيم، أسألك يا  
عظيم أن تغفر لى الذنب العظيم، لا إله إلا أنت» قال:

« و لا تدخلها بحذاء، و لا تبرق فيها و لا تمتخط فيها» الحديث (٣).

و فيه: «إذا دخلته فادخل بسكينه و وقار» (٤).

ص: ١٧٤

١- الدروس ١:٤٦٩.

٢- الدروس ١:٤٦٩.

٣- الكافى ٤:٥٢٨/٣، التهذيب ٥:٢٧٦/٩٤٥، الوسائل ١٣:٢٧٥ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٦ ح ١.

٤- تقدم مصدره فى ص ٣٢٦٧ الهامش (٢).



وفيه: «إذا أردت أن تخرج من مكة وتأتي أهلَكَ فودِّع البيت وطف أسبوعاً، وإن استطعت أن تستلم الحجر الأسود والركن اليماني في كل شوط فافعل، وإلا فافتح به واختم، وإن لم تستطع ذلك فموسّع عليك، ثم تأتي المستجار فتصنع عنده ما صنعت يوم قدمت مكة، ثم تخير لنفسك من الدعاء» إلى أن قال: «ثم ائت زمزم واشرب من مائها ثم اخرج وقل:

أئبون تائبون عابدون، لربنا حامدون، إلى ربنا منقلبون راغبون، إلى الله تعالى راجعون إن شاء الله تعالى» قال: وإن أبا عبد الله (عليه السلام) لما ودَّعها وأراد أن يخرج من المسجد خرَّ ساجداً عند باب المسجد طويلاً، ثم قام وخرج (١).

وفيه: رأيت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) في سنة خمس عشرة ومائتين (٢) [ودَّع البيت] بعد ارتفاع الشمس و طاف بالبيت يستلم الركن اليماني في كل شوط، فلما كان الشوط السابع استلمه واستلم الحجر ومسح بيده ثم مسح وجهه بيده، ثم أتى المقام فصلَّى خلفه ركعتين، ثم خرج إلى دبر الكعبة إلى الملتزم فالتزم البيت وكشف الثوب عن بطنه، ثم وقف عليه طويلاً يدعو، ثم خرج من باب الحنَّاطين وتوجَّه، قال: فرأيتَه في سنة تسع عشرة (٣) ومائتين ودَّع البيت ليلاً يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في

ص: ١٧٥

١- تقدم مصدره في ص ٣٢٦٦ الهامش (٥).

٢- في الكافي: «خمس وعشرين ومائتين». وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول ١٨: ٢٢٩: روى الشيخ في التهذيب هذا الخبر من الكافي وفي أكثر نسخه: سنة خمس عشرة ومائتين، وفي بعضها كما هنا، وفي تلك النسخ زياده بعد نقل الخبر وهي هذه: قال محمد بن الحسن مصنف هذا الكتاب: هذا غلط لأنَّ أبا جعفر (عليه السلام) مات سنة عشرين ومائتين..

٣- في الكافي: سبع عشرة.

كل شوط، فلما كان الشوط السابع التزم البيت في دبر الكعبة قريباً من الركن اليماني و فوق الحجر المستطيل، وكشف الثوب عن بطنه، ثم أتى الحجر فقبله و مسح، و خرج إلى المقام فصلّى خلفه، ثم مضى و لم يعد إلى البيت، و كان وقوفه على الملتزم بقدر ما طاف بعض أصحابنا سبعة أشواط و بعضهم ثمانية (١)(٢). و فيه: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) ودّع البيت فلما أراد أن يخرج من باب المسجد خرّ ساجداً، ثم قام فاستقبل القبلة فقال: «اللهم إني أنقلب على [أن] لا إله إلا الله» (٣).

و فيه: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) و هو خارج من الكعبة و هو يقول: «الله أكبر» حتى قالها ثلاثاً، ثم قال: «اللهم لا تجهد بلاءنا، ربنا و لا تشمت بنا أعداءنا، فإنك أنت الضارّ النافع» (٤).

و فيه: «ينبغي للحاج إذا قضى مناسكه و أراد أن يخرج أن يبتاع بدرهم تمرّاً يتصدّق به، فيكون كفاره لما لعله دخل عليه [في حجّه] من حكّ أو قمله سقطت أو نحو ذلك» (٥).

ص: ١٧٦

- 
- ١- الكافي ٤/٥٣٢:٣، الوسائل ١٤:٢٨٩ أبواب العود إلى منى ب ١٨ ح ٣، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.
  - ٢- في «ك» زياده: و في الخبر: تأتي المستجار بين الحجر و الباب فتودّعه، ثم تخرج فتشرب من زمزم، ثم تمضي، فقلت: أصبّ على رأسي؟ فقال: لا تقرب [الصبّ]. الكافي ٤/٥٣٢:٤، الوسائل ١٤:٢٩٠ أبواب العود إلى منى ب ١٨ ح ٥.
  - ٣- الكافي ٤/٥٣١:٢، التهذيب ٥/٢٨١:٩٥٨، الوسائل ١٤:٢٨٨ أبواب العود إلى منى ب ١٨ ح ٢.
  - ٤- الكافي ٤/٥٢٩:٧، التهذيب ٥/٢٧٩:٩٥٦، قرب الإسناد: ٤/١٠ الوسائل ١٣:٢٨٢ أبواب مقدمات الطواف ب ٤٠ ح ١.
  - ٥- الكافي ٤/٥٣٣:١، التهذيب ٥/٢٨٢:٩٦٣، الوسائل ١٤:٢٩٢ أبواب العود إلى منى ب ٢٠ ح ٢، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

و من المستحب التحصيب للنافر في الأخير، إجماعاً كما عن التذكرة و المنتهى و في المدارك و غيره (١)؛ للصحيح: «إذا نفرت و انتهيت الى الحصباء و هي البطحاء فشئت أن تنزل قليلاً» فإنَّ أبا عبد الله (عليه السلام) قال: «كان أبي ينزلها ثم يحمل فيدخل مكة من غير أن ينام بها» (٢).

و الموثق كالصحيح: عن الحصباء، فقال: «كان أبي ينزل الأبطح قليلاً، ثم يجيء فيدخل البيوت من غير أن ينام بالأبطح» الخبر (٣).

و ظاهره أنه النزول بالأبطح من غير أن ينام، و قيل في تفسيره غير ذلك (٤).

و ظاهر إطلاق العبارة استحبابه مطلقاً و لو في النفر الأول، و هو خلاف الإجماع الظاهر، المصرح به في بعض العبائر (٥)، و في ذيل الموثق السابق:

أ رأيت من يعجل في يومين عليه أن يحصب؟ قال:

«لا». و النزول بالمعرس معرس النبي (صلى الله عليه و آله) على طريق المدينة بذي الحليفة و صلاه ركعتين فيه و هو بضم الميم و فتح العين و تشديد الراء المفتوحه، و يقال بفتح الميم و سكن العين و تخفيف الراء، مسجد يقرب مسجد الشجره و يازانه ممّا يلي القبلة، كما في كلام جماعه (٦).

ص: ١٧٧

١- التذكرة ٣٩٦: ١، المنتهى ٢: ٧٧٧، المدارك ٨: ٢٦٣، و انظر كشف اللثام ٣٨٠: ١.

٢- الكافي ٤: ٥٢٠، التهذيب ٥: ٢٧١، الوسائل ١٤: ٢٨٤، أبواب العود إلى منى ب ١٥ ح ١.

٣- الكافي ٤: ٥٢٣، الفقيه ٢: ٢٨٩، التهذيب ٥: ٢٧٥، الوسائل ١٤: ٢٨٥، أبواب العود إلى منى ب ١٥ ح ٣.

٤- انظر الوافي ١٤: ١٢٨٢.

٥- كالتذكرة ٣٩٦: ١.

٦- منهم: الشهيدان في الدروس ٢: ١٩، و المسالك ١: ١٢٨، و صاحب المدارك ٨: ٢٧٣، و الحدائق ١٧: ٤٠٦.

و استحباب نزوله و الصلاه فيه مجمع عليه كما في كلام جماعه (١)؛ للصحاح و الموثقات:

ففي الصحيح: «إذا انصرفت من مكة إلى المدينة فانتهيت إلى ذي الحليفة و أنت راجع من مكة فائت مكة فائت معرس النبي (صلى الله عليه و آله)، فإن كنت في وقت صلاه مكتوبه أو نافله فصل فيهِ، و إن كان في غير وقت صلاه فانزل فيه قليلاً، فإن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قد كان يعرس فيه و يصلّي فيه» (٢).

و فيه: «التعريس هو أن تصلّي فيه و تضطجع، ليلاً مرّ به أو نهاراً» (٣).

و يستفاد منه أنه لا فرق في استحباب التعريس و النزول به بين أن يحصل المرور به ليلاً أو نهاراً، و به صرح جماعه (٤).

و أظهر منه الموثق: إن مررت به ليلاً- أو نهاراً فعرس فيه؟ و إنما التعريس في الليل؟ فقال: «نعم إن مررت به ليلاً- أو نهاراً فعرس فيه، فإن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان يفعل ذلك» (٥).

و قوله: إنما التعريس في الليل، إشاره إلى معناه اللغوي، أو ما فعله النبي (صلى الله عليه و آله). و هو كذلك، كما يظهر من المحكى عن القاموس و الجوهري.

ففي الأول: أعرس القوم نزلوا في آخر الليل للاستراحه، كعرسوا،

ص: ١٧٨

- ١- منهم: صاحب المدارك ٨: ٢٧٣، و السبزواري في الذخيره: ٦٩٥، و صاحب الحدائق ١٧: ٤٠٦.
- ٢- الفقيه ٢: ٣٣٥/١٥٥٩، الوسائل ١٤: ٣٧٠ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٩ ح ١.
- ٣- الفقيه ٢: ٣٣٦/١٥٦١، الوسائل ١٤: ٣٧٠ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٩ ح ٢.
- ٤- منهم: صاحب المدارك ٨: ٢٧٤، و السبزواري في الذخيره: ٦٩٥، و صاحب الحدائق ١٧: ٤٠٦.
- ٥- التهذيب ٦: ١٦/٣٧، الوسائل ١٤: ٣٧١ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٩ ح ٤.

و ليله التعرّس الليله التي نام فيها النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) (١).

و عن الثاني: المعرس محل نزول القوم في السفر آخر الليل (٢).

و يستفاد من الصحيح الأول أن التعريس إنما يستحب في العود من مكة إلى المدينة، لا- في المضي إلى مكة، و هو صريح الموثق: «و إنما المعرس إذا رجعت إلى المدينة، ليس إذا بدأت» (٣).

و يستفاد من جملة من المعتبره و فيها الصحيح و الموثق تأكّد استحباب التعريس حتى لو تجاوز المعرس بلا تعريس رجع فعرّس (٤).

و العزم على العود فإنّ العزم على الطاعات من قضايا الإيمان، و أخبار الدعاء بأن لا- يجعله آخر العهد ناطقه به، مضافاً إلى خصوص النصوص:

منها: «من خرج من مكة و هو ينوى الحج من قابل زيد في عمره» (٥).

و منها: «من خرج من مكة و هو لا يريد العود إليها فقد اقترب أجله و دنا عذابه» (٦).

و في ثالث: كنّا مع أبي عبد الله (عليه السلام) و قد نزلنا الطريق فقال: «ترون هذا الجبل نافلاً؟ إنّ يزيد بن معاوية عليهما اللعنه لَمّا رجع من الحج

ص: ١٧٩

١- القاموس ٢:٢٣٨.

٢- الصحاح ٣:٩٤٨.

٣- الوسائل ١٤:٣٧٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٢٠.

٤- الوسائل ١٤:٣٧٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٢٠.

٥- الكافي ٤:٢٨١/٣، الوسائل ١١:١٥٠ أبواب وجوب الحج ب ٥٧ ح ١ و فيهما: من رجع..

٦- الكافي ٤:٢٧٠/١، الوسائل ١١:١٥١ أبواب وجوب الحج ب ٥٧ ح ٢.

مرتحلاً إلى الشام ثم أنشأ يقول: إذا تركنا ثافلاً يميناً، فلن نعود بعده سنياً، للحج و العمره ما بقينا فأماته الله قل أجله» (١).

## المكروهات

و من المكروهات: المجاوره بمكه بلا خلاف و إن اختلفت العبارات بالإطلاق كما هنا و فى الشرائع و المنتهى و غيرها من عبائر كثير (٢)، و فى الدروس و غيره (٣): إنه المشهور، و جعله المدارك هو المعروف بين الأصحاب (٤)، مشعراً بالإجماع.

أو التقييد بسنه كامله، سواء وثق من نفسه بعدم المحذورات الآتية أم لا، كما فى الجامع و غيره (٥).

أو التقييد بما إذا وثق من نفسه عدمها مطلقاً كما فى الدروس (٦).

أو التقييد بهما معاً كما فى المدارك و غيره (٧).

و منشأ الاختلافات اختلاف الأنظار فى الجمع بين الأخبار المختلفه.

فمما يدل على المشهور النصوص المستفيضه، و فيها التعليل بأن كل ظلم فيه إلحاد (٨)، و فى المقام خوف ظلم منه و ممن معه كما فى الصحاح، و فى جمله منها فلذلك كان الفقهاء يكرهون سكنى مكه كما فى أحدها (٩)،

ص: ١٨٠

١- الفقيه ١٤٢/٢: ١٤٥، التهذيب ٥: ٤٦٢/١٦١٢، الوسائل ١١: ١٥٢ أبواب وجوب الحج ب ٥٧ ح ٦.

٢- الشرائع ١: ٢٧٨، المنتهى ٢: ٨٨٢؛ و انظر التذكرة ١: ٤٠٣، و جامع المقاصد ٣: ٢٧٨.

٣- الدروس ١: ٤٧١؛ و انظر المسالك ١: ١٢٨ و مجمع الفائده ٧: ٣٧٩.

٤- المدارك ٨: ٢٧١.

٥- الجامع للشرائع: ٢٣٠؛ و انظر كشف اللثام ١: ٣٨٤.

٦- الدروس ١: ٤٧١.

٧- المدارك ٨: ٢٧٢؛ و انظر الذخيره: ٦٩٦.

٨- انظر الوسائل ١٣: ٢٣١ أبواب مقدمات الطواف ب ١٦.

٩- التهذيب ٥: ٤٢٠/١٤٥٧، الوسائل ١٣: ٢٣١ أبواب مقدمات الطواف ب ١٦ ح ١.

أو كان ينتهي أو يتقى أن يسكن الحرم كما في غيره (١).

أو بأن من خرج منها دام (٢) شوقه إليها، كما في المرسل كالصحيح (٣) وغيره (٤).

أو بأن المجاوره بها تقسى القلوب، كما في المراسيل المستفيضه (٥).

و علي الثاني الصحيح: «لا ينبغي للرجل أن يقيم بمكه سنه» قلت:

كيف يصنع؟ قال: «يتحوّل عنها» الخبر (٦).

و ممّا يدل على استحباب المجاوره مطلقاً أو سنه ما أشار إليه بعض الأصحاب جامعاً بينه و بين ما سبق فقال بعده: و لا ينافيه استحبابها لما ورد من الفضل فيما يوقع فيها من العبادات، و هو ظاهر.

و لا ما في الفقيه عن علي بن الحسين (عليهما السلام) من قوله: «الطاعم بمكه كالصائم فيما سواها، و الماشى بمكه في عباده الله عز و جل» (٧) إذ الطاعم بها إنما هو كالصائم و الماشى في العباده لكونهما نويّاً بكونهما التقرب إلى الله تعالى بأداء المناسك أو غيرها من العبادات، و هو لا ينافى أن يكون

ص: ١٨١

١- الكافي ٤/٢٢٧:٣، علل الشرائع: ١٤٤٥، الوسائل ١٣:٢٣٢ أبواب مقدمات الطواف ب ١٦ ح ٣.

٢- في «ح»: زاد.

٣- الكافي ٤/٢٣٠:٢، الوسائل ١٣:٢٣٤ أبواب مقدمات الطواف ب ١٦ ح ٧.

٤- الفقيه ٢/١٦٥:٧١٦، الوسائل ١٣:٢٣٤ أبواب مقدمات الطواف ب ١٦ ذيل الحديث ٧.

٥- الوسائل ١٣:٢٣٤ أبواب مقدمات الطواف ب ١٦ الأحاديث ١١، ٩، ٨، ٦.

٦- الكافي ٤/٢٣٠:١، الفقيه ٢/١٦٥:٧١٤، التهذيب ٥/٤٤٨:١٥٦٣، علل الشرائع: ٤٤٤٦، الوسائل ١٣:٢٣٣ أبواب مقدمات الطواف

ب ١٦ ح ٥.

٧- الفقيه ٢/١٤٦:١ ذيل الحديث ٦٤٥، الوسائل ١٣:٢٣٠ أبواب مقدمات الطواف ب ١٥ ح ١.

الخارج منها لتشويق نفسه إليها و التحرز من الإلحاد و القسوه أيضاً كذلك.

و لا ما فيه عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) من قول: « من جاور بمكة سنة غفر الله تعالى له ذنوبه و لأهل بيته و لكل من استغفر له و لعشيرته و لجيرانه ذنوب تسع سنين قد مضت، و عصموا من كل سوء أربعين و مائه سنة » (١) إذ ليس نصّاً في التوالى، مع جواز كون الارتحال لأحد ما ذكر أفضل من المجاوره التي لها الفضل المذكور كما في مكروهات العبادات، و لذا قيل بعد ما ذكر بلا فصل: و الانصراف و الرجوع أفضل من المجاوره، و هو يحتمل الحديث و كلام الصدوق (٢). انتهى.

و هو حسن، مع أن الخبرين ضعيفاً السند بالإرسال، فلا يقاومان ما سبق من وجوه، فلا إشكال من جهتهما.

و إنما الإشكال من جهة الروايه المقيده بالسنة الظاهره في عدم الكراهه فيما دونها، و مقتضى الأصول و إن كان لزوم تقييد إطلاق ما سبقها بها إلا أن التعليقات فيها كادت تلحقها بالنص على الكراهه مطلقاً، سيما التعليل بإيراثها قساوه القلب و أنه أمر غير اختياري، فيكون التعارض بينهما من قبيل تعارض النصّيين. و لا ريب أن الأخذ بما هو المشهور أولى، و خصوصاً مع كونه أحوط و أولى؛ للمسامحه في أدله السنن بما لا يتسامح في غيرها، بناءً على أنه ليس المفهوم من الروايه استحباب الإقامة فيما دون السنه، و إنما غايتها كسائر الفتاوى المقيده عدم الكراهه فيه، و هو أعم من الاستحباب.

ص: ١٨٢

١- الفقيه ٢/ ١٤٦: ٦٤٦، الوسائل ١٣: ٢٣١ أبواب مقدمات الطواف ب ١٥ ح ٢، في النسخ: أربعين سنة و مائه سنة.

٢- كشف اللثام ١: ٣٨٤.



فالكرهه لا معارض لها من قبيله فصاعداً ليتوقف في الفتوى بها مسامحةً، نعم المرسلان قد أفادا الاستحباب و لكن قد عرفت الجواب عنهما.

و الحج و العمره على الإبل الجلالة كما في بعض المعتمره (١).

و منع الحاج دور مكه جمع دار من السكنى بها كما في الصحاح و غيرها: « ليس ينبغي لأهل مكه أن يمنعوا الحاج شيئاً من الدور ينزلونها» (٢) كما في بعضها، و بمعناه الباقي.

و في الخبر: « إنَّ علياً (عليه السّلام) كره إجاره بيوت مكه، و قرأ سِوَاءَ الْعَاكِفِ فِيهِ وَ الْبَادِ [١] (٣). و بمعناه في تفسير الآيه به أحد الصحاح و الحسان و غيرهما، و في أحدهما: « ليس لأحد أن يمنع الحاج شيئاً من الدور و منازلها» (٤).

قيل: و به عبر القاضي (٥). و ظاهره التحريم كما عن صريح الشيخ (٦) و ظاهر الإسكافي (٧).

ص: ١٨٣

- ١- الكافي ٤/٥٤٣، الفقيه ٢/٣٠٧، التهذيب ٥/٤٣٩، الوسائل ١١:٤٤٩ أبواب آداب السفر إلى الحج ب ٥٧ ح ١.
- ٢- مسائل علي بن جعفر: ١٤٣/١٦٨، الوسائل ١٣:٢٧٠ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٢ ح ٨.
- ٣- قرب الإسناد: ١٤٠/٤٩٨، الوسائل ١٣:٢٦٩ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٢ ح ٧.
- ٤- التهذيب ٥/٤٢٠، الوسائل ١٣:٢٦٩ أبواب مقدمات الطواف ب ٣٢ ح ٤.
- ٥- حكاه عنه في كشف اللثام ١:٣٨٣.
- ٦- حكاه عنه في الإيضاح ١:٣١٩.
- ٧- نقل عنه في المختلف: ٣٢١.

و هو ضعيف؛ لشذوذ القول به، و دعوى الإجماع القطعى فى السرائر و المدارك (١) على خلافه، مضافاً إلى الأصل و أظهره دلالة الصحاح على الكراهه من الحسنه على الحرمه.

قيل: و هى و إن فتحت عنوه فهو لا يمنع من الأولويه و اختصاص الآثار بمن فعلها (٢).

و أن يرفع بناء فوق الكعبه للصحيح: «لا ينبغي أن يرفع بناء فوق الكعبه» (٣).

و لا يحرم على الأشهر الأظهر؛ للأصل، و دلالة الصحيح على الكراهه كما مرّ.

خلافاً للمحكى عن الشيخ و الحلّى فحرّماه (٤)، و عن القاضى النهى عنه (٥). و هو ضعيف.

و البناء يشمل الدار و غيرها حتى حيطان المسجد.

قيل: و ظاهر رفعه أن يكون ارتفاعه أكثر من ارتفاع الكعبه، فلا يكره البناء على الجبال حولها، مع احتمالها (٦).

و الطواف للمجاور بمكه أفضل من الصلاه، و للمقيم بها

ص: ١٨٤

١- السرائر ١:٦٤٤، المدارك ٨:٢٥٦.

٢- كشف اللثام ١:٣٨٣.

٣- الكافى: ١/٢٣٠، الفقيه ٢: ١٦٥/٧١٤، التهذيب ٥: ٤٤٨/١٥٦٣، الوسائل ١٣: ٢٣٣ أبواب مقدمات الطواف ب ١٦ ح ٥.

٤- قال الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٣٨٣: و عن الشيخ و ابن إدريس الحرمه و لم أره فى كلامهما.

٥- المهذب ١:٢٧٣.

٦- كشف اللثام ١:٣٨٣.

بالعكس كما عن الصحيح (١).

و في آخر: « الطواف لغير أهل مكة أفضل من الصلاة، و الصلاة لأهل مكة و القاطنين أفضل من الطواف » (٢).

و في ثالث: عن المقيم بمكة الطواف أفضل له أو الصلاة؟ قال:

« الصلاة » (٣).

و في رابع: « من أقام بمكة سنة فالطواف أفضل من الصلاة، و من أقام سنتين خلط من ذا و من ذا، و من أقام ثلاث سنين كانت الصلاة له أفضل من الطواف » (٤).

و ينبغي حمل إطلاق ما مر عليه وفاقا لبعض المحدثين و الظاهر أن المراد بالصلاة النوافل المطلقة غير الرواتب إذ ليس في الروايات المزبوره تصريح بأفضليه الطواف على كل صلاة و ينبه عليه ما مر في الصحيح المتضمن للأمر بقطع الطواف لخوف فوات الوتر و البدء بالوتر ثم إتمام الطواف (٥) و بذلك صرح بعض الأصحاب قال: و بالجمله: فلا- يمكن الخروج بهاتين الروايتين و أشار بهما إلى الأولى و الأخيره عن مقتضى الأخبار الصحيحه المستفيضه المتضمنه للحثّ الأكيد على النوافل المرتبه، و أنها مقتضيه لتكميل ما نقص من الفرائض بترك الإقبال، إلى آخر ما قال (٦).

ص: ١٨٥

- ١- التهذيب ٥: ٤٤٦/١٥٥٥، الوسائل ١٣: ٣١١ أبواب الطواف ب ٩ ح ٤.
- ٢- الكافي ٤: ٤١٢/٢، الفقيه ٢: ١٣٤/٥٦٨، الوسائل ١٣: ٣١١ أبواب الطواف ب ٩ ح ٣؛ بتفاوت يسير.
- ٣- قرب الإسناد: ٣٨٣/١٣٥٠، الوسائل ١٣: ٣١١ أبواب الطواف ب ٩ ح ٥.
- ٤- الكافي ٤: ٤١٢/١، الفقيه ٢: ٢٥٦/١٢٤١، التهذيب ٥: ٤٤٧/١٥٥٦، الوسائل ١٣: ٣١٠ أبواب الطواف ب ٩ ح ١.
- ٥- راجع ص: ٥٣.
- ٦- المدارك ٨: ٢٧١.

و هو حسن، و مرجعه إلى أن التعارض بين هذه الأخبار و أخبار الحثّ تعارض العموم و الخصوص من وجه، يمكن تقييد كلّ منهما بالآخر، و عليه فينبغي أن يصار إلى الترجيح، و هو مع أخبار الحثّ، للتواتر الموجب لقطعيتها، بخلاف هذه، لأنها من الأحاد المفيدة للظن، فلا يترجح على القطع، سيّما مع تأييدها بما مرّ من قطع الطواف للوتر مع خوف الفوات.

## اللواحق

### إشارة

و اللواحق للكتاب أمور أربعة:

### الأول من أحدث و لجأ إلى الحرم لم يُقَم عليه حد

الأوّل: من أحدث شيئاً ممّا يوجب الحدّ أو التعزير أو القصاص و لجأ إلى الحرم لم يُقَم عليه فيه حدّ بجنايته، و لا تعزير و لا قصاص و لكنه يُضَيّق عليه في المطعم و المشرب و المسكن، فلا يطعم و لا يسقى و لا يبيع و لا يؤوى ليخرج فيقام عليه. و لو أحدث ذلك في الحرم قوبل بما يقتضيه جنايته من حدّ أو تعزير أو قصاص.

كلّ ذلك بالكتاب (١) و السنه المستفيضه، بل المتواتره:

ففي الصحيح: عن رجل قتل رجلاً في الحلّ ثم دخل الحرم، فقال:

« لا- يقتل و لا- يطعم و لا- يسقى و لا- يبيع و لا يؤوى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحدّ» قلت: فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق؟ قال:

يقام عليه الحدّ في الحرم صاغراً، لأنه لم ير للحرم حرمة و قد قال الله عزّ و جلّ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ [١] فقال: « هذا هو في الحرم» و قال: « فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ [٢] » (٢).

ص: ١٨٦

١- البقره: ١٩٤، آل عمران: ٩٧.

٢- الكافي ٤/٢٢٧، التهذيب ٥/٤١٩، الوسائل ١٣:٢٢٥ أبواب مقدمات الطواف ب ١٤ ح ١.

و نحوه آخران و غيرهما (١)، إلا أنه ليس فيها الاستشهاد بآيه الاعتداء، و زيد فيها النهي عن التكلم، و أطلق الحدث فيها.

و لا- خلاف في شيء من ذلك على الظاهر، المصرح به في كلام جماعه (٢)، و لا إشكال إلا في تفسير الضيق بما قدمناه، فمن الأصحاب من فسره بأنه لا يمكن من ماله إلا ما يسد به الرمق، أو ما لا يحتمله مثله عادة، و لا يطعم و لا يسقى سواه (٣).

و لا وجه له أصلاً، سيما مع اتفاق النصوص على ما قدمناه. اللهم إلا أن يقال: إن في العمل بمقتضاها من ترك الإطعام و السقى مطلقاً قد يوجب تلف النفس المحترمه حيث لا- تكون جنايته لنفسه مستغرقة، بل مطلقاً و لو كانت مستغرقة، فإن إمساك الطعام عنه و الشراب إتلاف له من هذا الوجه، فقد حصل في الحرم ما أريد الهرب عنه.

و فيه نظر؛ لعدم استناد الإتلاف إلى الممسك، بل هو المتلف حيث أمسك عن الخروج، فتأمل.

### الثاني لو ترك الحاج زياره النبي (صلى الله عليه و آله) أجبروا على ذلك

الثاني: لو ترك الحاج زياره النبي (صلى الله عليه و آله) أجبروا على ذلك على الأشهر الأظهر و إن كانت على الآحاد ندباً، لأنه أى إطباقهم على تركها جفاء له (صلى الله عليه و آله)، و لا ريب أنه حرام، فيجب على الوالى إجبارهم على تركه.

و في كلام جماعه (٤): إن التعليل إشاره إلى ما فى النبوى: «من أتى مكه حاجاً و لم يزرني إلى المدينه فقد جفاني» (٥).

ص: ١٨٧

- ١- الوسائل ١٣:٢٢٦ أبواب مقدمات الطواف ب ١٤ ح ١٣، ٥، ٢.
- ٢- منهم: الفاضل الهندي فى كشف اللثام ١:٣٨٤.
- ٣- انظر المسالك ١:١٢٦، و الروضه ٢:٣٣٢.
- ٤- منهم: الشهيد فى المسالك ١:١٢٦، و صاحب المدارك ٨:٢٦٠، و الفاضل الهندي فى كشف اللثام ١:٣٨٢.
- ٥- الهدايه: ٦٧، المستدرک ١٠:١٨٦ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣ ح ٤؛ بتفاوت يسير.

و فيه نظر؛ لعدم مطابقتها حينئذ للمدعى المفروض في العبارة و نحوها من عباره الشيخ و من تأخر عنه من الفقهاء، و هو اتفاق الحاج على تركها.

و الروايه لو صحّت تفيد وجوبها على الآحاد و أن ترك كل منهم لها جفاء، سواء زار الباقون أم لا، و هذا لا يجمع كونها ندباً، و لذا أنكر الحلّي وجوب الإيجاب عليها رأساً (١)، معللاً بما ذكرنا.

و على هذا، فالظاهر أن مراد من علّل الحكم بهذا كالماتن هنا و في الشرائع، و الفاضل في التذكرة و المنتهى على ما يحكى، و غيرهما (٢) ما ذكرنا.

و الأجود ترك هذا التعليل الذي قد يترأى في النظر أنه عليل، و الاستدلال للحكم بالصحيح الصريح: «إن الناس لو تركوا زيارة النبي صلى الله عليه و آله لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك، فإن لم يكن لهم أموال أنفق عليهم من أموال المسلمين» (٣).

و اجتهاد الحلّي مدفوع بهذا النص الجليّ عندنا و إن كان عنده غير بعيد، بناءً على أصله في حجية الآحاد، و لكنه ليس بأصيل.

و لا بُد في الجبر على عدم ترك الكل المندوب بعد ورود النص الصحيح المعتضد بالعمل، سيّما بعد وجود النظر، و هو ما ذكره الشهيدان من الأذان (٤).

قال ثانيهما: و قد اتفقوا على إجبار أهل البلد على الأذان، بل على

ص: ١٨٨

١- السرائر ١: ٦٤٧.

٢- الشرائع ١: ٢٧٧، التذكرة ١: ٤٠٢، المنتهى ٢: ٨٨٠؛ و انظر الدروس ٥: ٢.

٣- الكافي ٤: ٢٧٢، الفقيه ٢: ٢٥٩، التهذيب ٥: ٤٤١/١٥٣٢، الوسائل ١١: ٢٤ أبواب وجوب الحج ب ٥ ح ٢.

٤- الدروس ٥: ٢، المسالك ١: ١٢٧.

قتالهم، إذا أطبقوا على تركه. انتهى.

فلا- يحتاج إلى ما ذكره أخيراً بقوله: والجبر و إن كان عقاباً لا- يدل على الوجوب لأنه دنيوي، وإنما يستحق بترك الواجب العقاب الأخرى.

سيما مع تطرق القدح إليه بما ذكره سبطه بقوله بعد ذكره: فضعيف، لأن المعاقبه الدنيويه إنما تستحق على الإخلال بواجب أو فعل محرّم، لا على ترك ما أذن الشارع في تركه، كما هو واضح (١).

### الثالث للمدينه حرم و حدّه من عائر إلى وعير

الثالث: للمدينه المنوره على مشرفها ألف صلاه و سلام و تحيّه حرم، و حدّه كما في الصحيحين (٢) من ظلّ عائر إلى ظلّ وعير ضبطه الشهيد الأول بفتح الواو (٣)، و الثاني عن بعض بضّمها و فتح العين المهمله (٤)، و حكاها سبطه و غيره (٥) عن المحقق الثاني، قال: إنه وجدها كذلك في مواضع معتمده.

و قيل أيضاً: كذا وجدته مضبوطاً بخط بعض الفضلاء (٦).

و ذكر الشهيد الثاني أنهما جبلان يكتنفان المدينه شرقاً و غرباً (٧)، و حكاها سبطه عن جماعه (٨).

قيل: و في خلاصه الوفاء: عير و يقال عائر جبل مشهور في قبله

ص: ١٨٩

- ١- المدارك ٨:٢٦٠.
- ٢- الكافي ٤: ٥٦٤، التهذيب ٦: ١٢/٢٣، معاني الأخبار: ٣٣٨/٤، الوسائل ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧ ح ١٠، ١٠.
- ٣- الدروس ٢: ٢١.
- ٤- المسالك ١: ١٢٨.
- ٥- المدارك ٨: ٢٧٤؛ و انظر الذخيره: ٧٠٦.
- ٦- كشف اللثام ١: ٣٨٣.
- ٧- المسالك ١: ١٢٨.
- ٨- المدارك ٨: ٢٧٤.

المدينه قرب ذى الحليفه، و لعل المراد بظلّ و غير فيئه، كما فى مرسله الصدوق (١)، و التعبير بظلهما للتنبيه على أن الحرم داخلهما، بل بعضه (٢).

و فى الخبر القريب من الصحيح من غير إلى و غير (٣).

و روت العامه من غير إلى ثور، و من غير إلى أحد (٤).

و فى آخر من ذباب إلى واقم، و العريض و النقيب من قبل مكه (٥).

و ذباب كغراب و كتاب: جبل شامى المدينه، يقال: كان مضرب قبه النبى (صلّى الله عليه و آله) يوم الأحزاب.

و العريض مصغراً: وادٍ فى شرقى الحرّه قرب قناه، و هى أيضاً وادٍ.

و النقب: الطريق فى الجبل.

و فى الصحيحين إنه بريد فى بريد (٦).

لا يعضد و لا يقطع شجره للصباح المستفيضه و غيرها من المعتبره (٧)، و فى بعضها: «و لا يختلى خلاها» (٨).

ص: ١٩٠

١- الفقيه ٣٣٦/٢: ذيل الحديث ١٥٦٤، الوسائل ١٤:٣٦٥ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧ ح ٧.

٢- كشف اللثام ١:٣٨٣.

٣- الكافي ٤:٥٦٤/٣، التهذيب ٦:١٣/٢٦، الوسائل ١٤:٣٦٣ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧ ح ٢.

٤- سنن البيهقى ٥:١٩٦، سنن أبى داود ٢:٢١٦/٢٠٣٤ بتفاوت يسير، و انظر النهايه لابن الأثير ١:٢٢٩.

٥- الكافي ٤:٥٦٤/٤، معانى الأخبار: ٣٣٧/٣، الوسائل ١٤:٣٦٣ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧ ح ٣.

٦- الكافي ٤:٥٦٤/٣، الفقيه ٢:٣٣٦/١٥٦٢، التهذيب ٦:١٣/٢٦، الوسائل ١٤:٣٦٣، ٣٦٥ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧ ح ٢، ٥.

٧- الوسائل ١٤:٣٦٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧.

٨- الوسائل ١٤:٣٦٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧.



و ظاهرها التحريم كالعبارة، و هو الأظهر، وفاقاً للأكثر كما في كلام جماعه (١)، و عن التذكرة أنه المشهور (٢)، بل عزاه في المنتهى إلى علمائنا (٣)، مؤذناً بدعوى الإجماع؛ و هو حجه أخرى، مضافاً إلى الأخبار السليمة مع ذلك عن المعارض بالكلية، سوى الأصل، و يجب الخروج عنه بعد قيام الأدلة.

فالقول بالكراهه كما عليه الفاضلان في الشرائع و القواعد و غيرهما (٤)، بل في المسالك إنه المشهور (٥) لا وجه له.

قيل: و استثنى الفاضل في الكتابين و التحرير ما يحتاج إليه من الحشيش للعلف؛ لخبر عامي، و لأن بقرب المدينة أشجاراً و زروعاً كثيرة، فلو منع عن الاحتشاش للحاجه لزم الحرج المنفى في الشريعة، بخلاف حرم مكة. و استثنى ابن سعيد بعنى في الجامع عودی الناضح، كما في الصحيح (٦): «حرم رسول الله (صلى الله عليه و آله) ما بين لابتها صيدها، و حرم ما حولها بريد في بريد أن يختلى خلاها أو يعضد شجرها، إلا عودی الناضح» (٧).

أقول: و اللابه: الحزّه كما عن الجوهرى (٨). و الخلا: الرطب من

ص: ١٩١

- 
- ١- منهم: صاحب المدارك ٨: ٢٧٤، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١: ٣٩٩، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٣٨٣.
  - ٢- التذكرة ١: ٣٤١.
  - ٣- المنتهى ٢: ٧٩٩.
  - ٤- الشرائع ١: ٢٧٨، القواعد ١: ٩١؛ و انظر الإرشاد ١: ٣٣٩.
  - ٥- المسالك ١: ١٢٨.
  - ٦- الفقيه ٢: ٣٣٦/١٥٦٢، الوسائل ١٤: ٣٦٥، أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧ ح ٥.
  - ٧- كشف اللثام ١: ٣٨٣.
  - ٨- الصحاح ١: ٢٢٠.

النبات. واختلاؤه: جزّه، كما عن نص أهل اللغة (١).

ولا- بأس بصيده إلّا ما صيد في الحرّتين قيل: حرّّه واقم هي شرقيه المدينه، و حرّّه ليلي و هي غربيتها، و هي حرّّه العقيق، و لها حرّتان أُخريان جنوباً و شمالاً تتصلان بهما، فكأنّ الأربع حرّتان، فلذا اكتفى بهما، و هما حرّّه قبا و حرّّه الرجل ككسرى، و يمدّ، يترجّل فيها لكثرة حجارته (٢).

و ما اختاره الماتن من التفصيل بين ما صيد في الحرّتين فيحرم و ما صيد في غيرهما فلا هو الأقوى، و عزاه جمع إلى أكثر علمائنا (٣)، بل عليه الإجماع عن صريح الخلاف و ظاهر المنتهى (٤)؛ للصحيح: «يحرم صيد المدينه ما صيد بين الحرّتين» (٥).

و بهما يقيد ما أُطلق فيه الجواز من الصحاح و غيرها بحمله على ما صيد في غيرهما.

و هذا الجمع أولى من الجمع بالكراهه و إن اعتضد بالأصل كم مرّ غير مرّه، و عليه فيضعف القول بها في الجملة أو مطلقاً كما عليه الفاضلان في كتابيهما المتقدم إليهما الإشاره و غيرهما، و ادّعى في المسالك هنا أيضاً الشهره (٦).

ص: ١٩٢

- 
- ١- القاموس ٤:٣٢٧.
  - ٢- كشف اللثام ١:٣٨٣.
  - ٣- منهم: صاحب المدارك ٨:٢٧٤، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١:٣٩٩.
  - ٤- الخلاف ٢:٤٢٠، المنتهى ٢:٧٩٩.
  - ٥- الفقيه ٢:٣٣٧/١٥٦٦، التهذيب ٦:١٣/٢٥، الوسائل ١٤:٣٦٥، أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٧ ح ٩.
  - ٦- المسالك ١:١٢٨.

و ظاهر العبارة أنه لا- كراهه فيما صيد في غير الحزتين. و لا- بأس؛ به لأنه أيضاً ظاهر الأخبار أجمع، فلا وجه للقول بكراهيته أيضاً. لكن لا- بأس به بعد وجود قائل به، مسامحةً في أدله السنن، فيحمل الأخبار على أن المراد عدم الحرمة و الرخصة، لا نفى الكراهه.

### الرابع يستحب الغسل لدخولها

الرابع: يستحب الغسل لدخولها كما في بحث الأغسال من كتاب الطهارة قد مضى.

و زيارة النبي (صلى الله عليه و آله) و هو بالرفع عطف على الغسل، لا- على الدخول و إن صحَّ، لما مرَّ ثمه من استحبابه لها أيضاً، فالتقدير: يستحب زيارته (صلى الله عليه و آله) استحباباً مؤكداً و لذا جاز أن يجبر الإمام الناس عليها لو تركوها مضى، و خصوصاً للحاج، فقد ورد: «من أتى مكة حاجاً و لم يزرني إلى المدينة جفوته يوم القيامة، و من أتاني زائراً و جبت له شفاعتي، و من وجبت له شفاعتي و جبت له الجنة» (١).

و نحو ذيله: الصحيح المروي بأسانيد كثيرة و ألفاظ مختلفة، منها:

ما لمن زار رسول الله (صلى الله عليه و آله) قاصداً؟ قال: «له الجنة» (٢).

و زياره علي و فاطمه (عليهما السلام) من عند الروضة بناءً على أن قبرها (سلام الله عليها) هناك، كما هو ظاهر الماتن هنا و في الشرائع (٣)، وفاقاً

ص: ١٩٣

١- الكافي ٤/٥٤٨:٥، الفقيه ٢/٣٣٨:١٥٧١، التهذيب ٦/٤:٥، علل الشرائع: ٧/٤٦٠، الوسائل ١٤:٣٣٣ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣ ح ٣.

٢- الكافي ٤/٥٤٨:١ و فيه: متعمداً بدل: قاصداً، التهذيب ٦/٣:٣، كامل الزيارات: ١٢، الوسائل ١٤:٣٣٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣ ح ١.

٣- الشرائع ١:٢٧٨.

للهيائه (١)؛ لروايه، و فى اخرى إنها روضه من رياض الجنه (٢).

و قيل فى البقيع؛ لروايه أخرى (٣)، و استبعدها جماعه كالشيخ فى التهذيب و النهايه و المبسوط، و الفاضل فى التحرير و المنتهى، و الحلى، و ابن سعيد فى الجامع (٤).

و الأصح وفاقاً للصدوق و جماعه (٥) أنها دفنت فى بيتها، و هو الآن داخل فى المسجد؛ للصحيح: عن قبر فاطمه (سلام الله عليها)، فقال: «دفنت فى بيتها، فلما زادت بنو أميه فى المسجد صارت فى المسجد» (٦).

و حملت الروايتان السابقتان على التقيه، مع عدم وضوح سندهما، و لكن الأحوط زيارتها فى المواضع الثلاثه، كما فى القواعد و الدروس و غيرهما (٧)، و خصوصاً فى بيتها و من عند الروضه و هى بين القبر و المنبر، كما ذكره الشيخ و غيره.

و الأئمه الأربعة بالبقيع و السبعه الباقين فى مشاهدهم المشرفه المعروفه مع الإمكان، و إلا فمن البعيده.

و النصوص الوارده فى فضل زيارتهم (عليهم السلام) أكثر من أن تحصى، و تتأكد فى الحسين (عليه السلام)، بل ورد أن زيارته فرض على كل مؤمن (٨).

ص: ١٩٤

١- النهايه: ٢٧٨.

٢- الفقيه ٢: ٣٤١/١٥٧٤، معانى الأخبار: ٢٦٧/١، الوسائل ١٤: ٣٦٩، أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٨ ح ٤، ٥.

٣- الفقيه ٢: ٣٤١/١٥٧٣، الوسائل ١٤: ٣٦٩، أبواب المزار و ما يناسبه ح ٤.

٤- كشف اللثام ١: ٣٨٢.

٥- الصدوق فى الفقيه ٢: ٣٤١؛ ابن إدريس فى السرائر ١: ٦٥٢، العلامه فى التحرير ١: ١٣١، و المنتهى ٢: ٨٨٩.

٦- الفقيه ١: ١٤٨/٦٨٤، التهذيب ٣: ٢٥٥/٧٠٥، معانى الأخبار: ٢٦٨، الوسائل ١٤: ٣٦٨، أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٨ ح ٣.

٧- القواعد ١: ٩١، الدروس ٦: ٢؛ و انظر كشف اللثام ١: ٣٨٢.

٨- كامل الزيارات: ١٢١، الوسائل ١٤: ٤٤٣، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٤٤ ح ١.

و أن تركها ترك حق الله (١) تعالى (٢).

و أن تركها عقوق رسول الله (صلى الله عليه و آله) (٣)، و انتقاص في الإيمان و الدين (٤).

و أنه حق على الغنى زيارته في السنه مرتين و الفقير مره (٥).

و أن من أتى عليه حول و لم يأت قبره نقص من عمره حول (٦)، و أنها تطيل العمر (٧).

و أن أيام زيارته لا تعدّ من الأجل (٨)، و تفرّج الغم (٩)، و تمحص الذنوب و لكل خطوه حج مبرور له (١٠).

و بزيارته أجر عتق ألف نسمة و حمل على ألف فرس في سبيل الله و رسوله (١١). و له بكل درهم أنفقه عشره آلاف درهم

(١٢).

ص: ١٩٥

١- في «ح» و «ك»: الله.

٢- التهذيب ٦/٤٢: ٨٧، الوسائل ١٤: ٤٢٨، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٤٤ ح ١.

٣- التهذيب ٦/٤٥: ٩٦، الوسائل ١٤: ٤٢٩، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣٨ ح ٢.

٤- كامل الزيارات: ١٩٣، الوسائل ١٤: ٤٣١، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣٨ ح ١.

٥- التهذيب ٦/٤٢: ٨٨، الوسائل ١٤: ٤٣٧، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٤٠ ح ١.

٦- التهذيب ٦/٤٣: ٩١، كامل الزيارات: ١٥١، الوسائل ١٤: ٤٣٠، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣٨ ح ٤.

٧- التهذيب ٦/٤٢: ٨٦، الوسائل ١٤: ٤١٣، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣٧ ح ٨.

٨- التهذيب ٦/٤٣: ٩٠، كامل الزيارات: ١٣٦، الوسائل ١٤: ٤١٤، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣٧ ح ٩.

٩- فرحه الغرى: ١٠٤، الوسائل ١٤: ٣٨١، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٢٥ ح ٢.

١٠- التهذيب ٦/٤٤: ٩٣، المقنعه: ٤٦٨، الوسائل ١٤: ٤٤٦، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٤٥ ح ٢.

١١- الكافي ٤/٥٨١: ٥، التهذيب ٦/٤٤: ٩٤، كامل الزيارات: ١٦٤، الوسائل ١٤: ٤٥٥، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٤٦ ح ١.

١٢- كامل الزيارات: ١٢٧، ١٢٨، الوسائل ١٤: ٤٨١، أبواب المزار و ما يناسبه ب ٥٨ ح ٢.

و من أتى بقبره عارفاً بحقه غفر الله تعالى ما تقدم من ذنوبه و ما تأخر (١).

و أن زيارته خير من عشرين حجه (٢).

و أن زيارته يوم عرفه مع المعرفه بحقه ألف حجه و ألف عمره متقبّلات و ألف غزوه مع نبى أو وصى (٣)، و زيارته أول رجب مغفره الذنوب البته (٤)، و نصف شعبان يضافحه مائه ألف نبى و عشرون ألف نبى (٥)، و ليله القدر مغفره الذنوب (٦).

و أن لمن جمع فى سنه واحده بين زيارته ليله عرفه و الفطر و ليله النصف من شعبان ثواب ألف حجه مبروره و ألف عمره متقبّله و قضاء ألف حاجه فى الدنيا و الآخره (٧).

و من زاره يوم عاشوراء عارفاً بحقه كمن زار الله تعالى فوق عرشه (٨).

ص: ١٩٦

- 
- ١- الكافى ٤/٥٨٢: ١٠، الوسائل ١٤: ٤١١ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٣٧ ح ٦.
  - ٢- الكافى ٤/٥٨٠: ٢، التهذيب ٦/٤٧: ١٠٢، كامل الزيارات: ١٦١، الوسائل ١٤: ٤٤٦ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٤٥ ح ٣.
  - ٣- كامل الزيارات: ١٦٩، أمالى الطوسى: ٢٠٤، الوسائل ١٤: ٤٥٩ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٤٩ ح ١، فى «ح» و «ق»: ألف ألف حجه و ألف ألف عمره.
  - ٤- التهذيب ٦/٤٨: ١٠٧، مصباح المتهدج: ٧٣٧، الوسائل ١٤: ٤٦٥ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٥٠ ح ١.
  - ٥- التهذيب ٦/٤٨: ١٠٩، كامل الزيارات: ١٧٩، الوسائل ١٤: ٤٦٧ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٥١ ح ١.
  - ٦- التهذيب ٦/٤٩: ١١١، كامل الزيارات: ١٨٤، الوسائل ١٤: ٤٧٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٥٣ ح ١.
  - ٧- التهذيب ٦/٥١: ١١٩، كامل الزيارات: ١٨٠، الوسائل ١٤: ٤٧٥ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٥٤ ح ٢.
  - ٨- كامل الزيارات: ١٧٤، الوسائل ١٤: ٤٦٩ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٥١ ح ٥.

و من بعد عنه و صعد على سطحه ثم رفع رأسه إلى السماء ثم توجه إلى قبره و قال: السلام عليك يا أبا عبد الله، السلام عليك و رحمه الله و بركاته، كتب له زوره، و الزوره حجه و عمره (١).

و لو فعل ذلك كل يوم خمس مرات كتب الله تعالى له ذلك.

و كذلك زياره الرضا (عليه السلام) فقد ورد أنها كسبعين ألف حجه (٢).

و سئل الجواد (عليه السلام): أ زیاره الرضا (عليه السلام) أفضل أم زیاره الحسين (عليه السلام)؟ قال: « زیاره أبی أفضل، لأنه لا یزوره إلا الخواص من شیعته» (٣).

و عنه (عليه السلام) إن أفضله رجب (٤).

و عنه (عليه السلام) إنها تعدل ألف حجه لمن یزوره عارفاً بحقه (٥).

و عن الرضا (عليه السلام): « من زارنی علی بعد داری و مزاری أتیته یوم القیامه فی ثلاثه مواطن حتی أخلصه من أهوالها: إذا تطایرت الکتب یمیناً و شمالاً، و عند الصراط، و عند المیزان» (٦).

و الصلاه فی مسجد النبی (صلی الله علیه و آله) و خصوصاً بین القبر الشریف و المنبر و هو الروضه لأنها أشرف بقاع المسجد.

و فی جملة من المعتبره و فیها الصحیح و غیرها أنها روضه من

ص: ١٩٧

١- الكافي ٤/٥٨٩، التهذيب ٦/١١٦: ٢٠٥، كامل الزيارات: ٢٨٧، الوسائل ١٤: ٤٩٣ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٦٣ ح ٢.

٢- الكافي ٤/٥٨٥، الوسائل ١٤: ٥٦٥ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٨٧ ح ١.

٣- الكافي ٤/٥٨٤، الفقيه ٢/٣٤٨: ١٥٩٨، التهذيب ٦/٨٤: ١٦٥، كامل الزيارات: ٣٠٦، الوسائل ١٤: ٥٦٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٨٥ ح ١.

٤- الكافي ٤/٥٨٢، التهذيب ٦/١٦٦: ١٦٦، كامل الزيارات: ٣٠٥، الوسائل ١٤: ٥٦٥ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٨٧ ح ٢.

٥- الفقيه ٢/٣٤٩: ١٥٩٩، التهذيب ٦/٨٥: ١٦٨، الوسائل ١٤: ٥٦٦ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٨٧ ح ٣.

٦- الفقيه ٢/٣٥: ١٦٠٦، التهذيب ٦/٨٥: ١٦٩، كامل الزيارات: ٣٠٤، الوسائل ١٤: ٥٥١ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٨٢ ح ٢.

رياض الجنة (١)؛ و لعلها كافيه فى استحباب الصلاه فيها بخصوصها و إن لم نقف فيه على روايه بخصوصها.

و أن يصام بها أى بالمدينه الأربعاء و يومان بعده يعنى الخميس و الجمعه للحاجه و الاعتكاف فيها بالمسجد.

و أن يصلّى ليله الأربعاء عند أسطوانه أبى لُبابه و هى أسطوانه التوبه، قيل: و هى الرابعه من المنبر فى المشرق على ما فى خلاصه الوفاء، و القعود عندها يومه (٢).

و الصلاه ليله الخميس عند الأسطوانه التى تلى مقام الرسول (صلّى الله عليه و آله) أى المحراب، و الكون عندها يومه.

و الصلاه فى المساجد التى بها، كمسجد الأحزاب و هو مسجد الفتح، و مسجد الفضيخ، و مشربه أم إبراهيم.

و إتيان قبور الشهداء بأحد خصوصاً قبر حمزه كل ذلك للصالح المستفيضة و غيرها من المعتمده:

ففى الصحيح: «إذا فرغت من الدعاء عند قبر النبى (صلّى الله عليه و آله) فائت المنبر، فامسحه بيدك و خذ برمانتيه و هما السفلا و إن و امسح عينيك و وجهك به فإنه يقال: إنه شفاء للعين، و قم عنده فاحمد الله تعالى و أثن عليه و سل حاجتك، فإن رسول الله (صلّى الله عليه و آله) قال ما بين قبرى و منبرى روضه من رياض الجنة و منبرى على ترعه من ترع الجنة و الترعه هى الباب الصغيره ثم تأتى مقام النبى صلى الله عليه و آله فتصلّى فيه ما بدا لك، فإذا دخلت المسجد فصلّ على النبى (صلّى الله عليه و آله)، و إذا خرجت فاصنع مثل ذلك، و أكثر من الصلاه فى

ص: ١٩٨

١- الوسائل ٣٤٤:١٤ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٧.

٢- كشف اللثام ٣٨٢:١.



مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) « (١) وفيه: » إن كان لك مقام بالمدينه ثلاثه أيام صمت أول يوم الأربعاء، و تصلى ليله الأربعاء عند أسطوانه أبي لُبابه، وهى أسطوانه التوبه التى ربط فيها نفسه حتى نزل عذره من السماء، و تقعد عندها يوم الأربعاء، ثم تأتى ليله الخميس التى تليها ممّا يلى مقام النبى (صلى الله عليه وآله) ليلتك و يومك و تصوم يوم الخميس، ثم تأتى الأسطوانه التى تلى مقام النبى (صلى الله عليه وآله) و مصلاه ليله الجمعة فتصلى عندها ليلتك و يومك و تصوم يوم الجمعة، فإن استطعت أن لا تتكلم بشيء فى هذه الأيام فافعل إلّا ما لا بدّ لك منه، و لا تخرج من المسجد إلّا لحاجه، و لا تنام فى ليل و لا فى نهار فافعل، فإن ذلك ممّا يعدّ فيه الفضل، ثم احمد الله تعالى فى يوم الجمعة و أثن عليه و صلّ على النبى (صلى الله عليه وآله) و سل حاجتك، و ليكن فيما تقول: اللهم ما كانت لى إليك من حاجه، شرعت أنا فى طلبها و التماسها أو لم أشرع، سألتكها أو لم أسألكها، فإنى أتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة فى قضاء حوائجى، صغيرها و كبيرها، فإنك حرى أن تقضى حاجتك إن شاء الله « (٢).

و فى الصحيح: « صم الأربعاء و الخميس و الجمعة، و صلّ ليله الأربعاء و يوم الأربعاء عند الأسطوانه التى تلى رأس رسول الله (صلى الله عليه وآله)، و ليله الخميس و يوم الخميس عند أسطوانه أبي لُبابه، و ليله الجمعة و يوم الجمعة عند الأسطوانه التى تلى مقام النبى (صلى الله عليه وآله)، و ادع [ب] هذا الدعاء لحاجتك، و هو:

اللهم إني بعزتك و قوتك و قدرتك و جميع ما أحاط به علمك أن

ص: ١٩٩

١- الكافي ٤/٥٥٣، الفقيه ٢/٣٣٩، التهذيب ٦/١٢٧، الوسائل ١٤:٣٤٤ أبواب المزار و ما يناسبه ب ٧ ح ١.

٢- التهذيب ٦/١٦٠، الوسائل ١٤:٣٥٠ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١١ ح ١.

تصلى على محمد و آل محمد (١) و أن تفعل بي كذا و كذا» (٢).

و نحوه آخر، إنما أنه ليس فيه ذكر الليل و لا- هذا الدعاء، و فيه الصلاة يوم الجمعة عند مقام النبي (صلى الله عليه و آله) مقابل الأُسُطوانه الكثيره الخلق، و الدعاء عندهنّ جميعاً لكلّ حاجه (٣).

و فيهما مخالفه لما سبقهما فى الصلاة عند أُسُطوانه أبى لبابه، ففيهما أنها فى ليله الخميس، و فيما سبقهما أنها ليله الأربعاء، و للتخير وجه، إلا أن الأشهر الثانى، و الأخذ به أحوط.

و فيه: «لا تدع إتيان المشاهد كلّها: مسجد قُباء فإنه المسجد الذى أُسِّس على التقوى من أول يوم، و مشربه أم إبراهيم، و مسجد الفضيخ، و قبور الشهداء، و مسجد الأحزاب و هو مسجد الفتح» قال: «و بلغنا أنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان إذا أتى قبور الشهداء قال: السلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار، و ليكن فيما تقول عند مسجد الفتح: يا صريخ المكروبين و يا مجيب دعوه المضطرين، اكشف همى و غمى و كربى كما كشفت عن نبيك همّه و غمّه و كربه و كفيته هول عدّوه فى هذا المكان» (٤).

ص: ٢٠٠

١- فى «ح» و «ك» زياده: و على أهل بيته. و فى «ق»: أن تصلى على محمد و أهل بيته.

٢- الكافى ٤/٥٥٨، الوسائل ١٤:٣٥١ أبواب المزار و ما يناسب به ب ١١ ح ٤.

٣- الكافى ٤/٥٥٨، الوسائل ١٤:٣٥١ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١١ ح ٣.

٤- الكافى ٤/٥٦٠، الفقيه ٢:٣٤٣ بتفاوت يسير، التهذيب ٦/١٧:٣٨، الوسائل ١٤:٣٥٢ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٢ ح ١.

المقصد الثاني:

في بيان حقيقة العمرة و حكمها.

و هي لغة: الزيارة، و شرعاً: المناسك المخصوصه الواقعه في الميقات و مكه.

و هي واجبه في العمر بأصل الشرع مره كالحج على كل مكلف، بالشرائط المعبره في الحج بالكتاب و السنه و الإجماع.

ففي الصحيح: «العمرة واجبه على الخلق بمنزله الحج، لأن الله تعالى يقول وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ [١] (١)» و إنما نزلت العمرة بالمدينه «(٢)».

و نحوه آخر بزياده قوله: قلت فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ [٢] أ يَجْزِي عَنْهُ؟ قال: «نعم» (٣).

و فيه: عن قول الله عزَّ و جلَّ: وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا [٣] (٤) يعني به الحج دون العمرة؟ قال: «لا، و لكنه يعني الحج و العمرة جميعاً، لأنهما مفروضان» (٥).

و ربما ظهر من إطلاقتها كالعباره و نحوها أنه لا يشترط في وجوبها الاستطاعه للحج معها، بل لو استطاع لها خاصه وجبت، كما أنه لو استطاع

ص: ٢٠١

١- البقره: ١٩٦.

٢- التهذيب ٥: ٤٣٣/١٥٠٢، الوسائل ١٤: ٢٩٥ أبواب العمرة ب ١ ح ٢.

٣- الكافي ٤: ٢٦٥/٤، الوسائل ١٤: ٢٩٦ أبواب العمرة ب ١ ح ٣.

٤- آل عمران: ٩٧.

٥- علل الشرائع: ٢٤٥٣/٢، الوسائل ١٤: ٢٩٧ أبواب العمرة ب ١ ح ٧.

للحج خاصة وجب دون العمره.

و هو أصح الأقوال فى المسأله و أشهرها؛ إذ لم نجد من الأدله ما يدلّ على ارتباط أحدهما بالآخر فى الوجوب و إن حكى قولاً (١)، و لا على ارتباط العمره بالحج خاصة فلا تجب إلّا بوجوبه، دون الحج، و إن اختاره فى الدروس (٢).

هذا فى العمره المفرده كما هو المفروض من المقصد فى العبارة. أما عمره التمتع فلا ريب فى توقف وجوبها على الاستطاعه لها و للحج؛ لدخولها فيه، و ارتباطها به، و كونها بمنزله الجزء منه، و هو موضع وفاق.

و تجب فوراً كالحج بلا خلاف كما عن السرائر (٣)، بل عن التذكرة الإجماع عليه (٤).

و قد تجب كالحج بنذر و شبهه من العهد و اليمين و الاستئجار، و الإفساد لها على ما قطع به الأصحاب.

و الفوات أى فوات الحج، فإنه يجب التحلل منه بعمره مفرده، كما سبق إليه الإشاره فى بحث من فاته الحج فى أواخر القول فى الوقوف بالمشعر.

و بدخول مكه بل الحرم لمن قصدهما كائناً من كان عدا من يتكرر منه الدخول فيها (٥) و المريض و من أحلّ و لمّا يمضى شهر، فإنه لا تجب على هؤلاء كما سبق فى الإحرام مفصلاً.

ص: ٢٠٢

١- حكاة فى المسالك ١:١٤٦.

٢- الدروس ١:٣٣٣.

٣- السرائر ١:٥١٥.

٤- التذكرة ١:٢٩٦.

٥- فى «ح» زياده: كالحطاب و الحشاش.

و المراد بالوجوب هنا الوجوب الشرطى لا الشرعى فيترتب الإثم و المؤاخذة على الدخول بغير إحرام لا على تركها كالطهاره  
لصلاه النافله.

ولا- فرق فى ذلك بين ما إذا وجب الدخول شرعاً أم لا، إلّا على القول بوجوب ما لا يتم الواجب إلّا به، فتجب العمرة شرعاً فى  
الأول و شرطاً فى الثانى.

و إنما يجب الإحرام بها للدخول، تخييراً بينه و بين إحرام الحج، لا عيناً؛ لما مضى.

### أفعالها ثمانية

و أفعالها ثمانية: النهى و الإحرام و الطواف و ركعتاه و السعى بعده و طواف النساء و ركعتاه و التقصير أو الحلق بلا خلاف فى  
شئ من ذلك فتوى و نصياً، إلّا فى وجوب طواف النساء، فقد اختلف فى وجوبه فيها، و الأظهر الأشهر الوجوب كما مرّ فى آخر  
بحث الطواف مستوفى.

و ممّا يدل على التخيير بين الحلق و التقصير و إن اقتصر فى الشرائع على الأخير (١) الصحيح: فى الرجل يجىء معتمراً عمره  
مبتوله، قال:

« يجزئه إذا طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروه و حلق أن يطوف طوافاً واحداً بالبيت، و من شاء أن يقصر قصر» (٢).

و تصح العمرة المفردة فى جميع أيام السنه للإطلاقات، مضافاً إلى ما سيأتى من الروايات فى صحه الاتباع، و صريح الصحيح:

« المعتمر يعتمر فى أىّ شهر السنه شاء، و أفضل العمرة عمره رجب» (٣).

ص: ٢٠٣

١- الشرائع ١:٣٠٢.

٢- الكافى ٤: ٥٣٨/٦، الوسائل ١٤: ٣١٦ أبواب العمرة ب ٩ ح ١.

٣- الكافى ٤: ٥٣٦/٦، الوسائل ١٤: ٣٠٣ أبواب العمرة ب ٣ ح ١٣.

و عن المنتهى: أنه لا يعرف فيه خلافاً (١).

و أفضلها أى أيام السنه رجب بلا خلاف؛ لما عرفته من الصحيحه، مضافاً إلى الصحاح الأخر المستفيضه و غيرها من المعتمده:

ففى الصحيح: أى العمره أفضل، عمره رجب أو عمره فى شهر رمضان؟ فقال: «لا، بل عمره فى رجب أفضل» (٢).

و يرشد إليه ما مرّ فى أحكام المواقيت من جواز الإحرام قبل الميقات للعمره فى رجب.

و يتحقق العمره فيه بالإهلال فيه و إن أكملها فى غيره؛ للصحيح: إذا أحرمت و عليك من رجب يوم و ليله فعمرتك رجبية» (٣).

و من أحرم بها أى بالعمره المبتوله فى أشهر الحج و دخل مكة جاز أن ينوى بها عمره التمتع و يلزمه الدم أى الهدى؛ للصحيح:

« من دخل مكة معتمراً مفرداً للعمره ففضى عمرته ثم خرج كان ذلك له، و إن أقام إلى أن يدركه الحج كانت عمرته متعه» و

قال: «ليس يكون متعه إلّا فى أشهر الحج» (٤).

و مقتضاه جواز التمتع بالعمره المفرده فى أشهر الحج (بمعنى إيقاع) (٥) حج التمتع بعدها و إن لم ينوبها التمتع، و على هذا فلا

وجه لتقييد العمره المفرده بما إذا لم تكن متعينه بنذر و ما شابهه كما ذكره فى المسالك

ص: ٢٠٤

١- المنتهى ٢: ٦٦٥.

٢- الفقيه ٢: ٢٧٦/ ١٣٤٧، الوسائل ١٤: ٣٠١ أبواب العمره ب ٣ ح ٣.

٣- الفقيه ٢: ٢٧٦/ ١٣٤٩، الوسائل ١٤: ٣٠١ أبواب العمره ب ٣ ح ٤.

٤- التهذيب ٥: ٤٣٥/ ١٥١٣، الوسائل ١٤: ٣١٢ أبواب العمره ب ٧ ح ٥.

٥- فى «ق»: و إيقاع.

و غيره (١)، و تبّه على ما ذكرنا سبطه (٢).

ثم إن مقتضى إطلاق صدره جواز الخروج بعد فعل العمره إلى حيث شاء، سواء بقى إلى يوم الترويه أم لا. و نحوه فى ذلك آخر صحيحة و غيرها، ففى الصحيح: «لا بأس بالعمره المفردة فى أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله» (٣).

و فيه: عن رجل خرج فى أشهر الحج معتمراً ثم رجع إلى بلده، قال:

«لا بأس، و إن حج فى عامه ذلك و أفرد الحج فليس عليه دم» (٤).

خلافاً للمحكى عن القاضى، فأوجب الحج على من أدرك الترويه (٥)؛ للصحيح: «من اعتمر عمره مفردة فله أن يخرج إلى أهله متى شاء إلا أن يدركه خروج الناس يوم الترويه» (٦).

و قريب منه ذيل الصحيحه المتقدمه.

و حملهما الأصحاب على الاستحباب، جمعاً بينهما و بين ما مرّ من الأخبار المرخصه للرجوع إلى أهله متى شاء، و فى بعضها أن الحسين بن على (عليهما السلام) خرج يوم الترويه إلى العراق و كان معتمراً (٧)، لكنه يحتمل الضروره.

ص: ٢٠٥

١- المسالك ١:١٤٧؛ و انظر المفاتيح ١:٣٠٩.

٢- المدارك ٨:٤٦٤.

٣- الكافى ٤:٥٣٤، التهذيب ٥:٤٣٦/١٥١٥، الإستبصار ٢:٣٢٧/١١٥٩، الوسائل ١٤:٣١٠ أبواب العمره ب ٧ ح ١.

٤- الكافى ٤:٥٣٥، التهذيب ٥:٤٣٦/١٥١٦، الإستبصار ٢:٣٢٧/١١٦٠، الوسائل ١٤:٣١٠ أبواب العمره ب ٧ ح ٢.

٥- المهذب ١:٢٧٢.

٦- الفقيه ٢:٢٧٤/١٣٣٦، الوسائل ١٤:٣١٣ أبواب العمره ب ٧ ح ٩.

٧- تقدم مصدره فى الهامش (٢).

و الجمع بتقييد الأخبار المطلقة في الرخصة بما إذا لم يدرك يوم الترويه أولى من الجمع بالحمل على الاستحباب كما مرّ غير مرّه.

فقوله في غايه القوّه، لولا الشذوذ و الندره؛ و بُعد حمل فعل الحسين (عليه السّلام) على الضروره، نظراً إلى سياق الروايه المتضمنه له، فتدبرّ؛ و اعتضاداً الاستحباب باختلاف أخبار الباب في الرخصه على الإطلاق، أو التقييد بما عرفته في الصحيحه، أو بما إذا لم يدرك هلاك ذى الحجه و إلّا فعمرته متعه، كما في الصحيح: «إن كان اعتمر في ذى القعدة فحسن، و إن كان في ذى الحجه فلا يصلح إلّا الحج» (١).

و أظهر منه الخير: «من دخل مكه بعمره فأقام إلى هلال ذى الحجه فليس له أن يخرج حتى يحج من الناس» (٢).

و الحكم (٣) بأنها في أشهر الحج متعه على الإطلاق، كما في الصحيح:

عن المعتمر في أشهر الحج، قال: «هي متعه» (٤).

و أظهر منه المرسل: سأل بعض أصحابنا أبا جعفر (عليه السّلام) في عشر من شوال فقال: إنى أريد أفرد عمره هذا الشهر، فقال له: «أنت مرتين بالحج» (٥).

و الجمع بين هذه الأخبار بعد ذلك يتحقق بحمل الاختلاف على تفاوت مراتب الاستحباب، كما صرّح به بعض الأصحاب.

ص: ٢٠٦

١- الفقيه ١٣٤:٢/٢٧٥، الوسائل ١٤:٣١٣ أبواب العمره ب ٧ ح ١١.

٢- التهذيب ٥:٤٣٦/١٥١٧، الإستبصار ٢:٣٢٧/١١٦١، الوسائل ١٤:٣١٢ أبواب العمره ب ٧ ح ٦.

٣- عطف على الرخصة.

٤- التهذيب ٥:٤٣٦/١٥١٤، الوسائل ١٤:٣١١ أبواب العمره ب ٧ ح ٤.

٥- التهذيب ٥:٤٣٦/١٥١٨، الإستبصار ٢:٣٢٧/١١٦٢، الوسائل ١٤:٣١٢ أبواب العمره ب ٧ ح ٨.



فقال: لو اعتمر مفردة في أشهر الحج استحب له الإقامة ليحج، و يجعلها متعة، خصوصاً إذا أقام إلى هلال ذي الحجة، و لا سيما إذا أقام إلى الترويه؛ للأخبار و إن خلت عما قبل هلال ذي الحجة. و لا يجب؛ للأصل، و الأخبار. لكن الأخبار الأولى تعطى الانتقال إلى المتعة و إن لم ينو (١). انتهى.

و هو حسن، إنما أن قوله: و إن خلت عمّا قبل هلال ذي الحجة، المناقشه فيه واضحة؛ لما عرفت من ورود الروايات به أيضاً، و هي الصحيح الأخير مع ما بعده.

و استفاد من مفهوم عبارته أنه لو أحرم في غير أشهر الحج لم يجز له أن ينو بها المتعة، و هو كذلك. و وجه واضح.

و في الخبر: من أين افترق المتمتع و المعتمر؟ فقال: «إن المتمتع مرتبط بالحج، و المعتمر إذا فرغ منها ذهب حيث شاء، و قد اعتمر الحسين (عليه السلام) في ذي الحجة ثم راح يوم الترويه إلى العراق و الناس يروحون إلى منى، و لا بأس بالعمرة في ذي الحجة لمن لا يريد الحج» (٢).

و يصح الإتيان أى إتيان عمره بأخرى إذا كان بينهما شهر وفاقاً لجماعه، و منهم: الشيخ في أحد قوليّه و ابن حمزه و الحلبي و ابن زهره (٣)، لكنهما قالوا: في كلّ شهر، أو في كلّ سنه مره، و هو يحتمل التردد و التوقف في جوازها في كلّ شهر.

ص: ٢٠٧

١- كشف اللثام ٣٨٥: ١.

٢- الكافي ٤/٥٣٥، التهذيب ٥/٤٣٧، الإستبصار ٢/٣٢٨، الوسائل ١٤/٣١١ أبواب العمره ب ٧ ح ٣.

٣- الشيخ في المبسوط ١/٣٠٤، ابن حمزه في الوسيله: ١٥٧، الحلبي في الكافي في الفقه: ٢٢١، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨٣.

و لا ريب فى ضعفه؛ للصحيح المستفيضه و غيرها بأن لكل شهر عمره، كما فى جمله منها (١)، و فى جمله اخرى: إن فى كل شهر عمره (٢).

و لا معارض لها سوى الصحيحين بأن العمره فى كل سنه كما فى أحدهما (٣)، و لا تكون عمرتان فى سنه كما فى ثانيهما (٤).

و لقصورهما عن المقاومه لما مضى من وجوه شتى، أعظمها كثرتها عدداً، و اشتهاها فتوى، حتى كاد أن يكون الفتوى بها و لو فى جمله إجمالاً ممن عدا العماني على الظاهر، المصرح به فى المختلف (٥)، دونهما، مع عدم صراحتهما فى العمره المفرده، و قوه احتمال اختصاصهما بالتمتع بها، أو جب حملهما عليها، دون المفرده، جمعاً بين الأدله و تعادياً من طرحهما بالكليه.

و على هذا الجمع اتفاق من عدا العماني، كما قيل (٦).

و ربما حملاً- على التقيه؛ لأنه رأى بعض العامه (٧)، أو على أن المراد فيهما إنى لا- أعتمر فى كل سنه إلا مرّه، و فى الأول تأكد استحباب الاعتمار فى كل سنه، و لا بأس بها و إن بعدت غايته.

و بالجمله: لا إشكال فى جواز الاعتمار فى كل شهر مرّه، و إنما هو

ص: ٢٠٨

١- الوسائل ١٤:٣٠٨ ٣١٠ أبواب العمره ب ٦ الأحاديث ١١، ٩، ٨، ٥، ٤.

٢- الوسائل ١٤:٣٠٧ أبواب العمره ب ٦ ح ١، ٢.

٣- التهذيب ٥:٤٣٥/١٥١١، الإستبصار ٢:٣٢٦/١١٥٦، الوسائل ١٤:٣٠٩ أبواب العمره ب ٦ ح ٦.

٤- التهذيب ٥:٤٣٥/١٥١٢، الإستبصار ٢:٣٢٦/١١٥٧، الوسائل ١٤:٣٠٩ أبواب العمره ب ٦ ح ٧.

٥- المختلف: ٣١٩.

٦- انظر المختلف: ٣٢٠.

٧- كما فى الأم ٢:١٣٣، و بدايه المجتهد ١:٣٣٨.

فى المنع عن الزيادة فى عنها، كما هو ظاهر العبارة و باقى الجماعة؛ لعدم وضوح دليل عليه من الأخبار السابقة؛ إذ غايتها الدلالة على جواز الاعتماد فى كل شهر و أن لكل شهر عمره، و هو لا يدل على النهى عن الزيادة، و قد اعترف بذلك من المتأخرين جماعة (١).

و بعضه الخبر: « لكل شهر عمره » قال: فقلت له: يكون أقل من ذلك؟ قال: « لكل عشرة أيام عمره » (٢).

فإنه مع التصريح فى صدره بأن لكل شهر عمره لم يفهم الراوى المنع عن الزيادة، بل سأل عنها على حده، و هو (عليه السلام) قد قرره على فهمه، و مع ذلك فقد أجاب فى الذيل بأن لكل عشرة عمره.

و لأجله قيل بصحة الإتيان إذا كان بينهما عشرة أيام و القائل جماعة كالشيخ فى قوله الثانى (٣)، بل جميع كتبه كما قيل (٤)، و المهذب و الجامع (٥) و الإصباح، و هو خيره الفاضل فى التحرير و التذكرة و المنتهى و الإرشاد (٦).

و لا بأس به لو صحح السند، لكن ليس فيه دلالة على المنع عن الاعتماد فيما دون العشرة، بل سبيله سبيل الأخبار السابقة، إلا أن يقال: إن سوق السؤال و الجواب فيه يقتضيه، و هو غيره يعيد، إلا أن السند ضعيف.

ص: ٢٠٩

١- منهم: الأردبيلي فى مجمع الفائده ٧:٣٩٥، و المجلسي فى ملاذ الأخيار ٨:٤٥٦، و السبزواري فى الذخيره: ٦٩٩.

٢- الفقيه ٢: ٢٧٨/١٣٦٣، الوسائل ١٤:٣٠٩ أبواب العمره ب ٦ ح ٩.

٣- المبسوط ١:٣٠٤.

٤- كشف اللثام ١:٣٨٦.

٥- المهذب ١:٢١١، الجامع للشرائع: ١٧٩.

٦- التحرير ١:١٢٩، التذكرة ١:٤٠١، المنتهى ٢:٨٧٧، الإرشاد ١:٣٣٨.

وقيل كما عن العماني (١) خاصة أنه لا يكون في السنه إلّا عمره واحده لما عرفته مع الجواب عنه مفضلاً، فلا نعيدهما.

و هنا قول رابع أشار إليه بقوله:

و لم يقدر علم الهدى بينهما حدًا من الحدود الثلاثة و لا غيرها، بل جوّز الاعتمار في كل يوم مره فصاعداً (٢)، و وافقه الديلمي و الحلّي كثير من المتأخرين (٣).

و عزاه في الناصريات إلى أصحابنا (٤)، مؤذناً بدعوى الإجماع عليه، و استدل عليه بالنبوي: «العمره إلى العمره كفاره لما بينهما» (٥) قال: و لم يفصل (عليه السلام) بين أن يكون ذلك لسنه أو سنتين، أو شهر أو شهرين.

و فيه: بعد الإغماض عن السند أنه بالنسبه إلى تحديد المده بينهما مجمل غير واضح الدلاله، فإن إطلاقه مسوق لبيان الفضيله، لا لتحديد المده، و بذلك أجاب عنه جماعه (٦)، و به يمكن الجواب عن الإطلاقات الأخر في النذب إليها إن وجدت.

ص: ٢١٠

١- حكاه عنه في المختلف: ٣٢٠.

٢- جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٦٣.

٣- الديلمي في المراسم: ١٠٤، الحلّي في السرائر ١: ٦٣٤، و الفاضل الآبي في كشف الرموز ١: ٣٩٠، و الشهيدان في اللمعه (الروضه البهيه ٢): ٣٧٥ و المسالك ١: ١٤٧.

٤- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٠٨.

٥- صحيح البخارى ٢: ٣، صحيح مسلم ٢: ٩٨٣، سنن ابن ماجه ٢: ٩٦٤، الموطأ ١: ٣٤٦، مسند أحمد ٣: ٤٤٧.

٦- قال العلامة في المختلف: ٣٢٠ و قول المرتضى لا حجه فيه، و استدلاله غير ناهض، إذ حكمه- (عليه السلام) بكون العمره إلى العمره كفاره لما بينهما، لا دلالة فيه على التقدير و لا على عدمه. و هكذا قال في الحدائق ١٦: ٣٢٣.

و ممّا ذكر ظهر أن المسأله محل إشكال؛ لعدم وضوح دليل على شيء ممّا فيها من الأقوال، فلا يترك فيها الاحتياط على حال.  
نعم، ينبغي القطع بجوازها في كل شهر، و يبقى الكلام في العشر فما دونها؛ لضعف المستند فيهما، فتركها فيهما أحوط و أولى. و لا يجوز المسامحه هنا في الفتوى باستحبابها فيهما؛ لوجود القول بالتحريم و المنع عنهما.

و العمره المتمتع بها تجزئ من المفرده المفروضه إجماعاً فتوى و روايه، و هي صحاح مستفيضه و غيرها من المعتبره (١).

و تلزم أى المتمتع بها مره كلّ من ليس من حاضرى المسجد الحرام و كان نائياً عنه.

و لا تصحّ إلّا فى أشهر الحج لارتباطها به، كما مرّ الكلام فى جميع ذلك مفضلاً.

و يتعيّن فيها التقصير و هو إبانة الشعر أو الظفر بحديد و نتف و قرض و غيرها.

و يكفى فيه المسمّى، و هو ما يصدق عليه أنه أخذ من شعر أو ظفر.

كلّ ذلك للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره (٢).

و أما ما فى الصحيح: «إذا فرغت من سعيك و أنت متمتع فقصّر من شعرك من جوانبه و لحيتك، و خذ من شاربك، و قلم أظفارك، و أبق منها لحجّك، فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كلّ شيء يحلّ منه المحرم» (٣).

ص: ٢١١

١- الوسائل ١٤:٣٠٥ أبواب العمره ب ٥.

٢- الوسائل ١٣:٥٠٧ أبواب التقصير ب ٣.

٣- الكافي ٤:٤٣٨، الفقيه ٢:٢٣٦/١١٢٧، التهذيب ٥:١٥٧/٥٢١، الوسائل ١٣:٥٠٦ أبواب التقصير ب ١ ح ٤.

فمحمول على الاستحباب، إلّا قوله (عليه السّلام): «و أبق منها لحجّك» فباق على ظاهره من الوجوب؛ و لذا تعيّن التقصير على الأظهر (١) الأشهر، بل لا يكاد فيه خلاف يظهر إلّا من الخلاف (٢)، فجعله أفضل من الحلق، و هو نادر، و يردّ مضافاً إلى الصحيح السابق الصحيح: «و ليس في المتعه إلّا التقصير» (٣).

و ظاهر الأول حرمة الحلق مطلقاً و لو بعد التقصير، قيل: و صرّح بها الشهيد، وفاقاً لابني حمزه و البراج؛ لإيجابهما الكفاره بالحلق قبل الحج، فيختص الإحلال بغيره، و لعلّه لأنه لو لم يحرم بعده لم يحرم أصلاً، لأنّ أوّله تقصير، إلّا أن يلاحظ النيّه، و إنّما حرّم في النافع قبله (٤).

أقول: لقوله: و لو حلق قبله لزمه شاه لكن ليس فيه نفى التحريم بعده، و إنّما خصّ لزوم الشاه بالحلق قبله اقتصاراً على مورد النصّ الوارد به، ففي الخبر: عن المتمتع أراد أن يقصّر فحلق رأسه، قال: «عليه دم يهريقه، فإذا كان يوم النحر أمرّ موسى على رأسه حين يريد أن يحلق» (٥).

و فيه: أن النص غير منحصر في هذا، بل استدل على الحكم أيضاً بالصحيح في متمتع حلق رأسه بمكه: «إن كان جاهلاً فليس عليه شيء، و إن تعمّد ذلك في أول شهور الحج بثلاثين يوماً فليس عليه شيء، و إن

ص: ٢١٢

١- ليست في «ق».

٢- الخلاف ١: ٤٢١.

٣- التهذيب ٥: ١٦/ ٥٣٣، الوسائل ١٣: ٥١٠ أبواب التقصير ب ٤ ح ٢.

٤- كشف اللثام ١: ٣٤٩.

٥- الفقيه ٢: ٢٣٨/ ١١٣٣، التهذيب ٥: ١٥٨/ ٥٢٥، الإستبصار ٢: ٢٤٢/ ٨٤٢، الوسائل ١٣: ٥١٠ أبواب التقصير ب ٤ ح ٣.

تعمّد بعد الثلاثين يوماً التي يوفّر فيها الشعر للحج فإنّ عليه دمماً يهريقه» (١).

بل الظاهر انحصار المستند في الدم من الأخبار في هذا الخبر، دون ما مرّ؛ إذ هو مع قصور سنده بل ضعفه ظاهر في الجاهل أو الساهي أو الناسي، دون العامد، وقد أجمعوا عدا الماتن على اختصاص الحكم بالعامد، وأنه لا شيء على من عداه؛ للأصل، و ضعف الخبر، و خصوص الصحيح الذي مرّ، و المرسل القريب منه في السند و المتن: «إن كان ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، و إن كان متمتعاً في أول شهور الحج فليس عليه شيء إذا كان قد أعفاه شهراً» (٢).

و لكن في التمسك للحكم بهذا الصحيح أيضاً نظر؛ لعدم ظهوره في الحلق بعد الإحرام، و احتمال كون الدم للإخلال بتوفير الشعر قبل الإحرام المستحب عند الأصحاب، و الواجب عند الشيخين (٣)، و أفتى بوجوب الدم فيه المفيد، كما مرّ في بحث الإحرام (٤).

و به استدل له هناك، و لكن قد مرّ الجواب عنه ثمه.

و بالجملة: فالخبر للاحتمال المزبور مجمل لا- يمكن التمسك به في محل البحث، مضافاً إلى أن ما فيه من التفصيل في صورته العمدة لا يوافق فتوى الأصحاب على الإطلاق بلزوم الدم، و هذا من أكبر الشواهد على تعيين ما مرّ من الاحتمال، و إلّا فهو شاذ، و كذا الخبر الأول، لما مرّ.

و عليه فيشكل الحكم بوجوب الدم، إلّا أن يكون إجماعاً، و لا ريب

ص: ٢١٣

١- الكافي ٧/٤٤١:٢، الفقيه ٢/٢٣٨، التهذيب ٥/١٥٨:٥٢٦، الوسائل ١٣:٥١٠ أبواب التقصير ب ٤ ح ٥.

٢- التهذيب ٥/٤٧٣:١٦٦٥، الوسائل ١٣:٥٠٩ أبواب التقصير ب ٤ ح ١.

٣- المفيد في المقنعة: ٣٩١، الطوسي في النهاية: ٢٠٦ و الاستبصار ١٦٠:٢.

٤- راجع ص: ٢٨٥٢.

أنه أحوط.

و كيف كان، فينبغي القطع باختصاصه بصوره العمدة، لا كما أطلقه الماتن هنا و في الشرائع (١).

و بما إذا حلق الرأس أجمع، فلو حلق جملة منه و أبقى منه بعضاً فلا دم و لا تحريم، كما قطع به جمع (٢).

و بثبوت تحريم الحلق مطلقاً و لو بعد التقصير؛ لورود الأمر به في الصحيح الماضي، و هو يستلزم النهي عن ضده العام إجماعاً، فلا وجه لتأمل بعض المتأخرين فيه، و لا- لتأمله في إجزائه عن التقصير و لو على القول بتحريمه (٣)، كما عن المنتهى، حيث إنه مع قوله بتحريمه قال بالإجزاء، لتوجيهه بأن أول الحلق تقصير، فبعد ما بدأ به حصل الامتثال، و إنما النهي عن الحلق تعلق بالخارج عنه، فيأثم بفعله خاصة (٤).

و بهذا وجه فتوى الشيخ في الخلاف بالجواز (٥)، فقليل: إنه إذا أحلّ من العمره حلّ له ما كان حرّمه الإحرام، و منه إزالة الشعر بجميع أنواعها، فيجوز له الحلق بعد التقصير، و أول الحلق تقصير (٦).

و لكن يضعّفه أن النهي عن الحلق في الصحيح المتقدم في قوه تخصيص الإحلال بما عداه، كما صرح به بعض المحدّثين، فقال: إنه

ص: ٢١٤

١- الشرائع ٣٠٢:١.

٢- منهم: العلامة في المنتهى ٢:٧١١، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٣٥٠.

٣- المدارك ٨:٤٦١.

٤- المنتهى ٢:٧١١.

٥- الخلاف ٢:٣٣١.

٦- كشف اللثام ١:٣٤٩.



يتحلل بالتقصير كل ما حرم عليه بالإحرام إلا الحلق (١)، وهو ظاهر الأصحاب أيضاً.

بقي الكلام فيما وجهنا به الإجزاء، فإنه على إطلاقه مشكل. نعم لو قصد بأول الحلق التقصير ثم حلق أجزاءً وإن أثم، وإن قصد أولاً الحلق دون التقصير أشكال، بل ظاهر قوله (عليه السلام) في الصحيح المتقدم: «فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء» عدم الإحلال مع الحلق، لأن المشار إليه بقوله:

« ذلك » ما أمر به سابقاً، ومن جملته قوله: « وأبق منها لحجك » فيعتبر في الإحلال، فتأمل.

و كيف كان، فالأحوط عدم الإجزاء بالحلق مطلقاً.

ثم إن ظاهر قوله (عليه السلام) في الخبر المتقدم: « فإذا كان يوم النحر أمر موسى على رأسه حين يريد أن يحلق » الوجوب، كما صرح به في السرائر والقواعد (٢).

ولكن الأظهر: الاستحباب؛ للأصل، وضعف الخبر سنداً و دلالةً كما مرّ، مع عدم موجب له، كيف لا وإنما يجب يوم النحر أحد الأمرين من التقصير والحلق، والموجود في الخبر ليس إلّا الأمر بإمرار موسى حين يريد الحلق، وقد لا يريده، فتعين حمله على الوجوب التخييري، إذ لا يخلو غالباً عن شعر يحلقه موسى، وإنما تعرّض له بالخصوص لأفضليه الحلق من التقصير كما مرّ.

و ليس فيها طواف النساء وإنما هو في الحج مطلقاً، و عمره المفردة خاصة على الأشهر الأقوى، كما مرّ في آخر بحث الطواف مفصلاً.

ص: ٢١٥

١- الوسائل ٥٠٥:١٣ أبواب التقصير ب ١.

٢- السرائر ٥٨٠:١، القواعد ٨٩:١.

و إذا دخل المحرم مكة متمتعاً بالعمرة إلى الحج و فرغ من أفعالها كره له الخروج منها لأنه أى ما أتى به من الإحرام للعمرة مرتبط بالحج و جزئه كما مرّ، مضافاً إلى خصوص الصحيح هنا: «أو ليس مرتبطاً بالحج؟ إلا يخرج حتى يقضيه» (١).

و نحوه فى النهى عن الخروج قبل القضاء الصحاح: «ليس له أن يخرج من مكة حتى يحجّ» (٢)، و الخبران: «لا- يخرج حتى يحرم بالحج» (٣)، و ظاهرها التحريم، كما عن الوسيله و المهذب و الإصباح و موضع من النهايه و المبسوط (٤)، و عزى إلى المشهور (٥).

خلافاً للحلى و الشيخ فى التهذيب و موضع آخر من الكتابين (٦) فيكرهه، و تبعهما الفاضلان هنا و فى التذكرة و المنتهى و موضع من التحرير (٧).

و لعله للأصل، و ظاهر الصحيح فى متمتع يريد الخروج إلى الطائف قال: «يهلّ بالحجّ من مكّه، و ما أحبّ أن يخرج منها إلّا محرماً، و لا يجاوز الطائف إنها قريبه من مكّه» (٨).

ص: ٢١٦

- ١- التهذيب ٥: ٣١/٩٤، الإستبصار ٢: ١٥٦/٥١٢، الوسائل ١١: ٣٠١ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٢.
- ٢- الوسائل: ٣٠٢، ١١: ٣٠١ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٥، ١.
- ٣- قرب الإسناد: ٩٦٢/٣٤٢ و ٩٦٢/٢٤٣، الوسائل ١١: ٣٠٤ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ١١ و ١٢.
- ٤- الوسيله: ١٧٦، المهذب ١: ٢٧٢، النهايه: ٢٨٠، المبسوط ١: ٣٠٤.
- ٥- كما فى الحدائق الناضره ١٦: ٣٠٧.
- ٦- الحلى فى السرائر ١: ٦٣٣، التهذيب ٥: ١٦٣، النهايه: ٢٤٦، المبسوط ١: ٣٦٣.
- ٧- التذكرة ١: ٣٦٨، المنتهى ٢: ٧١١، التحرير ١: ١٠١.
- ٨- الكافى ٤: ٤٤٣/٣، التهذيب ٥: ١٦٤/٥٤٧، الوسائل ١١: ٣٠٣ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٧.

فإنَّ «لا- أحبَّ» كالصريح في الكراهه، وأظهر دلالةً عليها من «ليس له» على التحريم في الأخبار السابقة، مع أنه صريح في جواز الخروج بعد الإحرام قبل قضاء الحج.

و نحوه في ذلك صحيحان آخران، في أحدهما: رجل قضى متعته و عرضت له حاجة أراد أن يمضى إليها، قال: «فليغتسل و ليهلّ بالإحرام بالحج و ليمض في حاجته، فإن لم يقدر على الرجوع إلى مكة مضى إلى عرفات» (١).

و في الثاني: «من دخل مكة متمتعاً في أشهر الحج لم يكن له أن يخرج حتى يقضى الحج، فإن عرضت له حاجة إلى عسفان أو إلى الطائف أو إلى ذات عرق خرج محرماً و دخل ملتئماً، فلا يزال على إحرامه، فإن رجع إلى مكة رجع محرماً و لم يقرب البيت حتى يخرج مع الناس إلى منى» الخبر (٢).

و تلك الصحاح ظاهره في المنع إلى أن يقضى الحج و يكمله، و مقتضاه عدم الاكتفاء بالخروج محرماً، فيصرف ظاهرها إلى صريح هذه، إلا أن يجمع بينهما بحمل القضاء في الصحاح على ما يعمّ الدخول في الإحرام، كما في الخبرين بعدها، لكنهما قاصراً السند، و مع ذلك فيتعيّن تقييد إطلاقهما بحال الضروره كما فصلته الصحيحه الأخيره، و حمل القضاء في الصحاح على ذلك في غاية البعد.

بل الأظهر في الجمع بينهما أن يبقى القضاء فيها على حاله، و يقيد إطلاقها بصوره الاختيار، و يحمل الاكتفاء بالإحرام في هذه الصحاح على حال الضروره و حصول الحاجه، كما هو مورد أكثرها، و المطلق منها يقبل

ص: ٢١٧

١- الكافي ٤/٤٤٣، التهذيب ٥/١٦٤: ٥٤٨، الوسائل ١١: ٣٠٢ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٤.

٢- الكافي ٤/٤٤١، التهذيب ٥/١٦٣: ٥٤٦، الوسائل ١١: ٣٠٢ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٦.

التقييد بها، للصحيحه المفصّله المتقدمه، و هي أوضح شاهد على هذا الجمع، حيث اشترط فيها في جواز الخروج و لو محرماً عروض الحاجه، و صرّح قبله بالمنع عن الخروج حتى يقضى الحج و يكمله، كالصحيح السابقه.

و قريب منها المرسل: «المتتمّع محتبس لا- يخرج من مكّه حتّى يخرج إلى الحج، إلّا أن يابق غلامه أو تضلّ راحلته فيخرج محرماً، و لا يجاوز إلّا على قدر ما لا يفوته عرفه» (١).

و بالجملة: فمقتضى الجمع بين هذه الأخبار المعتبره بعد ضمّ بعضها ببعض المنع عن الخروج عن مكّه اختياراً حتّى يقضى الحج و يكمله، إلّا مع الضروره، فيخرج محرماً إلى ما يفوت معه عرفه، كما في المرسله، و نحوها الأخبار المرخصه للخروج محرماً، لا اختصاصها بالأماكن القريبه منها، بل اشترط ذلك في الصحيحه الأخيره.

و كلّ هذه الأخبار متّفقه في المنع مطلقاً أو من غير ضروره من غير تفصيل فيها بين ما إذا خرج و دخل في الشهر الذي أُحرم فيه للعمره أو غيره.

فما ذكره الماتن هنا و في الشرائع (٢)، و تبعه الفاضل في القواعد و غيره (٣)، من الجواز في الأول مطلقاً و لو من غير كراهه لقوله: و لو خرج و عاد في شهره الذي اعتمر فيه فلا حرج مطلقاً و لو من غير ضروره.

ص: ٢١٨

١- الكافي ٤/٤٤٣:٥، الوسائل ١١:٣٠٤ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٩.

٢- الشرائع ١:٣٠٣.

٣- القواعد ١:٩٢؛ و انظر الإرشاد ١:٣٣٨، و الكفايه: ٧٢.

منظور فيه؛ لمخالفته الأخبار المتقدمه أجمع، مع عدم وضوح شاهد عليه عدا المرسل: سأل أبا جعفر (عليه السلام) في عشر من شوال، فقال: إنني أريد أن أفرد عمره هذا الشهر، فقال: «أنت مرتهن بالحج» فقال له الرجل: إن المدينة منزلي، ومكة منزلي، ولي بينهما أهل، وبينهما أموال، فقال: «أنت مرتهن بالحج» فقال له الرجل: فإن لي ضياعاً حول مكة وأريد الخروج إليها؟ فقال: «تخرج حلالاً و ترجع حلالاً إلى الحج» (١).

و إطلاقه بجواز الدخول حلالاً و إن شمل ما لو دخل في غير الشهر الذي اعتمر فيه، إلا أنه لما علم بالدليل أنه لا بد من الإحرام إذا مضى شهر قيد بما إذا دخل في الشهر.

و عليه ينص الموثق كالصحيح: عن المتمتع يجيء فيقضى متعته ثم يبدو له الحاجة فيخرج إلى المدينة و إلى ذات عرق و إلى بعض المعادن، قال: «يرجع إلى مكة بعمره إن كان في غير الشهر الذي تمتع فيه؛ لأن لكل شهر عمره، و هو مرتهن بالحج» (٢).

و المرسل (٣) و الرضوى (٤): «إذا أراد المتمتع الخروج من مكة إلى بعض المواضع فليس له ذلك؛ لأنه مرتبط بالحج حتى يقضيه، إلا أن يعلم أنه لا يفوته الحج، و إن علم و خرج و عاد في الشهر الذي خرج فيه دخل مكة محلاً، و إن دخلها في غير ذلك الشهر دخل محرماً». و نحوهما

ص: ٢١٩

- ١- التهذيب ٥: ٤٣٦/١٥١٨، الإستبصار ٢: ٣٢٧/١١٦٢، الوسائل ١١: ٣٠١ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٣.
- ٢- الكافي ٤: ٤٤٢/٢، التهذيب ٥: ١٦٤/٥٤٩، الوسائل ١١: ٣٠٣ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ٨.
- ٣- الفقيه ٢: ٢٣٨/١١٣٩، الوسائل ١١: ٣٠٤ أبواب أقسام الحج ب ٢٢ ح ١٠.
- ٤- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٣٠، المستدرک ٨: ٩٩ أبواب أقسام الحج ب ١٧ ح ١.

و على هذا فيكون قوله (عليه السلام): «و يرجع حلالاً» كناية عن وجوب الرجوع في الشهر الذي اعتمر فيه، و نهياً له عن أفراد العمره و إن سأل الرخصه فيه، و إنما خصّ (عليه السلام) الرخصه له في ذلك بمورد السؤال الأخير دون الأول لكونه ممّا يمكن فيه الرجوع إلى مكّه في الشهر الذي اعتمر فيه، لقربه منها، و كونه في حواشيها، دون مورد الأول، لكونه بين مكّه و المدينه، و يبعد فيه ذلك غايته.

و يؤيدّه ما قيل من أنّ الظاهر أنّ المنع عن الخروج لارتباط العمره بالحج و اتصالها به من غير تخلّل عمره أخرى بينهما، فإذا لم يفتقر إليه لم يمنع عنه (١).

و فيه (٢) نظر، أمّا أولاً: فلضعف (سند) (٣) المرسل من وجوه.

و أمّا ثانياً: فلاختصاصه بالأخبار بعده على تقدير دلالتها على الرخصه في الخروج من غير إحرام بحال الضروره أو صورته العلم بأنّه لا يفوته الحج، و شيء منهما غير المذكور في العبارة، بل ظاهرها جواز الخروج في الصورة المفروضه فيها و لو مع الاختيار و عدم العلم بالرجوع إلى مكّه في الشهر الذي أحرم فيه.

و بالجملة: فهذه الأخبار و ما قبلها الواردة بالجواز كلّها مختصه بحال الضروره، عدا الرضوى و ما طابقه، فإنهما مطلقان، لكن ينبغي تقييدهما

ص: ٢٢٠

١- كشف اللثام ٢٨١: ١.

٢- أي: في الدليل الذي أتى به للمصنف من المرسل و ما بعده لجواز الخروج في الشهر المعتمر فيه من غير إحرام و لا كراهه. (منه رحمه الله).

٣- ليس في «ح» و «ك».

بالضرورة، للصحيحه المفضله المتقدمه.

و مع ذلك صحاحها مشروطه فى الخروج معها الإحرام، و ظاهر أكثرها التحريم من دونه. إلمّا ما تضمّن منها لفظه الكراهه فى الخروج من دونه تصرفها عن ظاهرها إلى الجواز مع الكراهه؛ لأنها صريحه أو كالصريحه فى الجواز من غير إحرام لكن مع الكراهه، و بها تجبر المرسله المتقدمه المجرّزه للخروج فى الضروره، فما ذكره الماتن لا بأس به إلمّا أنه ينبغى تقييده بحال الضروره.

و القول بأن الظاهر أن المنع عن الخروج لارتباط العمره بالحج و اتصالها به من غير تخلّل عمره أخرى بينهما إلى آخره، لا يمنع تقييد الجواز بالضروره و الكراهه بعد ما دلّت عليهما الأخبار المعتبره، و ربما كان الوجه فى اعتبارهما احتمال أن لا يمكنه بعد الخروج العود إلى مكه.

و ممّا ذكر يظهر تطرّق النظر أيضاً فى إطلاق ما ذكره الماتن بقوله:

و كذا لا حرج لو أُحرم بالحج و خرج بحيث إذا أزف و قرب الوقوف عد إلى عرفات بل ينبغى تقييده بحال الضروره؛ لما عرفت من اتفاق الأخبار كلّها بعد ضمّ بعضها إلى بعض على اعتبارها.

و بالجملة: فالذى يظهر من الجمع بين الأخبار المنع عن الخروج اختياراً (١) مطلقاً (٢)، و جوازه إلى ما لا يفوت معه الوقوف بعرفه مع الكراهه من غير إحرام، و بدونها معه.

و إطلاقها كالعباره و الفتاوى يعمّ صورتى كون العمره المتمتع بها

ص: ٢٢١

---

١- ليست فى «ك».

٢- أى: بسواء كان مع الإحرام أو بدونه، دخل فى الشهر الذى اعتمر فيه أم لا. (منه رحمه الله).

إلى الحج واجبه أو مندوبه، ولذا قال جماعه بأن في هذه الأخبار دلالة على وجوب إتمام المندوب بالشروع فيه (١).

أقول: مضافاً إلى قوله سبحانه وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ [١] الآية (٢).

ولو خرج لا- كذلك بأن خرج غير محرم بالحج وعاد في غير الشهر الذي اعتمر فيه جدد عمره أخرى وجوباً لما مضى من الأخبار؛ مضافاً إلى الصحيح: فإن جهل فخرج إلى المدينة أو إلى نحوها بغير إحرام، ثم رجع في إبان الحج في أشهر الحج يريد الحج، فيدخلها محرماً أو بغير إحرام؟ فقال: «إن رجع في شهره دخل مكة من غير إحرام، وإن دخل في غير الشهر دخل محرماً» [قلت]: فأى الإحرامين والمتعتين متعه، الأولى أو الأخيرة؟ قال: «الأخيرة وهي عمرته وهي المحتبس بها التي وصلت بحجته» (٣).

ومنه يظهر المستند في قوله: ويتمتع بالأخيرة دون الأولى مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ولا في سابقه وإن اختلفوا في حصول الإثم بالخروج في الجملة، أو مطلقاً، أو عدمه مع الكراهة أو بدونها، والمختار ما قدمنا.

وفي احتياج العمره الأولى حيث صارت مبتولة إلى طواف النساء وعمده وجهان (٤). أحوطهما الأول وإن كان الثاني بظاهر إطلاق النص والفتاوى أوفق، مضافاً إلى الأصل، وعدم دليل صالح على وجوبه هنا عدا

ص: ٢٢٢

١- منهم: الشهيدان في الدروس ٣٣٦: ١، والمسالك ٨٧: ١، وصاحب المدارك ١٧٥: ٧.

٢- البقره: ١٩٦.

٣- تقدم مصدره في ص: ٣٣١١ الرقم (٢).

٤- في «ح» و«ك»: قولان.



الإطلاق، و المتبادر منه العمره المبتوله ابتداءً، لا المنقلبه إليها قهراً شرعاً.

و حيث خرج و دخل فى الشهر الذى اعتمر فيه فلا ريب فى جواز الدخول من غير إحرام؛ لما عرفت من الأخبار المستفيضه (بل فى أكثرها الأمر بالدخول إلى مكه محلاً) (١) و ظاهرها الوجوب، لكن فى الموثق كالصحيح، المتقدم (٢) بعد ما مرّ: قلت: فإنه دخل فى الشهر الذى خرج فيه؟ قال (عليه السّلام): « كان أبى (عليه السّلام) مجاوراً هاهنا فخرج يتلقّى بعض هؤلاء، فلما رجع بلغ ذات عرق، أحرم من ذات عرق بالحج و دخل و هو محرم بالحج ». و ظاهره جواز الإحرام بالحج من غير مكه، و باستحبابه صرح جماعه، منهم الفاضل فى المنتهى و التذكرة (٣)، و الشهيد فى الدروس كما قيل (٤)، لكن ظاهره التردد فيه كالمنتهى، و فيه بعد الفتوى بالاستحباب و نقل الروايه: هذا قول الشيخ و استدلاله، و فيه إشكال، إذ قد يتّنا أنه لا يجوز إحرام الحج للمتمتع إلّا بمكه.

أقول: مضافاً إلى عدم بلوغه قوه المعارضه للأخبار فى المسأله الظاهره فى الوجوب كما عرفته، مع أنه متضمن نقل فعل عنه (عليه السّلام)، و هو يحتمل جوهراً منها التقيه، كما ربما يشعر به سياقها، كما لا يخفى على من تأمله و تدبّره. فإذا المتوجه عدم الجواز.

ص: ٢٢٣

١- ما بين القوسين ليست فى « ك ».

٢- فى ص: ٣٣١٣.

٣- المنتهى ٧١١: ٢، التذكرة ٣٦٨: ١.

٤- انظر الحقائق ٣٦٦: ١٤، و هو فى الدروس ٣٣٥: ١.

إشاره

المقصد الثالث:

في اللواحق، و هي ثلاثه:

الأول في الإحصار و الصدّ

إشاره

الأول: في أحكام الإحصار و الصدّ قدّم الحصر هنا للنص عليه في القرآن العزيز (١).

قيل: و لعمومه لغه، و آخره بعد لكثرة مسائل الصدّ (٢) و

المصدود من منعه العدّ

المصدود هو من منعه العدو و ما في معناه خاصه، بلا- خلاف عند نافية، و لا- فيما سيأتي من أن المحصور من منعه المرض خاصه، و بالإجماع منّا صرح جماعه مستفيضاً (٣) و منهم شيخنا في المسالك فقال: هو الذي استقرّ عليه رأى أصحابنا و وردت به نصوصهم (٤).

أقول: و منها الصحيح: «المحصور هو المريض، و المصدود هو الذي يرده المشركون كما ردّوا رسول الله (صلى الله عليه و آله) ليس من مرض، و المصدود تحلّ له النساء، و المحصور لا تحلّ له النساء» (٥).

ثم قال: و هو مطابق أيضاً للغه، قال في الصحاح: أحصر الرجل على ما لم يسمّ فاعله، قال ابن السكيت: أحصره المرض، إذا منعه من السفر أو من حاجه يريد لها، قال الله تعالى فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ [١] إلى آخر ما قال.

ص: ٢٢٤

١- البقره: ١٩٦.

٢- كشف اللثام ٣: ٣٨٦.

٣- منهم: الحلى في السرائر ١: ٦٣٧ و العلامه في المنتهى ٢: ٨٤٦.

٤- المسالك ١: ١٢٨.

٥- الكافي ٤: ٣٦٩، الفقيه ٢: ٣٠٤، التهذيب ٥: ٤٢٣/١٤٦٧، الوسائل ١٣: ١٧٧ أبواب الإحصار و الصدّ ١ ح ١.

و ما نقله عن ابن السكيت قد نقله أيضاً في المصباح المنير عنه و عن ثعلب، و عن الفراء أن هذا هو كلام العرب و عليه أهل اللغة (١).

أقول: و لكن المحكى عن أكثرهم اتحاد الحصر و الصدّ، و أنهما بمعنى المنع من عدو كان أو مرض، و هذا هو الذى عامه فقهاء الجمهور (٢).

و كيف كان فلا ريب فيما ذكرنا بعد ورود النص بذلك عن أهل العصمه سلام الله عليهم.

و اعلم أنهما مشتركان فى ثبوت أصل التحلل بهما فى الجملة، و يفترقان فى عموم التحلل، فإنّ المصدود يحلّ له بالمحلّ كلّ ما حرّمه الإحرام، و المحصّر ما عدا النساء؛ و فى مكان ذبح هدى التحلل، فالمصدود يذبحه أو ينحره حيث صدّ، و المحصّر يبعثه إلى مجلّه بمكه و منى؛ و فى إفاده الاشتراط تعجيل التحلل للمحصّر دون الآخر، لجوازه له بدون الشرط.

و قد يجتمعان على المكلف بأن يمرض و يصدّه العدو، فيتخير فى أخذ حكم ما شاء منهما، و أخذ الأخفّ من أحكامهما؛ لصدق الوصفين الموجب للأخذ بالحكم، سواء عرضاً دفعه أو متعاقبين، وفاقاً لجماعه (٣).

خلافاً للشهيد فى الدروس، فاستقرب ترجيح السابق إذا كان عرض الصدّ بعد بعث الهدى للحصر، و الإحصار بعد ذبح المصدود و لما

ص: ٢٢٥

١- المصباح المنير: ١٣٨.

٢- حكاة عنهم صاحب الحقائق ٣: ١٦.

٣- منهم: الشهيد الثانى المسالك ١: ١٢٩، و صاحب المدارك ٨: ٢٨٦، و السبزوارى فى الذخيره: ٦٩٩.

و لا يخلو عن وجهه، و مع ذلك فلا ريب أنه أحوط.

و إذا قد تمهد هذا فإذا تلبس بالإحرام لحج أو عمره وجب عليه الإكمال إجماعاً، فتوى و دليلاً، كتاباً و سنّه.

ف إن صدّ نحر هديه في مكانه و أحلّ من كل شيء أحرم منه حتى النساء، على الأشهر الأظهر، بل لا يكاد يظهر خلاف في شيء من ذلك إلّا من الحلّي فلم يوجب الهدى (٢)، و هو محجوج بما يأتي.

و من الحلبي فأوجب إنفاذ الهدى كالمحصور، و يبقى على إحرامه إلى أن يبلغ الهدى محلّه (٣).

و قريب منه الإسكافي فيما حكى عنه، ففصل في البدنه بين إمكان إرسالها فيجب، و عدمه فينحرها مكانه (٤).

و تردّهما المعتبره المستفيضه، ففي الموثق: «المصدود يذبح حيث صدّ و يرجع صاحبه فيأتي النساء، و المحصور يبعث بهديه» (٥).

و في الصحيح: «إنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) حيث صدّه المشركون يوم الحديبيه نحر بدنته و رجع إلى المدينة» (٦).

و نحوه الخبر إلّا أن فيه: «قصّر و أحلّ و نحر، ثم انصرف منها، و لم

ص: ٢٢٦

١- الدروس ٤٨٣:١.

٢- السرائر ١:٦٤١.

٣- الكافي في الفقه: ٢١٨.

٤- نقله عنه في المختلف: ٣١٨.

٥- الكافي ٣٧١/٤: ٩، الوسائل ١٣: ١٨٠ أبواب الإحصار و الصد ب ١ ح ٥.

٦- الفقيه ٢: ٣٠٦/١٥١٧، التهذيب ٥: ٤٢٤/١٤٧٢، الوسائل ١٣: ١٩١ أبواب الإحصار و الصد ب ٩ ح ٥.

يجب عليه الحلق حتى يقضى المناسك، فأما المحصور فإنما يكون عليه التقصير» (١).

و في المرسل: «المحصور بالمرض إن كان ساق هدياً أقام على إحرامه حتى يبلغ الهدى محلّه، ثم يحلّ، ولا يقرب النساء حتى يقضى المناسك من قابل، هذا إذا كان حجه الإسلام، فأما حجه التطوع فإنه ينحر هديه و حلّ ما كان أحرم منه، فإن شاء حج من قابل و إن شاء لا يجب عليه الحج؛ و المصدود بالعدو ينحر هديه الذي ساقه مكانه و يقصّر من شعر رأسه و يحلّ، و ليس عليه اجتناب النساء سواء كان حجته فريضة أو سنّه» (٢).

و هل الأمر بذبح الهدى مكان الصدّ للوجوب، كما هو الأصل فيه، أم للرخصه؛ لقوه احتمال وروده مورد توهم وجوب البعث كالحصر؟ وجهان، بل قولان.

و ظاهر الخبر الأخير كالخبر المتقدم عليه توقف الإحلال على التقصير، كما في القواعد و عن المراسم (٣)، و في الغنيه و عن الكافي (٤)، إلّا أن فيهما الحلق بدل التقصير، و اختاره الشهيدان (٥)، لكن مخيرين بينهما.

و لا- وجه له، و لا- لما سبقه من اعتبار الحلق؛ لعدم دليل عليه، عدا روايه عاميه بحلقه (صلّى الله عليه و آله) يوم الحديبيه (٦)، و الروايه المتقدمه بتقصيره (صلّى الله عليه و آله) تردّه،

ص: ٢٢٧

١- الكافي ٤/٣٦٨، الوسائل ١٣:١٨٦ أبواب الإحصار و الصد ب ٦ ح ١.

٢- المقنعه: ٤٤٦، الوسائل ١٣:١٨٠ أبواب الإحصار و الصد ب ١ ح ٦.

٣- القواعد ١:٩٢، المراسم: ١١٨.

٤- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٨٣، الكافي في الفقه: ٢١٨.

٥- الشهيد الأول في الدروس ١:٤٧٩، الشهيد الثاني في الروضه ٢:٣٧٠، و المسالك ١:١٢٩.

٦- سنن البيهقي ٢١٥، ٢١٤: ٥، كنز العمال ٥: ٢٣٧/ ١٢٧٣٩.

لكن فى سندها كالمرسله ضعف.

و لا دليل على التقصير بعدهما عدا ما قيل من ثبوته أصالة، و لم يظهر أن الصدّ أسقطه، فالإحرام يستصحب إليه (١).

و فيه نظر؛ لمنع ثبوته أصالة هنا، و إنما هو فى محلّ قد فات بالصدّ جزماً؛ و الاستصحاب إنما يتوجه فى مقام الشك، و لا شك هنا بعد إطلاق الأدله من الكتاب و السنّه بجواز الإحلال بالصدّ من غير اشتراط بالتقصير.

نعم، هو أحوط و إن كان عدم الوجوب لعله أظهر، وفاقاً لظاهر المتن و الأكثر.

ثم إن ظاهر إطلاق النصوص و الفتوى جواز الإحلال بالصدّ مطلقاً و لو مع رجاء زوال المانع، بل قيل: و هو ظاهر الأصحاب، حيث صرّحوا بجوازه مع ظنّ انكشاف العدوّ قبل الفوات (٢).

فإن تمّ إجماعاً، و إلّا كما هو الظاهر فالأظهر اختصاصه بصوره عدم الرجاء قطعاً أو ظناً، اقتصاراً أو ظناً، اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن من إطلاق النصّ و الفتوى، و ليس بحكم التبادر و غيره إلّا ما ذكرنا، دون صوره الرجاء قطعاً.

ثم إن الأمر بالإحلال فى النصّ و الفتوى و إن أفاد الوجوب أصلاً، إلّا أن الظاهر أن المراد به هنا الإباحه و الترخيص دون الوجوب، فيجوز له فى إحرام الحجّ و العمره المتمتع بها البقاء على إحرامه إلى أن يتحقق الفوات، فيحلّ بالعمره كما هو شأن من فاته الحجّ، و عزى أيضاً إلى الأصحاب (٣)،

ص: ٢٢٨

١- كشف اللثام ٣٨٦:١.

٢- كما فى المدارك ٢٨٧:٨.

٣- كما فى المدارك ٢٨٧:٨ و الحدائق ١٦:١٦.

بل زاد بعضهم فقال: إنه أفضل من الإحلال (١). و يجب عليه إكمال أفعال عمره إن تمكن، وإلا تحلل بهدى.

و لو كان إحرامه بعمره مفردة لم يتحقق الفوات، بل يتحلل منها عند تعذر الإكمال، و لو أخر التحلل كان جائزاً، فإن آيس من زوال العذر تحلل بالهدى حينئذ.

و انما يتحقق الصّدّ مع عدم التمكن من الوصول إلى مكة بل عن مناسكها، و لو قال « من مكة » تنزل عليه بلا تكلف مع الإيجاز إن كان معتمراً أو الموقفين أو أحدهما مع فوات الآخر إن كان حاجباً بحيث لا طريق له غير موضع الصّدّ، أو كان له طريق آخر لكن لا نفقه له في سلوكه.

و لا خلاف في حصول الصّدّ بذلك، بل قيل: اتفاقاً (٢).

و كذا إذا صدّ المعتمر عن الطواف أو السعى خاصة؛ لعموم الآية و استحباب حكم الإحرام إلى الإتيان بما على المصدود، و أما حصول الإحلال به فبطريق أولى مع العموم.

و لا يتحقق بالمنع من العود إلى منى لرمى الجمار و المبيت بها، قيل:

إجماعاً كما نقله جماعه من الأصحاب، بل يحكم بصحة حجه و يستتبع في الرمي إن أمكن، و إلا فضاءه في القابل (٣) و إن منع من مناسك منى يوم النحر و استتاب قد تم نسكه بمنى بلا- خلاف. فإن تعذر الاستتابة قيل: احتمال البقاء على إحرامه مطلقاً؛ للأصل (٤).

ص: ٢٢٩

١- انظر المسالك ١:١٣٠.

٢- كشف اللثام ١:٣٨٦.

٣- المدارك ٨:٢٣٩.

٤- قال به صاحب المدارك ٨:٢٩٣ و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١:٣٨٧.

و كذا لو كان المنع عن مكة و منى جميعاً، و لو منع عن مكة خاصة بعد التحلل بمنى يبقى على إحرامه بالنسبة إلى الطيب و النساء و الصيد خاصة.

و قيل: إن لم يمكنه الاستنابه فى الرمى فهو مصدود؛ لعموم نصوصه، و أولويه تحلله من المصدود عن الكل. و فى الذبح فهو لا يستطيع الهدى، فعليه الصيام بدله إن لم يمكنه إيداع الثمن ممن يذبح بقيه ذى الحجه (1).

و هذا القول أظهر؛ لقوه دليله، مع ما فى الأول من لزوم البقاء إلى القابل العسر و الحرج.

و منه مضافاً إلى الأولويه المتقدم إليها الإشارة يظهر الجواب عما قيل على عموم الكتاب و السنه باختصاص إطلاقهما بحكم التبادر و غيره بحيث لا يدانيه شبهه بما إذا صدّ عما يفوت به الحج أو العمره بالكليه، لا بعض أفعالهما المتأخره؛ فإنه على تقدير تسليمه، و ربما يمنع بأن منطوقهما و إن اختص بذلك إلا أن فحواهما يعمه و غيره حتى ما يمكن فيه الاستنابه، إلا أنه خرج اتفاقاً فتوى و رواية.

و من ثمرات الصدّ و إن كان قضاء الحج من قابل و جوباً أو استحباباً، إلا أنه فى صورته فواته بالصدّ و نحوه، لا مطلقاً، فإنه ليس من لوازمه التى لا- تنفك منه إجماعاً، و إنما ثمرته اللازمه له جواز الإحلال من الإحرام و وجوب الهدى. و نحن نقول بهما هنا، لكن على إشكال فى الأخير؛ لفقد العموم فيه، و عدم مساعده الفحوى لإيجابه بعد فرض اختصاصه بصوره الصدّ عن الحج أو العمره من أصله، فإن غايه الأولويه إفاده جواز الإحلال

ص: ٢٣٠



لا وجوبه، لاحتمال خصوصيه في الصدّ عن كلّ الحج في إيجابه لا توجد في الصدّ عن أبعاضه، لكن غايه ذلك الشك، وأصالة البقاء على الإحرام ربما تحكم بإيجابه، فيإيجابه للأصل لا للفحوى و هو كافٍ في ذلك.

و تلخّص ممّا ذكرنا تحقّق الصدّ الموجب و الهدى بالمنع عن الحج و العمره بتمامهما أو أبعاضهما، و سقوط ما صدّ عنه بعد التحلّل في عامه إلّا ما تقبل النائبه فيجب، و لا ثمره للصد فيه إلّا إفاده جوازم التحلّل فيما لا تحلّل إلّا بفعله أو بالصدّ.

و لا يسقط الحج الواجب المستقر في ذمته قبل عام الصد، و لا المستمر إليه و إلى العام المقبل مع الصدّ فيقضيه وجوباً في القابل.

و يسقط المندوب أي لا- يجب كما أوجهه أو حنيفه و أحمد في روايه (1) للأصل و الإجماع، كما هو ظاهر التذكرة و المنتهى (2)، و إنما يقضيه ندباً.

و في بعض الأخبار المتقدمه و الآتيه في الحصر دلالة عليه.

و في وجوب الهدى على المصدود قولان: أشبههما الوجوب وفاقاً للمشهور، بل ظاهر الغنيه و المحكى عن المنتهى و غيرهما (3) إجماعاً عليه؛ و هو الحجّه.

مضافاً إلى استصحاب بقاء حكم الإحرام إلى أن يعلم حصول المحلّل، و خصوص ما مرّ من النصوص؛ و غيرهما كالمرسل: «المحصور

ص: ٢٣١

١- انظر المغنى لابن قدامه ٣:٣٧٥.

٢- التذكرة ١:٣٩٦، المنتهى ٢:٨٤٧.

٣- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٨٣، المنتهى ٢:٨٤٦؛ و انظر التنقيح الرائع ١:٥٢٧.

و المضطر يذبحان بدنتهما فى المكان الذى يضطران فيه» (١).

و قصور السند أو ضعفه حيث كان مجبور بالعمل و موافقه الكتاب، بناءً على أن المراد بالحصص فيه المنع مطلقاً و لو بالعدو، لموافقته لأهل اللغة كما عرفته، و إجماع المفسرين على نزول الآية فى حصر الحديدية، كما صرح به جماعه كالشافعى و النيسابورى و غيرهما (٢)، و يظهر أيضاً من الغنيه، و روى تفسيرها بها الشيخ فى التبيان و الطبرسى فى المجمع (٣) عن الأئمة (عليهم السلام) فيما حكى عنهما.

و يشعر بذلك أيضاً ذيل الآية، و هو قوله سبحانه فَإِذَا أَمْتُمْ [١] لظهوره فى الأمن من العدو، دون المرض و العله؛ و لذا قال بعض العامه باختصاص الآية بالصدّ دون المرض (٤)، و إن كان المناقشه فيه أيضاً واضحاً، لأن الورود فى قضيه خاصه لا ينافى عموم اللفظ و كذا تخصيص بعض أفراده بحكم غير ما علق عليه أولاً لا يفيد تخصيص الحكم الأول بذلك الفرد أيضاً.

و القول الثانى للحلى فلم يوجهه (٥)؛ للأصل، و يخصيص بما مرّ؛ و منع عموم الآية للمنع بالعدو، لا اختصاصه بالحصص بالمرض، و فيه ما مرّ.

و لا ينافيه الإجماع فتوى و نصاً بتخصيص الحصر بالمرض، و الصد بالعدو؛ لاحتمال كونه اصطلاحاً خاصاً لما بعد النزول. و لا بُعد فيه بعد

ص: ٢٣٢

١- المقنع: ٧٦، الوسائل ١٣: ١٧٨ أبواب الإحصار و الصد ب ١ ح ٢.

٢- الشافعى فى الأم ٢: ٢١٨، النيشابورى فى حاشيه تفسير الطبرى ٢: ٢٤٢؛ و انظر التفسير الكبير ٥: ١٦١.

٣- التبيان ٢: ١٥٥، مجمع البيان ١: ٢٩٠.

٤- انظر بدايه المجتهد ١: ٣٥٤.

٥- السرائر ١: ٦٤١.

وجود الدليل كما قيل.

و لو سلّم فغايتته اختصاص الآيه بالمرض، لكن لا دلالة فيها و لا فى الأخبار على نفى الوجوب فى الصدّ، وإنما الدليل عليه حتى فى كلامه إنما هو أصالة البراءة، و هى معارضة بالاستصحاب المتقدم إليه الإشاره، و لا- حجه لأصالة البراءة فى مقابله إلّا بعد وجود عموم أو إطلاق يمكن رفع الشك بهما، و لم أر وجوداً لهما هنا كما مضى.

و بالجمله: فأصالة البراءة مخصّصه بما دلّ على لزوم أحكام الإحرام، و الأصل بقاؤها فى موضع الشك إلى أن يثبت الرفع لها و لو عمومًا أو إطلاقاً نافعاً، و قد عرفت فقد هما.

و على المختار ف لا يصح التحلل مطلقاً إلّا بالهدى لما مرّ.

و نيه التحلل كما صرّح به جماعه (١)، من غير خلاف بينهم أجده؛ لأن الذبح يقع على وجوه أحدها التحلل، فلا ينصرف إليه دون غيره إلّا بمخصّص و هو النيه، كما فى كل عبادته مشتركه.

قيل: لا- يقال: نيه التحلل غير معتبره فى غير المصدود، فكيف اعتبرت هنا، أ ليس إذا رمى أحلّ من بعض الأشياء و إن لم ينو التحلل؟ لأننا نقول: من أتى بأفعال النسك فقد خرج عن العهد و أتى بما عليه فيحلّ بإتمام الأفعال و لا يحتاج إلى نيه، خلاف المصدود؛ لأننا قد بيّنا أن الذبح لا يتخصّص بالتحلل إلّا بالنيه فاحتج إليها، دون الرمي الذى لا يكون إلّا بالنسك، فلم يحتج إلى قصد (٢). انتهى.

ص: ٢٣٣

١- منهم: المحقق فى الشرائع ١: ٢٨٠، و العلامه فى المنتهى ٢: ٨٤٦، و الشهيد الأول فى الدروس ١: ٤٧٩.

٢- المنتهى ٢: ٨٤٦.

قيل: وإن قيل: كما أن غير المصدود يخرج عن العهده بإتمام المناسك فكذا المصدود بإتمام ما عليه.

قلنا: الفرق أن للمصدود أن يبقى على إحرامه وإن ذبح سبعين مره إذا لم ينو التحلل.

لا يقال: وكذا الرمي يقع على وجوه، وبيّن أنه إذا نوى اللغو ونحوه لم يفد التحلل.

لأنه مسلّم، ولكن يكفي ما عليه من الرمي في الحج، كسائر المناسك إنما ينوى بها فعل ما عليه منها لوجوبه، وأما هدى التحلل فلا يتعين إلّا بنيه التحلل، فإذا لم ينو كان كاللغو من الرمي، ولذا يشترط وقوعها عند الذبح.

ولا- يكفي وجوب الهدى للسياق عن هذه النيه؛ لأن الأصل فيما ساقه الذبح بمنى أو بمكة، فهذا الذبح قبل مكانه و زمانه (١). انتهى.

وهو حسن، إلّا أن قوله: ولا- يكفي وجوبه للسياق عن هذه النيه، محل مناقشه؛ لاحتمال الاكتفاء عنها بقصد القرية و امتثال الأمر، إذ أمر مشتركاً بذبح الهدى المساق في الواقع، بل الأمر به إنما هو للتحلل خاصه، و نيه التعيين إنما يحتاج إليها في الأوامر المتعدده المشتركه، و لا تعدّد في الأمر هنا كما عرفت. وقوله: لأن الأصل فيما ساقه.. لا يفيد الاحتياج إلى هذه النيه، كما لا يخفى على من تدبّره.

و هل يسقط الهدى لو شرط في إحرامه حلّه من حيث حسه؟ فيه أي في السقوط به قولان مضيا في أواخر بحث أحكام الإحرام، و مرّ أن الأقوى القول بالسقوط، وفاقاً للمرتضى و الحلّي (٢)،

ص: ٢٣٤

١- انظر كشف اللثام ٣٨٦: ١.

٢- راجع ص: ٢٩٠٥.

و أظهرهما عند آخرين أنه لا يسقط و جعلوا فائده الاشتراط جواز التحلل من غير توقع و تربّص لبلوغ الهدى محلّه.

و فيه: أن هذه الفائدة مختصه بالمحصوره و أما المصدود فلا تظهر فيه؛ لما مرّ من جواز تحلّله من غير تربّص، بناءً على جواز ذبح هديه مكان الصدّ كما هو الأظهر الأشهر، و لذا خصّها الماتن في بحث الإحرام بالمحصور، لا لما توهم من اختصاص جواز التحلل من أصله به دون المصدود، و حينئذ فلا فائده لهذا الشرط في المصدود.

و أضعف منه سائر ما قيل في توجيه هذا الشرط غير سقوط الهدى، من أراد تفصيل ذلك فعليه بمراجعته ذلك البحث.

و في أجزاء هدى السياق عن هدى التحلل قولان بل أقوال أشبههما عند الماتن هنا وفاقاً للصدوقين (١) أنه لا يجزئ مطلقاً، سواء وجب الهدى المسوق و لو بالإشعار أو التقليد أم لا. و فصل الإسكافي بين الواجب فلا يجزئ، و غيره فنعم (٢).

و اختاره جماعه منهم شيخنا الشهيد الثاني فقال:

و الأقوى عدم التداخل إن كان السياق واجباً و لو بالإشعار أو التقليد؛ لاختلاف الأسباب المقتضيه لتعدّد المسببات، نعم لو لم يتعين ذبحه كفى، إلّا أن إطلاق هدى السياق عليه مجاز (٣). انتهى.

و ربما يظهر من قوله: إلّا أن إطلاق هدى السياق عليه مجاز، رجوع

ص: ٢٣٥

١- الصدوق في الفقيه ٣: ٣٠٥، و حكاه عن والده في المختلف: ٣١٧.

٢- نقله عنه في المختلف: ٣١٧.

٣- الروضة البهية ٢: ٣٦٨.

قول الإسكافي إلى قول الصدوقين، كما صرح به غيره (١).

و لم نقف لهما على دليل سوى ما مرّ، والرضوى: «فإن قرن الرجل الحج والعمرة فأحصر بعث هدياً مع هديه، ولا يحلّ حتى يبلغ الهدى محلّه، فإذا بلغ الهدى محلّه أحلّ و انصرف إلى منزله، وعليه الحج من قابل، ولا يقرب النساء حتى يحج من قابل» (٢).

و فيهما نظر:

أما الأول: فلأننا لم نقف على دليل يدل على إيجاب الحصر أو الصدّ هدياً مستقلاً، وإنما المستفاد من الأدلة كتاباً و سنّه إنما هو ما استيسر من الهدى كما في الأول (٣)، أو هديه كما في الثاني كما عرفت، ولا ريب في صدقهما على المسوق مطلقاً في محل البحث، ولعلّه لهذا استدل بالأول في المنتهى على ما اختاره من القول الثاني (٤).

و أما الثاني: فلنقصوره عن معارضة ما دلّ على القول الثاني و هو الإجزاء مطلقاً، كما عليه الأكثر، بل المشهور على الظاهر، المصرّح به في كلام جمع (٥)، بل ظاهر الغنية الإجماع عليه مطلقاً (٦)، وكذا الحلّى إلّا من الصدوق (٧) كما حكى عنه.

ص: ٢٣٦

- 
- ١- كالشهيدي الأول في الدروس ١:٤٧٧، و صاحب الحدائق ١٩:١٦.
  - ٢- فقه الرضا ((عليه السلام)): ٢٢٩، المستدرک ٩:٣٠٩ أبواب الإحصار و الصدب ١ ح ٣.
  - ٣- البقره: ١٩٦.
  - ٤- المنتهى ٢:٨٤٧.
  - ٥- منهم صاحب المدارك ٨:٢٩١، و صاحب الحدائق ١٦:٢٢، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٣٨٦.
  - ٦- الغنية (الجوامع الفقيهيه): ٥٨٣.
  - ٧- السرائر ١:٦٤٠.

و هو الأظهر؛ للأصل، و إطلاق الكتاب و السنه على ما مرّ، و الإجماع المحكى، و ظاهر الصحيح: القارن يحصر و قد قال: و أشرط  
فحلّنى حيث حبستنى، قال: «يبعث بهديه» قلت: هل يتمتع من قابل؟ قال: «لا، و لكن يدخل فى مثل ما خرج منه» (١).

و نحوه الخبر (٢)، و ضعف سنده بسهل سهل، و مع ذلك منجر بالعمل و الموافقه لما مرّ.

فليحمل الرضوى على الاستحباب، مضافاً إلى قصوره فى نفسه.

و لكن العمل به أحوط، سيّما مع إمكان التأمل فى أكثر أدله الأ- كثر بمعارضه الأصل استحباب بقاء حكم الإحرام، و هو  
أخصّيه كما مرّ فليقدم؛ و عدم وضوح نقل الإجماع سيّما من الحلّى؛ و قصور دلاله الصحيح و غيره عن التصريح بسقوط هدى  
التحلل، و على تقديره فلعله لما فيهما من الاشتراط، أى قوله: فحلّنى من حيث حبستنى، بناءً على المختار من أن فائدته سقوطه كما  
مرّ.

و نحوهما فى قصور الدلاله ما قيل (٣) من الصحيح: «خرج الحسين (عليه السّلام) معتمراً و قد ساق بدنه حتى انتهى إلى  
السقياء، فبرّسَم (٤) فحلق شعر رأسه و نحرها، ثم أقبل فجاء فضرب الباب» (٥) لعدم وضوح ظهوره فى

ص: ٢٣٧

١- التهذيب ٥/٤٢٣: ١٤٦٨، الوسائل ١٣: ١٨٤ أبواب الإحصار و الصد ب ٤ ح ١.

٢- الكافي ٤/٣٧١: ٧، الوسائل ١٣: ٨٥! أبواب الإحصار و الصد ب ٤ ح ٢.

٣- كشف اللثام ١: ٣٨٦.

٤- البرسام: ورم حار يعرض للحجاب الذى بين الكبد و الأمعاء. تاج العروس ٨: ١٩٩.

٥- الفقيه ٢: ٣٠٥، الوسائل ١٣: ١٨٦ أبواب الإحصار الصد ب ٤ ح ٢.

الاكتفاء بما ساقه؛ مضافاً إلى ما قيل من احتمال أن لا يكون أحرم (١)، فتأمل.

و في الدروس قول بعدم التداخل إن وجب بنذر أو كفاره أو شبههما (٢). يعني لا إن وجب بالإشعار أو التقليد.

و لعلّ الفرق لأنه وجب بالإحرام فاتّحد السبب، و لظهر فتاوى الأصحاب ببعث هديه أو ذبحه فيه و فيما يجب للصدّ أو الحصر، لا الواجب بنذر و شبهه.

و البحث في المعتمر إذا صدّ عن مكة أو النسك فيها كالبحث في الحاج إذا صدّ كما مرّ.

و اعلم أنه لم يتقدم في كلامه ما يدل على اختصاص الأحكام المتقدمة بإحرام الحج صريحاً حتى يلحق به إحرام عمره، إلّا أن مقتضى السياق لعله ذلك، و كان الأولى ذكر هذا الحكم عند التعرض لما يتحقق به الصدّ.

### المحصور هو الذي يمنعه المرض

و المحصور و هو الذي يمنعه المرض عن مكة أو الموقفين أو نحو ذلك مما مرّ في الصدّ كما مرّ فهو يبعث هديه للتحلّل لو لم يكن ساق، و لو ساق اقتصر على بعث هدى السياق على المختار من الاكتفاء به عن هدى التحلل، و يأتي على القول الآخر عدم جواز الاقتصار عليه كما مرّ في المصدود.

و ظاهر الأصحاب عدم الفرق في جواز الاقتصار و عدمه بين الصدّ و الإحصار، و صرح به جمع من الأصحاب (٣).

ص: ٢٣٨

١- كشف اللثام ٣٨٦:١.

٢- الدروس ٤٧٧:١.

٣- منهم: الفاضل الهندي في كشف اللثام ٣٨٧:١، و صاحب الحدائق ٢٣:١٦.



إلّا أن ظاهر الماتن هنا و الفاضل في القواعد (١) الفرق، حيث صرّحاً بجواز الاقتصار هنا، و أظهرها عدمه في الصدّ، و هو ظاهر الأدله إن لم نعتبر الأصل الأول و الإطلاقات كتاباً و سنّه، و قلنا باختلاف الأسباب يقتضى تعدّد المسبّبات.

و ذلك الاختصاص ما دلّ على جواز الاقتصار على هدى السياق و عدمه من الأخبار بالإحصار، دون الصدّ، فيرجع فيه إلى مقتضى الأصل من لزوم تعدّد المسبّبات عند تعدّد الأسباب، فيتوجّه الفرق.

إلّا أن شبهه الإجماع المرکّب المنقول في عبائر الأصحاب أوجب العدم مطلقاً، سيّما و أن بعض نسخ الكتاب في الصدّ بدل «لا يجزئ»: «لا يجزئ»:

« يجزئ » كما في نسخ الشرائع (٢)، و احتمال انسحاب ذلك في عباره القواعد؛ فإنها في الصدّ هكذا: و هل يكفي هدى السياق عن هدى التحلّل؟ الأقوى ذلك مع ندبه.

و الضمير في « ندبه » كما يحتمل الرجوع إلى هدى السياق، و يكون مفادها حينئذ التفصيل بين السياق المندوب فيجزئ، و الواجب فلا يجزئ.

كذا يحتمل رجوعه إلى هدى التحلّل، و يكون مفادها حينئذ الاكتفاء بهدى السياق عن هدى التحلّل مطلقاً و لو كان هدى السياق واجباً، و يكون استحباب هدى التحلّل من باب الاحتياط كما قدّمناه، خروجاً عن شبهه الخلاف، فينوى التحلّل عند ذبح كل من الهديين. و حكى عن الإيضاح نقل هذا الاحتمال عن والده (٣).

ص: ٢٣٩

١- القواعد ٩٢: ٩٣.

٢- الشرائع ٢٨٠: ١.

٣- إيضاح الفوائد ٣٢٢: ١.

و على هذا فيكون مختار الفاضلين في الكتابين جواز الاقتصار في المقامين، فارتفع القائل بالفرق في البين.

و كيف كان فالظاهر هنا الاكتفاء بهدى السياق.

و لا- يحلّ حتى يبلغ الهدى محلّه، و هو منى إن كان حاججاً، و مكة إن كان معتمراً على اختلاف فيه بين الأصحاب، بعد اتّفاقهم كغيرهم على وجوب الهدى هنا للتحلّل و إن اختلفوا فيه في المصدود.

و ما في المتن من عدم جواز التحلّل إلّا ببلوغ الهدى محلّه مطلقاً هو الأظهر الأشهر بين الأصحاب، بل ظاهر الغنية الإجماع عليه (١)؛ للأصل، و ظاهر الآية و لا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ [١] (٢) و الصّاح المستفيضه و غيرها من المعتمره:

ففي الصحيحين: القارن يحصر و قد قال: و أشرت فحلني حيث حبستني، قال: «يبعث بهديه» (٣).

و في الموثق: عن رجل أحصر في الحج، قال: «فليبعث بهديه إذا كان مع أصحابه، و محلّه أن يبلغ الهدى محلّه، و محلّه منى يوم النحر إذا كان في الحج، و إن كان بعمره نحر بمكة» الخبر (٤).

خلافاً للمحكي عن ظاهر المفيد و الديلمي (٥)، ففصلاً بين الإحرام

ص: ٢٤٠

١- الغنية (الجوامع الفقهية): ٥٨٣.

٢- البقره: ١٩٦.

٣- التهذيب ٥: ٤٢٣/١٤٦٨، الوسائل ١٣: ١٨٤، أبواب الإحصار و الصدب ٤ ح ١.

٤- التهذيب ٥: ٤٢٣/١٤٧٠، الوسائل ١٣: ١٨٢، أبواب الإحصار و الصدب ٢ ح ٢.

٥- المفيد في المقنعه: ٤٤٦، الديلمي في المراسم: ١١٨.

بالحج الواجب فكالأول، و التطوع فيذبح في محل الحصر كالصد.

و للإسكافي، فخير مطلقاً بين البعث و الذبح محل الحصر، و جعل الأول أولى (١).

و للمقنع، فالمحصر و المضطر ينحران بدنتهما في المكان الذي يضطران فيه (٢).

و لعل مستندهم الصحيح: «إن الحسين بن علي (عليهما السلام) خرج معتمراً فمرض في الطريق، فبلغ علياً (عليه السلام) و هو بالمدينة، فخرج في طلبه فأدركه بالسقيا و هو مريض، فقال: يا بني ما تشتكى؟ قال: أشتكى رأسي، فدعا علي (عليه السلام) ببيدنه فنحرها و حلق رأسه و رده إلى المدينة» (٣).

و نحوه آخر مرّ في بحث أجزاء هدى السياق عن هدى التحلل في الصد (٤).

و ظاهرهما الضرورة، و يحتملها عبارته المقنع المتقدمه.

و يحتملان التطوع، كما مرّ عن ظاهر المفيد و سلار، و أن لا يكون الحسين (عليه السلام) أحرم كما مرّ، و إنما نحرها هو أو أبوه تطوعاً و خصوصاً إذا كان قد ساق.

و يؤيده الصحيح: عن رجل أحصر فبعث الهدى، قال: «يواعد أصحابه ميعاداً، إن كان في الحج فمحل الهدى يوم النحر، فإذا كان يوم النحر فليقصر من رأسه و لا يجب عليه الحلق حتى يقضى المناسك، و إن

ص: ٢٤١

١- نقله عنه في المختلف: ٣١٧.

٢- المقنع: ٧٦.

٣- المقنع: ٧٦.

٤- راجع ص: ٣٣٣٣ الرقم (٤).

كان في عمره فليظن مقدار دخول أصحابه مكة و الساعة التي يعدهم فيها، فإذا كانت تلك الساعة قَصْر و أحلّ؛ و إن كان مرض في الطريق بعد ما يخرج فأراد الرجوع رجع إلى أهله و نحر بدنه أو أقام مكانه حتى يبرأ إذا كان في عمره، و إذا برئ فعليه العمرة واجبه، و إن كان عليه الحج رجع أو أقام ففاته الحج فإن عليه الحج من قابل، فإن الحسين بن علي (عليه السّلام) خرج معتمراً إلى آخر ما مرّ في الصحيح الأول.

كذا في الكافي، و إن كان في التهذيب مكان «بعد ما يخرج»: «بعد ما أحرم» (1) و السياق يؤيد الأول و إن ظنّ عكسه كما قيل (2) قيل: و حينئذ فالسقى هي البئر التي كان النبي (عليه السّلام) يستعذب ماءها فيستقى له منها، و اسم أرضها الفلجان، لا السقى التي يقال بينها و بين المدينة يومان.

و للجعفي فيذبح مكانه مطلقاً ما لم يكن ساق (3) و هو خلاف ما فعله الحسين (عليه السّلام) على ما تشهد به الصحيحه الثانيه إن كان أحرم.

نعم له الصحيح: في المحصور و لم يسق الهدى، قال: «ينسك و يرجع» (4).

إلّا أنّ في بلوغه قوه المعارضه لأدله الأكثر نظراً سيّما مع عدم صراحته في الذبح محل الحصر، و احتمال الحمل على ما يوافق الأكثر و إن بعد.

و كيف كان، فلا ريب أن ما اختاروه أولى و أحوط إن لم نقل بكونه

ص: ٢٤٢

١- لا يخفى أن النسخه الموجوده من الكافي بأيدينا مطابق لما في التهذيب، ففي كليهما: «بعد ما أحرم».

٢- انظر منتقى الجمان ٣:٤٤٨.

٣- كما نقله عنه في الدروس ١:٤٧٧.

٤- الكافي ٤: ٣٧٠، الوسائل ١٣: ١٨٧ أبواب الإحصار و الصدب ٧ ح ٢.

أقوى و أظهر.

و قال الشهيد: و ربما قيل بجواز النحر مكانه إذا أضرب به التأخير، و هو فى موضع المنع؛ لجواز التعجيل مع البعث (١). يعنى تعجيل الإحلال قبل بلوغ الهدى محلّه فإنما فيه مخالفه واحده لأصل الشرع، و هو الحلق قبل بلوغه محلّه مع ما مرّ من جواز ذلك فى منى، بخلاف ما إذا نحره مكانه ففيه مع ذلك مخالفه بأنه لم يبلغ الهدى محلّه أصلاً. انتهى.

و إذا بلغ ميعاد بلوغ الهدى محلّه فهناك أى فى ذلك الوقت الذى واعد أصحابه للذبح أو النحر فى المكان المعين كما مرّ فى الصحيح الأخير و الموثق يقصّر كما فى الأول و الخبر المتقدم فى الصد (٢).

و يحلّ من كل شىء أحرم منه إلّا من النساء بالنص (٣) و الإجماع على كل من المستثنى منه و المستثنى.

قيل: و من العامه من لا يرى الإحلال إلّا بأن يأتى بالأفعال، و إن فاته الحج تحلّل بالعمره، و منهم من يرى الإحلال من النساء أيضاً (٤).

و فى الدروس: و لو أحصر فى عمره التمتع فالظاهر حلّ النساء له؛ إذ لا طواف لأجل النساء فيها (٥).

قيل: و هو حسن (٦)؛ للصحيح: عن محرم انكسرت ساقه أى شىء يكون حاله، و أى شىء عليه؟ قال: «هو حلال من كل شىء» قلت: من:

ص: ٢٤٣

١- الدروس ٤٧٧: ١.

٢- راجع ص ٣٣٢١.

٣- انظر الوسائل ١٧٧: ١٣ أبواب الإحصار و الصد ب ١.

٤- كشف اللثام ٣٨٩: ١.

٥- الدروس ٤٧٦: ١.

٦- كشف اللثام ٣٨٩: ١.

النساء و الثياب و الطيب؟ فقال: «نعم من جميع ما يحرم على المحرم» الحديث (١).

و فيه نظر؛ إذ ليس فيه تصريح بالعمرة المتمتع بها، بل هو مطلق شامل للعمرة المفردة و الحج بأقسامه، و لا قائل به حينئذ، و إخراج ما عدا العمرة المتمتع بها بالإجماع و إن أمكن جمعاً، إلا أن الجمع غير منحصر فيه.

فيحتمل الحمل على التقيه، لكون جواز الإحلال مطلقاً حتى من النساء مذهب بعض العامة كما عرفته، و يؤيده كون الإمام (عليه السلام) المروى عنه الرواية ممن كانت التقيه في زمانه في غاية الشده. أو على ما إذا استناب و طيف عنه، كما ذكره بعض المحدثين (٢).

و مع ذلك فهو معارض بالصحيح المجمع عليه، الوارد في قضية الحسين (عليه السلام)، و فيه بعد نقلها: فقلت: أ رأيت حين برئ من وجعه حلّ له النساء؟ قال: «لا تحلّ له النساء حتى يطوف بالبيت و يسعى بين الصفا و المروه» فقلت: فما بال النبي (صلّى الله عليه و آله) حين رجع إلى المدينة حلّ له النساء و لم يطف بالبيت؟ فقال: «ليس هذا مثل هذا، النبي (صلّى الله عليه و آله) كان مصدوداً و الحسين (عليه السلام) كان محصوراً» (٣).

و هو كما ترى أيضاً مطلق ليس فيه تقييد بما عدا عمره التمتع فيشمّلها أيضاً، كما صرح به جماعه، و منهم المحقق الثاني و شيخنا الشهيد

ص: ٢٤٤

١- الكافي ٤/٣٦٩: ٢، التهذيب ٥/٤٦٤: ١٦٢٢، الوسائل ١٣: ١٧٩ أبواب الإحصار و الصد ب ١ ح ٤.

٢- الوسائل ١٣: ١٨٠.

٣- الكافي ٤/٣٦٩: ٣، التهذيب ٥/٤٢١: ١٤٦٥، الوسائل ١٣: ١٧٨ أبواب الإحصار و الصد ب ١ ح ٣.

الثاني (١)، معترضين به على ما في الدروس بعد نقله و ميلهما إليه أولاً، فاستدركاه بإطلاقه، وهو في محلّه.

و يعضده استصحاب بقاء الإحرام بالإضافه إلى النساء على حاله إلى أن يتحقق المخرج عنه، وليس إلّا ما مرّ، و ضعفه قد ظهر.

و كذا التعليل في الدروس بقوله: إذ لا طواف لأجل النساء فيها (٢).

فإنه إنما يتمّ لو علّق الإحلال منهم على طوافهن، و ليس، إذ ليس فيما وصل إلينا من الروايات تعرّض لذكر طواف النساء، و إنما المستفاد من الصحيح المتقدم توقف حلّهن على الطواف و السعي، و هو متناول للحج بأقسامه و العمرتين.

و نحوه الرضوى، لكن فيه: «لا يقرب النساء حتى يحجّ من قابل» (٣).

لكن ربما يقال: إن سياق الصحيح لعلّه يشعر باختصاص مورده بغير العمره المتمتع بها، كما لا يخفى، فلا إطلاق فيه لها، إلّا أن هذا غير كاف في إخراجها؛ إذ غايته نفى الإطلاق، و حينئذ فينبغي الرجوع فيما لم يشمله إلى مقتضى الأصول، و هو هنا البقاء على الإحرام بالإضافه إليهن حتى يثبت المحلّ، و ليس إلّا الطواف، لانعقاد الإجماع على الإحلال به منهنّ دون غيره.

و بالجملة: فالأظهر مساواه العمره المتمتع مع غيرها في أنه لا يحل بالحصر من النساء حتى يحجّ في القابل إن كان أي الحج المحصر عنه

ص: ٢٤٥

١- جامع المقاصد ٣: ٢٩٦، المسالك ١: ١٣١.

٢- الدروس ١: ٤٧٦.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢٩، المستدرك ٩: ٣٠٩ أبواب الإحصار و الصدب ١ ح ٣.

واجباً مستقراً في ذمته أو يطاف عنه للنساء إن كان ندباً لما مضى.

لكن الصحيح والرضوى لا يفيدان هذا التفصيل وإن كان مشهوراً حتى عزاه في المنتهى إلى علمائنا (١)، مؤذناً بدعوى الإجماع عليه، بل إطلاقهما يشمل الندب أيضاً، فلا يتحلل فيه أيضاً عن النساء إلا بأن يطوف بالبيت.

لكن الإجماع المنقول، المعتضد بالشهره العظيمه، بل عدم ظهور مخالف معتد به في المسأله، وبأن الحج المندوب لا يجب العود لاستدراكه، والبقاء على تحريم النساء ضرر عظيم، فالإكتفاء في الحل بالاستنابه لعلّه كاف، لا سيما مع ضعف دلاله نحو هذا الحديث، لوروده لبيان حكم آخر، كما لا يخفى على من تدبره.

و ظاهر المتن في الواجب إطلاق توقف حلّهن على قضائه في القابل ولو مع العجز عنه، وعدم كفايه الاستنابه مطلقاً، كما هو مقتضى الأصل، ونحوه الصحيح المتقدم، وحكى عن ظاهر النهايه والمبسوط والمهذب والوسيله والمراسم والإصباح والفاضلين في جملة من كتبهما (٢)، لكن لم يحك عنهم التعميم إلى صورته العجز، بل في القواعد التصريح بالاكْتفاء بالطواف عنه لهنّ إذا عجز (٣)، ونسب في الدروس إلى القبل (٤)، ولعلّ دليله الحرج أو لزوم العمل بإطلاق ما مرّ من الصحيح، فيخصّ بعموم ما دلّ على نفيه في الدين.

و إنما لزم الاستنابه اقتصاراً في مخالفه الإطلاق على قدر ما يندفع به

ص: ٢٤٦

١- المنتهى ٢: ٨٥٠.

٢- النهايه: ٢٨١، المبسوط ٣٣٥: ١، المهذب ٢٧٠: ١، الوسيله: ١٩٣، المراسم: ١١٨؛ وانظر الشرائع ٢٨٢: ١، والتبصره: ٧٨، والتحرير ١: ١٢٣.

٣- القواعد ١: ٩٣.

٤- الدروس ١: ٤٧٦.



الضرورة، مضافاً إلى عدم قائل بالإحلال مع العجز من غير استنابه، هذا.

و عن الخلاف و الغنيه و التحرير (١): لا يحللن للمحصور حتى يطوف لهنّ في القابل، أو يطاف عنه، من غير تفصيل بين الواجب و غيره.

و عن الجامع: إذا استناب المريض لطواف النساء و فعل النائب حلّت له النساء (٢). و لم يقيد بالقابل.

قيل: و كذا في السرائر: أنهن لا يحللن له حتى يحجّ في القابل، أو يأمر من يطوف عنه للنساء. و هذا أظهر في الاعتبار، و الأول أحوط.

و في الكافي: لا يحللن له حتى يحجّ أو يحجّ عنه. و يجوز أن يريد أن يطاف عنه (٣). انتهى.

و فيما ذكره من أظهيره ما ذكره من الأقوال للاعتبار محل إشكال، بل غايه الاعتبار ما مرّ من التفصيل بين الاختيار فقضاؤه المناسك بنفسه من قابل، و الاضطرار فجواز الاستنابه، لا جوازها على الإطلاق.

و اعلم أن ما نقل عن الخلاف و من بعده من عدم التفصيل بين الواجب و غيره يدافع دعوى الإجماع الظاهره من المنتهى على التفصيل بينهما بما في عبارته، مضافاً إلى عدم صراحه لفظه فيها، فيتوجه حينئذ القول بإطلاق الصحيح و تاليه في الحكم باتحاد الواجب و الندب في عدم جواز الاستنابه و لزوم الطواف و السعى من قابل.

لكن الظاهر عدم قائل به؛ فإنّ الأصحاب ما بين مفصّل بين الواجب و غيره بما مرّ، و فيه جواز الاستنابه في الندب؛ و مطلق لجوازها فيه و في

ص: ٢٤٧

١- الخلاف ٢: ٤٢٨، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨٣، التحرير ١: ١٢٣.

٢- الجامع للشرائع: ٢٢٣.

٣- كشف اللثام ١: ٣٨٩.

الفرض، كما مرّ عن الخلاف وغيره؛ وقائلٍ بالتحلل في الندب من غير توقف على شيء حتى الاستنابه، كما عن المفيد وغيره (١)، ولهما المرسل في المقنعه: «المحضور بالمرض إن كان ساق هدياً أقام على إحرامه حتى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ [١] ثم يحلّ، ولا يقرب النساء حتى يقضى المناسك من قابل، وهذا إذا كان حجه الإسلام، فأما حجه التطوع فإنه ينحر هديه وقد أحلّ ممّا أحرم عنه، فإن شاء حجّ من قابل وإن شاء لا يجب عليه الحج» الخبر (٢).

فالقول في الندب بمساواته مع الواجب في عدم الإحلال من النساء إلّا بأداء المناسك خلاف ما اتّفقت عليه الأقوال، والمتّجه منها بحسب الاحتياط الواجب في نحو المقام بحكم الاستصحاب هو قول المشهور.

وقول المفيد مع ضعف سنده، واحتمال كون محل البحث من المرسل من عبارته نادر، كقول الخلاف و من بعده من جواز الاستنابه في الواجب مطلقاً، فإنه نادر أيضاً، مع عدم صراحه عبارتهم في التخيير، لاحتمالها التنويع، ويكون الشق الأول من فرديه في الواجب، دون الثاني، لاختصاصه بالندب، ولا بُعد فيه، ومع ذلك فلا مستند له حتى يخرج به عن مقتضى وإطلاق نحو الصحيح المتقدم، المعترض جميع ذلك بالشهره والإجماع المنقول الظاهر من المنتهى (٣)، كما مضى.

ولو بان أن هديه لم يذبح سواء بعثه أو بعث ثمنه لم يبطل تحلله بمعنى عدم ترتب ضرر عليه من كفاره وغيرها بارتكاب ما يلزم

ص: ٢٤٨

- 
- ١- المفيد في المقنعه: ٤٤٦؛ وانظر المراسم: ١١٨.
  - ٢- المقنعه: ٤٤٦، الوسائل ١٣: ١٨٠ أبواب الإحصار والصدب ١ ح ٦.
  - ٣- المنتهى ٢: ٨٥١.

المحرم اجتنابه، و لكن يبعثه ل يذبح له فى القابل بلا خلاف فى شىء من ذلك و لا إشكال.

للصحيح: «فإن ردّوا الدراهم عليه و لم يجدوا هدياً ينحرونه و قد أحلّ لم يكن عليه شىء، و لكن يبعث من قابل و يمسك أيضاً»  
(١).

و للموثق: إن ردّوا عليه دراهمه و لم يذبحوا عنه و قد أحلّ فأتى النساء؟ قال: «فليعد و ليس عليه شىء، و ليمسك الآن عن النساء  
إذا بعث» (٢).

و فى آخر: «و إن اختلفوا فى الميعاد فلا يضره إن شاء الله تعالى» (٣).

و هل يجب أن يمسك عمّا يجب على المحرم الإمساك عنه إلى يوم الوعد، كما هو ظاهر الأمر فى الخبرين، و المشهور كما فى  
المسالك و الروضة و غيرهما (٤).

الوجه عند الماتن و الفاضل فى المختلف و المقداد فى شرح الكتاب و غيرهما من المتأخرين وفاقاً للسرائر (٥) أنه لا يجب؛  
للأصل، لأنه ليس بمحرم و لا فى الحرم، فلا وجه لوجوب الإمساك عنه و إن ورد به الخبران، إمّا لكونهما من الأحاد، فلا يقويان  
حجه عند الحلّى لتخصيص

ص: ٢٤٩

- ١- الكافى ٤/٣٦٩، التهذيب ٥/٤٢١، الوسائل ١٣:١٨١ أبواب الإحصار و الصد ب ٢ ح ١.
- ٢- الكافى ٤/٣٧١، الوسائل ١٣:١٨٠ أبواب الإحصار و الصد ب ١ ح ٥.
- ٣- التهذيب ٥/٤٢٣، المقنع ٧٧، الوسائل ١٣:١٨٢ أبواب الإحصار و الصد ب ٢ ح ٢.
- ٤- المسالك ١:١٣١، الروضة ٢:٣٧٠؛ و انظر الحقائق ١٦:٥٠.
- ٥- المختلف: ٣١٧، التنقيح الرائع ١:٥٢٩، السرائر ١:٦٣٩؛ و انظر المفاتيح ١:٣٨٦.

الأصل، أو لعدم صراحتهما، لاحتمالهما الحمل على الاستحباب، كما نزلهما عليه من عداه.

و الأول لعله أظهر؛ لما مرّ من الخبرين، بناءً على المختار من حجيه أخبار الآحاد، و أولويه تخصيص الأصل من حمل الأمر على الاستحباب، لصراحته في الوجوب بالإضافة إلى الأصل.

هذا على تقدير تسليم جريان الأصل هنا، كما هو ظاهر أكثر الأصحاب، وإلا فالظاهر أن الأصل بالعكس، و ذلك لأن مفاد الآيه أنه يشترط في التحلل بلوغ الهدى محلّه في نفس الأمر، فلو تحلّل و لم يبلغ كان باطلاً و لا يستفاد من الخبرين المتقدمين و غيرهما سوى أنه لو تحلّل يوم الوعد و لم يبلغ لم يكن عليه ضرر، و الظاهر أن المراد به الإثم و الكفاره، و لا ريب فيه، لوقوع التحلل بإذن الشرع، فلا معنى لأن يتعقبه ضرر، و انتفاء الضرر لا يستلزم حصول التحلل في أصل الشرع و لو مع الانكشاف؛ و لعلّ هذا هو الوجه في الأمر في الخبرين بالإمساك.

و لازم هذا التحقيق كون هذا لرجل محرماً و إن اعتقد لجهله بالحال كونه محلاً، و بهذا يتوجه المنع إلى قوله في تصحيح الأصل بأنه ليس بمحرم، فإنه في حيز المنع، إذ لا دليل عليه لا من نصّ و لا من إجماع، لوقوع الخلاف، و تصريح بعض المتأخرين بكونه محرماً، و أنّ وقت الإمساك إنّما هو حين الانكشاف (1)، كما هو مقتضى هذا التحقيق، و لم يصرح من القائلين بوجوب الإمساك بخلافه؛ لسكوته عن بيان وقت الإمساك و احتمال إرادتهم به ما ذكرناه كالأخبار.

ص: ٢٥٠

و دعوى جماعه عدم الخلاف فى صحه الإحلال أو عدم بطلانه (١) غير ظاهره فى إرادتهم عدم البطلان فى نفس الأمر و أنه مُحلّ الآن و واقعاً؛ لقوه احتمال إرادتهم ما ذكرناه فى تفسير المتن، و لا ريب أن عدم البطلان بذلك المعنى ممّا لا خلاف فيه و لا شبهه تعتريه كما قدّمناه.

لا- يقال: إن قوله (عليه السلام) فى الموثق الأخير: «و إن اختلفوا فى الميعاد فلا- يضره» ينفى الضرر على العموم من غير تقييد بوجود الإمساك، و لا ريب أن وجوبه ضرر.

لأننا نقول: الظاهر أن المراد أن الخلف لا- يوجب عليه فيما فعله ممّا يجتنبه المحرم، لا- أنه لا- يجب عليه الإمساك، فإنّ وجوب الإمساك لم ينشأ من خلف الوعد و إنما نشأ من الإحرام السابق، نعم لما كان فى مكن الخفاء فبتبين الخلف تبين البقاء، فوجوب الإمساك إنما نشأ منه لا من الخلف، إذ لا وجه لتوهم إيجابه بنفسه الإمساك و الضرر من جهته حتى يدفع بنفى الوجوب الذى هو ضرر من جهته.

و لو سلّم عموم الضرر المنفى له، نقول: إنه مخصّص بالأمر السابق، و هو أولى من حمله على الاستحباب.

نعم يمكن أن يقال: إن ظاهر الموثق الأول الأول كون وقت الإمساك حين البعث لا حين الانكشاف، فلو بعثه بعد حين لم يجب عليه الإمساك قبل البعث و لو بعد الانكشاف، و هذا ظاهر فى تحقق الإحلال فى الواقع، و أن الأمر بالإمساك ليس للإحرام السابق، و هذا المفهوم معتبر فى الأصل مع اعتضاده هنا بالأصل و ظاهر الأكثر.

ص: ٢٥١

---

١- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٠٦، و السبزواري فى الذخيره: ٧٠٣، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٣٨٩: ١.

و كيف كان: فالأظهر وجوب الإمساك، والأحوط وقوعه حين الانكشاف و إن احتمل قوياً الاكتفاء به حين البعث.

و لو أُحصر أو صدَّ الحاج أو المعتمر فبعث به أى بهديه ثم زال العارض من المرض أو العدو التحق بأصحابه فى العمره مطلقاً، و فى الحج إذا لم يفت بلا- خلافاً، لزوال العذر، و انحصار جهه الإحلال فى الإتيان بالمناسك، و للصحيح: «إذا أُحصر بعث بهديه، فإذا أفاق و وجد من نفسه خفه فليمض إن ظن أنه يدرك الناس، فإن قدم مكة قبل أن ينحر الهدى فليقم على إحرامه حتى يفرغ من جميع المناسك و ينحر هديه و لا شىء عليه، و إن قدم مكة و قد نحر هديه فإن عليه الحج من قابل أو العمره» قلت: فإن مات و هو محرم قبل أن ينتهى إلى مكة؟ قال: «يحج عنه إن كانت حجه الإسلام و يعتمر إنما هو شىء عليه» (١).

و نحوه غيره فى المصدود (٢).

و حيث التحق فإن كان حاجاً و أدرك الموفقين على وجهه يجرى صحَّ حجه إجماعاً.

و إن فاتاه معاً أو أحدهما مع عدم أجزاء الآخر تحلل بعمره.

و يقضى الحج إن كان واجباً، و إلّا يقضى ندباً بلا خلاف و لا إشكال إلّا فى إطلاق وجوب التحلل بعمره و عمومه لما إذا تبين وقوع الذبح عنه و عدمه، فقد احتمل الشهيدان و غيرهما (٣) فى

ص: ٢٥٢

- ١- الكافى ٤/٣٧٠: ٤، التهذيب ٥/٤٢٢: ١٤٦٦، الوسائل ١٣: ١٨٣ أبواب الإحصار و الصدب ٣ ح ١.
- ٢- الكافى ٤/٣٧١: ٨، التهذيب ٥/٤٦٥: ١٦٢٣، الوسائل ١٣: ١٨٣ أبواب الإحصار و الصدب ٣ ح ٢.
- ٣- الشهيد الأول فى الدروس ١: ٤٧٨، الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٣١؛ و انظر المدارك ٨: ٣٠٧.

الأول العدم، لحصول التحلل به.

و مرجع الإشكال إلى تعارض عموم أدله وجوب التحلل بالعمره لمن فاته الحج، و أدله حصول التحلل ببلوغ الهدى محلّه. و لكن ظاهر الأصحاب حتى الشهيدين ترجيح الأول، و لا ريب أنه أحوط إن لم نقل بأنه أظهر؛ للأصل، و عدم وضوح عموم فيما دلّ على التحلل ببلوغ الهدى محلّه بحيث يشمل محل الفرض، إذ غايته الإطلاق المنصرف بحكم التبادر الى غيره، هذا.

و ربما يستدل له بالصحيح المتقدم قريباً، بناءً على أن في بعض النسخ بعد قوله: «فإن عليه الحج من قابل» بدل قوله «أو العمره» بأو «و العمره» بالواو، و أن الظاهر أن المراد بهذه العمره المأمور بها مع الحج إنما هو عمره التحلل.

و فيه نظر، مضافاً إلى اختلاف النسخ، مع عدم دليل على تعيين الأخيره، و لعلّه لذا لم يستدل به الأكثر مع أنه بمرأى منهم و منظر. هذا حكم الحاجّ إذا تحلّل.

و أما المعتمر إذا تحلّل ف يقضى عمرته عند زوال المانع من الأمرين مطلقاً و لو في الشهر الذي اعتمر فيه أولاً فتحلّل منها.

و قيل: إنما يقضيها في الشهر الداخل و القائل الشيخ و غيره (١)، بل الأكثر كما في عبائر جمع (٢).

و ظاهر الأصحاب الذين وصل إلينا كلامهم أن الخلاف هنا كالخلاف في أصل المسألة في الزمان الذي يجب كونه بين العمرتين.

ص: ٢٥٣

---

١- الشيخ في النهاية: ٢٨٢، و القاضي في المهذب ١: ٢٧١.

٢- منهم ابن فهد الحلّي في المهذب ٢: ٢٣٢.

و فيه نظر؛ لعدم تحقق العمره، لتحلله منها، فلا- يعتبر في جواز الثانيه تخلل الزمان المعتمر بين العمرتين، إلا أن يقال باعتبار مضي الزمان بين الإحرامين، و لكن لا دليل عليه.

و لعلّه لذا أطلق الماتن هنا وجوب قضائها عند زوال المانع، مع أنه اشترط في بحث العمره مضي الشهر بين العمرتين.

و عكس الحلّي فوافق الشيخ هنا (١)، و المرتضى ثمه (٢)، و لذا تعجّب منه بعض الأصحاب (٣)، و هو في محلّه، و منه يظهر ما في البناء بحسب القول أيضاً (٤).

ثم إنه انما يجب قضاء العمره مع استقرار وجوبها قبل ذلك كالحج، و إلا فيستحب، كما هو واضح.

و اعلم أن مقتضى إطلاق ما مرّ من الصحاح و غيرها بقضاء الحج الذي تحلّل منه بالهدى قضاؤه بما شاء، حتى لو كان قارناً و تحلّل جاز له أن يقضى تمتعاً مثلاً، كما عليه الحلّي مطلقاً كما في نقل (٥)، أو على تفصيل المتن كما في آخر (٦).

و قيل: لو أحصر القارن حج في القابل قارناً أيضاً وجوباً مطلقاً؛ للصحيحين (٧) و غيرهما (٨) في القارن إذا أحصر و تحلّل هل يتمتع من

ص: ٢٥٤

١- السرائر ١:٦٤٠.

٢- السرائر ١:٥٤٠.

٣- التنقيح الرائع ١:٥٢٩.

٤- أي: كما ظهر فسادُه بحسب الدليل. (منه) رحمه الله.

٥- نقله عنه في كشف اللثام ١:٣٨٩؛ و انظر السرائر ١:٦٤١.

٦- انظر المدارك ٨:٣٠٨.

٧- التهذيب ٥:٤٢٣/١٤٦٨، الوسائل ١٣:١٨٤ أبواب الإحصار و الصدب ٤ ح ١.

٨- الكافي ٤:٣٧١/٧، الوسائل ١٣:١٨٥ أبواب الإحصار و الصدب ٤ ح ٢.



قابل؟ قال: «لا- و لكن يدخل في مثل ما خرج منه». و القائل: الشيخ و ابن حمزه (١)، بل الأ-كثر كما في كلام جماعه (٢)، بل المشهور كما قيل (٣)، أخذاً بظاهر الأمر فإنه حقيقه في الوجوب، و الإطلاق، لعدم إشعار في الأخبار بورودها في الواجب، و هو خيره الماتن في الشرائع (٤).

و لكنه رجع عنه هنا فقال: و هو أى اعتبار المماثله في المقضى و الأمر به في الأخبار محمول على الأفضل و الاستحباب إلّا أن يكون القرآن الذى خرج منه متعيناً فى حقه بوجه من الوجوه كالنذر و شبهه، و تبعه الفاضل فى جملة من كتبه (٥)، و كثير من المتأخرين (٦).

و لا شبهه و لا إشكال فى صورته التعين و لزوم اعتبار المماثله فيها؛ لتوافق الأصول و النصوص فيها، بل و الفتاوى أيضاً، إذ لم ينقل القول بعدم اعتبار المماثله و جواز القضاء بما شاء مطلقاً إلّا من الحلّى، و هو مع ندرته محمول إطلاق كلامه المحكى على غير المتعين، لغايه بعد صدور مثل هذا الإطلاق مع مخالفته للأصول الشرعيه من مثله، و لعلّه لهذا نزله كثير على ما فى المتن من التفصيل.

و يشكل الحكم فى الصورة الأخرى؛ لمخالفته إطلاق النصوص

ص: ٢٥٥

- 
- ١- الشيخ فى النهايه: ٢٨٣، ابن حمزه فى الوسيله: ١٩٣.
  - ٢- منهم الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٣٢، و صاحب المدارك ٨: ٣٠٨.
  - ٣- الحدائق ١٦: ٥٨.
  - ٤- الشرائع ١: ٢٨٢.
  - ٥- كالمنتهى ٢: ٨٥١، و المختلف: ٣١٨.
  - ٦- منهم: المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٣: ٣٠٠، و صاحب المدارك ٨: ٣٠٨، و صاحب الحدائق ١٦: ٥٨.

المتقدمه،المعتضده بالشهره المحكيه فى كلام جماعه،السليمه عما يصلح للمعارضه سوى الإطلاق المتقدم إليه الإشاره،ولا ريب أن هذه النصوص أظهر دلالةً منه،فليُنزل عليها.

ولا- دليل لصرفها عن ظاهرها بالحمل على الاستحباب أو التقييد بالصوره الأولى،عدا ما فى المنتهى من أن الحج إذا لم يكن قضاؤه واجباً فعدم وجوب الكيفيه أولى (١).

و غايته نفى الوجوب النفسى،و هو لا- يلزم نفى الوجوب الشرطى التقييدى،بمعنى أنه لا- يجب عليه القضاء،و لكن إن قضى فليقضه مماثلاً، و هذا الوجوب أقرب إلى الحقيقه من الاستحباب و التقييد السابقين،فتأمل.

و كيف كان فالقول المزبور إن لم نقل بكونه أظهر فلا ريب أنه أحوط؛ تحصيلاً للبراءه اليقنيه،و خروجاً عن الشبهه.

ثم إن مفروض المتن و أكثر الجماعه،بل نصوص المسأله أيضاً هو خصوص من حج قارناً،دون غيره،إلا أن بعض الأصحاب عمّم و جعل فرض المسأله بين القوم أعم (٢)،فإن تمّ الإجماع على ذلك،و إلماً فينبغى القطع بالرجوع إلى تفصيل المتن فى غير القارن،لسلامه الأصول فيه عن المعارض،بناءً على اختصاص مورد النصوص و الفتاوى الموجهه للتماثل بالقارن،و لا موجب للتعيده كما هو الفرض،و ذلك واضح بحمد الله سبحانه.

و اعلم أنه روى فى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره استحباب بعث هدى من أى أفق من الآفاق كان

ص: ٢٥٦

١- المنتهى ١:٨٥١.

٢- انظر كشف اللثام ٣٨٩:١.

والمواعده مع المبعوث معه لإشعاره و تقليده، واجتناب ما يجتنبه المحرم وقت المواعده حتى يبلغ الهدى محلّه و أنه لا يلبي أظهرها دلالة على ذلك الصحيح: «إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ) و ابن عباس كانا يبعثان هديهما من المدينة ثم يتجرّدان، [وإن بعثا بهما من أفق من الآفاق واعدأ أصحابهما بتقليدهما و إشعارهما يوماً معلوماً، ثم يمسكان يومئذ إلى يوم النحر عن كل ما يمسك عنه المحرم، و يجتنبان كلّ ما يجتنب المحرم، إلّا أنه لا يلبي إلّا من كان حاجّاً أو معتمراً» (١).

و قريب منه آخر: عن الرجل يرسل بالهدى تطوعاً، قال: «يواعد أصحابه يوماً يقلّدون فيه، فإذا كان تلك الساعة من ذلك اليوم اجتنب ما يجتنبه المحرم، فإذا كان يوم النحر أجزأ عنه، فإنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله) حيث صدّه المشركون يوم الحديبيه نحر بدنه و رجع إلى المدينة» (٢).

لكنه كباقي الأخبار يحتمل الاختصاص بالمصدود و المحصور، لمكان التعليل فيه و إن بُعِدَ بالإضافة إلى قوله في الصدر: تطوعاً، لقبوله التنزيل على ما يوافق التعليل و يلائمه من الاختصاص بالمصدود، و لا- كلام في الحكم فيه و لا- في المحصور.

لكن ظاهر متأخرى الأصحاب الاتفاق على عمومها للمسألة، بل اختصاصها بها، حيث استدلوا بها للحكم فيها، مدّعين اشتهاها بين الأصحاب، راّدين بذلك على الحلّي حيث أنكر الحكم في المسألة بعد أن

ص: ٢٥٧

١- التهذيب ٥/٤٢٤: ١٤٧٣، الوسائل ١٣: ١٩١ أبواب الإحصار و الصدب ٩ ح ٣.

٢- الفقيه ٢/٣٠٦: ١٥١٧، التهذيب ٥/٤٢٤: ١٤٧٢، الوسائل ١٣: ١٩١ أبواب الإحصار و الصدب ٩ ح ٥.

نقله عن الشيخ في النهاية، قائلاً بأنها أخبار آحاد لا يلتفت إليها ولا يعرج عليها، وهذه أمور شرعية يحتاج مثبتها ومدعيها إلى أدلة شرعية، ولا دلالة من كتاب، ولا سننه مقطوع بها، ولا إجماع، فأصحابنا لا يوردون هذا في كتبهم، ولا يودعونه في تصانيفهم، وإنما أورده شيخنا أبو جعفر الطوسي في كتابه النهاية إيراداً، لا اعتقاداً، لأن الكتاب المذكور كتاب خبر، لا كتاب بحث ونظر، كثيراً ما يورد فيه أشياء غير معمول عليها، والأصل براءة الذمه من التكاليف الشرعية (١).

و أول من ردّه الفاضل في المختلف، فقال بعد نقل هذه الأخبار:

و هذه الأخبار ظاهره مشهوره صحيحه السند عمل بها أكثر العلماء، فكيف يجعل ذلك شاذاً من غير دليل، و هل هذا إلا جهل منه بمواقع الأدلة و مدارك أحكام الشرع (٢).

و تبعه في ذلك جماعه من المتأخرين (٣)، معربين عن الأ-كث بأنهم الكليني و الصدوق و القاضي و الشيخ في المبسوط. و هو حسن، إلا أن تعداد الكليني و الصدوق منهم مبنى على ظهور الأخبار عدا الصحيح الأول عندهما في محل البحث، و هو محلّ نظر، و لم يرويا الصحيح الأول الذي هو ظاهر فيه، و روايتهما للأخبار غير معلوم فهمهما منها ما يتعلق بالبحث، فلعلهما فهما منها ما يختص ببحث الصدّ و الحصر كما مرّ.

و وافقنا على التأمل في دلالة ما عدا الأول على الحكم في محل

ص: ٢٥٨

١- السرائر ١: ٦٤٢.

٢- المختلف: ٣١٩.

٣- منهم: الشهيد الثاني في المسالك ١: ١٣٢، و صاحب المدارك ٨: ٣١٠، و صاحب الحقائق ١٦: ٦٢.

البحث بعض فضلاء المتأخرين، فقال بعد نقل القول بكون الاجتناب عما يجتنبه المحرم على الوجوب، كما هو ظاهر الشيخ و القاضي، للأمر به في الخبر المتقدم، مع التصريح بتحريمه عليه كما يحرم على المحرم في الصحيح الآخر و قريب منه في السند ما لفظه: وربما ينازع فيه؛ لعدم وضوح العموم في الرويتين بالنسبة إلى التطوع (١). انتهى.

و هو حسن، إلا أنه يكفي في الوجوب تضمن الصحيح الأول الذي هو نص في محل البحث اجتناب عليّ (عليه السلام) ما يجتنبه المحرم، و هو و إن لم يفسد بنفسه الوجوب بالنسبة إلینا، بناءً على عدم وجوب التأسى من أصله، إلا أن بعد انضمام الأصل من توقيفه العبادة و لزوم الاقتصار فيها على ما ورد به الشرع يقتضى ذلك، لأن المعهود و المأثور في الصحيحه من فعل عليّ (عليه السلام) هذه العبادة إنما هو على الكيفية المزبوره المتضمنه لاجتنابه فيها ما يجتنبه المحرم بالكلية.

لكن مفاد هذا التحقيق الوجوب الشرطي، بمعنى أن هذه العبادة لا- تؤدى إلّا بالكيفية المزبوره، لا الشرعي الذي يترتب عليه الكفاره.

و من هنا يظهر وجه النظر فيما يحكى عن ظاهر الشيخ و القاضي في لزوم الكفاره لو فعل ما يحرم على المحرم (٢)، و تبعهما الفاضلان هنا و في الشرائع و القواعد (٣).

لكن قالوا: يكفر لو أتى بما يكفر له المحرم استحباباً و لا بأس بقولهما.

ص: ٢٥٩

١- الذخيره: ٧٠٤.

٢- الشيخ في النهايه: ٢٨٣، القاضي في المهذب ١: ٢٧١.

٣- الشرائع ١: ٢٨٢، القواعد ١: ٩٣.

لا لما قيل من الصحيح (١): إن أبا مراد بعث بدنه و أمر الذي بعثها معه أن يقلد و يشعر في يوم كذا و كذا، فقلت له: إنه لا ينبغي لك أن تلبس الثياب، فبعثني إلى أبي عبد الله (عليه السلام) و هو بالحيره، فقلت له: إن أبا مراد فعل كذا و كذا و أنه لا يستطيع أن يدع الثياب لمكان أبي جعفر فقال: «مره فليلبس الثياب و لينحر بقره يوم النحر عن لبسه الثياب» (٢).

فإن غاية ما استفاد منه على تقدير وروده في محل البحث أن من لبس ثيابه للتقيه كفر بقره، و هو مختص باللبس و متضمن للتكفير فيه بقره، و لا يقولون به، كما صرح به جماعه (٣)، و مع ذلك فحمله على الاستحباب لا وجه له.

بل للتسامح في أدله السنن، و الخروج عن شبهه خلاف من أوجبها.

ثم إن مورد العبارة و أكثر الفتاوى و أخبار المسأله إنما هو استحباب بعث الهدى، لا ثمنه.

خلافاً لشيخنا الشهيد الثاني، فساوى بينهما في ذلك (٤)؛ للمرسل:

« ما يمنع أحدكم أن يحج كل سنه » ف قيل له: لا يبلغ ذلك أموالنا، فقال:

« أما يقدر أحدكم إذا خرج أخوه أن يبعث معه بثمان أضحيتته و يأمره أن يطوف عنه أسبوعاً بالبيت و يذبح عنه، فإذا كان يوم عرفه لبس ثيابه و تهيأ

ص: ٢٦٠

١- كشف اللثام ٣٩٠: ١.

٢- الكافي ٤: ٤٥٤٠/٤ بتفاوت يسير، التهذيب ٥: ٤٢٥/١٤٧٤، الوسائل ١٣: ١٩٢ أبواب الإحصار و الصدب ١٠ ح ١.

٣- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣١١، و المجلسي في ملاذ الأخيار ٨: ٤٣٧؛ و انظر الذخيره: ٧٠٤، و كشف اللثام ٣٩٠: ١.

٤- المسالك ١: ١٣٢.

للمسجد، فلا يزال في الدعاء حتى تغرب الشمس» (١).

و فيه نظر؛ إذ الظاهر أن ما تضمّنه صورته أخرى غير مفروض العبارة و النصوص و الفتاوى، لعدم تضمّنه ما تضمّنته من المواعده لإشعار الهدى، و لا اجتناب ما يجتنبه المحرم.

و الظاهر أن المراد بالثياب التي أمر فيه بلبسها يوم عرفه إنما هو ثياب الزينه، كما ورد به في الخروج ليوم العيد و الجمعه (٢)، و تقييده بذلك فرع اتحاد الموضوع، و هو مختلف، ففيها الهدى، و في هذا الثمن، و أحدهما غير الآخر، و لذا أفرد الحكم فيه جماعه ممن تأخر عنه (٣)، و أفتوا به زياده على الأول. و لا بأس به و إن ضعف السند؛ لما مرّ من جواز التسامح في أدله السنن، مضافاً إلى موافقته العمومات، كما صرح به جمع (٤).

و لذا أفتوا به من غير توقف فيه من جهه السند مع أن ديدنهم المناقشه في الحكم المخالف للأصل إذا لم يصحّ السند.

## الثاني في الصيد

### إشاره

الثاني: في بيان الصيد المحرّم على المحرم و المحلّل له، و جمله ما يتعلق به من أحكام الكفّارات.

و هو على ما عرّفه الماتن هنا، وفاقاً للمحكى عن المبسوط و غيرهما (٥)، بل قيل: إنه مذهب الأكثر (٦) الحيوان المحلّل الممتنع

ص: ٢٤١

١- الفقيه ٢/٣٠٦: ١٥١٨، الوسائل ١٣: ١٩٢، أبواب الإحصار و الصدب ٩ ح ٦.

٢- انظر الوسائل ٧: ٣٩٥، أبواب صلاه الجمعه ب ٤٧، و ص ٤٤٦، أبواب صلاه العيد ب ١٤.

٣- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣١٢، و الحدائق ١٦: ٦٩؛ و انظر الذخيره: ٧٠٤.

٤- المدارك ٨: ٣١٢، الحدائق ١٦: ٦٩.

٥- المبسوط ١: ٣٣٨؛ و انظر الدروس ١: ٣٥١.

٦- مفاتيح الشرائع ١: ٣١٩.

و اعترض عليه (١) أولاً: بأن التقييد بالمحلل يفيد عدم تحريم المحرّم عليه، و هو خلاف ما ذكره من تحريم نحو الثعلب و الأرنب و الضبّ مما يأتي، بل خلاف ما قال غيره، فإنّ الحلبي حرّم قتل جميع الحيوان ما لم يكن حيّه أو عقرباً أو فأره أو غراباً، و لم يذكر له فداءً.

و ثانياً: أن إطلاق الممتنع يشمل الممتنع بالعرض، فيحرم النعم و الخيل المتوحشه، و ليس كذلك إجماعاً، فكان ينبغي تقييده بالأصالة لئلا يلزم ذلك، و لا يخرج منه ما استأنس من الحيوان البرّي كالظبي مع تحريم قتله إجماعاً. و هو حسن.

إلّا أنه يمكن الجواب عن الأول بأن حرمة المعدودات لا تنافي تقييد الصيد بالمحلل، إلّا على فرض أخذ تحريمها من عموم أدله الصيد. و ليس بواضح؛ لاحتمال أخذه من الأدله المخصوصه بها كما يأتي إن لم نقل بأنه الظاهر.

نعم، يتوجه عليه أن الصيد لغّه بل و عرفاً حقيقه في الأعم من المحلّل و المحرّم، فلا وجه لتقييده بالأول، فإطلاقه عن القيد كما في الشرائع و جملة من كتب الفاضل (٢) أسدّ.

إلّا أن يوجّه التقييد بأن الإطلاق يقتضى دخول نحو الذئب و النمر و الفهد من الحيوانات الممتنعه بالأصالة مع أن قتلها غير محرّم اتفاقاً، كما عن المبسوط و التذكرة (٣).

ص: ٢٤٢

١- التنقيح الرائع ١:٥٣١، و المدارك ٨:٣١٢.

٢- الشرائع ١:٢٨٣، الفاضل في المنتهى ٢:٨٠٠، و التذكرة ١:٣٢٨.

٣- المبسوط ١:٣٣٨، التذكرة ١:٣٣٠.



أو يقال: إن المتبادر من قوله تعالى: وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا [١] (١) حرمة أكله، ولا- اختصاص لحرمة المحرّم منه بالمحرم.

و كذا قوله: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ [٢] (٢) فإن المحرّمات ليست كذلك مع أصل الحلّ والبراءة.

و فى الوجهين نظر:

أما الأول فلأن خروج تلك الأفراد المعدوده من المحرّم بالإجماع المنقول المتقدم غايته خروجها خاصة، لا- كلّ ما ليس بمحلّ، ولا التجوز بلفظ الصيد فى خصوص المحلّ، فإنّ التخصيص خير من المجاز، ولا موجب لإخراج ما ليس لإخراجه دليل من نص أو إجماع، لا اختصاصهما فيما وصل إلينا بما مرّ من تلك الأفراد، هذا.

مع أن الإجماع المنقول عن المبسوط فيما وصل إلينا من عبارته إنما هو على نفي الكفاره و الجزاء فى تلك الأفراد، لا انتفاء التحريم، و أحدهما غير الآخر، و لا دليل على التلازم بينهما، كما لا تلازم بين لزوم الكفاره بقتل حيوان و كون وجهه كونه صيداً.

و منه يظهر ما فى تعريف بعضهم الصيد هنا بما فى المتن، و زياده قوله: و من المحرّم الثعلب و الأرنب و الضبّ و اليربوع و القنفذ و القمل و الزنبور و القطاه (٣). فإن حرمة قتل هذه المحرّمات عليه لم يبيّن كونه من عموم أدله حرمة الصيد، و لا موجب لتوهم ذلك غير لزوم الكفاره على قتلها، و قد عرفت أنه أعم من جهة الصيد.

ص: ٢٤٣

١- المائدة: ٩٦.

٢- المائدة: ٩٥.

٣- المسالك ١: ١٣٣، الروضه ٢: ٢٣٦.

و أما الثانى فلمنع التبادر أولاً، وإلا لاختصت الآية بإثبات تحريم أكل الصيد، لا قتله، وهو بعيد جداً، بل مخالف لفهم الكل قطعاً.

و ثانياً بأن غايه ذلك اختصاص تلك الآية بالمحلل، وهو لا يوجب تقييد إطلاق الآية الأخرى لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنْتُمْ حُرْمٌ [١] (١) و ما ضاهاها من إطلاق الأخبار و غيرها.

و بالجمله: فترك التقييد بالمحلل وفاقاً لمن مرّ أسدّ.

و يؤيده الخبر فى تفسير الآية الأخيره عند قوله وَ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ [٢] قال: «إن رجلاً انطلق و هو محرم، فأخذ ثعلباً، فجعل يقرب النار إلى وجهه و جعل الثعلب يصيح و يحدث من استه، و جعل أصحابه ينهونه عما يصنع، ثم أرسله بعد ذلك، فبينما الرجل نائم إذ جاءته حيه فدخلت فى فيه فلم تدعه حتى جعل يحدث كما أحدث الثعلب، ثم خلت» (٢).

و هو كالنص فى عموم الآية للثعلب، و لا قائل بالفرق.

و أما قول الحلبي فلا- دخل له بأحد التعريفين كإخباره- (٣) إن ابقى على ظاهره من تحريم مطلق الحيوان، بل هو قول شاذ مخالف للنص و الإجماع، كما صرح به جماعه من الأصحاب (٤). و إن قيّد بإرادته الحيوان البرى كالأخبار رجع إلى ما قلناه من عموم الصيد للمحرّم فيؤيده، مع أنه حكى عن الراوندى أنه مذهبتنا (٥)، معرباً عن دعوى الإجماع، هذا.

ص: ٢٤٤

١- المائدة: ٩٥.

٢- الكافي ٤/٣٩٧، الوسائل ١٢: ٤٣٠ أبواب تروك الإحرام ب ٨ ح ١.

٣- ليست فى «ق».

٤- منهم: الشهيد فى الدروس ١: ٣٥٣، و صاحب المدارك ٨: ٣١٣ و الحدائق ١٥: ١٣٨.

٥- فقه القرآن ١: ٣٠٦.

و الإنصاف أن ظاهر سياق الآيه الأخيره يفيد التلازم بين حرمة قتل الصيد و لزوم الكفاره، و أنه مسبب عنها، و كذلك ظاهر الأخبار الكثيره المعتبره، كالصحيح: « لا تستحلن شيئاً من الصيد و أنت حرام [و لا و أنت حلال في الحرم] و لا تدلن عليه محلاً و لا محرماً فيصطاده، و لا تُشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه الفداء لمن تعمده» (١).

و الصحيح: « المحرم لا يدل على الصيد، فإن دل فعليه الفداء» (٢).

و هذا التلازم لا يتم إلا على تقدير تخصيص الصيد بالمحلل منه، فإنه الذي وقع الإجماع نصاً و فتوى على التلازم فيه كلياً دون غيره، فلم يثبت فيه التلازم كذلك، بل صرح الشيخ في المبسوط بأنه لا خلاف يعنى بين العلماء فى عدم وجوب الجزاء فى مثل الحيه و العقرب و الفأره و الغراب و الحدأه و الذئب و الكلب، و أنه لا يجب الجزاء عندنا فى الجوارح من الطير كالبازى و الصقر و الشاهين و العقاب و نحو ذلك، و السباع من البهائم كالأسد و النمر و الفهد و غير ذلك.

و قال فى مثل المتولد بين ما يجب الجزاء فيه و ما لا يجب فيه ذلك كالسبع، و هو المتولد بين الضبع و الذئب، و المتولد بين الحمار الأهلى و حمار الوحش: يجب الجزاء فيه عند من خالفنا، و لا نص لأصحابنا فيه.

و الأولى أن نقول لا جزاء فيه؛ لأنه لا دليل عليه، و الأصل براءه الذمه (٣).

انتهى.

ص: ٢٤٥

١- الكافي ٤/٣٨١، الوسائل ٤١٥:١٢ أبواب الإحرام ب ١ ح ١ و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٢- الكافي ٤/٣٨١، التهذيب ٥/٣١٥، الوسائل ٤١٦:١٢ أبواب الإحرام ب ١ ح ٣.

٣- المبسوط ٣٣٨:١.

فلو كان صيد هذه الأنواع المحرّمه محرّمًا للزم فيه الفداء بمقتضى ما مرّ من التلازم الظاهر من الآيه و الأخبار، و التالى باطل، لما عرفت من الإجماع، فتعيّن أن المراد بالصيد المحرّم عليه إنما هو المحلّل منه، دون المحرّم، و إلّا للزم إما الفداء فيه مطلقاً، و هو خلاف الإجماع كما مضى، أو رفع اليد عن التلازم بين الأمرين الظاهر من الآيه و الأخبار كما قدّمنا، و لا سبيل إليه أيضاً، فإنّ تخصيص الصيد فيهما بالمحلّل أولى من رفع اليد عن التلازم المستفاد منهما، سيّما و أنّ التخصيص و لو فى الجملة لو عمّم الصيد للمحرّم لازم أيضاً قطعاً.

فما ذكره الماتن من التعريف هنا أقوى، و لا- يحتاج إلى إدخال نحو الثعلب و الأرنب فى الصيد، و لا إلى استثنائها من القصر المستفاد من التعريف و إن وقع فى الدروس (1)، لا بتناهما على كون تحريم قتلها لكونها صيداً، و فيه ما مضى.

بقى الكلام فى الخبر الذى مرّ فى تفسير الآيه و تضمنه الثعلب، و إشعار عبارته الراوندى بدعوى الإجماع على عموم الصيد للمحرّم.

و يمكن الجواب عنهما: فالأول بضعف السند (2). و الثانى بالوهن بمعارضته بدعوى كون التخصيص مذهب الأكثر، و بعد التعارض يبقى العموم فى الصيد للمحرّم بعد ما قدّمناه بلا مستند.

فإذاً التخصيص بالمحلّل هو المعتمد.

و إذا تمهّد ذلك فاعلم أنه لا يحرم صيد البحر بالكتاب و السنّه المستفيضة و الإجماع و هو ما يبيض و يفرخ بضم حرف

ص: ٢٦٦

١- الدروس ١: ٣٥١.

٢- فإنّ فيه أبا جميله، مضافاً إلى الإرسال قبله. (منه (رحمه الله)).

المضارعه و كسر العين، أو فتح الفاء و تشديد الراء فى الماء معاً، بالإجماع و الصحاح.

منها: « السمك لا- بأس بأكله طريه و مالحة و يتزود، قال الله تعالى أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَ لِلسَّيَّارَةِ [١] (١)»  
قال: « فليختر الذين يأكلون» و قال: « فصل ما بينهما: كل طير يكون فى الآجام يبيض فى البرّ و يفرخ فى البرّ فهو من صيد البرّ، و ما كان من الطير يكون فى البحر و يفرخ فى البحر فهو من صيد البحر» (٢).

و فى حكم البيض و الإفراخ التوالد.

ثم الاعتبار بذلك إنما يفتقر إليه فيما يعيش فى البرّ و البحر معاً، و إنما فما يعيش فى الأول منه البته، كما فى الصحيح: « مرّ علىّ (عليه السلام) على قوم يأكلون جراداً، فقال: سبحان الله و أنتم محرمون؟! فقالوا: إنما هو من صيد البحر، فقال: ارموه فى الماء إذا» (٣).

و ما لا يعيش فيه من الثانى البته.

و المراد بالبحر ما يعمّ النهر بلا خلاف كما عن التبيان، فقال: لأن العرب يسمّى النهر بحراً، و منه قوله تعالى ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ [٢] (٤). و الأغلب فى البحر هو الذى يكون ماؤه مالحاً، لكن إذا أطلق

ص: ٢٤٧

١- المائدة: ٩٦.

٢- الكافى ٤/٣٩٢، الفقيه ٢/٢٣٦، التهذيب ٥/٣٦٥، الوسائل ١٢/٤٢٦: أبواب تروك الإحرام ب ٦ ح ٣.

٣- الكافى ٤/٣٩٣، الفقيه ٢/٢٣٥، التهذيب ٥/٣٦٣، الوسائل ١٢/٤٢٨: أبواب تروك الإحرام ب ٧ ح ١.

٤- الروم: ٤١.

دخل فيه الأنهار بلا خلاف (١).

ولا الدجاج الحبشى و يسمى السندى و الغرغر، بإجماعنا الظاهر، المصرح به فى عبائر جماعه (٢)؛ للصحاح المستفيضه:

منها: إنه: «ليس من الصيد، إنما الطير ما طار بين الأرض و السماء و صف» (٣). و فى بعضها: «لأنها لا تستقل بالطيران» (٤).

قيل: و حرّمه الشافعى لأنه وحشى يمتنع بالطيران و إن كان يألف البيوت، و هو الدجاج البرى، قريب من الأهلى فى الشكل و اللون، يسكن فى الغالب سواحل البحر، و هو كثير ببلاد المغرب يأوى مواضع الطرفاء و يبيض فيها، و يخرج فراخه كيسه كاسبه تلقط الحبّ من ساعتها كفراخ الأهلى. و قال الزهرى: كانت بنو إسرائيل من أهل تهامه من أعتى الناس على الله تعالى، فقالوا قولاً لم يقله أحد، فعاقبهم الله تعالى بعقوبه ترونها الآن بأعينكم، جعل رجالهم القرده، و برّهم الذرّه، و كلابهم الأسود، و رمانهم الحنظل (٥)، و عنبهم الأراك، و جوزهم السرو (٦)، و دجاجهم الغرغر و هو دجاج الحبش لا- ينتفع بلحمه لرائحته، و قال فى التهذيب: لاغتذائه بالعدره (٧).

و لا بأس بقتل الحيه بأقسامها و العقرب و الفأره إذا خاف منها

ص: ٢٤٨

١- التبيان ٢٨: ٤.

٢- منهم: صاحب المدارك ١: ٣١٤، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٣٢٢: ١.

٣- الكافى ٤: ٢٣٢، ٢، الفقيه ٢: ١٧٢، ٧٥٦، الوسائل ١٣: ٨٠ أبواب كفارات الصيد ب ٤٠ ح ١.

٤- الفقيه ٢: ١٧٢، ٧٥٧، الوسائل ١٣: ٨٠ أبواب كفارات الصيد ب ٤٠ ح ٢.

٥- كذا فى كشف اللثام، و فى الفائق ٣: ٣٧٢ عن الزهرى: المظّ، و هو رمان البرّ.

٦- كذا فى كشف اللثام، و فى الفائق ٣: ٣٧٢ عن الزهرى: الضّبر، و هو جوز البرّ.

٧- كشف اللثام ٣٢٢: ١.

على نفسه، وكذا كل ما يخاف منه عليها، إجماعاً فتوى، ونصاً مستفيضاً:

ففى الصحيح: «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله، وإن لم يردك فلا ترده» (١).

و نحوه غيره: «يقتل المحرم كل ما خشيه على نفسه» (٢).

وفى آخر: «كل شيء أرادك فاقتله» (٣).

وكذا إذا لم يخف منها على الأظهر الأشهر فتوى، بل عن المبسوط اتفاق الأمة (٤)، وعن الغنية إجماع الطائفة (٥)؛ للأصل، بناءً على اختصاص الصيد المحرم عليه بالمحلل كما هو المختار، وإطلاق نحو الصحيح: «يقتل فى المحرم والإحرام الأفعى، والأسود العذرة، وكل حيه [سوء] والعقرب، والفأره وهو الفويسقه، ويرجم الغراب والحدأه رجماً» (٦).

وأظهر منه الخير: عن المحرم وما يقتل من الدواب، فقال: «يقتل الأسود والأفعى والفأره والعقرب وكل حيه، وإن أرادك السبع فاقتله، وإن لم يردك فلا تقتله، والكلب العقور إذا أرادك فاقتله، ولا بأس للمحرم أن يرمى الحدأه، وإن عرض له اللصوص امتنع منهم» (٧). وقريب منه آخر (٨).

ص: ٢٦٩

- ١- الكافي ٤/٣٦٣، التهذيب ٥/٣٦٥، الإستبصار ٢/٢٠٨، الوسائل ١٢:٥٤٤ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ١.
- ٢- الكافي ٤/٣٦٤، الوسائل ١٢:٥٤٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٧.
- ٣- الكافي ٤/٣٦٤، الوسائل ١٢:٥٤٧ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٩.
- ٤- المبسوط ١:٣٣٨.
- ٥- الغنية (الجوامع الفقيهه): ٥٧٥.
- ٦- الكافي ٤/٣٦٣، الوسائل ١٢:٥٤٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٦ وما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.
- ٧- الفقيه ٢/٢٣٢، الوسائل ١٢:٥٤٧ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ١٠.
- ٨- المقنع: ٧٧، المستدرک ٩:٢٤١ أبواب تروك الإحرام ب ٦٤ ح ٥.

و ضعف سندهما منجبر بعمل الأكثر. و هما كالنص في الإطلاق، و إلّا لما خصّ فيهما المنع عن القتل مع عدم الإرادة بالسبع و نحوه و يطلق فيما عداه.

خلافاً للمحكي عن السرائر، فلم يجوز قتلها حينئذ (١)؛ و لعلّه للصحيح الأول، حيث جعل فيه الحيّات كالسباع في المنع عن قتلها إذا لم ترده.

و نحوه الصحيح الآخر: «أتق قتل الدواب كلّها إلّا الأفعى و العقرب و الفأره، فأما الفأره فإنها توهمى السقاء و تضررم على أهل البيت، و أما العقرب فإن رسول الله (صلّى الله عليه و آله) مدّ يده إلى الحجر فمسعته فقال: لعنك الله لا برّاً تدعينه و لا فاجراً، و الحيه إن أراذك فاقتلها و إن لم ترذك فلا- تردها، و الأسود العذر فاقتله على كل حال، و ارم الغراب و الحدأه رمياً على ظهر بعيرك» (٢).

و فيه نظر؛ لعدم مقاومتهما لما تقدم من وجوه شتى، فليطرحها، أو يؤوّل- بإرجاع الضمير في قوله في الصحيح الأول: «و إن لم يردك فلا ترده» إلى خصوص السباع دون الحيّات، أو يحمل النهى على مطلق المرجوحيه الشامله للكراهه.

و كذلك الصحيحه الأخيره. و هذا الحمل فيها أقرب من تقييد إطلاق قتل هذه الأفراد في صدرها بما إذا إرادته؛ لما مرّ، مضافاً إلى أنها صريحه في جواز قتل العذر الأسود على كل حال، و حيث إنه لم يقل بهذا التفصيل

ص: ٢٧٠

١- حكاه عنه في كشف اللثام ١:٣٩٠، و هو في السرائر ٥٦٧:١.

٢- الكافي ٤:٣٦٣، التهذيب ٥:٣٦٥/١٢٧٣، علل الشرائع: ٢٤٥٨، الوسائل ٥٤٥:١٢ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٢.



فى الحيات أحد يلزم إما اطراحها رأساً، و ليس بجائز مع إمكان الحمل على الصحيح و أقرب المجازات، فتعين حمل النهى فيما عدا الأسود العذر على الكراهه، و لا ريب فيها فتوى و نصاً.

فهذا الصحيح أقوى دليل على الجواز و لو مع الكراهه كما قلنا.

و يستفاد منه و من الصحيح السابق جواز رمى الغراب بأقسامه و الحدأه مطلقاً فى الحرم و غيره، مع الإحرام و لا معه، و عن ظهر البعير و غيره، كما هو مقتضى إطلاق الصحيح السابق و العبارة هنا و فى الشرائع و عن النهايه و الجامع (١).

و لكن الصحيح الأخير مختص بالرمى عن ظهر البعير، كما عن المقنع (٢)، فإن أراد تخصيص الجواز به فلا وجه له؛ لإطلاق الصحيح السابق، و عدم إفاده غيره التخصيص ليجمع بينهما به. و إلا فلا بأس به.

ثم إن مقتضى الرويتين عدم جواز قتلها إلا أن يفضى الرمى إليه.

خلافاً للمحكى عن المبسوط فجوزه مطلقاً (٣)، و هو ضعيف.

و جواز رمى الغراب مطلقاً. خلافاً للمحقق الثانى، فقيده بالمحرّم منه الذى هو من الفواسق الخمس، دون المحلل؛ لأنه محترم لا يعدّ من الفواسق (٤).

و لا بأس به إن لم نقل بحرمة مطلقاً؛ لإطلاق ما دلّ على حرمة الصيد من الكتاب و السنّه المتواتره الشامل لما حلّ من الغراب، و تقييده بما

ص: ٢٧١

١- الشرائع ١: ٢٨٤، النهايه: ٢٢٩، الجامع للشرائع: ١٨٦.

٢- المقنع: ٧٧.

٣- المبسوط ١: ٣٣٨.

٤- جامع المقاصد ٣: ٣٠٣.

عدا الغراب بهذين الصحيحين و إن أمكن، لكنه ليس بأولى من تقييد إطلاقهما بما عدا المحلل.

و ذلك فإن التعارض بينهما و بين نحو الكتاب تعارض العموم و الخصوص من وجه؛ لأن نحو الكتاب و إن كان عاما للغراب المحلل و غيره، إلا أنه خاص بالإضافه إلى تحريم الصيد المحلل، بناءً على فرض اختصاصه بالمحلل كما هو المختار و قد تقدم. و الروايتين و إن كانتا خاصتين بالغراب، لكنه فيهما أعم من المحلل منه و المحرّم.

فكما يمكن تقييد إطلاق الصيد بما عدا الغراب مطلقاً حتى المحلل، كذا يمكن تقييد الغراب فى الصحيحين بالمحرّم منه. و الترجيح لهذا؛ لقطعيه الكتاب و نحوه، مضافاً إلى إشعار التعليين فى الصحيحه الأخيره لإباحه القتل و فى غيرها بالتقييد أيضاً، فتدبر.

و الجمع السابق فرع عدم القول بتحريم الغراب مطلقاً، و لكنه كما سيأتى خلاف التحقيق، و أن الأصح تحريمه مطلقاً. و عليه فالأظهر إباحه رمى الغراب مطلقاً؛ لعدم التعارض بين الأدله السابقه، لأن النسبه بينهما التباين الكلى، فلا موجب لتقييد أحدهما بالآخر.

هذا مضافاً إلى إمكان التأمل فى دعوى كون التعارض بين الكتاب و الصحيحين من تعارض العموم و الخصوص من وجه، بل النسبه بينهما إما التباين الكلى، أو العموم و الخصوص مطلقاً، الأول فى الكتاب، و الثانى فيهما، فتدبر و تأمل.

و لا كفاره واجبه فى قتل شىء من السباع عدا الأسد،

مطلقاً بلا- خلاف، و كذا فيه إذا أرادته، و عن المنتهى و الشيخ (١) عليه الإجماع، و فيما إذا لم يردده خلاف. و الأصح العدم، وفاقاً للأكثر على الظاهر، المصرح به في كلام بعض من تأخر (٢)؛ للأصل، مضافاً إلى الإجماع المنقول عن صريح الخلاف و ظاهر المبسوط و التذكرة (٣)، السليم جميع ذلك عما يصلح للمعارضه حتى الكتاب و السنه المتواتره الداله على حرمه قتل الصيد و إيجابه الكفاره، بناءً على المختار من اختصاصه بالمحلل، فلا يشمل محلّ الفرض، و لا معارض له آخر غير ما أشار إليه بقوله:

و روى في قتل الأسد كبش إذا لم يردده و هذه الروايه مع شهادته عليها بأنه فيها ضعف لم نقف عليها في شيء من كتب الأخبار، و لا نقله ناقل في شيء مما وقفت عليه من كتب الاستدلال.

نعم، روى الكليني و الشيخ عن أبي سعيد المكارى: قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل قتل أسداً في الحرم، فقال (عليه السلام): «عليه كبش يذبحه» (٤).

و هو مع اختصاصه بالقتل بالحرم فيه ضعف أيضاً سنداً بمن ترى، فليطرح، أو يحمل على الاستحباب، و مع ذلك فهو مطلق لا تقييد فيه بعدم الإراده، و لا موجب لتقييده بها عدا ما مرّ من الصحاح المفصّله بين صوره الإراده فجوز القتل، و عدمها فنهى، لكنه مع عدم اختصاصه بالأسد

ص: ٢٧٣

١- المنتهى ٢: ٨٠٠، الشيخ في المبسوط ١: ٣٣٨.

٢- المذهب البارع ٢: ٢٣٥.

٣- الخلاف ٢: ٤١٧، المبسوط ١: ٣٣٨، التذكرة ١: ٣٣٠.

٤- الكافي ٤: ٢٣٧/٢٦، التهذيب ٥: ٣٦٦/١٢٧٥، الإستبصار ٢: ٢٠٨/٧١٢، الوسائل ١٣: ٧٩ أبواب كفارات الصيد و توابعها ب ٣٩ ح ١.

وعمومه لباقي السباع و لا قائل بحكمه فيها مطلقاً مورده إباحه القتل و النهى، و لا ملازمه بينه و بين الكفار ههنا، سيما خصوص نوع هذه الكفار.

فالقول بمضمونه كما عن والد الصدوق و ابن حمزه (١) لا وجه له، سيما و قد تعدّيا عن مورده الذى هو القتل فى الحرم إلى مسألنا ههنا، فتأمل جدّاً.

نعم فى الرضوى: « و لا بأس للمحرم أن يقتل الحيّه و العقرب و الفأره، و لا بأس برمى الحدأه، و إن كان الصيد أسداً ذبحت كبشاً» (٢) و لا ريب أنه أحوط.

بقى الكلام فى حرمة قتله، و لا ريب فيها على القول بلزوم الكفار.

و يشكل فيها على القول بالعدم، من الأصل، بناءً على المختار من اختصاص الصيد المحرّم فى الكتاب و السنّه بالمحلّ، و من ورود النهى عن قتله إذا لم يرده فيما مرّ من الصحيح و غيره، لكنه فيهما يعمّ الأسد و غيره، و لم أعثر بقائله، مضافاً إلى ورود مثله فى الحيّه، و قد عرفت أنه محمول على الكراهه، فالقول بها أيضاً هنا لا يخلو عن قوه، سيما و أن ظاهر جماعه التلازم هنا بين نفى الكفار و ثبوت إباحه القتل، و بالعكس، كالفاضل فى المنتهى و المختلف و غيره (٣).

و أما عبارته فمساقتها يحتمل القول بالإباحه و بالحرمة، و كأنه فى الأخير أظهر دلالة كما لا يخفى على من تدبّره. و تحتمل ثالثاً و هو التوقف

ص: ٢٧٤

١- نقله عن والد الصدوق فى المختلف: ٢٧١، ابن حمزه فى الوسيله: ١٦٤.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢٨، المستدرک ٢٧٧: ٩ أبواب كفارات الصيد ب ٢٨ ح ١.

٣- المنتهى ٨٠٠: ٢، المختلف: ٢٧١؛ و انظر المسالك ١: ١٣٣.

بينهما، ولا ريب أنه بحسب العمل بل الفتوى لعموم الصحيح السابق الناهى عن قتل الدواب إلا ما مضى أحوط و أولى.

ولا- كفاره واجبه أيضاً فى قتل الزنبور واحداً أو متعدداً و لو كثيراً إذا كان خطأً على الأقوى، وفاقاً للماتن و جماعه (١)؛ للأصل، مع اختصاص الصيد المتساوى عمدته و خطأؤه فى لزوم الكفاره بالمحلل كما مرّ، و لعله لهذا تعرّض الماتن لنفى الكفاره هنا، تنبيهاً على أن لزومها فى العمد ليس لكونه صيداً.

خلافاً لعبائر كثير من القدماء (٢)، فأطلقوا التكفير فى قتله، بحيث يشمل الخطأ؛ و لعله بناءً على كونه صيداً.

و يضعفه مضافاً إلى ما مضى خصوص الصحاح هنا: عن محرم قتل زنبوراً، قال: «إن كان خطأً فليس عليه شيء» قلت: فالعمد؟ قال:

« يطعم شيئاً من طعام » (٣).

و يستفاد منها أن فى قتله عمداً صدقه بشيء من طعام كما أفتى به الماتن هنا و جماعه (٤)، و أطلق الشيء فى النهايه (٥).

و بدله فى الشرائع بصدقه و لو بكف من طعام (٦)، و فى القواعد بكف

ص: ٢٧٥

١- منهم: الشهيد فى المسالك ١: ١٣٣، و صاحب المدارك ٨: ٣١٨، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٣٩١.

٢- منهم: المفيد فى المقنعه: ٤٣٨، و الحلبي فى الكافي: ٢٠٦، و ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٦.

٣- التهذيب ٥: ٣٤٥/١١٩٥، الوسائل ١٣: ٢١ أبواب كفارات الصيد ب ٨ ح ٣.

٤- منهم: الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٣٣، و صاحب المدارك ٨: ٣١٨، و الأردبيلي فى مجمع الفائده و البرهان ٦: ٣٨٣.

٥- النهايه: ٢٢٣.

٦- الشرائع ١: ٢٨٤.

من طعام و شبهه (١)، و عن السرائر و التلخيص (٢) بتمره.

و اکتفی بکفّ من طعام فی المحکی عن المقنع و الفقیه و الغنیه و الکافی و الجامع (٣)؛ للرضوی (٤). و فی مقاومته لما سبق ضعف.

فالأصح ما فی المتن، مع خلّو ما عدا الأخير من المستند، إلّا ما ربما یقال من أن القول بتمر لکونه من الطعام، و أنه لیس خیراً من جراد (٥).

و فیهما ضعف، سیّما فی مقابله النص.

و مورده کالمتن الزبور الواحد، فالمتعدد و الكثير خالٍ عن النص، فیجب الرجوع فیهما إلى الأصل، فیحتمل إلحاقهما بالواحد فی کفّارته إن لم یثبت بالأصل زیاده علیها.

و هنا أقوال أخر، منها: لزوم صاع فی المتعدد كما عن الحلبي (٦)، و شاه فی الكثير منه، كما عنه و عن الغنیه و المهذب و التلخیص (٧).

أو مدّ من طعام أو تمر أو شبهه كما عن المقنعه و جعل العلم و العمل و التحریر (٨).

ص: ٢٧٦

١- القواعد: ٩٤.

٢- نقله عنهما فی كشف اللثام ٣٩١: ١.

٣- المقنع: ٧٩، الفقیه ٢٣٥: ٢، الغنیه (الجوامع الفقهیه): ٥٧٦، الکافی: ٢٠٦، الجامع للشرائع: ١٩٠.

٤- فقه الرضا (علیه السلام): ٢٢٨، المستدرک ٢٥٨: ٩ أبواب کفارات الصيد ب ٨ ح ١.

٥- كشف اللثام ٣٩١: ١.

٦- الکافی فی الفقه: ٢٠٦.

٧- الکافی: ٢٠٦، الغنیه (الجوامع الفقهیه): ٥٧٦، المهذب ٢٢٦: ١، و حکاه عن التلخیص فی كشف اللثام ٣٩١: ١.

٨- المقنعه: ٤٣٨، جمل العلم و العمل (رسائل الشریف المرتضیٰ ٣): ٧٢، التحریر ١١٦: ١.

و نحوه عن المراسم (١)، إلّا فى مدّ من طعام فلم يذكر فيه.

و لا مستند لشيء من هذه الأقوال، إلّا ما ربما يقال من أن إيجاب الشاه لكثيره للحمل على الجراد، و إيجاب المدّ أو الصاع لضمّ فداء بعضه إلى بعض (٢)، و فيهما كما ترى ضعف.

ثم إن ظاهر وجوب التكفير تحريم تعيّد القتل، خلافاً للمبسوط، فصرّح بالجواز، و أنه يكفّر بعد القتل بما استطاع (٣)؛ و لعلّه للأصل، و كونه من المؤذيات، مضافاً إلى الخبرين.

فى أحدهما: «يقتل المحرم الزنبور و النسرو الأسود العذرو الذئبو و ما خاف أن يعدو عليه» (٤).

و فى الثانى المروى عن قرب الإسناد للحميرى: «يقتل المحرم ما عدا عليه من سبع أو غيره، و يقتل الزنبور و العقرب و النسرو الذئبو و الأسود، و ما خاف أن يعدو عليه من السباع و الكلب العقور» (٥).

و لا ينافى الجواز وجوب الكفاره، كما فى وجوبها فى قتل الصيد خطأ.

و هو حسن إن نمنع ظهور لزوم الكفاره فى الحرمة، و هو مشكل، و التخلف فى بعض الأفراد لا ينافى الظهور.

و حيث ثبت يمكن دفع الأصل بما مرّ من التكفير الظاهر فى المنع

ص: ٢٧٧

١- المراسم: ١٢٢.

٢- كشف اللثام ١: ٣٩١.

٣- المبسوط ١: ٣٣٩.

٤- الكافى ٤/ ٣٦٣، الوسائل ١٢: ٥٤٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٨.

٥- قرب الإسناد: ١٤٢/ ٥١٠، الوسائل ١٢: ٥٤٧ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ١٢.

كما مرّ.

و عن الخبرين بضعف السند، مع احتمال تنزيلهما على جواز القتل في صورة الخوف منه و إرادته له، و لا ريب في الجواز حينئذ كما مرّ، مضافاً إلى خصوص الصحيح هنا، و فيه بعد نحو ما مرّ في الصحاح من الأمر بالتكفير بشيء من الطعام في صورة العمد: قلت: إنه أرادني، قال:

« كل شيء أرادك فاقتله » (١).

و بهما يقيد إطلاق المتن و نحوه و ما مرّ من النص بصوره عدم الإرادة و انتفاء الخوف منه.

و يجوز شراء القماريّ جمع قمريه بالضم: ضرب من الحمام، و القمره بالضم: لون إلى الخضره أو الحمرة فيه كدره.

و الدباسيّ من الدبس بالضم: جمع أدبس من الطير الذي لونه بين السواد و الحمرة، و منه الدبسيّ لطائر أدكن يقرقر، كما عن القاموس (٢).

و إخراجها من مكه شرفها الله سبحانه، على كراهيه لا ذبحها و [أو] أكلها.

اتّفاقاً في الحكم الأخير فتوى و دليلاً، كتاباً و سنّه من غير معارض.

و وفاقاً للنهائه و المبسوط (٣) في الأولين؛ للصحيح: عن شراء القماريّ تُخرج من مكه و المدينة، قال: « ما أحبّ أن يُخرج [منهما] (٤) شيء » (٥).

ص: ٢٧٨

١- الكافي ٤/٣٦٤، الوسائل ١٢:٥٤٧ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٩.

٢- القاموس ٢:٢٢١.

٣- النهاية: ٢٢٤، المبسوط ١:٣٤١.

٤- أثبتناه من التهذيب، و في النسخ و الفقيه: منها.

٥- الفقيه ٢/١٦٨، التهذيب ٥/٣٤٩، الوسائل ١٣:٣٨ أبواب كفارات الصيد ب ١٤ ح ٣.



و هو مع اختصاصه بالقمارى غير صريح فى الجواز، بل ظاهر جماعه كالشيخ فى التهذيب و غيره (١) دلالتة على التحريم.

و لعلّه لدوران الأمر فيه بين إبقاء لفظ «لا أحبّ» على ظاهره من الكراهه، و تخصيص الشىء المنفى فى سياق النفى بخصوص القمارى أو الدباسى أيضاً؛ و بين إبقاء العموم بحاله، و صرف «لا أحبّ» عن ظاهره إلى التحريم، أو الأعم منه و من الكراهه.

و الأول خلاف التحقيق و إن كان التخصيص أولى من المجاز، بناءً على اختصاص الأولويه بالتخصيص المقبول، و هو ما بقى من العام بعده أكثر أفراده، و ليس هنا كذلك، فاختيار الثانى لازم.

هذا إن سلّم ظهور «لا أحبّ» فى الكراهه، و إلّا فهو أعم منها و من الحرمة لغه، لكن مقتضى هذا عدم دلالتة على التحريم أيضاً.

و التحقيق: أن هذه الروايه مجمله لا تصلح أن تتخذ لشيء من القولين حجه.

و حينئذ فالأصل فى المسأله عدم الجواز؛ لعمومات حرمة الصيد كتاباً و سنه، كما عليه جماعه (٢)، تبعاً للحلّى (٣)، و لكن مورد عبارته المنع عن الإخراج عن الحرم خاصه، و مورد النص الإخراج من مكه، و أحدهما غير الآخر فلا تنافى، كذا قيل (٤).

و فيه نظر؛ لمنع اختصاص النص بمكه، فإن مورد السؤال الذى

ص: ٢٧٩

١- التهذيب ٣٤٩:٥؛ و انظر الفقيه ١٦٨:٢.

٢- منهم: العلامه فى التذكره ٣٣٢:١، و صاحب المدارك ٣١٩:٨، و الحدائق ١٦١:١٥.

٣- السرائر ٥٦:١.

٤- كشف اللثام ٣٩١:١.

ينطبق عليه الجواب هو الإخراج منها و من المدينه بمقتضى الواو المفيده للجمعيه فى الحكم،الذى هو هنا الإخراج،و الإخراج منهما معاً يستلزم الإخراج من الحرم.

ثم لو سلم نقول:إنه جَوِّز فيه الإخراج عن مكة من غير تقييد بما إذا لم يخرج عن الحرم بعد عموم السؤال له و انطباق الجواب عليه بقاعده ترك الاستفصال،فالروايه و إن لم تكن ناصه بالجواز فى الحرم لكنها ظاهره فيه أيضاً،فيتحقق التعارض و التنافى كما فهمه سائر الأصحاب،حيث ذكروا الحلّى مخالفاً للشيخ هنا و خالفوه،أو وافقوه و هو الأقوى.

و أنما يحرم على المحرم صيد البرّ دون البحر كما مرّ.

و ينقسم باعتبار لزوم الكفاره و بدلها إلى قسمين :

### الأول ما لكفارته بدل على الخصوص

الأول: ما لكفارته بدل على الخصوص و هو على ما ذكره (١) خمسّه:

### الأول النعامه

الأول:النعامه،و فى قتلها بدنه بالتحريك،كما هو المشهور، و فى صريح التذكره و المنتهى و ظاهر الغنيه (٢)الإجماع؛ و هو الحجه.

مضافاً إلى الصحاح المستفيضه:« و فى النعامه بدنه» (٣).

خلافاً للنهائه و المبسوط و السرائر (٤)فجزور؛ للخير (٥).و فى سنده اشتراك،فإذاً الأول أظهر.

ص: ٢٨٠

١- فى «ق»: ذكره.

٢- التذكره ٣٤٤:١،المنتهى ٨٢٠:٢،الغنيه(الجوامع الفقيهيه):٥٧٥.

٣- انظر الوسائل ١٣:٥ أبواب كفارات الصيد ب ١.

٤- النهايه:٢٢٢،المبسوط ٣٣٩:١،السرائر ٥٥٦:١.

٥- التهذيب ٥:٣٤١/١١٨٠،الوسائل ١٣:٦ أبواب كفارات الصيد ب ١ ح ٣.

مع أنه قيل: لا مخالفه بينه وبين الأدله، ولا بين القولين كما يظهر من المختلف، وفاقاً للتذكرة والمنتهى وغيرهما؛ إذ لا فرق بين الجزور والبدنه، غير أن البدنه ما يحرز للهدى والجزور أعم، وهما يعميان الذكر والأنثى، كما في العين والنهائيه الأثريه و تهذيب الأسماء للنووي وفي التحرير له والمعرب والمغرب في البدنه.

و خصت في الصحاح والديوان والمحيط وشمس العلوم بالناقه والبقره.

لكن عباره العين كذا: البدنه ناقه أو بقره، الذكر والأنثى فيه سواء، يهدى إلى مكه. فهو مع تفسيره بالناقه والبقره نص على التعميم للذكر والأنثى، فقد يكون أولئك لا يخصونها بالأنثى، وإنما اقتصروا على الناقه والبقره تمثيلاً، وإنما أرادوا تعميمها للجنسين رداً على من يخصصها بالإبل، وهو الوجه عندنا.

و يدل عليه قوله تعالى فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا [١] (١) قال الزمخشري:

وهي الإبل خاصه؛ ولأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ألحق البقره بالإبل حين قال:

البدنه عن سبعة والبقره عن سبعة، فجعل البقره في حكم الإبل، صارت البدنه في الشريعة متناوله للجنسين عند أبي حنيفة وأصحابه، وإلا فالبدن هي الإبل، وعليه تدل الآيه (٢). انتهى.

أقول: وجمله ما ذكر حسن، إلا أن ما ادّعاء من ظهور الاتحاد وعدم المخالفه بين الروايات والقولين من المختلف محل نظر، بل الذي وقفنا

ص: ٢٨١

١- الحج: ٣٧.

٢- كشف اللثام ٣٩١: ١.

عليه من عبارته يفيد العكس (١).

و يدلُّ على ما ادَّعاه من كون التخصيص بالإبل هو الوجه عندنا مضافاً إلى ما ذكره مقابله البقر للبدنه في أخبارنا، ففي الصحيح: في قول الله عز وجل فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ [١] (٢) قال: «في النعامه بدنه، و في حمار الوحش بقره، و في الظبي شاه، و في البقر بقره» (٣).

هذا، و يؤيِّد عموم البدنه للذكر و الأنثى كما ذكره ما في المصباح المنير من أنه قالوا: و إذا أُطلقت البدنه في الفروع فالمراد البعير، الذكر كان أو الأنثى (٤).

و ربما أشعرت هذه العبارة بأن هذا الإطلاق ليس من جهة الوضع اللغوي و إنما هو اصطلاح المتشرعه.

لكن في مجمع البحرين بعد ذكر البدنه: و إنما سُمِّيت بذلك لعظم بدنها و سمنها، و تقع على الجمل و الناقة عند جمهور أهل اللغة و بعض الفقهاء (٥).

أقول: و يعضده ما تقدّم.

و كيف كان، فلا ريب أن اختيار الأنثى مع الإمكان أحوط و أولى و إن كان إجزاء الذكر أيضاً أقوى.

ثم لما كانت البدنه اسماً لما تهدي اعتبر في مفهومها السنّ المعتبر في الهدى.

ص: ٢٨٢

١- انظر المختلف: ٢٧١.

٢- المائدة: ٩٥.

٣- التهذيب ٥: ٣٤١/١١٨١، الوسائل ٥: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ١ ح ١.

٤- المصباح المنير: ٤٠.

٥- مجمع البحرين ٢١٢: ٦.

و مقتضى إطلاق النصوص و الفتاوى أجزاء البدنه مطلقاً، سواء وافقت النعامه و ماثلتها فى الصغر و الكبر و غيرهما، أم لا. خلافاً للمنقول عن التذكرة، فاعتبر المماثلة بين الصيد و فدائه، ففى الصغير إبل فى سنه، و فى الكبير كذلك، و فى الذكر ذكر، و فى الأنثى أنثى (١).

و لم نقف على دليله، سوى إطلاق الآيه باعتبار المماثلة، و لا ريب أنه أحوط و إن كان فى تعينه نظر.

فإن لم يجد البدنه و عجز عنها فضّ ثمن البدنه بعد تقويمها قيمه عادله على البرّ كما فى عبائر جمع (٢)، أو الطعام المطلق، كما فى عبائر آخرين (٣) و النصوص (٤). و هو الأظهر و إن كان الأول أحوط؛ أخذاً بالمتيقن.

و أطعم ستين مسكيناً كلّ مسكين مدين على الأشهر، كما فى كلام جمع (٥) و الصحيح (٦)، أو مدّاً، كما فى كلام آخرين (٧) و كثير من

ص: ٢٨٣

١- حكاه عنه فى المسالك ١:١٣٤، و هو فى التذكرة ١:٣٤٧.

٢- منهم: الحلبي فى الكافي: ٢٠٥، و الشهيد الأول فى اللمعه (الروضه البهيه ٢): ٣٣٤، و صاحب المدارك ٨:٣٢٢.

٣- كانت حمزه فى الوسيله: ١٦٧، و ابن سعيد فى الجامع للشرائع: ١٨٩، و الشهيد الثانى فى المسالك ١:١٣٤، و السبزواري فى الذخير: ٤٠٤.

٤- انظر الوسائل ٨:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢.

٥- منهم الشهيد الثانى فى المسالك ١:١٣٤؛ و فى مرآه العقول ١٧:٣٧١ أنه المشهور.

٦- الكافي ٤:٣٨٧، التهذيب ٥:٤٦٦، الوسائل ٨:١٣ أبواب كفارات الإحرام ب ٢ ح ١.

٧- كالشاهد الثانى فى المسالك ١:١٣٤، و صاحب المدارك ٨:٣٢٣.

النصوص (١)، وفيها الصحيح وغيره. وهو أظهر؛ حملاً للظاهر على النص.

و عليه يحمل أيضاً ما أُطلق فيه الإطعام من الفتاوى والنصوص وإن كان فيهما الصحيح وغيره، حمل المطلق على المقيد.

ولا يلزمه إنفاق ما زاد من قيمتها عن ستين مسكيناً، بل له الزائد ولا ما زاد عن قيمتها إن نقصت عن الوفاء بالستين بلا خلاف، إلا ممن أطلق إطعام الستين، تبعاً لإطلاق ما مرّ من النصوص.

وفيه: أنه يجب تقييده بنحو الصحيح: «عليه بدنه، فإن لم يجد إطعام ستين مسكيناً، فإن كانت قيمه البدنه أكثر من إطعام ستين مسكيناً لم يزد على إطعام ستين مسكيناً، وإن كانت قيمه البدنه أقلّ من إطعام ستين مسكيناً لم يكن عليه إلا قيمه البدنه» (٢).

و عن الخلاف الإجماع على نفي وجوب الزائد (٣).

و من الحلبيين، فأطلقا أنّ من لم يجد البدنه تصدّق بقيمتها (٤)؛ للصحيح: «عدل الهدى ما بلغ يتصدّق به» (٥) ويجوز تنزيله على الأول كما في كلام جمع (٦).

و أما الموثق فيمن عليه بدنه واجبه في فداء: «إذا لم يجد بدنه فسبع شياه» (٧) فشاذاً لم أر قائلاً به، و به صرح بعض الأصحاب.

ص: ٢٨٤

١- الوسائل ١٣:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢، ح ١٤، ١٣، ٣.

٢- الفقيه ٢: ٢٣٢/١١١٠، الوسائل ١٣:١١ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ٩.

٣- الخلاف ٢: ٤٢٢.

٤- أبو الصلاح في الكافي: ٢٠٥، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

٥- التهذيب ٥: ٣٤٢/١١٨٤، الوسائل ١٣:١١ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٠.

٦- كشف اللثام ١: ٣٩١.

٧- الكافي ٤: ٣٨٥/٢، الفقيه ٢: ٢٣٢/١١١١، التهذيب ٥: ٤٨١/١٧١١، الوسائل ١٣:٩ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ٤.

فإن لم يجد ثمنها ليطعم صام عن كل مدين أو مد يوماً على الأظهر الأشهر، بل في صريح الغنيه (١)، و ظاهر التبيان و كنز العرفان و غيرهما (٢): الإجماع عليه؛ للصحيحين و غيرهما: «فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً» (٣) كما في أحدهما.

و في الثاني: «فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ، لكل طعام مسكين يوماً» (٤).

خلافاً للعماني و الصدوق (٥)، فثمانية عشر يوماً مطلقاً (٦)؛ للصحيحين و غيرها (٧): فإن لم يقدر على أن يتصدق فليصم ثمانية عشر يوماً.

و هو حسن لولا الأخبار الأوله المصرحة بصوم الستين بعد العجز عن الصدقه، المعترضه زياده على الشهره بالإجماعات المنقوله و الاحتياط اللازم في الشريعة، بناءً على أن الجمع بين الأخبار يمكن بأحد وجهين:

حمل الأخبار السابقه على الفضيله و الأخيره على الإجزاء، أو تقييد هذه بما إذا عجز عن صوم الستين و السابقه على ما إذا قدر عليه، و بعد تعارض الحملين و تساويهما يجب الأخذ بما يحصل به البراءه اليقنيه، للإجماع على ثبوت اشتغال الذمه بشيء من الصوم في الجملة بعد العجز عن

ص: ٢٨٥

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٥.

٢- التبيان ٢٧: ٤، كنز العرفان: ٣٢٥؛ و نسبه في الكفايه: ٦٢ إلى كثير من الأصحاب.

٣- تقدم مصدره في ص: ٣٣٨١ الهامش (٢).

٤- التهذيب ٥: ٣٤٢/١١٨٤، الوسائل ١١: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٠.

٥- حكاه عن العماني في المختلف: ٢٧٢، الصدوق في المقنع: ٧٧.

٦- أى: سواء قدر على صوم الستين أم عجز عنه. (منه) رحمه الله.

٧- انظر الوسائل ٨: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢.

هذا على تقدير القول بتساوى الحملين، وإلا فالظاهر رجحان الثانى، لأنه من قبيل التقييد و الأول من قبيل المجاز، وإذا تعارضا فالأول أولى، وبالترجيح أحرى، على الأشهر الأقوى، سيما مع اعتضاده هنا بالشهره و غيرها.

و من هنا يتضح المستند لقوله: فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً و محصّيه الجمع بين النصوص، مضافاً إلى أن فى صريح الغنيه و ظاهر الكنز الإجماع (١).

و اعلم أنه لو انكسر البُرّ عن القدر الذى يجب دفعه إلى كل مسكين دفع ذلك إليه و صام عن الناقص يوماً، بلا خلاف يعلم، كما فى التذكرة و المنتهى (٢)، مشعرين بدعوى الإجماع.

و هو الحجه إن تمّ، لا ما قيل من أن صيام اليوم لا يتبعّض، و السقوط غير ممكن؛ لشغل الذمه، فيجب كمال اليوم (٣). فإنه مع ما فيه من النظر يدفعه أن مقتضى النصوص أن صيام اليوم إنما يجب بدلاً عن نصف الصاع، و هو غير متحقق هنا.

و لا يصام عن الزائد على الشهرين لو كان؛ للأصل، و النص: «فإذا زادت الأمداد على الشهرين فليس عليه أكثر منه» (٤).

و فى الغنيه الإجماع (٥).

ص: ٢٨٦

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٥، كنز العرفان: ٣٢٥.

٢- التذكرة ٣٤٥: ١، المنتهى ٨٢١: ٢.

٣- المنتهى ٨٢١: ٢.

٤- الكافى ٣٨٦/٤، الوسائل ١٣: ١٠ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ٥.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٥.



و لا الناقص عنهما إن نقص البدل، وفاقاً لظاهر الأكثر و صريح جمع (١)؛ للأصل، و ظاهر الأخبار.

خلافاً لآخرين (٢)، فيصوم الستين مطلقاً. و هو أحوط و أولى و إن كان الأول أقوى.

و لو عجز عن الستين فهل يجب الثمانية عشر و يكفي مطلقاً، أم بشرط العجز عن الزائد عنها و إلّا فيجب الزائد أيضاً؟ وجهان، و لعل الأول أقوى و إن كان الثاني أحوط و أولى.

و لو عجز بعد صيام شهر عن الشهر الآخر فأقوى الاحتمالات السقوط و إن كان الأحوط وجوب ما قدر و لو زائداً عن التسعة، و بين الاحتمالين صومها خاصة، و جعله في القواعد أقواها (٣).

### الثانى فى بقره الوحش بقره أهليه

الثانى: فى بقره الوحش بقره أهليه بلا خلاف فتوى و روايه، و هى صحاح مستفيضه معتضده بعد ظاهر الكتاب بأخبار آخر معتبره (٤).

فإن لم يجدها فضّ ثمنها على الطعام و أطعم ثلاثين مسكيناً، كل مسكين مدين كما فى الصحاح، و إن اختلفت كالتاوى فى التقدير بمدّ كما فى الصحيح (٥)، أو مدين كما فى الصحيحين (٦). و الأول أقرب،

ص: ٢٨٧

١- منهم: أبو الصلاح الحلبي فى الكافى فى الفقه: ٢٠٥، و العلامه فى التحرير ١: ١١٦، و السبزواري فى الكفايه: ٦٢؛ و انظر كشف اللثام ١: ٣٩٢.

٢- منهم: المفيد فى المقنع: ٤٣٥، و العلامه فى القواعد ١: ٩٤.

٣- القواعد ١: ٩٤.

٤- الوسائل ٥: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ١.

٥- التهذيب ٥: ٣٤٣/١١٨٧، الوسائل ١٣: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٣.

٦- أحدهما: صحيح أبي عبيده و قد تقدم مصدره فى ص: ٣٣٨١ الهامش (٢)؛ و لم نعث على الصحيح الآخر.

و يحمل الثاني على الفضل كما مرّ.

و إن كانت قيمه البقره أقلّ من ذلك اقتصر على قيمتها كما يستفاد من الصحيح. وكذا لو زادت عنه لم يجب عليه الزيادة، كما يستفاد من غيره من الصحاح (١).

و لا خلاف في شيء من ذلك أجده إلّا فيما عرفته.

فإن لم يجد صام عن كل مسكين يوماً للصحيحين و غيرهما الأمر بالصيام عن كل مسكين يوماً بعد العجز عن الصدقه:

ففي أحدهما (٢) و المرسل كالموثق (٣): عن قول الله تعالى أَوْ عَدَلْ ذَلِكَ صِيَاماً [١] (٤) قال: «عدّل الهدى ما بلغ يتصدق به، فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ لكل طعام مسكين يوماً». و في الثاني: «فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً» (٥).

فإن عجز عن الصيام كذلك صام تسعه أيام للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتبره (٦)، لكن فيها الأمر بذلك بعد العجز عن الصدقه، كما عليه جماعه (٧)، و لكنها محموله على ما ذكرناه من التفصيل،

ص: ٢٨٨

- ١- الكافي ٤/٣٨٦:٥، الفقيه ٢/٢٣٢:١١١٠، التهذيب ٥/٣٤٢:١١٨٥، الوسائل ٨:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ٢، ٩.
- ٢- التهذيب ٥/٣٤٢:١١٨٤، الوسائل ١١:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٠.
- ٣- الكافي ٤/٣٨٦:٣، الوسائل ١٠:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ٥ مع تفاوت في متنه.
- ٤- المائدة: ٩٥.
- ٥- الكافي ٤/٣٨٧:١٠، التهذيب ٥/٤٦٦:١٦٢٦، الوسائل ٨:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١.
- ٦- الوسائل ١٣: أبواب كفارات الصيد ب ٢ الأحاديث ١٣، ١٢، ٧، ٣.
- ٧- منهم: القاضي في المهذب ١:٢٧٧، و الحلّي في السرائر ١:٥٥٦، و ابن سعيد في الجامع: ١٨٩.

وفاقاً للأكثر، و في الغنيه الإجماع (١)، جمعاً بين الأدله، و إن أمكن الجمع بينها بحمل الأخبار الأوله على الفضيله، و لكن ما اخترناه من الجمع أولى، لما عرفته في النعامه. و يأتي في هذه المسأله ما قد عرفته ثمه من الفروع المناسبه.

و كذا الحكم في حمار الوحش فيلزم فيه البقره، و مع العجز عنها فإطعام ثلاثين مسكيناً، و مع العجز عنه فالصوم كذلك، و مع العجز عنه فصوم تسعه أيام على الأظهر الأشهر بل في الغنيه الإجماع (٢)؛ للنصوص المستفيضه و فيها الصحيح و غيره (٣).

خلاقاً للمقنع فبدنه (٤)؛ للصحاح (٥).

و للإسكافي فخير بينهما (٦)، و وافقه جماعه من متأخري المتأخرين جمعاً (٧).

و فيه: أنه فرع التكافؤ، و ليس؛ لرجحان الأوله بكثرة العدد و الاعتضاد بالشهره و حكاية الإجماع المتقدمه؛ مضافاً إلى ضعف دلاله الأخيره باحتمال البدنه فيها الحمل على البقره، لما عرفته من عموم البدنه للبقره

ص: ٢٨٩

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٥.

٣- انظر الوسائل ١٢: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٣، ١٢، ١٣، و ب ٣ ح ١؛ و المستدرک ٩: ٢٤٩ أبواب كفارات الصيد ب ١ ح ١، و ب ٢ ح ٥، ٧.

٤- المقنع: ٧٧.

٥- الوسائل ٥: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ١ ح ٢، ٤.

٦- حكاه عنه في المختلف: ٢٧٢.

٧- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٢٦، و السبزواری في الذخيره: ٦٠٥، و المجلسي في ملاذ الأخيار ٨: ٢٧٢.

عند جماعه من اللغويين و الحنفية (١)، كذا قيل (٢). و فيه مناقشه.

### الثالث: الظبي، و فيه شاه

الثالث: الظبي، و فيه شاه بالكتاب (٣) و السنه (٤) و الإجماع.

فإن لم يجد ها فضّ ثمن الشاه على البُرّ بل مطلق الطعام و أطعم عشره مساكين كل مسكين مدين على الأشهر، و مدّاً على الأظهر.

و لو قصرت قيمتها عن إطعامهم اقتصر عليها و لو زادت عنه لم يجب عليه الزائد.

فإن لم يجد صام عن كل مسكين يوماً، فإن عجز صام ثلاثه أيام كلّ ذلك لعين ما مرّ من الأدله، فإنّ الكلام فى هذه المسأله كالكلام فيما تقدمها فتوى و دليلاً و خلافاً.

و الأبدال فى الأقسام الثلاثه على التخيير عند جماعه و منهم الحلّى (٥)، عازياً له كغيره - (٦) إلى الشيخ فى الجمل و العقود و الخلاف (٧)، و تبعهما كثير من متأخرى الأصحاب و منهم الفاضل المقداد (٨)؛ لظاهر «أو»

ص: ٢٩٠

١- راجع ص ٣٣٧٨.

٢- كشف اللثام ٣٩٢:١.

٣- المائده: ٩٥.

٤- الوسائل ٥: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ١.

٥- السرائر ٥٥٧:١.

٦- كشف اللثام ٣٩٢:١.

٧- الجمل و العقود (الرسائل العشر): ٢١٦، الخلاف ٣٩٧:٢.

٨- التنقيح الرائع ٥٣٥:١.

فى الآيه المفیده للتخیر، بناءً على وضعها له لغهً، كما صرّح به هو و غيره (١)، مبالغاً فى ظهورها فيه، حتى ادّعى أنها نصّ فيه، فقال فى الجواب عن جواب المرتضى عنها بأنه يجوز العدول عن ظاهر القرآن للدلاله كما عدلنا فى قوله تعالى فَاَنْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنى وَ ثُلَاثَ وَ رُبَاعَ [١] (٢) عن مدلول الواو و هو الجمعيه إلى التخير ما صورته:

و فيه نظر؛ لأننا نمنع أنه عدول عن الظاهر، بل عدول عن النص، و هو غير جائز، لأن لفظ «أو» لا يحتمل أمرين أحدهما أظهر، و هو التخير، بل هو نصّ فى التخير كما قال علماء العربيه.

ثم قال: سلّمنا، لكن نمنع وجود الدلاله الموجبه للعدول عن الظاهر؛ لجواز أن يراد بالترتيب فى الروايه الأفضليه، لا الوجوب، و التخير فى الآيه لا ينافى أفضليه الترتيب.

و فيما ذكره من الجوابين نظر:

أمّا الثانى فلأن جواز إرادته الأفضليه من الترتيب الوارد فى الروايات لا ينافى ظهورها فيه، نعم هو محتمل خلاف الظاهر.

و أما الأول فلأن وضعها للتخير لا يستلزم نصّيته، إلّا بعد ثبوت صحه ما ذكره من عدم احتمالها أمرين أحدهما أظهر و هو التخير، و لم يثبت، بل الثابت خلافه، لظهور شيوع استعمالها فيما عدا التخير من التنويع، و لذا أن عامه متأخرى الأصحاب بل كافّتهم عداه لم يدّعوا سوى ظهورها فى التخير، لا صراحتها فيه، بل زاد بعض متأخريهم فادّعى إجمالها و عدم ظهورها فيه، و إنما استدل على هذا القول بالأصل فقال

ص: ٢٩١

١- المدارك ٨: ٣٣١؛ الذخيره: ٦٠٤.

٢- النساء: ٣.

للأصل، مع احتمال «أو» للتخيير أو التقسيم، ثم قال: و ضعفه ظاهر، و أضعف منه ما يقال أن ظاهر «أو» للتخيير (١).

أقول: و فيه أيضاً نظر، بل الحقّ فيها هو الظهور المطلق، كما هو ظاهر من عداهما من الأصحاب.

و عليه، فيشكل الجمع بين ظاهر الآيه و هو التخيير، و الأخبار الكثيره القريبه من التواتر (٢)، و هو الترتيب.

و لأجلها قيل في المسأله بأنها على الترتيب و القائل: الأكثر، و منهم السيدان (٣)، مدّعياً ثانيهما في ظاهر الغنيه الإجماع، و الشيخان (٤)، عازياً ثانيهما له في المبسوط إلى الأصحاب، مؤذناً بدعوى الإجماع عليه، كما قيل (٥).

و هو إن لم نقل بكونه أظهر فلا ريب في كونه أحوط، خروجاً عن شبهه الخلاف فتوى و دليلاً، كتاباً و سنّه؛ فإنّ الجمع بينهما و إن أمكن بحمل الروايات على الأفضليه، إلّا أنه ليس بأولى من حمل «أو» في الآيه على ما عدا التخيير، و التكافؤ من جميع الوجوه حاصل، فيدور الأمر بين التجوز في ظاهر الكتاب و التجوز في ظاهر الروايات، كلّ محتمل.

و ترجيح الثاني بالصحيح: «كل شيء في القرآن أو [١] فصاحبه بالخيار يختار ما يشاء، و كلّ شيء في القرآن فمن لم يجد [٢] فعليه كذا

ص: ٢٩٢

١- انظر كشف اللثام ٣٩٢: ١.

٢- في «ق» زياده: بل المتواتره.

٣- المرتضى في الانتصار: ١٠١، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

٤- المفيد في المقنع: ٤٣٥، الطوسي في المبسوط ٣٤٠: ١.

٥- الحدائق ١٩٠: ١٥.

فالأول بالخيار» (١) ليس بأولى من ترجيح الأول بظاهر دعوى الإجماع المتقدمه فى كلام ابن زهره و شيخ الطائفه، سيما مع اعترافه بكون التخيير ظاهر الآيه.

و حيث دار الأمر بين مجازين لا مرجح لأحدهما على الآخر، صار المكلف به من قبيل المجمل، فيجب الأخذ فيه بالمتيقن و إن احتمل على بُعد التخيير.

ثم ظاهر العبارة و ما ضاهاها من عبارات الجماعه ثبوت التخيير على القول به فى جميع الإبدال الثلاثة.

خلافاً لشيخنا الشهيد الثانى و سبطه (٢) فقالا: موضع الخلاف من الثلاثة، الثلاثة الأول، أعنى الفرد من النعم، و فضّ ثمنه على المساكين، و صيام قدرهم أياماً.

و أما الصوم الأخير فى الثلاثة، و هو الثمانيه عشر و التسعه و الثلاثة فلا خلاف فى أنها مترتبة على المتقدم.

و فى الثعلب و الأرنب شاه بلا خلاف، كما استفاض نقله فى عبارات جماعه من الأصحاب (٣)، مشعرين بدعوى الإجماع، كما فى ظاهر الغنيه فيهما (٤)، و عن التذكرة فى الأرنب و كذا عن المنتهى (٥).

ص: ٢٩٣

- ١- الكافى ٤/٣٥٨، التهذيب ٥/٣٣٣، الإستبصار ٢/١٩٥، الوسائل ١٣:١٦٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٤ ح ١.
- ٢- الشهيد الثانى فى المسالك ١:١٣٤، و سبطه فى المدارك ٨:٣٣٠.
- ٣- منهم: صاحب المدارك ٨:٣٢٨، و الحدائق ١٥:١٩٨، و السبزوارى فى الذخيره: ٦٠٥.
- ٤- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٥.
- ٥- التذكرة ١:٣٤٥، المنتهى ٢:٨٢٣.

للصاحح (١) في [الثاني (٢)] أو بعض المعتبره المنجبره بفتوى الجماعه و حكايات الإجماع المتقدمه في [الأول (٣)]. وفيه: عن رجل قتل ثعلباً، قال: «عليه دم» قال: فأرنباً؟ قال: «مثل ما في الثعلب» (٤).

و يؤيده ما قيل من أن الشاه مثله من النعم، و هو أولى بذلك من الأرنب (٥).

قيل: فإن عجز عن الشاه استغفر الله تعالى، و لا بدل لها، وفاقاً للمحقق و الصدوقين و ابني الجنيد و أبي عقيل؛ للأصل من غير معارض (٦).

و فيه نظر؛ لوجود المعارض؛ و هو الصحاح المتقدمه المتضمنه بعضها لقوله (عليه السلام): «إذا أصاب المحرم الصيد و لم يجد ما يكفر من موضعه الذي أصاب فيه صيد قوم جزاؤه من النعم دراهم» (٧) فإن الجزاء متناول للجميع.

و آخر منها قوله: «من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشره مساكين، فمن لم يجد صام ثلاثه أيام» (٨) فإنه متناول أيضاً للجميع.

و نحوهما قوله (عليه السلام) في آخر منها: «عدل الهدى ما بلغ يتصدق به،

ص: ٢٩٤

- 
- ١- الوسائل ١٧: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٤.
  - ٢- بدلها في النسخ: الأول و الثاني، و هو سهو ظاهراً.
  - ٣- بدلها في النسخ: الأول و الثاني، و هو سهو ظاهراً.
  - ٤- الكافي ٣٨٦/٤، الفقيه ٢: ٢٣٣/١١١٦، التهذيب ٥: ٣٤٣/١١٨٨، الوسائل ١٧: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٤ ح ٤.
  - ٥- كشف اللثام ٣٩٢: ١.
  - ٦- كشف اللثام ٣٩٢: ١.
  - ٧- الكافي ٣٨٧/٤، التهذيب ٥: ٤٦٦/١٦٢٦، الوسائل ٨: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١.
  - ٨- التهذيب ٥: ٣٤٣/١١٨٧، الوسائل ١٣: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٣.



فإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ، لكل إطعام مسكين [يوماً] (١). و لذا قيل: إن البدل فيهما كالطبي و القائل به الأكثر كالشيخين و السيدين و الحلّى و غيرهم (٢)، و في ظاهر الغنيه الإجماع.

و هنا قول آخر ذهب إليه شيخنا في المسالك و الروضه و غيره (٣)، و هو العمل بإطلاق الصحيح الثانى، قال: و الفرق بينه و بين إلحاقهما بالطبي يعنى القول الثانى يظهر فيما لو نقصت قيمه الشاه عن إطعام عشره مساكين، فعلى الإلحاق يقتصر على قيمه، و على الروايه يجب إطعام العشره.

و اعترضه سبطه بأنه يتوجه عليه بأن الصحيح الأول المتضمن للاقتصار على التصديق بقيمه الجزاء متناول للجميع، فلا وجه لتسليم الحكم فى الطبي و منعه هنا، مع أن اللازم مما ذكره زياده فداء الثعلب عن فداء الطبي، و هو بعيد جداً (٤). انتهى. و هو حسن.

### الرابع فى بيض النعام إذا تحرّك الفرخ لكل بيضه بكرة

الرابع: فى كسر بيض النعام إذا تحرّك الفرخ فيها و كان حياً فتلف بالكسر:

لكل بيضه بكرة من الإبل، و المعروف فى اللغه أنها أنثى البكرة،

ص: ٢٩٥

١- التهذيب ٥: ٣٤٢/١١٨٤، الوسائل ١١: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٠. بدل ما بين المعقوفين فى النسخ: مدأ، و ما أثبتناه من المصدر.

٢- المفيد فى المقنعه: ٤٣٥، الطوسى فى المبسوط ١: ٣٤٠، المرتضى فى جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى ٣: ١١٣)، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٥، الحلّى فى السرائر ١: ٥٥٧؛ و انظر المدارك ٨: ٣٢٩.

٣- المسالك ١: ١٣٤، الروضه البهيّه ٢: ٣٣٦؛ و انظر جامع المقاصد ٣: ٣٠٧.

٤- المدارك ٨: ٣٣٠.

و هو الفَتَى (١)، و كأنهم أرادوا الواحده، كما عن الحلّي و في الشرائع و غيره (٢).

و المستند الصحيح (٣): « إن في كتاب عليّ (عليه السلام) في بيض القطاه بكاره من الغنم إذا أصابه المحرم، مثل ما في بيض النعام بكاره من الإبل » (٤).

و حمل عليه إطلاق البعير في الصحيح الآخر: عن رجل كسر بيض نعام و في البيض فراخ قد تحرك، فقال: « لكل فرخ تحرك بعير ينحره في المنحر » (٥).

كما قيّد إطلاق البيض في الأول بالمتحرك فيه الفرخ لهذا الصحيح، مضافاً إلى الإجماع عليه، كما في صريح المختلف و المدارك و ظاهر الغنيه (٦).

و بهما يقتيد إطلاق ما سيأتي من الأخبار بالإرسال و إن أفتى بظاهاها جماعه من القدماء، كالإسكافي و الصدوق في بعض كتبه و المفيد و المرتضى و الديلمي (٧)، جمعاً، مع ضعف إطلاقها بظهور سياق جمله منها في المجهول حاله، و هو الفرد المتبادر و الغالب الذي ينصرف إليه إطلاق

ص: ٢٩٦

١- الصحاح ٢: ٥٩٥، لسان العرب ٤: ٧٩، مجمع البحرين ٣: ٢٢٩.

٢- الحلّي في السرائر ١: ٥٦١، الشرائع ١: ٢٨٥؛ و انظر كشف اللثام ١: ٣٩٩.

٣- في «ق»: الصحيحان.

٤- الكافي ٤: ٣٨٩، التهذيب ٥: ٣٥٥/١٢٣٣، الإستبصار ٢: ٢٠٢/٦٨٧، الوسائل ١٣: ٥٥، أبواب كفارات الصيد ب ٢٤ ح ٤.

٥- التهذيب ٥: ٣٥٥/١٢٣٤، الإستبصار ٢: ٢٠٣/٦٨٨، الوسائل ١٣: ٥٤، أبواب كفارات الصيد ب ٢٤ ح ١.

٦- المختلف: ٢٧٥، المدارك ٨: ٣٣٢، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

٧- نقله عن الإسكافي في المختلف: ٢٧٥، الصدوق في المقنع: ٧٨، المفيد في المقنعه: ٤٣٦، المرتضى في الانتصار: ١٠٠، الديلمي في

المراسم: ١١٩.

البواقى و عبارات هؤلاء القدماء، و يؤيده ما مرّ من تعدّد نقله الإجماع على التقييد.

نعم، عن الصدوقين التصريح بالإرسال إذا تحرّك، و أنه إذا لم يتحرك فعن كل بيضه شاه (١).

قيل: و كأنهما استندا إلى الجمع بين أخبار الإرسال و بعض الأخبار (٢) بأن في بيض النعامه شاه (٣).

و فيه: أنه فرع الشاهد عليه، و ليس؛ مضافاً إلى ما مرّ من انصراف الإطلاق إلى صورته الجهل، دون العلم.

نعم فى بعض الأخبار (٤) و الرضوى (٥): «و إذا وطئ بيض نعام ففدغها و هو محرم و فيها فراخ تتحرك، فعليه أن يرسل فحوله من البدن على الإناث بقدر عدد البيض فما لقح و سلم حتى ينتج فهو هدى لبيت الله الحرام، و إن لم ينتج شيئاً فليس عليه شيء» لكنهما غير مكافئين لما مضى سنداً و عملاً و اشتهاً، فالعمل به أولى.

مضافاً إلى أن ظاهر هذين الخبرين الفرق بين الكسر بالوطء فما

ص: ٢٩٧

١- الصدوق فى المقنعه ٢:٢٣٤، و حكاه عن والده فى المختلف: ٢٧٥.

٢- كخبر أبى بصير فى الوسائل ١٣:٥٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٣ ح ٣، و خبر أبى عبيده فى الوسائل ١٣:٥٦ أبواب كفارات الصيد ب ٢٤ ح ٥.

٣- كشف اللثام ١:٣٩٣.

٤- الفقيه ٢:٢٣٤/٢ ذيل الحديث ١١١٧؛ و لعله من كلام الصدوق و لذا لم ينقله فى الوسائل.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢٧، المستدرک ٩:٢٧٢ أبواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٣؛ بتفاوت يسير.

مَرَّ، و بالإصابة و الأكل فشاها كما فى صدرهما، و هو معارض للأخبار بل و الفتاوى جملةً، إلّا من الصدوق فى المقنع فأفتى بمضمونها (١)، و أما أبوه فصرّح بالتسوية بينهما (٢) كظاهر سائر الأصحاب، فهو شاذٌّ، و ما فى المتن هو المشهور و المختار.

و إن لم يتحرك قطعاً أو احتمالاً أرسل فحوله الإبل فى إناث بعدد البيض فما نتج كان هدياً لبيت الله تعالى الحرام، بل خلاف إلّا ممن مرّ. و هو مع ضعف مستنده كما عرفت نادر، بل على خلافه الإجماع فى ظاهر الغنيه و صريح المدارك (٣)؛ و هو الحجّه.

مضافاً إلى المعتبره المستفيضه، و فيها الصحاح و غيرها، منها: «من أصاب بيض نعام و هو محرم فعليه أن يرسل الفحل فى مثل عدد البيض من الإبل، فإنه ربما فسد كلّه، و ربما خلق كلّه، و ربما صلح بعضه و فسد بعضه، فما نتجت الإبل فهدياً بالغ الكعبه» (٤).

و نحوه فى ظهور السياق فى المجهول الخبران، أحدهما المرسل (٥).

و منها: فى رجل وطئ بيض نعام ففدغها و هو محرم، قال: «قضى

ص: ٢٩٨

١- المقنع: ٧٨.

٢- كما نقله عنه فى المختلف: ٢٧٥.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦، المدارك ٣٣٣: ٨.

٤- التهذيب ٥/٣٥٤: ١٢٣٠، الإستبصار ٢/٢٠٢: ٦٨٥، الوسائل ١٣: ٥٢ أبواب كفارات الصيد ب ٢٣ ح ١.

٥- أحدهما: المقنع: ٤٣٦، التهذيب ٥/٣٥٤: ١٢٣١، الوسائل ١٣: ٥٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٣ ح ٤. و الآخر: الكافى ٤/٣٨٧:

١١، التهذيب ٥/٣٥٤: ١٢٢٩، الإستبصار ٢/٢٠١: ٦٨٤، الوسائل ١٣: ٥٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٣ ح ٥.

فيه علىّ (عليه السّلام) أن يرسل الفحل على [مثل (١)] عدد البيض من الإبل، فما لقح و سلم حتى ينتج كان [النتاج (٢)] هدياً بالغ الكعبه» (٣).

و نحوه في الإطلاق آخر (٤).

و ظاهر إطلاقها كفايه الفحل الواحد و عدم اعتبار تعدّده، كما صرّح به جماعة (٥)، معربين عن عدم خلاف فيه و إن أوهمته ظاهر العبارة.

و ظاهرها اعتبار تعدد الأنثى، و أنه لا يكفي مجرد الإرسال، بل يشترط مشاهدته كل واحد منها قد طرقت بالفحل.

ثم قد عرفت أن ظاهرها جهالة البيض، فلو علم بأن فرخها ميت لم يلزمه شيء؛ للأصل السالم عن المعارض.

و كذا لو كانت فاسده، أو كسرهما فخرج منها فرخ فعاش، و صرّح بذلك أيضاً أجمع جمع (٦).

و ليس فيها و لا في كلام أكثر الأصحاب تعيين مصرف هذا الهدى، و قيل: إنه مساكين الحرم كما في مطلق جزاء الصيد (٧)، و قيل بالتخيير بين

ص: ٢٩٩

١- أضفناه من المصدر.

٢- بدل ما بين المعقوفين في النسخ: الناتج، و ما أثبتناه من المصدر.

٣- الكافي ٤: ٣٨٩/٢، الوسائل ١٣: ٥٤، أبواب كفارات الصيد ب ٢٣ ح ٦.

٤- التهذيب ٥: ٣٥٥/١٢٣٢، الإستبصار ٢: ٢٠٢/٦٨٦، الوسائل ١٣: ٥٢، أبواب كفارات الصيد ب ٢٣ ح ٢.

٥- منهم: العلامة في المنتهى ٢: ٨٢٣، و صاحب المدارك ٨: ٣٣٢، و السبزواري في الذخيره: ٦٠٨، و صاحب الحدائق ١٥: ٢١٠.

٦- كالعلامة في المنتهى ٢: ٨٢٣، و صاحب المدارك ٨: ٣٣٢، و صاحب الحدائق ١٥: ٢٠٩.

٧- المدارك ٨: ٣٣٤.

صرفه في مصالح الكعبة و معونه الحاج كغيره من أموال الكعبة (١)، و الاحتياط لا يترك.

فإن عجز فعن كل بيضه شاه، فإن عجز فإطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام وفاقاً للأكثر؛ للخبر المنجبر بالعمل: «فمن لم يجد إبلاً فعليه لكل بيضه شاه، فإن لم يجد فالصدقة على عشرة مساكين، لكل مسكين مدّ، فإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيام» (٢).

و في الصحيح: «من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشرة مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام» (٣).

و عكس الصدوق في المقنع و الفقيه كما قيل (٤)، فجعل على من لم يجد شاه صيام ثلاثة أيام، فإن لم يقدر أطمع عشرة مساكين؛ للخبرين (٥).

و فيهما ضعف عن المقاومه لما مرّ سنداً و اشتهاً، حتى أن في صريح المدارك الاتفاق عليه (٦).

ثم إن صريح الخبر أن لكل مسكين مدّاً، و هو نصّ التحرير و التذكرة و المنتهى و المختلف و الدروس و غيرهم (٧). و هو الأقوى، و للأصل.

ص: ٣٠٠

١- الروضة ٣٣٧:٢.

٢- الكافي ٤: ٣٨٧، التهذيب ٥: ٣٥٤/١٢٢٩، الإستبصار ٢: ٢٠١/٦٨٤، الوسائل ٥٣: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٣ ح ٥.

٣- التهذيب ٥: ٣٤٣/١١٨٧، الوسائل ١٣: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٣.

٤- المقنع: ٧٨، الفقيه ٢: ٢٣٤، و الحاكي عنهما الفاضل الهندي في كشف اللثام ٣٩٣: ١.

٥- الأول: خبر أبي بصير المتقدم مصدره في ص ٣٣٩٢ الهامش (٥). و أما الثاني فالظاهر أن مراده ما ورد في ذيل خبر حميد بن الفضيل المروي في الفقيه ٢: ٢٣٣/١١١٧، و قد أشرنا في ص ٣٣٩٣ أنه من كلام الصدوق.

٦- المدارك ٣٣٤: ٨.

٧- التحرير ١: ١١٦، التذكرة ١: ٣٤٦، المنتهى ٢: ٨٢٣، المختلف: ٢٧٥، الدروس ١: ٣٥٥، و انظر مجمع الفوائد ٦: ٣٧١، و الروضة ٢: ٣٣٨.

خلافاً للمحكى عن القاضى، فأطلق أن من وجب عليه شاه فلم يقدر عليها أطعم عشره مساكين، كل مسكين نصف صاع (١). و مستنده غير واضح.

و حكى الحلبي (٢) عن المقنعه أن على من عجز عن الإرسال أطعم عن كل بيض ستين مسكيناً، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً.

و قد صرح الفاضل فى المختلف وغيره (٣) بأنهم لم يجدوه فى نسخها، ولا حكاها الشيخ فى التهذيب.

### الخامس فى بيض القطاه و القبيج إذا تحرك الفرخ من صغار الغنم

الخامس: فى بيض القطاه و القبيج إذا تحرك الفرخ فيه من صغار الغنم كما هنا و فى الشرائع و عن الجامع (٤)، لكن بزياده الدرّاج كما فى القواعد (٥).

قيل: و بمعناه ما فى الخلاف من أن فى القطاه بكاره من الغنم، و ذلك للمماثله المنصوصه فى الآيه و ما مرّ من الصحيح (٦) و إن اختص ببيض القطاه؛ لتشابه الثلاثه، و ما يأتى من أن فيها أنفسها حملاً، ففى بيضها أولى؛ و عن المهذب و الإصباح أن فى بيضه الحجله شاه (٧).

و فى روايه ضعيفه بالإضمار و غيره: فى البيضه من القطاه مخاض من الغنم أى ما من شأنه أن يكون حاملاً، كما عن الحلبي (٨)،

ص: ٣٠١

١- المهذب ٢٢٧:١.

٢- السرائر ٥٦٥:١.

٣- المختلف: ٢٧٥؛ و انظر كشف اللثام ٣٩٣:١.

٤- الشرائع ٢٨٥:١، الجامع للشرائع: ١٩٢.

٥- القواعد ٩٤:١.

٦- فى ص: ٣٩١.

٧- كشف اللثام ٣٩٣:١.

٨- السرائر ٥٦٥:١.

ففيها: عن رجل وطئ بيض قطاه فشدخه، قال: « يرسل الفحل في عدد البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عدد البيض من الإبل، و من أصاب بيضه فعليه مخاض من الغنم» (١).

و عمل بها في النهايه و المبسوط و الوسيله (٢) في بيض القبح و القطاه.

قيل: و يوافقها التذكرة و المنتهى و التحرير و المختلف و الدروس و الإرشاد (٣).

و قال الماتن في النكت: إنه شيء انفرد به الشيخ لهذه الروايه و تأويلها بما تحرّك فيه الفرخ. قال: و في التأويل ضعف؛ لأنه بعيد أن يكون في القطاه حَمَل، و في الفرخ عند تحرّكه مخاض، فيجب اطراحه لوجوه:

أحدها: أن الخبر مرسل؛ لأننا لا ندرى المسئول من هو.

و ثانيها: أنه ذكر في البيضه، و لعله لا يريد بيض القطاه، بل بيض النعام، لأن الكلام مطلق، ثم يعارضه روايه سليمان بن خالد أيضاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (٤)، و ذكر ما أشرنا إليه من الصحيحه (٥).

أقول: التعارض بينهما تعارض العموم و الخصوص المطلق إن قلنا بشمول البكار من الغنم للصغير منه، و إلّا كما في الذخيره - (٦) فلا تعارض بينهما، و على التقدير الأول يجب حمل العام على الخاص، و المطلق على

ص: ٣٠٢

١- التهذيب ٥/٣٥٦، الإستبصار ٢/٢٠٣، الوسائل ١٣:٥٨ أبواب كفارات الصيد ب ٢٥ ح ٤.

٢- النهايه: ٢٢٧، المبسوط ١:٣٤٥، الوسيله: ١٦٩.

٣- كشف اللثام ١:٣٩٣.

٤- نكت النهايه و نكتها ١:٤٨٩.

٥- المتقدمه في ص: ٣٣٩١.

٦- الذخيره: ٦٠٦.



المقيد، لكن لما ضعف الخاص سنداً و مخالفه لما مرّ من القياس بالطريق الأولى عيّن طرحه أو حمّله على الاستحباب جمعاً.

و إن لم يتحرك أرسل فحواله الغنم أو فحلاً منها في إناثها بعدد ما كسر من البيض، فما نتج كان هدياً للبيت، بلا خلاف في هذا الإرسال على الظاهر، المصرّح به في عبائر (1)؛ للمستفيضه، و فيها الصحاح، منها: عن محرم و طئ بيض قطاه فشدخه، قال: «يرسل الفحل في عدد البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عدد البيض من النعام في الإبل» (2).

و لكنها كغيرها خلت عن كون الهدى لبيت الله، و قد ذكره الشيخ و غيره (3). و عن التقييد بعدم التحرك، بل هي مطلقه له و لغيره، و لذا أطلق الإرسال جماعه من قدماء الأصحاب كالمفيد و الديلمي و الحلبيّين (4).

و لكن التفصيل جامع بينها و بين ما مرّ، مضافاً إلى عموم التشبيه ببيض النعام في الصحيح: «في بيض القطاه كفاره مثل ما في بيض النعام من الإبل» (5).

و قريب منه الصحيح المتقدم و غيره (6).

ص: ٣٠٣

١- المدارك ٨: ٣٣٦، المفاتيح ١: ٣٢٣، كشف اللثام ١: ٣٩٣.

٢- التهذيب ٥: ٣٥٦/١٢٣٧، الإستبصار ٢: ٢٠٣/٦٨٩، الوسائل ١٣: ٥٧، أبواب كفارات الصيد ب ٢٥ ح ١.

٣- الشيخ في المبسوط ١: ٣٤٥، القاضي في المهذب ١: ٢٢٤، الحلّي في السرائر ١: ٥٦٥.

٤- المفيد في المقنعه: ٤٣٦، الديلمي في المراسم: ١٢٠، أبو الصلاح في الكافي: ٢٠٦، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

٥- التهذيب ٥: ٣٥٧/١٢٤٠، الإستبصار ٢: ٢٠٤/٦٩٣، الوسائل ١٣: ٥٨، أبواب كفارات الصيد ب ٢٥ ح ٢.

٦- التهذيب ٥: ٣٥٦/١٢٣٨، الإستبصار ٢: ٢٠٣/٦٩٠، الوسائل ١٣: ٥٨، أبواب كفارات الصيد ب ٢٥ ح ٣.

قيل: وقيدته على بن بابويه بتحريك الفرخ، وأوجب القيمه إن لم يتحرك (١)؛ للرضوى (٢). وهو كمستنده مع قصوره شاذ.

و لو عجز عن الإرسال كان فيه ما فى بيض النعام كما هنا و فى الشرائع و عن النهايه و المبسوط (٣).

و ظاهر العبارة كما صرح به الحلّى فى السرائر، و الماتن فى النكت كما حكى - (٤): أنه يجب عن كل بيضه شاه، ثم إطعام عشره مساكين، ثم صيام ثلاثه أيام.

قال الحلّى: و لا يمتنع ذلك إذا قام الدليل عليه.

و ظاهره الفتوى به، كما هو نصّ المفيد، كما حكاه عنه جماعه، منهم الماتن فيما حكى، فإنه قال: إن وجوب الشاه عن كل بيضه إذا تعدّر الإرسال شىء ذكره المفيد، و تابعه عليه الشيخ، و لم انقل به روايه على الصوره، بل روايه سليمان بن خالد: «فى كتاب على (عليه السلام): فى بيض القطاه كفاره مثل ما فى بيض النعام» (٥) و هذا فيه احتمال (٦).

أقول: و كذا المرسل: «يصنع فيه فى الغنم كما يصنع فى بيض النعام فى الإبل» (٧) و لكنه فيه أبعد.

ص: ٣٠٤

١- كشف اللثام ٣٩٣:١.

٢- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢٨، المستدرک ٢٧٢:٩ أبواب كفارات الصيد ب ١٩ ح ٢.

٣- الشرائع ٢٨٦:١، النهايه: ٢٢٧، المبسوط ٣٤٥:١.

٤- السرائر ٥٦٦:١، و حكاه عنهما فى كشف اللثام ٣٩٣:١.

٥- التهذيب ٥: ٣٥٧/١٢٤٠، الإستبصار ٢: ٢٠٤/٦٩٣، الوسائل ٥٥: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٥ ح ٢.

٦- نكت النهايه ٤٨٩:١.

٧- تقدم مصدره فى ص: ٣٣٩٨ الهامش (٦).

و عن المنتهى عندى فى ذلك تردّد؛ فإنّ الشاه تجب مع تحرّك الفرخ، لا- غير، بل و لا- يجب شاه كامله بل صغيره على ما بيّنناه، فكيف يجب الشاه الكامله مع عدم التحرك و إمكان فساده و عدم خروج الفرخ منه، قال: و الأقرب أن مقصود الشيخ مساواته لبيض النعام فى وجوب الصدقه على عشره مساكين، و الصيام ثلاثه أيام إذا لم يتمكّن من الإطعام (١).

و نحوه التحرير و التذكره و المختلف (٢)، و فيه القطع بأنه لا يجوز المصير إلى ما ذكره الحلّى، قال: و كيف يتوهم إيجاب الأقوى و هو الشاه التى لا تجب مع الممكنه حاله العجز، فإنّ ذلك غير معقول.

ثم لّمّا كان ظاهر كلام الحلّى أن الأخبار وردت به ردّه بأنها لم ترد بما قاله، نعم روى سليمان بن خالد، و ذكر ما فى النكت، قال: و لكن إيجاب الكفاره كما تجب فى النعام لا يقتضى المساواه فى القدر.

أقول: و على منهجه سلك المتأخرون، و مرجعه إلى الاستبعاد، و منع دلاله روايه سليمان.

و لا حجه فى الأول بعد قيام الدليل الظاهر، سيّما مع ضعفه فى نفسه بمنع كون الشاه أقوى و أشقّ من الإرسال، بل هى أسهل على أكثر الناس، لتوقفه على تحصيل الإناث و الذكور، و تحرّى زمن الحمل، و مراجعتها إلى حين النتاج، و صرفه إلى الكعبه.

و هذه أمور تعسر على الحاج غالباً أضعاف الشاه، كما تبه عليه شيخنا فى الروضه، فمَنع تفسير المتأخرين من هذه الجبهه. لكن وافقهم فى المذهب، قال: لا لذلك، بل لأن الشاه تجب أن تكون مجزئه هنا بطريق

ص: ٣٠٥

١- المنتهى ٨٢٤: ٢.

٢- التحرير ١١٦: ١، التذكره ٣٤٦: ١، المختلف ٢٧٦.

أولى؛ لأنها أعلى قيمةً و أكثر منفعةً من النتائج، فيكون كبعض أفراد الواجب، والإرسال أقله، و متى تعدّر الواجب انتقل إلى بدله، و هو هنا الأمران الأخيران يعنى الإطعام ثم الصيام من حيث البديل العام، لا الخاص، لقصوره عن الدلالة، لأن بدليتهما عن الشاه تقتضى بدليتهما عمّا هو دونها قيمةً بطريق أولى (١).

و فيه: أنه مبنى على جواز الشاه مع التمكن عن الإرسال، و فيه منع، مع مخالفته فى الظاهر الإجماع فتوى و نصاً.

و مع ذلك فبدليه الأخيرين عن الإرسال بالبديل العام تتوقف على العجز عن أفراد الواجب كلّها حتى الشاه كما فرضه، و الفرض خلافه، و هو التمكن منها، و حينئذ فلا يتبدل الأخيران عن الإرسال أيضاً و لو بالبديل العام.

و بالجملة: المفروض بدليتهما عن الإرسال مع التمكن من الشاه، و ما ذكره على فرض تماميته إنما تفيد بدليتهما عنه مع العجز عنها، و هو غير محل النزاع.

ثم ما ذكره من قصور دلالة الخاص يعنى روايه سليمان تبعاً للمتأخرين إن أراد به القصور عن الصراحة فمسلم، لكن الظهور كاف، و إن أراد به القصور عنه أيضاً فممنوع، و لذا اعترف بالظهور فى صدر عبارته التى لم ننقله هنا، فقال بعد نقل نحو عبارته الماتن من اللمعة: كذا أطلق الشيخ تبعاً لظاهر الروايه، و تبعه الجماعة، و ظاهره أن فى كل بيضه شاه، فإن عجز أطمع عشره مساكين، فإن عجز صام ثلاثه أيام، ثم استشكل باستبعاد المتأخرين.

ص: ٣٠٦

و فيه ما عرفته من ضعفه في نفسه مضافاً إلى ما قاله، مضافاً إلى ابتناؤه على ضعف دلاله الروايه و توقفها على إرادته المشابهه في المقدار و الكيفيه، دون ثبوت أصل الكفاره خاصه، و هو قد اعترف بظهورها في ما عدا الثاني، و هو كاف، إذ لا يشترط في الدلاله الصراحه.

و بعضده فهُم الجماعه، و لذا أفتوا بإطلاقها كما ذكره، مشعراً بوقافهم، و اتفأقهم إلآ النادر على ثبوت البدلين الأخيرين مع أنه لا حجه لهم سوى الروايه.

و الحكم ببديليتهما هنا تبعاً للروايه العامه ببديليتهما عن الشاه حيث تعذرت موقوف أولاً على كون المبدل منه الشاه، و ليس كذلك، بل هو الإرسال. و ثانياً على تعذرهما، و الفرض إمكانها كما عرفته.

و ممياً ذكرنا تبين أن الحق ما عليه المفيد و الحلّي و سائر الجماعه، و أنّ قول المتأخرين ضعيف في الغايه، كالمحكى عن ابن حمزه، حيث أوجب بعد العجز عن الإرسال التصديق بدرهم عن كل بيضه (١)؛ لعدم وضوح دليل عليه و لا حجه، كما صرح به جماعه (٢).

نعم قيل: قد يكون مستنده خبر سليمان مع ما يأتي من الصحيح في محلّ اشترى لمحرم بيض نعام فأكله، أنّ على المحلّ قيمه البيض، لكل بيضه درهماً (٣)، أو حملة على بيض الحمام، و سيأتي إن شاء الله تعالى أن فيه درهماً (٤). انتهى. و هو كما ترى.

ص: ٣٠٧

١- نقله عنه الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٣٩٩.

٢- منهم: صاحب المدارك ١:٣٣٦، و الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١:٣٢٤.

٣- الكافي ٤:٣٨٨، التهذيب ٥:٤٦٦/١٦٢٨، الوسائل ٥٦:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٤ ح ٥.

٤- كشف اللثام ١:٣٩٣.

القسم الثانى: ما لا بدل لفديته على الخصوص و هو أيضاً خمسه:

الحمام، و هو كل طائر يَهْدِر

الحمام، و هو كل طائر يَهْدِر قيل: أى يرجع صوته و يواصله مرّداً (١) و يعبّ الماء قيل: أى يشرب الماء كرّعاً أى يضع منقاره فى الماء و يشرب و هو واضح له فيه، لا بان يأخذ الماء بمنقاره قطره قطره و يبلعها بعد إخراجها كالدجاج (٢).

و تفسير الحمام بذلك قد وقع فى الشرائع و التحرير و التذكرة و المنتهى و المبسوط (٣)، كما حكى.

و لعلّه يوافق ما عن الأزهرى أنه قال: أخبرنى عبد الملك، عن الربيع عن الشافعى أنه قال: كلّ ما عبّ و هدر فهو حمام، يدخل فيه القمارى و الدباسى و الفواخت، سواء كانت مطوقه أو غيرها، ألفه أو وحشيه (٤)، ثم قال: و العرب تسمّى كلّ مطوّق حماماً (٥).

و جعله المحقّق الثانى أعرف بين أهل اللغه (٦)، مع أن المحكى عن أكثرهم كالصحاح و فقه اللغه للثعالبى و شمس العلوم و السامى و غيرها (٧) ما

ص: ٣٠٨

١- انظر كشف اللثام ٣٩٤:١.

٢- انظر كشف اللثام ٣٩٤:١.

٣- الشرائع ٢٨٦:١، التحرير ١١٦:١، التذكرة ٣٤٦:١، المنتهى ٨٢٤:٢، المبسوط ٣٤٦:١.

٤- تهذيب اللغه ١٦:٤.

٥- هذا من كلام الشيخ فى المبسوط، نقله فى كشف اللثام، و ليس من كلام الأزهرى كما توهمه العبارة.

٦- جامع المقاصد ٣١٠:٣.

٧- انظر كشف اللثام ٣٩٤:١.

أشار إليه بقوله: وقيل: كل مطوق قيل: وحكاة الأزهرى عن أبي عبيده، عن الأصمعي، قال: مثل القمري و الفاختة و أشباههما (١). و قال الجوهرى: من نحو الفواخت و القمارى و ساق حُرّ و القطا و الوراشرين و أشباه ذلك، قال: و عند العامه أنها الدواجن فقط (٢).

و عن بعضهم: المراد بالطوق الخضره أو الحمره أو السواد المحيط بعنق الحمامه (٣).

نعم التفسير الأول أعرف بين الفقهاء؛ إذ لم أر مفسراً بهذا قبل الماتن أصلاً، و بعده أيضاً إلا الشهيد فى الدروس ففسره به حتماً (٤)، و فى اللمعه مردداً بينه و بين التفسير الأول فقال: و فى الحمامه و هى المطوقه أو ما تعب الماء (٥).

و كذا الفاضل فى القواعد (٦).

قيل: و أو هنا يمكن كونه للتقسيم بمعنى كون كل واحد من النوعين حماماً، و كونه للترديد؛ لاختلاف الفقهاء و أهل اللغه فى اختيار كل منهما، و الظاهر أن التفاوت بينهما قليل أو منتف، و هو يصلح لجعل المرّد كلياً منهما معرّفاً (٧).

ص: ٣٠٩

١- تهذيب اللغه ٤:١٦.

٢- الصحاح ٥:١٩٠٦.

٣- حياه الحيوان ١:٣٦٦.

٤- الدروس ١:٣٥٦.

٥- اللمعه (الروضه البهيه ٢): ٣٤١.

٦- القواعد ١:٩٤.

٧- الروضه ٢:٣٤٢.

أقول: و يحتمل أن يكون التريديد إشارة إلى ثبوت الحكم الآتي للحمامه بأيهما فسّرت، و ذلك لعدم انحصار ما دلّ عليه من الأخبار فيما تضمّنت لفظها خاصه، بل فيها ما تضمّن لفظ الطير بقول مطلق، أو الفرخ، أو البيض كذلك، و جميع هذه يعمّ الحمامه بالتفسيرين، فلا يحتاج هنا إلى الدقه في تعيين أحدهما، و لا تعارض بين الأخبار ليحتاج إلى حمل مطلقها على مقيّدها، و الحمد لله.

و على كلّ تقدير فلا بدّ من إخراج القطاه قيل: و الحجل - (١) من التعريف؛ لأنّ لهما كفاره معيّنه غير كفاره الحمام مع مشاركتها له في التعريف، كما صرّح به جماعه (٢).

و يلزم المحرم و لو في الحلّ في قتل الحمامه الواحده شاه بلا خلاف إلّا من نادر (٣)، و في المنتهى و عن الخلاف و التذكرة (٤) الإجماع.

و في فرخها حمل بالتحريك من أولاد الضأن، ماله أربعة أشهر فصاعداً، على ما ذكره جماعه من الفقهاء (٥).

و لكن الموجود في كلام بعض أهل اللغة أنه الخروف إذا بلغ سنه أشهر (٦)، و الأخذ به أحوط.

ص: ٣١٠

١- المسالك ١:١٣٦.

٢- منهم: الشهيد الثاني في المسالك ١:١٣٦، و السبزواري في الذخيره: ٦٠٧.

٣- انظر المراسم: ١٢٢.

٤- المنتهى ٢:٨٢٤، الخلاف ٢:٤١١، التذكرة ١:٣٤٦.

٥- منهم: صاحب المدارك ٨:٣٣٩، و السبزواري في الذخيره: ٦٠٧، و صاحب الحدائق ١٥:٢٢٢.

٦- انظر مجمع البحرين ٥:٣٥٧.



و فى بىضها درهم إذا لم يتحرك فيه الفرخ، وإلا فحمل؛ لما مرّ.

و للصحيح: عن رجل كسر بيض الحمام و فى البيض فراخ قد تحرك، قال: «عليه أن يتصدق عن كل فرخ قد تحرك بشاه، و يتصدق بلحومها إن كان محرماً، و إن كان الفراخ لم يتحرك تصدّق بقيمته ورقاً يشتري به علفاً يطرحه لحمام الحرم» (١).

و عليه ينزل إطلاق الصحيح الآخر: عن غلام كسر بيضتين فى الحرم، فقال: «جديين أو حملين» (٢) من جهتي شموله المحرم و غيره، و المتحرك من البيض و غيره، بتقييد إطلاقيه بالأولين من القسمين جمعاً بينه و بين سابقه و غيره. كما يقيد إطلاق الشاه فى سابقه على الحمل، جمعاً.

و ظاهر الأخير جواز الجدى بدله، و هو الأصح، وفاقاً لجمع (٣)؛ لذلك.

مضافاً إلى الصحيح الآخر: فى محرم ذبح طيراً «إن عليه دم شاه يهريقه، فإن كان فرخاً فجدى أو حمل صغير من الضأن» (٤).

و على المحلّ فى الحرم فيها أى فى قتل الواحده من الحمام درهم، و فى فرخها نصف درهم، و فى بيضها إذا لم يتحرك ربع

ص: ٣١١

- ١- التهذيب ٥/٣٥٨: ١٢٤٤، قرب الاسناد: ٢٣٦/٩٢٤، الوسائل ١٣: ٥٩ أبواب كفارات الصيد ب ٢٦ ح ١.
- ٢- التهذيب ٥/٣٥٨: ١٢٤٣، الإستبصار ٢/٢٠٤: ٦٩٦، الوسائل ١٣: ٥٩ أبواب كفارات الصيد ب ٢٦ ح ٢.
- ٣- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٤، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١: ٣٢٤، و السبزوارى فى الكفاية: ٦٢.
- ٤- التهذيب ٥/٣٤٦: ١٢٠١، الإستبصار ٢/٢٠١: ٦٨٢، الوسائل ١٣: ٢٣ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٦.

درهم و إلا فنصفه.

و لو كان الجانى على أحد هذه الثلاثة محرماً فى الحرم اجتمع عليه الأمران فيجب عليه شاه و درهم فى الأول، و حَمَل و نصف درهم فى الثانى، و درهم و ربه فى الثالث.

كل ذلك على المشهور لا سيما بين المتأخرين.

و الأصل فيها زياده على ما مرّ الصحيح: فى «المحرم إذا أصاب حمامه فيها شاه، و إن قتل فراخها فيها حمل، و إن وطئ البيض فعليه درهم» (١).

و الصحيح: «فى الحمام درهم، و فى الفرخ نصف درهم، و فى البيضه ربع درهم» (٢). و نحوه غيره (٣).

و يقيدان بنحو الصحيح: «من أصاب طيراً فى الحرم و هو مُحَلّ فعليه قيمه، و قيمه درهم يشتري علفاً لحمام الحرم» (٤).

و الصحيح: عن فرخين مُسْرُوْلَيْن (٥) ذبحتهما و أنا بمكه مُحَلّ إلى أن قال: فقال: «تصدّق بثمانهما» فقلت: فكم ثمنهما؟ فقال: «درهم خير من ثمنهما» (٦).

ص: ٣١٢

- ١- الكافى ٤/٣٨٩، التهذيب ٥/٣٤٥:١١٩٧، الإستبصار ٢/٢٠٠:٦٧٨، الوسائل ١٣:٢٢ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ١.
- ٢- الكافى ٤/٢٣٤، التهذيب ٥/٣٤٥:١١٩٦، الإستبصار ٢/٢٠٠:٦٧٧، الوسائل ١٣:٢٦ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٥.
- ٣- الفقيه ٢/١٧١:٧٥٤، الوسائل ١٣:٢٥ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ١.
- ٤- الكافى ٤/٢٣٣، الوسائل ١٣:٢٦ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٣.
- ٥- حمامه مُسْرُوْلَه: فى رجليها ريش. الصحاح ٥:١٧٢٩.
- ٦- التهذيب ٥/٣٤٦:١٢٠٠، الإستبصار ٢/٢٠١:٦٨١، الوسائل ١٣:٢٧ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٧.

و ظاهرهما كغيرهما- (١) وجوب التصدق بالقيمه، سواء زادت عن الدرهم أو نقصت، و أن سبب التنصيص على الدرهم كونه قيمه وقت السؤال.

و يؤيده الأخبار الكثيره الأمره بالقيمه على الإطلاق كما فى بعضها (٢)، و بالثمن كما فى آخر (٣)، و بمثله فى ثالث (٤)، و بأفضل منه فى رابع (٥)، و بدرهم و شبهه فى خامس (٦).

و الأحوط وجوب أكثر الأمرين من الدرهم و من القيمه السوقيه، وفاقاً للمنتهى و التذكره (٧) و إن كان فى تعيينه فى وجوب الزائد نظر، لإطلاق الأصحاب وجوب الدرهم من غير التفات إلى القيمه السوقيه.

و لعله لظهور أن تقويم الحمامه فيما مرّ من الأخبار ليس لأنه قيمتها السوقيه يومئذ؛ لبعده اتفاق تقويم الحمامه بجميع أنواعها و أصنافها و أفرادها به عند جميع المقومين لها و لو بمكّه خاصه، و فى جميع أعصار الأئمه (عليهم السّلام) التى صدرت عنهم الأخبار. بل الظاهر أن تقويمها بذلك إنما هو تقويم شرعى ليضبط المدار، و يشهد لذلك سؤال بعض الرواه عن قيمه

ص: ٣١٣

- ١- التهذيب ٥/٣٤٦، ١١٩٨، الإستبصار ٢/٢٠٠، ٦٧٩، الوسائل ١٣:٢٦ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٦.
- ٢- الكافي ٤/٢٣٧، ٢١، الفقيه ٢/١٧١، ٧٤٨، الوسائل ١٣:٢٧ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ذيل حديث ٧.
- ٣- الكافي ٤/٢٣٢، ٢، الوسائل ١٣:٣١ أبواب كفارات الصيد ب ١٢ ح ٥.
- ٤- الفقيه ٢/١٦٧، ٧٢٦، الوسائل ١٣:٢٩ أبواب كفارات الصيد ب ١١ ح ٤.
- ٥- الكافي ٤/٢٣٥، ١٥، الفقيه ٢/١٦٩، ٧٤٢، الوسائل ١٣:٢٣ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٥.
- ٦- الكافي ٤/٣٩٥، ١، الوسائل ١٣:٢٩ أبواب كفارات الصيد ب ١١ ح ٣.
- ٧- المنتهى ٢:٨٢٥، التذكره ١:٣٤٦.

الحمامه و قدرها عنهم، و جوابهم (عليهم السّلام) له بذلك المقدار، و لو كان المراد القيمه السوقيه لما كان للسؤال عنهم (عليهم السّلام) وجه، و لا لجوابهم، فتأمل.

و أما اجتماع الأمرين على المحرم في الحرم فلاصله عدم تداخل الأسباب؛ مضافاً إلى خصوص المعتبره المستفيضه، منها الصحيح: «إن قتل المحرم حمامه في الحرم فعليه شاه، و ثمن الحمامه درهم أو شبهه يتصدق به أو يطعم حمام مكه، فإن قتلها في الحرم و ليس بمحرم فعليه ثمنها» (١).

و سيأتى تتمه الكلام في المسأله.

و يستوى فيه أى فيما على المحلّ من الدرهم و نصفه و ربعه إذا جنى في الحرم، كما صرّح به في الشرائع و الفاضل في التحرير و القواعد و غيرهما (٢) الأهلئ أى المملوك من الحمام (إن صحّ فرضه) (٣) و حمام الحرم الغير المملوكه في حرمه الجنايه عليهما و لزوم القيمه بها و مقدارها، بغير خلاف على الظاهر، المصرّح به في عبار (٤)، و في المنتهى: لا نعرف فيه خلافاً إلّا من داود حيث قال: لا جزاء في صيد الحرم (٥).

و الصحاح به مع ذلك مستفيضه (٦)، فلا شبهه في الاستواء المزبور.

غير أن حمام الحرم يشترى بقيمته علف لحمامه و يتصدق بقيمه

ص: ٣١٤

- ١- الكافي ٤/٣٩٥، التهذيب ٥/٣٧٠، الوسائل ١٣:٢٩ أبواب كفارات الصيد ب ١١ ح ٣.
- ٢- الشرائع ١:٢٨٦، التحرير ١:١١٦، القواعد ١:٩٥؛ و انظر المسالك ١:١٣٧، و المدارك ٨:٣٤٢.
- ٣- ما بين القوسين ليست في «ك».
- ٤- انظر الذخير: ٦٠٨ و الحدائق ١٥:٢٣٧.
- ٥- المنتهى ٢:٨٢٥.
- ٦- انظر الوسائل ١٣:٢٥ أبواب كفارات الصيد ب ١٠.

غيره، كما في الصحيح (١) وغيره (٢). وفيه الأمر بشراء القمح أى الحنطه، و ظاهره الوجوب.

إلا أنه محمول على الفضل؛ للأصل، و ضعف السند.

بل الأصح وفقاً لجمع (٣) جواز التصدق بقيمه حمام الحرم أيضاً، مختيراً بينه و بين العلف؛ لجملة من النصوص، منها الصحيح: «إن قتل المحرم حمامه فى الحرم فعليه شاه، و ثمن الحمامه درهم أو شبهه يتصدق به أو يطعمه حمام مكه، فإن قتلها فى الحرم و ليس بمحرم فعليه ثمنها» (٤).

ثم إنه لا ريب فى الاستواء فى ذلك مع إذن المالك فى الإتلاف، أو كان المتلف هو المالك. أما لو كان غيرهما ففى ثبوت الاستواء أيضاً فلا تجب إلا الفداء، أو الفرق بوجوبه مع ضمان القيمة للمالك كما أفتى به شيخنا فى المسالك - (٥) إشكال: من الأصول، و إطلاق الفتاوى و النصوص بخصوص الفداء دون غيره. و الاحتياط واضح.

و هل يختص الاستواء المزبور بالمحل، أم يعمه و المحرم، حتى لو قتل المحرم الحمام الأهلى فى الحرم لم يكن عليه غير القيمة على الثانى، و مع الفداء على الأول؟ إشكال

ص: ٣١٥

- 
- ١- الكافى ٤/٢٣٣:٧، الوسائل ١٣:٥١ أبواب كفارات الصيد ب ٢٢ ح ٤.
  - ٢- الكافى ٤/٣٩٠:١٠، التهذيب ٥/٣٥٣:١٢٢٨، الوسائل ١٣:٥١ أبواب كفارات الصيد ب ٢٢ ح ٦.
  - ٣- منهم: العلامة فى المنتهى ٢:٨٢٥، و صاحب المدارك ٨:٣٤٣، و السبزوارى فى الذخيره: ٦٠٨.
  - ٤- الكافى ٤/٣٩٥:١، التهذيب ٥/٣٧٠:١٢٨٩، الوسائل ١٣:٢٩ أبواب كفارات الصيد ب ١١ ح ٣.
  - ٥- المسالك ١:١٣٧.

من إطلاق النص و الفتوى باجتماع الأمرين إذا جنى على الحمامه فى الحرم من غير فرق بين الأهلى منها و الحرمى.

و من ظاهر تعليلهم الاجتماع المزبور بهتكه حرمه الحرم و الإحرام، فيلزمه الأمران كل بسببه، و هذا إنما يتوجه فى الحرمى خاصه، لكونه صيداً مُنَع عنه المحرم، و أما الأهلى منها فلا منع فيها إلّا من جهه الحرم، لأنه من دخله كان آمناً.

و لم أر من الأصحاب من تعرّض لهذا الفرض، فضلاً عن الحكم فيه بأحد الطرفين أو التوقف فيه و الإشكال.

و الأقرب من وجهى الإشكال: الأول؛ لقوه دليله، مضافاً إلى التصريح: فى حمام [مكه] الطير الأهلى من غير حمام الحرم: «من ذبح طيراً منه و هو غير محرم فعليه أن يتصدق بصدقه أفضل من ثمنه، فإن كان محرماً فشاها عن كل طير» (١).

و هو كما ترى صريح فى الفرق بين المحرم و المحلّ فى الحمام الأهلى إذا قتلاه فى الحرم؛ لإيجابه الشاه فيه على الأول، و القيمه على الثانى.

نعم ظاهره عدم وجوب القيمه على المحرم، إلّا أن سبيله سبيل كثير من الأخبار الوارده بلزوم الشاه عليه إذا قتلها فى الحرم (٢) من غير ذكر القيمه، و ذكر الأصحاب أن إيجاب الشاه لهتك حرمه الإحرام، و لا ينافيه وجوب القيمه أيضاً لهتك حرمه الحرم. و هو حسن.

ص: ٣١٤

١- الكافى ٤/٢٣٥، الفقيه ٢/١٦٩، الوسائل ١٣:٢٣ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٥.

٢- انظر الوسائل ١٣:٢٢ أبواب كفارات الصيد ب ٩.

و بالجمله:فما ذكرناه أظهر،و مع ذلك أحوط،و يمكن استفادته من العبارة،بجعل الضمير المجرور في «فيه» الأحكام المذكوره بقوله «على المُحَلِّ» إلى آخره،و منها اجتماع الأمرين على المحرم في الحرم،فإن مقتضاه حينئذ أنه يستوى في هذا الحكم أيضاً الأهلئ و الحرمئ،فأئهما قتل المحرم اجتماع عليه الأمران.

## و في القناه حَمَل

و في قتل القناه حَمَل قد فطم من اللبن و رعى من الشجر كما في الصحيح (١) و غيره (٢).

و كذا في قتل الدراج و شبهها من الحجل و غيره،بلا خلاف في شئء من ذلك على الظاهر،المصرح به في عبائر (٣)؛ و هو الحجه فيها، لا الخبران،لاختصاصهما بالأول و لا ما في روايه أُخرئ ثالثه (٤) و إن تضمنت الثلاثه و نظيرهن؛ لأن المذكور فيها دم و هو أعم من المدعى،إلّا أن يقئد به أو يحمل على الاستجاب.

و اعلم أن الحَمَل قريب من صغير الغنم في فرخها كما اخترناه ثم (٥)، و لا بُعد في تساوى الصغير و الكبير في الفداء.و يشكل على القول بوجود المخاض هناك،إلّا أن يدفع بابتناء شرعنا على اختلاف المتفقات و اتفاق المختلفات،فجاز أن يثبت في الصغير زياده على الكبير،و لا مانع من المصير إليه بعد الثبوت كما هو الفرض.

ص:٣١٧

١- التهذيب ٥/٣٤٤:١١٩٠،الوسائل ١٣:١٨ أبواب كفارات الصيد ب ٥ ح ١.

٢- الكافي ٤/٣٨٩:٣،الوسائل ١٣:١٩ أبواب كفارات الصيد ب ٥ ح ٣.

٣- كالمدارك ٨:٣٤٥،و الذخيره:٦٠٨،و الحدائق ١٥:٢٣٩.

٤- الكافي ٤/٣٩٠:٩،التهذيب ٥/٣٤٤:١١٩١،الوسائل ١٣:١٨ أبواب كفارات الصيد ب ٥ ح ٢.

٥- راجع ص ٣٣٩٦.

و هذا أولى من دفعه بحمل المخاض ثم على بنت المخاض، أو على أن فيها هنا مخاضاً بطريق أولى؛ لمخالفتهما الإجماع على الظاهر، المصريح به في الروضه و المسالك (١).

## و في الضبّ جدى

و في قتل الضبّ جدى، و كذا في القنفذ و اليربوع على الأظهر الأشهر، بل عليه عامه من تأخر؛ للحسن، و فيه: «و الجدى خير منه، و إنما جعل هذا لكى ينكل عن فعل غيره من الصيد» (٢).

خلافاً للمحكى عن الحلبيين، فأوجبوا حملاً (٣)، و عن الغنيه الإجماع. و الأول أظهر.

و مورد المتن و الأ-كثر الثلاثه خاصه تبعاً لمورد النص، و ألحق بها المرتضى و الشيخان و بنو إدريس و حمزه [و سعيد] و غيرهم كما حكى - (٤) أشباهها، و مستندهم غير واضح.

و ربما نظروا إلى التعليل فى النص، و أنه إذا ثبت به أن فى مثل هذه الثلاثه جدياً، بل هو خير منه، ثبت ذلك فيما أشبهه.

و لا يخلو من وجه، و لذا مال إليه من المتأخرين المحقق الثانى فى شرح القواعد، بل أفتى به صريحاً (٥).

ص: ٣١٨

١- الروضه ٢: ٣٤٥، المسالك ١: ١٣٧.

٢- الكافى ٤: ٣٨٧، التهذيب ٥: ٣٤٤/١١٩٢، الوسائل ١٩: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٦ ح ١.

٣- أبو الصلاح فى الكافى: ٢٠٦، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦، علاء الدين الحلبي فى إشاره السبق: ١٢٨.

٤- حكاه عنهم الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٣٩٤؛ و هو فى جمل العلم و العمل (رسائل المرتضى ٣): ٧١، و المقنع: ٤٣٥، و النهايه: ٢٢٣، و السرائر ١: ٥٥٨، و الوسيله: ١٦٨، و الجامع: ١٩٠.

٥- جامع المقاصد ٣: ٣١٢.



## و في العصفور مدّ من طعام

و في العصفور مدّ من طعام، و كذا في القتره بضم القاف ثم الباء المشدده من غير نون بينهما و الصعوه قيل: هو عصفور له ذنب طويل يرمح به (١). وفاقاً للأكثر؛ للمرسل كالصحيح (٢).

خلافاً للصدوقين، فأوجبا في كل طائر عدا النعامه شاه (٣)؛ للصحيح:

في محرم ذبح طيراً: «إنّ عليه دم شاه يهريقه، و إن كان فرخاً فجدى أو حمل صغير من الضأن» (٤).

و فيه: أنه لا- عموم فيه لغه، و إنما غايته الإطلاق الغير المنصرف بحكم التبادر إلى محل البحث. و لو سلّم فغايته العموم، و ما مرّ خاص، فليقدّم عليه؛ لاعتبار سنده؛ مضافاً إلى اعتضاده أو (٥) انجباره بعمل الأصحاب.

و للإسكافي، فأوجب القيمه و في الحرم قيمتين (٦)؛ للمرسل (٧).

و ضعف سنده يمنع عن العمل به، سيّما في مقابله ما مرّ من الخبر المنجبر بعمل الأكثر، مع اعتباره في نفسه كما مرّ.

## و في الجراده كفّ من طعام

و في قتل الجراده الواحده كفّ من طعام كما في

ص: ٣١٩

١- المدارك ٣٤٧: ٨.

٢- الكافي ٣٩٠/٤: ٨، التهذيب ٥/٤٦٦: ١٦٢٩، الوسائل ٢٠: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٧ ح ١.

٣- الصدوق في المقنع: ٧٨، و حكاه عن والده في المختلف: ٢٧٣.

٤- التهذيب ٥/٣٤٦: ١٢٠١، الإستبصار ٢/٢٠١: ٦٨٢، الوسائل ٢٣: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٦.

٥- في «ك»: و.

٦- كما حكاه عنه في المختلف: ٢٧٣.

٧- الكافي ٣٩٠/٤: ٧، التهذيب ٥/٣٧١: ١٢٩٣، الوسائل ٩٠: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٤٤ ح ٧.

الصحيح (١) وغيره (٢)، وفاقاً للمحكي عن المقنعه و الغنيه و جمل العلم و العمل و المراسم (٣).

و فى الصحاح: « عليه تمره، و تمره خير من جراده» (٤) كما عن الفقيه (٥) و المقنعه و النهايه و الخلاف و المهذب و النزاه و الجامع و والد الصدوق و السرائر و كفارات المقنعه (٦).

و للتخير بينهما وجه، كما عليه الشهيديان و غيرهما من المتأخرين (٧)، وفاقاً للمحكي عن المبسوط و التهذيب و التحرير و التذكرة و المنتهى (٨).

إلا أن الأوجه: الثاني، و أحوط منه الجمع بين الأمرين.

و فى روايه دم (٩)، لكن موردها الإصابه و الأكل، و حكى القول به

ص: ٣٢٠

١- التهذيب ٥: ٣٦٤/١٢٦٧، الإستبصار ٢: ٢٠٨/٧٠٨، الوسائل ١٣: ٧٧ أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٣.

٢- الكافي ٤: ٣٩٣/٣، الوسائل ١٣: ٧٨ أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٦.

٣- المقنعه: ٤٣، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦، جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٧٢، المراسم: ١٢٢.

٤- انظر الوسائل ١٣: ٧٧ أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٧، ٢.

٥- فى «ق» زياده: و الشرائع.

٦- الفقيه ٢: ٢٣٥، المقنعه: ٧٩، النهايه: ٢٢٨، الخلاف ٢: ٤١٤، المهذب ١: ٢٢٧، النزاهه: ٦٥، الجامع للشرائع: ١٩٣، و حكاه عن والد

الصدوق فى المختلف: ٢٧٤، السرائر ١: ٥٦٦، المقنعه: ٥٧٢.

٧- الشهيد الأول فى الدروس ١: ٣٥٧، الشهيد الثانى فى الروضه ٢: ٣٤٦، و انظر المدارك ٨: ٣٤٨، و الذخيره: ٦٠٩، و الحدائق

١٥: ٢٤٦.

٨- المبسوط ١: ٣٤٨، التهذيب ٥: ٣٦٣، التحرير ١: ١١٦، التذكرة ١: ٣٤٧، المنتهى ٢: ٨٢٦.

٩- التهذيب ٥: ٣٦٤/١٢٦٦، الإستبصار ٢: ٢٠٧/٧٠٧، الوسائل ١٣: ٧٧ أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٥.

حينئذ عن الإسكافي و والد الصدوق و الشيخ في النهايه و الخلاف (١)، لكن قيده الأول بالعمد، دون الأخيرين فأطلقاه.

و لا بأس به لولا ضعف السند و إن مال إلى العمل بمضمونها في موردها بعض متأخري المتأخرين (٢)، وفاقاً للمحكي عن والد الصدوق، و لا بأس به لو صحَّ السند.

و كذا يجب كفّ من طعام في القمله يلقبها من جسده وفاقاً لمن مرّ في الجراذه، غير الديلمي، فلم يحك هنا عنه شيئاً، و ذكر بدله في الحكايه: المهذب، بزياده قوله: أو يقتلها (٣)، كما عليه المحقق الثاني و الشهيد الثاني أيضاً - (٤) قال: بطريق أولى.

و الأصل في المسأله الصحيحان: عن المحرم ينزع القمله عن جسده فيلقبها، قال: «يطعم مكانها طعاماً» (٥).

و إطلاق الطعام فيهما مقدر بما في المتن؛ للحسينين المقدّرين له بقبضه بيده كما في أحدهما (٦)، و بكفّ واحد كما في الثاني (٧).

ص: ٣٢١

١- حكاه عن الإسكافي و والد الصدوق في المختلف: ٢٧٤، النهايه: ٢٢٨، الخلاف ٢: ٤١٤.

٢- الحدائق ١٥: ٢٤٧.

٣- حكاه عنه في كشف اللثام ١: ٣٩٥.

٤- المحقق الثاني في جامع المقاصد ٣: ٣١٣، الشهيد الثاني في المسالك ١: ١٣٧.

٥- الأول: التهذيب ٥: ٣٣٦، ١١٥٨، الإستبصار ٢: ١٩٦، ٦٥٩، الوسائل ١٣: ١٦٨ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٥ ح

١. الثاني: التهذيب ٥: ٣٣٦، ١١٥٩، الإستبصار ٢: ١٩٦، ٦٦٠، الوسائل ١٣: ١٦٨ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٥ ح ٢.

٦- التهذيب ٥: ٣٣٦، ١١٦٠، الإستبصار ٢: ١٩٦، ٦٦١، الوسائل ١٣: ١٦٨ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٥ ح ٣.

٧- التهذيب ٥: ٣٣٧، ١١٦٣، الوسائل ١٣: ١٦٩ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٥ ح ٤.

و بإزاء هذه الأخبار أخبار آخر مستفيضه أيضاً نافية للكفاره فيها بقول مطلق (1)، بل في بعضها الترخيص لإلقائها (2)، لكن أكثرها قاصره السند ضعيفه التكافؤ هي و الصحيح (3) منها لما مضى، فلتطرح أو تحمل على محامل ذكرها الشيخ في الكتابين (4).

و أجود منها حمل هذه على التقيه كما ذكره بعض المعاصرين - (رحمه الله) قال: فإنه مذهب جملة من العامه، و نقل ذلك في المنتهى و التذكرة عن مالك في إحدى الروايتين، و سعيد بن جبير و طاوس و أبي ثور و ابن المنذر، و [عن (5)] أصحاب الرأي و قول مالك في الروايه الأخرى أنه يتصدق بما أمكن من قليل أو كثير، و لم ينقل القول بكفّ من طعام كما هو المروى في الروايات الأولى إلّا عن عطاء خاصه. انتهى (6) و هو حسن.

و منه يظهر ضعف الجمع بينهما بحمل الأوله على الاستحباب؛ إذ هو فرع التكافؤ المفقود هنا بوجوه شتى عرفتها.

و كذا قيل في قتل العظايه كفّ من طعام، و القائل الصدوق في الفقيه و المقنع و الشيخ (7)، و تبعهما الفاضل في المختلف و الشهيد في الدروس و غيرهما من المتأخرين (8)؛ للصحيح: محرم قتل عظايه، قال

ص: ٣٢٢

١- كصحيحى ابن عمار: الوسائل ١٣:١٦٩ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٥ ح ٥،٦.

٢- كخبر مره مولى خالد: التهذيب ٥:٣٣٧/١١٦٤، الإستبصار ٢:١٩٧/٦٦٢، الوسائل ١٢:٥٤٠ أبواب تروك الإحرام ب ٧٨ ح ٦.

٣- فى «ق»: و الصحاح.

٤- الاستبصار ٢:١٩٧، التهذيب ٥:٣٣٨.

٥- أضفناه من المصدر.

٦- الحدائق ١٥:٢٥٠.

٧- الفقيه ٢:٢٣٥، المقنع: ٧٩، الشيخ فى التهذيب ٥:٣٤٤.

٨- انظر المختلف: ٢٧٤، و الدروس ١:٣٥٨، و المهذب البارع ٢:٢٤٥.

« عليه كف من طعام » (١).

خلافاً للمحكي في المختلف عن الإسكافي (٢)، فخيّر بينه و بين كفّ من تمر، ولا- وجه له. كما لا- وجه لتمريرض المتن القول الأول؛ لنسبته إلى القيل المشعر بالتمريرض، بعد ورود النص الصحيح؛ ولا لعدم ذكر كثير من الأصحاب ممن تعرّض لما سبق له بالكلية.

و لو كان الجراد كثيراً فقتلها جملة ف عليه دم شاه بلا خلاف يعتدّ به، إلّا عن المفيد في كفارات المقنعه من التكفير فيه بمدّ من تمر (٣). و هو نادر مع قوله فيها هنا بما في المتن (٤).

و عليه الإجماع عن الخلاف (٥)؛ للصحيح: عن محرم قتل جواده، قال: « كفّ من طعام، وإن كان أكثر فعليه دم شاه » (٦).

و ظاهره أن المراد بالكثرة الزيادة على الواحد، ولكنه خلاف ظاهر الأصحاب، بل صريح جملة منهم كشيخنا الشهيد الثاني و المحقق الثاني (٧) فقالا: إن المرجع في الكثرة إلى العرف، و يحتمل اللغ، فتكون الثلاثة كثيراً، و يجب لما دونه في كل واحد تمره أو كفّ.

و هو حسن؛ للأصل، و اختلاف نسخه الصحيح، فنسخه بذا في

ص: ٣٢٣

١- التهذيب ٥/٣٤٥: ١١٩٤، الوسائل ٢٠: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٧ ح ٣.

٢- حكاه عنه في المختلف: ٢٧٤.

٣- المقنعه: ٥٧٢.

٤- المقنعه: ٤٣٨.

٥- الخلاف ٢: ٤١٥.

٦- التهذيب ٥/٣٦٤: ١٢٦٧، الإستبصار ٢/٢٠٨: ٧٠٨، الوسائل ٧٧: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٣.

٧- الشهيد الثاني في الروضة ٢: ٣٤٦، و المسالك ١: ١٣٧، المحقق الثاني في جامع المقاصد ٣: ٣١٣.

كتابى الحديث، و أخرى بما يوافق المتن فى الكافى (١)، لكنه مروى فيه بسند فيه سهل، ألا أن ضعفه سهل، و مع ذلك منجبر بالموافقه للأصل و فتوى الأصحاب.

مع أن فى كتابى الحديث نسخه ثالثه تحتمل التوفيق مع ما فى المتن فى محل البحث، و هى فيهما بتبديل جراهه ب « جراداً كثيراً » و لا يستلزم الأكثر منه ثبوت الدم فيما زاد على الواحد، بل فيما زاد على الكثير.

و كيف كان فالعمده الإجماع المنقول و الصحيح بنسخه الكافى؛ لأضطبيته و انطباقها بفتوى الأصحاب.

ثم إن هذا مع إمكان التحرز و لو لم يمكن التحرز منه بأن كان على الطريق بحيث لا يمكن التحرز منه إلا بمشقه كثيره لا تتحمل عادة، لا الإمكان الحقيقى فلا إثم و لا كفاره بغير خلاف ظاهر؛ للصحاح الصراح (٢).

و اعلم أن نفى البدل عن هذه الخمس الكفارات إنما هو على الخصوص، و إلا فالعموم ثابت لها أجمع مع العجز عنها، فما عدا الشاه منها بالتوبه و الاستغفار، و فيها بإطعام عشره مساكين أو صيام ثلاثه أيام، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

و اعلم أن ما لا- تقدير لفديته فقيمه بلا- خلاف على الظاهر، المصرح به فى جمله من العبائر مستفيضاً (٣)، حتى زاد بعضهم فقال: لا خلاف فيه

ص: ٣٢٤

١- الكافى ٣/٣٩٣، الوسائل ١٣:٧٨ أبواب كفارات الصيد ب ٣٧ ح ٦.

٢- انظر الوسائل ١٣:٧٨ أبواب كفارات الصيد ب ٣٨.

٣- الذخير: ٦٠٩، مفاتيح الشرائع ١:٣٢٤؛ و انظر الحقائق ١٥:٢٥٤.

بين العلماء (١)؛ لتحقق الضمان الموجب لذلك عليه، والصحيح: «في الظبي شاه، وفي البقره بقره، وفي الحمار بدنه، وفي النعام بدنه، وفيما سوى ذلك قيمته» (٢).

والمعتبر القيمه السوقيه بتقويم عدلين عارفين و إن كان الجاني أحدهما إذا كان مخطئاً أو تاب، كما صرح به جماعه من الأصحاب (٣).

وقول الشيخ بأن في البطة والإوزة والكركى شاه (٤) شاذ غير واضح المستند، إلا الصحيح في كل طير (٥)، كما عليه والد الصدوق (٦)، وتبعه جماعه من الأصحاب فيما لا نص فيه بالخصوص (٧). ولا بأس به، ويخص به عموم الصحيح السابق، مع قوه احتمال اختصاصه بحكم السياق بغير الطير، إلا أنه لا خصوصيه له بهذه الثلاثه المذكوره في كلام الشيخ، فإن أرادها فلا ريب في ضعفه.

## أسباب الضمان

و أسباب الضمان ثلاثه:

إما المباشره للإتلاف، وإما إمساك للصيد وإثبات اليد عليه،

ص: ٣٢٥

١- المدارك ٨:٣٥٠.

٢- التهذيب ٥: ٣٤١/١١٨٢، الوسائل ٥: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ١ ح ٢.

٣- منهم: العلامه في التذكرة ١: ٣٤٧، وصاحب المدارك ٨: ٢٥٠، والشهيد الثاني في المسالك ١: ١٣٧.

٤- المبسوط ١: ٣٤٦.

٥- الكافي ٤: ٢٣٥/١٥، الفقيه ٢: ١٦٩/٧٤٢، الوسائل ١٣: ٢٣ أبواب كفارات الصيد ب ٩ ح ٥.

٦- نقله عنه في المختلف: ٢٧٤.

٧- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٥١، والسبزواری في الذخيره: ٦٠٩، وصاحب الحدائق ١٥: ٢٥٥.

و إما تسيب للإتلاف.

و فى جملة من كتب الفاضل أنها أمران:المباشرة و التسيب (١)،و نصّ فى جملة منها على دخول اليد فى التسيب (٢)،و فيه توسّع،فإنه أعم مما يستند إليه التلف.

## المباشرة

أما المباشرة فمن قتل صيداً ضمنه بالقيمه أو الفداء على حسب ما مضى.

و لو قتله ثم أكله جميعاً أو شيئاً منه لزمه فداء آخر وفقاً للنهايه و المبسوط و السرائر و الإصباح و التذكرة و المنتهى و المختلف (٣)، و عليه الشهيدان فى الدروس و المسالك و المحقق الثانى (٤)،و بالجملة:

الأ-كثر؛ لأن كلاً منهما سبب له،أما القتل فبالكتاب و السنّه و الإجماع كما مرّ،و أمّا الأكل فللصحاح المستفيضه و غيرها من المعبره:

منها: زيادةً على الصحاح و الموثقات و غيرها الآتية فى مسأله اضطرار المحرم إلى الميتة و الصيد أنه يأكله و يفديه (٥)،و الصحيح الآتى فى مسأله ما لو اشترى محلّ لمحرم بيض نعام فأكله أن على المحرم الفداء- (٦)عموم الصحيح: «من أكل طعاماً لا ينبغى أكله و هو محرم متعمداً فعليه دم شاه» (٧).

ص: ٣٢٤

١- انظر التذكرة ١:٣٤٧،و المنتهى ٢:٨٢٧،و التحرير ١:١١٧.

٢- المنتهى ٢:٨٣٠،التذكرة ١:٣٤٩،٣٥٠.

٣- النهايه:٢٢٧،المبسوط ١:٣٤٢،السرائر ١:٥٦٤،التذكرة ١:٣٤٧،المنتهى ٢:٨٢٧،المختلف:٢٧٨.

٤- الدروس ١:٣٦٤،المسالك ١:١٣٨،المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٣:٣٢١.

٥- انظر ص ٣٤٥٨.

٦- انظر ص ٣٤٥٥.

٧- التهذيب ٥:٣٦٩/١٢٨٧،الوسائل ١٣:١٥٧ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ١.



و خصوص آخر: عن قوم اشتروا ظيباً فأكلوا منه جميعاً و هم حُرْم، فقال: « على كلِّ من أكل منهم فداء صيد، على كل إنسان منهم على حدته فداء صيد كاملاً» (١).

و الخبر: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): صيد أكله قوم محرّمون، قال:

« عليهم شاه شاه (٢)، و ليس على الذابح إلّا شاه» (٣). و قريب منهما آخر (٤).

و الاستدلال بهذه الأخبار ليس من جهه دلالتها على تضاعف الفداء، بل على لزومه بالأكل، و إنما التضاعف أتى من قبل الجمع بينها و بين ما مرّ من الأدله على استلزام [القتل (٥)] الفداء أيضاً، بناءً على اقتضاء تعدّد الأسباب تعدّد المسببات، فإن الأصل عدم التداخل.

و يعضده زيادةً على الأصل ما سيأتى من الأخبار فى مسأله ما لو ضرب طيراً على الأرض فقتله لزمه ثلاث قيم، بل بعضها ربما يكون دليلاً فى المسأله من تضاعف الفداء، كمرسله ابن أبى عمير كالصحيحه: قلت له (عليه السلام): يصيد الصيد فيفديه، أ يطعمه أو يطرحه؟ قال: « إذا يكون عليه فداء آخر» قلت: فما يصنع به؟ قال: « يدفنه» (٦).

نعم فى الصحيح: عن حُرْم أصابوا فراخ نعام فذبحوها و أكلوها،

ص: ٣٢٧

١- التهذيب ٥/٣٥١: ١٢٢١، قرب الإسناد: ٢٤٣/٩٦٤، الوسائل ١٣: ٤٤ أبواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٢.

٢- ليست فى «ح» و «ك».

٣- الكافي ٤/٣٩١: ٢، الفقيه ٢/٢٣٥: ١١٢٢، التهذيب ٥/٣٥٢: ١٢٢٥، الوسائل ١٣: ٤٧ أبواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٨.

٤- الكافي ٤/٣٩٣: ٤، الفقيه ٢/٢٣٦: ١١٢٥، التهذيب ٥/٣٥١: ١٢٢٠، الوسائل ١٣: ٤٥ أبواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٥.

٥- فى النسخ: الأكل، و هو سهو ظاهراً.

٦- الفقيه ٢/٢٣٥: ١١٢٠، التهذيب ٥/٣٧٨: ١٣٢٠، الاستبصار ٢/٢١٥: ٧٤٠، المقنع: ٧٩، الوسائل ١٣: ١٠٣ أبواب كفارات الصيد ب

٥٥ ح ٢؛ بتفاوت.

فقال: «عليهم مكان كل فرخ أصابوه و أكلوه بدنه» (١).

و ظاهره التداخل و الاكتفاء بالبدنه، لكنه شاذ غير معلوم القائل، كما صرح به بعض الأصحاب (٢)، و ظاهر المحكى عن المنتهى الإجماع على خلافه (٣)، و هو كذلك: فإن الأصحاب ما بين قائلين بما مرّ في المتن، و بوجوب قيمه بالأكل دون الفداء مع ثبوته بالقتل أيضاً، كما عن الخلاف و تبعه الماتن في الشرائع و الفاضل في القواعد و الإرشاد (٤)؛ استناداً إلى الأصل و الموثق: «أى قوم اجتمعوا على صيد فأكلوا منه فإنّ على كل إنسان منهم قيمه، فإن اجتمعوا في صيد فعليهم مثل ذلك» (٥).

و فيهما نظر؛ لوجوب تخصيص الأول بما مرّ إن كان بينهما عموم و خصوص مطلق، و إلّا فقد يوافق المختار الأصل، بأن يزيد القيمة عن الشاه، لإمكانه و إن بُعد.

و قصور سند الثانى، و ضعفه عن مقاومه لأدله المختار من وجوه، منها ضعف الدلالة، باحتمال أن يكون المراد من القيمة فيه الفداء، كما أريد منها فى آخره.

و يعضده أنه مروى بطريق صحيح هكذا: «إذا اجتمع قوم محرمون على صيد فى صيده، أو أكلوا منه فعلى كل واحد منهم قيمته» (٦).

ص: ٣٢٨

- ١- التهذيب ٥/٣٥٣:١٢٢٧، الوسائل ١٣:٤٥ أبواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٤.
- ٢- انظر كشف اللثام ١:٣٩٧.
- ٣- حكاه عنه فى مجمع الفائده و البرهان ٦:٣٩٤، و هو فى المنتهى ٢:٨٠٦.
- ٤- الخلاف ٢:٤٠٥، الشرائع ١:٢٨٨، القواعد ١:٩٥، الإرشاد ١:٢٣٠.
- ٥- التهذيب ٥/٣٧٠:١٢٨٨، الوسائل ١٣:٤٥، أبواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ٣.
- ٦- الكافى ٢/٣٩١، التهذيب ٥/٣٥١:١٢١٩، الوسائل ١٣:٤٤ أبواب كفارات الصيد ب ١٨ ح ١.

و المراد بالقيمة فيه بالإضافة إلى القتل الفداء قطعاً، فكذا بالإضافة إلى الأكل كما هو واضح.

و الفرق بينه و بين الموثق تأديه الجزاء فى الصيد و الأكل هنا بلفظ الفداء، و لا كذلك الموثق، لذكر الفداء فى خصوص الصيد بلفظه، و فى الأكل بالإشارة بلفظه « مثل ذلك » (1) المحتمل لإرادته المماثلة فى نفس الجزاء، لا خصوص الفداء، فىحتمل حينئذ إرادته القيمة، و هو و إن بعُد أيضاً؛ فإن الظاهر من المماثلة ثبوتها فى الأمرين، إلّا أنها ليست نصّاً فيه، بخلاف الصحيح فإنه نصّ فيه، و بعد ضمّه إلى الموثق يجعله كالنص، فإنّ أخبارهم (عليهم السّلام) سيّما مع اتحاد الراوى و المروى عنه كما هنا يكشف بعض عن بعض.

و حينئذ فسيبيل هذين الخبرين سبيل الأخبار المتقدمه للمختار بلزوم الفداء بالأكل، فهى لنا لا علينا.

و كذلك الصحيحه السابقه بالتداخل فهى و إن دلّت عليه بالمتن المتقدم إلّا أنه مروى فى الفقيه كما قيل - (2) بمتن آخر، و هو هذا: فى قوم حجّاج محرّمين أصابوا فراخ نعام فأكلوا جميعاً، فقال: « عليهم مكان كل فرخ أكلوه بدنه يشتركون فيها فيشترونها على عدد الفراخ و عدد الرجال » (3).

و هو كما ترى ليس فيه ذكر « ذبحوها » و إنما فيه « أكلوها » خاصه،

ص: ٣٢٩

١- الظاهر وقوع سهو من قلمه الشريف، لأن المذكور فى الموثق بعكس ما قاله، وفى خصوص الأكل قد ذكر بلفظ الفداء و فى الصيد أُشير بلفظه « مثل ذلك ». و عليه يظهر النظر فيما ترتبه بعد ذلك على ما أفاده.

٢- الذخيره: ٦١١، الحدائق ١٥: ٢٦٤.

٣- الفقيه ٢: ٢٣٦/ ١١٢٣.

فتكون من أخبار المسألة دليلاً للمختار، كالأخبار السابقة.

و أما الصحيح: أهدى لنا طائر مذبوح بمكه فأكله أهلنا، فقال:

« لا يرى به أهل مكه بأساً» قلت: فأى شيء تقول أنت؟ قال: «عليهم ثمنه» (١).

فليس بصريح في محل النزاع من كون الأكل محرماً، فيحتمل كونه مُحللاً، كما نصّ عليه الصحيح الآخر: عن رجل أهدى إليه حمام أهلى جىء به و هو فى الحرم مُحلّ، قال: «إن أصاب منه شيئاً فليصدق مكانه بنحو من ثمنه» (٢).

و ربما يرشد إليه قوله (عليه السلام): «لا يرى به أهل مكه بأساً» لما قيل من أنه ظاهر أن أهل مكه لا يرون به بأساً إنّ الآكلين محلّون (٣).

و بما ذكرناه ارتفع التعارض بين الأخبار و توافقت على المختار، و لعلّه لهذا لم يستدل للقول الثانى بالأخبار أكثر الأصحاب، و إنما استندوا له ببعض الاعتبارات الغير المسموعه فى مقابله ما قدّمناه من الروايات، و الحمد لله تعالى.

و اعلم أن موضوع المسألة على ما صرح به بعض الأصحاب - (٤) كون القتل و الأكل فى الحلّ، لا فى الحرم، و إلّا فيتضاعف الجزاء لو كان فى الحرم و هو محرم. و هو حسن؛ لما قيل فى القتل من هتكه لكلّ من حرمتى الإحرام و الحرم فيتضاعف الجزاء.

ص: ٣٣٠

١- الفقيه ٢/١٦٩: ٧٤٠، الوسائل ١٣: ٢٥ أبواب كفارات الصيد ب ١٠ ح ٢.

٢- الفقيه ٢/١٦٨: ٧٣٦، التهذيب ٥/٣٤٧: ١٢٠٥، الوسائل ١٣: ٣١ أبواب كفارات الصيد ب ١٢ ح ٣.

٣- كشف اللثام ١: ٣٩٦.

٤- هو الفاضل الصيمرى فى شرح الشرائع (منه رحمه الله)؛ و الكتاب مخطوط.

و كذا يجب الفداء بالأكل على المحرم لو أكل ما أى صيداً ذبح في الحلّ مطلقاً و لو ذبحه المُحلّ لعموم الأدله المتقدمه، و عدم اختصاصها بغير هذه الصوره، و نحوها العبارة، فلا يحتاج إلى التصريح بحكم هذه الصوره إلّا على تقدير اختصاص ما سبق بغيرها من وقوع الذبح في الحرم، أو كون الذابح هو المحرم، مع أنه ليس فيه ما يشعر بأحد الأمرين.

نعم، ربما يتبادر منه الأخير خاصه، فيتوجه تعميم الحكم لما ذبحه المُحلّ، لكن من غير احتياج إلى ذكر الذبح في الحلّ.

و لعلّ الوجه في تخصيص هذه الصوره بالذكر هو ورود الصحاح المستفيضه بتحريم صيد ذبحه المُحلّ و لو في الحلّ على المحرم (١)، و لكن لا كلام فيه، و إنما الكلام في لزوم الفديه بالأكل، و لا دليل فيه سوى ما مرّ من عموم الأدله؛ و لعلّه لذا لم يذكر الماتن في الشرائع و لا غيره من الأصحاب التصريح بالحكم في هذا الفرد، و اكتفوا بعموم الكلام السابق.

و الأمر سهل بعد وضوح الدليل على المطلب بعنوان العموم و الخصوص.

و لو رمى صيداً و أصابه و تحقق أنه لم يؤثر فيه رميته بقتل و لا جرح و لا كسر فلا فديه فيه و ليستغفر الله سبحانه، بلا خلاف ظاهر، بل ظاهر جماعه الإجماع (٢)؛ للأصل، و النص المنجبر: عن محرم رمى صيداً فأصاب يده فخرج، فقال: «إن كان مشى عليها و رعى و هو ينظر إليه فلا شيء» (٣).

ص: ٣٣١

١- الوسائل ٤٢٢، ٤١٨، ١٢: أبواب تروك الإحرام ب ٢، ٤.

٢- منهم المجلسي في ملاذ الأخيار ٣٠٩: ٨.

٣- التهذيب ٥: ٣٥٨، ١٢٤٥، الإستبصار ٢: ٢٠٥، ٧٠٠، الوسائل ٦٢: ١٣، أبواب كفارات الصيد ب ٢٧ ح ٣.

و في قوله: «و هو ينظر إليه» إشارة إلى التحقق كما ذكرنا، احترازاً عن صورته الشك، فإن فيه كما يأتي الفداء كاملاً.

و المتبادر من النص و الفتوى انفراد الرامي بالرمل، فلا ينافيهما ما سيأتي من أنه لو رمى اثنان فأصاب أحدهما ضمن كل منهما.

و لو جرحه أو كسر رجله أو يده و رآه بعد ذلك سوياً أى صحيحاً بلا عيب (أو مطلقاً) (١) ف يجب عليه ربع الفداء كما عن النهاية و المبسوط و المهذب و السرائر و الإصباح و الجامع (٢).

قيل: للنصوص (٣)، منها الصحيح: عن رجل رمى صيداً و هو محرم فكسر يده أو رجله، فمضى الصيد على وجهه، فلم يدر الرجل ما صنع الصيد، قال: «عليه الفداء كاملاً إذا لم يدر ما صنع، فإن رآه بعد أن كسر يده و رجله و قد رعى و انصلح فعليه ربع قيمته» (٤) و به عبّر في الشرائع و الإرشاد (٥). و نحوه آخر (٦).

و لعله المراد من ربع الفداء في المتن و صحيح آخر (٧)؛ إذ الفداء

ص: ٣٣٢

- 
- ١- ما بين القوسين ليست في «ق».
  - ٢- النهاية: ٢٢٨، المبسوط: ٣٤٣، المهذب: ٢٢٨، السرائر: ٥٦٦، الجامع للشرائع: ١٩٢.
  - ٣- قاله السبزواري في الذخيرة: ٦١١، و الفيض الكاشاني في المفاتيح: ٣٢٥.
  - ٤- التهذيب: ٥/٣٥٩، ١٢٤٦، قرب الإسناد: ٢٤٣/٩٦٥، الوسائل: ٦١/١٣، أبواب كفارات الصيد ب ٢٧ ح ١. و الحديث موجود في قرب الإسناد و الوسائل إلى «إذا لم يدر ما صنع» و ذيله من كلام الشيخ في التهذيب.
  - ٥- الشرائع: ٢٢٨، الإرشاد: ٣٢٠.
  - ٦- الفقيه: ٢/٢٣٣، ١١١٣، التهذيب: ٥/٣٥٩، ١٢٤٨، الاستبصار: ٢/٢٠٥، الوسائل: ٦١/١٣، أبواب كفارات الصيد ب ٢٧ ح ٢.
  - ٧- التهذيب: ٥/٣٥٩، ١٢٤٧، الاستبصار: ٢/٢٠٥، ٦٩٨، قرب الإسناد: ٢٤٣/٩٦٦، الوسائل: ٦٣/١٣، أبواب كفارات الصيد ب ٢٨ ح ١.

بنفسه لا- يوجب تربيته، بل قيمته، فعلى هذا المراد ربع قيمه الفداء، لا- ربع قيمه الصيد كما ربما يتوهم من نحو الصحيحين، لأن مرجع الضمير المجرور فيهما إنما هو الفداء المذكور فيهما بعد الصيد قبل الضمير، لا الصيد و إن احتمله، لبعده و قرب المرجع الأول.

لكن ظاهر بعض الأخبار الرجوع إلى الصيد (1)، لكنه قاصر السند.

خلافاً للمحكي عن والد الصدوق و المفيد و الحلبي و الديلمي و ابن حمزه (2)، فيتصدق بشيء، و هو خيره المختلف في الإماء، قال: لأنه جنايه لا تقدير فيها (3).

و فيه نظر؛ لأن مقتضى الدليل لزوم الأرش إن أوجبنا في أجزاء الصيد الضمان كما في المنتهى، مدعياً عليه الوفاق (4)، لا التصديق بشيء الذي هو أعم من الأرش، إلا أن يقيّد به، فيراد به الأرش كما في الشرائع و القواعد و كلام غير واحد من متأخري الأصحاب (5).

و كلامهم في خصوص الجرح، و لزوم الأرش فيه مذهب المعظم، كما في المسالك (6)؛ و لعله قيّد إطلاق الشيء في كلام المفيد و من حدا حدوه بالأرش. و فيه نظر؛ لتصريح المفيد فيما حكى عنه بالتصدق

ص: ٣٣٣

- 
- ١- الكافي ٤/٣٨٦، الوسائل ١٣:٦٢ أبواب كفارات الصيد ب ٢٧ ح ٤.
  - ٢- حكاه عن والد الصدوق في المختلف: ٢٨٠، المفيد في المقنعه: ٤٣٧، الحلبي في الكافي في الفقه: ٢٠٦، الديلمي في المراسم: ١٢٢، ابن حمزه في الوسيله: ١٧٠.
  - ٣- المختلف: ٢٨٠.
  - ٤- المنتهى ٢: ٨٢٨.
  - ٥- الشرائع ١: ٢٨٨، القواعد ١: ٩٥؛ و انظر المدارك ٨: ٣٥٧، و كشف اللثام ١: ٣٩٧.
  - ٦- المسالك ١: ١٣٨.

بشيء إذا انتفى العيب، وإلا فالأرش.

و كيف كان، القول بلزوم الأرش في الإدماء هو حسن؛ للدليل المتقدم السالم عن المعارض، سوى الأخبار المتقدمه، و موردها كسر اليد و الرجل، و نحن نقول بربع الفديه فيهما، و إلحاق الجرح قياس لا نقول به، إلا أن يقال بعدم فارق بين الكسر و الجرح بين القدماء، بل و لا المتأخرين صريحاً، فلا بدّ من العمل إمّا بالأصل (١) و طرحه الأخبار، أو العمل بها و تخصيص الأصل، و هو الوجه إن تمّ الإجماع المركّب كما ربما يفهم من المسالك و غيره (٢).

و فيه نظر، بل ظاهر عبارة كثيره اختصاص إلحاق الجرح بالكسر بالشيخ، فإذا الوجه عدم الإلحاق، و لزوم الأرش في الجرح، و ربع الفداء في الكسر.

و يعضده الرضوي: «فإن رميت ظلياً فكسرت يده أو رجله فذهب على جهه لا تدري ما صنع فعليك فداؤه، فإن رأيت بعد ذلك يرعى و يمشى فعليك ربع قيمته، و إن كسرت قرنه أو جرحته تصدّق بشيء من طعام» (٣) و يحمل الشيء فيه على الأرش جمعاً بينه و بين الأصل.

و لو جهل حاله أى الصيد الذى جرحه أو كسر يده أو رجله فلم يدرك هللك أم عاش ففداء كامل بلا خلاف ظاهر، بل عليه الإجماع فى ظاهر المنتهى و صريح الانتصار و الخلاف و شرح الجمل للقاضى (٤) كما

ص: ٣٣٤

١- أعى دليل المختلف للأرش. (منه) رحمه الله.

٢- المسالك ١: ١٣٨؛ و انظر كشف اللثام ١: ٣٩٧.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢٧، المستدرک ٩: ٢٧٤؛ أبواب كفارات الصيد ب ٢٢ ح ٢.

٤- المنتهى ٢: ٨٢٨، الانتصار: ١٠٤، الخلاف ٢: ٤٠١، شرح جمل العلم و العمل: ٢٣٣.



حكى؛ لما مرّ من الأخبار، ونحوها الموثق (١) وغيره (٢)، بزيادة التعليل فيهما بقوله: «لأنه لا يدري لعله قد هلك» فلا يضرّ اختصاص موردها بالكسر دون الجرح؛ لجريان التعليل فيهما.

مضافاً إلى التأييد بالقوى الوارد في خصوص الجرح والإدعاء بأن:

« عليه جزاؤه » (٣) بناءً على أن المتبادر منه جزاء الصيد كاملاً، وهو المعبر عنه بالفداء، فالكسر بتلك الأخبار والإدعاء بهذا.

مضافاً إلى عدم القول بالفرق بينهما، والإجماعات المنقولة مطلقه.

فالمناقشه في الروايات أجمع بالأخصيه من المدعى كما اتفق لجماعه من متأخري المتأخرين (٤) لا وجه له أصلاً، ولا وقع له بعد ذلك جداً.

قيل: وكذا يجب الفداء كاملاً فيما لو رماه ولم يعلم حاله أنه أثر فيه أم لا والقائل الشيخ في النهايه، والحلى في السرائر، ويحيى بن سعيد في الجامع (٥).

قيل: ويحتمله كلام الحلبيين والجواهر؛ عملاً بالأغلب، وهو التأثير مع الإصابه، وإذا بنى على التأثير و جهل الحال رجع إلى المسأله الأولى (٦).

ص: ٣٣٥

- ١- التهذيب ٥: ٣٥٨/١٢٤٥، الإستبصار ٢: ٢٠٥/٧٠٠، الوسائل ١٣: ٦٢ أبواب كفارات الصيد ب ٢٧ ح ٣.
- ٢- الكافي ٤: ٣٨٦/٦، علل الشرائع: ١٤٥٧/١، الوسائل ١٣: ٦٢ أبواب كفارات الصيد ب ٢٧ ح ٤.
- ٣- الكافي ٤: ٣٨٣/١١، الوسائل ١٣: ٦٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢٧ ح ٥.
- ٤- منهم: السبزواري في الذخيره: ٦١٢، والمحدث المجلسي في مرآه العقول ١٧: ٣٧٣.
- ٥- النهايه: ٢٢٨، السرائر ١: ٥٦٦، الجامع: ١٩٢.
- ٦- كشف اللثام ١: ٣٩٦.

و فيه نظر؛ فإن أغلبه التأثير غايتها إفاده الظن به، و اعتباره في نحو المقام من موضوعات الأحكام يحتاج إلى دليل، و ليس، و موضوع المسألة الأولى في ظاهر النصوص و الفتاوى صورته القطع به، لا الظن، فالتعميم يحتاج إلى دليل.

و لعله لهذا عزاه الماتن و الفاضل في التحرير (١) إلى قول، مشعرين بتمريره، و مرجعه إلى البناء على أصل عدم التأثير و أصل البراءة، مع انتفاء نص فيه، و لو لا النصوص في الأول لم يتجه ضمان كمال الفداء فيه أيضاً.

و هو قوى متين إن لم ينعقد الإجماع على خلافه، كما يفهم من بعض شراح الكتاب (٢)، و يحتمله ما عن الغنية من الإجماع على أنه إذا أصاب فغاب الصيد فلم يعلم له حالاً فداه (٣).

و عن الجواهر الإجماع على وجوب الجزاء (٤).

و بالجملة: فالمسألة محل إشكال، فلا يترك فيها الاحتياط بحال.

ثم إن صور المسألة خمس تعرض الماتن لحكم أربع منها، بقى الخامسة، و هي ما إذا رماه فلم يدر أصابه أم لا، و الحكم فيها البراءة بلا خلاف أجده إلّا من القاضى فضمنه الجزاء (٥)، و هو ضعيف جداً.

و اعلم أنه قد اختلف الأصحاب فيما يجب في أعضاء الصيد:

ف قيل: إن في كسر يد الغزال نصف قيمته، و في يديه كمال قيمته، و كذا في رجله في كل منهما نصف قيمته مطلقاً، و كذا في عينيه و في

ص: ٣٣٦

١- التحرير ١:١١٧.

٢- المهذب البارع ٢:٢٤٥.

٣- الغنية (الجوامع الفقيهية): ٥٧٦.

٤- جواهر الفقه: ٤٦.

٥- المهذب ١:٢٢٨.

قرنيه معاً نصف قيمته، و في كل واحد منهما ربع قيمته.

و القائل: النهايه و المبسوط و الوسيله و المهذب و السرائر و الجامع (١) كما حكى، و تبعهم من المتأخرين الفاضل في المختلف في العين خاصه (٢)، و في القواعد و الإرشاد و المحقق الثاني (٣) في الجميع، و ظاهر الأخير أنه المشهور، كالشهيد الثاني فقال: إن عليه المعظم (٤).

و مستندهم روايه سماعه (٥) الضعيفه بأبي جميله، و لذا قال الماتن هنا و في الشرائع (٦):

و في المستند ضعف إلا أن يجبر بالشهره المحكيه فيما عرفت من كلام ثاني المحققين و ثاني الشهيدين و عمل نحو الحلّي ممّن لا يجوز العمل بأخبار الآحاد سيّما الضعيف منها إلا بعد احتفافها بالقرائن القطعيه.

و فيهما نظر؛ لمعارضتهما بالمثل، فقد ادعى جماعه (٧) كون ذلك خلاف مذهب الأ-كثر من تعيين الأرش، كما هو مقتضى الأصل، بناءً على ما ظاهره الاتفاق عليه من ثبوت ضمان أجزاء الصيد كما مرّ.

و قيل: هو ظاهر الخلاف، و به قال المفيد و الديلمي و الحلبيّان في

ص: ٣٣٧

- 
- ١- النهايه: ٢٢٧، المبسوط ١: ٣٤٢، الوسيله: ١٧٠، المهذب ١: ٢٢٦، السرائر ١: ٥٦٤، الجامع: ١٩١.
  - ٢- المختلف: ٢٨٠.
  - ٣- القواعد ١: ٩٦، الإرشاد ١: ٣٢٠، المحقق الثاني في جامع المقاصد ٣: ٣٢٤.
  - ٤- الروضه البهيه ٢: ٣٥٠.
  - ٥- التهذيب ٥: ٣٨٧/ ١٣٥٤، الوسائل ١٣: ٦٤ أبواب كفارات الصيد ب ٢٨ ح ٣.
  - ٦- الشرائع ١: ٢٨٨.
  - ٧- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٥٨، و الحدائق ١٥: ٢٧٤.

الكسر، و زاد عدا ابن زهره منهم إن رآه بعد ذلك سليماً تصدق بشيء (١).

و هؤلاء أيضاً لا يعملون بالآحاد، و الروايه بمرأى منهم و منظر، بل رواها فى الغنيه بعد الفتوى بالأرث، فهو مما يوهنها زياده على ما فيها من الضعف، فالأصح الأرث.

و هنا أخبار نادره تقبل التأويل و التنزيل على كل من القولين (٢).

و لو اشترك جماعه فى قتله أى الصيد مطلقاً لزم كل واحد منهم فداء كامل بإجماعنا ظاهراً، و منقولاً فى عبائر جماعه مستفيضاً (٣)، و الصحاح به مضافاً إليه مستفيضه أيضاً (٤).

و موردها و إن كان جماعه محرمين إلما أن إطلاق الفتاوى يشملهم و غيرهم من المحلّين فى الحرم و المتفرقين. و به صرح جماعه و منهم الشهيدان فى الدروس و المسالك (٥)، تبعاً للعلامة فى التحرير و المنتهى (٦)، و ظاهرهم و سيّما الأخير أنه لا خلاف فيه بيننا، إلّا من الشيخ فى التهذيب فى المحلّ و المحرم إذا اشتركا فى صيد حرمى، فأوجب على المحرم الفداء كاملاً، و على المحلّ نصف الفداء (٧).

و من بعض العامه فيه أيضاً فأوجب فداءً واحداً عليهما (٨).

ص: ٣٣٨

- ١- قاله الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٣٩٧:١.
- ٢- انظر الوسائل ٧١، ٧٢: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٣٢ ح ١، ٢.
- ٣- منهم: صاحب المدارك ٣٥٩: ٨، و الفيض فى المفاتيح ٣٢٦: ١، و صاحب الحدائق ٢٧٦: ١٥.
- ٤- الوسائل ٤٤: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ١٨.
- ٥- الدروس ٣٦٠: ١، المسالك ١٣٨: ١.
- ٦- التحرير ١١٧: ١، المنتهى ٨٢٩: ٢.
- ٧- التهذيب ٣٥٢: ٥.
- ٨- المغنى لابن قدامه ٥٦٣: ٣.

و مستند الشيخ القوي: في محرم و مُحلّ قتلًا صيداً، فقال: «على المحرم الفداء كاملاً، و على المُحلّ نصف الفداء» (١).

و فيه مضافاً إلى قصور السند أنه أعم من المدعى.

ثم على تقدير العموم للمحلّين في الحرم و المفترقين كما هو مقتضى الفتاوى ينبغي تعميم الفداء فيهما لما يشمل قيمه أيضاً، كما وقع التصريح بها في عبارته المصريحين بالعموم.

اللهم إله أن يقال: إن ذلك مجاز لا- يصار إليه إلهما بقرينه، و هي مفقوده في كلامهم إلهما من حيث إطلاق الجماعة، و تقييده بالمحرمين أولى من حمل الفداء على الأعم، بناءً على الأصح من تقديم التخصيص على المجاز حيثما تعارضتا، و خصوصاً هنا، لانصراف الإطلاق في كلامهم المنساق في بيان ما يجب على المحرم من الكفارات إليه، دون المُحلّ و لو في المحرم، و إنما ذكر سابقاً تبعاً له.

و لذا توقف في التعميم بعض المتأخرين (٢)، و هو في محلّه إن لم يثبت الإجماع على خلافه.

و لو ضرب طيراً على الأرض فقتله لزمه ثلاث قيم للخبر: في محرم اصطاد طيراً في الحرم فضرب به الأرض فقتله، قال: «عليه ثلاث قيمات، قيمه لإحرامه، و قيمه للحرم، و قيمه لاستصغاره إياه» (٣).

و في سنده ضعف و في متنه مخالفه للأصول؛ لاقتضائها التفصيل بين أفراد الطير، و إيجاب المنصوص فيما ورد به من بدنه كما في النعامه،

ص: ٣٣٩

١- التهذيب ٥: ٣٥٢/١٢٢٤، الوسائل ١٣: ٤٩ أبواب كفارات الصيد ب ٢١ ح ١.

٢- المدارك ٨: ٣٦٠.

٣- التهذيب ٥: ٣٧٠/١٢٩٠، الوسائل ١٣: ٩١ أبواب كفارات الصيد ب ٤٥ ح ١.

و كَفَّ من طعام كما فى العصفور، و شاه كما فى الحمامه، أو فى الطير مطلقاً على حسب ما مرّ، لا إيجاب القيمه مطلقاً و لو كان منصوباً بدونها من بدنه أو تمره أو غيرهما كما فى الروايه.

و نفيها (1) الزائد عن القيمه للحرم و الجزاء للقتل و لو مع الاستصغار؛ إذ لا- دليل على إيجابه الكفار، و إنما غاية الحرمة، و لا تلازم بينها و بين الكفار.

فالتعول على هذه الروايه مشكل، إلّا أن تجبر بالاتفاق بالعمل عليها فى إيجابها ثلاث كفّارات فى الظاهر؛ إذ لم نر مخالفاً فى ذلك من الأصحاب حتى نحو الحلّى الذى لا يعمل بأخبار الآحاد الخاليه عن قرينه الصدق، و إن اختلفوا فى الجمود على ظاهرها كما اختاره الماتن هنا و قال الشيخ فى النهايه و المبسوط، و الحلّى فى السرائر، و ابن عمّ الماتن فى الجامع، و ابن حمزه فى الوسيله، و القاضى فى المهذب و الفاضلان فى كتبهما حتى الماتن فى الشرائع (2)، و غيرهم من المتأخرين (3)؛ إنه عليه دم و قيمتان و زاد من عدا الماتن و الوسيله التعزير، كما عن المنتهى و التحرير و التذكره (4).

و الطير فيه و إن كان مطلقاً لكن المتبادر منه المنصرف إليه الإطلاق هو

ص: ٣٤٠

١- عطف على: اقتضائها.

٢- النهايه: ٢٢٦، المبسوط ٣٤٢: ١، السرائر ٥٦٢: ١، الجامع: ١٩١، الوسيله: ١٦٥، المهذب ٢٢٨: ١، العلامه فى المنتهى ٨٢٩: ٢، و التحرير ١١٧: ١، و المحقق فى الشرائع ٢٨٨: ١.

٣- منهم: المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٣٢٢: ٣، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ٣٩٧: ١.

٤- المنتهى ٨٢٩: ٢، التحرير ١١٧: ١، التذكره ٣٤٩: ١.

خصوص ما عدا النعامه و العصفور و الجراده، و هو الحمامه، فلا عموم فيه قطعياً يحتاج إلى التفصيل توفيقاً بينه و بين الأصول.

و لو سلم فقولہ فی التعلیل: «قیمہ لایحرامہ» كالصريح، بل صريح في أنها موجبہ عن الجنایہ من حيث الإحرام، و أنها كفارتہ، و حينئذ فيجعل المراد من القيمہ ما يرادف الجزاء على حسبہ، و لا ريب في شيوع إطلاق القيمہ على الفداء مثلاً أو الجزاء، و لذا حكى التعبير بلفظ الجزاء دون الدم عن الوسيلہ و المهذب، و ذكر الدم في عبارات الأكثر إما مثال أو مقصور على الحمامه التي فيها الدم، و هي المتبادر من إطلاق الطير كما مرّ.

و بالجمله: التعليل المزبور أوضح قرينه على أن المراد بالقيمه الجزاء كما في عبارات هؤلاء.

و حينئذ فاندفع الإشكال عن الروايه بحذايره، و تبين أن الأقرب ما في عبارہ الوسيلہ و المهذب، بل من عدا الماتن، و أن ما اختاره من إطلاق القيمہ جموداً على ظاهر لفظ الروايه محل مناقشه.

ففي الحقيقه مختاره خالٍ عن الدليل، لا- ما ذكره الشيخ و الجماعه؛ فإنّ مستندهم الروايه على حسب ما فيها من التعليل و إن عكس جماعه.

و حيث كان الداعي إلى العمل بالروايه و مخالفه الأصل هو الإجماع أو الشهره فيجب الاقتصار على موردها، و ليس إلّا الطير المضروب به الأرض في الحرم، و ضاربه المحرم، و قاتله الضرب و إن عمّت عبارہ بعض ما ليس فيها، فإنه ليس بمعتمد، بل اللازم في غير المنصوص المصير إلى حكم الأصول.

و لو شرب لبن ظبيہ في الحرم فعليه دم و قيمه اللبن كما عن

النهايه و المبسوط و المهذب و الجامع و فى الشرائع و القواعد و الإرشاد (١)، لكن بدون لفظ « فى الحرم » كما هنا، و عن الوسيله (٢).

للخبر: فى رجل مرّ و هو محرم فى الحرم، فأخذ عنز ظبيه فاحتلبها و شرب لبنها، قال: « عليه دم و جزاء للحرم عن اللبن » (٣).

و هو مع الضعف اشترط فيه الإحرام و الحرم جميعاً و أخذ الشارب و احتلابه، و لقد أغفلها الأصحاب جملةً أو بعضاً.

و لضعفه أو وحدته قال الحلّى بعد الفتوى به: على ما روى فى بعض الأخبار (٤). و هو حسن على أصله، بل على أصلنا أيضاً إن لم ينجر الضعف بعمل الأصحاب. و الظاهر فيه الجبر؛ لعدم خلاف فيه بينهم يعتدّ به و إن اختلفوا فى التعبير عنه بقيوده كلاً أو بعضاً.

و المتّجه العمل به بقيوده جملةً؛ لحصول الجبر فيه حيثنذ قطعاً؛ مضافاً إلى التأييد بما عن التذكرة و المنتهى (٥) من الاستدلال زيادةً على الخبر بأنه شرب ما لا يحلّ شربه، إذ اللبن كالجزة من الصيد، فكان ممنوعاً منه، فيكون كآكل ما لا يحلّ أكله، فيدخل فى عموم قوله (عليه السلام):

« من أكل طعاماً لا ينبغى له أكله و هو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شىء، و من فعل متعمداً فعليه دم شاه » (٦) إذ لا فرق بين الأكل

ص: ٣٤٢

١- النهايه: ٢٢٦، المبسوط ٣٤٢، المهذب ٢٣٠، الجامع: ١٩١، الشرائع ٢٨٨، القواعد ٩٦، الإرشاد ٣٢٠.

٢- الوسيله: ١٦٨.

٣- التهذيب ٥: ٣٧١/١٢٩٢، الوسائل ٩٠: ١٣ أبواب كفارات الصيد ٤٤ ح ٦.

٤- السرائر ٥٦٢: ١.

٥- التذكرة ٣٤٩، المنتهى ٨٢٩: ٢.

٦- التهذيب ٥: ٣٦٩/١٢٨٧، الوسائل ١٥٧: ١٣ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ١.



و الشرب.

قال: و أما وجوب القيمة فلأنه جزء صيد فكان عليه قيمته.

و لا يخلو عن نظر، و لكن لا بأس به للتأييد، سيما بعد عمل الأصحاب.

قيل: و احتمال الشهيد- (رحمه الله) وجوب القيمة على المَحَلِّ في الحرم، و الدم على المحرم في الحل (١).

## الإساک

و أما الإساک: فإذا أحرَمَ و معه صيد مملوك له قبل الإحرام بأحد الأسباب المملَكة زال ملكه عنه فيما قطع به الأصحاب على الظاهر، المصرَّح به في كلام جماعه (٢)، مؤذنين بدعوى إجماعنا عليه، كما عن ظاهر المنتهى و صريح الخلاف و الجواهر (٣).

فإن تمَّ الإجماع و إلَّا فمقتضى الأصل بقاء الملك و إن حرم بعض التصرفات.

و لا مخرج عنه واضحاً، سوى ما قيل من أنه لا يملكه ابتداءً فكذا استدأمة (٤)؛ و لعموم الآية (٥)، بناءً على أن صيد البرّ فيها ليس مصدرًا و لأنه وجب عليه إرساله بعد الإحرام إجماعاً كما في ظاهر الغنية.

و للخبر: «لا- يحرم أحد و معه شيء من الصيد حتى يخرج عن ملكه، فإن أدخله الحرم وجب عليه أن يخلّيه، فإن لم يفعل حتى يدخل

ص: ٣٤٣

١- كشف اللثام ٣٩٧: ١.

٢- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٦٢، و الحدائق ١٥: ٢٨٢.

٣- المنتهى ٢: ٨٣٠، الخلاف ٢: ٤١٣، جواهر الفقه ٤٧.

٤- المنتهى ٢: ٨٣١، كشف اللثام ١: ٤٠٠.

٥- المائدة: ٩٦.

و مات لزم الفداء» (١).

و لو كان بقى على ملكه كان له تصرف الملاك فى أملاكهم (٢).

و فى الجميع نظر: فالأول بمنع الأصل و إن اشتهر، ثم الفرع، إذ لا دليل عليه سوى القياس، مع أن ظاهر جملة من النصوص الآتية فى مسأله اضطرار المحرم إلى الصيد و الميتة الأمره بأكل الصيد تملك المحرم الصيد و لو فى الضروره، لتعليلها بأنه يأكل من ماله، فلولا أنه يملكه لما صحّ التعليل بالكليه.

و منع الثانى أولاً: بمنع كون الصيد فيه اسماً؛ لعدم وضوح دليل عليه.

و ثانياً: بأن المتبادر منه على تقدير الاسميه غير التملك من سائر التصرفات، كالاصطياد و الذبح و الأكل و نحوها.

و ثالثاً: بأنه إن تمّ فإن مفاده حرمة التملك و الاستبقاء، فلا يفيد فساداً إلّا إذا اقتضى النهى الفساد و كان ذاكراً، و يمنع الاقتضاء، و لو سلمّ فالدليل أخص من المدعى فإنه قد ينسى.

و الثالث: بمنع الإجماع؛ لعدم ظهوره من الكتاب ظهوراً يعتدّ به يعتمد عليه.

و الخبر ضعيف السند، و مع ذلك فمفاده وجوب الإرسال بعد دخول الحرم، و لا بعد الإحرام، قيل: و عليه اقتصر فى النهايه (٣).

و مع ذلك فكلّ من الملازمه و بطلان اللازم ممنوع.

ص: ٣٤٤

١- التهذيب ٥: ٣٦٢/١٢٥٧، الوسائل ١٣: ٧٤ أبواب كفارات الصيد ب ٣٤ ح ٣.

٢- قال به الفاضل الهندي فى كشف اللثام ١: ٤٠٠.

٣- كشف اللثام ١: ٤٠٠.

فانحصر الدليل في الإجماع المنقول، المعتضد بالشهره العظيمة، و لعله كاف في المسأله، و لولاه لكان القول ببقاء الملك و إن وجب الإرسال كما عن الإسكافي و الشيخ (١)، و قواه جماعه من المتأخرين - (٢) في غايه القوه.

و تظهر الفائده بين القولين فيما لو أخذه آخذ، أو جنى عليه جان، فإن له انتزاعه في الأول، و المطالبه بالعوض في الثاني.

و لو أهمل في الإرسال ف تلف قبل الإرسال ضمنه و لو حثف أنفه، إجماعاً منياً و من القائلين بوجوب الإرسال، كما عن المنتهى، قال:

لأنه تلف تحت اليد العاديه فلزمه الضمان، كمال الآدمي (٣).

و ظاهر إطلاقه كالمتن و نحوه يشمل صورتى وقوع التلف قبل دخول الحرم و بعده، فإن تم إجماعاً كما نقله، و إلا فالمستفاد من النصوص ليس إلا الحكم في الصورة الثانيه:

ففى الحسن: عن رجل أصاب ظيباً فأدخله الحرم فمات الضبي في الحرم، فقال: «إن كان حين أدخله الحرم خلى سبيله فلا شىء عليه، و إن أمسكه حتى مات فعليه الفداء» (٤).

بل المستفاد من الروايه المتقدمه اختصاصه بها، لكنها ضعيفه السند.

فالعمده في الإطلاق هو ما مرّ من الإجماع في المنتهى.

ثم فيه بعد ما مرّ: أما لو لم (٥) [يمكنه الإرسال و تلف قبل إمكانه

ص: ٣٤٥

١- حكاه عن الإسكافي في المفاتيح ١:٣٢١، المبسوط ٣٤٣:١.

٢- منهم صاحب المدارك ٨:٣٦٣، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٤٠٠.

٣- المنتهى ٢:٨٣٠.

٤- التهذيب ٥:٣٦٢/١٢٥٩، الوسائل ١٣:٧٥ أبواب كفارات الصيد ب ٣٦ ح ٣.

٥- أضيفه من المصدر.

فالوجه عدم الضمان؛ لأنه ليس بمفترط ولا متعدّد.

أقول: وهو الأظهر، وفاقاً لجمع ممن تأخر (١)، من غير خلاف بينهم يظهر. وليس فيه منافاه لما مرّ من إطلاق النص، لعدم انصرافه بحكم التبادر إلى محل الفرض.

ثم قالوا: لو لم يرسله حتى أحلّ فلا شيء عليه سوى الإثم.

و في وجوب إرساله بعد إحلاله وجهان (٢)، أظهرهما عدمه، ولا بأس بالأول.

و أما الثاني فمشكل على إطلاقه، سيما على القول بخروجه بالإحرام عن ملكه و حجيه الاستصحاب؛ فإن مقتضاه وجوب الإرسال إذا وجب عليه حال الإحرام، بأن كان متذكراً و أهمل و لم يرسل مع إمكانه، فالأحوط الإرسال في هذه الصورة، بل مطلقاً.

ثم إنّ كلّ ذا إذا كان الصيد معه.

و لو كان نائباً عنه لم يخرج عن ملكه بلا خلاف يعرف كما في كلام جماعه (٣)؛ للأصل، و الصحيحين (٤).

و الظاهر تحقق النائب بأن لا يكون مصاحباً له في الإحرام.

ص: ٣٤٦

١- منهم: صاحب المدارك ٨:٣٦٣، و السبزواري في الذخيره: ٦١٣، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٤٠٠.

٢- في «ق» قولان.

٣- منهم: صاحب المدارك ٨:٣٦٤، و السبزواري في الذخيره: ٦١٢، و المجلسي في ملاذ الأختيار ٨:٣١٦.

٤- الأول: الكافي ٤: ٣٨٢/٩، التهذيب ٥: ٣٦٢/١٢٦٠، الوسائل ١٣: ٧٣، أبواب كفارات الصيد ب ٣٤ ح ١. الثاني: الفقيه ٢: ١٦٧/١٦٧.

٧٣١، الوسائل ١٣: ٧٤، أبواب كفارات الصيد ب ٣٤ ح ٤.

و كما لا يمنع الإحرام استدأمة ملك البعید لا یمنع ابتداءه، فلو اشترى المحرم صیداً نائياً عنه أو آتبهه انتقل إلى ملكه؛ للأصل السليم عما یصلح للمعارضه، و حیث لا یزول ملكه عنه فله بیعه و هبته و غیرهما، كما عن التحریر و المنتهی (١).

قیل: و قیل بالمنع (٢).

و فی الخبر: عن رجل خرج إلى مکه و له فی منزله حمام طیاره فألفها طیر من الصید و كان مع حمامه، قال: «فلینظر أهله فی المقدار، أي الوقت الذی یظنون أنه یحرم فیہ و لا یعرضون لذلك الطیر و لا یفزعونه و یطعمونه حتی یوم النحر و یحلّ صاحبهم من إحرامه» (٣).

و لقصور سنده حملة جماعه على الاستحباب (٤)، و لا بأس.

و لو أمسكه محرم فی الحلّ و ذبحه محرم آخر مثله فیہ لزم کلاً منهما فداء أما الذابح فلما مرّ، و أما الممسک فلفحوی ما سیأتی من لزومه على الدالّ و المشارك فی الرمی من غیر إصابه، فهنا أولى.

و لا خلاف فیہ أيضاً ظاهراً، و حکى عن الخلاف و التذکره صریحاً (٥).

قیل: و للشافعیه و جهان، أحدهما أن الفداء على القاتل، و الآخر أنه بینهما (٦).

ص: ٣٤٧

١- التحریر ١١٧:١، المنتهی ٨٣٠:٢.

٢- كشف اللثام ٤٠٠:١.

٣- التهذیب ٥:٤٦٤/١٦١٩، الوسائل ١٣:٧٣ أبواب كفارات الصید ب ٣٤ ح ٢.

٤- منهم: صاحب الوسائل ١٣:٧٤، و الفاضل الهندی فی كشف اللثام ٤٠٠:١.

٥- الخلاف ٢:٤٠٦، التذکره ٣٤٩:١.

٦- كشف اللثام ٤٠٠:١.

و لو كان أحدهما أى الذابح و الممسك مُحلًّا و الآخر محرماً ضمنه المحرم خاصة؛ لما مرّ دون المحلّ؛ للأصل، مع عدم هتكه حرمة الإحرام و الحرم.

و ما يصيده المحرم فى الحلّ لا يحرم على المُحلّ إذا ذبحه هو أو مُحلّ آخر؛ للأصل، و الصحاح المستفيضه (١). بل يستفاد منها إباحته له مطلقاً و إن ذبحه محرم فى الحلّ، و لكن الأظهر الأشهر تحريمه حينئذ عليه، كما مرّ فى أول بحث التروك.

## التسبب

و أما التسبب: فإذا أُغلق باباً على حمام الحرم و فراخ و بيض ضمن بالإغلاق الحمامه بشاه، و الفرخ بحمل، و البيضه بدرهم هذا إن أُغلق و هو محرم.

و إن أُغلق قبل إحرامه ضمن الحمامه بدرهم، و الفرخ بنصف درهم و البيضه بربع درهم، كما فى الخبر (٢)، بل قيل: الموثق (٣)، و زيد فيه أنه إن لم يتحرك الفرخ ففيه على المحرم درهم.

و نحوه فى الحمام الصحيح: فى رجل أُغلق بابه على طائر، فقال:

« إن أُغلق الباب بعد ما أحرم فعليه شاه، و إن كان أُغلق الباب قبل أن يحرم فعليه ثمنه» (٤).

و عليه ينزل إطلاق الصحيحين فى أحدهما: عن رجل أُغلق باب بيت

ص: ٣٤٨

- ١- الوسائل ١٢:٤٢٠ أبواب تروك الإحرام ب ٣.
- ٢- التهذيب ٥: ٣٥٠/١٢١٦، الوسائل ١٣:٤٢ أبواب كفارات الصيد ب ١٦ ح ٣.
- ٣- انظر الذخيره: ٦١٣، و الحدائق ١٥:٢٨٥.
- ٤- التهذيب ٥: ٣٥٠/١٢١٥، الوسائل ١٣:٤١ أبواب كفارات الصيد ب ١٦ ح ٢.

على طير من حمام الحرم فمات، قال: «يتصدق بدرهم أو يطعم به حمام الحرم» (١).

و فى الثانى: عن قوم قفلوا الباب على حمام الحرم، فقال: «عليهم قيمه كل طائر [درهم] يشتري به علفاً لحمام الحرم» (٢).

بحملهما على المَحَلِّ دون المحرم، مضافاً إلى الإجماع.

و إطلاق الروايه الأولى و الأخيره، بل الثانى على روايه الشيخ فى التهذيب دون الفقيه (٣)، فإنها كالثالثه مختصه بصوره الهلاك يقتضى عدم الفرق بينها و بين صورتى السلامه و جهل الحال. و هو ظاهر المتن هنا و خيرها الفاضل فى التلخيص كما حكى (٤)، و نقلاه فى الشرائع و المختلف و جماعه (٥) قولاً، و لكن لم نعرف له قائلاً.

و شرط الشيخ و الحلّى و من تأخر عنهما من الأصحاب حتى الفاضلين فيما عدا الكتابين (٦) فى ثبوت الضمان الهلاك و زاد المتأخرون الجهل بالحال. و هو الأقوى، حملاً للإطلاق على صورته الجهل بالحال؛ لفجوى ما دلّ على نفي الضمان برمى الصيد و إصابته مع عدم التأثير فيه، فعدم الضمان هنا أولى، إذ ليس الإغلاق مع عدم الهلاك أولى

ص: ٣٤٩

- 
- ١- الفقيه ٢: ١٦٧/٧٢٨، الوسائل ١٣: ٤١ أبواب كفارات الصيد ب ١٦ ح ١.
  - ٢- الكافي ٤: ٢٣٤/١٣، التهذيب ٥: ٣٥٠/١٢١٧، الوسائل ١٣: ٤٢ أبواب كفارات الصيد ب ١٦ ح ٤، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.
  - ٣- الفقيه ٢: ١٦٧/٧٢٧.
  - ٤- حكاه عنه الفاضل الهندي فى كشف اللثام ١: ٣٩٣.
  - ٥- الشرائع ١: ٢٩٠، المختلف: ٢٨١؛ و انظر مجمع الفائده و البرهان ٦: ٤٠٨، و المسالك ١: ١٤٠، و المدارك ٨: ٣٦٧.
  - ٦- الشيخ فى المبسوط ١: ٣٤١، الحلّى فى السرائر ١: ٥٦٠، المحقق فى الشرائع ١: ٢٩٠، العلامة فى المنتهى ٢: ٨٣١.

من الأخذ ثم الإرسال، بل هو أولى، و على هذا فإن أرسله سليماً فلا ضمان.

نعم، ربما يؤيد الإطلاق أنه عند الهلاك يجتمع على المحرم فى الحرم الأمران، كما فى السرائر و التحرير و المنتهى (١) فيما حكى، و ظاهر الخبرين و الفتاوى أنه ليس عليه إلما شاه أو حَمَل أو درهم، إلّا أن يراد الإغلاق على حمام الحرم فى الحلّ، و فيه بُعد، أو يقال: إن إيجاب الشاه فيهما إنما هو لأجل الإحرام، فلا ينافى ثبوت درهم لأجل الحرم، كما قيل فى نظائرهما من الأخبار الواردة فى الجنايه على الحمامه و فرخها و بيضها كما مضى.

هذا، و لكن الأحوط العمل بالإطلاق جدّاً.

و قيل: إذا نَفَر حمام الحرم و لم تُعِد فعن كل طير شاه، و لو عاد فعن الجميع شاه و القائل الشيخان و والد الصدوق و القاضى و الديلمى و الحلّى و ابن حمزه فيما حكاه عنهم جماعه (٢)، و تبعهم الفاضل فى جملة من كتبه و غيره (٣).

و قيل: ذكره أكثر الأصحاب، و فى التهذيب ذكر ذلك على بن الحسين بن بابويه فى رسالته، و لم أجد به حديثاً مسنداً (٤).

ص: ٣٥٠

---

١- السرائر ٥٦٠:١، التحرير ١١٨:١، المنتهى ٨٣١:٢.

٢- منهم العلامة فى المختلف: ٢٨٠، و ابن فهد فى المهذب البارع ٢:٢٥٢؛ و هو فى المقنعه: ٤٣٦، و النهايه: ٢٢٤، و حكاه عن والد الصدوق فى المختلف: ٢٨٠، القاضى فى المهذب ١:٢٢٣، الديلمى فى المراسم: ١٢٠، الحلّى فى السرائر ٥٦٠:١، ابن حمزه فى الوسيله: ١٦٧.

٣- التحرير ١١٨:١، و التذكرة ٣٤٩:١، و القواعد ١:٩٦؛ و انظر اللمعه (الروضه البهيه ٢): ٣٤٧.

٤- كشف اللثام ١:٣٩٩، و انظر التهذيب ٥:٣٥٠.



أقول: ولعله لذا عراه الماتن إلى القيل مشعراً بتمريضه.

أقول: ولكن يفهم من عبارته التهذيب المزبوره وجود روايه مرسله به، فهى تكفى بعد الانجبار بفتوى الأكثر، ولا سيما نحو الحلى الذى لا يعمل بأخبار الآحاد إلّا بعد احتفافها بالقرائن القطعيه، هذا.

مضافاً إلى صريح الرضوى فيما حكى، وفيه: «وإن نقرت حمام الحرم فرجعت فعليك فى كلّها شاه، وإن لم ترها رجعت فعليك لكل طير دم شاه» (١).

قيل: وفي المنتهى لا بأس به؛ لأن التنفير حرام، لأنه سبب للإتلاف غالباً و لعدم العود، فكان عليه مع الرجوع دم، لفعل المحرم، ومع عدم الرجوع شاه، لما تقدم من أن من أخرج طيراً من الحرم وجب عليه أن يعيده، فإن لم يفعل ضمنه، ونحوه التذكرة.

و فى المختلف عن الإسكافى من نقر طيور الحرم كان عليه لكل طائر ربع قيمته، قال: والظاهر أن مقصوده ذلك إذا رجعت، إذ مع عدم الرجوع يكون كالمتلّف، فيجب عليه عن كل واحد شاه.

والتنفير و العود يحتملان عن الحرم و إليه، و عن الوكر و إليه، و عن كل مكان يكون فيه و إليه.

و الشاك فى العدد يبنى على الأقل، و فى العود على العدم.

و هل يختص الحكم بالمُحلّ كما قيل فإن كان محرماً كان عليه جزاءان؟ وجهان، أقواهما التساوى، للأصل من غير معارض.

و الأقرب أنه لا شىء فى الواحد مع الرجوع؛ للأصل، و اختصاص

ص: ٣٥١

---

١- فقه الرضا ((عليه السلام)): ٢٢٩، المستدرک ٢٨٥: ٩ أبواب كفارات الصيد ب ٤٠ ح ٢.

الفتاوى بحكم التبادر و السياق بالجمع، قلنا إن الحمام جمع أم لا؛ و لأنه لو وجب فيها شاه لم يكن فرق بين عودها و عدمه، بل و لا تلفها.

و يحتمل المساواه للكثير، كما يتساوى ثلاثة منها و ألف، و كما يتساوى حمامه و جزؤها في الفداء عند الأكل؛ لتحصيل يقين البراءة، و منع اختصاص الفتاوى بالجمع، و إنما يعطيه ظاهر قولهم: فعن كل حمامه شاه، و هو لا- يعينه، و أما بحسب اللغه فالمحققون على أنه اسم جنس، و لا بُد في تساوى التنفير و الإِتلاف (١).

و لو أوقد جماعه ناراً فاحترق فيها حمامه أو شبهها من الصيد لزمهم فداء واحد إذا لم يقصدوا بالإيقاد وقوعها فيها و اصطيادها، و لو قصدوا به ذلك لزم كل واحد منهم فداء كامل بغير خلاف ظاهر.

للصحيح (٢)، [و مورده (٣)] الإيقاد حال الإحرام قبل دخول الحرم.

و الحق جماعه (٤) بذلك المُحلّ في الحرم بالنسبه إلى لزوم قيمه أعنى الدرهم، و صرّحوا باجتماع الأمرين على المحرم في الحرم. و هو جيد مع القصد إلى الاصطياد، و مشكل مع العدم؛ لانتفاء النص.

و لو اختلفوا في القصد و عدمه، بأن قصد بعض دون بعض اختصّ كلّ بحكمه، فيجب على كل من القاصدين فداء، و على من لم يقصد فداء واحد.

ص: ٣٥٢

١- كشف اللثام ٣٩٣: ١.

٢- الكافي ٤/٣٩٢، الوسائل ٤٨: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ١٩ ح ١.

٣- أضفناه لتصحيح العبارة.

٤- منهم: صاحب المدارك ٣٧١: ٨، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ٣٩٣: ١، و صاحب الحقائق ٢٩١: ١٥.

و لو كان غير القاصد واحداً فإشكال، ينشأ من مساواته القاصد مع أنه أخف منه حكماً.

و احتمال جماعه وفاقاً للدروس (١) مع اختلافهم أن يجب على من لم يقصد ما كان يلزمه مع عدم قصد الجميع، فلو كانا اثنين مختلفين فعلى القاصد شاه و على الآخر نصفها، وهكذا، لو كان الواقع الحمامه. و لا بأس به.

و لو دلّ محرم على صيد في الحلّ أو الحرم محللاً أو محرماً أو أغرى كلبه و أرسله إليه كذلك فقتل، ضمنه للتسبب فيهما؛ مضافاً إلى الإجماع المحكى عن الخلاف و الغنيه (٢)، و الصحيحين في الأول:

ففي أحدهما: «لا تستحلّ شيئاً من الصيد و أنت حرام، و لا و أنت حلال في الحرم، و لا تدلّن عليه مُحللاً و لا مُحرمًا فيصطاده، و لا تشر إليه فيستحل من أجلك، فإن فيه فداءً لمن تعمده» (٣).

و احتمال كون الفداء فيه على المستحل، لا الدالّ، بعيد عن ظاهر سياقه، و لذا لم يحتمله أحد من الأصحاب، و استدلوا به هنا.

و في الثاني: «المحرم لا يدلّ على الصيد، فإن دلّ [فقتل] فعليّه الفداء» (٤).

قيل: أما الإجماع إنما هو إذا قُتل بالدلاله، فلا شيء عليه إذا لم يأخذه

ص: ٣٥٣

١- الدروس ١:٣٦٠؛ و انظر المدارك ٨:٣٧١، و كشف اللثام ١:٣٩٩.

٢- الخلاف ٢:٤٠٥، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

٣- الكافي ٤: ٣٨١، الوسائل ١٣: ٤٣، أبواب كفارات الصيد ب ١٧ ح ١.

٤- الكافي ٤: ٣٨١، التهذيب ٥: ٤٦٧، الوسائل ١٣: ٤٣، أبواب كفارات الصيد ب ١٧ ح ٢. و ما بين المعقوفين من المصادر.

المدلول، أو أخذه ثم أرسله و إن أثم؛ للأصل، و أطلق الفداء جماعه من الأصحاب، و فى المختلف: إن قصدوا الإطلاق فهو ممنوع، ثم استدل لهم بالصحيح الثانى بحذف قوله: «فقتل» و أجاب بحمله على القيد، و هو موجود فى نسخ الكافى و التهذيب (١)، و كأن القيد مراد لهم.

و لا ضمان إن رآه المدلول قبل الدلاله؛ التسبب و الدلاله حقيقه، مع الأصل. و كذا إن فعل ما فطن به غيره و لم يكن قصد به ذلك؛ لخروجه عن الدلاله.

ثم الدالّ إنما يضمن إذا كان محرماً دلّ محرماً أو مُحللاً على صيد فى الحرم أو فى الحِلِّ. و إن كان مُحللاً دلّ محرماً أو مُحللاً على صيد فى الحرم، ففى المنتهى و التحرير: إن فى ضمانه نظراً، و الصحيح الأول يفيد الضمان.

و إن دلّ مُحللاً محرماً على الصيد فى الحِلِّ لم يضمن، وفاقاً للتذكرة؛ لأنه لم يضمن بالمباشره فبالسبب أولى، و تردّد فى المنتهى، لأنه أعان على محرم فكان كالمشارك، و ضعفه ظاهر (٢).

أقول: لأنه غايه الإعانه إفاده الإثم، لا الكفار.

## أحكام الصيد

و من أحكام الصيد مسائل ثمانية:

### الأولى ما يلزم المحرم فى الحِلِّ و المُحلِّ فى الحرم يجتمعان على المحرم فى الحرم

الأولى: ما يلزم المحرم فى الحِلِّ من الفداء أو بدله فى المنصوص، و القيمه فى غيره و المُحلِّ فى الحرم كذلك يجتمعان على المحرم فى الحرم بلا خلاف أجده و لا حكي، إلّا عن العماني، فلم

ص: ٣٥٤

١- رواه فى موضع آخر من التهذيب و فى الاستبصار بحذف قوله: «فقتل» انظر التهذيب ٥/٣١٥، ١٠٨٦، الاستبصار ٢/١٨٧: ٦٢٩.

٢- كشف اللثام ٣٩٨: ١.

يوجب على المحرم إذا قتل حمامه في الحرم إلماً شاه (١)، وهو نادر، بل على خلافه الإجماع في جملة من العبائر، كالإنتصار و الغنيه و شرح الجمل للقاضي (٢) كما حكى، و النصوص به مع ذلك مستفيضه عمومًا و خصوصاً فيما ذكره.

و قد مرّ من الثاني الصحيح في قتل الحمامه (٣)، و الأخبار بمعناه في قتلها و فرخها و بيضها مستفيضه (٤).

و من العموم الصحيح: «إن أصبت الصيد و أنت حرام في الحرم فالفداء مضاعف عليك، و إن أصبته و أنت حلال في الحرم فقيمه واحده، و إن أصبته و أنت حرام في الحلّ فإنما عليك فداء واحد» (٥).

و الظاهر أن المراد من الفداء في قوله: «فالفداء مضاعف» ما يعمّ القيمه، كما ربما يشعر به سياقه و روايه اخرى موثقه لراوى هذه الصحيحه، فإن فيها: «ليس عليك فداء شيء أتيته و أنت محرم جاهلاً به إذا كنت محرماً في حجك أو عمرتك؛ إلّا الصيد، فإن عليك الفداء بجهل كان أو عمد، و لأن الله تعالى قد أوجبه عليك فإن أصبته و أنت حلال في الحرم فعليك قيمه واحده، و إن أصبته و أنت حرام في الحلّ فعليك القيمه، و إن أصبته و أنت حرام في الحرم فعليك الفداء مضاعفاً» (٦).

ص: ٣٥٥

١- كما نقله عنه في المختلف: ٢٧٨.

٢- الانتصار: ٩٩، الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٥، شرح جمل العلم و العمل: ٢٣٩.

٣- راجع ص: ٣٤٠٨.

٤- الوسائل ١٣: ٢٥، أبواب كفارات الصيد ب ١١، ١٠.

٥- الكافي ٤: ٣٩٥، الوسائل ١٣: ٨٩، أبواب كفارات الصيد ب ٤٤ ح ٥.

٦- التهذيب ٥: ٣٧٠، الوسائل ١٣: ٧٠، أبواب كفارات الصيد ب ٣١ ح ٥.

هذا، مضافاً إلى النصوص الواردة في الحمامه، فإنها صريحة في أن المجتمع على المحرم في الحرم الفداء و القيمة، لا- الفداء مضاعفاً، فتكون صارفه للفداء في هذه الصحيحه إلى ما يعمّ القيمة.

و ارتكاب التجوّز فيها بذلك جميعاً أولى من الجمع بتخصيصها بما عدا الحمامه؛ لما عرفت، مضافاً إلى عدم قائل بهذا التخصيص، إذ الأصحاب ما بين قائل بما ذكرناه، وهم الأكثرون (١)، و قائل بتضاعف الفداء مطلقاً كما حكى عن الإسكافي و المقنع و أحد قولي المرتضى (٢)، و مخير أو مردّد بينهما كما عن المفيد و الديلمي و ابن زهره (٣)، و التخصيص المزبور لا يوافق شيئاً من هذه الأقوال كما ترى.

فتعين ما ذكرنا دليلاً و فتوى؛ لعدم ما يدل على شيء من هذه الأقوال، مع إمكان إرجاعها إلى ما ذكرنا، كما احتمله جماعه من أصحابنا (٤).

و أما الخبر: ما في القمري و الدبسي [و السمانى] أو العصفور و البلبل؟ قال: « قيمته، فإن أصابه المحرم في الحرم فعليه قيمتان ليس عليه دم » (٥)

ص: ٣٥٦

- 
- ١- منهم: العلامة في المنتهى ٢: ٨٢٥، و المختلف: ٢٧٨، و صاحب المدارك ٨: ٣٩٢، و المجلسى في ملاذ الأخيار ٨: ٣٣٢.
  - ٢- نقله عن الإسكافي في المختلف: ٢٧٧، المقنع: ٧٨، المرتضى في الانتصار: ٩٩.
  - ٣- المفيد في المقنعه: ٤٣٨، الديلمي في المراسم: ١٢١، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٥.
  - ٤- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٩٢، و السبزواري في الذخيره: ٦٠٨، و المجلسى في ملاذ الأخيار ٨: ٣٣٢.
  - ٥- الكافي ٤: ٣٩٠، التهذيب ٥: ٣٧١/ ١٢٩٣، الوسائل ٩٠: ١٣، أبواب كفارات الصيد ب ٤٤ ح ٧، بدل ما بين المعقوفين في النسخ و الوسائل و التهذيب: السمان، و ما أثبتناه من الكافي هو الصحيح ظاهراً.

فلعلّه لأنه ليس لها مثل من النعم، كما عن التذكرة و المنتهى (١).

نعم، في بعض الأخبار عن مولانا الجواد في مسأله يحيى بن أكنم القاضي: «إنّ المحرم إذا قتل صيداً في الحلّ و كان الصيد من ذوات الطير و كان الطير من كبارها فعليه شاه، و إن أصابه في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً، و إذا قتل فرخاً في الحلّ فعليه حَمَل فطم من اللبن، و إذا قتله في الحرم فعليه الحَمَل و قيمه الفرخ، و إن كان من الوحش و كان حمار وحش فعليه بقره، و إن كان نعامه فعليه بدنه، و إن كان ظبياً فعليه شاه، و إن كان قتل [شيئاً] من ذلك في الحرم فعليه الجزاء مضاعفاً هدياً بالغ الكعبه» (٢).

و فيه مخالفه لما ذكرنا؛ لأن قوله (عليه السلام) « هَدِيّاً بِالْغِ كُفْبِهِ » [١] نصّ على معنى مضاعفه الجزاء.

قيل: و يجوز أن لا يكون حينئذ فرق بين الفداء و القيمه إلّا في الفرخ، فلذا فرّق بينهما فيه دون غيره (٣).

و فيه أنه بعد الإغماض عن السند، و عدم المكافأه لما مرّ فرع وجود قائل بما فيه، و لم نجده.

و هذه الروايه نصّ في المضاعفه و لو بلغ الفداء بدنه كما عليه الأكثر، و عزاه الحلّي بعد اختياره إلى من عدا الشيخ من باقى الأصحاب (٤).

ص: ٣٥٧

١- انظر التذكرة ١:٣٥٢، المنتهى ٢:٨٢٥، حكاها عنهما في كشف اللثام ١:٤٠٢.

٢- الاحتجاج: ٤٤٤، تحف العقول: ٣٣٦، ٣٣٥، الوسائل ١٥:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٣ ح ٢، ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٣- كشف اللثام ١:٤٠٢.

٤- السرائر ١:٥٦٣.

مؤذناً باتفاقهم عليه. و هو الأظهر؛ لإطلاق ما مرّ في المسألة من النص، مؤيداً بصريح هذا الخبر. خلافاً للماتن هنا و في الشرائع (١) فقّيدها ب ما إذا لم يبلغ بدنه وفاقاً للشيخ و ابن حمزه و القاضي (٢) كما حكى، و تبعهم الفاضل في جملة من كتبه (٣)؛ للأصل، و يخصّص بما مرّ.

و الخبر: «إنما يكون الجزء مضاعفاً فيما دون البدنه حتى يبلغ البدنه، فإذا بلغ البدنه فلا تضاعف» (٤) و هو مع ضعفه بالإرسال معارض بمثله الصريح (٥)، المعتضد بإطلاق الصحيح و غيره.

و دعوى المسالك شهره هذا القول (٦) موهونه، فلا- يمكن أن يجبر بها ضعف سند الروايه، مع أنها بدعوى الحلّي المتقدمه معارضه، سيّما إذا اعتضدت بالشهره المتحققه، و مع ذلك فما اخترناه أحوط أيضاً في المسأله.

### الثانيه يضمن الصيد بقتله عمداً

الثانيه: يضمن الصيد بقتله عمداً بأن يعلم أنه صيد فقتله ذاكراً لإحرامه، كان عالماً بالحكم أم لا، مختاراً أو مضطراً، إلّا في نحو ما مرّ من الجراد ممّا يشقّ التحرز عنه.

و سهواً بأن يكون غافلاً عن الإحرام (أو عن الحرمة) (٧) أو كونه صيداً.

ص: ٣٥٨

١- الشرائع ٢٨٩:١.

٢- الشيخ في النهايه: ٢٢٦، ابن حمزه في الوسيله: ١٦٥، القاضي في المهذب ٢٣٠:١.

٣- راجع التذكرة ٣٥٢:١، و التحرير ١١٨:١، و التبصره: ٦٥.

٤- الكافي ٤/٣٩٥، الوسائل ١٣:٩٢ أبواب كفارات الصيد ب ٤٦ ح ١.

٥- انظر الوسائل ١٣:١٤ أبواب كفارات الصيد ب ٣ ح ١ و ٢.

٦- المسالك ١٤٢:١.

٧- ليس في «ح» و «ك».



و جهلاً بالحكم.

و خطأ، بأن قصد شيئاً فأخطأ إلى الصيد، و يمكن إدخاله في الجهل.

كل ذلك بالإجماع المستفيض النقل (١)، كالصحيح و غيرها (٢).

و ظاهرها كالفتاوى، بل صريح جملة منهما تساوى العمد و نحو الخطأ في وحده الكفاره و عدم تضاعفها و لو في العمد. خلافاً للمرتضى في الناصريات و الانتصار (٣)، فقال بالتضاعف في العمد، إما مطلقاً كما في الأخير، أو مع قصد نقض الإحرام كما في الأول، مستدلاً عليه بالإجماع و الاحتياط، و بأن عليه مع النسيان جزاء و العمد أغلظ، فيجب له المضاعفه.

و في الأول و هن؛ إذ لم أر قائلًا به سواه. و الثاني ليس بدليل شرعى.

و الثالث بأنه اجتهاد في مقابله النص المصرح بأن الفارق بين العمد و غيره ليس إلماً إلا-ثم (٤)، الموجب للعقاب، و به تثبت الأغلظيه، فلا يحتاج إلى تعدد الكفاره.

و إذا تكرر الجنابه خطأً و المراد به ما عدا العمد دائماً ضمن الكفاره بكلّ مره إجماعاً مستفيض النقل (٥)، كالصحيح و غيرها، و ستعرف جملة منها إن شاء الله تعالى.

و لو تكرر عمداً عالماً ففي ضمانه الكفاره في المره

ص: ٣٥٩

- 
- ١- كما في التذكرة ١:٣٥١، و المدارك ٨:٣٩٥، و ملاذ الأخيار ٨:٣٣٦، و كشف اللثام ١:٤٠٣.
  - ٢- الوسائل ١٣:٦٨ أبواب كفارات الصيد ب ٣١.
  - ٣- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢٠٩، الانتصار: ٩٩.
  - ٤- الكافي ٤:٣٨١، التهذيب ٥:٣٦٠/١٢٥٣، الوسائل ١٣:٦٩ أبواب كفارات الصيد ب ٣١ ح ٢، ٣.
  - ٥- التذكرة ١:٣٥١، المدارك ٨:٣٩٣، كشف اللثام ١:٤٠٣.

الثانية و الثالثة و هكذا روايتان و قولان أشهرهما كما هنا و فى الشرائع (١) أنه لا يضمن و كان ممن ينتقم الله تعالى منه، و عزاه فى كثر العرفان إلى أكثر الأصحاب (٢)، و عن التبيان أنه ظاهر مذهب الأصحاب (٣)، و عن المجمع أنه الظاهر فى رواياتنا (٤)، و عن الخلاف أنه فى كثير من الأخبار (٥).

أقول: و هى مع ذلك مستفيضه، فى الصحيح: «فإن عاد فقتل صيداً آخر لم يكن عليه جزاء، و ينتقم الله تعالى منه، و النقمه فى الآخرة» (٦).

و فى آخر: «إذا أصاب آخر فليس عليه كفاره، و هو ممن قال الله عزّ و جلّ وَ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ [١] (٧)» (٨). و نحوهما الخبر (٩).

و أصرح منها المرسل كالصحيح على الصحيح لابن أبى عمير المجمع على قبول مراسيله كما قيل: «فإن أصابه ثانياً متعمداً فهو ممن ينتقم الله تعالى، و النقمه فى الآخرة، و لم يكن عليه الكفاره» (١٠).

ص: ٣٦٠

- 
- ١- الشرائع ١: ٢٩٢.
  - ٢- كثر العرفان ١: ٣٢٧.
  - ٣- التبيان ٤: ٢٧.
  - ٤- مجمع البيان ٢: ٢٤٥.
  - ٥- الخلاف ٢: ٣٩٧.
  - ٦- التهذيب ٥: ٣٧٢/١٢٩٧، الإستبصار ٢: ٢١١/٧٢٠، الوسائل ١٣: ٩٣ أبواب كفارات الصيد ب ٤٨ ح ١.
  - ٧- المائده: ٩٥.
  - ٨- الكافي ٤: ٣٩٤/٣، الوسائل ١٣: ٩٥ أبواب كفارات الصيد ب ٤٨ ح ٥.
  - ٩- الكافي ٤: ٣٩٤/٣، الوسائل ١٣: ٩٥ أبواب كفارات الصيد ب ٤٨ ح ٥.
  - ١٠- التهذيب ٥: ٣٧٢/١٢٩٨، الإستبصار ٢: ٢١١/٧٢١، الوسائل ١٣: ٩٤ أبواب كفارات الصيد ب ٤٨ ح ٢.

و هذه الأخبار صريحه الدلاله و إن لم يتضمن ما عدا الأخير منها التصريح بالعمد، إلّا أن قوله فيها: « فينتقم الله تعالى منه » صريح في الاختصاص به، و هي مع ذلك مخالفه لما عليه العامه إلّا النادر منهم (١)، كما صرح به جماعه (٢)، موافقه لظاهر الكتاب؛ فإنه جعل سبحانه جزاء العود الانتقام، بعد أن جعل جزاء ابتدائه الفديه بمقتضى المقابله، و التفصيل قاطع للشركه، و لذا تمسك به في الروايه الأخيره، بل الروايات المزبوره كلّها لنفى الكفار عن متعمد العود، فتكون مفسره للآيه.

و مع ذلك معتضده بالأصل، و سليمه عن المعارض بالكلية، عدا ما قيل (٣) من الآيه، و فيها ما عرفته؛ و من الاحتياط، و ليس بدليل شرعى؛ و إطلاقات الأخبار بالكفارات، لشمولها المره الثانيه و لو عمداً، و فيها منع، لاختصاصها بحكم التبادر بالمره الأولى و ما عدا العمد خاصه، فهى إذاً بالنسبه إلى التكرار و العمد مجمله لا حجه فيها بالكلية.

و الروايه الثانيه و هى أيضاً مستفيضه، ففى الصحيح: « عليه الكفار في كل ما أصاب » (٤).

و فى آخر: « كلّما عاد عليه كفاره » (٥).

و فى جملة من الأخبار الصحيحه أنه لا فرق فى لزوم الكفار بين

ص: ٣٦١

١- المجموع ٣٢٣: ٧.

٢- منهم: الشيخ فى الخلاف ٣٩٧: ٢، و العلامه فى المختلف: ٢٧٧.

٣- انظر المختلف: ٢٧٧، و التنقيح ٥٤٧: ١.

٤- الكافى ٣٩٤/٤: ١، التهذيب ٣٧٢/٥: ١٢٩٥، الإستبصار ٢/٢١٠: ٧١٨، الوسائل ١٣: ٩٢ أبواب كفارات الصيد ب ٤٧ ح ١.

٥- التهذيب ٣٧٢/٥: ١٢٩٦، الإستبصار ٢/٢١٠: ٧١٩، الوسائل ١٣: ٩٣ أبواب كفارات الصيد ب ٤٧ ح ٣.

العمد و الخطأ و الجهل، و إنما الفارق بين العمد و غيره هو خصوص المؤاخذه:

ففى الصحيح: عن المحرم يصيب الصيد بجهاله أو خطأ أو عمد، أهم فيه سواء؟ قال: «لا» قلت: جعلت فداك، ما تقول فى رجل أصاب الصيد بجهاله و هو محرم؟ قال: «عليه الكفاره» [قلت: فإن أصابه خطأ؟ قال: «عليه الكفاره»] قلت: [فإن أخذ ظيباً متعمداً فذبحه، قال: «عليه الكفاره»] قال، قلت: جعلت فداك، قلت: إن الخطأ و الجهاله و العمد ليس سواء، فبأى شىء يفضل المتعمد الخاطيء؟ قال: «بأنه أثم و لعب بدينه» (1) و لو انفصل العمد عن غيره بشىء غير ذلك لوجب ذكره و بيانه فى مقام الحاجه.

و هذه الأخبار ليس شىء منها صريحاً، و إنما غايتها الإطلاق كالروايات الأخيره و قد عرفت عدم انصرافه إلى المره الثانيه، أو العموم كالصحيحين إن كان لفظه «ما» فى أولهما مصدرية، و يقبل التخصيص بما عرفته، لحصول التكافؤ فى الخاص، و قوه الدلاله من وجوه عديده.

مع أن لفظه «ما» فى الروايه الأولى كما تحتمل المصدرية فتتعلق بموضوع المسأله؛ كذا يحتمل كونها موصوله فتخرج عنه، و تصير بالنسبه إليه مجمله، إذ الكلام فيها ليس فى أفراد الصيد من حيث الفردية، بل الإجماع منعقد على العموم فى الأفراد من هذه الحثيه، و لا يلحظ فى هذه خصوص المره الأولى أو الثانيه، و إنما الكلام فيها من حيث الأحوال من حيث التكرار و المره، و ليس فى الروايه على تقدير الموصوليه إشاره إلى

ص: ٣٤٢

---

١- التهذيب ٥/٣٦٠: ١٢٥٣، الوسائل ١٣: ٦٩ أبواب كفارات الصيد ب ٣١ ح ٣ بتفاوت، بدل ما بين المعقوفين فى النسخ: قال، و ما أثبتناه من المصدر.

العموم من هذه الجبهة، بل هي بالنسبة إليها مجمله، فلا يمكن التمسك بها حينئذ لإثبات العموم من هذه الجبهة.

و أما تأييد هذه الأخبار بالأولويه و جملة من الأمور الاعتباريه فلا وجه له بعد ضعف أصل الأخبار دلالةً، و معارضتها بأقوى منها من وجوه شتى.

فإذاً القول الأول أقوى، وفاقاً للصدوق في الفقيه و المقنع و التهذيبين و المهذب و الجامع كما حكى (١)، و الشهيدين في النكت و المسالك و سبط الثاني في المدارك (٢)، و كثير ممن تأخر عنه (٣)، بل قد عرفت دعوى شهرته في المتن و غيره، بل أنه ظاهر الأصحاب.

خلافاً للحلى و السيدين و الحلبي، و الفاضل في جملة من كتبه، و الفاضل المقداد في الكنز و الشرح (٤)، و غيرهم (٥).

و اعلم أن ظاهر الكتاب و الروايات النافية للتكرار مع العمدة إنما هو في صيد الإحرام مطلقاً دون الحرم للمحلّ و العمدة بعد العمدة، و في الإحرام الواحد، دون المتعدد.

فتتكرر الكفاره في صيد الحرم و لو للمحلّ مطلقاً عمداً على الأقوى،

ص: ٣٦٣

- 
- ١- حكاة في كشف اللثام ١:٤٠٣.
  - ٢- المسالك ١:١٤٢، المدارك ٨:٣٩٣.
  - ٣- منهم: السبزواري في الذخيرة: ٦١٤، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١:٣٢٤، و صاحب الحقائق ١٥:٣١٦.
  - ٤- الحلبي في السرائر ١:٥٦٣، و المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل السيد ٣): ٧٢، ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٥، الحلبي في الكافي: ٢٠٥، الفاضل في التحرير ١:١١٥، و التذكرة ٣٥١، و المنتهى ٢:٨١٩، كنز العرفان ١:٣٢٨، التنقيح الرائع ١:٥٤٧.
  - ٥- كالفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٤٠٣.

وفقاً للشهيد الثاني و غيره (١).

و في العمد بعد الخطأ أو النسيان، و العكس بلا خلاف، كما قيل (٢).

و في الإحرامين مطلقاً لعامين مطلقاً و لو قرب الجنائتان فيهما زماناً، أو عام واحد لم يرتبط أحدهما بالآخر، أو ارتبطا كإحرام العمره المتمتع بها مع حجها، على إشكال في الأخيره، و لكن الأحوط بل الأقوى التكرار فيه أيضاً.

### الثالثه لو اشترى مُحلّ بيض نعام لمحرم فأكله المحرم ضمن

الثالثه: لو اشترى مُحلّ بيض نعام لمحرم فأكله المحرم ضمن المحرم كل بيضه أكلها بشاه، و ضمن المُحلّ عن كل بيضه درهماً كما في الصحيح (٣)، و لا خلاف فيه أجده، و في المسالك الاتفاق عليه (٤).

و لم يفرّق فيه و لا- في الفتاوى بين كون المشتري أو الآكل في الحِلّ أو الحرم، و في المسالك إنه في الحِلّ، فعلى الآكل في الحرم المضاعفه، و على المشتري فيه أكثر الأمرين من الدرهم و قيمه.

و لا- بأس بالأخير احتياطاً، و بالأول فتوى؛ جمعاً بين الصحيح و ما دلّ على المضاعفه على المحرم في الحرم (٥)، لعدم التعارض بينهما.

و منه يتوجه ما قيل من أن الشاه فداء الأكل خاصه، فلو انضم إليه الكسر لزم أيضاً الإرسال إن لم يتحرك الفرخ (٦).

ص: ٣٦٤

١- الشهيد الثاني في المسالك ١:١٤٣، و الفاضل المقداد في التنقيح ١:٥٤٨.

٢- التنقيح ١:٥٤٨.

٣- الكافي ٤:٣٨٨، التهذيب ٥:٣٥٥/١٢٣٥، الوسائل ١٣:٥٦ أبواب كفارات الصيد ب ٢٤ ح ٥.

٤- المسالك ١:١٤٣.

٥- انظر الوسائل ١٣:١٤ أبواب كفارات الصيد ب ٣ ح ١ و ٢.

٦- المسالك ١:١٤٣.

و هل الأخذ بغير شراء كالشراء؟ احتمال قريب.

و إن كان المشتري أيضاً محرماً و كان مكسوراً أو مطبوخاً أو فاسداً لم يكن عليه إلّا درهم؛ لإعانتة المحرم على أكله؛ و فحوى ما دلّ على ثبوته على المُحلّ.

و إن كان صحيحاً فدفعه إلى المحرم كذلك، كان مسبباً للكسره، فعليه ما عليه إن باشره، و إن كسره بنفسه فعليه فداء الكسر قيل: و كان الطبخ مثله (١) ثم عليه لدفعه إلى الأكل الدرهم.

و إن اشتراه المحرم لنفسه لم يكن عليه للشراء شيء، كما لا شيء على من اشترى غير البيض من صيد أو غيره و إن أساء و أثم، للأصل، و بطلان القياس، و منع الأولويه.

### الرابعه لا يملك المحرم صيداً

الرابعه: لا يملك المحرم صيداً باصطياد و لا ابتياع و لا اتّهاب و لا غير ذلك من ميراث و وصيه و صلح و وقف و شبهها، إن كان معه فى الحلّ أو الحرم، على ما يقتضيه إطلاق العبارة هنا و فى الشرائع و القواعد و نحوها (٢).

قيل: لعموم الآيه و ما عرفت من زوال ملكه عنه بالإحرام، فعدم التملك أولى. و ضعفهما ممّا مضى، نعم، إن ثبت الإجماع على زوال الملك قوى العدم (٣).

و يملك ما ليس معه كما لا يزول ملكه عمّا ليس معه. و لا يجب إرساله؛ للأصل من غير معارض. لكن عموم الآيه معارض إن استند إليه

ص: ٣٦٥

١- كشف اللثام ١:٤٠٣.

٢- الشرائع ١:٢٩٢، القواعد ١:٩٧؛ و المفاتيح ١:٣٢١.

٣- كشف اللثام ١:٤٠٠.

فيما معه.

قيل: وفي التحرير و التذكرة و المنتهى: إن ذلك في الحرم، أما في الحلّ فالوجه التملك؛ لأن له استدامه الملك فيه، فكذا ابتداءه، مع قطعه فيها بزوال ملكه عند الإحرام و احتجاجه له بأن استدامه الإمساك كابتدائه، و هو يعمّ المحرم في الحرم و في الحلّ.

و قيل: في المبسوط: إنه لا يدخل بالآتهاب في ملكه و أطلق، و لا يجوز له شيء من الابتياح و غيره من أنواع التملك، و إن الأقوى أنه يملك بالميراث، و لكن إن كان معه و جب عليه إرساله، و إلما بقي على ملكه و لم يجب إرساله. و هو قوى؛ لأن الملك هنا ليس بالاختيار ليدخل في عموم الآية بالتحريم، فيرثه بعموم أدله الإرث، و إنما الذي اختاره الاستدامه، فلذا و جب الإرسال إن كان معه، و هو مقرّب التذكرة، و فيها و في المنتهى: إن الشيخ قائل به في الجميع، و الذي في المبسوط يختص بالإرث، و هو المنقول في المختلف (١).

### الخامسه لو اضطر إلى أكل صيد و ميته فيه روايتان

الخامسه: لو اضطر المحرم إلى أكل ال صيد في مخمسه جاز له أكله بقدر ما يمسك به الرمق، و ضمن الفداء؛ بالإجماع الظاهر، المصرّح به في جملة من العبائر (٢)؛ و بالنصوص، و منها الأخبار الآتية المرخصه لأكلها مع الميتة فبدونها أولى.

و لو كان عنده مع الصيد ميتة ف فيه روايتان باختلافهما اختلف الأصحاب على أقوال.

ص: ٣٦٦

١- كشف اللثام ١:٤٠٠.

٢- انظر المنتهى ٢:٨٠٥، و المدارك ٨:٣٩٩.



و لكن أصحهما و أشهرهما كما هنا و فى التنقيح (١) أنه يأكل الصيد و يفديه و هى مع ذلك صحاح مستفيضه (٢)، مؤيده بغيرها من المعتمده، و باختصاص الميتة بالحرمة الأصلية و بالخبث و فساد المزاج و إفساده المزاج، و بالمخالفة لما عليه أكثر العامة و رؤساؤهم، و منهم أصحاب الرأى، و هم أصحاب أبى حنيفة، على ما حكاه عنهم جماعه (٣)، و عمل بها المفيد و الديلمى و المرتضى (٤)، مدعياً عليه فى الانتصار الإجماع.

و ظاهر إطلاقها كالمتن و نحوه توقف الأكل على الفداء، و لا ريب فيه مع إمكان الفداء، و يشكل مع عدم إمكانه، إذ لم يذكروا كأكثر النصوص حكمه حيثئذ.

و ظاهر المتن عدم جواز أكل الميتة هنا أيضاً لمقابله هذا القول الذى اختاره بقوله:

و قيل: إن لم يمكن الفداء أكل الميتة و مفهومه أنه أكل الصيد مع الفداء إن أمكنه.

و وجه الفرق بين القولين حيثئذ أنه يأكل الميتة مع عدم التمكن من الفداء على القول الثانى، و لا على القول الأول، بل يرجع فيه إلى القواعد المقرره، كما فى المهدّب شرح الكتاب قال: و هى ان الصيد إن كان نعامه

ص: ٣٦٧

١- التنقيح الرائع ٥٥٢:١.

٢- الوسائل ٨٤:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٤٣.

٣- منهم: العلامة فى المنتهى ٢:٨٠٣، و صاحب المدارك ٨:٤٠٢، و الحدائق ١٥:١٦٩.

٤- المفيد فى المقنعه: ٤٣٨، الديلمى فى المراسم: ١٢١، المرتضى فى الانتصار: ١٠٠.

انتقل إلى إبدالها، حتى ينتهي إلى ما يلزم العاجز، وهو الصوم، وكذا إن كان ظيماً أو غيرهما، فهذا فرق ما بينهما فاعرفه (١).

و في التنقيح: إن الفارق بينهما هو أن الأكل في القول الأول رخصه، و في الثاني عزيمه (٢).

و ظاهرهما بل و غيرهما أن المعتبر من التمكن و عدمه إنما هو وقت الاضطرار إلى الأكل، كما عن الإسكافي الذي هو أحد القائلين بالقول الثاني (٣). و فيه نظر، بل الأظهر أنه مع عدم التمكن من الفداء وقت الاضطرار يأكل الصيد و يقضى الفداء إذا رجع إلى ماله، كما في الموثق (٤)، و نحوه الصحيح المروى عن المحاسن (٥).

و الروايه تضمن الأمر بأكل الميتة مطلقاً، و هي روايتان قاصرتا السند، بل ضعيفتان (٦)، فلا يعترض بهما الأخبار السابقه، مع ما هي عليه من المرجحات المزبوره و إن رجحت هذه أيضاً بأمر اعتباريه، لكنها مع ضعفها في نفسها و معارضتها بمثلها لا تقابل المرجحات المزبوره، مع أنه لا قائل بإطلاقها كما يستفاد من العبارة، بل و غيرها، فهي إذا شاذه.

ص: ٣٤٨

- ١- المهدب ١: ٢٣٠.
- ٢- التنقيح الرائع ١: ٥٢٢.
- ٣- نقله عنه في المختلف: ٢٧٩.
- ٤- الكافي ٤: ٣٨٣، التهذيب ٥: ٣٦٨، الإستبصار ٢: ٢١٠، الوسائل ١٣: ٨٥، أبواب كفارات الصيد ب ٤٣ ح ٢.
- ٥- المحاسن: ٣١٧، ٤٠، الوسائل ١٣: ٨٧، أبواب كفارات الصيد ب ٤٣ ح ١٠.
- ٦- و هما روايه إسحاق: التهذيب ٥: ٣٦٨، الإستبصار ٢: ٢٠٩، الوسائل ١٣: ٨٧، أبواب كفارات الصيد ب ٤٣ ح ١١. و روايه عبد الغفار الجازي: التهذيب ٥: ٣٩، الإستبصار ٢: ٢١٠، الوسائل ١٣: ٨٧، أبواب كفارات الصيد ب ٤٣ ح ١٢.

و الجمع بينهما و بين الأخبار الأوله بحملها على صوره التمکن من الفداء، و هاتين على العدم، كما ذهب إليه إليه أرباب القول الثانى، و هم الشيخ فى النهايه و المبسوط، و القاضى فى المهذب، و الفاضلان فى الشرائع و القواعد و غيرهما (١)، لا وجه له.

كما لا وجه للجمع بينهما بالتخير، كما عن الصدوق (٢)؛ إذ هو فرغ التكافؤ المفقود فى المقام كما مرّ؛ مضافاً إلى عدم الشاهد عليهما.

و بالجملة: فما اختاره الماتن هنا أقوى.

### السادسه إذا كان الصيد مملوكاً ففداؤه للمالك

السادسه: إذا كان الصيد الذى جنى عليه المحرم مملوكاً ففداؤه الذى لزمه بجنايته للمالك دون الله سبحانه، كما هنا و فى الشرائع و الإرشاد و القواعد (٣).

و فى المسالك: هكذا أطلق الأكثر، و المفهوم من الفداء ما يلزم المحرم بسبب الجنايه على الصيد من مال أو صوم أو إرسال، و هو شامل أيضاً لما إذا زاد قيمه الصيد المملوك أو نقص، و لما إذا كانت الجنايه غير موجه لضمان الأموال كالدلاله على الصيد مع المباشر، و لما كان للمالك فيه نفع و غيره كالإرسال إذا لم ينتج شيئاً و الصوم، و لما إذا كانت الجنايه من المحرم فى الحلّ أو من المحلّ فى الحرم، فيشمل ما يجتمع فيه قيمه و الجزاء، و مقتضاه أنه لا يجب لله تعالى سوى ما يجب للمالك، مع أن القواعد المستقره ضمان الأموال بالمثل أو قيمه كيف كان.

ص: ٣٤٩

١- النهايه: ٢٣٠، المبسوط ٣٤٩، المهذب ٢٣٠، الشرائع ٢٩٣، القواعد ٩٦؛ و انظر كشف اللثام ٣٩٧: ١.

٢- المقنع: ٧٩.

٣- الشرائع ٢٩٣، الإرشاد ٣٢١، القواعد ٩٨: ١.

و كما يقتضى الحال فى هذه المسأله ضمان ما هو أزيد من ذلك كما إذا زاد الجزاء عن القيمه أو اجتمع عليه الأمران، قد يقتضى ضمان ما هو أقل، بل ما لا ينتفع به المالك، فلا يكون الإحرام موجباً للتغليظ عليه زياده على الإحلال.

فيتحصل فى هذه المسأله مخالفة فى أمور ثم عدّها و أنهاها إلى اثنى عشر أمراً ثم قال: إلى غير ذلك من المخالفات للأصل المتفق عليه من غير موجب يقتضى المصير إليه، وقد ذهب جماعه من المحققين منهم العلّامة فى التذكرة و التحرير، و الشهيد فى الدروس، و المحقق الشيخ على إلى أن فداء المملوك لله تعالى، و عليه القيمه لمالكه، و هذا هو الأقوى، لأنه قد اجتمع فى الصيد المملوك حقان: لله تعالى باعتبار الإحرام و الحرم، و للآدمى باعتبار الملك، و الأصل عدم التداخل، فحيثُ ينزل الجانى منزله الغاصب و القابض بالسوم، ففى كل موضع يلزمه الضمان يلزمه هنا كفيّة و كميّة، فيضمن القيمى بقيمته، و المثلى بمثله، و الأرش فى موضع يوجهه للمالك، و يجب عليه ما نصّ الشارع عليه هنا لله تعالى، و لو كان دالاً ضمن الفداء لله تعالى خاصة (١) انتهى.

و هو حسن، و ما اختاره خيره الشيخ فى الخلاف و المبسوط (٢) أيضاً، كما حكاه عنه جماعه مختارين له أيضاً (٣)، بل زاد بعضهم فقال: إنه مذهب المتأخرين كافه (٤)، بل ذكروا أن ظاهر المنتهى دعوى الاتفاق عليه منّا (٥).

ص: ٣٧٠

١- المسالك ١:١٤٣.

٢- الخلاف ٢:٤١١، المبسوط ١:٣٤٦.

٣- منهم: ابن فهد فى المهدب ٢:٢٦٥، و صاحب المدارك ٨:٤٠٣، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٦١٥.

٤- انظر المدارك ٨:٤٠٣.

٥- انظر الذخيره: ٦١٥.

و لو لم يكن الصيد الذى جنى عليه مملوكاً لأحد تصدق به إن لم يكن حيواناً، كما لو كان الواجب الأرش أو قيمه أو كف من طعام.

فلو كان حيواناً كالبدنه و البقره و جب ذبحه أولاً بنيه الكفاره، ثم التصدق به على الفقراء و المساكين بالحرم، و لا يجب التعدد، و يجب التصدق بجميع أجزائه مع اللحم، و النيه عند الصدقه أيضاً، و لا يجوز الأكل منه، فلو أكل ضمن قيمه ما أكل على الأقوى، كما فى المسالك (١)، كل ذلك للنصوص (٢) و الأصول.

و حمام الحرم إذا جنى عليه يشتري بقيمته علف لحمامه للأمر به فيما مرّ من الصحيح و غيره (٣)، و لكن مرّ أن الأصح جواز التصدق بقيمته أيضاً مخيراً بينهما و إن كان الأول أفضل و أحوط و أولى.

### السابعه ما يلزم المحرم يذبحه أو ينحره بمنى

السابعه: كل ما يلزم المحرم من فداء يذبحه أو ينحره بمنى إن كان حاجياً و إن كان معتمراً فبمكه كما هنا و فى الشرائع و القواعد (٤)، و عن الخلاف و المراسم و الإصباح و الإشاره و الفقيه و المقنع و الغنيه (٥)، قيل: و فيه التنصيص على تساوى العمره المبتوله و المتمتع بها (٦).

لقول مولانا الجواد (عليه السلام) للمأمون، فيما رواه المفيد فى الإرشاد عن

ص: ٣٧١

- ١- المسالك ١:١٤٤.
- ٢- انظر الوسائل ١٣:٨٨ أبواب كفارات الصيد ب ٤٤.
- ٣- راجع ص: ٣٤٠٩.
- ٤- الشرائع ١:٢٩٣، القواعد ١:٨٩.
- ٥- الخلاف ٢:٤٣٨، المراسم ١:١٢١، إشاره السبق: ١٣٦، الفقيه ٢:٢٣٥، المقنع: ٧٩، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨٢، و حكاه عنهم فى كشف اللثام ١:٣٧٢.
- ٦- كشف اللثام ١:٣٧٢.

الرَّيَّانُ بن شبيب عنه: «و إذا أصاب المحرم ما يجب عليه الهدى فيه و كان إحرامه بالحج نحره بمنى، و إن كان إحرامه بالعمرة نحره بمكة» (١).

و فيما رواه على بن إبراهيم فى تفسيره، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عون النصيبى، و فيما أرسله الحسن بن على بن شعبه فى تحف العقول: «و المحرم بالحج ينحر الفداء بمنى حيث ينحر الناس، و المحرم بالعمرة ينحر الفداء بمكة» (٢).

و فى جمل العلم و العمل و المقنعه و الكافى و المهذب و روض الجنان و النهايه و المبسوط و الوسيله و الجامع (٣): إن جزاء الصيد يذبحه الحاج بمنى، و المعتمر بمكة.

و نُصَّ فى الأربعة الأخيره على أن للمعتمر أن يذبح غير كفاره الصيد بمنى؛ و فى المهذب على جوازه فى العمرة المبتوله؛ و فى روض الجنان على جوازه و أطلق؛ و فى الكافى على أن العمرة المتمتع بها كالمبتوله فى ذبح جزاء الصيد بمكة.

و فى السرائر و الوسيله و فقه القرآن للراوندى و ظاهر الخلاف (٤): أنها كالحج فى ذبحه بمنى.

و يدلُّ على الحكم فى جزاء الصيد مع ما سمعت الصحيح: «من

ص: ٣٧٢

- 
- ١- إرشاد المفيد ٢: ٢٨٣، الوسائل ١٣: ١٤ أبواب كفارات الصيد ب ٣ ح ١.
  - ٢- تفسير القمى ١: ١٨٤، تحف العقول: ٣٣٧، ٣٣٦، الوسائل ١٣: ١٥ أبواب كفارات الصيد ب ٣ ح ٢.
  - ٣- جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٧٢، المقنعه: ٤٣٨، الكافى فى الفقه: ٢٠٦، المهذب ١: ٢٣٠، تفسير روض الجنان ١: ٣١٦، النهايه: ٢٢٦، المبسوط ١: ٣٤٥، الوسيله: ١٧١، الجامع للشرائع: ١٩٥.
  - ٤- السرائر ١: ٥٦٤، الوسيله: ١٧١، فقه القرآن ١: ٣٠٩، الخلاف ٢: ٤٣٨.

وجب عليه فداء صيد أصابه محرماً فإن كان حاجباً نحر هديه الذى يجب عليه بمنى، و إن كان معتمراً نحره بمكة قبالة الكعبة»  
(١).

و الخبر: فى المحرم إذا أصاب صيداً فوجب عليه الهدى: «فعليه أن ينحره إن كان فى الحج بمنى حيث ينحر الناس، و إن كان فى عمره نحر بمكة، و إن شاء تركه إلى أن يقدم فيشتره فإنه يجزئ عنه» (٢).

يعنى و هو أعلم ما ذكره الشيخ من أنه لا يجب الشراء من حيث صاد و السياق إلى مكة أو منى و إن كان أفضل (٣).

و أوجه الحلين (٤)؛ للصحيح المقطوع: «يفدى المحرم فداء الصيد من حيث صاد» (٥).

و فى كفاره غير الصيد الصحيح: عن كفاره العمره المفردة أين تكون؟ قال: «بمكة إلما أن يشاء صاحبها أن يؤخرها إلى منى، و يجعلها بمكة أحب إلى» (٦).

و دليل اختصاصه بغير الصيد الآيه (٧) و المرسل: «من وجب عليه

ص: ٣٧٣

- 
- ١- الكافي ٤/٣٨٤، التهذيب ٥/٣٧٣، الإستبصار ٢/٢١١، الوسائل ١٣:٩٥ أبواب كفارات الصيد ب ٤٩ ح ١.
  - ٢- الكافي ٤/٣٨٤، التهذيب ٥/٣٧٣، الإستبصار ٢/٢١٢، الوسائل ١٣:٩٥ أبواب كفارات الصيد ب ٤٩ ح ٢.
  - ٣- التهذيب ٥:٣٧٣.
  - ٤- أبو الصلاح فى الكافي: ٢٠٦، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٨٢.
  - ٥- الكافي ٤/٣٨٤، التهذيب ٥/٣٧٣، الإستبصار ٢/٢١٢، الوسائل ١٣:٩٨ أبواب كفارات الصيد ب ٥١ ح ١.
  - ٦- التهذيب ٥/٣٧٤، الإستبصار ٢/٢١٢، الوسائل ١٣:٩٦ أبواب كفارات الصيد ب ٤٩ ح ٤.
  - ٧- المائده: ٩٥.

هدى فى إحرامه فله أن ينحره حيث شاء إلّا فداء الصيد، فإن الله تعالى يقول هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ [١] (١).

و فى المختلف: و ليس فى هذه الروايات تصريح بالعمرة المتمتع بها، و الأولى إلحاق حكمها بالعمرة المبتولة كما قاله الحلبي، لا بالحج كما قاله ابن حمزه و الحلبي، لنا: صدق عموم العمرة عليها (٢). انتهى.

و عن والد الصدوق جواز ذبح فداء الصيد فى عمره التمتع [بمنى (٣)]. أقول: قيل (٤): للرضوى (٥). و فى مقاومته لما مرّ ضعف ظاهر، فإذا المتجه إلحاقها بالمفردة، وفاقاً لمن مرّ.

و يتحصّل من جملة ما سبق من الأقوال و الأخبار أنه لا إشكال بل و لا خلاف فتوى فى تعيين منى لفداء الحاج مطلقاً، فى جزاء الصيد أو غيره، و الأخبار متفق عليه أيضاً، إلّا المرسله المتقدمه، فإنها شامله لفدائه أيضاً فى غير جزاء الصيد، و لكنها لضعفها و إرسالها و عدم مقاومتها لشيء مما قابلها غير صالحه للحجيه، فضلاً عن المعارضه، فلتكن مصرحه، أو مقيده بالمعتمر، كما فى الصحيحه السابقه عليها، و إن عمّت جزاء الصيد، لوجوب تخصيصها بغيره، لما عرفت من الآيه، مضافاً إلى الصحيحه المتقدمه المسنده و الروايه التى بعدها، و الجمع بينهما بذلك أولى من حمل

ص: ٣٧٤

١- الكافى ٤/٣٨٤، التهذيب ٥/٣٧٤، الإستبصار ٢/٢١٢، الوسائل ٩٦:١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٤٩ ح ٣.

٢- المختلف: ٢٨٨.

٣- حكاه عنه فى المختلف: ٢٨٧، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٤- الحدائق ٣٣٠:١٥.

٥- فقه الرضا (عليه السلام): ٢٢١.



الروايتين على الاستحباب لهذه الصحيحه، فلا إشكال أيضاً في تعيين مكه للمعتمر في فداء الصيد.

و في تعيينها له في غيره أيضاً، كما هو ظاهر إطلاق المتن و من مرّ، أم لا، إشكال و اختلاف. و الأحوط الأول و إن كان في تعيينه نظراً لاستلزامه طرح الصحيحه المجوّزه لمنى من أفضله مكه، و لا كذلك لو لم يتعين، فإنه يجتمع بذلك الأخبار بعضها مع بعض، بحمل إطلاق الأخبار الأوله بأن محل فداء المعتمر مكه على فداء الصيد لا غيره، جمعاً بينها و بين صريح هذه الصحيحه، بل ربما كان سياق بعضها ظاهراً فيه دون غيره، كما صرح به بعض الأصحاب.

### الثامن من أصاب صيداً فداؤه شاه فلم يجدها أطعم عشره مساكين

الثامن: من أصاب صيداً فداؤه شاه فلم يجدها أطعم عشره مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام في الحج كما في الصحيح (١)، و أفتى به الماتن هنا، و الفاضل في صريح التحرير و ظاهر التذكرة و المنتهى كما قيل (٢)، و شيخنا في المسالك و القاضى فيما حكاه عنه الصيمرى (٣).

و هو متوجه؛ لصحة الروايه، و صراحتها، و عدم هور مخالفتها للأصول المقطوع بها حتى تردّ أو يتردّد فيها، كما هو ظاهر الماتن في الشرائع و الفاضل في القواعد (٤)، و لذا عدل الماتن عنه إلى الفتوى بها هنا، و هو أولى.

ص: ٣٧٥

١- التهذيب ٥: ٣٤٣/١١٨٧، الوسائل ١٣: ١٣ أبواب كفارات الصيد ب ٢ ح ١٣.

٢- المسالك ١: ١٤٤، المهذب ١: ٢٧٧.

٣- الشرائع ١: ٢٩٣، القواعد ١: ٩٨.

٤- الشرائع ١: ٢٩٣، القواعد ١: ٩٨.

إلّا أنه ليس فيها أن صام الثلاثة أيام في الحج في نسخ التهذيب المرويه عنه، ولا ظفرنا بخبر آخر فيه ذلك، وبذلك صرح جماعه (١)، ولكن ذكره الماتن في الكتابين و الفاضل في القواعد و التذكرة كما قيل (٢)، و في المنتهى و المختلف (٣).

فالحكم بذلك مشكل، بل المتّجه الإطلاق كما في التحرير (٤)، ولكن ما هنا من التقييد بالحج أحوط.

ثم إنه ليس في الروايه أيضاً إضافه الكفاره إلى الصيد، بل هي مطلقه، لكن سياقها ظاهر في كفارته خاصه، فإنّ فيها: «كل من أصاب شيئاً فداؤه بدنه إن عجز عنها أطعم ستين مسكيناً، كل مسكين مداً، فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً، و من كان عليه شيء من الصيد فداؤه بقره فعجز عنها أطعم ثلاثين مسكيناً، فإن عجز صام تسعة أيام، و من كان عليه شاه فلم يجد فليطعم عشره مساكين، فمن لم يجد فصيام ثلاثه أيام». و بشهاده السياق بذلك صرح جماعه (٥)، قال بعضهم: للنص على الصيد في الأخيرين (٦)، و هو كما ترى.

و يمكن أن يمنع الشهاده، بناءً على المختار من العبره بعموم اللفظ و الجواب، لا- خصوص المحلّ و السؤال، و عليه فيدخل في عمومها الشاه

ص: ٣٧٦

١- منهم الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٤٠٣، و انظر المدارك ٨:٤٠٦.

٢- انظر كشف اللثام ١:٤٠٣.

٣- المنتهى ٢:٨٣٣، المختلف: ٢٧٢.

٤- التحرير ١:١١٩.

٥- منهم: الشهيد الثاني في المسالك ١:١٤٤، و صاحب المدارك ٨:٤٠٦، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٤٠٣.

٦- كشف اللثام ١:٤٠٣.

الواجبه بغيره من المحظورات، فتأمل (١).

و يلحق بهذا الباب مسائل:

الأولى: فى بيان صيد الحرم، و هو أى الحرم برىد أربعة فراسخ فى برىد مثلها، بلا خلاف فىه بىن المسلمىن على الظاهر، كما فى الذخیره (٢)، و فىها أنه محدود بعلامات هناك، و قد مرّ فى بحث القبلة ما ىدل علیه.

و رواه الشىخ فى الموثق: «حرم الله تعالى حرمه برىداً فى برىد أن ىختلى خلاه و ىعضد شجره» (٣) و قد مرّ فى بحث شجر الإحرام.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن من قتل فىه صىداً ضمنه بقیمة مطلقاً و لو كان مُحللاً و ىزىد علیه الفداء على التفصیل الذى مضى لو كان محرماً.

و المقصود بالبحث هنا المُحلّ خاصة، و قد مرّ من الأخبار ما ىدل علیه، و هى صریحه فى أن اللازم علیه إنما هو القیمه، كما ذكرنا، وفاقاً للأكثر، بل قیل: إنه إجماع، كما فى المدارك (٤).

خلافاً للمحكى فىه و فى غیره (٥) عن الشىخ، فقال: علیه دم. و هو ضعیف.

ص: ٣٧٧

---

١- وجهه: منع العموم، لأنّ «مَنْ» الموصولیه إنما تفید العموم إذا لم یتقدّمها معهود، و قد تقدّمها هنا. (منه رحمه الله).

٢- الذخیره: ٦١٦.

٣- التهذیب ٥: ٣٨١/١٣٣٢، الوسائل ٥٥٥: ١٢ أبواب تروك الإحرام ب ٨٧ ح ٤.

٤- المدارك ٣٧٧: ٨، و هو فى التذکره ٣٣٠: ١.

٥- المختلف: ٢٧٨.

و لو اشترك جماعه محلّمون فى قتله ففى وجوب القيمه على واحد منهم، أو على جميعهم قيمه واحده، وجهان. أجودهما الثانى، وفاقاً للمحكى وغيره (١)؛ لأصالة البراءه، و حرمة القياس على المحرمين.

خلافاً لشيخنا فى المسالك فالأول (٢)، ولا ريب أنه أحوط.

ثم فى المسالك: و كما يحرم على المُحلّ قتل الصيد فى الحرم يحرم عليه أسبابه من الدلاله و الإعانه و غيرهما (٣).

و هل يحرم على المُحلّ رمى الصيد و هو أى الصيد يؤمّ الحرم و يقصده؟ قولان للشيخ، فى التهذيب و النهايه و المبسوط (٤) فالتحريم، و فى الاستبصار (٥) فالكراهه، و حكى عن الحلّى و الصدوق فى الفقيه (٦)، و هو خيره أكثر المتأخرين، بل عامتهم.

و فى قوله: الأشهر: الكراهه و نحوه قول الفاضل المقمّداد فى الشرح (٧) دلالة على شهرته بين القدماء أيضاً، و بذلك يوهن الإجماع المنقول عن الخلاف على التحريم (٨).

فالكراهه أقوى؛ عملاً بالأصل السليم عما يصلح للمعارضه؛ إذ ليس سوى الإجماع المنقول، و قد عرفت جوابه؛ و ما استدل به فى التهذيب على

ص: ٣٧٨

- ١- الشيخ فى المبسوط ١:٣٤٦؛ و انظر المدارك ٨:٣٧٨، و المفاتيح ١:٣٨٩.
- ٢- المسالك ١:١٣٨.
- ٣- المسالك ١:١٤١.
- ٤- التهذيب ٥:٣٥٩، النهايه ٢:٢٢٨، المبسوط ١:٣٤٣.
- ٥- الاستبصار ٢:٢٠٧.
- ٦- الحلّى فى السرائر ١:٥٦٦، الفقيه ٢:١٦٨.
- ٧- التنقيح الرائع ١:٥٥٣.
- ٨- الخلاف ٢:٤٢٣.

التحریم من المرسل كالصحيح: «يكره أن يرمى الصيد و هو يؤمّ الحرم» (١).

و الموثق: عن استقبله صيد قريباً من الحرم و هو متوجه إلى الحرم، فرماه فقتله، ما عليه في ذلك؟ قال: «يفديه على نحوه» (٢).

و هما مع قصور سندهما و دلالتهما؛ إذ لفظ الكراهه في الأول إن لم نقل بظهوره في الجواز فلا ريب أنه أعم من التحريم، فحمله عليه يحتاج إلى دليل، و ليس، بل الأصل يقتضى الحمل على الكراهه؛ و وجوب الفداء في الثانى على تقدير تسليمه لا يدل على تحريم رميه، و لذا قال به بعض من قال بكراهه رميه (٣) معارضان بأجود منهما سنداً و دلالةً، و هو الصحيح الآتى المتضمن لنفى الجزاء، معللاً بأنه يصب حيث نصب و هو له حلال و رمى حيث رمى و هو له حلال.

و لو أصابه المَحَلّ في الحَلّ فدخل الحرم و مات فيه لم يضمن على أشهر الروايتين و أصحهما و أظهرهما، وفاقاً للحلّى و الفاضل في المختلف و أكثر المتأخرين (٤)، و هو الصحيح المروى في الكتب الثلاثة و العلل كذلك باختلاف ما يسير، و فيه: عن رجل رمى صيداً في الحَلّ و هو يؤمّ الحرم فيما بين البريد و المسجد، فأصابه في الحَلّ فمضى برميته حتى دخل الحرم فمات من رميته، هل عليه جزاء؟ فقال: «ليس عليه جزاء، إنما مثل ذلك مثل من نصب شركاً في الحَلّ إلى جانب الحرم، فوقع فيه

ص: ٣٧٩

١- التهذيب ٥/٣٥٩، الإستهبار ٢/٢٠٦، الوسائل ١٣:٦٥ أبواب كفارات الإحرام ب ٢٩ ح ١.

٢- التهذيب ٥/١٢٥١/٣٦٠، الإستهبار ٢/٢٠٦، الوسائل ١٣:٦٣ أبواب كفارات الصيد ب ٣٠ ح ١.

٣- و هو الشيخ في الاستبصار ٢:٢٠٧.

٤- الحلّى في السرائر ١:٥٦٦، المختلف: ٢٧٨، و صاحب المدارك ٨:٣٨٠، و المحقق الثانى في جامع المقاصد ٣:٣٣٦، و الفاضل

الهندي في كشف اللثام ١:٤٠١.

صيد، فاضطرب حتى دخل الحرم فمات فليس عليه جزاء، لأنه نصب حيث نصب و هو له حلال، ورمى حيث رمی و هو له حلال، فليس عليه فيما كان بعد ذلك شيء» (١).

و الروايه الثانيه الموثقه المتقدمه، و عمل بها الشيخ في الكتب المتقدمه، و كذا المهذب و الإصباح و الجامع فيما حكى عنهم (٢)، و الفضلان في الشرائع و القواعد (٣)، لكن على تردد. و لا وجه له؛ لفقد التكافؤ بين الروايتين سنداً و دلاله، لاحتمال موثقه الحمل على الاستحباب.

و هو أولى من حمل الصحيحه على نفي المؤاخذة كما في الاستبصار، قال: لأنه مكروه (٤). أو أنه ليس عليه عقاب لكونه ناسياً أو جاهلاً، و ذلك لأن الموجود فيها على روايه الفقيه و الكافي نفي الجزاء صريحاً، و لا يجرى فيه شيء من ذلك، نعم الموجود في التهذيب: «ليس عليه شيء» و هو و إن قبل الحمل بذلك إلا أن روايه الشيخين السابقين لها كما مضى من التصريح بلفظ الجزاء يعينان كونه المراد بالشيء هنا.

و ليس في تحريم لحمه كما في الحسن (٥)، و عن الشيخ في الكتب المتقدمه و القاضي و ابن سعيد (٦)، بل في المسالك إنه ميتة على

ص: ٣٨٠

- 
- ١- الكافي ٤/٢٣٤: ١٢، الفقيه ٢/١٦٨: ٧٣٧، التهذيب ٥/٣٦٠: ١٢٥٢، علل الشرائع: ٤٥٤/٨، الوسائل ١٣: ٦٦، أبواب كفارات الصيد ب ٣٠ ح ٢، ٣، ٤.
  - ٢- حكاه عنهم الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٤٠١.
  - ٣- الشرائع ١: ٢٩١، القواعد ١: ٩٧.
  - ٤- الإستبصار ٢: ٢٠٧.
  - ٥- الكافي ٤/٢٣٥: ١٤، التهذيب ٥/٣٥٩: ١٢٥٠، الإستبصار ٢/٢٠٦: ٧٠٢، الوسائل ١٣: ٦٥، أبواب كفارات الصيد ب ٢٩ ح ٢.
  - ٦- الشيخ في المبسوط ١: ٣٤٣، و النهايه: ٢٢٨، و التهذيب ٥: ٣٥٩، القاضي في المهذب ١: ٢٢٨، ابن سعيد في الجامع: ١٩٢.

القولين (١)، و ظاهره دعوى اتفاهما عليه تأيد للقول بالحرمة فى المسأله المتقدمه و إن توهمه بعض الأجله (٢).

هذا، مع أنه ليس فى الموثقه ذكر موت الصيد فى الحرم كما ذكره الفاضلان، بل هى مطلقه كالتهديب و الاستبصار، فإذا هى أعم من المدعى فى كلامهما، و لا يقولان بعمومها.

و بذلك يجاب عما استدل به فى الاستبصار لوجوب الفداء ممّا يأتى قريباً من الأخبار الداله على ضمان الصيد بين البريد و الحرم؛ و ذلك لأنه أعم من قصد الصيد الحرم، بل و من موته فيه أيضاً، فلا دخل لتلك الأخبار هنا، بل هى تناسب مسأله أخرى اختلف فيها أيضاً أشار إليها بقوله:

و يكره الصيد بين منتهى البريد و أول الحرم أى خارج الحرم إلى بريد، و يسمّى حرم الحرم، على الأظهر الأشهر، كما فى كلام جمع ممن تأخر (٣)، وفاقاً للحلى (٤)؛ للأصل، و فحوى الصحيح الذى مرّ، السالمين عن المعارض، سوى الخبرين (٥):

أحدهما الصحيح: «إذا كنت مُحللاً فى الحلّ فقتلت صيداً فيما بينك و بين البريد إلى الحرم فإن عليك جزاءه، فإن فقأت عينه أو كسرت قرنه

ص: ٣٨١

١- المسالك ١:١٤٢.

٢- و هو صاحب الحدائق ١٥:٣٠٤.

٣- منهم: الشهيد الثانى فى المسالك ١:١٤٢، و السبزوارى فى كفايه الأحكام: ٦٤، و صاحب الحدائق ١٥:٣٠٤.

٤- السرائر ١:٥٦٧.

٥- الأول: الكافى ٤: ٢٣٢، التهذيب ٥: ٣٦١، الإستبصار ٢: ٢٠٧، الوسائل ١٣: ٧١ أبواب كفارات الصيد ب ٣٢ ح

١. الثانى: التهذيب ٥: ٤٦٧، الوسائل ١٣: ٧٢ أبواب كفارات الصيد ب ٣٢ ح ٢.

تصدّقت بصدقه» و ليس نصّاً في الوجوب، فليحمل على الاستحباب جمعاً.

خلافاً للشيخين و القاضي و ابن حمزه فيما حكى (١) فمنعوا عنه؛ أخذاً بالخبرين، و فيه ما عرفته في البين.

و العجب من بعض المتأخرين حيث مال إلى المنع هنا لهذا الصحيح، قائلاً بعد أن نقل الجواب عنه بالحمل على الاستحباب عن المتأخرين:

و هو مشكل، لا تنفاه المعارض (٢).

مع أن المعارض، و هو الصحيح السابق الصريح في الجواز فحوى أو إطلاقاً، و أفتى به سابقاً أيضاً موجود، و ليس بعد ذلك إلّا غفلته عنه هنا، و إلّا فالعمل بالصحيحين هنا و سابقاً ممّا لا يجتمعان، بل لا بدّ من صرف هذا إلى ذلك بما قدّمنا، أو بالعكس بنحو ما ذكره الشيخ في كتابي الحديث، و قد تقدم نقله عنه سابقاً.

و لا- ريب أن ما قدّمنا أولى من وجوه شتى، سيّما مع اعتضاده بقوله تعالى وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا [١] (٣) فإن مفهومه عدم حرمة صيد البرّ ما دمتم محلّين، خرج منه صيد الحرم إجماعاً فتوى و نصّاً، و بقي الباقي و منه ما نحن فيه تحت العموم مندرجاً، و العام المخصّص حجه في الباقي على الأشهر الأقوى، و لذا استدل به الفاضل في المختلف على الجواز (٤)، و هو في محله.

ص: ٣٨٢

١- حكاه عنهم الفاضل الهندي في كشف اللثام ١:٤٠١.

٢- انظر المدارك ٨:٣٨١.

٣- المائدة: ٩٦.

٤- المختلف: ٢٧٨.



و على المختار يستحب الفداء، و التصدق بصدقه لو فقاً عينه أو كسر قرنه؛ للأمر به في الصحيح المحمول على الاستحباب جمعاً كما مضى، لما مضى، و إن كان الأحوط الوجوب، فعن الخلاف الإجماع عليه (١)، و لكن الأظهر الأشهر الاستحباب، و هو خيره الماتن هنا لقوله:

و يستحب الصدقة بشيء لو كسر قرنه أو فقاً عينه وفاقاً للحلى (٢).

و ليس في المتن و نحوه التعرض لغير الجنائيتين؛ لعدم النص، و أصله البراءة تقتضى عدم ترتب الكفاره في غيرهما و إن قلنا بحرمة الجنايه، إذ لا تلازم بينها و بين لزوم الكفاره.

و الصيد المربوط في الحلّ يحرم إخراجه لو دخل الحرم لعموم مَرْنِ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا [١] (٣). و المعتبره المستفيضه عموماً كالصحيح: عن ظبي دخل الحرم، قال:

« لا- يؤخذ و لا- يمسّ، لأن الله تعالى يقول وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا [٢] (٤). و خصوصاً كالخبر: عن رجل أصاب صيداً في الحلّ فربطه إلى جانب الحرم، فمشى الصيد برباطه حتى دخل الحرم و الرباط في عنقه، فاجتره الرجل بحبله حتى أخرجه و الرجل في الحلّ من الحرم، فقال: « ثمنه و لحمه حرام مثل الميتة » (٥).

ص: ٣٨٣

- 
- ١- الخلاف ٢: ٤٢٣.
  - ٢- لم نعثر عليه في السرائر. انظر السرائر ٥٦٤: ١.
  - ٣- آل عمران: ٩٧.
  - ٤- الفقيه ٢: ١٧٠/ ٧٤٤، التهذيب ٥: ٣٦٢/ ١٢٥٨، الوسائل ١٣: ٧٥ أبواب كفارات الصيد ب ٣٦ ح ٢.
  - ٥- الكافي ٤: ٢٣٨/ ٣٠، التهذيب ٥: ٣٦١/ ١٢٥٤، الوسائل ١٣: ٤٠ أبواب كفارات الصيد ب ١٥ ح ١.

و يضمن المحلّ لو رمى الصيد من الحرم فقتله في الحلّ، وكذا لو رماه من الحلّ فقتله في الحرم أو أصابه و بعضه في الحرم.

و كذا لو كان الصيد على غصن في الحلّ واصله في الحرم ضمنه القاتل و العكس.

بلا خلاف في شيء من ذلك أجده، بل عليه الإجماع في كلام جماعه كما ستعرفه.

أما الأول فلعوم أدله الجزاء على القاتل في الحرم؛ ولأن كونه في الحرم هو الذي أفاده الحرمه و الأمن؛ و للإجماع كما في ظاهر المدارك و الذخير (١)، و صريح المحكى عن المنتهى و التذكرة (٢).

قيل: و عن أحمد في روايه لا ضمان (٣).

و منه أن يرميه و هما في الحلّ فدخل الصيد في الحرم ثم أصابه السهم كما في التذكرة (٤).

و أما الثاني فللإجماع، كما في الكتب المتقدمه، و الحسن، بل الصحيح في ذلك فقال: «عليه الجزاء، لأن الآفه جاءت الصيد من ناحيه الحرم» (٥).

قيل: و لم يضمن الشافعي و الثوري و أبو ثور و ابن المنذر و أحمد في روايه (٦).

ص: ٣٨٤

١- المدارك ٣٨٢: ٨، الذخير: ٦١٧.

٢- المنتهى ٨٠٦: ٢، التذكرة ٣٣١: ١، حكاها عنهما في كشف اللثام ١: ٤٠١.

٣- كشف اللثام ١: ٤٠١.

٤- التذكرة ٣٣١: ١.

٥- الكافي ٤/ ٢٣٥، التهذيب ٥/ ٣٦٢، الوسائل ٧٢: ١٣، أبواب كفارات الصيد ب ٣٣ ح ١.

٦- كشف اللثام ١: ٤٠١.

و أما الثالث فلإجماع كما فى الخلاف و الجواهر (١) و تغليب الحرام.

و أما الباقيان فلإجماع كما عنهما فى الأول، و عن التذكرة و المنتهى (٢) فى العكس؛ و تغليب الحرام؛ و القوى: عن شجره أصلها فى الحرم و أغصانها فى الحلّ على غصن منها طير رماه رجل فصرعه، قال: « عليه جزاؤه إذا كان أصلها فى الحرم » (٣).

و يرشد إليه الصحيح: عن شجره أصلها فى الحلّ و فرعها فى الحرم، قال: « حرام أصلها لمكان فرعها » (٤).

و من أدخل صيداً فى الحرم و جب عليه إرساله، و لو تلف فى يده ضمنه، و كذا لو أخرجه من الحرم فتلف قبل الإرسال كل ذلك بالإجماع الظاهر، المصرّح به فى بعض العبائر (٥) فى الأول، و الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمده:

ففى الصحيح: عن الصيد يصاد فى الحلّ ثم يجرأ به إلى الحرم و هو حيّ، قال: « إذا أخله الحرم فقد حرم عليه أكله و إمساكه، فلا يشترين فى الحرم إلّا مذبوحاً ذبح فى الحلّ ثم جرى به إلى الحرم مذبوحاً فلا بأس به للحلال » (٦).

و فيه: عن رجل اهدى له حمام أهلى جرى به و هو فى الحرم، فقال:

ص: ٣٨٥

- ١- الحاكى عنهم جميعاً هو الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٤٠١، و هو فى الخلاف ٢:٤٤٩، و جواهر الفقه: ٤٧.
- ٢- الحاكى عنهم جميعاً هو الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٤٠١، و هو فى الخلاف ٢:٤٤٩، و جواهر الفقه: ٤٧.
- ٣- التهذيب ٥: ٣٨٦/١٣٤٧، الوسائل ١٢: ٥٦٠ أبواب تروك الإحرام ب ٩٠ ح ٢.
- ٤- الكافى ٤: ٢٣١/٤، الفقيه ٢: ١٦٥/٧١٧، التهذيب ٥: ٣٧٩/١٣٢١، الوسائل ١٢: ٥٥٩ أبواب تروك الإحرام ب ٩٠ ح ١.
- ٥- كالمدارك ٨: ٣٨٣، و كشف اللثام ١: ٤٠١.
- ٦- الكافى ٤: ٢٣٣/٤، الوسائل ١٣: ٣٩ أبواب كفارات الصيد ب ١٤ ح ٦.

« إن هو أصاب منه شيئاً فليصدق بثمنه نحواً مما كان يسوى في القيمة» (١).

و في الحسن: عن رجل أصاب ظيباً فأدخله الحرم فمات الظبي في الحرم، فقال: « إن كان حين أدخله خلى سبيله فلا شىء عليه، و إن أمسكه حتى مات فعليه الفداء» (٢) و هو يعم ما لو تلف في يده في الحرم أو خارجه.

و في الخبر: « إذا أدخلت الطير المدينة فجائز لك أن تخرجه منها ما أدخلت، و إذا أدخلت مكة فليس لك أن تخرجه» (٣).

و لو كان طائراً مقصوداً حفظه وجوباً حتى يكمل ريشه ثم أرسله بغير خلاف أجده، و به صرح في الذخيره (٤)؛ للمعتبر، و فيها الصحاح و غيرها:

ففي الصحيح: فيمن أصاب طيراً في الحرم: « إن كان مستوى الجناح فليخل عنه، و إن كان غيره مستو نتفه و أطعمه و أسقاه، فإذا استوى جناحه خلى عنه» (٥).

و فيه: في رجل اهدى إليه حمام أهلى و هو في الحرم من غير الحرم، فقال: « إن كان مستوياً خلت سبيله، و إن كان غير ذلك أحسنت إليه حتى إذا استوى ريشه خلت سبيله» (٦) و نحوهما آخر (٧).

ص: ٣٨٦

- ١- الكافي ٤/٢٣٢: ٢، الوسائل ١٣: ٣١ أبواب كفارات الصيد ب ١٢ ح ٥.
- ٢- الكافي ٤/٢٣٨: ٢٧، التهذيب ٥/٣٦٢: ١٢٥٩، الوسائل ١٣: ٧٥ أبواب كفارات الصيد ب ٣٦ ح ٣.
- ٣- التهذيب ٥/٣٤٩: ١٢١٣، الوسائل ١٣: ٣٩ أبواب كفارات الصيد ب ١٤ ح ٥.
- ٤- الذخيره: ٦١٧.
- ٥- الفقيه ٢/١٦٧: ٧٣٠، الوسائل ١٣: ٣٠ أبواب كفارات الصيد ب ١٢ ح ١.
- ٦- التهذيب ٥/٣٤٨: ١٢٠٧، الوسائل ١٣: ٣٣ أبواب كفارات الصيد ب ١٢ ح ١٢.
- ٧- الكافي ٤/٢٣٣: ٥، الفقيه ٢/١٦٨: ٧٣٥، الوسائل ١٣: ٣٠ أبواب كفارات الصيد ب ١٢ ح ٢.

و الخبران (١)و يستفاد منهما جواز إيداعه من مسلم و لو امرأه كما فى أحدهما، مع التقييد بلا بأس بها؛ و لذا اعتبر الفاضل العدالة فيه فى المنتهى (٢).

و ذكر جماعه (٣) أنه لو أرسله قبل ذلك ضمنه مع تلفه أو اشتباه حاله؛ لأن ذلك بمنزله الإيتلاف.

و هل يلحق بالطائر ما يشاركه كالفرخ؟ قيل: لا؛ لعدم النص (٤). و قيل: نعم؛ لأن إرساله فى معنى إيتلافه (٥).

و هو مشكل فيما إذا كان مأيوساً عن عودته إلى الصحه؛ لما فى حفظه و مؤنته من الحرج البين و إن كان أحوط.

و فى تحريم حمام الحرم على المَحَلِّ فى الحَلِّ كما عن النهايه و التهذيب و حجّ المبسوط و التحرير و التذكره و المنتهى (٦)، و

فى المسالك و المدارك و غيرهما (٧)، أم العدم، كما عن صيد الخلاف و المبسوط و السرائر (٨).

ص: ٣٨٧

---

١- الكافى ٢٣٧/٤، ٢٤٣/٦، الفقيه ٢/١٦٩: ٧٣٨، الوسائل ٣٢، ٣٤، أبواب كفارات الصيد ب ١٢ ح ١٣، ١٠.

٢- المنتهى ٢: ٨٠٦.

٣- منهم: صاحب المدارك ٨: ٣٨٥، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٤٠١، و صاحب الحدائق ١٥: ٣١١.

٤- قاله فى المسالك ١: ١٤٢.

٥- قاله فى جامع المقاصد ٣: ٣٣٩.

٦- النهايه: ٢٢٤، التهذيب ٥: ٣٤٨، المبسوط ١: ٣٤١، التحرير ١: ١١٨، التذكره ١: ٣٣٢، المنتهى ٢: ٨٠٦.

٧- المسالك ١: ١٤٢، المدارك ٨: ٣٨٦؛ و انظر المفاتيح ١: ٣٨٩، و الحدائق ١٥: ٣١١.

٨- الخلاف ٢: ٥٢٣، المبسوط ٦: ٢٧٥، السرائر ٣: ٨٧، و حكاة عن الجميع فى كشف اللثام ١: ٤٠٢.

تردّد من عموم ما ورد في تحريم صيد الحرم، و خصوص الصحيح: « لا يصاد حمام الحرم حيث كان إذا علم أنه من حمام الحرم»  
(١).

و قريب منه المروى عن قرب الإسناد و غيره (٢): عن الرجل هل يصلح له أن يصيد حمام الحرم في الحلّ فيذبحه فيدخل الحرم فيأكله؟ قال: «لا- يصلح أكل حمام الحرم على كل حال». و من الأصل، و منع عموم حمام الحرم، إذ المسلّم منه الإطلاق، و المتبادر منه ما كان في الحرم.

و معارضه الصحيح بالصحيح: عن قول الله عزّ و جلّ وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا [١] قال: « من دخل الحرم مستجيراً به كان آمناً من سخط الله تعالى، و من دخله من الوحش و الطير كان آمناً من أن يهاج أو يؤذى حتى يخرج من الحرم» (٣) فإن مفهومه جواز الإيذاء إذا خرج من الحرم، و هو الموافق لما تقرّر في الإنسان الملتجئ به أيضاً.

و ضعف دلالة « لا يصلح» فيما بعد الصحيح على المنع، و احتمال الكراهه، بل و ظهوره فيها.

و بها يجمع بين الصحيحين بحمل النهى في أوّلهما على الكراهه، و الثانى على الرخصه، فهو أولى من الجمع بينهما بحمل النهى على الحرمة و تقييد مفهوم الصحيح الثانى بما عدا الحمام، لتضمنه الطير، و الغالب فيه الحمام، فيبعد غاية البعد تخصيصه أو تقييده بغيره.

ص: ٣٨٨

- 
- ١- التهذيب ٥: ٣٤٨/١٢٠٩، الوسائل ١٣: ٣٦ أبواب كفارات الصيد ب ١٣ ح ٤.
  - ٢- قرب الإسناد: ٢٧٨/١١٠٣، مسائل على بن جعفر: ١٠٨/١٤، الوسائل ١٢: ٤٢٢ أبواب تروك الإحرام ب ٤ ح ٢.
  - ٣- الكافي ٤: ٢٢٦/١، الفقيه ٢: ١٦٣/٧٠٣، الوسائل ١٣: ٣٤ أبواب كفارات الصيد ب ١٣ ح ١.

و لو سلّم فغايه الأمر تعارض الجمعين، و لا مرجح في البين، فيرجع إلى حكم الأصل، و هو البراءة.

فإذا أشبهه الجواز مع الكراهة أما الأول فلما مرّ؛ و أما الثاني فللاحتياط، مع أنه أقلّ مراتب النهي « و لا يصلح » المتقدمين.

و من نتف ريشه من حمام الحرم بيده فعليه صدقه يسلمها بتلك اليد الجانية التي نتفها بها إلى مسكين إن نتف باليد كما في النص (١)، المقطوع به بين الأصحاب على الظاهر، المصرّح به في الذخيره و المدارك (٢).

و في التحرير و عن التذكرة و المنتهى (٣): أنه إن تعدد الريش فلو كان بالتفريق فالوجه تكرر الفديه، و إلّا فالأرش.

قيل: لأنه في الأول نتف كل مره ريشه، بخلاف الثاني، لكن الأرش إنما يتم إن نقصت قيمه، و إلّا فكالأول، و خصوصاً الخبر في الكافي و الفقيه فيمن نتف حمامه، لا في من نتف ريشه، و استظهر الشهيد التكرار مطلقاً.

و عن مالك و أبي حنيفة جميع الجزاء إذا تعدد الريش.

و في الدروس: و لو حدث بالنتف عيب ضمن الأرش مع الصدقه، قال: و الأقرب عدم وجوب تسليم الأرش بيد الجانية، قال: و في التعدي إلى غيرها يعنى الحمام و إلى نتف الوبر نظر، و يمكن هنا الأرش. قلت: إن

ص: ٣٨٩

١- الكافي ٤/٢٣٥، الفقيه ٢/١٦٩، التهذيب ٥/٣٤٨، الوسائل ١٣:٣٦ أبواب كفارات الصيد ب ١٣ ح ٥.

٢- الذخيره: ٦١٧، المدارك ٣٨٦:٨.

٣- التحرير ١١٧:١، التذكرة ٣٤٨:١، المنتهى ٨٢٨:٢.

حصل النقص، وحينئذ فالحمام كذلك.

و في المقنعه و المراسم و جمل العلم و العلم:نتف ريش طائر من طيور الحرم،و في الجامع:نتف ريشه من طير الحرم.

و لا يسقط الصدقه و لا الأرش بالنبات،خلافاً لبعض العامه (١).

و ما يذبح من الصيد في الحرم ميتة حرم أكله على المحرم و المُحَلّ،سواء ذبحه المحرم أو المُحَلّ،أكله في الحرم أو في الحَلّ بلا خلاف،و قد مرّ نقل الإجماع عليه في المحرم،و المقصود هنا ذبح المُحَلّ، و لا ريب في تحريمه عليهما مطلقاً،بل في صريح المدارك و ظاهر غيره (٢)الإجماع على كونه ميتة.

و لا بأس بما أى بصيد يذبح -ه المُحَلّ في الحَلّ للمُحَلّ،فيحَلّ عليه و إن أكله في الحرم،دون المحرم فيحرم عليه مطلقاً.

و الأصل في الأحكام المزبوره الصحاح المستفيضة و غيرها من المعتمره (٣).

و مما يتضمن الأحكام الثلاثة الصحيح:في حمام ذبح في الحَلّ، قال:« لا يأكله محرم،و إذا ادخل مكه أكله المحلّ بمكه،و إذا دخل الحرم حياً ثم ذبح في الحرم فلا تأكله،لأنه ذبح بعد أن دخل مأمنه» (٤).

و تحريم الأكل و إن كان أعم من الحكم بكونه ميتة إلّما أنه هنا يستلزمه بالإجماع كما مرّ،مضافاً إلى صريح الخبر:« إذا ذبح المحرم الصيد في غير

ص: ٣٩٠

١- كشف اللثام ١:٤٠١.

٢- المدارك ٨:٣٨٨؛ مفاتيح الشرائع ١:٣٩١،و انظر الحدائق ١٥:٣١٣.

٣- الوسائل ١٢:٤٢٣ أبواب تروك الإحرام ب ٥.

٤- التهذيب ٥:٣٧٦/١٣١٠،الإستبصار ٢:٢١٣/٧٢٨،الوسائل ١٢:٤٢٤ أبواب تروك الإحرام ب ٥ ح ٤.



الحرم فهو ميتة لا يأكله مُحَلٌّ و لا محرم، وإذا ذبح المُحَلَّ الصيد في جوف الحرم فهو ميتة لا يأكله مُحَلٌّ و لا محرم» (١) وقصور  
السند مجبور بالعمل.

و هل يملك المُحَلَّ صيداً في الحرم أم لا؟-فيه تردّد و قولان للماتن، اختار الثاني في الشرائع (٢)، و الأول هنا فقال: الأشبه أنه  
يملك و هو الأظهر، بل المشهور، كما في بعض شروح الشرائع (٣)، حاكياً له عن أبي العباس فقال: قال أبو العباس (٤) في شرحه  
أى على الكتاب هذا هو المشهور، و لا أعرف فيه مخالفاً، و ذهب المصنف في الشرائع إلى أنه لا يملك.

إلى أن قال: أما ثبوت الملك و وجوب الإرسال فهو المشهور كما قاله أبو العباس؛ إذ لا مانع منه، و وجوب الإرسال لا ينافي  
الملك.

و أما وجه اختيار المصنف و هو عدم الملك لأن ثبوت الملك يستلزم التصرف، فمع وجوب الإرسال و عدم جواز التصرف فلا  
يظهر للملك فائده، فلا يدخل في ملكه. و هو ضعيف؛ لاجتماع الملك و عدم جواز التصرف، كما في أمّ الولد، و الرهن، و تملك  
المحرّمات نسباً و خروجهم عن الملك في ثاني الحال.

و قد يجاب عن المصنف بأن تملك هذه الأشياء لا يخلو عن الفائدة، أما الرهن و أمّ الولد ففائدتها ظاهرة، لأن الرهن مملوك و  
يباع بدينه مع الإعسار و يفكّه مع اليسار، ففائدته ظاهرة له، و أما أمّ الولد فهي مملوكة

ص: ٣٩١

١- التهذيب ٥: ٣٧٧/١٣١٦، الإستبصار ٢: ٢١٤/٧٣٤، الوسائل ١٢: ٤٣٢، أبواب تروك الإحرام ب ١٠ ح ٥.

٢- الشرائع ١: ٢٩٢.

٣- الظاهر أن المراد هو غايه المرام في شرح الشرائع للصيمري، و هو مخطوط.

٤- هو: ابن فهد الحلّي في المهذب البارع ٢: ٢٧١.

يتصرف فيها بجميع أنواع التصرف عدا البيع، ففائدتها ظاهره أيضاً.

و أما فائده تملك المحرّمات مع خروجهم عن الملك في ثانی الحال فهي أعظم الفوائد و أجلّها، و هي إنقاذ الرحم من الملكيه و إخراجہ من ذلّ الرق إلى عزّ الحرّيه.

و أما تملك الصيد مع وجوب الإرسال فلا يتصور فيه شيء من الفوائد الدينيه لا الدينويه فوجب أن لا يدخل في الملكيه.

و قد يجاب عن منع فائده تملك الصيد مع وجوب الإرسال بأنه لا يخلو عن الفائدة و لو لم تكن حاضره، فهي مقدّره، و هي تتقدّر بوجوه، و ذكر منها وجوهاً ثلاثه، و قد قدّمنا سابقاً إلى بعضها الإشاره.

و ما ذكره - (رحمه الله) في تحقيق المسأله قولاً و دليلاً لا مزيد عليه و لا مزيه، فلذا اکتفينا به في شرح العبارة.

و منه يظهر ما في كلام بعض من نسبه قول الشرائع هنا إلى الأكثر من الضعف، سيّما و لم نر قائلاً به سوى الماتن في الشرائع، و لم يحك إلّا عنه، و قد رجع عنه.

و أما إنه يجب عليه إرسال ما يكون معه من الصيد فلا خلاف فيه نصاً و فتوى على الظاهر، المصرّح به في بعض العبائر (١)، بل في بعضها الإجماع (٢).

و في قوله: «مع» إيماء إلى اختصاص وجوب الإرسال المتوهم منه عدم الملك بالصيد الحاضر، دون النائي، و هو كذلك، و به صرّح جماعه (٣).

ص: ٣٩٢

١- انظر التنقيح الرائع ٥٥٥:١.

٢- المهدب البارع ٢٧٢:٢، كشف اللثام ٤٠١:١.

٣- منهم: الفيض الكاشاني في مفاتيح الشرائع ٣٢١:١، و صاحب المدارك ٣٩١:٨، و الحدائق ١٧٠:١٥.

و إن أوهم عبارته الماتن في الشرائع خلافه و عموم القول بالمنع عن الملك للحاضر معه و النائي عنه (١)، و لكن عبارته تقبل الانطباق لما هنا، كما صرح به في المسالك (٢)، و ارتضاه منه سبطه معني لا لفظاً (٣)، و هو كذلك.

### الثالث: في باقي المحضورات

#### أشاره

الثالث: في بيان ما يترتب على باقي المحضورات التي يترتب عليها الكفاره

#### و هي تسعه:

#### الأول الاستمتاع بالنساء

الأول: الاستمتاع بالنساء و ما يلحق به ف اعلم أن من جامع أهله قبل إدراك أحد الموقفين من عرفه و مشعر قبلاً- أو دبراً للجماع، ذاكراً للإحرام عالماً بالتحريم أتم حجه، و لزمه بدنه، و الحج من قابل، فرضاً كان حجه الذي أفسده أو نفلاً وجوباً في جميع ذلك، بإجماع العلماء عليه في الجملة، كما في كلام جماعه (٤)، و الصحاح به مع ذلك مستفيضه (٥)، و لكن اختلفوا في أمور:

منها ما في عبارته من تعميم الحكم للوقوع قبل المشعر بعد الاتفاق على ثبوته له قبل عرفه، فالأكثر على العموم، و منهم السيدان في الرسيه و الانتصار و الغنيه، و القاضي في الجواهر و جمل العلم و العمل (٦)، مدعين

ص: ٣٩٣

- ١- الشرائع ٢٩٢:١.
- ٢- المسالك ١٣٩:١.
- ٣- المدارك ٣٩٠:٨.
- ٤- منهم: العلامة في المنتهى ٨٣٥:٢، و صاحب المدارك ٤٠٧:٨، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ٣٢٧:١؛ و انظر التنقيح ٥٥٦:١.
- ٥- الوسائل ١١٠:١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣.
- ٦- المسائل الرسيه (رسائل السيد المرتضى ٢): ٣٣٤، الانتصار: ٩٦، الغنيه (الجوامع الفقهيه): ٥٧٦، جواهر الفقه: ٤٥، ٤٤، شرح جمل العلم و العمل: ٢٣٥.

الإجماع عليه كالشيخ فيما حكى (١).

و هو الأظهر؛ لاستفاضه نقل الإجماع عليه، مضافاً إلى الصحاح المستفيضه و غيرها الداله عليه عموماً و خصوصاً:

ففى الصحيح: «إذا وقع الرجل بامرأته دون مزدلفه أو قبل أن يأتى مزدلفه فعليه الحج من قابل» (٢).

وفيه: عن رجل محرم وقع على أهله، فقال: «إن كان جاهلاً فليس عليه شيء؛ وإن لم يكن جاهلاً فإن عليه أن يسوق بدنه، ويفرق بينهما حتى يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا، و عليهما الحج من قابل» (٣).

خلافاً للمفيد و الديلمى و الحلبي (٤)، فخصّوه بمورد الوفاق؛ لحديث:

«إن الحج عرفه» (٥).

و هو ضعيف سنداً و دلالة، و معارض بأجود منه بحسبهما، فليحمل على أن الراد كونه أعظم الأركان.

قيل: و كذا قوله (عليه السلام): «من وقف بعرفه فقد تمّ حجه» إن سلم يحتمل أنه يكفى إدراكه و يفيد أنه قارب التمام كقوله (عليه السلام): «إذا رفع الإمام

ص: ٣٩٤

١- حكاه عنهم فاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٤٠٤.

٢- التهذيب ٥: ٣١٩/١٠٩٩، الوسائل ١١٠: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١.

٣- التهذيب ٥: ٣١٨/١٠٩٥، الوسائل ١١٠: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٢.

٤- المفيد فى المقنعه: ٤٣٣، الديلمى فى المراسم: ١١٨، الحلبي فى الكافى: ٢٠٣.

٥- عوالى اللثام ٢: ٢٣٦/٩٣، سنن البيهقى ١٧٣: ٥.

رأسه من السجده الأخيره فقد تَمَّت صَلَاتُهُ» (١).

و يمكن الحمل على التقيه،لما عن التذكره من قول العامه بفوت الحج عن فاة عرفه مطلقاً و لو وقف بمزدلفه (٢).

و منها: ما فيها من تعميمه (٣) للوقاع قبلاً و دبراً كما عليه الأكثر إطلاقاً، و جماعه تصريحاً (٤)، و منهم الشيخ فى المبسوط (٥) و إن جعله بعضهم هنا مخالفاً، قال: فأوجب بالوطء فى الدبر البدنه دون الإعادة (٦)، و عبارته المحكيه صريحه فى الموافقه للعباره، و إن الذى فيه البدنه خاصه إنما هو الوقاع فيما دون الفرج يعنى القبل و الدبر، و لا- القبل خاصه، كما صرح به فى صدر عبارته المحكيه.

نعم حكى عن الخلاف فى الخلاف عن بعض الأصحاب محتجاً بأصل البراءه (٧)، و يعارضه العمومات المعتضده بالشهره العظيمه بين الأصحاب.

و زيد له فى المختلف الصحيح (٨): عن رجل وقع على أهله فيما دون الفرج، قال: «عليه بدنه و ليس عليه الحج من قابل» (٩) و أُجيب عنه

ص: ٣٩٥

١- كشف اللثام ١:٤٠٤.

٢- التذكره ١:٣٧٥.

٣- أى: فى العبارة من تعميم الحكم..

٤- منهم: ابن سعيد فى الجامع: ١٨٧، و الشهيد الثانى فى الروضه ٢:٣٥٢، و صاحب المدارك ٨:٤٠٧، و الحدائق ١٥:٣٦٣.

٥- المبسوط ١:٣٣٦.

٦- الدروس ١:٣٦٩.

٧- الخلاف ٢:٣٧٠.

٨- فى «ح» و «ك»: الموثق.

٩- التهذيب ٥:٣١٨، ١٠٩٧، الإستبصار ٢:١٩٢، ٦٤٤، الوسائل ١٣:١١٩ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٧ ح ١.

بأنا نقول بموجبه، فإن الدبر يسمى فرجاً، لأنه مأخوذ من الانفراج، وهو متحقق فيه (١).

و هو حسن و لو قلنا إن المتبادر من الفرج حيث يطلق هو القبل خاصه، لا الدبر، و ذلك فإنه تبادر إطلاقي، فلا يقطع بسببه بنفى إرادته الدبر، بل غايته الإجمال فيه، و هو لا يختصص العمومات الشامله للدبر.

نعم، لو كان التبادر تبادراً حقيقياً يكون بسببه غير المتبادر معنى مجازياً أمكن التخصيص إن جوّز تخصيص العمومات بالخاص مطلقاً و لو كانت مشهوره، دون الخاص، و إن خصصناه بما إذا لم تكن العمومات معتضده بالشهره منعنا التخصيص على هذا التقدير أيضاً، بناءً على ما مرّ من كون التعميم للدبر أشهر، سيّما و نحو هذه الشهره التي لا يكاد فيها مخالف يعتد به يظهر، فإذا المعتمد ما عليه الأكثر.

و منها: ما أشار إليه بقوله: و هل الحجّه الثانيه عقوبه؟ قيل:

نعم و الأولى فرضه و القائل: اليخ في النهايه (٢)، و تبعه جماعه (٣).

و قيل: الأولى فاسده و الثانيه فرضه و القائل: الحلّى و الشيخ في الخلاف (٤) كما حكى، و تبعهما الفاضل في كثير من كتبه (٥).

و ربما يستفاد من قول: و الأول هو المروى الميل إلى الأول، و أشار به إلى الصحيح: قلت: فأى الحجّتين لهما؟ قال: «الأولى التي أحدثا

ص: ٣٩٦

١- انظر المختلف: ٢٨٢.

٢- النهايه: ٢٣٠.

٣- منهم: الشهيد الثاني في الروضه ٢: ٣٥٣، و صاحب المدارك ٨: ٤٠٨، و الحدائق ١٥: ٣٦٠.

٤- الحلّى في السرائر ١: ٥٥٠، الخلاف ٢: ٣٦٧.

٥- انظر المنتهى ٢: ٨٣٧، و التحرير ١: ١١٩، و التذكره ١: ٣٥٥.

فيها ما أحدثا، والأخرى عليهما عقوبه» (١).

و أُيدَ باستصحاب الصحة، و بأنَّ الفرض لو كان القضاء لاشتراط فيه من الاستطاعه ما اشترط في الأداء.

و يضعف الأول بالقطع و الإضمارة؛ إذ لم يسنده الراوى إلى إمام، و مع ذلك معارض بالصحيح الصريح في أن في الرفث فساد الحج (٢)، و مضمونه مشهور بين الأصحاب حتى استدل به الحلّي و الفاضل في جملة من كتبه هنا (٣)، مؤذنين بدعوى الإجماع عليه، كما صرح به الفاضل المقداد في شرح الكتاب، فقال في دليل القول الثاني: لأنَّ الأولى فاسده، و كل ما كان فاسداً لا يجزئ و لا يبرئ الذمه، و المقدمتان إجماعتان (٤).

و لا- ينافيه نقله بعد ذلك عن بعض الفضلاء الجواب عن صغرى القياس بالمنع، معللاً بأنّه لم يرد في حديث فساد حجّه و إن اشتهر في عبارات الأصحاب، فإن ثبت حمل على نقصان فضله، لا فساد أصله، و تجبره الكفاره و الحج من قابل عقوبه.

إذ الإجماع عندنا ليس إلّا وفاق خاص يكشف عن قول الإمام (عليه السلام)، فلا يقدر فيه خروج بعض الفضلاء.

و بهذا الإجماع يردّ كلام ذلك القائل، مع خطائه كجماعه من تبعه في

ص: ٣٩٧

- ١- الكافي ٤/٣٧٣، التهذيب ٥/٣١٧: ١٠٩٢، الوسائل ١٣: ١١٢ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٩.
- ٢- الكافي ٤/٣٣٩، التهذيب ٥/٢٩٧: ١٠٠٤، الوسائل ١٣: ١١٢ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٨.
- ٣- الحلّي في السرائر ١: ٥٥٠، الفاضل في المنتهى ٢: ٨٣٦، و التذكرة ١: ٣٥٥، و التحرير ١: ١١٩.
- ٤- التنقيح الرائع ١: ٥٥٩.

الجواب بذلك بوجود ما مرّ من الصحيح بالفساد. وحمل الفساد فيه و في كلام الأصحاب على ع ما ذكره من النقص في الفضل دون بطلان الأصل مجاز يحتاج إلى قرينه هي مفقوده؛ إذ ليس إلما الاستصحاب و ما بعده، و يجب الخروج عنهما لهذا الصحيح. و صحيح المتن لا يعارضه؛ لما عرفت من القطع و الإضمار المسقطين للرواية عن الاعتبار.

فإذا القول الثاني هو المختار، مع تأييده برجوع الشيخ عن القول الأول إليه في الخلاف. لكن الإنصاف أن المسألة بعد لا تخلو عن شوب الإشكال، فالاحتياط فيها لا يترك على حال.

و تظهر الفائدة في النيه، فينوي على الأول في الإحرام مثلاً. و كذا باقى الأفعال في الحجّة الثانية: أفعل هذا الذي وجب على بالفساد، و على الثاني حجه الإسلام.

و في الأجير للحج في سنه و في الناذر له فيها، فعلى الأول يرجع على الأجير بالأجره، و يجب على الناذر و من في معناه الكفاره، دون الثاني، فلا شيء عليهما بالكلية.

و في المفسد المصدود إذا تحلّ وجب القضاء. فإن قلنا بالأول لم يكف القضاء الواحد؛ لوجوب قضاء حجه الإسلام بالتحلل منها، و بقاء حجه العقوبه في ذمته، فيقدّم حجه الإسلام في القضاء. و إن قلنا بالثاني كفى القضاء الواحد؛ لسقوط حجه العقوبه بالتحلل منها.

و في غير ذلك.

و اعلم أن إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق في المرأه التي وطئها بين الدائم و المتمتع بها.

و في إلحاق الأمه و الأجنبيه و وطء الغلام و البهيمة إشكال: من صدق



المرأه بل الأهل الواردين فيهما على الأمه، و أولويه ثبوت الحكم فى البواقى.

و من تبادل من عدا الأمه من الإطلاق، و انثلام الأولويه بأن مبنها أفحشيه الفعل، و ربما تسقط معها الكفاراه كما مرّ فى كفاره الصيد.

و لا ريب أن الإلحاق فى الجميع و لا سيمًا الأمه أحوط إن لم يكن متعينًا؛ لضعف دليل المنع بأن فى النص ما هو عام ينصرف إلى المتبادر و غيره، و حجيه الأولويه، و عدم انثلامها فى محل البحث برفع اليد عنها فى بعض الموارد غيره لدليل مفقود فى المقام.

و احترز بالعامد العالم عن الناسى و لو للحكم و الجاهل، فلا شىء عليهما بلا خلاف ظاهر فتوى و نصًا، بل قيل: إجماعاً (١)، و عن الخلاف و الغنيه (٢) الإجماع عليه فى الناسى.

و عن المكروه، فلا شىء عليه بلا- خلاف و لا- إشكال إلّا فى تحمل المكروه للزوج أو لهما الكفاراه عنه أو عنهما ففيه إشكال. و الأجود العدم؛ اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد الفتوى و النص، و هو ما أشار إليه بقوله:

و لو أكرهها أى المرأه زوجها و هى محرمة حمل عنها الكفاراه و هى البدنه خاصه، دون الحج من قابل؛ لعدم فساد حجها بالإكراه.

و لذا لا يكون حج عليها فى القابل ليتحملة عنها.

و لو طواعته لزمها ما يلزمه من إتمام الحج و البدنه و الحج من

ص: ٣٩٩

١- كشف اللثام ١: ٤٠٤.

٢- الخلاف ٢: ٣٦٩، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

قابل و لم يتحمل عنها كفاره و عليهما مطلقاً الافتراق فى القضاء إذا وصلا موضع الخطيئه حتى يقضيا المناسك، و معناه أن لا يخلوا بأنفسهما إلا مع ثالث محترم عندهما ليمنعهما الجماع، فلا عبره بأتمته و زوجته و غير المميز إذا لم يمتنعا عنه بهم.

و لا- خلاف فى شىء من ذلك أجده، و عن الخلاف الإجماع فى الجميع (١)، و الغنيه فى الأخير (٢)، و فيه و فى الثانى فى المدارك (٣)؛ و هو الحجه.

مضافاً إلى الصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره، ففى الصحيح:

« و إن كانت المرأه تابعته على الجماع فعليها مثل ما عليه، و إن استكرهها فعليها بدنتان و عليه الحج من قابل» (٤).

و نحوه فى تحييل البدنه عنها الخبر المنجبر بالعمل: فى محرم واقع أهله، قال: «أتى عظيماً» (٥) قال: «استكرهها أو لم يستكرهها؟» قلت:

أفتنى فيهما جميعاً، فقال: «إن استكرهها فعليها بدنتان، و إن لم يكن استكرهها فعليها بدنه و عليها بدنه، و يفترقان من المكان الذى كان فيه ما كان حتى ينتهيا إلى مكه، و عليهما الحج من قابل لا بد منه» قلت: فإذا انتهيا إلى مكه فهى امرأته كما كانت؟ فقال: «نعم هى امرأته كما هى، فإذا انتهيا إلى

ص: ٤٠٠

١- الخلاف ٣٦٨: ٢.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٧٧، ٥٧٦.

٣- المدارك ٤١٠: ٨.

٤- التهذيب ٥: ٣١٨/١٠٩٧، الوسائل ١١٩: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٧ ح ١.

٥- فى الكافى و الوسائل زياده: قلت: أفتنى، و فى التهذيب زياده: قلت: قد ابتلى.

المكان الذى كان بينهما ما كان افتراقا حتى يحلّا، فإذا أحلّا فقد انقضى عنهما، إنّ أبى كان يقول ذلك» (١).

و نحوهما فى ذلك الرضوى: «و تلزم المرأة بدنه إذا جامعها الرجل، فإن أكرهها لزمه بدنتان و لم يلزم المرأة شىء» (٢).

و فيه أيضاً الحكم بالتفريق بينهما كالخبر المتقدم.

و الصحاح به زياده عليهما مستفيضه (٣)، و إطلاقها كالفقوى يشمل صورتى الإكراه و المطاوعه، و ربما يوجد فى بعض الفتاوى تقييده بالمطاوعه (٤)، و لا وجه له.

نعم فى الحسن: عن رجل غشى امرأته و هى محرمة، قال: «جاهلين أو عالمين» قلت أجنبى فى الوجهين جميعاً، قال: «إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجهما و ليس عليهما شىء، و إن كانا عالمين فرّق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه و عليهما بدنه و عليهما الحج من قابل، فإذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فرّق بينهما حتى يقضيا نسكهما و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا» (٥).

و هو بمفهومه يدل على عدم الافتراق بينهما إذا لم يكونا علالمين،

ص: ٤٠١

- 
- ١- الكافى ٤/٣٧٤، التهذيب ٥/٣١٦، الوسائل ١٣:١١٦ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٤ ح ٢.
  - ٢- فقه الرضا (عليه السلام): ٢١٧، المستدرک ٢٩٠، ٢٨٨:٩ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٤، ح ٢.
  - ٣- الوسائل ١١٥، ١١٠:١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٤، ح ٣.
  - ٤- انظر القواعد ٩٨:١.
  - ٥- الكافى ٤/٣٧٣، التهذيب ٥/٣١٧، الوسائل ١٣:١١٢ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٩.

سواء كانا جاهلين كما فى صدر الروايه، أو أحدهما عالماً و الآخر جاهلاً، و المكره بحكم الجاهل.

لكنه مقطوع السند، فلا يقيد به إطلاق الأخبار السابقه، إلا أن يقال:

إن الغالب الذى ينصرف إليه الإطلاق إنما هو صورته المطاوعه دون الإكراه، فليحمل عليها.

و بنحوه يمكن الجواب عن إطلاق الفتاوى، سيما نحو العبارة ممّا ذكر فيه الحكم بالتفريق بعد حكم صورته المطاوعه دون المكرهه، و لا يخلو عن وجه، إلا أن الاحتياط يقتضى التفريق مطلقاً، سيما مع عدم وضوح صحتها دعوى الغلبه فى ذلك.

ثم إن ظاهر النصوص و نحو العبارة و جوب التفريق، كما عليه الأ-كثر، بل المشهور كما قيل (١)، و فى المدارك الإجماع على الوجوب (٢)، كما أيضاً فى صريح الرضى (٣).

و ربما يحكى عن النهايه و المبسوط و السرائر و المهذب (٤) التعبير « ينبغى » و ليس صريحاً فى المخالفه، بل و لا ظاهراً كما فى المختلف، قال:

لاستعماله فيهما، أى فى الوجوب و الاستحباب كثيراً.

و فيه أيضاً: الروايات تدل على الأمر بالتفريق فإن قلنا الأمر للوجوب كان واجباً و إلا فلا (٥).

أقول: و حيث قال: و قلنا بكونه للوجوب تعين الفتوى به، إذ لا

ص: ٤٠٢

١- الذخيره: ٦١٨.

٢- المدارك ٨: ٤١٠.

٣- فقه الرضا (عليه السلام): ٢١٧.

٤- النهايه: ٢٣٠، المبسوط ١: ٣٣٦، السرائر ١: ٥٤٨، المهذب ١: ٢٢٩.

٥- المختلف: ٣٨٢.

معارض له سوى الأصل، و يجب الخروج به عنه.

ثم إنَّ هذا إن سلكا في القضاء ما سلكاه من الطريق في الأداء، وإلا فلا افتراق كما يستفاد من الشرائع و التذكرة (١) فيما حكى عنه.

قيل: و نصَّ عليه الصدوق و الشهيد و التحرير و المنتهى، و هو قريب (٢).

و يعضده الصحيح و الموثق الآتيان قريباً، و أيده في المنتهى بأنهما إذا بلغا موضع الجماع تذكراه فربما دعاهما إليه، و ليس ذلك في طريق آخر (٣).

و اعلم أن ظاهر العبارة اختصاص وجوب التفريق بالقضاء، و أن غايته قضاء المناسك خاصة. و الأصح وفاقاً لجمع و منهم ابن زهره مدعياً عليه الإجماع (٤) عمومته له و للأداء؛ لذلك، و لإطلاق جملة من الصحاح المستفيضه و غيرها، بل ظهورها في الأداء و صريح بعضها فيه، و آخر منها فيه و في القضاء.

ففي الصحيح: «و يفرَّق بينهما حتى يقضيا المناسك و يرجعا إلى المكان الذي أصابا فيه ما أصابا، و عليه الحج من قابل» (٥).

و من الأخبار المتقدمة المتضمنة للتفريق فيهما.

و اختلفت هذه الأخبار و غيرها في غايه التفريق

ص: ٤٠٣

١- الشرائع ١: ٢٩٤، التذكرة ١: ٣٥٦.

٢- كشف اللثام ١: ٤٠٥.

٣- المنتهى ٢: ٨٣٧.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧، ٥٧٦.

٥- التهذيب ٥: ٣١٨/١٠٩٥، الوسائل ١١٠: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٢.

ففى الصحيحين: «حتى يبلغ الهدى محلّه» أحدهما فى الأداء (١)، و الآخر فى القضاء (٢).

و فى آخرين: «حتى يقضيا الماسك و يعودا إلى موضع الخطيئه» (٣) و موردهما الإطلاق أو الأداء.

و نحوهما الصحيحه المتقدمه أعنى المقطوعه فى القضاء، و فى بعض الأخبار المتقدمه: حتى يبلغا مكه، و موضع الخطيئه.

و فى الصحيح: «يفرّق بينهما حتى ينفر الناس و يرجعا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا» قلت: رأيت إن أخذنا فى غير ذلك الطريق إلى أرض أخرى يجتمعان؟ قال: «نعم» (٤).

و فى الموثق المروى عن نوادر البزنطى: «يفرّق بينهما حتى يقضيا المناسك و حتى يعودا إلى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا» قلت: إن أرادا أن يرجعا فى غير ذلك الطريق، قال: «فليجتعا إذا قضيا المناسك» (٥).

ص: ٤٠٤

١- الأول: التهذيب ٥/٣١٩، الوسائل ١٣:١١١ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٥. الثانى: الكافى ٤/٣٧٣، الوسائل ١٣:١١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١٢.

٢- الكافى ٣/٣٧٣، الوسائل ١٣:١١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١٢.

٣- أحدهما فى: التهذيب ٥/٣١٨، الوسائل ١٣:١١٠ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ٢. و الآخر فى: الكافى ٤/٣٧٥، الوسائل ١٣:١١٥ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٤ ح ١.

٤- معانى الأخبار: ٢٩٤/١، الوسائل ١٣:١١٤ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١٤.

٥- مستطرفات السرائر: ٣١/٢٩، الوسائل ١٣:١١٤ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٣ ح ١٥.

و الذى يقتضيه النظر فى الجمع بين هذه الأخبار حمل تعدد هذه الغايات على تفاوت مراتب الفضل و الاستحباب، فأعلاها الرجوع إلى موضع الخطيئه و إن أحلما و قضيا المناسك، قبله، ثم قضاء المناسك، ثم بلوغ الهدى محلّه كما فى الصحيحين، و هو كناية عن الإحلال بذبح الهدى كما وقع التصريح به فى بعض الأخبار المتقدمه.

و لكن الاحتياط يقتضى المصير إلى المرتبه الأعلى ثم الوسطى، سيما فى الحجّه الأولى؛ لكثرة أخبارها و شهرتها، و لذا قيل: و قد أجاد الإسكافى حيث أفتى بالافتراق فى الأداء إلى بلوغهما محل الخطيئه و إن أحلّا قبله، و فى القضاء إلى بلوغ الهدى محلّه، و كذا ابن زهره و إن لم ينصّ على الإحلال (١).

أقول: و فى الغنيه عليه الإجماع (٢).

و لو كان ذلك أى الجماع عامداً عالماً منهما، أو من أحدهما بعد الوقوف بالمشعر لم يفسد به الحج، فلا يلزمه الحج من قابل، و لكن جبره بيدنه بلا- خلاف، بل على الحكمين الإجماع فى الغنيه و المنتهى و غيرهما (٣)؛ للأصل، و مفهوم الصحيح المتقدم (٤) فى فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بالمشعر فى الأول؛ مضافاً إلى المرسل (٥) و الرضى (٦) فيهما.

ص: ٤٠٥

١- كشف اللثام ١:٤٠٥.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦، المنتهى ٢:٨٣٥؛ و انظر المدارك ٨:٤١٣، و مفاتيح الشرائع ١:٣٢٨.

٤- فى ص: ٣٤٨٣.

٥- الفقيه ٢: ٢١٣/٩٦٩، الوسائل ١٣: ١١٨ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٦ ح ٢.

٦- فقه الرضا (عليه السلام): ٢١٧، المستدرک ٩: ٢٩٠ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٥ ح ١.

و خصوص المعبره فى لزوم البدنه،فى الصحيح:عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطوف طواف النساء،قال:« عليه جزور» (١).

و فى آخر:قبل أن يزور البيت،قال:« يهريق دمًا» (٢).

و فى الخبر:عن رجل وقع على أهله يوم النحر قبل أن يزور،قال:

« إن كان وقع عليها بشهوه فعليه بدنه،و إن كان غير ذلك فبقره أو شاه» (٣).

إلى غير ذلك من الأخبار الآتية.

و لو استمنى أى طلب المنى بالعبث بيده أو بملاعبه زوجته أو غير ذلك،و الفرق بينه و بين الاستمتاع بغير الجماع مما يأتى تجرد الاستمتاع عن قصد الإنماء بخلافه.وقد جماعه و منهم الماتن هنا و الفاضل فى القواعد و غيرهما (٤)بكونه بيده،لزمته بدنه حسب وفاقاً للحلى و جماعه (٥).

للأصل،المؤيد بما فى الصحيحين من عدم القضاء على المجمع فيما دون الفرج مطلقاً و لو أمنى (٦)،و عليه الإجماع فى الغنيه (٧)،بل و غيرها

ص:٤٠٦

١- الكافى ٤/٣٧٨، التهذيب ٥/٣٢٣:١١٠٩، الوسائل ١٣:١٢١ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٩ ح ١.

٢- الكافى ٤/٣٧٩، التهذيب ٥/٣٢١:١١٠٥، الوسائل ١٣:١٢٢ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٩ ح ٢.

٣- الكافى ٤/٣٧٨، التهذيب ٥/٣٢١:١١٠٦، الوسائل ١٣:١٢٢ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٩ ح ٣.

٤- القواعد ١:٩٨، جامع المقاصد ٣:٣٤٦.

٥- الحلى فى السرائر ١:٥٥٢، و الحلى فى الكافى فى الفقه:٢٠٣، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٤٠٤.

٦- الأول:التهذيب ٥/٣١٨، الإستبصار ٢/١٩٢:٦٤٤، الوسائل ١٣:١١٩ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٧ ح ١.الثانى:الكافى

٤/٣٧٣، التهذيب ٥/٣١٩:١٠٩٨، الإستبصار ٢/١٩٢:٦٤٥، الوسائل ١٣:١١٩ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٧ ح ٢.

٧- انظر الخلاف ٢:٣٧٠.



أيضاً (١)، بل جعل هذا فخر الإسلام دليلاً. مستقلاً على هذا القول بعد أن اختاره، فقال: لأن الجماع في غير الفرج أشد من الاستمنا، لتعلق أحكام الزنا به، ودونه، وهو لا يفسد (٢).

و لكن في روايه موثقه عمل بها الشيخ في النهايه و المبسوط (٣)، و جماعه كالقاضي و ابن حمزه (٤)، بل الأكثر كما في التنقيح (٥): في محرم عبث بذكره فأمنى، قال: «أرى عليه مثل ما على من أتى أهله و هو محرم بدنه و الحجج من قابل (٦) و مال إليها ثانی المحققين و الشهيدان (٧)، قالوا: لعدم معارض لها.

و نحوهم الفاضل المقداد في التنقيح، فقال بعد الكلام في سندها:

لكن قال الإسكافي هي في حديث الكليني (٨) عن مسمع بن عبد الملك، عن الصادق (عليه السلام)، و مسمع ممدوح مدحه الصادق (عليه السلام)، ملقب بكردين بكسر الكاف، فانجبر ضعف الروايه بهذه، مع أن القائل بها أكثر و العمل بها أحوط. انتهى. و هو حسن.

فيتعين الخروج بها عن الأصل و ما بعده المتقدمين، سيما مع تأييدها

ص: ٤٠٧

١- انظر الخلاف ٣٧٠: ٢.

٢- إيضاح الفوائد ٣٤٥: ١.

٣- النهايه، المبسوط ٣٣٧: ١.

٤- القاضي في المهذب ٢٢٢: ١، ابن حمزه في الوسيله: ١٦٦.

٥- التنقيح الرائع ٥٦٠: ١.

٦- الكافي ٣٧٦: ٤، التهذيب ٥: ٣٢٤/١١١٣، الإستبصار ٢: ١٩٢/٦٤٦، الوسائل ١٣: ١٣٢، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٥ ح ١.

٧- المحقق الثاني في جامع المقاصد ٣: ٣٤٧، الشهيد الأول في الدروس ١: ٣٧١، الشهيد الثاني في الروضه ٢: ٣٥٨.

٨- في المختلف: ٢٨٣.

بما فى المختلف (١) من أن الاستمناء أقبح من إتيان أهله، فيكون أولى بالتغليظ.

و من الصحيح: عن الرجل يعبث بأهله و هو محرم حتى يمنى من غير جماع، أو يفعل ذلك فى شهر رمضان ماذا عليهما؟ قال: «عليهما جميعاً الكفاره مثل ما على الذى جامع» (٢).

و إن كان فى الاستدلال بهما و لا سيّما الثانى نظر.

هذا و الإنصاف أن الموثقه التى هى الأصل فى الباب لا دلالة لها على حكم الاستمناء على الإطلاق، بل على الفعل المخصوص المذكور فيه المجامع للاستمناء تاره و المتخلف عن اخرى، و لذا اقتصر على موردها الشيخ الذى هو الأصل فى القول بها، فعبر بمتنها، و هو الأقوى.

و لا موجب للتعديه هنا حتى روايه المسمع المتقدمه، فإن متنها كما فى المختلف عن الإسكافى هكذا: «إذا أنزل لماء إما بعث بحرمة أو بذكره أو بإدمان نظره مثل الذى جامع» قال فى المختلف بعد نقله: و ليس هذا القول صريحاً منه بالإفساد؛ لاحتمال المساواه فى البدنه، فإن النظر لا يقتضى الإفساد (٣).

أقول: و لعله لهذا لم يتعرض أحد سوى التنقيح للاستدلال بهذه الروايه فى المسأله، و مع ذلك فينبغى تقييدها بما إذا وقع ذلك قبل أحد الموقفين مع ما مرّ من الوصفين، لا مطلقاً اتفاقاً.

ص: ٤٠٨

١- المختلف: ٢٨٣.

٢- الكافى ٤/٣٧٦، ٥/٣٢٤، ١١١٤، الوسائل ١٣: ١٣١ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٤ ح ١.

٣- المختلف: ٢٨٣، ٢٨٣.

و لو جامع المولى أمته المحرمه بإذنه حال كونه مُحللاً عامداً عالماً بأنه لا ينبغي له ذلك مختاراً لزمه بدنه أو بقره أو شاه مخيراً بينها إن كان قادراً عليها أجمع.

و لو كان معسراً و لم يقدر إلّا على الشاه فشاها أو صيام فيما قطع به الأصحاب كما فى كلام جماعه (١)، و فى الروضه بعد نقل نحو العبارة بزياده ثلاثه أيام بعد الصيام: هكذا وردت به الروايه و أفتى به الأصحاب (٢).

و ظاهرهم كما ترى الإجماع مع أنه لم ينقل فى المختلف و لا غيره إلّا عن أبى العلامه و الماتن و ابن عمّه (٣)، و سيأتى الخلاف فيه من الشيخ و الحلّى.

نعم أفتى به فى القواعد و الإرشاد و التحرير (٤)، و الشهيدان فى كتبهم (٥)، و غيرهم من المتأخرين (٦)؛ لما مرّ من الروايه، و هى موثقه، بل قيل: صحيحه (٧)، و فيها: عن رجل مُحلّ وقع على أمه له محرّمه، قال:

« موسراً أو معسراً؟ » قلت: أجبني فيهما، قال: « أمرها بالإحرام أو لم يأمرها و أحرمت من قبل نفسها؟ » قلت: أجبني فيهما، فقال: « إن كان

ص: ٤٠٩

١- منهم: صاحبو المدارك ٨: ٤١٧، و الذخيره: ٦١٩، و الحدائق ١٥: ٣٩٦.

٢- الروضه البهيه ٢: ٣٥٦.

٣- المختلف: ٢٨٣؛ و انظر كشف اللثام ١: ٤٠٥، و الجامع للشرائع: ١٨٨.

٤- القواعد ١: ٩٩، الإرشاد ١: ٣٢٢، التحرير ١: ١٢٠.

٥- الدروس ١: ٣٧١، المسالك ١: ١٤٤.

٦- منهم: المحقق الثانى فى جامع المقاصد ٣: ٣٤٩، و السبزواري فى الذخيره: ٦١٩، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٤٠٥.

٧- قاله فى المختلف: ٢٨٣، و الحدائق ١٥: ٣٩٦.

موسراً و كان عالماً أنه لا ينبغي له و كان هو الذى أمرها بالإحرام فعليه بدنه، و إن شاء بقره، و إن شاء شاه؛ و إن لم يكن أمرها بالإحرام فلا شيء عليه موسراً كان أو معسراً، و إن كان أمرها و هو معسر فعليه دم شاه أو صيام» (١).

و رويت المحاسن بزياده: «أو صدقه» (٢):

و هى مع اعتبار سندها و حجيتها مشهوره بين الأصحاب، فلا بأس بالعمل بها.

خلافاً للنهيه فعليه بدنه و إن لم يقدر فشاه أو صيام ثلاثه أيام (٣).

و قريب منه عن المبسوط و السرائر (٤).

قيل: و كأنهما حملا الخبر على الإكراه؛ للأصل، مع ضعفه و معارضته بالصحيح: عن رجل أمر جاريته أن تحرم من الوقت فأحرمت و لم يكن هو أحرم فغشيها بعد ما أحرمت، قال: «يأمرها فتغتسل، ثم تحرم و لا شيء عليه» (٥) و حمله فى كتابى الأخبار على أنها لم تكن لبت، و أما عدد الثلاثه فى الصيام فكأنه لكونها المعروفه بدل الشاه (٦). انتهى.

و فى الحكم بضعف الخبر ما مرّ، مع أنه على تقديره بفتوى الأصحاب منجبر، و الصحيح بإطلاقه شاذ.

ص: ٤١٠

- 
- ١- الكافى ٤/٣٧٤، التهذيب ٥/٣٢٠، الإستبصار ٢/١٩٠، الوسائل ١٣:١٢٠ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٨ ح ٢.
  - ٢- المحاسن: ٣١٠/٢٤.
  - ٣- النهايه: ٢٣٠.
  - ٤- المبسوط ١:٣٣٧، السرائر ١:٥٤٩.
  - ٥- التهذيب ٥/٣٢٠، الإستبصار ٢/١٩١، الوسائل ١٣:١٢١ أبواب كفارات الاستمتاع ب ٨ ح ٣.
  - ٦- كشف اللثام ١:٤٠٥.

ثم إن الخبر بإطلاقه شامل لما لو أكرهها أو طاوعته، لكن ذكر العلامة و من تبعه (١) أن مع المطاوعه تجب عليها الكفاره أيضاً بدنه، و صامت عوضها ثمانية عشر يوماً، مع علمها بالتحريم، و إلا فلا شيء عليها، و لو طاوعته قبل المشعر فسد حجها أيضاً.

و نظرهم في ذلك إلى عموم الأخبار و الأدلة المتقدمة في المسائل السابقة في جماع المحرم مع المحرمه؛ لما تقدم من عموم «الأهل» فيها و «المراه» فلا- وجه لتأمل جماعه من المتأخرين (٢) فيما ذكروه مع اعترافهم بعموم تلك الأخبار للآمه. و لا ينافيه إطلاق الروايه؛ فإنه بالنسبه إلى المولى خاصه، و أما بالنسبه إلى حكم الآمه فالروايه مجمله لا تعرض له فيها بشيء الكليه.

و لم يقيد بالفتوى و الروايه الجماع بوقت، فيشمل سائر أوقات إحرامها التي يحرم الجماع بالنسبه إليه، أما بالنسبه إليها فيختلف الحكم كالسابق، فلو كان قبل الوقوف بالمشعر فسد حجها مع المطاوعه و العلم كما مر.

و احترز بالمحرمه بإذنه عما لو فعلته بغيره، فإنه يغلى و لا شيء عليهما.

و في إلحاق الغلام المحرم بإذنه بها وجهان مضي وجههما مراراً.

و لو جامع المحرم عالماً عامداً بعد المشعر قبل طواف الزيارة

ص: ٤١١

---

١- العلامة في التذكرة ٣٥٧: ١، و المنتهى ٨٤٠: ٢، الشهيد الثاني في المسالك ١٤٤: ١، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ٤٠٥: ١.

٢- منهم: صاحب المدارك ٤١٨: ٨، و السبزواري في الذخيره: ٦١٩، و صاحب الحقائق ٣٩٦: ١٥، ٣٩٧.

لزمه بدنه لإطلاق ما مرّ من ثبوتها على من جامع بعد المشعر، وإنما ذكر هنا هذا بالخصوص مع دخوله فيما مرّ للتنبيه على حكم الأبدال المشار إليه بقوله: فإن عجز عنها فبقره أو شاه مخيراً بينهما كما هنا وفي الشرائع والقواعد وغيرها (١)، أو مرتباً كما في الإرشاد والتحرير (٢)، وعن النهاية والمبسوط والسرائر والتذكرة والمنتهى والتخليص والمهذب (٣).

و لم أعر على نصّ على أصل هذه الأبدال مطلقاً، وبذلك اعترف جماعه (٤).

و ربما استدل لها على التخيير ببعض الصحاح المتقدمة في الوقاع بعد المشعر، فإن فيه: «إن عليه دماً يهريقه» و هو بإطلاقه يشمل البقره أيضاً.

و فيه: أنه في الأخبار ظاهر في الشاه، و لو سلّم فيشمل البدنه أيضاً، و مقتضى الإطلاق جواز العدول إلى الآخرين مطلقاً، و ليس كذلك، فإن الترتيب بينها و بين الآخرين ثابت بلا خلاف، و لو سلّم فمقتضى الأصول في الجمع بينه و بين الأدله المتضمنه للبدنه التقييد بها.

و أما الاستدلال عليه بالخبر المتقدم بعدهما ثمه المتضمن لقوله: «إن وقع عليها بشهوه» إلى آخره فأوضح حالاً في الفساد غنى وجهه عن البيان.

و ربما استدل على ذلك بالخبر: عن رجل أتى أهله و عليه طواف النساء، قال: «عليه بدنه» ثم جاءه آخر فسأله عنها فقال: «عليه بقره» ثم

ص: ٤١٢

١- الشرائع ٢٩٤:١، القواعد ٩٩:١؛ و انظر المختلف: ٢٨٣.

٢- الإرشاد ٣٢٢:١، التحرير ١١٩:١.

٣- النهاية: ٢٣١، المبسوط ٣٣٧:١، السرائر ٥٥٠:١، التذكرة ٣٥٧:١، المنتهى غ ٨٣٩:٢، المهذب ٢٢٤:١.

٤- منهم: المحقق الثاني في جامع المقاصد ٣٥٠:٣، و الشهيد الثاني في المسالك ١٤٤:١، و صاحب المدارك ٤١٩:٨، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ٣٢٨:١.

جاء آخر فقال: «عليك شاه» فقلت بعد ما قاموا: أصلحك الله تعالى كيف قلت عليه بدنه؟ فقال: «أنت موسر عليك بدنه، و على الوسط بقره، و على الفقير شاه» (١).

و هو بعد الإغماض عن ضعف السند بالجهالة، و عدم انطباقه على القول بالتخيير بين الشاه و البقر مورده من طاف الزياره و عليه طواف النساء، و هو غير مفروض المسأله، أعنى من عليه طواف الزياره، و إلحاق أحدهما بالآخر من غير موجب قياس فاسد فى الشريعة، و مع ذلك لزوم الشاه على الفقير مثلاً يتبع الاسم و الصفه، و هو أعم من العجز عن البدنه أو البقره، فإن الفقير قد لا يعجز عنها مع فقره قطعاً.

و الأجود الاستدلال بعدم ظهور الخلاف، و هو حجه على المختار.

بقى الكلام فى تعيين الترتيب و التخيير، و مقتضى الأصول الأول، مع أن القائل به أكثر، و العمل به أحوط.

و لا- فرق فى وجوب الكفاره بين من لم يطف شيئاً من الأشواط أو طاف أقل من النصف أو أكثر؛ لعموم الأخبار و الفتاوى، لصدق أنه قبل الطواف، و أنه لم يزر، فإنه بمعنى لم يطف.

و خصوص الخبر: «فإن كان طاف بالبيت طواف الفريضة فطاف أربعة أشواط فغمزه بطنه فخرج فقضى حاجته فغشى أهله، أفسد حجه و عليه بدنه و يغتسل ثم يرجع فيطوف أسبوعاً» (٢) و كان إفساد الحج بمعنى نقصه؛

ص: ٤١٣

١- الفقيه ٢: ٢٣١/١١٠٣، الوسائل ١٢٣: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٠ ح ١.

٢- الكافي ٤: ٣٧٩/٧، التهذيب ٥: ٣٢١/١١٠٧، الوسائل ١٢٦: ١٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١١ ح ٢.

إذ لا قائل بفساده بذلك. أو الحج بمعنى الطواف؛ تسمية للجزء باسم الكل كما عن المنتهى (١)، أو رجوعاً إلى اللغة.

و لو طاف من طواف النساء خمسه أشواط ثم واقع و لو عامداً عالماً لم يلزمه الكفاره و أتم طوافه على الأظهر الأشهر، بل لا خلاف فيه إلّا من الحلّي (٢). و هو نادر، و مستنده مع ذلك غير واضح، عدا ما ادّعاه من الإجماع على لزومها على من واقع قبل طواف النساء، و مال إليه بعض متأخري المتأخرين (٣)؛ للأخبار المستفيضه المتضمنه للصحيح و غيره (٤) بذلك.

و فيهما نظر؛ لمنع الإجماع و شموله لمحل النزاع، فإن القدر المتحقق من الفتاوى المتفقه عليه هو الوقاع قبل مجاوزه النصف، و كذلك الأخبار، مع ضعف سند أكثرها، بل المتبادر من إطلاقها إنما هو الوقاع قبل الشروع، لا بعده، و إنما استفيد حكمه من الإجماع الظاهر، المستفاد من جمله من العبائر (٥) على نفي الكفاره بعد الخمسه الأشواط، و خصوص الحسن كالصحيح، بل قيل: صحيح (٦). عن رجل كان عليه طواف النساء فطاف منه خمسه أشواط ثم غمز به بطنه فخاف أن يبدره فخرج إلى منزله فنقض ثم غشى جاريته، قال: «يغتسل ثم يرجع فيطوف بالبيت طوافين تمام ما كان بقي عليه من طوافه، و يستغفر ربه و لا يعد، و إن كان [طاف] طواف النساء

ص: ٤١٤

١- المنتهى ١: ٨٣٩.

٢- السرائر ١: ٥٥٢.

٣- الحدائق ١٥: ٣٨٦.

٤- الوسائل ١٣: ١٢٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٠.

٥- انظر المسالك ١: ١٤٥، و المدارك ٨: ٤٢١، و الحدائق ١٥: ٣٨٤.

٦- قاله العلامة في المختلف: ٢٨٤.



فطاف منه ثلاثه أشواط ثم خرج فغشى فقد أفسد حجه و عليه بدنه و يغتسل، ثم يعود فيطوف أسبوعاً» (١). و فحوى الخبر الآتى.

و القدح سنداً بعدم الصحه، بل الضعف فى الثانى، و دلالة فى الأول بعدم نفيه الكفار، بل غايته السكوت عنها، و هو أعم من نفيها ليس فى محلّه.

لكفايه الحسن فى الحجية، و لا سيّما مثله؛ لروايه المجمع على تصحيح ما يصح عنه عن موجه، و على تقدير الضعف فهو مجبور بالشهره المقطوع بها و نفي الخلاف عن [عدم (٢)] لزوم الكفار هنا فى كلام جماعه.

و الدلاله واضحه؛ فإن السكوت عنها فى مقام الحاجه دليل على نفيها، لقبح تأخير البيان عن وقت الحاجه، سيّما مع انضمام القرينه إليه و هو إيجاب البدنه فى الوقاع إذا طاف ثلاثه أشواط فى الذيل، و تركها فى الصدر مع التعرض لها فى الذيل أوضح قرينه على النفي، و لذا لم يعترض أحد من الأصحاب بضعف الدلاله.

نعم تأملوا فى السند، و قد مرّ الجواب عنه أيضاً، مضافاً إلى الانجبار بموافقه الأصل، بناءً على ما مرّ من منع العموم على لزوم البدنه بالوقاع قبل طواف النساء بنحو يشمل محل النزاع، فإذا لا شبهه فى ضعف قول الحلّى، مع أنه لم يصرح بلزوم البدنه فى المسأله، و إنما صرح بلزومها قبل الخمسه الأشواط فى مقابله الشيخ بدليل يعمّ المسأله.

ص: ٤١٥

---

١- الكافي ٤/٣٧٩، الفقيه ٢/٢٤٥، التهذيب ٥/٣٢٣، الوسائل ١٣:١٢٦ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١١ ح ١، و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

٢- أضفناه للتصحيح.

ثم الاستفادة من ذيل الحسنه عدم لزوم الكفاره بالوقوع بعد الثلاثه الأشواط، خرج منه ما لم يبلغ النصف بالإجماع، وبقى الباقي مندرجاً تحت عموم مفهوم الشرط، و لا- يعارضه مفهوم الخمسه فى الصدر، لكونه فى كلام الراوى، و الاقتصار فى الجواب على بيان حكم المسئول عنه لا يقتضى نفي الحكم عما عداه، و لذا قيل: يكفى فى البناء الأولى:

فى سقوط الكفاره، فى العبارة تسامح مجاوزة النصف و القائل الشيخ و جماعه (١)، و هو فى غاية القوه، لما عرفت.

مضافاً إلى تأييده بالخبر: فى رجل نسي طواف النساء، قال: «إذا زاد على النصف و خرج ناسياً أمر من يطوف عنه و له أن يقرب النساء إذا زاد على النصف» (٢) و لا- معنى للزوم الكفاره على الفعل المرخص فيه، و ضعف الخبر منجبر بموافقته الأصل، بناءً على منع العموم المتقدم.

و لو عقد محرم لمحرم على امرأه و دخل بها فعلى كل واحد منهما كفاره بدنه فيما قطع به الأصحاب من غير خلاف، و فى المدارك: إن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه (٣). و نحوه غيره (٤). معربين عن دعوى الإجماع عليه، كما عن صريح ابن زهره (٥)، و هو الحجج، مضافاً إلى فحوى الروايه الآتية.

ص: ٤١٦

١- الشيخ فى النهايه: ٢٣١، و الحلّى فى السرائر ١: ٥٥١، و العلامه فى المنتهى ٢: ٨٤٠.

٢- الفقيه ٢: ٢٤٦/١١٧٨، الوسائل ١٣: ٤٠٩ أبواب الطواف ب ٥٨ ح ١٠.

٣- المدارك ٨: ٤٢١.

٤- كفايه الأحكام: ٦٥؛ و انظر ملاذ الأخيار ٨: ٢٤٩.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧.

و إطلاق المتن و غيره، بل الأكثر كما قيل - (١) يقتضى تساوى علمهما بالإحرام أو الحرمة و الجهل، و وجوب البدنه على العاقد إن كان دخول المعقود له بعد الإحلال، فإن تم الإجماع عليه و إلّا فالإقتصار على القدر المقطوع به و هو العلم بالأمرين لازم كما استوجه بعض الأصحاب (٢)، ناقلاً له عن غيره.

و كذا عليهما البدنه لو كان العاقد محلاً على روايه سماعه الصحيحه إليه الموثقه به: «لا ينبغي للرجل الحلال أن يزوّج محرماً و هو يعلم أنه لا- يحل له» قال سماعه: فإن دخل بها المحرم، قال: «إن كانا عالمين فإنّ على كل واحد منهما بدنه، و على المرأه إن كانت محرمة بدنه، و إن لم تكن محرمة فلا شىء عليها إلّا أن تكون قد علمت أن الذى تزوّجها محرم، فإن كانت قد علمت ثم تزوجته فعليها بدنه» (٣).

و ظاهر المتن التوقف فى العمل بها، و لعلّه لما فى المنتهى من أنه فى سماعه قول، و عندى فى هذه الروايه توقف (٤). و فى الإيضاح: الأصح خلافه؛ للأصل، و لأنه مباح بالنسبه إليه، و تحمل الروايه على الاستحباب (٥).

و فيه نظر؛ فإن الراوى ثقّه، و ليس يقدر فى قبول خبره فساد مذهبه إن قلنا به، مع أنه قال جماعه بحسن مذهبه، و الموثق حجه، سيّما و إذا

ص: ٤١٧

١- كشف اللثام ١:٤٠٧.

٢- نقله فى الجواهر ٣٧٨: ٢٠ عن كشف اللثام، و لم نعثر عليه فيه.

٣- الكافى ٤/٣٧٢، التهذيب ٥: ٣٣٠/١١٣٨، الوسائل ١٢: ٤٣٨ أبواب تروك الإحرام ب ١٤ ح ١٠.

٤- المنتهى ١: ٨٤٢.

٥- إيضاح الفوائد ١: ٣٤٨.

اعتضد بالشهره العظيمه بين الأصحاب على الظاهر، المصرح به فى عبائر (١)، بل فى التنقيح بعد القدح فيه بوقفه: لكن انجبر روايته بعمل الأصحاب (٢)، و ظاهره دعوى الإجماع.

و مقتضى الروايه لزوم البدنه للمرأة إذا كانت [محلّه (٣)] عالمة بإحرام الزوج، و بمضمونها أفتى الشيخ - (رحمه الله) و جماعه (٤).  
و فى المدارك: و هو أولى من العمل بها فى [أحد (٥)] الحكيمين و إطراحها فى الآخر كما فعله فى الدروس (٦)، إلى آخر ما قال. و هو حسن.

و من جامع فى إحرام العمره مطلقاً قبل السعى فعليه بدنه و قضاء العمره للحسن: فى الرجل يعتمر عمره مفرده فيطوف بالبيت طواف الفريضة، ثم يغشى أهله قبل أن يسعى بين الصفا و المروه، قال:

« قد أفسد عمرته، و عليه بدنه، و عليه أن يقيم بمكه محلاً حتى يخرج الشهر الذى اعتمر فيه، ثم يخرج إلى الوقت الذى وقته رسول الله (صلى الله عليه و آله) لأهل بلاده فيحرم منه و يعتمر » (٧). و نحوه الصحيح (٨) و غيره (٩)، لكن فى

ص: ٤١٨

١- المسالك ١:١٤٥، مجمع الفائدة و البرهان ٧:٣١، الحدائق ١٥:٣٩٩.

٢- التنقيح الرائع ١:٥٦٢.

٣- فى النسخ: محرمه، و هو سهو ظاهراً.

٤- الشيخ فى التهذيب ٥:٣٣٠، و العلامة فى التذكرة ١:٣٥٨، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٤٠٧.

٥- أضفناه من المصدر.

٦- الدروس ١:٣٧٢، المدارك ٨:٤٢٢.

٧- الكافى ٤:٥٣٨، الفقيه ٢:٢٧٥/١٣٤٤، التهذيب ٥:٣٢٣/١١١١، الوسائل ١٣:١٢٨، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ٢.

٨- التهذيب ٥:٣٢٤/١١١٢، الوسائل ١٣:١٢٨، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ١.

٩- الكافى ٤:٥٣٨، الوسائل ١٣:١٢٩، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٢ ح ٤.

المجامع قبل الطواف و السعى معاً.

و موردها أجمع: العمره المفردة، قيل: و لذا خصّه في التهذيب بها (١).

خلافاً للأكثر فعمّموا الحكم للعمره المتمتع بها أيضاً.

و استشكل فيه في القواعد (٢)، قيل: من التساوى في الأركان و حرمتهن قبل الأداء، و إنما الخلاف باستتباع الحج و وجوب طواف النساء و عدمهما؛ و من الأصل، و الخروج عن النصوص، و لزوم أحد الأمرين إذا لم يسع الوقت إنشاء عمره أخرى قبل الحج، أما تأخير الحج إلى قابل، أو الإتيان به مع فساد عمرته، و هو يستلزم إما فساد مع الإتيان بجميع أفعاله و التجنب فيه عن المفسد، أو انتقاله إلى الأفراد، و إذا انتقل إلى الأفراد سقط الهدى و انتقلت العمره مفردة فيجب لها طواف النساء، و في جميع ذلك إشكال (٣). انتهى.

و لكن ظاهر جماعه كالمحقق الثاني و فخر الإسلام حاكياً له عن والده (٤): أنه لا إشكال في فساد العمره المتمتع بها، و إنما هو في فساد حجها بفسادها، من ارتباطه بها، و من انفرادها بإحرام آخر، و الأصل صحته و البراءة عن القضاء.

و كأنّ عدم إشكالهم في فسادها لعدم الخلاف فيه، و إلاّ- فالنصوص مختصه بالمفردة، دونها، كما مضى، و حينئذ فالتعميم أقوى، وفاقاً

ص: ٤١٩

١- المدارك ٤٢٢: ٨.

٢- القواعد ٩٩: ١.

٣- كشف اللثام ٤٠٦: ١.

٤- المحقق الثاني في جامع المقاصد ٣: ٣٥٠، فخر الإسلام في إيضاح الفوائد ١: ٣٤٧.

للحلبيين فيما حكى عنهما (١).

و حيث فسدت العمره المتمتع بها فالأظهر فساد حجها أيضاً؛ لما مرّ من الارتباط، و فساد الوجه الآخر، لأن حج المتمتع لا يعقل صحته مع فساد العمره المتقدمه عليه.

و ليس فى المتن و كلام الشيخ و الأكثر كما قيل - (٢) تعرّض لوجوب إتمام العمره الفاسده، و لا وجوب التفريق.

و قطع الفاضل فى القواعد و الشهيدان كما قيل - (٣) بالوجوب؛ و مستندهم غير واضح، لخلو الأخبار عنه، بل ربما أشعرت بالعدم، للتصريح فيها بالفساد و عدم التعرض فيها للأمرين بالكليه مع كون المقام مقام الحاجه.

و ربما يستدل لهم بأنه لا يجوز إنشاء إحرام آخر قبل إكمال الأول، كما مرّ.

و فيه نظر؛ لقوه احتمال اختصاص ذلك بالإحرام الصحيح، دون الفاسد.

ثم إن ظاهر الأخبار تعين القضاء فى الشهر الداخلى و لزوم الصبر إليه.

و لا ريب أنه أحوط و لو قلنا بجواز توالى العمرتين أو الاكتفاء بالفرق بينهما بعشره أيام فى غير المقام.

خلافًا لجماعه فجعلوه أفضل (٤).

ص: ٤٢٠

١- حكاها عنهما الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١:٤٠٦، و هو فى الكافى فى الفقه: ٢٠٣، و الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦.

٢- المدارك ٨:٤٢٣.

٣- انظر الذخيره: ٦٢٠، المدارك ٨:٤٢٣.

٤- منهم المحقق فى الشرائع ١:٢٩٥؛ و انظر القواعد ١:٩٩، و الروضه البهيه ٢:٣٥٩.

و لو أمني بنظره إلى غير أهله فبدنه إن كان موسراً، و بقره إن كان متوسطاً، و شاه إن كان معسراً كما في الموثق (١)، و عليه الأكثر.

خلافاً للمقنع فجزور أو بقره، و إن لم يجد فشاه (٢)؛ للصحيح (٣).

و لبعض المتأخرين، فأحتمل الاكتفاء بالشاه مطلقاً (٤)، كما عن ابن حمزه (٥)، حيث لم يذكر هنا إلا الشاه؛ للحسن أو الصحيح: في حرم نظر إلى غير أهله فأنزل، قال: « عليه دم، لأنه نظر إلى غير ما يحل له، و إن لم يكن أنزل فليتيق و لا يعد، و ليس عليه شيء » (٦).

و فيهما نظر؛ لقبول الخبرين التنزيل على الموثق، بحمل « أو » على التخيير بنحو يجمع الترتيب. و يقيد الدم الذي هو عبارته عن الشاه بصوره الفقر، أو يراد منه ما يعمّ كلّاً من الثلاثة، و ينزل على التفصيل المزبور في الرواية، جمعاً بينهما و بين الموثق، لصراحته بالإضافة إليهما و إن قصر سنده عنهما، لأنجباره أو اعتضاده بالشهره العظيمة التي تجعلها أقوى من الصحيح بمراتب شتى، سيما مع اعتضاده هنا بالاحتياط.

و المرجع في المفهومات الثلاثة إلى العرف.

و قيل: ينزل ذلك على الترتيب، فيجب البدنه على القادر عليها، فإن

ص: ٤٢١

- 
- ١- الكافي ٣٧٧/٤، الفقيه ٢/٢١٣، ٩٧١، التهذيب ٥/٣٢٥، ١١١٥، المحاسن: ٣١٩/٥١، الوسائل ١٣:١٣٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٦ ح ٢.
  - ٢- المقنع: ٧٦.
  - ٣- التهذيب ٥/٣٢٥، ١١١٦، الوسائل ١٣:١٣٣ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٦ ح ١.
  - ٤- المدارك ٨:٤٢٥.
  - ٥- الوسيله: ١٦٧.
  - ٦- الكافي ٣٧٧/٤، الوسائل ١٣:١٣٥، ١٣:١٣٥ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٦ ح ٥.

عجز عنها فالبقره، و إن عجز عنها فالشاه (١).

و به قطه الفاضل فى الإرشاد و الشهيد فى الدروس (٢).

و الروايه تدل على الأول، و لعل وجه تنزيلها على ما ذكره البناء على الغالب من أن شأن المتوسط أن يعجز عن البدنه، و الفقير عن البقره. و لا يخلو عن نظر.

ثم إن ظاهر الموثق كون الكفاره للنظر، لا للإمناء؛ لما فيه من تعليلها بذلك، كما مرّ فى الحسن، لكنه مع ذلك صريح فى عدم الكفاره مع عدم الإمناء، و به يصرف أيضاً ظاهر التعليل فى الموثق.

و إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق فى الحكم بين ما لو قصد بالنظر الإمناء أم لا، كان النظر بشهوه أم بدونها.

خلافاً لشيخنا الشهيد الثانى، فقيدهما بما إذا لم يقصد به الإمناء، و لا كان من عادته ذلك أيضاً، قال: و إلا فكالمستمنى (٣).

و فيه نظر مرّ وجهه، فالعمل بإطلاق النص و الفتوى هنا أولى.

و لم يذكر الماتن و لا الأكثر حكم ما لو عجز عن الشاه، و الظاهر لزوم الصيام ثلاثه أيام كما مرّ، من أنه أصل عام، و حكى القول به هنا عن المفيد و الديلمى و ابن زهره (٤).

و لو نظر إلى امرأته لم يلزمه شيء و إن أمنى إلا أن ينظر إليها

ص: ٤٢٢

١- حكاها فى المسالك ١:١٤٥.

٢- الإرشاد ٣٢٢:١، الدروس ١:٣٧١.

٣- الروضه البهيه ٢:٣٥٧.

٤- المفيد فى المقنعه: ٤٣٣، الديلمى فى المراسم: ١٢٠، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٦.



بشهوة فيمنى فعلية بدنه فيما قطع به الأصحاب، كما في كلام جماعه (١)، مؤذنين بدعوى الإجماع، كما حكوه عن المنتهى (٢)، مع أنه حكى عن المفيد و المرتضى - (رحمهما الله) أنهما أطلقا نفى الكفاره عن نظر إلى أهله (٣)، و لعلهما نظرا إلى إطلاق الصحيح أو عمومه: عن محرم نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى و هو محرم، قال: «لا شيء عليه» (٤).

و صريح الموتق: في محرم نظر إلى امرأته بشهوة، قال: «ليس عليه شيء» (٥).

و عن الحلبي أنه ذكر بدل البدنه شاه (٦)، و لم أعرف مستنده.

و قول المفيد و المرتضى لا - يخلو عن قوه لولا - الإجماع المنقول المعتضد بالشهره و خصوص الحسن: «و من نظر إلى امرأته بشهوة فأمنى فعلية جزور» (٧) فيقيد بهما إطلاق صحيحهما، مع أن في ذيله أيضاً ما يوافق الحسن، فإن فيه: قال في المحرم ينظر إلى امرأته و ينزلها بشهوة حتى ينزل، قال: «عليه بدنه» .

ص: ٤٢٣

١- منهم: صاحب المدارك ٤٢٦: ٨، و المجلسي في ملاذ الأخيار ٢٤٠: ٨.

٢- المنتهى ٨٤٢: ٢.

٣- المفيد في المقنعه: ٤٣٣، المرتضى في جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٧٠.

٤- الكافي ٣٧٥/٤، التهذيب ٥/٣٢٥، الإستبصار ٢/١٩١: ٦٤٢، الوسائل ١٣: ١٣٥، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ١.

٥- التهذيب ٥/٣٢٧، الإستبصار ٢/١٩٢: ٦٤٣، الوسائل ١٣: ١٣٨، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٧.

٦- الكافي في الفقه: ٢٠٣.

٧- الكافي ٣٧٦/٤، التهذيب ٥/٣٢٦، الإستبصار ٢/١٩١: ٦٤١، الوسائل ١٣: ١٣٦، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٣.

وقوله « بشهوة» إن خصَّ به الإنزال لتباين الصدر و الذيل تبايناً كلياً، فليرجع إلى النظر أيضاً ليتمكن الجمع بينهما: إما بحمل الذيل على الاستحباب، أو تقييد الصدر بالنظر بغير شهوة، وهو الوجه، لرجحان التخصيص على المجاز و إن وافق الأصل.

فلم يبق غير الموتق، و لا يكافئ ما سبق، و لذا حمل على السهو.

و من الأصحاب من ألحق نظر معتاد الإماء بالنظر بشهوة (١). و لا بأس به، بل لا إلحاق، فإنه لا ينفك نظره عن الشهوة.

و لو مسَّها أى أهله بغير شهوة فلا شىء عليه و إن أمنى، بلا خلاف فتوى و نصاً.

و إن مسَّها بشهوة ف عليه شاه مطلقاً أمنى أو لم يمن وفاقاً للأكثر؛ للخبر: عن رجل حمل امرأته و هو محرم فأمنى أو أمذى، قال: « إن كان حملها أو مسَّها بشىء من الشهوة فأمنى أو لم يمن أمذى أو لم يمد فعليه دم يهريقه» الخبر (٢).

و يعضده إطلاق الصحيح: المحرم يضع يده بشهوة يعنى على امرأته قال: «يهريق دم شاه» قلت: فإن قبل؟ قال: « هذا أشدَّ ينحر بدنه» (٣).

و نحوه الحسن: « من مسَّ امرأته بيده و هو محرم على شهوة فعليه دم شاه» (٤).

ص: ٤٢٤

١- الشهيد الثانى فى المسالك ١:١٤٥، المدارك ٨:٤٢٧.

٢- الفقيه ٢: ٢١٤/٩٧٢، التهذيب ٥: ٣٢٦/١١١٩، الوسائل ١٣: ١٣٧ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٧ ح ٦.

٣- الكافى ٤: ٣٧٥/٢، الوسائل ١٣: ١٣٨ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٨ ح ١.

٤- الكافى ٤: ٣٧٦/٤، التهذيب ٥: ٣٢٦/١١٢١، الإستبصار ٢: ١٩١/٦٤١، الوسائل ١٢: ٤٣٤ أبواب تروك الإحرام ب ١٢ ح ٣.

خلافاً للحلّى، فخصّ الشاه بما إذا لم يمن، وأوجب البدنه مع الإيماء (١).

و يمكن الاستدلال له بأنه أفحش من النظر، وفيه بدنه، فهو أولى بها، فليحمل الصحيحان على ما إذا لم يمن، كما هو الغالب في المسّ و لو بشهوه.

مضافاً إلى الصحيح المتقدم الموجب للبدنه فيمن ينزل امرأته بشهوه حتى ينزل، كالنظر بشهوه فيمنى المذكور فيه أيضاً.  
و الخبر المتقدم ضعيف.

و هو قوى متين، لولا- جبر ضعف الخبر بالشهوه العظيمه التي تكاد تبلغ الإجماع، فيترجح على الصحيحه، مع أن في العمل بالخبر إبقاءً لإطلاق الصحيحين، بل عموم أحدهما الناشئ عن ترك الاستفصال على حاله، فلتطرح الصحيحه، أو تحمل على الاستحباب، أو الاستمناء، و هو الوجه، و ربما يشعر به قوله: « ينزلها حتى ينزل » فتدبر.

و لو قبلها بشهوه كان عليه جزور للصحيح المتقدم المتضمن لقوله: قلت: فإن قبل؟ قال: « هذا أشدّ ينحر بدنه » و سياقه ظاهر في التقييل بشهوه، مضافاً إلى أنه الغالب المنصرف إليه الإطلاق.

مضافاً إلى الحسن: « إن قبيل امرأته على غير شهوه و هو محرم فعليه دم شاه، و إن قبيل امرأته على شهوه فأنزل فعليه جزور و ليستغفر » (٢).

و به يقيد الصحيح على تقدير ثبوت إطلاقه.

لكن ظاهره اشتراط الإنزال في الجزور، كما عليه الحلّى و الديلمي

ص: ٤٢٥

١- السرائر ٥٥٢: ١.

٢- تقدم مصدره في ص: ٣٥١١ الهامش (٤).

و ابن زهره و غيرهم (١).

و لكن الأكثر لم يشترطوه؛ و لعلّه للخبر: في رجل قبل امرأته و هو محرم: « عليه بدنه و إن لم ينزل » (٢).

و إطلاقه ينزل على التقييل بشهوه لما مرّ، و هو صريح في لزوم البدنه مع عدم الإيماء، و الحسنه ظاهره في اشتراطه بالمفهوم الضعيف، و اللازم دفع الظاهر بالنص، و ضعف السند لعلّه مجبور بعمل الأكثر، مع أن ضعفه بسهل و هو سهل، و بالبطائى و قد ادعى الشيخ إجماع الطائفه على العمل بخبره (٣).

هذا إن قبلها بشهوه، و إن قبلها بغير شهوه فشاء؛ للحسنه المتقدمه السالمه عما يصلح للمعارضه، سوى إطلاق الصحيح و غيره، و قد مرّ اختصاصه بحكم السياق و غيره بالتقييل بشهوه.

فتلخص مما اخترناه في المسأله و استفدناه من الجمع بين أخبارها أنه لو قبلها بغير شهوه فشاء مطلقاً، و بشهوه جزور كذلك، أمني أولاً، وفاقاً للنهايه و المبسوط و الشرائع و القواعد و التحرير و الدروس (٤)، و فيه التصريح بالتعميم للإيماء و عدمه في لزوم البدنه.

و في المسأله أقوال أخر، منها: لزوم البدنه مطلقاً، كما عن الصدوق

ص: ٤٢٦

١- الحلى في السرائر ٥٥٢:١، الديلمى فى المراسم: ١١٩، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٦؛ و انظر المختلف: ٢٨٤.

٢- الكافى ٣٣٧٦/٤، التهذيب ٥: ٣٢٧/١١٢٣، الوسائل ١٣: ١٣٩، أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٨ ح ٤.

٣- عدّه الأصول ٣٨١:١.

٤- النهايه: ٢٣٢، المبسوط ٣٣٨:١، الشرائع ٢٩٥:١، القواعد ٩٩:١، التحرير ١٢٠:١، الدروس ٣٧١:١.

و المفيد و المرتضى (١)؛ و إذا أنزل إما مطلقاً، كما عن الديلمي (٢)؛ أو إذا كان بشهوه، كما عن ابن سعيد (٣).

و آخر لزوم الشاه كذلك عن الفقيه (٤).

و قولٌ للحلّي قريب مما اخترناه، لكن مشروطاً في البدنه زياده على الشهوه الإمناء كما مضى.

و كذا لو أمني عن ملاحظه فعليه جزور، و كذا على المرأه إن طاوعت كما في التهذيب و غيره (٥)؛ للصحيح: عن الرجل يعبث بامرأته حتى يمني و هو محرم من غير جماع، أو يفعل ذلك في شهر رمضان، فقال: «عليهما جميعاً الكفاراه مثل ما على الذى يجامع» (٦) و مقتضاه وجوب البدنه؛ لأنها الواجب بالجماع.

و لو كان الإمناء عن تسمع على مجامع، أو استماع إلى كلام امرأه أو وصفها من غير نظر إليها لم يلزمه شيء من الكفاراه بلا خلاف أجده، و لا حكي إلا عن الحلبي في الإصغاء إليها مع الإمناء فقال:

عليه شاه (٧). و لم أعرف مستنده، و يدفعه الأصل، و هو الحججه فى المسأله، مضافاً إلى المعبره

ص: ٤٢٧

- 
- ١- الصدوق فى المقنع: ٧٦، المفيد فى المقنعه: ٤٣٤، المرتضى فى جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٧٠.
  - ٢- المراسم: ١١٩.
  - ٣- الجامع للشرائع: ١٩٤.
  - ٤- الفقيه ٢: ٢١٣.
  - ٥- التهذيب ٥: ٣٢٧؛ و انظر كشف اللثام ١: ٤٠٧.
  - ٦- الكافي ٤: ٣٧٦/٥، التهذيب ٥: ٣٢٧/١١٢٤، الوسائل ١٣: ١٣١ أبواب كفارات الاستمتاع ب ١٤ ح ١.
  - ٧- الكافي فى الفقه: ٢٠٣.

منها الموثق: في محرم استمع على رجل يجامع أهله فأمنى، قال:

« ليس عليه شيء » (١) ونحوه آخر مرسل (٢).

و في ثالث كالصحيح: في المحرم تنعت له المرأة الجميله الخلقه فيمنى، قال: « ليس عليه شيء » (٣).

و احترز بقوله « من غير نظر » عما لو نظر فعليه الكفاره، و لا إشكال فيه إذا كان النظر إليها، أما إذا كان النظر إلى المجمع خاصه فالظاهر العدم، و كذا إذا نظر إلى المتجمعين و هما ذكران أو ذكر و بهيمه؛ للأصل.

و إطلاق المتن و نحوه شرط انتفاء النظر لعل المراد به الاحتراز عن خصوص الأول، بل هو الظاهر.

و استثنى جماعه و منهم شيخنا الشهيد الثاني (٤) معتاد الإماء بذلك، قالوا: فهو من الاستمناء، و قصدوا به إيجاب البدنه فيه كما سبق في بحثه، و قد مرّ ثمه و في غيره ما فيه، فيشكل الحكم بإيجابها هنا، سيما مع إطلاق النص بالعدم و كذا الفتوى، و لكنه أحوط و أولى.

### الثاني الطيب، و يلزم باستعماله شاه

و الثاني: الطيب، و يلزم باستعماله شاه مطلقاً صبغاً بالكسر أى إداماً، أو بالفتح، قيل: و كأنه أولى؛ لإغناء الأكل عن الأول (٥).

و إطلاقاً و بخوراً بفتح الباء و هو ما يبخر به، قيل: و لا يجيء

ص: ٤٢٨

١- التهذيب ٥: ٣٢٨/١١٢٦، الوسائل ١٣: ١٤٢، أبواب كفارات الاستمتاع ب ٢٠ ح ٤.

٢- الكافي ٤: ٣٧٧/١١، الوسائل ١٣: ١٤١، أبواب كفارات الاستمتاع ب ٢٠ ح ٢.

٣- الكافي ٤: ٣٧٧/١٢، الوسائل ١٣: ١٤١، أبواب كفارات الاستمتاع ب ٢٠ ح ١.

٤- المسالك ١: ١٤٥.

٥- كشف اللثام ١: ٤٠٨.

مصدره بهذه الصورة و لو قال « و تبخراً» كان أولى (١).

و أكلاً في الطعام كما هنا، و في الشرائع إجماعاً، كما في المنتهى (٢).

و زيد فيهما و في الإرشاد و القواعد (٣) بعد الاطلاع: ابتداءً و استدامةً.

و في المنتهى لا نعلم فيه خلافاً.

و زيد في التحرير أيضاً: و سواء استعمله لعضو كامل أو بعضه، و سواء مسّت الطعام النار أم لا (٤). و حكى أيضاً عن التذكرة  
بزياده قوله: شمّاً و مسّاً، علّق به بالبدن أو عنقت به الرائحة، و احتقاناً و اكتحالاً و إسعاطاً لا لضروره، و لبساً لثوب مطيب، و افتراشاً له  
بحيث يشم الريح أو يباشر به بدنه و ثياب بدنه، قال:

و لو داس بنعله طيباً فعلق بنعله فإن تعمد ذلك وجبت الفديه (٥).

قيل: و استدل على الجميع بالعمومات، و لم أظفر من الأخبار إلماً بالصحيح: « من أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم ففعل  
ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، و من فعله متعمداً فعليه شاه» (٦).

و ما في قرب الإسناد للحميري من قول الكاظم (عليه السلام) لأخيه علي - (رحمه الله) -

ص: ٤٢٩

١- المسالك ١: ١٤٥.

٢- الشرائع ١: ٢٩٥، المنتهى ٢: ٨١٣.

٣- الإرشاد ١: ٣٢٣، القواعد ١: ٩٩.

٤- التحرير ١: ١١٣.

٥- حكاة عنه في كشف اللثام ١: ٤٠٨، و هو في التذكرة ٣٣٤، ٣٣٣: ١.

٦- التهذيب ٥: ٣٦٩/١٢٨٧، الوسائل ١٣: ١٥٧، أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ١.

« لكل شيء خرجت من حجك فعليك دم تهريقه حيث شئت » (١).

و الصحيح في الفقيه: « من أكل زعفراناً متعمداً أو طعاماً فيه طيب فعليه دم، فإن كان ناسياً فلا شيء عليه و يستغفر الله و يتوب إليه » (٢).

و الصحيح المقطوع: في محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج، فقال: « إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، و إن كان تعمداً فعليه دم شاه يهريقه » (٣).

و أرسل المفيد عن الصادق (عليه السلام): « كفاره مسّ الطيب للمحرم أن يستغفر الله تعالى » (٤) و لم يذكر له في باب الكفارات و لا في باب الكفاره عن خطأ المحرم كفاره إلا ما ذكره من أنه إن أكل طعاماً لا يحل له متعمداً فعليه دم شاه.

و نحوه ابن حمزه، و لم يذكر له سلار كفاره، و لا السيد في الجمل، و لكنه قال أخيراً: فأما إذا اختلف النوع كالطيب و اللبس فالكفاره واجبه على كل نوع منه. و لا ابن سعيد إلا قوله: روى فيمن داوى قرحة له بدهن بنفسج بجهاله طعام مسكين، و قوله في الدهن الطيب مختاراً دم.

و في الصحيح و المرسل: « لا يمس المحرم شيئاً من الطيب و لا الريحان و لا يتلذذ به و لا بريح طيبه، فمن ابتلى بشيء من ذلك فليصدق

ص: ٤٣٠

- ١- قرب الإسناد: /٢٣٧: ٩٢٨، الوسائل ١٣: ١٥٨ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ٥.
- ٢- الفقيه ٢: /٢٢٣: ١٠٤٦، الوسائل ١٣: ١٥٠ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٤ ح ١.
- ٣- التهذيب ٥: /٣٠٤: ١٠٣٨، الوسائل ١٣: ١٥١ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٤ ح ٥.
- ٤- المقنعه: ٤٤٦، الوسائل ١٣: ١٥٣ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٤ ح ٩.



بقدر ما صنع قدر شبعه» (١).

و فى الصحيح: «و اتق قتل الدواب كلها، و لا- تمس شيئاً من الطيب و لا- من الدهن فى إحرامك، و اتق الطيب فى زادك، و أمسك على أنفك من الريح الطيبة، و لا تمسك من الريح المنتنه، فإنه لا ينبغى أن يتلذذ بريح طيبة، فمن ابتلى بشيء من ذلك فعليه غسله و ليتصدق بقدر ما صنع» (٢).

و فى الخبر: قلت له: أكلت خبيصاً فيه زعفران حتى شبع، قال:

«إذا فرغت من مناسك و أردت الخروج من مكة فاشتر تمرأ ثم تصدق به يكون كفاره لما أكلت و لما دخل عليك فى إحرامك ممّا لا تعلم» (٣).

و اقتصر فى المقنع على الإفتاء بمضمونيهما مع الصحيح الوارد فىمن أكل ما لا ينبغى أكله متعمداً فعليه دم، و قد تقدم (٤)، و حملت هذه الأخبار [فى المنتهى] على السهو أو الضروره، و أيدها بقوله (عليه السلام): «فمن ابتلى بشيء من ذلك» إلى آخره (٥).

أقول: و فى المختلف بعد نقل ذلك عن المقنع: فإن قصد بالأول يعنى به مضمون الخبر غير الصحيح النسيان، و الصدقه بدرهم استحباباً كما هو المشهور فهو حق، و إن قصد العمد فهو فى مقام المنع، و يجب

ص: ٤٣١

١- الكافى ٤/٣٥٣:٢، الوسائل ١٣:١٥٢ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٤ ح ٦. و فى المصدرين: قدر سعتة.

٢- التهذيب ٥/٢٩٧:١٠٠٦، الإستبصار ٢/١٧٨:٥٩٠، الوسائل ١٢:٤٤٤ أبواب تروك الإحرام ب ١٨ ح ٩.

٣- التهذيب ٥/٢٩٨:١٠٠٨، الإستبصار ٢/١٧٨:٥٩٢، الوسائل ١٣:١٤٩ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٣ ح ١.

٤- فى ص: ٣٥١٥.

٥- كشف اللثام ١:٤٠٨.

عليه شاه علي ما هو متفق عليه بين الأصحاب (١).

و عن الخلاف: لا- خلاف في أن في الدهن الطيب الفديه على أي وجه استعمله، و أن ما عدا المسك و العنبر و الكافور و الزعفران و الورد و العود لا كفاره فيه عندنا؛ للإجماع، و الأخبار، و أصل البراءة، و أن في أكل طعام فيه طيب الفديه على جميع الأحوال، إلى آخر ما نقل عنه (٢).

و عن الحلبي في شَم المسك و العنبر و الزعفران و الورد و أكل طعام فيه شيء منها دم شاه، و فيما عدا ذلك من الطيب الإثم دون الكفاره (٣).

و عن النزّه: إذا استعمل المحرم المسك أو العنبر أو العود أو الكافور أو الزعفران مختاراً و جب عليه شاه، و لم أقف في التهذيب على خبر يتضمن وجوب الشاه في استعمال الكافور، و المعتمد في ذلك على عمل أصحابنا (٤). انتهى.

و المقصود من التطويل بنقل هذه الكلمات و الأقوال أن العمده في إثبات كفاره الطيب في جميع الأحوال (٥) الإجماع المنقول في ظاهر الخلاف و صريح المنتهى و ظاهر غيرهما (٦)، و أنه لا- يظهر من فتاوى القوم ما يخالفه، عدا سكوت بعضهم عنها مطلقاً، أو في الجملة، و فتوى الصدوق بما عرفته، و قد عرفت الكلام فيها، مع أنه على تقدير ظهور مخالفته فقوله

ص: ٤٣٢

١- المختلف: ٢٨٧.

٢- الخلاف ٣٠٣: ٢.

٣- الكافي في الفقه: ٢٠٤.

٤- نزّه الناظر: ٦٢.

٥- في «ح» و «ك»: الأقوال.

٦- الخلاف ٣٠٢: ٢، المنتهى ٧٨٧: ٢؛ و انظر مجمع الفوائد ٣١: ٧، و المدارك ٤٣٠: ٨.

مضعّف بالإجماعات المنقوله و الأخبار الصحيحه، و أما السكوت عنها فعدم دلالتة على المخالفه أظهر من أن يخفى.

قيل: ولما حرمت الاستدामه و أوجبت الكفاره كالابتداء فإن كان عليه أو على ثوبه طيب و سها عن إزالته إلى أن أحرم، أو وقع عليه و هو محرم، أو سها فتطّيب و جبت إزالته بنفسه أو بغيره، و لا- كفاره عليه بغسله بيده، لأنه بذلك تارك للطيب، و لا متطّيب، كالماشى فى الأرض المغصوبه للخروج عنها، و لقول النبى (صلى الله عليه و آله) لمن رأى عليه طيباً: «اغسل عنك الطيب» (1) و يستحب الاستعانه فيه بحلال، كما فى التذكره و المنتهى و المبسوط (2).

و لا بأس بخلوق الكعبه و إن مازجه الزعفران بلا خلاف أجده، بل عن الخلاف و المنتهى (3) الإجماع عليه؛ للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره.

ففى الصحيح: عن خلوق الكعبه و خلوق القبر يكون فى ثوب الإحرام، قال: «لا بأس به، هما طهوران» (4).

وفيه: المحرم يصيب ثيابه الزعفران من الكعبه و خلوق القبر يكون فى ثوب الإحرام، فقال: «لا بأس بهما، هما طهوران» (5).

ص: ٤٣٣

١- مسند أحمد ٤: ٢٢٤، صحيح البخارى ٢: ١٦٧.

٢- كشف اللثام ١: ٤٠٨.

٣- الخلاف ٢: ٣٠٦، المنتهى ٢: ٨١٣.

٤- الفقيه ٢: ٢١٧/٩٩٣، التهذيب ٥: ٢٩٩/١٠١٦، الوسائل ١٢: ٤٤٩ أبواب تروك الإحرام ب ٢١ ح ٣.

٥- لم نعثر على روايه بهذا المضمون، و الموجود هو صحيح يعقوب بن شعيب: قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): المحرم يصيب ثيابه الزعفران من الكعبه، قال: «لا يضرّه و لا يغسله». و لعلّه سهو من قلمه الشريف.

و نحوه الموثق، من غير زياده خلوق القبر، و زياده: «فلا تتقه أن يصيبك» (١).

و ظاهرهما عدم البأس بزعران الكعبه مطلقاً، كما أفتى به جماعه و منهم الشيخ فى التهذيب و النهايه (٢)، و الحلّى فى السرائر (٣)، و الفاضل فى التحرير و المنتهى و التذكرة (٤).

و ظاهر الصحيحين عدم البأس بخلوق القبر أيضاً، كما عن ابن سعيد (٥)، و تبعه جماعه ممن تأخر عنه (٦)، قالوا: و الظاهر أن المراد به قبر النبى (صلّى الله عليه و آله). و لا بأس به و لا بسابقه إن تمّ دلالة الروايات من أصلها على رفع المنع عن الخلق من حيث كونه طيباً، و لكن لا يخلو عن مناقشه، بل ظاهر التعليل فيها بأنه طهور ربما يفيد أن رفع المنع إنما هو من حيث احتمال النجاسه باحتمال حصولها فيه بمساوره الخاصه و العامه ممن لا يتورع النجاسه، و على هذا فلا دخل لها بمفروض المسأله، و لقد تنبه لذلك فى الذخيره، إلا أنه جبرها بفهم الأصحاب فقال: لكن فهم الأصحاب و اتفاقهم يكفى مثنونه هذه المناقشه (٧). انتهى. و هو حسن.

قيل: و الخلق كما فى المغرب و المعرب ضرب من الطيب مائع فيه

ص: ٤٣٤

- ١- الفقيه ٢: ٢١٧/٩٩٤، الوسائل ١٢: ٤٤٩، أبواب تروك الإحرام ب ٢١ ح ٤.
- ٢- التهذيب ٥: ٢٩٩، النهايه: ٢١٧.
- ٣- السرائر ١: ٥٤٣.
- ٤- التحرير ١: ١٢٠، المنتهى ٢: ٨١٣، التذكرة: ٣٥٣.
- ٥- الجامع للشرائع: ١٨٦.
- ٦- منهم: العلامه فى المنتهى ٢: ٧٨٥، و صاحب الحدائق ١٥: ٤٢٠.
- ٧- الذخيره: ٥٩١.

صفرة؛ و قال الجزرى فى نهايته: طيب معروف مركب من الزعفران و غيره من أنواع الطيب و يغلب عليه الحمرة و الصفرة؛ و قال ابن جزله المتطيب فى منهاجه: إن صنعته زعفران ثلاثه دراهم، و قصب الذريره خمسه دراهم، اشنه درهماً، قَرْنُفْل و قِرْفَه عن كل واحد درهم يدق ناعماً و ينخل و يعجن بماء ورد و دهن ورد حتى يصير كالرھشى فى قوامه، و الرھشى هو السمسم المطحون قبل أن يعصر و يستخرج دهنه.

و أجاز فى التذکره و المنتهى الجلوس عند الكعبه و هى تجمر، حملاً على الخلق.

و فى الدروس عن الشيخ: لو دخل الكعبه و هى تجمر أو تطيب لم يكره له الشم. و الذى ظفرت به حکايتہ له فى الخلاف عن الشافعى، و أجاد فى المسالك حيث حرم غير الخلق إذا طيبت به الكعبه بالتجمير أو غيره؛ اقتصاراً على المنصوص، قال: لكن لا يحرم عليه الجلوس فيها و عندها حينئذ، و إنما يحرم الشم، و لا. كذلك الجلوس فى سوق العطارين و عند المتطيب فإنه يحرم. انتهى.

و قيل فى الاحتجاج لجواز شم ما يجمر به الكعبه، إنه ورد فى الصحيح نفى البأس عن الرائحة الطيبه بين الصفا و المروه و أن لا يمسك أنفه منها (1)، فرائحه الكعبه أولى.

قلت: و يمكن إدخال جميع ذلك فى الشم اضطراراً، و هو جائز اتفاقاً؛ لانتفاء العسر و الحرج فى الدين، و خصوص الصحيح الوارد فى

ص: ٤٣٥

---

١- التهذيب ٥: ٣٠٠/١٨١٠، الإستبصار ٢: ١٨٠/٥٩٩، الوسائل ١٢: ٤٤٨ أبواب تروك الإحرام ب ٢٠ ح ١.

السعوط (١)، لكن يأتي أن عليه الفديه في الدهن الطيب (٢).

انتهى كلام القائل إلى هنا، وإنما ذكرناه بطوله لتضمنه تحقيق الخلق في المسألة، وتحقيق ما هو الحق من الحكم، وذكر الأقوال فيما يتفرع عليها و يناسبها.

و لكن الأقرب جواز شم طيب الكعبه مطلقاً؛ لفحوى الخطاب الذى مضى، و منه يظهر ما فى دليل المسالك من لزوم الاقتصار على المنصوص، فإن هذا أيضاً منصوص، إذ لا يشترط فى النص الدلاله الصريحه بنحو من التضمن أو المطابقه، بل يكفى الدلاله الالتزاميه، سيما نحو الأولويه التى لا خلاف فى حجيتها و لا شبهه.

### الثالث القلم، و فى كل ظفر مدّ من طعام

و الثالث: القلم، و فى قلم كلّ ظفر مدّ من طعام إلى أن يبلغ عشره بلا خلاف، إلّا من الحلبي فكف إلى أن يبلغ خمسه فصاع (٣)، و من الإسكافى ففى كل ظفر مدّ أو قيمته إلى أن يبلغ خمسه قدم شاه (٤)، و هما نادران، بل على خلافهما الإجماع عن الخلاف و الغنيه و المنتهى (٥).

للمعتبره، و منها الموثق بل الصحيح كما قيل (٦): عن رجل قصّ ظفراً من أظافيره و هو محرم، قال: « عليه فى كل ظفر مدّ من طعام حتى يبلغ

ص: ٤٣٦

- ١- الفقيه ٢/٢٢٤: ١٠٥٤، التهذيب ٥/٢٩٨: ١٠١٢، الإستبصار ٢/١٧٩: ٥٩٥، الوسائل ١٢: ٤٤٧ أبواب تروك الإحرام ب ١٩ ح ١.
- ٢- كشف اللثام ١: ٣٢٥.
- ٣- الكافى فى الفقه: ٢٠٤.
- ٤- نقله عنه فى المختلف: ٢٨٥.
- ٥- الخلاف ٢: ٣٠٩، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧، المنتهى ٢: ٨١٧.
- ٦- قاله المجلسى فى ملاذ الأخير ٨: ٢٥١، و صاحب الحدائق ١٥: ٥٤٠.

عشره، فإن قلم أصابع يديه كلُّها فعليه دم شاه» [قلت]: فإن قلم أظافر يديه ورجليه جميعاً، فقال: «إن كان فعل ذلك في مجلس واحد فعليه دم، وإن كان فعله متفرقاً في مجلسين فعليه دمان» (١).

لكن في نسخه اخرى بدل «مد من طعام» قيمته، و لعله لهذا خير الإسكافي بينهما.

إلا أن النسخة الأولى أرجح؛ للشهره و الإجماعات المنقوله، مضافاً إلى الاحتياط و لزوم الأخذ بالمتيقن، و الموافقه للخبر المنجبر ضعفه بالعمل: عن محرم قلم أظافيره، قال: «عليه مد في كل إصبع، فإن هو قلم أظافيره عشرتها فإن عليه دم شاه» (٢).

و لا- يعارضهما الصحيح: عن محرم يقلم أظفاره أو ينكسر بعضها فيؤذيه، قال: «لا يقص منها شيئاً إن استطاع، فإن كانت تؤذيه فليقصها و ليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام» (٣).

و الصحيح: في المحرم ينسى فيقلم ظفراً من أظافيره، قال: «يتصدق بكف من الطعام» قلت: فائنين، قال: «كفين» قلت: فتلاته، قال: «ثلاث أكف، كل ظفر كف حتى يصير خمسه، فإذا قلم خمسه فعليه دم واحد،

ص: ٤٣٧

---

١- الفقيه ٢٢٧/٢: ١٠٧٥، التهذيب ٥/٣٣٢: ١١٤١، الإستبصار ٢/١٩٤: ٦٥١، الوسائل ١٣: ١٦٢ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٢ ح ١؛ بتفاوت يسير. و ما بين المعقوفين أضفناه من المصادر.

٢- التهذيب ٥/٣٣٢: ١١٤٢، الإستبصار ٢/١٩٤: ٦٥٢، الوسائل ١٣: ١٦٢ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٢ ح ٢.

٣- الكافي ٤/٣٦٠: ١٠٧٧، التهذيب ٥/٣١٤: ١٠٨٣، الوسائل ١٣: ١٦٣ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٢ ح ٤.

خمسه كان أو عشره أو ما كان» (١).

و المرسل: في محرم قلم ظفراً، قال: «يتصدق بكف من طعام» قلت: ظفرين، قال: «كفين» قلت: ثلاثه، قال: «ثلاث أكف» قلت: أربعة، قال: «أربع أكف» قلت: خمسه، قال: «عليه دم يهريقه، فإن قص عشره أو أكثر من ذلك فليس عليه إلا دم يهريقه» (٢).

لشدوذاها؛ و عدم قائل بها حتى الحلبي و الإسكافي و إن تضمّنت ما ربما يوهم الموافقه لهما لشمول إطلاق الروايه الأولى قلم الأظافر كلّها، و هو موجب للدم إجماعاً، و تقييدها بما إذا لم يبلغ العشره أو الخمسه و إن أمكن إلا أنه ليس بأولى من التقييد بحال الضروره كما هو صريح موردها.

و تصريح الثانيه بثبوت ذلك مع النسيان، و هو خلاف الاتفاق فتوى و نصاً على أنه لا شيء على الناسى مطلقاً، فليحمل على الاستحباب جمعاً.

و مع ذلك فما فيها و فى الأخيره مع إرسالها من التفصيل بكف من طعام لكل ظفر إلى أن يبلغ خمسه فدم لم يقل به الحلبي و لا- الإسكافي؛ لإيجاب الأول فى الخمسه الصاع من الطعام، لا الدم، فلا ينفعه ما فيهما من الكف لكل ظفر إلى الخمسه، و إيجاب الثانى المدّ من الطعام لكل ظفر إلى الخمسه، فلا ينفعه ما فيهما من الدم للخمسه، مع أن إيجابه لها يحتمل الورود مورد التقيه كما ذكره بعض الأجله، قال: لأنه مذهب أبى حنيفه (٣).

و من هنا يتوجه ما ذكره جماعه (٤) من أن مستندهما غير واضح فى

ص: ٤٣٨

١- التهذيب ٥: ٣٣٢/١١٤٣، الإستبصار ٢: ١٩٤/٦٥٣، الوسائل ١٣: ١٦٣، أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٢ ح ٣.

٢- الكافي ٤: ٣٦٠/٤، الوسائل ١٣: ١٦٤، أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٢ ح ٥.

٣- الحدائق ١٥: ٥٤٣.

٤- منهم: صاحب المدارك ٨: ٤٣٥، و الفيض الكاشانى فى المفاتيح ١: ٣٤٠.



المسأله، و هو كذلك كما عرفته، و خصوصاً الصاع فى قول الحلبي للخمسه، فإن أخبار المسأله خاليه عنه بالكلية.

قيل: و قد يكون أراد بالصاع صاع النبي (صلى الله عليه و آله) الذى هو خمسه أمداد (١). أقول: فيوافق المختار فى المسأله، مستنداً إلى الأخبار المتقدمه.

و يستفاد منها أن فى قلم أظفار يديه و رجله شاه إذا كان فى مجلس واحد و أنه لو كان كل واحد منهما أى من قلم أظفار يديه و قلم أظفار رجله فى مجلس غير مجلس الآخر ف عليه دمان لكل مجلس دم.

و لا- خلاف فيهما ظاهراً، بل عن الكتب المتقدمه الإجماع على لزوم الشاه فى قلم أظفار اليدين (٢)، و ما مرّ فى الأخبار مما تعارض ذلك شاذّ.

و إنما يجب الدم أو الدمان بتقليم أصابع اليدين أو الرجلين إذا لم يتخلل التكفير عن السابق قبل البلوغ إلى حدّ يوجب الشاه؛ لأنه المتبادر المتيقن من إطلاق الفتوى و النص، و إلاّ تعدّد المدّ خاصه بحسب تعدد الأصابع.

و لو كفر بشاه لليدين أو الرجلين ثم أكمل الباقي فى المجلس و جب عليه شاه أخرى، و إلّا لم يخلو الباقي عن الكفاره مع تحريمه، و هو باطل قطعاً.

و لا- ينافيه إطلاق النص و الفتوى؛ إذ المتبادر عدم تخلل التكفير، و وقوعه بعد قلم أظفار اليدين و الرجلين معاً فى المجلس الواحد، فتأمل.

ص: ٤٣٩

١- كشف اللثام ٤٠٨: ١.

٢- انظر الخلاف ٣١٠: ٢، و الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧، و المنتهى ٨١٧: ٢.

و الظاهر أن بعض الظفر كالكل، وفاقاً لجمع (١).

و لو قصّه في دفعات مع اتحاد المجلس لم تتعدد الفديه؛ للأصل.

و في التعدد مع الاختلاف نظر.

و لو أفتاه مفت بالقلم محرماً أو محلاً فقيهاً أولاً على الأقوى، لإطلاق النص و أكثر الفتاوى فأدمى ظفره فعلى المفتى شاه كما في النص (٢) و إن ضعف السند، لأن الأصحاب عملوا به، كما في كلام جمع (٣).

و أما الموثق: إن رجلاً أفتاه أن يقلمها و أن يغتسل و يعيد إحرامه ففعل، قال: «عليه دم» (٤) فيحتمل عود الضمير على المستفتى، و إن عاد على المفتى فإنه مطلق ينبغي تقييده بصوره الإدعاء، خصوصاً و يخالف الأصل.

و ظاهر جماعه اعتبار الاجتهاد في المفتى (٥). و فيه تقييد لإطلاق النص، إلّا أن يدعى تبادر المجتهد منه، دون غيره.

و في تعدّد الشاه بتعدّد المفتى مطلقاً، أو وحدتها موزّعه عليهما كذلك مع الإفتاء دفعه، و إلّا فعلى الأول خاصه، أو جهه، أحوطها الأول،

ص: ٤٤٠

- 
- ١- منهم: العلامة في المنتهى ٢: ٨١٧، و الشهيد الأول في الدروس ١: ٣٨١، و صاحب المدارك ٨: ٤٣٥، و صاحب الحدائق ١٥: ٥٤٧.
  - ٢- التهذيب ٥: ٣٣٣/١١٤٦، الوسائل ١٣: ١٦٤ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٣ ح ١.
  - ٣- منهم الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٤٠٩؛ و انظر الحدائق ١٥: ٥٤٥.
  - ٤- الكافي ٤: ٣٦٠/٦، التهذيب ٥: ٣١٤/١٠٨٢، الوسائل ١٢: ٥٣٨ أبواب تروك الإحرام ب ٧٧ ح ٢.
  - ٥- انظر جامع المقاصد ٣: ٣٥٦، و المسالك ١: ١٤٥.

و أوجهها الثالث، لإطلاق النص في المفتى الأول لدخوله فيه بيقين، بخلاف الثاني، لعدم وضوح دخوله فيه بعد اختصاصه بحكم التبادر بالمفتى الأول. هذا إن قلنا بعدم اعتبار الاجتهاد في المفتى أو كان الأول مجتهداً، و لو انعكس و اعتبرنا الاجتهاد فيه انعكس الأمر، فتجب الشاه على الثاني، دون الأول.

### الرابع لبس المخيط يلزم به دم

و الرابع: لبس المخيط يلزم به دم مطلقاً و لو اضطر إليه بالإجماع و النصوص (١)، و ينتفى التحريم في حق المضطر خاصة، بل قد يجب.

قيل: و استثنى السراويل في الخلاف و المنتهى و التذكرة، فنفي الفديه فيه عند الضرورة، و استدل له الشيخ بأصل البراءة مع خلو الأخبار و الفتاوى عن ذكر فدائه، و فيه أنه روى في التهذيب في الصحيح: «من نتف إبطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم، ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، و من فعله متعمداً فعليه دم شاه» (٢) إلا أن يقول: إنه عند الضرورة ينبغي له لبسه، و يضعفه قوله: «ففعل ذلك ناسياً». و في الصحيح: عن المحرم يحتاج إلى ضروب من الثياب يلبسها، فقال (عليه السلام): «لكل صنف منها فداء» (٣) لكن ظاهر التذكرة الإجماع عليه، فإن تم كان هو الدليل (٤). انتهى. و هو حسن.

ص: ٤٤١

١- انظر الوسائل ١٣: أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨، ٩.

٢- التهذيب ٥: ٣٦٩/١٢٨٧، الوسائل ١٣: ١٥٧، أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ١.

٣- الكافي ٤: ٣٤٨/٢، الفقيه ٢: ٢١٩/١٠٥، التهذيب ٥: ٣٨٤/١٣٤٠، الوسائل ١٣: ١٥٩، أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٩ ح ١.

٤- انظر كشف اللثام ١: ٤٠٧.

قيل: وكذا لو لبس الخفين أو الشمشك كان عليه شاه وإن كان مضطراً لكن ينتفى التحريم في حقه لأن الأصل في تروك الإحرام الفداء إلى أن يظهر السقوط، ولا دليل على سقوطه هنا؛ ولعموم الخبرين المتقدمين (١).

و في الدليلين نظر؛ لعدم دليل على الأصل له، ولا على ثبوته في مطلق المخيط، كما صرح به جمع (٢)؛ والخبران في الثوب، و يمنع عمومهما للخفين و الشمشك.

و عن التهذيب و الخلاف و التذكرة لا فديه إذا اضطر؛ لأصل البراءة؛ و تجوز اللبس في الصحيح (٣) من غير إيجاب فداء (٤).

قيل: وجعلهما ابن حمزه مما فيه الدم المطلق الذي جعله قسيماً للشاه و البقره و البدنه إذا لبسهما مختاراً (٥). و لم أقف له على دليل أيضاً.

و اعلم أن قوله: و لو لبس عدّه ثياب مثلاً- في مكان واحد يتعلق بالسابق، أي و يلزم الدم باللبس اختياراً و اضطراراً مطلقاً و لو لبس عدّه في مكان.

بلا- خلاف إذا كان بلبس واحد و في وقت واحد و إن اختلف أصناف الثياب، إلما من الفاضل في المنتهى فيما إذا اختلف الأصناف، فجعل لكل صنف فداءً (٦)، و تبعه جماعه (٧)؛ للصحيح المتقدم، و لا ريب أنه أحوط

ص: ٤٤٢

١- انظر كشف اللثام ١:٤٠٧.

٢- منهم: الشهيد في الدروس ١:٤٨٥، و صاحب المدارك ٧:٣٢٩، و صاحب الذخيره: ٦٢٢.

٣- التهذيب ٥:٣٨٤/١٣٤١، الوسائل ١٢:٥٠٠ أبواب تروك الإحرام ب ٥١ ح ٢.

٤- انظر كشف اللثام ١:٤٠٧.

٥- انظر كشف اللثام ١:٤٠٧.

٦- المنتهى ٢:٨١٣.

٧- منهم: صاحب المدارك ٨:٤٥٣، و السبزواري في الذخيره: ٦٢٢، و صاحب الحقائق ١٥:٤٣٧.

و إن كان فى تعينه نظر؛ لقوه احتماله كعباره الفاضل الاختصاص بصوره تعدد اللبس، كما هو الغالب، و عبارته المحكيه كالنص فى ذلك.

و محل خلاف إذا تعدد اللبس و تعدد الوقت، فعن الشيخ و جماعه (١)، بل الأ-كثر كما فى المسالك (٢)، تعدد الفداء بتعدد الوقت.

خلافًا للماتن هنا و فى الشرائع (٣)، فجعل المناط فى سقوط الكفاره بلبس المتعدد اتحاد المجلس، فتسقط معه و إن تعدد اللبس و الوقت. و لا-ريب فى ضعفه؛ لعدم وضوح دليل عليه، بل مقتضى النص تعددها بتعدد اللبس، سواء اتحد المجلس أو تعدد، اختلف الملبوس صنفًا أو اتحد، كما نقله فى المسالك عن التذكره و اختاره (٤). و لا فرق فى ذلك بين أن يكون كفر على الأول أم لا، و هو الأقوى، و سيأتى الكلام فى المسأله مره أخرى.

### الخامس حلق الشعر

و الخامس: حلق الشعر و فيه شاه، أو إطعام سته مساكين، لكل مسكين مدان، أو عشره لكل مسكين مدد، أو صيام ثلاثه أيام، مختارًا كان فى الحلق أو مضطراً قيل: شعر الرأس كان أو غيره ياجماع أهل العلم، خلا أهل الظاهر، على ما فى المنتهى و التذكره، لكن من قبل الفاضلين إنما ذكروا حلق الرأس، و على العموم فإما أقلّ مسمى الحلق حلق نحو شعر الإبطين جميعاً كما فى المنتهى، أو نتف الإبطين مستثنى من هذا العموم كما فى الروضه

ص: ٤٤٣

- 
- ١- حكاه عنهم فى المدارك ٨:٤٥٣، و انظر النهايه: ٢٣٤، و الخلاف ٢:٢٩٩، و المهذب ١:٢٢٥، و الوسيله: ١٦٦.
  - ٢- المسالك ١:١٤٦.
  - ٣- الشرائع ١:٢٩٨.
  - ٤- المسالك ١:١٤٦، التذكره ١:٣٥٣.

البهيه، فإن المراد من الحلق هنا و التنف في الإبطين مطلق الإزالة كما في التذكرة و غيرها.

و أما التكفير فللكتاب (١) و السنّه و الإجماع، إلّا في الصدقه، فالأشهر في الروايه و الفتوى أنها على سته مساكين، لكل منهم مدان (٢).

أقول: و هو الأقوى؛ لتعدد الروايه به (٣)، مع صحه بعضها و صراحتها، و في الغنيه نفى الخلاف عنه (٤)، لكنه لم يصرح بمدّ و لا مدّين.

خلافاً للفاضلين في الشرائع و القواعد و غيرهما (٥) فقالوا إطعام عشره لكل مدّاً، وفاقاً لابن حمزه (٦)؛ للخبر (٧).

و فيه ضعف سنداً، و متناً، لتضمّنه ما لا يقول به أحد، و دلالة، لعدم تصريح فيه بالمدّ، و إنما غايته الإشباع و هو أعم منه، و لكنه الغالب، فليحمل عليه، و ضعف السند لعله عندهم مجبور بالشهره، كما حكاها شيخنا في المسالك، فقال: الأول مشيراً إليه هو المشهور، و الثاني و أشار به إلى المختار مروى في الصحيح، و لا يبعد القول بالتخيير (٨).

أقول: كما هو خيره الماتن هنا و الشهيد في الدروس و الشيخ في

ص: ٤٤٤

- ١- البقره: ١٩٦.
- ٢- كشف اللثام ١: ٤٠٩.
- ٣- انظر الوسائل ١٣: ١٦٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٤.
- ٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧.
- ٥- الشرائع ١: ٢٩٦، القواعد ١: ٩٩؛ و انظر المنتهى ٢: ٨١٥، و الدروس ١: ٣٨٢.
- ٦- الوسيله: ١٦٨.
- ٧- التهذيب ٥: ٣٣٣/١١٤٨، الإستبصار ٢: ١٩٥/٦٥٧، الوسائل ١٣: ١٦٦ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٤ ح ٢.
- ٨- المسالك ١: ١٤٥.

التهذيبين و يحيى بن السعيد فى الجامع (١)، و لكنهما لم يذكر المذ، بل الإشباع، لكن المرجع بناءً على ما عرفت من الغالب واحد.

و فى الشهره الجابره نظر، و المنقوله معارضه بالمثل، بل و أكثر، فقد ادعاها على المختار جماعه، منهم زيادهً على من مرّ السيد فى المدارك (٢)، هذا مضافاً إلى التعدد و الصراحه، و لذا احتاط به الفاضل فى المختلف (٣)، و منه يظهر ضعف ما عن النهايه و المبسوط (٤) من الاحتياط بالعشر.

و هنا قول آخر عن الشيخين فى المقنعه و المبسوط و السرائر (٥) من سته أمداد لسته، و لم أعرف مستنده، إلا مرسل الفقيه: «الصدقه على سته مساكين، لكل مسكين صاع من تمر» و روى: «مد من تمر» (٦).

و هو معارض بمثله، بل و أصحّ و أكثر، هذا و المحكى عن المقنعه فى التهذيب: لكل مسكين مدان (٧).

قيل: و اقتصر سلار على قوله: من حلق رأسه من أذى فعليه دم، و فى النزّه: إن التخيير إنما هو لمن حلق رأسه من أذى، و إن حلقه من غير أذى متعمداً و جب عليه شاه من غير تخييره و هو قوى؛ لاختصاص

ص: ٤٤٥

١- الدروس ١:٣٨٢، الاستبصار ٢:١٩٦، التهذيب ٥:٣٣٤، الجامع للشرائع: ١٩٥.

٢- المدارك ٨:٤٣٩.

٣- المختلف: ٢٨٥.

٤- النهايه: ٢٣٣، المبسوط ١:٣٤٩.

٥- المقنعه: ٤٣٤، المبسوط ١:٣٤٩، السرائر ١:٥٥٣.

٦- الفقيه ٢: ٢٢٨/١٠٨٤، ١٠٨٣، الوسائل ١٣:١٦٧ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٤ ح ٤، ٥.

٧- التهذيب ٥:٣٣٣.

نصوصه بذلك، مع الصحيح: « و من نتف إبطه أو قلم أظفاره أو حلق رأسه أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، و من فعله متعمداً فعليه دم شاه» (١) انتهى (٢).

و إلى ما قوّاه مال في المدارك، معللاً بما ذكره، إلا أن فيه: لكن قال في المنتهى: إن التخيير في هذه الكفارة لعذر أو غيره قول علمائنا أجمع (٣).

أقول: و ظاهره الإجماع، فيكفي في التعدى، و يصرف إليه الصحيح الأمر بالشاه مع العمد بحمله على الوجوب المطلق الجامع للوجوب المختير.

### السادس في نتف الإبطين شاه

و في نتف الإبطين معاً و هو السادس شاه، و في أحدهما إطعام ثلاثه مساكين للصحيح في الأول: « إذا نتف الرجل إبطيه بعد الإحرام فعليه دم شاه» (٤).

و للخبر في الثاني: في محرم نتف إبطه، قال: « يطعم ثلاثه مساكين» (٥).

ص: ٤٤٦

١- التهذيب ٥/٣٦٩: ١٢٨٧، الوسائل ١٣: ١٥٧ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ١.

٢- كشف اللثام ١: ٤٠٩.

٣- المدارك ٨: ٤٤٢.

٤- التهذيب ٥/٣٤٠: ١١٧٧، الإستبصار ٢/١٩٩: ٦٧٥، الوسائل ١٣: ١٦١ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١١ ح ١.

٥- التهذيب ٥/٣٤٠: ١١٧٨، الإستبصار ٢/٢٠٠: ٦٧٦، الوسائل ١٣: ١٦١ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١١ ح ٢.



و لا خلاف فيهما أجده، إلّا من بعض المتأخرين في الثاني (١)؛ لضعف الخبر سنداً، و معارضته ببعض الصحاح المتقدمه: «إن من نتف إبطه متعمداً فعليه دم شاه» (٢).

و فيه نظر؛ فإن الضعف منجبر بالعمل، سيّما من نحو ابن زهره و الحلّي (٣) ممن لا يعمل بأخبار الآحاد الصحيحه، فضلاً عن الضعيفه، إلّا بعد احتفافها بالقرائن القطعيه، فيترجح الروايه على الصحيحه، سيّما مع اعتضادها بمفهوم الصحيحه الأولى المشترطه في لزوم الشاه نتف الإبطين معاً، و مقتضاه عدم لزومها بنتف أحدهما.

فلا- وجه لإيجابها له أيضاً إلّا ما في الذخيره من عدم العبره بهذا المفهوم؛ لورود الشرط مورد الغالب، إذ الغالب في نتف الإبط نتفهما معاً (٤). و هو حسن، إلّا أن الغلبه كما تدفع أثر المفهوم كذا تدفع أثر الإطلاق و تمنع رجوعه إلى العموم لغير الغالب.

و لا ريب أن الموجود في الصحيح الموجب للشاه بنتف الإبط ليس إلّا نتف الإبط، و هو و إن كان مطلقاً يصدق على نتف الإبط الواحده، إلّا أنه لَمّا كان الغالب من أفراده كما هو الفرض نتفهما معاً، تعيّن الحمل عليه، دون نتف الإبط الواحده، فلا داعي لإيجاب الشاه فيه من جهه الروايه و لا من غيرها.

و هذا الوجه و إن جرى في الروايه الضعيفه أيضاً فتخالف الإجماع

ص: ٤٤٧

١- كصاحب المدارك ٤٤٢: ٨.

٢- راجع الهامش (١) من نفس الصفحه.

٣- ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧، الحلّي في السرائر ٥٥٤: ١.

٤- الذخيره: ٦٢٣.

و الصحيحين الصريحين في إيجاب الشاه بنتف الإبطين، إلا أنه لا ضير في ذلك بعد الإجماع على لزوم شيء في نتف الإبط الواحده أمّا الإطعام أو الشاه، و لا دليل على الثاني مع مخالفته لأصالة البراءة، فتعين الأول، و يمكن جعل هذا الإجماع قرينه على رجوع الإطلاق في الروايه إلى خصوص غير الغالب تخصيصاً أو تجوّزاً، و هما شائعان، و لا بأس في المصير إليهما بعد تعدّد الحقيقه.

و الحق جماعه بنتف الإبطين حلقهما، و كذا نتف الإبط الواحده (١)، و على هذا فيكون الحكم هنا مستثنى ممّا قدّمنا من أن في إزالة الشعر الشاه أو الإطعام أو الصيام كما قدّمناه.

و الأقرب أن بعض الإبط ليس ككلّه؛ للأصل، و إرشاد الفرق بين الواحده منهما و الاثنتين.

و لو مسّ لحيته أو رأسه فسقط من شعره شيء تصدّق بكفّ من طعام أو كفّ من سويق، كما في الصحيح (٢)، و عليه الأكثر، بل عن ظاهر المنتهى و التذكرة (٣) الإجماع.

و الشيء يعمّ شعره و أكثر.

قيل: و أطلق المرتضى و الديلمي سقوط شيء من شعره بفعله من غير تخصيص بشعر اللحيه و الرأس (٤).

ص: ٤٤٨

- 
- ١- منهم: الشهيد الثاني في الروضه ٢:٣٦١، و صاحب المدارك ٨:٤٤٠، و السبزواري في الكفايه: ٦٠.
  - ٢- الكافي ٤:٣٦١، الفقيه ٢:٢٢٩، ١٠٨٩، التهذيب ٥:٣٣٨، ١١٧١، الإستبصار ٢:١٩٨، ٦٦٩، الوسائل ١٣:١٧١ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٦ ح ٥.
  - ٣- المنتهى ٢:٨١٦، التذكرة ١:٣٥٤.
  - ٤- كشف اللثام ١:٤٠٩.

أقول: وهذا الوجه لعموم بعض ما سيأتي من الصحيح.

و في النهايه و المبسوط (١): كَفَّ أو كَفَّان؛ للخبر: إذا مسَّ لحيته فوقع منها شعر، قال: «يطعم كفًّا من طعام أو كفين» (٢).

و في الوسيله و المهذب (٣): كَفَّان أخذاً بالأكثر احتياطاً.

و في المقنع: إذا عبث المحرم بلحيته فسقط منها شعره أو ثنتان فعليه أن يتصدق بكف أو كفين من طعام (٤). و هو كما ترى  
يحتمل معنيين.

و في الجامع: صدقه (٥)؛ للصحيح: «يطعم شيئاً» (٦).

و قريب منه آخر: «إن نتف المحرم من شعر لحيته و غيرها شيئاً فعليه أن يطعم مسكيناً في يده» (٧).

و الخبر: سأله أنه مولى بلحيته و هو محرم فتسقط الشعرات، قال:

«إذا فرغت من إحرامك فاشتر بدرهم تمرأ و تصدق به، فإن تمره خير من شعره» (٨).

أقول: و أصح هذه الأقوال هو الأول الذي عليه الأكثر؛ إذ لا دليل على

ص: ٤٤٩

١- النهايه: ٢٣٣، المبسوط ٣٥٠: ١.

٢- التهذيب ٥: ٣٣٨، الإستهبار ٢: ١٩٨/٦٦٧، الوسائل ١٣: ١٧٠ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٦ ح ١، و فيه و في  
التهذيب كما في نسخه «ق»: فوقع منها شعره..

٣- الوسيله: ١٧١، المهذب ٢٢٦: ١.

٤- المقنع: ٧٥.

٥- الجامع: ١٩٤.

٦- الفقيه ٢: ٢٢٩/١٠٨٧، التهذيب ٥: ٣٣٨، الإستهبار ٢: ١٩٨/٦٦٨، الوسائل ١٣: ١٧١ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٦ ح  
٢.

٧- الكافي ٤: ٣٦١/٩، الوسائل ١٣: ١٧٣ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٦ ح ٩.

٨- التهذيب ٥: ٣٤٠/١١٧٦، الإستهبار ٢: ١٩٩/٦٧٤، الوسائل ١٣: ١٧١ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٦ ح ٤.

الأقوال الأخر سوى ما ذكر من الأخبار، وإرجاعها إلى الصحيح ممكن بحمل صحاحها و غيرها المطلقه على المقيد، و ما تضمن منها الكفّين على الاستحباب لتصريحه أيضاً بجواز الكف، و التزام الكفين بعد ذلك لا- وجه له، إلما احتمال كون الترييد من الراوى فيجمل فيجب الأخذ بالمتيقن، و فيه نظر، لمخالفة الاحتمال الظاهر، مع أن الصحيح المتقدم للأكثر يرفع الإجمال، فلا وجه للاحتياط.

و هنا أخبار أخر داله على أنه لا شيء (١)، لكنها مع ضعفها و شدوذها محموله على نفى المؤاخذه، دون الكفاره.

و لو كان سقوط الشعر بسبب المسّ ل الوضوء للصلاه أو غيرها فلا كفاره واجبه، وفاقاً للأكثر؛ للصحيح: عن المحرم يريد إسباغ الوضوء فيسقط من لحيته الشعره و الشعرتان، فقال: « ليس بشيء ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ [١] » (٢).

و ليس فيه تقييد الوضوء بكونه للصلاه كما في المتن، بل هو مطلق يعمّ الوضوء لها و لغيرها، بل التعليل فيه يقتضى عموم الحكم له و للغسل، كما في الدروس (٣)، تبعاً لجمله من القدماء كالخلاف و المبسوط و الغنيه و السرائر و غيرها (٤). و لا بأس به، بل و لا بالميمم و إزاله النجاسه كما في

ص: ٤٥٠

١- انظر الوسائل ١٣:١٧٢ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٦ ح ٧، ٨.

٢- التهذيب ٥:٣٣٩/١١٧٢، الإستبصار ٢:١٩٨/٦٧٠، الوسائل ١٣:١٧٢ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٦ ح ٦.

٣- الدروس ١:٣٨٢.

٤- الخلاف ٢:٣١٣، المبسوط ١:٣٥٠، الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٥٧٧، السرائر ١:٥٥٤؛ و انظر المهذب ١:٢٢٦.

المسالك وغيره (١).

قيل: وأطلق الصدوق والمرضى والديلمي التكفير من غير استثناء، ونص المفيد على أن من أسبغ الوضوء فسقط شيء من شعره فعليه كف من طعام، ولم يتعرض لغيره، قال: فإن كان الساقط من شعره كثيراً فعليه دم شاه، وكذا قال الديلمي، وكأنهما ألحقاه بالحلقة (٢).

أقول: ولا ريب في ضعفه.

### السابع التظليل سائراً

و السابع: التظليل سائراً وفيه شاه كما هنا وفي الشرائع والقواعد وغيرها (٣)، وعن الكافي والغنيه والمهذب والجامع (٤) لكن في الأولين تظليل المحمل، وأن على المختار لكل يوم شاه، وعلى المضطر لجمله الأيام.

و عن المقنعه و جمل العلم و العمل و المراسم و النهايه و المبسوط و الوسيله و السرائر (٥) دم.

و الأخبار بكل من الدم و الشاه كثيره، و لكن أكثرها تضمن الشاه و هي صحاح (٦)، و بها يقيد الدم المطلق في الصحيح وغيره (٧)، حمل المطلق على

ص: ٤٥١

١- المسالك ١:١٤٥؛ وانظر كشف اللثام ١:٤٠٩.

٢- كشف اللثام ١:٤٠٩.

٣- الشرائع ١:٢٩٦، القواعد ١:١٠٠؛ وانظر كشف اللثام ١:٤١٠.

٤- الكافي في الفقه: ٢٠٤، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧، المهذب ١:٢٢٤، الجامع للشرائع: ١٩٤.

٥- المقنعه: ٤٣٤، جمل العلم و العمل (رسائل السيد المرتضى ٣): ٧٠، المراسم: ١٢١، النهايه: ٢٣٣، المبسوط ١:٣٥٠، الوسيله: ١٦٨، السرائر ١:٥٥٣.

٦- الوسائل ١٣:١٥٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٦ ح ٥، ٦.

٧- الوسائل ١٣:١٥٤ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٦، وص ١٥٦ ب ٧ ح ٢، ١.

المقيد، سيّما و أنها الظاهر منه عند الإطلاق.

و على جميع ذلك يقيد ما أُطلق فيه الفداء كالصّحاح (١)، أو الكفاره كما فى صحيح على بن جعفر: سألت أخى (عليه السلام) أظلل و أنا محرم، فقال:

« نعم و عليك الكفاره » قال: أى الراوى عن على بن جعفر (عليه السلام) فرأيت علىاً أى على بن جعفر كما فهمه الأكثر إذا قدم مكه ينحر بدنه لكفاره الظل (٢).

لكن فعل على بن جعفر ربما يكشف عن فهمه من الكفاره البدنه أو ما يعمّها و غيرها، و حملة جماعه من الأصحاب على الاستحباب (٣).

و الأحوط الشاه؛ للأمر بها فى الصّحاح، مع تفسير الفداء بها فى الصحيح (٤)، و فعل على بن جعفر فضيه فى واقعه لا- حجه فيها، سيّما و أن فعل مثله و كذا فهمه ليس بحجه، سيّما فى مقابله الأخبار المعبره.

ثم الأخبار جملة مختصه بحال الضروره كعبائر جملة من القدماء المحكيه، فلا- يمكن التعديه إلى الاختيار بالإجماع، و لا بالأولويه؛ لما مرّ فى بحث الصيد و قد عرفته.

و ظاهرها عدم تكرر الكفاره بتكرر التظليل فى النسك الواحد من الحج أو العمرة، و به صرّح جماعه (٥).

ص: ٤٥٢

١- انظر الوسائل ١٣:١٥٤ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٦ ح ٧، ٤.

٢- التهذيب ٥: ٣٣٤/١١٥٠، الوسائل ١٣:١٥٤ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٦ ح ٢.

٣- منهم: المحقق الأردبيلى فى مجمع الفائده و البرهان ٧:٤٨، و المحقق السبزوارى فى الذخيره: ٦٢٣، و العلامه المجلسى فى ملاذ الأختيار ٨: ٢٥٦.

٤- الكافى ٤: ٣٥١/٩، التهذيب ٥: ١١/١٠٦٦، الإستبصار ٢: ١٨٧/٦٢٦، الوسائل ١٣:١٥٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٦ ح ٥.

٥- منهم: الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٤٥، و صاحب المدارك ٨: ٤٤٣، و السبزوارى فى الذخيره: ٦٢٣، و المحقق الفيض فى المفاتيح ١: ٣٣٥.

و أصرح منها على ذلك دلالة الصحيح: جعلت فداك إنه يشتد على كشف الظلال في الإحرام لأنى محرور يشتد على حرّ الشمس، فقال:

« ظلل و أرق دماً» فقلت له: دماً أو دميين؟ قال: «للعمره؟» قلت: إنا نحرم فندخل مكة فنحلّ و نحرم بالحج، قال: «فأرق دميين» (١).

و موردها أجمع كما ترى المعذور. و ألحق به جماعه المختار فلم يكرروا عليه بتكرير التظليل فى النسك الواحد الكفاره كالمضطر (٢)، و لا- ريب فيه؛ للأصل، بل مقتضاه عدم لزوم التكفير فى حقه من أصله، لكن ظاهر الأصحاب عدم القول بالفرق بينهما فى ذلك، بل مرّ عن الحلبيين أنهما زادا عليه الكفاره، فجعلوا- عليه لكل يوم شاه (٣)، و لكن لم نجد مستنداً لهما فى ذلك، مع ندرته، كالمحكى عن المقنع من أن لكل يوم مدّاً من طعام (٤)؛ للخبر (٥).

و عن العماني إلحاق التظليل بالحلّق لأذى، فلا يتعين الشاه، بل يتخير بينها و بين أخويها (٦)؛ لآخر (٧).

و فى الخبرين ضعف سنداً و مكافأه لما قدّمناه من الأدله من وجوه

ص: ٤٥٣

- 
- ١- التهذيب ٥: ٣١١/١٠٦٧، الوسائل ١٣: ١٥٦ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٧ ح ١.
  - ٢- منهم: الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٤٥، و السبزوارى فى الذخيره: ٦٢٣، و صاحب الحقائق ١٥: ٤٨٢.
  - ٣- أبو الصلاح فى الكافى: ٢٠٤، ابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٧.
  - ٤- حكاه عنه فى كشف اللثام ١: ٤١٠.
  - ٥- الكافى ٤: ٣٥١/٤، الفقيه ٢: ٢٢٦/١٠٦٢، الوسائل ١٣: ١٥٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٦ ح ٨.
  - ٦- كما نقله عنه فى المختلف: ٢٨٥.
  - ٧- التهذيب ٥: ٣٣٣/١١٤٨، الإستبصار ٢: ١٩٦/٦٥٧، الوسائل ١٣: ١٦٦ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٤ ح ٢.

## الثامن تغطيه الرأس

و كذا يجب شاه فى تغطيه الرأس للرجل و لو بالطين أو الاغتماس يعنى الارتماس فى الماء أو حمل ما يستره كما هنا و فى الشرائع و القواعد و الإرشاد و غيرها (١)، و فى المدارك و الذخير (٢): إنه مقطوع به بين الأصحاب، و فيهما و فى غيرهما عن المنتهى أنه لا خلاف فيه، و نقل عن المبسوط و التذكرة أيضاً (٣)، و فى الغنيه الإجماع صريحاً (٤)؛ و هو الحجة المعتضده بعموم ما مرّ من الصحيح: «من لبس ما لا ينبغى له لبسه متعمداً فعليه شاه» (٥) لشموله للثوب الساتر للرأس، و يلحق به غيره لعدم القائل بالفرق.

و عن الخلاف ما يدل على وجود روايه بذلك، فإنه قال: إذا حمل على أسه مكتلاً أو غيره لزمه الفداء، دليلنا: ما روى فيمن غطى رأسه أن عليه الفديه (٦).

لكن لم نجد الروايه، و به صرح جماعه (٧)، فهى إذاً مرسله، و مع

ص: ٤٥٤

١- الشرائع ٢٩٦:١، القواعد ٩٩:١، الإرشاد ٣٢٣:١؛ و انظر التحرير ١١٤:١.

٢- المدارك ٤٤٤:٨، الذخير: ٦٢٣.

٣- نقله عنهم فى كشف اللثام ٤٠٩:١، و انظر المنتهى ٨١٤:٢، و المبسوط ٣٥١:١، و التذكرة ٣٣٦:١.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٧٧.

٥- التهذيب ٥/٣٦٩:١٢٨٧، الوسائل ١٥٧:١٣ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ١.

٦- الخلاف ٢٩٩:٢.

٧- منهم: صاحب المدارك ٤٤٤:٨، و السبزواري فى الذخير: ٦٢٣، و صاحب الحدائق ٤٩٢:١٥.



ذلك فلا- دلالة فيها على الشاه، فإذا العمده فى الدلاله هو الإجماع كما عرفته فى عبائر الجماعه، مع عدم ظهور مخالف فيه لنا أيضاً بالكلية.

و فى الغنيه ذكر تغطيه رأس الرجل و وجه المرأه جميعاً، و ذكر أن على المختار لكل يوم شاه، مدّعياً الإجماع. و نحوه عن الحلبي (١).

فإن تمّ الإجماع، و إلاّ فالأصل يقتضى العدم، و الظاهر عدم الإجماع على التكرار لكل يوم و إن ادّعاه، إذ لم نره إلاّ فى عبارته، و الحلبي فيما حكى.

و فى الدروس: الأقرب عدم التكرار بتكرار تغطيته، نعم لو فعل ذلك مختاراً تعدّدت، و لا تتعدد بتعدد الغطاء مطلقاً (٢).

و وافقه الشهيد الثانى فى جميع ذلك، إلاّ أنه حكم بعدم التكرار لو اتّحد المجلس (٣).

و لا ريب أن ما ذكره من التكرار أحوط و إن كان فى تعينه نظر؛ للأصل، و فقد الإجماع على ما ذكره و كذا النص، و إلى هذا يميل جمع (٤)، و هذا هو الثامن.

## التاسع الجدل

و التاسع: الجدل، و لا- كفاره فيما دون الثلاث مرّات منه إذا كان فيه صادقاً، و فى الثلاث منه كذلك شاه على المشهور، بل لا يكاد يتحقق فيه خلاف يعتدّ به؛ للصحاح المستفيضه و غيرها من المعتمره

ص: ٤٥٥

١- الكافي فى الفقه: ٢٠٤.

٢- الدروس ٣٧٦: ١.

٣- المسالك ١٤٥: ١.

٤- منهم: الأردبيلي مجمع الفائدة ٧: ٥١، و صاحب المدارك ٨: ٤٤٤، و الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ٤٠٩.

الداله على الحكمين (١)، منطوقاً في أحدهما و مفهوماً في الآخر، لكنها مختلفه في تقييد الثلاث بالمتتابعات في مقام واحد كما في أكثرها، أو إطلاقها و خلّوها عنه كما في الصحيح و غيره.

و مقتضى الأصول في الجمع بينها وجوب حمل مطلقها على مقيدها، كما يميل إليه بعض المتأخرين حاكياً له عن العماني (٢). و لا بأس به إن لم ينعقد الإجماع على خلافه، و لكن الظاهر انعقاده؛ لشذوذ قول العماني و ندوره، مع أن إطلاق كلامه المحكي يعمّ الصادق و الكاذب، و النصوص المزبوره مصرّحه بخلافه و اختصاصه بالأول دون الثاني و إن اختلفت في بيان ما يجب فيه.

فالنصوص المقيده على هذا التقدير لا - قائل بها، و قول العماني لم نجد له دليلاً على إطلاقه، فإذا المتجه ما عليه الأكثر و يتعين القول به.

و أما ما ورد بأن « من جادل و هو صادق فلا شيء عليه » (٣) فمحمول على ما دون الثلاث، حملاً للمطلق على المقيد، مع أنه المتبادر من المطلق.

أو على ما لو اضطر إلى اليمين لإثبات حق أو نفى باطل، ففي الدروس إن الأقرب جوازه و انتفاء الكفاره فيه (٤)، و تبعه جماعه من المتأخرين (٥).

ص: ٤٥٦

١- الوسائل ١٣:١٤٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١.

٢- المدارك ٨:٤٤٦.

٣- التهذيب ٥:٣٣٥/١١٥٦، الإستبصار ٢:١٩٧/٦٦٥، الوسائل ١٣:١٤٧ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٨.

٤- الدروس ١:٣٨٧.

٥- منهم: صاحب المدارك ٨:٤٤٦، و الفيض الكاشاني في المفاتيح ١:٣٤٢، و انظر الذخير: ٦٢٤.

أو على ما إذا كان في طاعة الله تعالى و صلته الرحم ما لم يدأب في ذلك كما عن الإسكافي و الفاضل (١).

و لا دليل يعتد به على شيء من هذين القولين،فيتعين الأول عملاً بإطلاق الأدله و الفتاوى.

ثم إن إطلاقهما بنفى الشيء و الكفاره فيما دون الثلاث يعمّ الدم و غيره حتى الاستغفار،خلافاً للمحكي عن الشيخين و غيرهما (٢)فأوجبوا الاستغفار،قيل:لعموم الكتاب و السنّه (٣).

و هو حسن،لولا ظهور بعض الأخبار بأنه لا جدال بالواحد الصادمه أو بالثنتين:

ففي الصحيح:« إذا حلف بثلاثه أيمان ولاءً في مقام واحد و هو محرم فقد جادل فعليه دم يهريقه و يتصدق به،و إذا حلف يميناً واحده كاذبه فقد جادل و عليه دم يهريقه و يتصدق به» الخبر (٤).و نحوه غيره (٥).

و لكن الاستغفار أحوط إن لم نقل بكونه المتعين،بناءً على أن الظاهر أنه لا خلاف في صدق الجدل بالمره مثلاً حقيقةً،كما هو ظاهر كثير من الأخبار أيضاً،فيتحقق به الذنب و كفارته الاستغفار بلا خلاف.و لا ينافيه إطلاقهم نفي الكفاره فيما دون الثلاث هنا؛ لأن الظاهر أن مرادهم من الكفاره في أمثال المقام ما عدا الاستغفار

ص: ٤٥٧

١- المختلف: ٢٧١ و قد حكاه فيه عن الإسكافي أيضاً.

٢- حكاه عنهم: في كشف اللثام ١: ٤١٠، و انظر المقنعه: ٤٣٥، و النهايه: ٢٣٣، و السرائر ٥٥٣: ١.

٣- كشف اللثام ١: ٤١١.

٤- الكافي ٤: ٣٣٧/٣، الوسائل ١٣: ١٤٦ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٣.

٥- الكافي ٤: ٣٣٨/٤، الوسائل ١٣: ١٤٦ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٤.

و في المرّه من الجدل كذباً شاه، و في المرّتين بقره، و في الثلاث بدنه على الأشهر، بل لا خلاف فيه يعتدّ به يظهر و لا إشكال في الأول؛ لما مرّ من الصحيح و نحوه الموثق و غيره، فإنها صريحه فيه.

و أما الأخيران فيشكل الحكم فيهما؛ لعدم وضوح دليلهما؛ مع أن في الصحيح: «إذا جادل فوق مرّتين فعلى المصيب دم يهريقه شاه، و على المخطئ بقره» (١) و مقتضاه وجوب البقره في الزائد على المرّتين.

و نحوه آخر (٢).

و مال إلى العمل بهما في المدارك فقال: و ينبغي العمل بهما؛ لصحة سندهما و وضوح دلالتهما (٣).

و هو حسن إن وجد القائل بهما، و إلّا فشاذاً يجب طرحهما؛ مع أنه يمكن الاستدلال للمشهور في البقره بما رواه العياشي في تفسيره كما في الوسائل، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال:

« من جادل في الحج فعليه إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع إن كان صادقاً أو كاذباً، فإن عاد مرّتين فعلى الصادق شاه و على الكاذب بقره » الحديث (٤).

و خروج صدره عن الحجية بالإجماع من وجهين لا يوجب خروج

ص: ٤٥٨

١- الكافي ٤/٣٣٧، الفقيه ٢/٢١٢، الوسائل ١٣:١٤٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٢.

٢- التهذيب ٥/٣٣٥، الوسائل ١٣:١٤٧ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٦.

٣- المدارك ٨:٤٤٥.

٤- تفسير العياشي ١/٩٥، الوسائل ١٣:١٤٨ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ١٠ و فيهما: فعليه إطعام سته مساكين.

الباقى عنها كما قرّر فى محله، و هو صريح فى وجوب البقره فى المرتين من الجدل كذباً.

و فى البدنه بالصحيح أو الموثق: « إذا جادل الرجل و هو محرم فكذب متعمداً فعليه جزور» (١).

و هو و إن كان مطلقاً يشمل المره الأولى و الثانيه، لكنهما مخرجتان عنه بالأخبار المتقدمه، فيتعين تقييده بالمره الثالثه، و هو أولى من حملة على الاستحباب كما مرّ غير مره.

هذا، مع تأيد الحكم فيهما، بل فى جملة الأحكام المتقدمه فى الجدل بأقسامه، بالرضوى فيما حكى، و فيه: « و اتق فى إحرامك الكذب [و] اليمين الكاذبه و الصادقه، و هو الجدل الذى نهى الله سبحانه» إلى أن قال: « فإن جادلت مره أو مرتين و أنت صادق فلا شىء عليك، و إن جادلت ثلاثاً و أنت صادق فعليك دم شاه، و إن جادلت مره و أنت كاذب فعليك دم شاه، و إن جادلت مرتين كاذباً فعليك دم بقره، و إن جادلت ثلاثاً و أنت كاذب فعليك بدنه» (٢).

فإذا المشهور فى غايه القوه، و عليه فإنما تجب البقره بالمرتين و البدنه بالثلاث إذا لم يكن كقر عن السابق، فلو كقر عن كل واحده فالشاه، أو اثنتين فالبقره، و الضابط اعتبار العدد السابق ابتداءً أو بعد التكفير، فللمره شاه، و للمرتين بقره، و للثلاث بدنه، و بذلك أيضاً صرح جماعه (٣)، من

ص: ٤٥٩

- 
- ١- التهذيب ٥: ٣٣٥، الوسائل ١٣: ١٤٧ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١ ح ٩.
  - ٢- فقه الرضا ((عليه السلام)): ٢١٧، المستدرک ٩: ٢١٦ أبواب تروك الإحرام ب ٢٣ ح ٥.
  - ٣- منهم: صاحبو المدارك ٨: ٤٤٦، و الذخيره: ٦٢٣، و الحدائق ١٥: ٤٦٩؛ و انظر جامع المقاصد ٣: ٣٥٩، و مجمع الفائده و البرهان ٧: ٥٧.

غير خلاف بينهم أجده.

و اعلم أن ظاهر المتن هنا عدم وجوب الكفاره في غير ما مرّ لقوله:

وقيل: في استعمال الدهن الطيب أى الذى فيه طيب شاه و القائل الشيخ فى النهايه و المبسوط و الخلاف (١)، نافيةً عنه الخلاف كما مرّ فى كفاره الطيب، و السرائر و الفاضل (٢)، مدعيًا عليه فى المنتهى على لزوم الفديه فيه الإجماع، و تبعهم جماعه (٣) من غير خلاف فيه بينهم بل مطلقاً أجده، إلّا من الماتن هنا فى الشرائع (٤) و الكتاب، مع أنه أوجبها فى بحث كفاره الطيب (٥).

و هو الوجه؛ للإجماع المنقول الذى هو العمده فى إيجابها فى الطيب مطلقاً، فإنه شامل لما نحن فيه، بل إجماع الخلاف صريح فيه.

مضافاً إلى تأييده بالصحيح المقطوع: فى محرم كانت به قرحة فداواها بدهن بنفسج، فقال: «إن كان فعله بجهاله فعليه طعام مسكين، و إن كان تعمد فعليه دم شاه يهريقه» (٦).

و إن كان فى الاستدلال به نظر، لأنه مقطوع، لا مضمّر كما قيل - (٧)

ص: ٤٦٠

١- النهايه: ٢٣٥، المبسوط ١: ٣٥٠، الخلاف ٢: ٣٠٣.

٢- السرائر ١: ٥٥٥، الفاضل فى المنتهى ٢: ٧٨٧.

٣- كالشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٤٦، و صاحب المدارك ٨: ٤٣٠، و السبزوارى فى الذخيره: ٦٢١، و الكفايه: ٦٥.

٤- الشرائع ١: ٢٩٧.

٥- الشرائع ١: ٢٩٥، المختصر النافع: ١٠٧.

٦- التهذيب ٥: ٣٠٤/٣٨١، الوسائل ١٣: ١٥١ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٤ ح ٥.

٧- كشف اللثام ١: ٤١٠.

فيجبر بعمل الأكثر، مع أخصيته من المدعى، و اشتماله على وجوب الكفاره على الجاهل مع اتفاق الأصحاب و الأخبار على أنه لا كفاره عليه إلّا في الصيد خاصة كما يأتي، و مضى الإشاره إليه مراراً.

و لا فرق بين استعماله اختياراً و اضطراراً كما عن الأولين، خلافاً للمحكي عن ابن سعيد فإنما أوجب الدم باستعماله اختياراً (١).

و كذا قيل في قلع الضرس يجب فيه شاه، و القائل الشيخ في النهايه و المبسوط و القاضى في المهذب و الحلبي و الجامع كما حكى (٢)، لكن الأخير خصّه بالاختيار؛ للمرسل: محرم قلع ضرسه، فكتب (عليه السلام):

« يهريق دمًا » (٣).

خلافاً لأكثر المتأخرين فردّوه (٤)؛ لضعف السند، و الدلاله باحتمال أن يكون قد أدمى كما هو الغالب، و يكون الدم لأجله.

قيل: و قد قيل في الإدماء شاه، و في الكافي فيه طعام مسكين، و في الغنيه مدّ من طعام، و المعنى واحد (٥).

أقول: و هو الوجه و إن كان الوجوب أحوط، سيّما مع دعوى بعضهم اشتهاره بين الأصحاب (٦).

ص: ٤٤١

١- الجامع للشرائع: ١٩٤.

٢- حكاه عنهم في كشف اللثام ١:٤١٠، و هو في النهايه: ٢٣٥، و المبسوط ١:٣٥٠، و المهذب ١:٢٢٣، الحلبي في الكافي: ٢٠٤، الجامع: ١٩٤.

٣- التهذيب ٥: ٣٨٥/١٣٤٤، الوسائل ١٣: ١٧٥ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٩ ح ١.

٤- منهم: صاحب المدارك ٨: ٤٤٩، و السبزواري في الذخيره: ٦٢٣، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ٤١١، و صاحب الحدائق ١٥: ٥٢٧.

٥- كشف اللثام ١: ٤١١.

٦- المسالك ١: ١٤٦.

## مسائل ثلاث

مسائل ثلاث:

## الأولى فى قلع شجرة الحرم الإثم

الأولى: فى قلع شجرة الحرم الإثم فى جميع أقسامه عدا ما استثنى ممّا مرّ ذكره فى بحث تروك الإحرام على كل من حكمى المستثنى منه و المستثنى.

و الحكم الأول مطلق سواء كان أصلها فى الحرم أو فرعها كما صرّح به جماعة (١)، من غير خلاف بينهم أجده؛ للصحيح: عن شجرة أصلها فى الحرم و فرعها فى الحلّ، قال: «حرم فرعها لمكان أصلها» قال، قلت: فإن أصلها فى الحل و فرعها فى الحرم، قال: «يحرّم أصلها لمكان فرعها» (٢).

و ظاهر المتن هنا و فى الشرائع (٣) أنه لا كفاره فيه أصلاً، كما عن ظاهر الحلّى (٤)، أو تردّده فيها. و هو ضعيف جداً؛ لما ستقف عليه إن شاء الله، مع أن المشهور الذى كاد أن يكون إجماعاً ثبوتها فى الجملة و إن اختلفوا فى بيانها:

فالإسكافى على أنها قيمتها و ثمنها مطلقاً، و اختاره الفاضل فى المختلف (٥)؛ للموثق، و روى فى الفقيه بسند حسن، بل صحيح: عن

ص: ٤٦٢

١- منهم: ابن سعيد فى الجامع: ١٩٥، و العلامة فى التذكرة ١: ٣٤١، و الشهيد الأول فى الدروس ١: ٣٨٩، و الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٤٦.

٢- الكافى ٤: ٢٣١/٤، الفقيه ٢: ١٦٥/٧١٧، التهذيب ٥: ٣٧٩/١٣٢١، الوسائل ١٢: ٥٥٩، أبواب تروك الإحرام ب ٩٠ ح ١.

٣- الشرائع ١: ٢٩٧.

٤- السرائر ١: ٥٥٤.

٥- انظر المختلف: ٢٨٦، و قد حكاه فيه عن الإسكافى.



الرجل يقطع من الأراك الذى بمكه، قال: « عليه ثمنه يتصدق به » (١).

و قريب منه الصحيح المروى فى الفقيه: عن الأراك يكون فى الحرم فأقطعه، قال: « عليك فداؤه » (٢).

و فيه: أن الفداء أعم من الثمن، فلا ينافى القول بوجوب البقره مطلقاً، أو مع الشاه على التفصيل الآتى.

و مع ذلك فمورده كالسابق إنما هو القطع من الأراك الظاهر فى قطع بعض أغصانه، لا قلع أصله الذى هو المتنازع فيه، و لا تلازم بينهما، لمصير الأكثر كما سيظهر إلى الفرق بينهما بإثبات الثمن فى الأول كما فى الخبرين، و البقره أو الشاه فى الثانى، فهذا القول كسابقه ضعيف.

و قيل: فيها أى فى قلعها بقره و القائل: القاضى (٣)، و أطلق، فلم يفصّل بين الصغيره و الكبيره؛ للمرسل: « إذا كان فى دار الرجل شجره من شجر الحرم لم تنزع، فإن أراد نزعها نزعها و كَفَّرَ بذبح بقره يتصدق بلحمها على المساكين » (٤).

و ردّ بضعف السند و متروكيه الظاهر (٥).

و فيه نظر؛ لأنه الإرسال إنما هو بقول الراوى الثقة: « روى أصحابنا »

ص: ٤٤٣

١- الفقيه ٢: ١٦٦/٧٢٠، التهذيب ٥: ٣٨١/١٣٣١، الوسائل ١٣: ١٧٤ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٨ ح ٢.

٢- الفقيه ٢: ١٦٦/٧٢٣، الوسائل ١٣: ١٧٤ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٨ ح ١.

٣- المهذب ١: ٢٢٣.

٤- التهذيب ٥: ٣٨١/١٣٣١، الوسائل ١٣: ١٧٤ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ١٨ ح ٣.

٥- كما فى المدارك ٨: ٤٤٧.

بصيغه الجمع المضاف المفيد للعموم، ومثله يلحق بالصحيح على الصحيح، مع أنه منجبر بشهره العمل به في الجملة، مع نقل الإجماع عليه كما ستعرفه.

و متروكيه الظاهر: الظاهر أنه إنما هو من حيث دلالته على المنع عن قلع الرجل الشجر في داره مع أنه كما سبق من جملة ما استثنى، وقد مرّ الكلام فيه، وأن القدر الثابت منه إنما هو استثناء ما غرسه الإنسان و أنبته، سواء كان في ملكه أو غيره، أو ما نبت في ملكه بعد ملكيته، والخبر هنا ليس نصاً فيهما، فيحتمل التقييد بغيرهما، والعامّ المخصّص والمطلق المقيد حجه في الباقي. فهذا القول متوجه لولا الإجماع المنقول على التفصيل الآتي، المؤيد بغيره.

وقيل: في الصغيره منها شاه، وفي الكبيره بقره وفي الأغصان القيمه.

و القائل: الشيخ و جماعه كما في المدارك و غيره (١)، بل في شرح القواعد للمحقق الثاني و المسالك و الروضه إن عليه الشهره (٢)، و في الخلاف الإجماع عليه (٣).

و لا يخلو عن قوه، للإجماع المنقول، المعتضد بالشهره المتأخره الظاهره، و المطلقه المحكيه في عبارات هؤلاء الأجله.

المؤيد زياده على ذلك بما روى عن ابن عباس أنه قال: «في الدوحه

ص: ٤٤٤

١- المدارك ٨: ٤٤٧؛ و الذخيره: ٦٢٤.

٢- جامع المقاصد ٣: ٣٥٩، المسالك ١: ١٤٦، الروضه ٢: ٣٦٢.

٣- الخلاف ٢: ٤٠٨.

بقره و فى الجزله شاه» (١).

مضافاً إلى الروايه السابقه بالبقره و إن أطلقها، لكنها مقيده بالكبيره، جمعاً بين الأدله.

و أما الأغصان فقد مرّ من الأخبار المعتره ما يدل على أن فيها القيمه، فلا إشكال فى المسأله بحمد الله سبحانه.

و المرجع فى الصغيره و الكبيره إلى العرف و العاده.

و فى المتوسطه و المشكوك فى صغرها و كبرها شاه؛ لأصاله البراءه.

و يحتمل الإلحاق بالكبيره احتياطاً من باب المقدمه، فتأمل (٢).

### الثانيه لو تكرر الوطء تكررت الكفاره

الثانيه: لو تكرر الوطء الموجب للكفاره تكررت مطلقاً الكفاره على الأظهر الأشهر بين الطائفه على الظاهر، المصرّح به فى عبائر جماعه (٣)؛ بل عليه الإجماع فى صريح الانتصار و الغنيه (٤)، و فيهما التصريح بعدم الفرق بين وقوعه فى مجلس واحد أو مجالس متعدده، كقّر عن الأول أم لا؛ و هو الحجه، المؤيده بعموم النصوص الموجبه للكفاره.

مضافاً إلى الشهره العظيمه القريبه من الإجماع؛ لعدم ظهور مخالف عدا الشيخ فى الخلاف و ابن حمزه (٥)، فقيده الأول بما إذا تكرر بعد تخلل

ص: ٤٦٥

١- المغنى و الشرح الكبير ٣: ٣٦٧.

٢- وجهه: أن الاحتياط المزبور يقتضى إيجاب الشاه و البقره معاً، لا البقره خاصه، فتدبر. (منه رحمه الله).

٣- منهم: صاحب المدارك ٨: ٤٥١، و السبزواري فى الذخيره: ٦٢٤، و صاحب الحدائق ١٥: ٥٤٨.

٤- الانتصار: ١٠١، الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٦.

٥- الخلاف ٢: ٣٦٥، ابن حمزه فى الوسيله: ٦٨٨.

التكفير دون غيره، والثاني بما إذا كان غير مفسد للحج و تكرر بدفعات، دون المفسد و المتكرر دفعه، وقواه الفاضل في المختلف (١)؛ و حجتهما غير واضحة، عدا ما في الخلاف لقوله من أن الأصل براءة الذمه.

قيل: يعنى أن النصوص إنما أفادت على المجامع بدنه، و هو أعم من المجامع مره و مرات، و أُريد بأنها أفادت أن الجماع قبل الوقوف يوجب بدنه، و الإتمام، و الحج من قابل، و بين أن الأمور الثلاثة إنما تترتب على الجماع الأول، فالقول بترتب بدنه خاصه على كل جماع دون الباقيين تحكّم. و فيه: أن القائل بتكرر البدنه لا ينفى ترتب الباقيين، لكنه يقول لا يتصور فيهما التكرار، و إلا فهما أيضاً مترتبان على كل جماع كالبدنه، نعم يحتمل البدنه أن تكون مثلهما في أن تكون واحده تترتب على الجماع مره و مرات (٢). انتهى.

و الأجدود الجواب عنه أولاً: بالاجماع المنقول الذى هو فى حكم النص الصحيح، المؤيد بما عرفته، مع أنه فى الخلاف قبل تلك الفتوى أفتى بالتكرار مطلقاً، كما عليه من عداه.

و ثانياً: بأن ما ذكره على تقدير تماميته ينفى التكرار مطلقاً، كُفّر عن الأول أم لا، فالنفصيل بينهما غير متوجه على كل تقدير.

و اعلم أنه يتحقق التكرار بتكرر الإيلاج و النزاع مطلقاً، كما فى عبائر جمع (٣)، و استند بعضهم إلى العرف. و فى إطلاق الصدق العرفى بذلك نظر؛ فإن من كرّر الأمرين بامرأه واحده فى حاله واحده لا يصدق عليه فى

ص: ٤٦٦

١- المختلف: ٢٧٨.

٢- كشف اللثام ١: ٤١١.

٣- منهم: الشهيد الثانى فى المسالك ١: ١٤٦.

العرف أنه جامعها مراراً كثيراً، بل يقال إنه جامعها مرّة، نعم لو تعدد الموطوءه أو الحالات أمكن فيه ذلك.

و لعلّ هذا هو الوجه في نفي ابن حمزه الكفاره عن المتكرر دفعه، و أما نفيه لها عن المفسد للحج فلما مرّ من التأييد في توجيه الخلاف، و مرجعه إلى منع عموم ما يدلّ على وجوب الكفاره لمثله، لاختصاص النصّ المثبت لها فيه بما يترتب عليه الأمور الثلاثة حقيقة، و هي لا تترتب إلّا على الأول منه، فالثاني مثلاً غير داخل فيه.

فهذا القول في غايه المتانته، لولا الإجماعات المنقوله، المعتضده بالشهره العظيمه، إلّا أن شمولها لمثل تكرر الإيلاج و النزع دفعه بالموطوءه الواحده في حاله واحد محمل مناقشه؛ لما مرّ من المنع عن صدق التكرر العرفي الذي يجب صرف الإطلاقات فتوى و نصاً إليه عليه، بل الإطلاقات الموجبه للبدنه و ما بعدها مرّة الغالب فيها الذي ينصرف إليه بحكم العاده و الغلبه تكرر الأمرين فيه مراراً عديده و إن أمكن فرض وقوعهما مره، و مع ذلك حكم فيها بوجوب البدنه مثلاً مرّة، فالوجه عدم تكرر الكفاره في هذه الصوره، لا لمنع الحكم، بل لمنع تكرر الموضوع و السبب عرفاً، فليس فيه مخالفه للإجماعات المزبوره بوجه.

و لو تكرّر اللبس فإن اتّحد المجلس لم يتكرر عند المصنّف مطلقاً، سواء اتّحد الوقت أيضاً أو تعدّد كما مرّ. و فيه نظر، بل الوجه ما مرّ من التكرر بتكرر اللبس، سواء اتّحد المجلس أو تعدّد، اختلف الملبوس صنفاً أو اتّحد، كفر عن الأول أم لا، و وجهه مع إشباع الكلام في المسأله قد مرّ.

و كذا لو تكرر التطيب.

و يتكرر الكفاره فيهما مع اختلاف المجلس و لا مع وحدته عند المصنف.

و يتبدل المجلس بالوقت عند غيره، و هو الوجه كما مرّ، و عن الخلاف نفى الخلاف عنه، حيث ذكر تكرر الكفاره بتكرر اللبس و الطيب إذا فعل ثم صبر ساعه، و هكذا، كُفّر عن الأول أم لا، و استدل بأنه لا خلاف أنه يلزمه بكل لبسه كفاره، فمن ادّعى تداخلها فعليه الدلاله (1).

و اعلم أن الماتن لم يذكر الأسباب الأخر هل بتكرر الكفاره فيها بتكررها أم لا، و هو مما ينبغي تحقيقه في المقام:

و مجمل الكلام فيه بنحو يوافق الأصل و الدليل ما أشار إليه بعض الأعلام فقال: و لو تعددت الأسباب مختلفه كالصيد و الوطاء و الطيب و اللبس تعددت الكفاره اتفاقاً، اتحد الوقت أو اختلف، كُفّر عن السابق أولاً؛ لوجود المقتضى و انتفاء المسقط.

و لو تكرر سبب واحد فإن كان إتلافاً مضمّناً للمثل أو القيمه تعددت بحسبه اتفاقاً؛ لأن المثل إنما يتحقق بذلك، و إلّا فإن لم يفصّل العرف أو الشرع فيه بين مجلس واحد و مجلسين، أو وقت و قتين، مثل الوطاء فإنه يتعدد بتعدد الإيلاج حقيقه و عرفاً و شرعاً تعددت الكفاره أيضاً بتعدده و لو في مجلس واحد، و كذا اللبس إذا لبس ثياباً، و كذا اللبس إذا لبس ثياباً، أو ثوباً واحداً لبساً بعد نزع، و كذا التطيب إذا فعله مره بعد اخرى، و التقبيل إذا نزع فاه ثم أعاد فقَبِل، أما إذا كثر منه فلم ينزع فاه فيمكن أن يكون واحداً، و كذا ستر الرأس و التظليل.

ص: ٤٦٨

و لو تكرر ما يفصل فيه العرف أو الشرع بين مجلس و مجلسين، أو وقت و وقتين، مثل الحلق الذي يفصل فيه العرف، و القلم الذي يفصل فيه الشرع، تعددت الكفاره إن تغاير الوقت، كأن حلق بعض رأسه غدره و بعضه عشيّه، و إلا فلا؛ لعدّه في العرف حلقاً واحداً، كما أنّ لبس ثياب دفعه لبس واحد، لكن في الصحيح: عن المحرم إذا احتاج إلى ضروب من الثياب، فقال: «عليه لكل صنف منها فداء» (١) و هم يعمّ لبسها دفعه و دفعات، و قد يمنع كون لبسها دفعه لبساً واحداً، و عرفت الفرق بين القلم في مجلس و مجلسين (٢).

انتهى المقصود من كلامه و هو في غايه الجوده، إلما أن في بعض كلماته مناقشه، مثل دعواه صدق تكرر الجماع بتكرر الإيلاج مطلقاً عرفاً، فإنّ فيه ما مضى، و منع كون لبس الثياب دفعه لبساً واحداً، فإنه ليس في محلّه، و الأجود في الجواب عن الصحيح حملة على لبسها دفعات، كما هو الغالب فيه، و قد قدّمناه.

### الثالثه إذا أكل المحرم أو لبس ما يحرم عليه لزمه دم شاه

الثالثه: إذا أكل المحرم أو لبس ما يحرم عليه لبسه ممّا لا- تقدير فيه بالخصوص عامداً عالماً لزمه دم شاه بلا خلاف أجده؛ للصحيح المتقدم غير مره: «من نتف إبطه، أو قلم ظفره، أو حلق رأسه، أو لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه، أو أكل طعاماً لا ينبغي له أكله و هو محرم ففعل ذلك ناسياً أو جاهلاً فليس عليه شيء، و من فعل متعمداً فعليه دم شاه» (٣).

ص: ٤٦٩

١- الكافي ٢/٣٤٨، الفقيه ٢/١٠٥، التهذيب ٣/٣٨٤، الوسائل ١٣:١٥٩ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٩ ح ١.

٢- انظر كشف اللثام ١:٤١١.

٣- التهذيب ٥:١٢٨٧/٣٦٩، الوسائل ١٣:١٥٧ أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٨ ح ١.

و يستفاد منه أنه يسقط الكفاره عن الناسى و الجاهل و لا خلاف فيه أيضاً مطلقاً حتى فى غير ما تضمنه الصحيح من جمله ما يحرم على المحرم إلّا الصيد و النصوص به مع ذلك مستفيضه جداً، عموماً و خصوصاً، فقد ورد:

« أئى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه » (١).

و فى الصحيح: « ليس عليك فداء ما أتيت به جهاله إلّا الصيد، فإنّ عليك الفداء بجهل كان أو بعمد » (٢).

و فى آخر: « اعلم أنه ليس عليك فداء شىء أتيت و أنت محرم جاهلاً به إذا كنت محرماً [فى حجك] أو عمرتك، إلّا الصيد، فإن عليك الفداء بجهاله كان أو عمد » (٣).

و ما ورد بمعناها فى جمله من محرمات الإحرام بالخصوص حيث اشترطت فى إيجابها العمد و العلم كثير (٤).

و يستفاد من الصحيحين و ما فى معناهما عدم سقوطها عن الناسى و الجاهل فى الصيد، كما دلّ عليه الاستثناء فى المتن أيضاً.

و نحوه كلمه الأصحاب جمله، حتى حكى الإجماع عليه عن الخلاف

ص: ٤٧٠

---

١- التهذيب ٥/٢٣٩/٧٢، الوسائل ١٢:٤٨٨ أبواب تروك الإحرام ب ٤٥ ح ٣.

٢- الكافى ٤:٣/٣٨١، التهذيب ٥/١٠٨٥/٣١٥، الوسائل ١٣:٦٨ أبواب كفارات الصيد ب ٣١ ح ١.

٣- الكافى ٤:١٠/٣٨٢، الوسائل ١٣:٧٠ أبواب كفارات الصيد ب ٣١ ح ٤ و ما بين المعقوفين أضفناه من الوسائل.

٤- انظر الوسائل ١٣: أبواب بقيه كفارات الإحرام ب ٤ ح ١، و ب ٦، و ب ٨، و ب ١١ ح ١، و ب ١٤.



و الغنيه و التذكرة و المنتهى (١)، و لا مخالف فيه صريحاً، بل و لا ظاهراً، إلا ما يحكى عن العماني أنه حكى السقوط عن الناسي هنا أيضاً قولاً (٢)، و هو ضعيف جداً، و لا مستند له عدا حديث رفع القلم (٣)، و هو على تقدير وضوح دلالته على رفع الكفار مع أن الظاهر المتبادر منه خصوص رفع الإثم و المؤاخذه مخصوص أو مقيد بما عرفته من الأدله.

و ذكر جماعه عدم سقوطها في الصيد عن المجنون و الصبي أيضاً (٤).

قيل: و الظاهر أن الكفار على المجنون في ماله يخرج به بنفسه إن أفاق، و إنما فالولي، و أما لو كان مجنوناً أحرم به الولي و هو مجنون فالكفار على الولي كما في الغنيه، كالصبي، و لم يذكر بعضهم الصبي، لأن كفارته على الولي كما سلف (٥).

و الحمد لله تعالى أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً، و الصلاة على سيد الأنبياء و عترته الأئمة النجباء (عليهم السلام).

ص: ٤٧١

---

١- حكاه عنهم في كشف اللثام ١:٤١١، و هو في الخلاف ٢:٣٩٦، و الغنيه (الجوامع الفقيهيه) ٥٧٥، و التذكرة ١:٣٥١، و المنتهى ٢:٨١٩.

٢- حكاه عنه في كشف اللثام ١:٤١١.

٣- الخصال: ٤٠/٩٣، الوسائل ١:٤٥ أبواب مقدمه العبارات ب ٤ ح ١١.

٤- منهم: الشيخ في الخلاف ٤٤٨، ٢:٣٦٠، و العلّامه في القواعد ١:١٠٠، و الشهيد الثاني في الروضه ٢:٣٦٦.

٥- كشف اللثام ١:٤١١.

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الالكترونى : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

